ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

في دائرة الأزمات

حالة حقوق الإنسان في المنطقة العربية ٢٠٢٢

التقرير السنوي السادس لمؤسسة ماعت

مارس ٢٠٢٣

المساهمون في التقرير

محرر التقرير

أيمن عقيل

الباحث الرئيسي

شريف عبد الحميد

الباحثون ومعدو أوراق الخلفية

عبد الرحمن باشا

عبير غيث

محمد مختار

أحمد عيسى

أسماء عبد الناصر

إسلام فوقي

على محمد

بسنت عصام الدين

مريم صلاح

سيد غريب

أحمد السلاموني

الإخراج الفني والتنسيق: فتحي محفوظ

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان 2023

الفهرس	3
مقدمة المحرر	5
مقدمة التقرير	9
القسم الأول: موقف الدول العربية من الآليات الدولية	13
أولاً: موقف الدول العربية من مجلس حقوق الإنسان	14
ثانياً: موقف الدول العربية من آلية الاستعراض الدوري الشامل	27
ثالثاً: موقف الدول العربية من الإجراءات الخاصة	39
رابعاً: موقف الدول العربية من لجان المعاهدات	55
القسم الثاني: موقف الدول العربية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة	76
المحور الأول: واقع تحقيق الأهداف التنموية في المنطقة العربية بين عامي 2021-2022	78
المحور الثاني: آليات دولية وعربية نحو تحقيق التنمية المستدامة.. ما الجدوى	142
المحور الثالث: نظرة تحليلية لواقع تحقيق الأهداف محل الاهتمام في المنطقة العربية	146
القسم الثالث: نظرة على أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية	153
سوريا	154
الأردن	163
لبنان	173
العراق	183
فلسطين	194
ليبيا	205
تونس	217
الجزائر	225
المغرب	234
مصر	244
السودان	260
موريتانيا	269
الكويت	278
قطر	288
عمان	305

الامارات	313
البحرين	326
السعودية	336
اليمن	347
الصومال	357
جزر القمر	364
جيبوتي	370
القسم الرابع: تغيير المناخ وحقوق الانسان في المنطقة العربية	377
أولا: الحق في السكن اللائق	379
ثانيا: الحق في الغذاء	381
ثالثا: استشراء الإرهاب	383
رابعا: الحق في مياه شرب نظيفة	384
خامسا: الحق في الصحة	385
سادساً: الحق في التنمية	386
سابعا: التحديات الأساسية للتكيف مع تغير المناخ	387
ثامنا: الحلول المقترحة للحد من آثار تغير المناخ	389
خاتمة	391

مقدمة المحرر

كان ينبغي أن يكون عام 2022 عامًا للتعافي واستعادة الحيوية من آثار كوفيد-19 التي تسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية فيما يزيد على قرن من الزمان، وأدت إلى زيادة حادة في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وأثرت تأثيرًا حادًا على معدلات الفقر وعدم المساواة على مستوى العالم، ولكن بدلًا من التعافي المنشود، أصبح عام 2022 مرتعًا لمزيد من انعدام المساواة وانتفاء الاستقرار وانعدام الأمن الإنساني والغذائي.

فلم يكد العالم يستعيد أنفاسه مجددًا، ويتعافى من تبعات جائحة كورونا التي قوضت النمو الاقتصادي العالمي، وفرضت الإغلاق الكلي والجزئي بفعل قيود مكافحة الوباء، وأوقفت ماكينات كبرى الاقتصادات العالمية، حتى تفجرت الحرب الروسية الأوكرانية فجر 24 من فبراير 2022، فدخل العالم معها مأساة إنسانية جديدة، تجلت معالمها في قتل آلاف الضحايا الأبرياء، وتشريد الملايين، وتجويع مئات الملايين حول العالم نتيجة لتبعاتها غير مسبوقة على التجارة الدولية والاقتصاد العالمي وسلاسل التوريد والأمن الغذائي العالمي.

كان للحرب الروسية الأوكرانية تداعيات خطيرة خلال عام 2022 على سلاسل التوريد والإمداد العالمية، حيث توقفت معها صادرات روسيا وأوكرانيا من المواد الغذائية، فوصلت الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة، وزادت معدلات التضخم إلى مستويات قياسية، وهو ما ألقى بظلاله على جميع اقتصاديات العالم، وأثر بشكل سلبي على مستويات الأمن الغذائي في معظم بلدان المعمورة، خاصة الدول النامية التي تشكل أغلب الدول العربية جزء منها، فيكفي أن نقول في هذا السياق، أن الصادرات الأوكرانية في مستوياتها الطبيعية تكفي لإطعام ما يزيد على 400 مليون شخص بأنحاء العالم، وأن صادرات روسيا وأوكرانيا تمثل ما يزيد على 28 في المائة من صادرات القمح العالمية التي تعتمد عليها معظم الدول العربية بشكل أساسي في إطعام شعوبها التي يتضور أغلبهم جوعًا بفعل الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة.

وفي الدول العربية، استكملت الحرب الروسية الأوكرانية ما بدأته جائحة كورونا منذ عامين، وقضت على عقود من التقدم المحرز في مضمار التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، إذ أنها أفضت إلى ارتفاع الأسعار بما فيها أسعار المواد الغذائية والمحروقات، فتفاقم معها معدلات التضخم والفقر وانعدام الأمن الغذائي في معظم الدول العربية، وتراجع على إثرها مستويات المعيشة في أغلب هذه الدول، وهو ما أدى ليس فقط إلى تعطيل جهود ومشروعات التنمية وحقوق الإنسان في الدول العربية بل قضى أيضًا على الإنجازات التي تحققت لسنوات على هذا المضمار، وقاد في الوقت نفسه إلى تفاقم المظالم الاجتماعية، وتأجيج الاحتجاجات الشعبية في عدد من الدول العربية بما في ذلك الأردن

ولبنان التي شـــهدت احتجاجات شـــعبية خلال عام 2022 احتجاجًا على ارتفاع الأســـعار وتفاقم معدلات التضخم، والأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتردية.

ووسـط التأثير المخيف للحرب الروسـية الأوكرانية على حالة حقوق الإنسـان والتنمية المسـتدامة في الدول العربية، اسـتمرت الصـراعات والنزاعات المسـلحة التي تشـهدها بعض من الدول العربية بما في ذلك اليمن وسـوريا في حصـد أرواح آلاف الضـحايا الأبرياء خلال عام 2022، دون أن تلوح في الأفق أي بادرة إيجابية لتسوية هذه الصراعات، ودون أن تتمكن مساعي السلام من خفض صوت البنادق للأبد وإعلاء صـــوت الســـلام، ففي اليمن، قُتل وأُصـــيب أكثر من 3000 مدني خلال عام 2022 على الرغم من الهدنة الإنســـانية التي نجحت وفقًا للأمم المتحدة في خفض عدد الضـــحايا بنســـبة 60 في المائة بعدما نجحت في وقف إطلاق النار في اليمن لنحو ستة أشهر. وفي سـوريا، قُتل أكثر من 1056 مـدنيًـا خلال عـام 2022 على الرغم من تراجع حـدة العمليـات العســـكريـة. وفي الســـودان، ظلـت الصراعات والاشـتباكات المسـلحة حول الاسـتئثار بموارد المياه والأراضـي الزراعية والمراعي تعصـف بحياة آلاف المدنيين في جميع أنحاء دارفور وجنوب كردفان وشرق السودان.

وشهد عام 2022 مزيدًا من القيود على الحقوق والحريات الأساسية في معظم الدول العربية خاصة على صـــعيد حرية التعبير والتجمع الســـلمي وتكوين الجمعيات والانضـــمام إليها، حيث فرضـــت السـلطات في طيف واسـع من الدول العربية قيودًا صـارمة على حق الأفراد في التظاهر السـلمي وفي تنظيم الاحتجاجات السـلمية والتعبير على الإنترنت، فاعتقلت النشـطاء السـلميين والمدافعين عن حقوق الإنسـان والصحفيين، وقدمتهم للمحاكمة بناءً على تهم فضفاضة واستنادًا إلى مواد في قانون العقوبات تجرم تناول الشـــأن العام أو انتقاد الســـلطات العامة، لكن الناس في الدول العربية لم يتراجعوا عن المضـي قدمًا لإسـماع أصـواتهم، فخرجوا في تظاهرات حاشـدة في أكثر من دولة عربية بما في ذلك العراق والســـودان ولبنان والأردن من أجل المطالبة بتحســـين أوضـــاعهم المعيشـــية، ومعالجة الأزمات الاقتصـادية الخانقة، واسـتمروا بلا كلل في اللجوء إلى وسـائل التواصـل الإجتماعي للتعبير عما يجول في خاطرهم دون خوف.

وكافحت الدول العربية خلال عام 2022 من أجل الحفاظ على المكتســـبات التي تحققت بشـــق الأنفُس في مضمار التنمية خاصة مع تفاقم الأزمات غير المسبوقة والمرتبطة بالغذاء والطاقة وتوافر التمويل الدولي للتنمية، والتي عجلت بها الحرب المأســـاوية في أوكرانيا، لكن جهود التنمية المبذولة في معظم الدول العربية في عام 2022 لم تكن على قدر التحديات الصـــعبة التي فرضـــتها الأزمات العالمية، فتفاقمت معدلات الجوع والفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتراجعت مســـتويات المعيشـــة،

وتعطلت مشـــروعات التنمية، وازدادت نســـب التســـرب من التعليم والتفاوتات بين الجنســـين في معظم الدول العربية.

في الأخير، بقي أن نذكر بأن التنمية المســتدامة وحقوق الإنســان وجهان لعملة واحد، وتعزيزهما معًا في الدول العربية يتطلب تضــافر الجهود في أربعة مجالات رئيســية للعمل، تشــمل بناء اقتصــادات متنوعة وتنافسية، تعزيز نظم حوكمة قوية ومؤسسات خاضعة للمساءلة وشفافة وتشاركية، دعم وتمكين مشـــاركة المجتمعات المهمشـــة دون تمييز، ودفع عجلة التعافي الأخضـــر في قلب التنمية المستدامة.

مقدمة التقرير

في إطار اهتمام مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** بحالة حقوق الانسان في المنطقة العربية، تقدم تقريرها السنوي السادس، الذي يرصد ويحلل أوضاع حقوق الانسان في المنطقة العربية خلال عام 2022، مبيناً التغيرات والتطورات التي طرأت على أحوال حقوق الانسان في سائر المجالات والفضاءات ذات العلاقة، بما في ذلك ما تتضمنه التشريعات والقوانين وما اتخذ من سياسات وممارسات وقرارات ذات تأثير على واقع حقوق الانسان أي كان ذلك التأثير.

فقد انطلق عام 2022 وهو مفعًما بالآمال والوعود، فقد كان لدى الجميع أمال وتطلعات بأن الحياة سوف تعود لطبيعتها بعدما نجحت اللقاحات في وقف الدمار الناجم عن تفشي وباء كوفيد- 19، كما زامن انطلاق عام 2022 وعود من قبل حكومات وتكتلات اقتصادية بإعادة البناء بشكل أفضل بعدما دمرت جائحة كورونا الاقتصاد العالمي ووجهت إليه ضربة موجعة أصابته بالشلل، لكن سرعان ما تبددت هذه الآمال وتلاشت هذه الوعود بالكامل، فما أحدثته الحرب الروسية الأوكرانية التي تفجرت فجر 24 فبراير 2022 من آثار على الصعيد العالمي فاق كل التوقعات، ولم يكن أبدًا في الحسبان، وكأنَّ العالم كان ينقصه هذه الأزمة العالمية التي عصفت باقتصاده ونالت من مستويات الأمن الغذائي لأغلب دوله، فاجتمعت عليه أزمتين عالميتين متتاليتين حطما عقودًا من التقدم المحرز في مضمار التنمية والأمن الإنساني والغذائي العالمي.

ولأن الدول العربية جزء من النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، فقد تأثرت كغيرها من دول العالم خلال عام 2022 بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وإن كان التأثير الذي وقع على أغلب الدول العربية جراء هذه الأزمة أشد، حيث تفاقمت مستويات انعدام الأمن الغذائي وتعطلت مشروعات وجهود التنمية وانخفضت مستويات المعيشة في أغلب الدول العربية خلال عام 2022 بفعل الأزمات التي خلفتها الحرب الروسية على اقتصاديات هذه الدول، وهو ما ألقى بظلاله السلبية على مجمل حقوق الإنسان للمواطن العربي ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تأثرت بشدة جراء هذه الحرب.

وتقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان تقريرها السنوي السادس الذي يستعرض أوضاع حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في الدول العربية في عام 2022، وهي تنظر بعين القلق إلى التداعيات السلبية التي خلفتها الحرب الروسية الأوكرانية على مسار التنمية المستدامة وأوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في معظم الدول العربية ولاسيما الحق في الغذاء ومستوى معيشي لائق والتعليم، وإلى الخسائر المأسوية التي خلفتها الصراعات والحروب المسلحة المتفاقمة في عدد من الدول العربية بما في ذلك اليمن وسوريا في صفوف المدنيين بمن في ذلك

الأطفال والنساء، وإلى انحسار الفضاء المدني في معظم الدول العربية نتيجة القيود الصارمة التي فرضتها السلطات على الحقوق والحريات الأساسية خاصة الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

وكما جرت عليه العادة في التقارير السابقة، فقد تناول الفصل الأول من هذا التقرير موقف الدول العربية من الآليات الدولية لحقوق الانسان خلال عام 2022، حيث قدم هذا الفصل لمحة عامة وملاحظات مفصلة عن الاتفاقيات الدولية المنضم إليها الدول العربية، ومدي تعاون هذه الدول مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك مجلس حقوق الانسان، وآلية الاستعراض الدوري الشامل، ولجان المعاهدات، والإجراءات الخاصة، كما سعى هذا الفصل إلى إبراز التحديات التي تواجه الدول العربية في التعاون مع آليات حقوق الإنسان وقدم تحليلاً معمقًا لجهود الدول العربية في التصدي لهذه التحديات.

وناقش التقرير في فصله الثاني موقف الدول العربية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقدم تحليلاً شاملاً لالتزامات الدول العربية بأهداف التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها في تحقيقها، كما سعى إلى إبراز الجهود التي بذلتها الدول العربية لإدماج التنمية المستدامة في سياساتها وبرامجها ومبادراتها. وتناول التقرير في فصله الثالث أوضاع حقوق الإنسان في الدول العربية، وقدم لمحة عامة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الدول العربية في عام 2022، وفحص الجهود التي بذلتها الدول العربية للتصدي لهذه الانتهاكات وقدم توصيات لتحسين حالة حقوق الإنسان في الدول العربية. وفي الفصل الرابع والأخير، ركز التقرير على تغير المناخ وحقوق الإنسان في المنطقة العربية، وقدم تحليلاً معمقًا لتأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان في الدول العربية، بما في ذلك الحق في الحياة والصحة والمياه والغذاء والسكن، وسعى إلى إيضاح الجهود التي بذلتها الدول العربية في عام 2022 للتخفيف من آثار تغير المناخ والتحديات التي واجهتها في القيام بذلك.

أما منهجية إعداد التقرير، فقد ارتكزت على رصد السياسات والتشريعات والممارسات من منظور حقوقي يستند إلى الدساتير والقوانين الوطنية لكل دولة، بالإضافة إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي التزمت بها هذه الدول على الصعيدين الدولي والإقليمي، ليكون هذا التقرير على غرار التقارير السابقة أحد أدوات التقويم الحقوقي. فتكمن أهمية التقرير السنوي لحقوق الإنسان الصادر عن مؤسسة ماعت في التشخيص الموضوعي لواقع حقوق الإنسان في المنطقة العربية من خلال

تســـليط الضـــوء على مواطن الخلل والانتهاك من جهة، والتقدم المحرز من جهة أخري، وصـــولاً إلى تقديم توصيات قابلة للتطبيق تُسهم في النهوض الجمعي بواقع حقوق الإنسان في الدول العربية.

في الختام، يمكن القول إن هذا التقرير يقدم تحليلاً شـــاملاً لموقف الدول العربية من الآليات الدولية لحقوق الإنســان، وتحقيق أهداف التنمية المســتدامة، وأوضــاع حقوق الإنســان في المنطقة العربية، وتأثير تغير المناخ على حقوق الإنســـان في المنطقة العربية، ويلقي الضـــوء على التحديات والفرص ذات الصــلة بحقوق الإنســان والتنمية المســتدامة الموجودة في المنطقة العربية، ويقدم توصــيات لتحسـين أوضـاعها. ونأمل أن يسـاهم هذا التقرير في الجهود الجارية لتعزيز حقوق الإنسـان والتنمية المستدامة في المنطقة العربية.

القسم الأول

موقف الدول العربية من الآليات الدولية لحقوق الإنسان

في هذا القسم نستعرض موقف الدول العربية من الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان خلال عام 2022، وإلى أي مدى كان هناك تعاون وتواصل مع هذه الآليات، بما فيها مجلس حقوق الإنسان، واللجان التعاهدية، والإجراءات الخاصة، وآلية الاستعراض الدوري الشامل، خاصة وأن المنطقة العبية تستقطب اهتمام هذه الآليات لما تعج به من تحديات وانتهاكات لحقوق الإنسان، سواء التي ترتكبها الحكومات المحلية أو التي ترتكبها أطرافاً إقليمية ودولية انخرطت في نزاعاتها القائمة، وخلال هذا المحور سيتم تحليل موقف الدول العربية خلال عام 2022، من الآليات الدولية المختلفة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

أولاً: موقف الدول العربية من مجلس حقوق الإنسان

خلال عام 2022 اعتمد مجلس حقوق الإنسان 97 قرارًا على مدار الدورات الثلاثة العادية التي عقدها المجلس بواقع 35 قرارًا في الدورة التاسعة والأربعين ونحو 23 قرارًا في الدورة الخمسين ونحو 39 قرارًا في الدورة الحادية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان. وشاركت الدول العربية في رعاية أو تقديم نحو 29 قرارًا في المجلس في عام 2022 بجانب ثلاث قرارات لم يتثنى اعتمادهم وهو ما نسبته 29.9% من إجمالي القرارات التي جري اعتمادها في المجلس في عام 2022.

وكانت بعض الدول العربية جزءًا من بعض القرارات التي جري اعتمادها لاسيما المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، والدعم التقني لليبيا واليمن والصومال في مجال حقوق الانسان، والانتهاكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل.

1. مشاركة الدول العربية في تقديم أو رعاية قرارات مجلس حقوق الإنسان 2022

قامت 10 دول عربية في الدورات العادية الثلاثة لمجلس حقوق الإنسان خلال 2022، برعاية 32 قرارًا داخل مجلس حقوق الإنسان سواء منفردة أو برفقة دول أخري، من بين هذه القرارات ثلاث قرارات لم يجري التوافق بشأنهم وجري رفضهم وجاءت مصر كصاحبة النصيب الأكبر من رعاية هذه القرارات بواقع 6 قرارات مقسمة علي قرارين في كل دورة عادية ومن ثم المغرب بنفس العدد من القرارات، بعد ذلك جاءت دولة قطر بواقع 5 قرارات والمملكة الأردنية والكويت بواقع ثلاثة قرارات (انظر الشكل 1) فيما جاءت السعودية وتونس بعد ذلك بواقع رعاية قرارين وأخيرًا البحرين ودولة فلسطين في مؤخرة الدول العربية التي قامت برعاية قرارات في مجلس حقوق الانسان في عام 2022 بواقع قرار وحيد لكل منهمًا.

الشكل رقم (1) مشاركة الدول العربية في رعاية القرارات داخل مجلس حقوق الإنسان

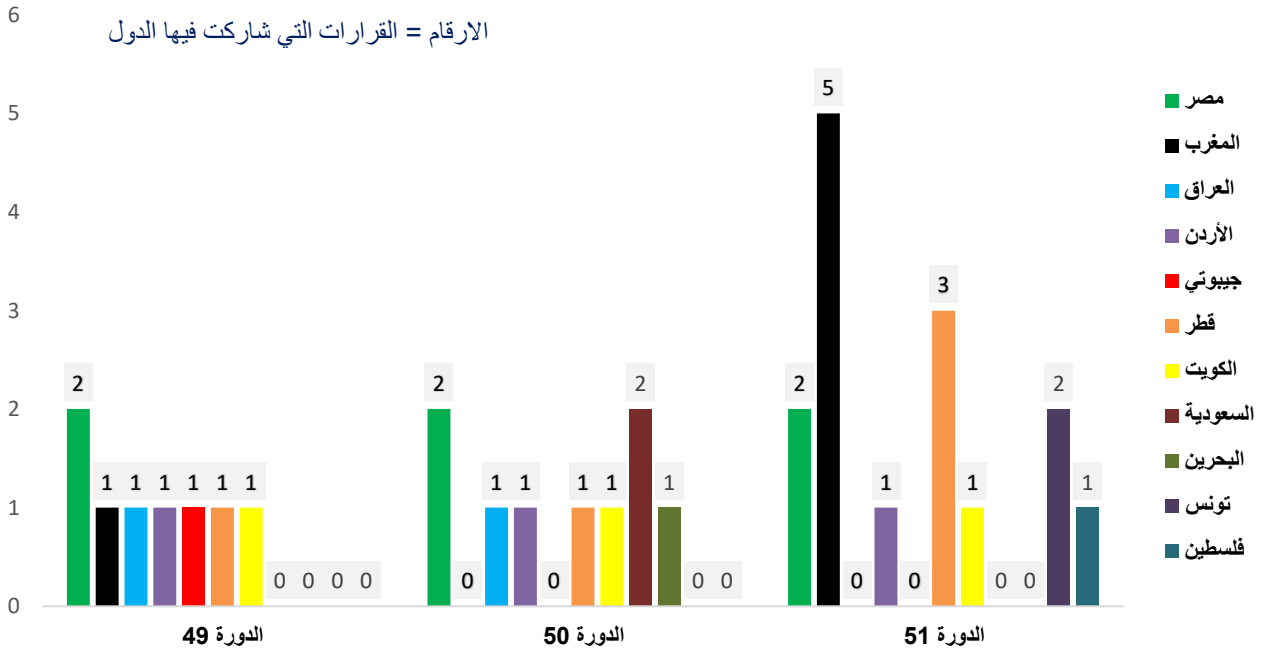

يُلاحظ من الشكل وكما سيتضح في الجدول ادناه أن الدورة 51 شهدت أكبر عدد من مشاركة الدول العربية في رعاية القرارات داخل مجلس حقوق الانسان بواقع خمسة عشر قرارًا، يليها الدورة 50 لمجلس حقوق الانسان بواقع تسع قرارات واخيرًا الدورة 49 بواقع ثماني قرارات.

الجدول: مشاركة الدول العربية في رعاية القرارات حسب كل دورة عادية

الدولة	الدورة 49	الدورة 50	الدورة 51
مصر	2	2	2
المغرب	1	0	5
العراق	1	1	0
الأردن	1	1	1
جيبوتي	1	0	0
قطر	1	1	3
الكويت	1	1	1
السعودية	0	2	0
البحرين	0	1	0
تونس	0	0	2
فلسطين	0	0	1

ملّحوظة: تشمل هذه القرارات، تلك القرارات التي جري رفضها والتي لم تخضع للاعتماد
ملحوظة اخري: ليس فرضًا ان تشغل الدولة عضوية المجلس لتقوم بالمشاركة في رعاية القرارات

فيما يخص مواضيع القرارات التي شاركت في تقديمها الدول العربية أو رعايتها بجانب دول أخري في مجلس حقوق الإنسان في عام 2022 تعلقت الأكثرية منها بمواضيع محددة حيث تناول نحو 27 قرارًا مواضيع مثل الصحة والشباب وحقوق الانسان والإرهاب وحقوق الانسان، وحماية الصحفيين، والحق في العمل. وهو ما نسبته 84% (الشكل رقم 2) من إجمالي القرارات التي شاركت فيها الدول العربية. بينما شاركت الدول العربية في خمس قرارات تعلقت بدول من بينها ثلاث قرارات تتعلق بحالة حقوق الانسان في الجمهورية العربية السورية مُقسمة على كل دورة عادية لمجلس حقوق الانسان في عام 2022

الشكل رقم (2) مضمون القرارات التي شاركت فيها الدول العربية

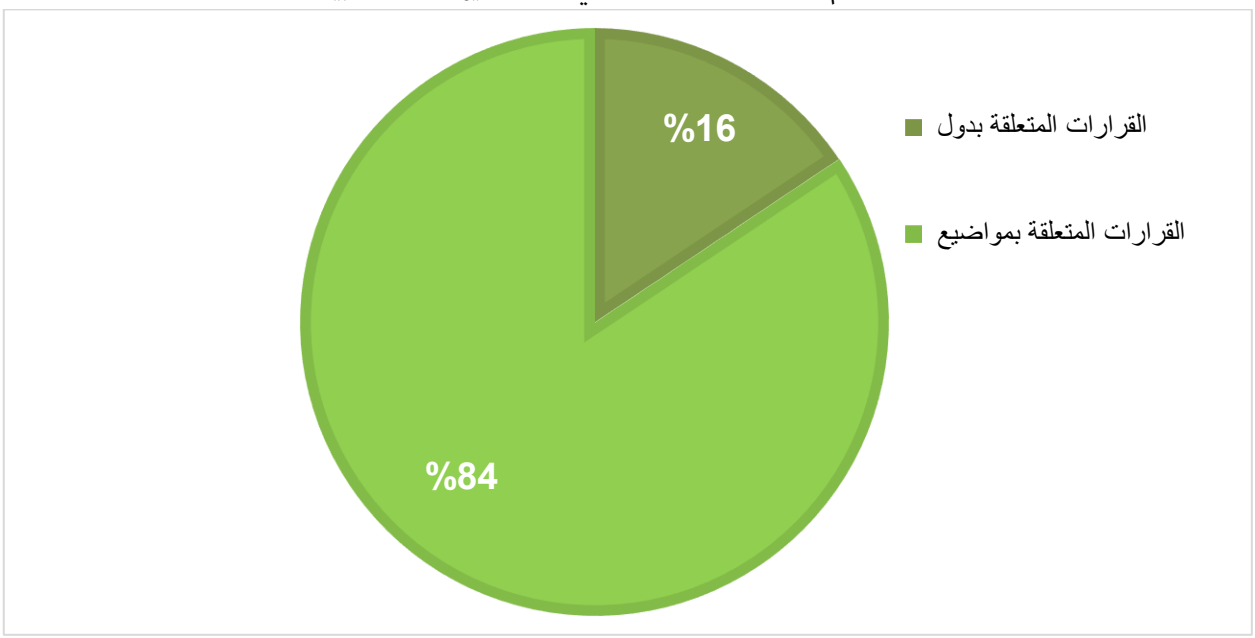

يتضح من النسب التي يتضمنها الشكل السابق إن ثلاث دول عربية وهم قطر والكويت والأردن عنت بتقديم مشاريع قرارات خاصة بحالة حقوق الانسان في سوريًا. بينما بقيت أولوية لدي باق الدول تقديم ورعاية مشاريع قرارات تتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في العمل، وحقوق الشباب، والحصول على الادوية واللقاحات. وحماية التراث الثقافي بينما كان للحقوق المدنية والسياسية حيزًا في هذه القرارات مثل القرارات المتعلقة بحماية الصحفيين. والعدالة الانتقالية.

الجدول: مواضيع القرارات التي رعتها او قدمتها الدول العربية

موضوع القرار	الدول المشاركة في تقديم او رعاية القرار
حالة حقوق الانسان في سوريا	قطر - الكويت - الأردن
الحق في العمل	مصر
الشباب وحقوق الانسان	مصر
حماية الصحفيين	تونس - المغرب - قطر
صندوق المساعدة التقنية لدعم الدول اقل نموًا	جيبوتي - المغرب
حماية التراث الثقافي	العراق
الحصول على الادوية واللقاحات	مصر
البرنامج العالمي لتعليم حقوق الإنسان	المغرب
العدالة الانتقالية	المغرب
تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات للدول	قطر - المغرب
المساعدة الفنية وبناء القدرات لليمن	فلسطين
الإرهاب وحقوق الانسان	مصر

2. القرارات التي جري إعتمادها داخل مجلس حقوق الإنسان 2022

☜ الدورة 49 لمجلس حقوق الانسان

عُقدت الدورة 49 لمجلس حقوق الإنســان في الفترة من 28 فبراير حتى 1 ابريل 2022، وخلال هذه الدورة جري اعتماد 35 قرارًا شاركت الدول العربية الأعضاء في مجلس حقوق الانسان في التصويت على هذه القرارات. وكانت بعض الدول العربية جزءًا من هذه القرارات تُبين في الآتي:

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	رافض	ممتنع
A/HRC/RES/27 بشـأن حالة حقوق الانسان في الجمهورية العربية السورية	1. طُلب القرار أن تمُدد ولاية لجنة التحقيق الدولية بشأن الجمهورية العربية لمدة سنة واحدة؛ 2. كما طلب القرار إلى لجنة التحقيق أن تقدّم إلى مجلس حقوق الإنسان إفادة شفوية أثناء جلسة التحاور التي ستعقد في الدورة 50؛ 3. طلب القرار الي لجنة التحقيق أن تقدم تقريراً كتابياً محدثاً أثناء جلسة تحاور تعقد في الدورة 51 والدورة 52؛ 4. تقرر في هذا القرار إحالة كل ما تقدمه لجنة التحقيق من تقارير وإفادات شفوية إلى جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية؛	قطر	-----	الامارات، ليبيا، الصومال، موريتانيا

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	رافض	ممتنع
	5. أوصي القرار بأن تقدم الجمعية العامة تقارير لجنة التحقيق إلى مجلس الأمن كي يتخذ الإجراء المناسب.			
A/HRC/RES/28 بشأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره	1. طلب هذا القرار من إسرائيل باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال بأن تنهي فوراً احتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تعكس مسار أي عوائق أمام الاستقلال السياسي لفلسطين، وسيادتها وإقليميها وتزيل هذه العوائق؛ 2. أكد القرار على دعمه للحل القائم على وجود دولتين، هما فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن؛ 3. أعرب هذا القرار أيضاً عن قلق بالغ إزاء تفتيت الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والتغيرات في تركيبتها الديمغرافية الناجمين عن مواصلة إسرائيل بناء المستوطنات وتوسيعها، وترحيل الفلسطينيين قسراً وبناء الجدار؛ 4. أكد القرار أن هدم الأرض الفلسطينية يقوض قدرة الشعب الفلسطيني على إعمال حقه في تقرير مصيره، بما يتنافى مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛ 5. شدد على ضرورة احترام وصون الوحدة الإقليمية للأرض الفلسطينية المحتلة بأكملها، بما فيها القدس الشرقية، وتواصلها الجغرافي وسلامتها الإقليمية؛ 6. أكد القرار علي حق الشعب الفلسطيني في السيادة الدائمة على ثرواته ومواردة الطبيعية يجب أن يُستخدم لتحقيق تنميته الوطنية ورفاهه وأن يكون جزءاً من إعمال حقه في تقرير مصيره؛ 7. أهاب بجميع الدول أن تكفل الوفاء بالتزاماتها بعدم الاعتراف والامتناع عن تقديم العون أو المساعدة فيما يتصل بمخالفات إسرائيل الجسيمة لقواعد القانون الدولي الآمرة، ولا سيما التزامها بحظر الاستيلاء على الأرض باستخدام القوة، من أجل ضمان ممارسة الحق في تقرير المصير.	السودان، قطر، ليبيا	-----	-------
A/HRC/RES/29 بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض	1. أهاب القرار بإسرائيل أن تقبل أن اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة 12 أغسطس 1949 ، تنطبق بقوة القانون على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الجولان السوري المحتل، وأن تمتثل لأحكام الاتفاقية، ولا سيما المادة 49 منها،	الامارات، السودان، الصومال ، قطر	-------	-------

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	رافض	ممتنع
الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل	وأن تفي بجميع التزاماتها بمقتضى القانون الدولي، وأن تكف فوراً عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يتسبب في تغيير طابع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، وفي تغيير وضعها القانوني وتركيبتها السكانية؛ 2. طالب إسرائيل، باعتبارها سلطة الاحتلال، بأن توقف على الفور جميع أنشطتها الاستيطانية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل؛ 3. دعا القرار إسرائيل إلى التنفيذ التام لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من بينها القرار رقم 2334 لعام 2016؛ 4. طالب إسرائيل باعتبارها سلطة الاحتلال بأن تفي بالتزاماتها القانونية، المبينة في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 9 يوليو2004، بما فيها الوقف الفوري لأعمال تشييد الجدار داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، والتفكيك الفوري للهيكل الإنشائي المقام هناك، وإلغاء جميع التشريعات واللوائح التنظيمية المتعلقة به أو إبطال مفعولها على الفور، ودفع تعويضات عن الضرر الناجم عن بناء الجدار لجميع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين؛ يدين استمرار الاستيطان الإسرائيلي والأنشطة المرتبطة به، بما في ذلك نقل مواطني إسرائيل إلى الأرض المحتلة، وبناء المستوطنات وتوسيعها، ونزع ملكية الأراضي وضمها بحكم الواقع، وهدم المنازل والهياكل الأساسية المجتمعية، وتعطيل سبل عيش الأشخاص المشمولين بالحماية، ومصادرة الممتلكات وتدميرها، بما فيها شحنات الإغاثة الإنسانية، وترحيل المدنيين الفلسطينيين قسراً أو تهديدهم بالترحيل، بمن فيهم مجتمعات محلية بكاملها ، وشق طرق التفافية تغير المعالم المادية والتركيبة السكانية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري، وهو ما ينتهك القانون الدولي الإنساني، ولا سيما المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويقوض إمكانية تطبيق حل الدولتين؛ 5. نوه القرار الي القلق البالغ المتمثل في تنفيذ أنشطة اقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، لصالح مشروع الاستيطان والأنشطة المرتبطة به؛ قيام إسرائيل بنزع ملكية الأراضي من الفلسطينيين ، وهدم منازلهم، وإصدار أوامر الهدم وعمليات الإخلاء			

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	رافض	ممتنع
	القسري وخطط "إعادة التوطين"، وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية وإتلافها، بما في ذلك المشاريع الممولة من المجتمع الدولي، وخلق بيئة من القهر وظروف عيش لا تُطاق في المناطق التي حدّدت لبناء وتوسيع المستوطنات، وممارسات أخرى ترمي إلى ترحيل السكان المدنيين الفلسطينيين قسراً، بمن فيهم مجتمعات البدو والرعاة، فضلاً عن تنفيذ مزيد من أنشطة الاستيطان، ومن جملتها رفض إسرائيل حصول الفلسطينيين على الماء وغيره من الخدمات الأساسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولا سيما في المناطق التي عُيّنت لتوسيع المستوطنات عليها، ويشمل ذلك الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية بوسائل منها إعلان ما يسمى أراضي الدولة"، و"مناطق عسكرية" مغلقة، و"متنزهات وطنية" ومواقع أثرية"، وذلك بغرض تيسير توسيع أو بناء المستوطنات وما يرتبط بها من هياكل أساسية وإتاحة التقدم في ذلك، وهو ما يشكل انتهاكاً لالتزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ التدابير التي تتخذها إسرائيل في شكل سياسات وقوانين ممارسات يتجلى أثرها في منع مشاركة الفلسطينيين الكاملة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإعاقة حقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية وفي قطاع غزة.			
A/HRC/RES/30 بشأن حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل	1. اهاب القرار بإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال أن تمتثل قرارات الجمعية العامة، ومجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع، وخاصة قرار مجلس الأمن لاسيما القرار رقم 497 لعام 1981 الذي قرر فيه المجلس، في جملة أمور، أن قرار إسرائيل فرض قوانينها، وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل قرار لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي، 2. نوه القرار الي الاستياء لاستمرار سياسات وممارسات الاستيطان في الجولان السوري المحتل، بما في ذلك عقد مجلس الوزراء الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل مؤخراً للإعلان عن خطط جديدة لإنشاء مستوطنات غير قانونية وتوسيعها، ومضاعفة أعداد المستوطنين في الجولان السوري المحتل في غضون خمس سنوات،	الامارات، ليبيا، قطر	----	----

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	رافض	ممتنع
	3. طالب القرار إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تكف فوراً عن جميع الأنشطة المتعلقة بالاستيطان في الجولان السوري المحتل 4. اهاب القرار بإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تكف عن تغيير الطابع العمراني، والتكوين الديمغرافي، والهيكل المؤسسي والوضع القانوني للجولان السوري المحتل، ويؤكد على وجوب السماح للنازحين من سكان الجولان السوري المحتل بالعودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم 5. طالب القرار إسرائيل أن تكف عن فرض المواطنة الإسرائيلية وبطاقات الهوية الإسرائيلية على المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، وعن تدابيرها القمعية ضدهم وعن جميع الممارسات الأخرى التي تعوق تمتعهم بحقوقهم الأساسية وحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي أشير إلى بعضها في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة 6. اهاب القرار بإسرائيل أن تسمح للسكان السوريين في الجولان السوري المحتل بزيارة أهلهم وأقربائهم في الوطن الأم سوريا عن طريق معبر القنيطرة وبإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر 7. طالب القرار إسرائيل بوقف إجراءاتها القمعية ضد المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، وبالإفراج الفوري عن المعتقلين السوريين في السجون الإسرائيلية 8. نوه القرار أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها أو ستتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بما فيها قرار الكنيست في 22 وفمبر 2010 إجراء استفتاء عام قبل أي انسحاب من الجولان السوري المحتل والقدس الشرقية بهدف تغيير طابع الجولان السوري المحتل ووضعه القانوني، هي تدابير وإجراءات لاغية وباطلة وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة، وليس لها أي أثر قانوني؛ 9. اهاب القرار مرة أخرى بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة ألا تعترف بأي من التدابير التشريعية أو الإدارية المشار إليها أعلاه 10. نوه القرار عن استياء من ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، بما في ذلك مصادرة الملكية الخاصة للسوريين عن طريق فرض ما يسمى "الوثائق "الإسرائيلية عليهم،			

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	رافض	ممتنع
	ويعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وممارسات زرع الألغام غير المشروعة التي تتبعها قوات الاحتلال الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل. 11. أعرب في هذه القرار عن استياء استيائه من الموافقة على البدء في أعمال بناء مشروع عنفات ريحية، على الرغم من تأثيرها الضار على طائفة واسعة من حقوق الإنسان للسكان السوريين في الجولان السوري المحتل، واهاب بإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن توقف فوراً جميع الإجراءات المتعلقة بالمشروع؛ 12. طلب القرار إلى الأمين العام أن يوجه نظر جميع الحكومات، وأجهزة الأمم المتحدة المختصة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمنظمات الإنسانية الدولية إلى هذا القرار، وأن ينشره على أوسع نطاق ممكن، وأن يقدم تقريراً عن هذه المسألة إلى مجلس حقوق الإنسان في الدورة 52			

الدورة 50 لمجلس حقوق الإنسان

عُقدت الدورة 50 لمجلس حقوق الإنسان في الفترة من 13 يونيو حتى 8 يوليو 2022، وخلال هذه الدورة جري اعتماد 23 قرارًا شاركت الدول العربية الأعضاء في مجلس حقوق الانسان في التصويت على هذه القرارات. وكانت بعض الدول العربية جزءًا من هذه القرارات التي تبين في الآتي:

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	رافض	ممتنع
A/HRC/RES/50/1 بشأن تقرير المفوض السامي لحقوق الانسان بخصوص حالة حقوق الانسان في السودان	1. طلب القرار إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم، بمساعدة الخبير المعين المعني بحقوق الإنسان في السودان إلى مجلس حقوق الإنسان في الدورة 52، تحديثاً شفوياً عن حالة حقوق الإنسان في السودان، تعقبه جلسة تحاور، بمشاركة المفوضة السامية والخبير المعين؛ 2. طلب أيضا أن تقدم الخبيرة المستقلة لمجلس حقوق الانسان في الدورة 53، تقريراً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في السودان تعقبه جلسة تحاور، بمشاركة المفوضة السامية والخبير المعين؛ 3. طلب أيضا إلى المفوضة السامية أن تقوم، عند إعادة تشكيل حكومة يقودها مدنيون في السودان وانتهاء ولاية الخبير المعين، بتقديم تقرير نهائي إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الأولى التالية، مشفوعاً بمساهمات من الخبير 4. طلب القرار إلى الأمين العام أن يتيح للمفوضة كل ما يلزم من دعم مالي وتقني ولوجستي.		اعتمد بدون تصويت	

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	رافض	ممتنع
A/HRC/RES/50/19 بشأن حالة حقوق الانسان في الجمهورية العربية السورية	1. دعا هذا القرار جميع أطراف النزاع إلى تشديد تدابير الاستجابة للعنف الجنسي والجنساني في أنحاء الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك عن طريق زيادة الوعي بالوصم والتصدي له؛ 2. دعا القرار إلى حماية المدافعات عن حقوق الإنسان والنساء العاملات في مجال بناء السلام، وإلى إشراك المرأة السورية وتمثيلها في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالعمل الإنساني والسياسات بصورة كاملة ومتساوية ومجدية؛ 3. ايد القرار الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا من أجل المضي قدما في العملية السياسية وإحراز تقدم في الجوانب الأخرى الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 2254 لسنة 2015 ولا سيما الدور المحوري للمجلس الاستشاري للمرأة والعمل الذي يضطلع به لتعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام؛ 4. دعا القرار إلى رفع القيود التي تعترض النساء في الجمهورية العربية السورية في مجال الحصول على الموارد والفرص الاقتصادية، بطرق منها إنهاء التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالحصول على الملكية أو بسبب الأصل القومي أو الأسرة، ولا سيما في المناطق التي تخضع لسيطرة النظام، من أجل تعزيز تكافؤ الفرص لما فيه مصلحة المجتمع السوري برمته؛ 5. طلب القرار إلى لجنة التحقيق أن تنظر في تحديث تقريرها عن العنف الجنسي والجنساني، مع اتباع نهج يركز على الضحايا والناجين، وأن تسعى بوجه خاص، إلى تقديم توصيات، بما في ذلك بشأن توسيع نطاق الجهود المبذولة من أجل تعزيز مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة في الحياة السياسية والعامة.	قطر	-----	الامارات، الصومال، موريتانيا
A/HRC/RES/50/23 بشأن المساعدة الفنية وبناء القدرات لتحسين حقوق الإنسان في ليبيا	1. تقرر تمديد ولاية بعثة تقصي الحقائق بشأن ليبيا لفترة نهائية غير قابلة للتمديد مدتها تسعة أشهر، لتقديم توصياتها الختامية؛ 2. طلب القرار إلى بعثة تقصي الحقائق أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، في الدورة 52 تقريرها النهائي عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا، خلال حوار تفاعلي، مع التركيز بوجه خاص على توصياتها الملموسة والختامية للسلطات الليبية فيما يلي من المجالات ذات الأولوية مثل تحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية؛ تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان لمتابعة تحقيق بعثة تقصي الحقائق والتوصيات المقدمة من هيئات المعاهدات وفي سياق الاستعراض الدوري الشامل؛ تعزيز سيادة	اعتمد بدون تصويت		

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	رافض	ممتنع
	القانون، بما في ذلك دعم العمليات القضائية وإنفاذ القانون؛ 3. جدد القرار الطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقديم مساعدة تقنية وخدمات بناء قدرات أكثر شمولاً واستدامة لتمكين السلطات القضائية الليبية على متابعة التوصيات التي قدمتها بعثة تقصي الحقائق من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.			

الدورة 51 لمجلس حقوق الإنسان

عُقدت الدورة 51 لمجلس حقوق الإنسان في الفترة من 12 سبتمبر حتى 7 أكتوبر 2022، وخلال هذه الدورة جري اعتماد 39 قرارًا، كأعلى عدد من القرارات خلال 2022، شاركت الدول العربية الأعضاء في مجلس حقوق الانسان في التصويت على هذه القرارات. وكانت بعض الدول العربية جزءًا من هذه القرارات التي تبين في الآتي:

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	رافض	ممتنع
A/HRC/RES/51/26 بشأن حالة حقوق الانسان في الجمهورية العربية السورية	1. حث القرار الحكومة السورية على تقاسم المزيد من المعلومات بشأن أكثر من 344 ألف محتجزاً ومتهمًا زعمت الحكومة أنهم استفادوا من "قوانين العفو وعن حالات الإعدام الموثقة خلال مجزرة حي التضامن؛ 2. اهاب القرار بجميع أطراف النزاع، لا سيما الحكومة السورية، أن تتوقف عن جميع أشكال الاعتداء علي المحتجزين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تعذيب المحتجزين في مرافق المخابرات العسكرية السورية، والاعتداءات البدنية، وإساءة المعاملة، والعنف الجنسي، وتمنح هيئات الرصد الدولية المناسبة والأجهزة الطبية إمكانية الوصول الفوري، دون قيود لا مبرر لها، إلى المحتجزين ومرافق الاحتجاز، بما في ذلك جميع المرافق العسكرية السورية التي أشارت إليها لجنة التحقيق في تقاريرها، وتمد الأسر بمعلومات عن رفات المفقودين وإعادة الجثامين إلى أسرهم، وتكف عن الأعمال الانتقامية التي تستهدف الأسر التي تسعى للحصول على معلومات إضافية عن ذويها المفقودين والمحتجزين؛ 3. نوه القرار الي معاناة أكثر من سبعة ملايين لاجئ قد أُجبروا على الفرار من الجمهورية العربية السورية، ومن أن أكثر من سبعة ملايين شخص قد شردوا داخليا أثناء فترة النزاع، وإزاء التقارير التي تفيد بوجود هندسة ديمغرافية واجتماعية في جميع أنحاء البلد، ويهيب بجميع أطراف النزاع أن توقف فوراً الأنشطة	قطر	-----	الامارات، الصومال، السودان، ليبيا

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية		
		مؤيد	رافض	ممتنع
	التي يمكن أن تتسبب في مزيد من التشرد، بما في ذلك أي أنشطة قد تعادل جرائم ضد الإنسانية.			
A/HRC/RES/51/38 بشأن مساعدة الصومال في مجال حقوق الانسان	1. طلب القرار الإسراع في إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان مبادئ (باريس) وتزويدها بالموارد الكافية لرصد وضمان المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات، بما في ذلك تحديد عملية توظيف تتيح فرصاً متكافئة لتمثيل النساء والأشخاص المنتمين إلى فئات مهمشة والأشخاص ذوي الإعاقة؛ 2. طالب القرار إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة وشفافة على أساس قاعدة صوت واحد لكل شخص، على مستوى الولايات الاتحادية والمقاطعات 3. طالب القرار بضرورة مواصلة الصومال التعاون مع الممثل الخاص للأمين العام للصومال 4. طالب بتشجيع اتباع نهج شامل وميسور للمشاركة السياسية على مستوى الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد عن طريق ضمان فرص كاملة ومتساوية وهادفة للنساء، والمشردين داخليا، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص المنتمين إلى أقليات والفئات المهمشة والاتفاق على نموذج انتخابي مستقبلي يشجع على الشمول في جميع المراحل 5. طالب القرار بزيادة الدعم والموارد المخصصة للوزارات والمؤسسات المسؤولة عن إقامة العدل وحماية حقوق الإنسان، لا سيما وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات، بطرق منها توفير التمويل الكامل للبرنامج المشترك لحقوق الإنسان الذي يشكل أداة رئيسية للوفاء بالتزامات الصومال في مجال حقوق الإنسان، إلى جانب القضاء والشرطة والمؤسسات الإصلاحية 6. طالب القرار بالنظر في الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والتصديق عليهما؛ الوفاء بالالتزام الذي قطعته على نفسها في مؤتمر القمة العالمي المعني بقضايا الإعاقة، ولا سيما عن طريق دعم عمل الوكالة الوطنية المعنية بالإعاقة، وفقاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتشاور مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة 7. طالب القرار الصومال بمواءمة سياسات الدولة وأطرها القانونية على الصعيدين الوطني والاتحادي مع الالتزامات السارية المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من الالتزامات؛ بما في ذلك معاملة المقاتلين السابقين معاملة تتفق مع الالتزامات السارية	اعتمد بدون تصويت		

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية مؤيد رافض ممتنع
	بموجب القوانين الوطنية والقانون الدولي، وبخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني 8. جدد القرار ولاية الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال، في إطار البند 10 من جدول الأعمال، لمدة سنة واحدة من أجل تقييم حالة حقوق الإنسان في الصومال ورصدها وإعداد تقارير بشأنها، بهدف تقديم توصيات بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان 9. طلب القرار أيضاً إلى الخبيرة المستقلة أن تقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان في الدورة 54وإلى الجمعية العامة في الدورة 78 10. طلب القرار من الخبيرة المستقلة أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان آخر المستجدات في تقريرها عن التقدم المحرز في تنفيذ المعايير والمؤشرات الواردة في الخطة الانتقالية لتوجيه الإجراءات التي سيتخذها المجلس في المستقبل 11. طلب القرار من المفوضية السامية ووكالات الأمم المتحدة المعنية الأخرى أن تزود الخبيرة المستقلة بكل ما يلزم من مساعدة بشرية وتقنية ومالية لتضطلع بولايتها على أكمل وجه	
A/HRC/RES/51/39 المساعدة الفنية وبناء القدرات لليمن في مجال حقوق الإنسان	1. طلب القرار من جميع أطراف النزاع في اليمن أن تنفذ قرار مجلس الأمن 2216(2015) تنفيذاً كاملاً، بما قد يؤدي الي تحسين حالة حقوق الإنسان 2. طلب القرار من جميع أطراف النزاع على التوصل إلى اتفاق شامل لإنهاء النزاع، وعلى أن تكفل في الآن ذاته مشاركة المرأة مشاركة كاملة في العملية السياسية وعملية صنع السلام 3. طالب القرار جميع أطراف النزاع في اليمن بالالتزام بالهدنة، ووقف جميع العمليات العسكرية، ومواصلة المفاوضات بين اليمنيين بهدف التوصل إلى حل سياسي للنزاع يكون حلاً شاملاً ودائماً متفقاً عليه، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المدن والقرى اليمنية 4. حث القرار الحوثيين على الاستجابة إلى طلبات المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن بفتح نقاط العبور إلى مدينة تعز، وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم وإطلاق سراح من جندوا بالفعل، ويناشد جميع أطراف النزاع التعاون مع الأمم المتحدة في سبيل إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم؛ 5. دعا القرار جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها المفوضية السامية، والدول الأعضاء إلى دعم العملية الانتقالية في اليمن، بوسائل منها دعم تعبئة الموارد من أجل معالجة عواقب العنف والتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يوجهها اليمن بالتنسيق	اعتمد بدون تصويت

القرار	مضمون القرار	تصويت الدول العربية مؤيد رافض ممتنع
	مع الجهات المانحة الدولية ووفقاً لما تحدده السلطات اليمنية من أولويات؛ 6. رحب القرار بالمساعدة التقنية المقدمة من المفوضية السامية إلى لجنة التحقيق الوطنية ويطلب إلى المفوض السامي أن يواصل تقديم دعم قوي إلى حكومة اليمن في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية، وتقديم كل الدعم التقني واللوجستي اللازم إلى لجنة التحقيق الوطنية، دعم يعادل مستواه ما يقدم إلى أي لجنة تحقيق لتمكينها من مواصلة التحقيق في ادعاءات الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة أطراف النزاع في اليمن، بما يتماشى مع المعايير الدولية، ومن تقديم تقريرها الشامل عن انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها المزعوم ارتكابها في جميع أنحاء اليمن، حالما يكون متاحاً، وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم 9 المؤرخ 28 أيلول / سبتمبر 2021. 7. شجع القرار جميع أطراف النزاع في اليمن على أن تتعاون مع اللجنة الوطنية وأن تيسر وصولها إلى المعلومات على نحو كامل وشفاف 8. طلب القرار إلى المفوض السامي أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان، في الدورة 54، تقريراً كتابياً عن تنفيذ المساعدة التقنية، وفقاً لما ينص عليه هذا القرار.	

ثانياً: موقف الدول العربية من آلية الاستعراض الدوري الشامل

خضعت 6 دولة عربية للمراجعة في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل خلال العام 2022، وهم: الجمهورية العربية السورية، السودان، الجزائر، تونس، المغرب، البحرين، وقد تمت عملية الاستعراض للدول الست المشار إليها خلال الجلستين رقم 40 و41 لمجموعة عمل الاستعراض الدوري الشامل، وخلال عملية المراجعة الحقوقية التي جرت للدول الست المشار إليها خلال الجلستين رقم 40 و41 لمجموعة عمل الاستعراض الدوري الشامل، عرضت هذه الدول جهودها الوطنية التي اتخذتها منذ آخر جلسة استعراض لها في سبيل تعزيز أوضاع حقوق الإنسان داخلها والقضاء على الانتهاكات الحقوقية المختلفة.

كما عرضت منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية رؤيتها حول أوضاع حقوق الإنسان في الدول المعنية، وعلقت وفود الدول المختلفة على أوضاع حقوق الإنسان داخل كل دولة على حدة وقدمت توصياتها إلى الدول موضوع الاستعراض. ويلاحظ انه خلال الدورة 50 للمجلس في 2022 تم اعتماد نتائج الاستعراض الدوي الشامل لكلا من الجمهورية العربية السورية والسودان أما كلا من (الجزائر والمغرب وتونس والبحرين) فقد اعلنت أن موقفها النهائي من التوصيات المقدمة لها سيتم الاعلان عنه خلال أعمال الدورة 52 لمجلس حقوق الانسان في الفترة من 27 مارس الي 4 فبراير 2023.

1. الجمهورية العربية السورية

رقم الدورة	عدد التوصيات المقدمة
40	276

خضعت الجمهورية العربية السورية للمراجعة في إطار الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل خلال الدورة رقم 40 لمجموعة عمل الاستعراض الدوري الشامل في شهر يناير 2022، وقد جري اعتماد التقرير النهائي الخاص بها خلال الدورة رقم 50 لمجلس حقوق الإنسان. وخلال هذه المراجعة، تلقت الجمهورية العربية السورية ما مجموعه 276 توصية، قبلت منهم ما مجموعه 207 توصية، وأحاطت علمًا بنحو 39 توصية، في حين رفضت بشكل كامل 30 توصية أخرى (أنظر الشكل الأول) على اعتبار أنها توصيات مسيسة أو عدائية.

الشكل الأول: موقف سوريا من التوصيات

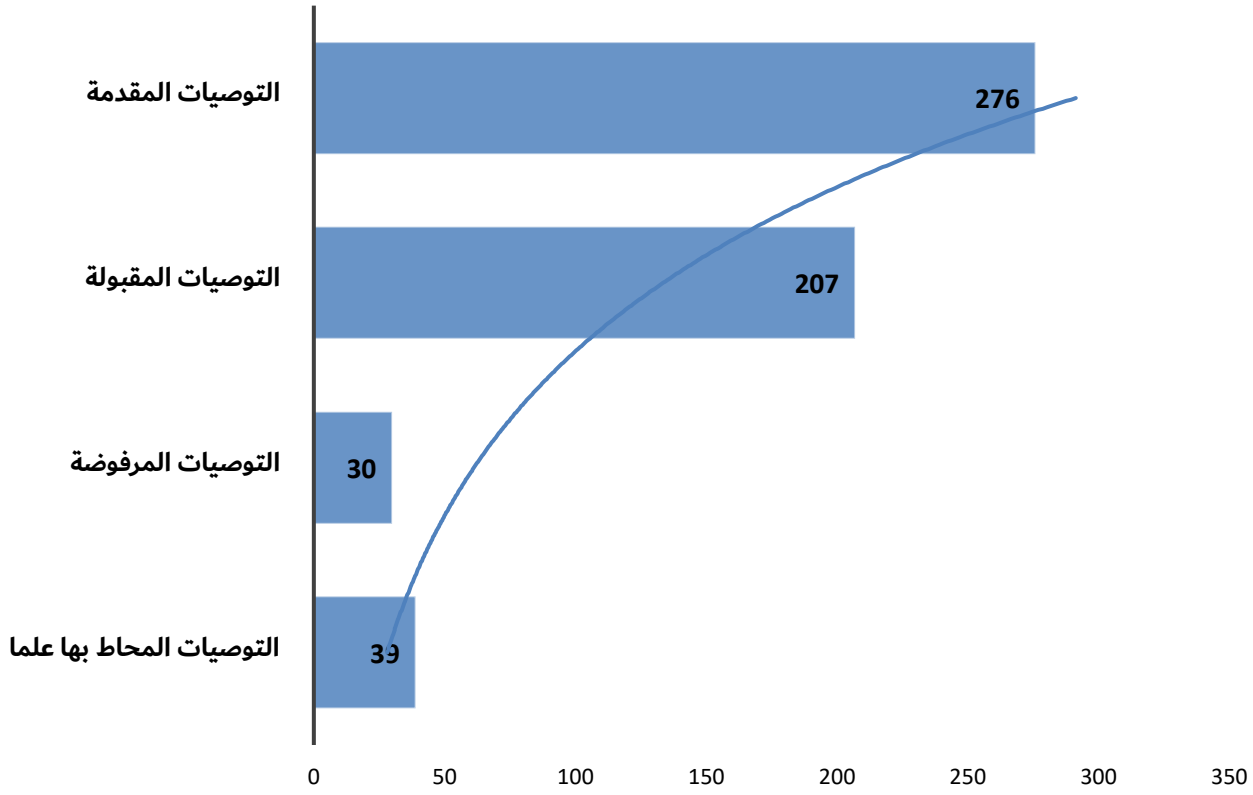

تركزت أغلب التوصيات التي رفضتها الحكومة السورية حول التصديق على نظام روما الاساسي واتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئ، والتعاون مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية

بالجمهورية العربية السورية، والسماح لها بالوصول إلى كامل الأراضي السورية دون عوائق، وضمان وصول المنظمات الإنسانية إلى كل جزء في سوريا، ووقف تنفيذ عقوبة الاعدام.

وخلال جلسة الاستعراض أكد وفد الجمهورية العربية السورية أنه على الرغم من التحديات التي الي تواجهها الحكومة السورية، إلا أنها تمسكت بواجبتها في حماية سيادتها وتحرير أرضها من الاحتلال الأجنبي والجماعات الإرهابية المسلحة لضمان حياة مواطنيها، كما أكد الوفد التزام بلاده بالعملية السياسية وبصلاحيتها دون أي تدخل خارجي، مضيفًا أن بلاده لا تزال تخضع أجزاء منها للاحتلال الإسرائيلي والتركي الذي يرتكب بحق شعبه أفظع الجرائم وهو ما يشكل انتهاكًا لجميع القوانين المتفق عليها بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وأعرب عدد من وفود الدول الأعضاء خلال جلسة الاستعراض عن بالغ قلقهم إزاء استمرار الحرب في سوريا واستمرار الانتهاكات والتجاوزات المنهجية لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها جميع الأطراف، فضلا عن استمرار الهجمات العشوائية على المدنيين والعقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، في حين أثني عدد آخر على الجهود المبذولة على صعيد تحسين أوضاع حقوق الإنسان رغم التحديات التي تواجهها الحكومة السورية.

وأكد عدد من منظمات المجتمع المدني المشاركة في جلسة الاستعراض على ضرورة انضمام دولة سوريا إلى المعاهدات الدولية التي لا زالت غير طرف فيها، وعلى ضرورة تعديل قانون العقوبات السوري من أجل إضافة الجرائم المتصلة بتجنيد المرتزقة وتدريبهم، وتعديل قانون مكافحة الإرهاب رقم 19 لعام 2012 لضمان عدم تفسيره تفسيرًا يشمل بنطاقه المدافعين عن حقوق الإنسان.

2. السودان

رقم الدورة	عدد التوصيات المقدمة
40	283

خضعت دولة السودان للمراجعة في إطار الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل خلال الدورة رقم 40 لمجموعة عمل الاستعراض الدوري الشامل في شهر فبراير 2022، وتم اعتماد التقرير النهائي الخاص بها خلال الدورة رقم 50 لمجلس حقوق الإنسان. وخلال جلسة المراجعة الثالثة، تلقت جمهورية السودان ما مجموعه (283) توصية، قبلت منهم ما مجموعه (244) توصية، في حين أحاطت علمًا بنحو (39) توصية أخرى (الشكل الثاني) لأسباب تتعلق بالنظام القانوني والدستوري للبلاد.

الشكل الثاني: موقف السودان من التوصيات

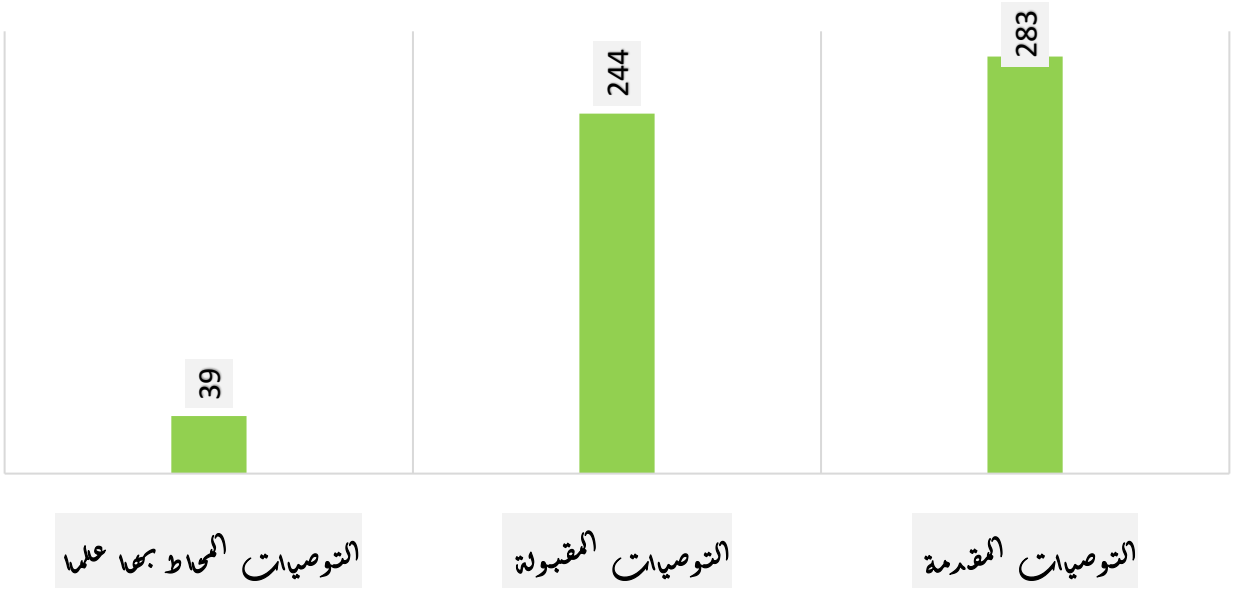

تركزت أغلب التوصيات التي رفضتها أو أحاطت الحكومة السودانية بها علمًا حول التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والبروتوكول الاختيار الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بتنفيذ أوامر القبض على الرئيس السابق عمر البشير ومسؤولين آخرين، وتوجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وتعديل التشريعات الوطنية لتحديد الحد الأدنى لسن الزواج في 18 عامًا.

وخلال اعتماد نتائج الاستعراض الخاصة بالسودان، أكدت وفد جمهورية السودان على أن بلاده تواصل جهودها في إجراء الإصلاحات المؤسسية والقانونية اللازمة حيث تمت المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، في حين تتواصل الجهود للدفع بالمصادقة على اتفاقية مكافحة التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، كما أكد الوفد على أن بلاده تبذل مجهودات مقدرة بشأن مواءمة القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي اصبحت طرفًا فيها، فضلًا عن أنها وقعت مذكرة تفاهم مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية لدعم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، إضافة إلى أنها ملتزمة بدعم الانتقال الديمقراطي، واجراء الانتخابات العامة واجراء التسوية السياسية اللازمة، وحماية حرية تكوين الجمعيات وحق منظمات المجتمع المدني في

الحصـــول على التمويل من الجهات المانحة، ومكافحة الاتجار بالبشـــر والقضـــاء على التمييز والعنصرية.

وأعرب عدد من وفود الدول الأعضاء عن قلقهم إزاء الانقلاب العسكري والعنف العسكري المفرط ضد المتظاهرين السلميين والموظفين الطبيين وإساءة معاملة المحتجزين على أيدي السلطات السودانية، في حين أثنى عدد آخر من وفود الدول المشاركة على ما يبذله السودان من جهود لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية رغم التحديات التي يواجها، خاصة فيما يتعلق بإصلاحه للإطار القانون لحقوق الإنسان، وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، واتخاذ جهود ملموسة للقضاء على الفقر وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وأوصت عدد من منظمات المجتمع المدني المشاركة في جلسة الاستعراض بضرورة تصديق السودان على الاتفاقيات الدولية التي لا زالت غير طرف فيها بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فضلًا عن ضرورة اعتماد قانون وطني لمناهضة التمييز والعنصرية، وتمكين بعثة الأمم المتحدة في السودان من القيام برصد انتهاكات حقوق الإنسان، وعدم تنفيذ عقوبة الاعدام بحق الأطفال، وتمكين جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في السودان من الاضطلاع بأنشطتهم المشروعة في مجال حقوق الإنسان دون خوف من الانتقام ودون مواجهة أي قيود، والامتناع عن استخدام التشريعات لإسكات وتخويف المدافعات عن حقوق الإنسان، والقضاء على الممارسات الضارة ضد الفتيات بما في ذلك الممارسات التي تنطوي على تشوية الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج المبكر للفتيات.

3. تونس

رقم الدورة	عدد التوصيات المقدمة
41	283

قدمت رئيسة الوزراء التونسية التقرير الوطني الرابع لتونس في إطار الاستعراض الدوري الشامل في الدورة الـــ 41 لمجلس حقوق الإنسان في 8 نوفمبر 2022. ولقد تلقت تونس خلال هذه الدورة عدد 283 توصية دعمت منها بشكل كامل 185 توصية واحاطت علما بعدد 54 توصية واعلنت انها

ستقوم بدراسة 44 توصية أخرى (الشكل الثالث) وسيتم ابلاغ مجلس حقوق الانسان في دورته 52 قرارا بشأنها.

الشكل الثالث: موقف تونس من التوصيات

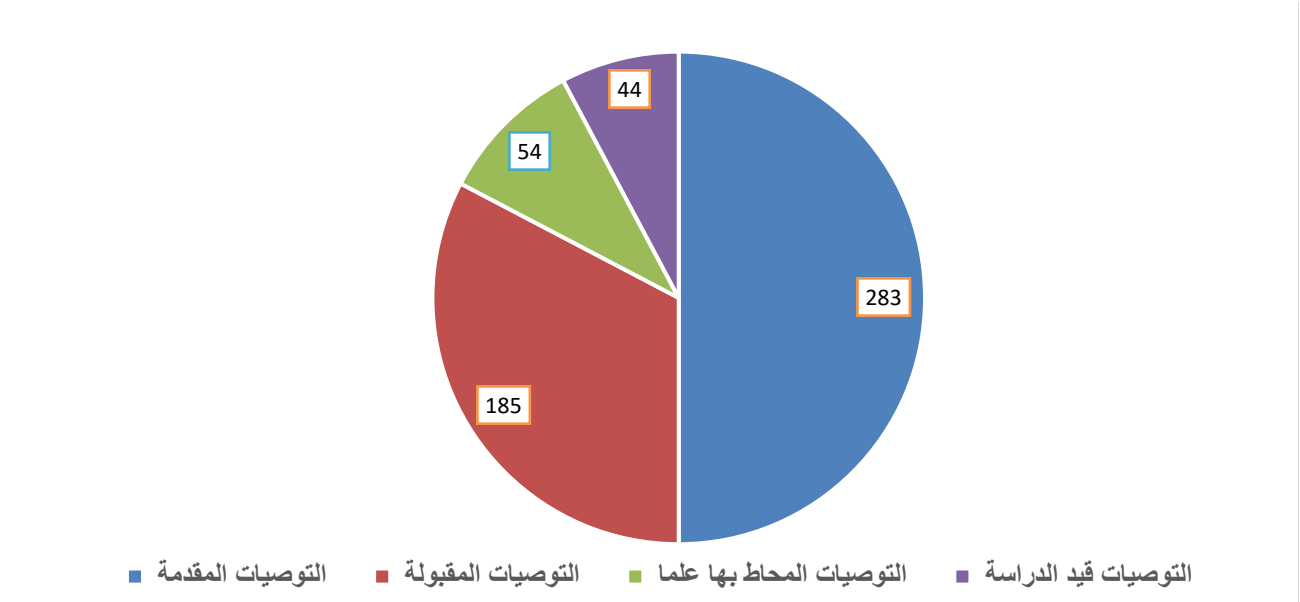

استعرضت رئيسة الوزراء في التقرير الوطني انه ومنذ المراجعة السابقة لملف تونس الحقوقي في 2017 شهدت تونس عديد اللحظات الفارقة على درب مسارها الديمقراطي، منها الانتخابات البلدية في 2018 والانتخابات التشريعية والرئاسية في 2019. واضافت ان المسار الديمقراطي شهد تعثرا نتيجة تفاقم التجاذبات السياسية التي اضعفت الدولة لاسيما في ظل الازمة الصحية والاجتماعية والاقتصادية التي اثرت على تمتع التونسي بحقوقه، واولها حقه في الصحة والحياة. كما اضافت إن البرلمان المنحل تحول الى ساحة للعنف المادي والنفسي والذي لم يضف للتونسيين سوى الاحساس بانسداد الافق واليأس. الامر الذي دفع رئيس الجمهورية قيس سعيد الى تفعيل الفصل 80 من دستور 2014 وتجميد البرلمان ثم حله ووضع دستور جديد بعد استفتاء 25 يوليو 2022 في انتظار الانتخابات التشريعية 17 ديسمبر 2022.

أكدت تم تعزيز التشريع التونسي بإصدار عدد من القوانين التي تستجيب للتوصيات المنبثقة عن الاستعراض لسنة 2017 مثل مناهضة العنف ضد المرأة والتمييز العنصري وتنظيم العمل المنزلي إضافة إلى إصدار القوانين التي أحدثت هيئتيْ حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة.

تمت إعادة تنظيم المجلس الأعلى للقضـــاء من خلال المرســـوم عدد 11 لســـنة 2022 المتعلق بإحداث المجلس الأعلى المؤقت للقضـاء والأمر الرئاسـي عدد 217 لسـنة 2022 المتعلق بتسـمية أعضاء بالمجالس المؤقتة للقضاء.

صـــادقت تونس على عدد من الاتفاقيات الدولية منذ 2017 تتمثل في البروتوكول الاختياري الثالث لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقـــديم البلاغات، وبروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنســـان والشـــعوب، واتفاقية مجلس أوروبا بشـــأن حماية الأطفال من الاســـتغلال الجنســـي والاعتداء الجنســـي، والاتفاقية رقم 108 لمجلس أوروبا المتعلقة بحماية الأشـخاص تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشـخصـي، وبروتوكولها الإضـافي رقم 181 الخاص بسـلطات المراقبة وانسـياب وتدفق المعطيات عبر الحدود. تعمل تونس حاليا على مراجعة المجلة الجزائية وفقا للمعايير الدولية بما في ذلك الفصـل 101 مكرر المتعلق بمفهوم التعذيب. كما الدولة تسعى إلى تحقيق التّناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة.

تركزت اغلب توصـيات الدول في ضـرورة ضـمان اسـتقلال القضـاء واعادة مجلس القضـاء بضـمان الفصل بين السلطات والتوقف عن محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية. ضمان حرية التعبير وحق النفاذ إلى المعلومة وحماية الصـــحفيين والصـــحفيات وحماية وتعزيز حقوق الإنســـان وعدم التضـــييق على الفضـــاء المدني. أما منظمات المجتمع المدني فكانت مداخلاتها إيضـــاح لحجم المغالطات التي تضـــمنها تقرير تونس الوطني حيث تضـــمن مغالطات عدة منها توصـــيف حالات التعذيب بمراكز الإيقاف والاعتداءات البوليسـية بالادعاءات الكاذبة وتقديمه صـورة مثالية عن كيفية تعامل الدولة مع ظاهرة الهجرة غير النظامية.

كما تضـمن مغالطات عن واقع الحريات في تونس وهو عكس الواقع حيث شـهدت السـنوات الأربع الماضية تصاعد انتهاكات الدولة التونسية ضد حقوق الانسان لاسيما منذ تولي الرئيس قيس سعيد السلطة الكاملة في 25 يوليو 2021.

وايضا يعتبر تقرير الدولة التونسية أن تنقيح ومراجعة مشاريع القوانين المتعلقة بقوانين الجمعيات والجهاز القضـائي والشـرطة تهدف إلى تعزيز سـيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب. ومع ذلك فإن مشروع تنقيح المرسوم المتعلق بقانون الجمعيات يهدف فقط إلى إقامة رقابة شديدة وتوسيع صلاحيات الإدارة في علاقة بهذه الهياكل. بينما لم يكن هناك إجراء حقيقي قادر على منع الإفلات من العقاب مما أدى إلى انتهاكات جسـيمة للحقوق الأسـاسـية: حرية التظاهر وحرية التعبير فضـلا عن تقديم المدنيين للمثول أمام المحاكم العسكرية.

وتركزت التوصيات على:

- الاعتـــراف بحقـــوق المـــدافعين عـــن حقـــوق الانســـان وتـــوفير البيئـــة الملائمـــة لممارســـة انشـطتهم دون انتهـاك حقـوقهم. -وقـف اي عمـل غيـر قـانوني في حريـة تكـوين الجمعيـات او عملها.
- اجـراء مراجعـات شـاملة لكافـة القـوانين والاحكـام التـي تمهـد الطريـق لتجـاوزات المؤسسـة الامنيـة ومنـع التعـذيب واتخـاذ جميـع التـدابير لضـمان محاكمـات فعليـة لمرتكبـي جـرائم التعذيب.
- اتخاذ تدابير فعلية لضمان حماية حقوق المهاجرين والعمل على منع التمييز ضدهم
- ضمان المساواة الفعلية والتامة بين الرجل، والمرأة سياسيا، واقتصاديا واجتماعيا.

4. الجمهورية الجزائرية

رقم الدورة	عدد التوصيات المقدمة
41	290

عرض عبد الرشـــيد طبي وزير العدل وحافظ الأختام ورئيس الوفد الرســـمي التقرير الوطني للجزائر خلال اعمال الدورة 41 لآلية الاستعراض الدوري الشامل في نوفمبر 2022 والذي واستمعت الآلية إلى مداخلات وتوصيات 122 من ممثلي الدول الأعضاء بالأمم المتحدة. وتلقت الجزائر طبقا للتقرير المبدئي للفريق العامل المعني بالاســتعراض الدوري الشــامل 290 توصــية وأوضــحت الجزائر إنه سوف يجري الرد على التوصيات في الدورة 52 لمجلس حقوق الانسان فبراير 2023.

سـبقت عدة دول الجلسـة بأسـئلة مكتوبة متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تسـاءلت حول أنماط القيود المتزايدة حول حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات ولاسيما المادة 87 مكرر وتعريفها الفضـــفاض لمفهوم الإرهاب، كما طرحت المملكة المتحدة أســـئلة حول ماهية الخطوات التي تتخذها الحكومة الجزائرية للحد من الوقت الذي يمكن أن يوضـــع فيه الفرد في الحبس الاحتياطي؟ وتسـاءلت ألمانيا عن كيفية ضـمان حرية التجمع وتكوين الجمعيات في سـياق قانون الجمعيات الجديد، ورفعت بلجيكا أســـئلة إذا كانت الجزائر تخطط للمصـــادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشـخاص من الاختفاء القسـري أم لا؟ وهل لدى الجزائر أي خطط مسـتقبلية للتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب؟ وتساءلت إسبانيا متى سيتم تنفيذ إجراءات تخفيف الأحكام المفروضـــة على 14 ألف ســـجين المعلنة من طرف الرئيس عبد المجيد تبون وتؤكد ما إذا كانت ستشمل على السجناء المشاركين في الحراك؟

•شملت مداخلات وتوصيات لـ 122 دولة عشرات التوصيات والتي تكرر العديد منها أو توسعت في توصـــيات الدورة الثالثة غير المنفذة. حيث دعت الدول حكومة الجزائر إلى إلغاء تجريم حرية التعبير والرأي، وإنهاء المضايقات القضائية للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والناشطين والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني، وحق التظاهر الســـلمي وتكوين الجمعيات، والتصـــديق على اتفاقية مناهضة التعذيب والاختفاء القسري والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

كما طالبت العديد من الدول بإلغاء تعديلات المادة 87 مكرر من قانون العقوبات الخاص بمكافحة الإرهاب وإطلاق سراح الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين ووقف انتهاكات حرية التعبير، ووقف اللجوء إلى العقوبات الاستباقية لحرية الصحافة ووضع حد للحبس الاحتياطي. كما تمت التوصية بضرورة التصديق على البروتكول الاختياري لمناهضة التعذيب، وخاصة فيما يخص الأدلة المكتسبة تحت التعذيب والتي لا تعتبر مقبولة في المحاكم، وبالمصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وإلغاء عقوبة الإعدام.

<u>أما منظمات المدني فقد تركزت توصياتها على ضرورة</u>

- الاسـراع بالتصـديق على اتفاقية حماية جميع الأشـخاص من الاختفاء القسـري وعلى البرتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضـــة التعذيب وغيره من ضـــروب المعاملة، او العقوبة القاســـية، أو اللاإنســـانية، أو المهينة اعتماد إطار تشـــريعي لتضـــمين الاتفاقية الخاصـــة بوضـــع اللاجئين وبروتوكولها الاختياري في تشـــريعاتها الوطنية. وتقديم دعوة دائمة لخبراء الأمم المتحدة وفرق العمل المعنية بحقوق الإنسان على وجه السرعة وتنفيذ توصياتهم.
- وفتح باب زيارة المخيمات في وجه الجمعيات الحقوقية والمجموعات البحثية للتقصي والتواصل مع ســـكانه مما يخدم احترام حقوق الإنســـان بالمخيمات. والعمل على فتح تحقيق بخصـــوص جميع حالات الاختطاف والاختفاء القســـري، والتعذيب التي وقعت على مدى أكثر من أربعة عقود.
- وقف الاضـــطهاد القانوني للمدافعين عن حقوق الإنســـان والصـــحفيين، مع وقف الملاحقات القضـائية المسـتندة إلى مواد في التشـريع تقيد حرية التعبير. إلغاء وتعديل مواد قانون العقوبات التي تعرّف الأعمال الإرهابية.
- إجراء تحقيق عاجل ونزيه حول ادعاءات القتل خارج نطاق القضـاء، من أجل تحديد سـبب الوفاة وطريقة ووقت حدوثها والشـخص المسـؤول عنها، وأي ممارسـة أو نمط قد يكون السـبب في وقوعها.

5. المملكة المغربية

رقم الدورة	عدد التوصيات المقدمة
41	306

خلال اعمال الجلسة 41 لآلية الاستعراض الدوري الشامل خضعت المغرب لمراجعة ملفها الحقوقي للمرة الرابعة بمشاركة 120 ممثلا في الحوار التفاعلي وقيام 11 دولة بتقديم أسئلة بشكل مسبق، وخلال هذه الجلسة تلقت المغرب 306 توصية مع التأكيد بأنه سيتم تقديم ردها على التوصيات في الدورة 52 لمجلس حقوق الانسان.

تناول وزير العدل المغربي رئيس وفد المغرب تقديم التقرير الوطني الذي تناول أهم المنجزات الوطنية خلال الفترة الممتدة ما بين 2017 و2022، حيث تم ايضاح الإصلاحات الهيكلة وتطور الإطار المؤسساتي والتشريعي الوطني والتدابير المتخذة لتنفيذ السياسات والبرامج العمومية المتعلقة بإعمال الحقوق المدنية والسياسية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وحماية الحقوق الفئوية والنهوض بها، وتفاعل المملكة وتعاونها مع مختلف مكونات المنظومة الأممية لحقوق الانسان. فضلا عن أبرز الجهود التي تم اتخاذها لحماية الحقوق والحريات في سياق جائحة كوفيد -19، فضلا عن البرامج الخاصة للتعافي من تبعاتها الاقتصادية والاجتماعية.

تركزت توصيات الدول حول الحقوق المدنية والسياسية خاصة حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع وتأسيس الجمعيات ومناهضة التعذيب وإلغاء عقوبة الإعدام ووضعية السجون واستكمال الانخراط في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، خاصة بعض البروتكولات الاختيارية، والتعاون مع بعض الآليات الأممية، والمصادقة على نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية؛ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما فيها الحق في الصحة، والحق في التعليم وجودتهما، وتشغيل الشباب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى الحقوق الفئوية كحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين وحقوق الطفل وحقوق المرأة وما يرتبط بهما من استراتيجيات وزواج القاصرات والعنف ضد النساء وبعض قضايا التمييز المتعلقة بالحريات الفردية.

تمثل التوصيات المتعلقة بالحقوق الفئوية حوالي الثلث (ما يمثل 87 توصية) من مجموع التوصيات الموجهة لمملكة المغربية، وتحتل التوصيات المتعلقة بحقوق المرأة مكان الصدارة وتتوزع على كافة المحاور من تشريع وملاءمة وتعليم وصحة وتمكين اقتصادي ومشاركة سياسية. وتحتل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المرتبة الثانية ضمن التوصيات المتعلقة بالحقوق الفئوية إذ تمثل حوالي ربع هذا المحور.

ويحتل محور الحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية والبيئية المرتبة الثانية ضمن التوصيات، إذ يمثل حوالي 18% (ما يمثل 51 توصية) من مجموع التوصيات. ويتبوأ موضوع الحق في التعليم خاصة محاربة الهدر المدرسي مكان الصدارة ضمن توصيات هذا المحور.

وتمثل التوصيات المتعلقة بالتشريع والملاءمة 15% من مجموع التوصيات واهتمت بشكل خاص مراجعة مدونة الأسرة والقانون الجنائي. كما تركزت توصيات المجتمع المدني في ضرورة:

- تعديل وملاءمة القوانين الوطنية والتشريعات الأساسية مثل مدونة الأسرة بما يضمن حقوق النساء بعد تصديق المغرب على اتفاقية سيداو واتفاقية حقوق الطفل وملاءمة التشريعات الوطنية مع المبادئ والمعايير الدولية التي تتضمنها الاتفاقيات والعهود المصادق عليها من طرف المغرب إذ لم يعد من المقبول متابعة صحافيين بقانون غير قانون الصحافة والنشر فضلا عن ضرورة الإلغاء الصريح للعقوبات السالبة للحرية في كل قضايا التعبير والإعلام، مع عدم الإحالة على قوانين أخرى مثل القانون الجنائي
- إزالة القيود الواردة في القانون على إعادة استعمال المعلومات وجعلها عمومية بعد الحصول عليها مع تعديل قانون الحق في الحصول على المعلومات بما يسمح بتبسيط مسطرة طلب المعلومات وتقليص آجال الرد على طالبيها (من 20 يوما قابلة للتجديد إلى 7 أيام قابلة للتجديد مرة واحدة)، إضافة إلى ضمان مجانية الحصول على المعلومات وإعمال مبدأ كشف الحد الأقصى منها.
- جعل السلطة القضائية هي الجهة المختصة بالتصريح بتأسيس الجمعيات، مع إلزام الإدارة بالامتثال لأحكام القضاء الإداري، واعتماد مبادئ فعلية في حال عدم التنفيذ إلى جانب الحرص على تمكين جميع الجمعيات من ولوج واستخدام الفضاءات والمقرات لتنظيم بعض أنشطتها الداخلية أو الموجهة للعموم.

6. مملكة البحرين

رقم الدورة	عدد التوصيات المقدمة
41	245

خلال تقديمه للتقرير الوطني الرابع للمملكة البحرين خلال اعمال الدورة 41 لآلية الاستعراض الدوري الشامل أكد برئاسة السفير الدكتور يوسف عبد الكريم بوجيري المندوب الدائم للمملكة لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بجنيف تدشين الخطة الوطنية الأولى لحقوق الإنسان للأعوام (2022-2026) هذه الخطة التي تشكل فصلا جديد وأفقا رحباً، وإضافة واعدة،

لمسيرة مملكة البحرين الحقوقية وذلك انطلاقاً من إيمانها الراسخ بأهمية تأطير ومأسسة الجهود الوطنية الخاصة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان عبر الاستفادة من أفضل الممارسات، وبالشراكة مع جميع الفاعلين الوطنيين من ذوي المصلحة، ودعم هيئات الأمم المتحدة، ومكتب المنسق المقيم لدى مملكة البحرين، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

كما تعهدت المملكة بالعمل على تنفيذ مشاريع الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تشمل 102 مشروع تعزز جهود حقوق الإنسان الجارية على كافة المستويات. إضافة إلى الالتزام بتقديم تقارير طوعية كل سنتين للاستفادة من الملاحظات في إطار جهود البحرين المستمرة لتعزيز منظومتها الحقوقية

وخلال الجولة الرابعة للمراجعة الدورية الشاملة تلقت البحرين 245 توصية ستكون محل نظر وعناية حكومة مملكة البحرين، لتعود بموقف وسيتم الاعلان عن موقفها حيال هذه التوصيات خلال الدورة 52 لمجلس حقوق الإنسان.

دعت أكثر من ٢٠ دولة إلى إنهاء عقوبة الإعدام، كما دعا ما يصل إلى ٢٠ دولة البحرين إلى إنهاء القيود المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. كما طالبوا البحرين بالإفراج عن سجناء الرأي وإنهاء مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان. ودعا ١٠ آخرون إلى دعم العمال المهاجرين.

كما دعت دولة واحدة – قبرص – البحرين إلى دمج نهج قائم على الحقوق في سياسة التخفيف من آثار تغير المناخ وخطط الحد من مخاطر الكوارث. وتركزت توصيات الدول بشكل عام: -

- إعادة الوقف الفوري لعقوبة الإعدام والنظر في العفو عن جميع المحكوم عليهم بالإعدام، فضلا عن تعليق الأحكام الصادرة بحقهم وتخفيفها. والنظر في التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.
- وضمان عدم فرض عقوبة الإعدام تحت أي ظرف من الظروف بشكل ينتهك الضمانات المنصوص عليها في المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وإلغاء أو اعتماد وقف رسمي لعقوبة الإعدام واستبدالها بتدابير عقابية أخرى تتماشى مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان وذلك بتقليص عدد الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام وحصرها في أخطر الجرائم وفقًا للمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وإنهاء التعذيب والامتثال لاتفاقية مناهضة التعذيب بما في ذلك ضمان توفير الحماية الكاملة لجميع المعتقلين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

- تعزيز حرية التجمع وتكوين الجمعيات والتعبير والحق في المشـــاركة في الحياة العامة (الحقوق السياسية (: وذلك من خلال إزالة القيود المفروضة على التجمع السلمي وتكوين الجمعيات من خلال إلغاء الحظر المستمر على المظاهرات العامة والسماح للجمعيات السياسية بالمشاركة في الاجتماعات دون قيود وإطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين لمجرد ممارسة حقهم في حرية التعبير وحقهم في التجمع الســلمي وإلغاء جميع الأحكام التشــريعية التي تجرم ممارســة هذه الحقوق.
- إجراء تحقيقات نزيهة وشاملة وفعالة في جميع حالات الاعتداء والمضايقة والترهيب ضد نشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والعاملين في مجال الإعلام.
- حماية العمال المهاجرين ومواصــلة جهودها لتعزيز وحماية حقوق العمال المهاجرين ولا ســيما العاملات المهاجرات بهدف حمايتهم من جميع أشــكال الاســتغلال وســوء المعاملة. توصــيات المنظمات بشــكل عام: - تعليق عمليات الإعدام في البلاد بهدف التصــويت عليها أو الامتناع عن التصويت في ديسمبر ٢٠٢٢ المتوقع في الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي سيدعو الدول إلى إنهاء اســتخدام عقوبة الإعدام والإفراج الفوري عن جميع ســجناء الرأي والســجناء الســياســيين لفترات طويلة الذين لا أمل لديهم في محاكمة عادلة. فضــلا عن إنهاء القيود المفروضــة على الجمعيات والتجمع الســلمي وحرية التعبير، ولا ســيما قبل الانتخابات الوطنية في ١٢ نوفمبر ٢٠٢٢.

ثالثاً: موقف الدول العربية من الإجراءات الخاصة

تلعب آلية الإجراءات الخاصــة بمجلس حقوق الإنســان دورًا هامًا في تحســين وتعزيز حالة حقوق الإنسان في العديد من الدول عبر العالم، وذلك من خلال ما تشتمل عليه من أدوات لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها، مع تقديم النصائح والمشاورات إلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء عن كيفية حماية وتعزيز هذه الحقوق، إذ يُعتبر نظام الإجراءات الخاصة عنصر أساسي في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ويغطي جميع حقوق الإنسان من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتتكون الآلية من مجموعة خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان، وتشــتمل أدوات الإجراءات الخاصــة على الزيارات القطرية التي تقوم بها لزيارة الدول الأعضــاء وتســجيل انتهاكات حقوق الإنســان داخلها والعمل على حلها والتواصــل مع مختلف أصــحاب المصلحة أثناء الزيارات لاسيما منظمات المجتمع المدني بهدف التغلب على المشكلات الحقوقية المعنية بمناقشــتها، أو النداءات والبلاغات الخاصــة التي ترســلها إلي الدول بهدف رصــد القضــايا الحقوقية داخلها والعمل على حلها.

وخلال عام 2022، تدخلت الإجراءات الخاصة لتحسين وتعزيز حالة حقوق الإنسان في الدول العربية، فقد أرســـل مجموعة الخبراء الحقوقيين 95 نداء عاجلاً إلى الدول العربية بهدف لفت نظرها إلى الخروقات الحقوقية التي حدثت خلال العام الماضـي، وقامت الدول العربية بالرد علي 36 نداء فقط من النداءات المُقدمة إليها، وكانت مملكة البحرين والمغرب والأردن وســـوريا وقطر أكثر الدول العربية تعاونًا مع الآلية، إذ قُدم إلى كل من البحرين والمغرب 3نداءات عاجلة قاموا بالرد عليهم جميعًا، كما قُدم إلي كل من الأردن وقطر نداء واحدًا وقاموا بالرد عليه، وقامت ســـوريا بالرد على نداءين[1].

في المقابل تجاهلت كل من جزر القمر وجيبوتي وقوات الاحتلال الإسرائيلي والصومال واليمن وليبيا الرد على النداءات المُقدمة إليهم، بينما تعاونت العديد من الدول مع آلية الإجراءات الخاصـــة فيما يخص تقديم النداءات بشـــكل جزئي، فقد قامت بالرد على بعضـــها، بيد أنها تجاهلت البعض الأخر، فالجزائر ردت على 5 نداءات مُقدمة إليها من أصل 6 نداءات وتجاهلت الرد على نداء واحد، وتجاهلت مصـر الرد على 7 نداءات من أصـل 11 نداء مُرسـل إليها، كما ردت العراق على نداءين مُرسـل إليها من أصـل 4 نداءات، وقامت لبنان بالرد على نداء واحد مُقدم إليها من أصـل 3نداءات، وردت تونس على 2نداء من أصل 7 قدمتهم الآليات الخاصة إليها، وتفاعلت السودان مع نداء واحد من 6 نداءات استقبلتهم، وردت الإمارات على نداء واحد من نداءين استقبلتهم، وقامت السعودية بالرد على كافة النداءات التي استقبلتها ماعدا نداء واحد[2].

[1] تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بالاعتماد على قاعدة بيانات المقررين الخواص عن الدول العربية المتاح على الرابطة https://bit.ly/3KCM6SD

[2] تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بالاعتماد على قاعدة بيانات المقررين الخواص عن الدول العربية المتاح على الرابطة https://bit.ly/3KCM6SD

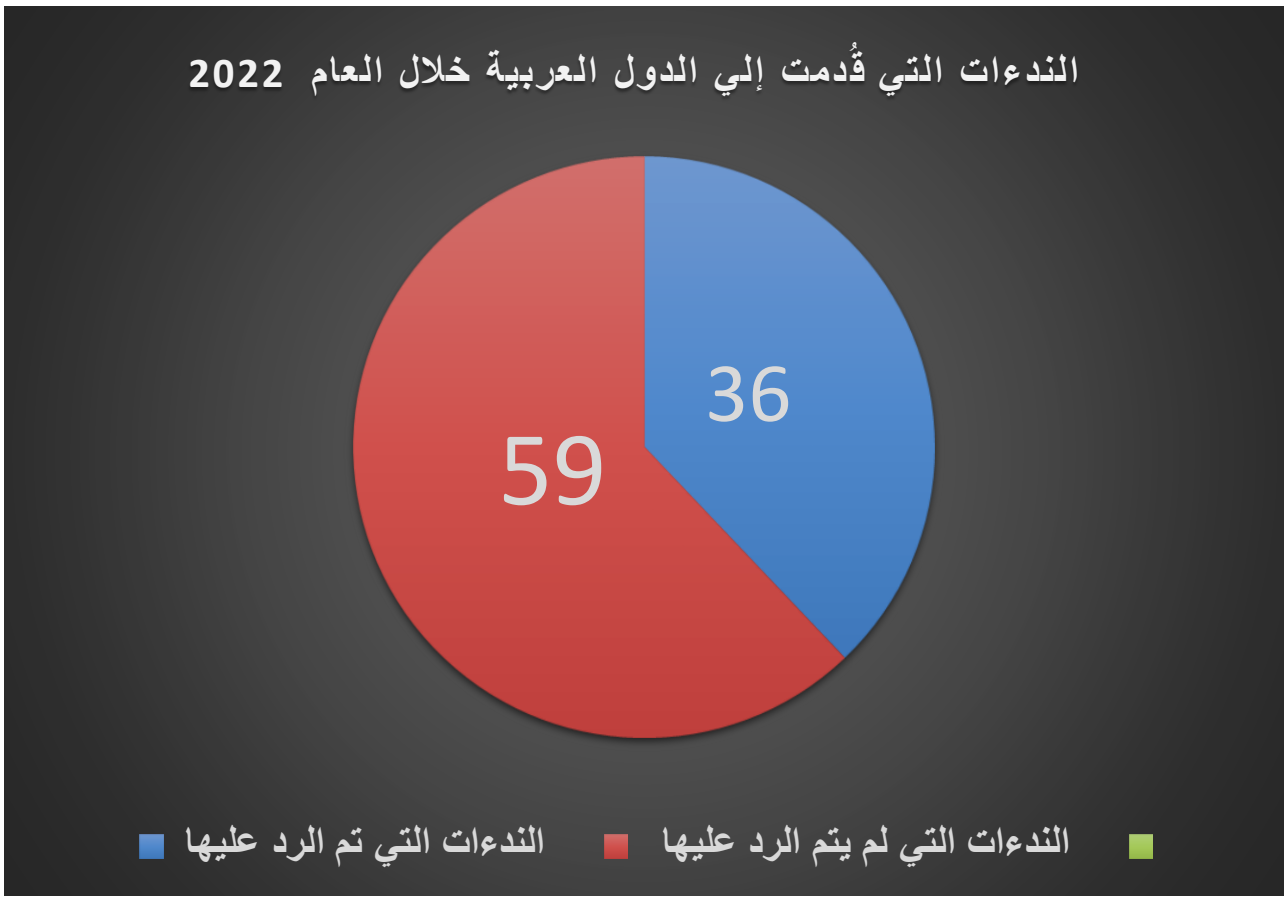

وفي غمرة ذلك، استقبلت قوات الاحتلال الإسرائيلي والسلطات الفلسطينية أكبر عدد من النداءات والبلاغات والتي بلغت 20 نداء، بينما استقبلت كل من مصر والسعودية 11 نداء لكل دولة، واستقبلت تونس 7 نداءات، واستقبلت كل من السودان والجزائر وليبيا 6نداءات على حدى، وكان نصيب الصومال 4نداءات، و نصيب كل من لبنان والبحرين و المغرب 3نداءات لكل منهم ، و استقبلت كل من اليمن والإمارات وجزر القمر وسوريا على نداءين لكل منهم، وكذا استقبلت كل من قطر وموريتانيا والأردن وجيبوتي نداء لكل منهم، ولم تتلقي كل من عمان والكويت أي نداءات من قبل آلية المقررين الخواص.[3]

[3] تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بالاعتماد على قاعدة بيانات المقررين الخواص عن الدول العربية المتاح على الرابطة https://bit.ly/3KCM6SD

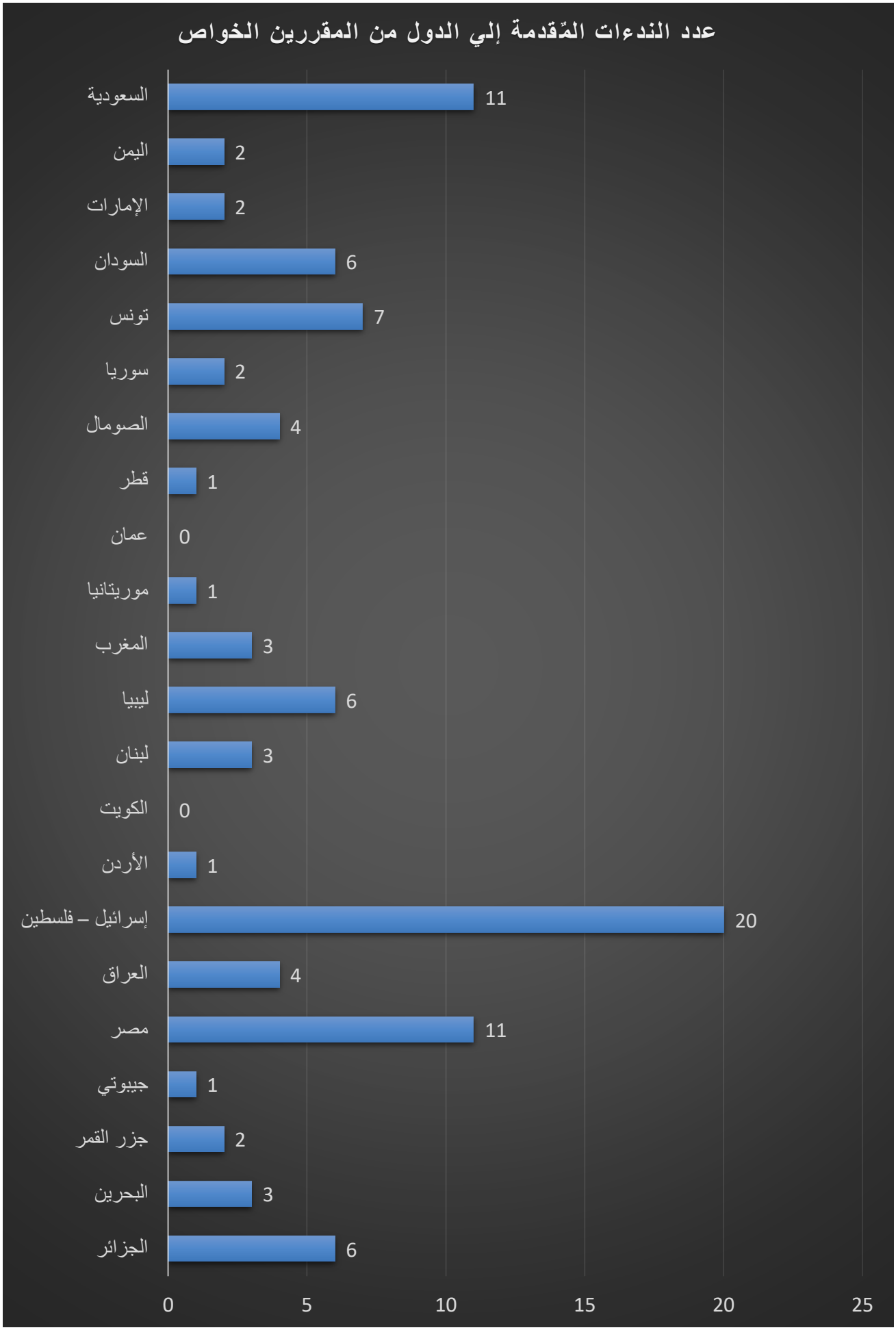
عدد الندءات المّقدمة إلي الدول من المقررين الخواص
السعودية 11
اليمن 2
الإمارات 2
السودان 6
تونس 7
سوريا 2
الصومال 4
قطر 1
عمان 0
موريتانيا 1
المغرب 3
ليبيا 6
لبنان 3
الكويت 0
الأردن 1
إسرائيل – فلسطين 20
العراق 4
مصر 11
جيبوتي 1
جزر القمر 2
البحرين 3
الجزائر 6
0 5 10 15 20 25

وعن الموضـــوعات التي كانت تتضـــمنها هذه النداءات فكانت أغلبها تتعلق بالحقوق الســـياســـية والمدنية لاســـيما مزاعم الانتهاكات التي يتعرض لها المدافعين عن حقوق الإنســـان وانتهاكات متعلقة بالتعذيب والاعتقالات التعســـفية والاحتجاز القســـري والحق في المحاكمات العادلة وعدم استقلال القضاء مع الإفلات من العقاب لمرتكبي الانتهاكات، كما تتضمن عدد من النداءات حقوق الفئات الأولي بالرعاية كالنســـاء والأطفال والمهاجرين واللاجئين وطالبو اللجوء، وكان عدد قليل من النداءات يهتم بالحق في الحصول على المياه والصرف الصحي، والحق في الصحة والحقوق الثقافية والتعليمية.

وعلى هذا النحو، اســـتقبلت قوات الاحتلال الإســـرائيلي والســـلطات الفلســـطينية 20 نداء بتعلق معظمهم بممارســـات الاعتقال الإداري التي تمارســـها قوات الاحتلال، و ســـوء المعاملة والإهمال الطبي والتعذيب الذي يتعرض لها الأفراد في سجون قوات الاحتلال الإسرائيلي، مع المضايقات التي يتعرض لها المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية ، وقضايا التمييز العنصـري الذي يواجه أبناء الأقلية البدوية من منطقة النقب وكذلك سـياسـات التمييز العنصـري لقوات الاحتلال ضد المواطنين الفلسطينيين، وعن النداءات التي قُدمت إلي السلطات الفلسطينية فقد كانت بخصـــوص الانتهاكات التي يتعرض لها المدافعين عن حقوق الإنســـان، والإفلات من العقاب لمرتكبي الانتهاكات الحقوقية[4].

واســتقبلت مصــر 11نداء في موضــوعات متعلقة بمزاعم انتهاكات للحقوق الســياســية والمدنية، وعلى رأســـها الانتهاكات المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنســـان وحرية الرأي والتعبير ومزاعم الاحتجاز التعســفي[5]، وفي ذات الشــأن تلقت الحكومة الســعودية 11 نداء متعلقة بعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والاعتقالات التعسفية ومزاعم التعذيب وسوء معاملة المواطنين[6].

وقُدم إلي الحكومة التونســـية 7 نداءات معظمهم يتعلق بمزاعم وانتهاكات لحرية الرأي والتعبير ، بينما هناك نداء واحد يتعلق بحظر قطع المياه للأشـــخاص الغير قادرين على الدفع في ســـياق وباء كوفيد 19، وتناقش النداءات الأخرى الانتهاكات المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنســـان وحرية الرأي والتعبير والتضيق على حرية التجمع السلمي والجمعيات وتهديد استقلال القضاء[7]، وفي ذات الصـدد اسـتقبلت الحكومة الليبية 6 نداءات خاصـة بانتهاكات حرية الرأي والتعبير، مع الحفاظ على

[4] تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للمعلومات الخاصة بالنداءات التي تم تقديمها لقوات الاحتلال الإسرائيلي و السلطات الفلسطينية، https://bit.ly/2HL0IME

[5] تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة للحكومة المصرية، https://bit.ly/2HL0IME

[6] تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة للحكومة السعودية، https://bit.ly/2HL0IME

[7] تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة للحكومة التونسية، https://bit.ly/2HL0IME

حقوق المهاجرين والنســـاء والفتيات، فضـــلاً عن نداء متعلقة بحظر قطع المياه لغير القادرين على الدفع في سياق وباء كوفيد19[8].

وتم تقديم 6 نداءات إلي الحكومة الجزائرية متعلقة بالانتهاكات الخاصـــة بالمدافعين عن حقوق الإنســـان و نداء متعلقة بحظر قطع المياه لغير القادرين على الدفع في ســـياق وباء كوفيد19[9]، كما اســتقبلت الســودان 6 نداءات يتعلق أغلبهم بانتهاكات حق المدافعين عن حقوق الإنســان وحبس النشــطاء الحقوقيين والســياســيين[10]، بينما قُدم إلي الصــومال 4 نداءات تتعلق بالقتل خارج إطار القانون وانتهاك حق الأقلية الدينية المسيحية[11]، واستقبلت العراق 4 نداءات تخص الانتهاكات التي يتعرض لها المدافعين عن حقوق الإنسان ونداء يتعلق بإخفاق الحكومة العراقية في إجراء تحقيقات فورية ونزيهة وفعالة في حالات الاختفاء والوفيات التي يحتمل أن تكون غير قانونية لضـــحايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مع إفلات الجناة من العقاب[12].

وتلقت المغرب 3 نداءات خاصــة بمزاعم الاســتخدام المفرط والمميت للقوة ضــد المهاجرين من أصـــل أفريقي بمن فيهم اللاجئون وطالبو اللجوء ونداء أخر متعلق بحظر قطع المياه لغير القادرين على الدفع في ســـياق وباء كوفيد19 [13]، أما لبنان فقد اســـتقبلت 3 نداءات تتعلق بانتهاكات حرية الرأي والتعبير في لبنان وإفلات مرتكبيها من العقاب[14]، كما تلقت البحرين 3نداءات بشـــأن الاحتجاز التعسفي والتعذيب للمعارضين السياسيين[15].

واستقبلت اليمن نداءين تتعلق بالأضرار الجماعية التي تسببها مليشيا الحوثي، لاسيما فيما يتعلق بالانتهاكات المنهجية لحقوق النســـاء والفتيات في ســـياق النزاع المســـلح، مع انتهاك الحق في المحاكمة العادلة بســـبب تعيين النائب العام الجديد[16]، وتلقت الإمارات 2 من النداءات تتعلق بمزاعم لانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان[17]، أما جزر القمر فقد تلقت نداءين عن استقلال القضـــاء وحظر قطع المياه للأشـــخاص الغير قادرين على الدفع في ســـياق وباء كوفيد 19[18]، بينما استقبلت سوريا نداءين أيضاً بخصوص مزاعم عدم اتخاذ تدابير لإجراء بحث شامل عن الأشخاص

8 تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة للحكومة الليبية، https://bit.ly/2HL0IME
9 تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة للحكومة الجزائرية، https://bit.ly/2HL0IME
10 تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة للحكومة السودانية، https://bit.ly/2HL0IME
11 تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة للحكومة الصومالية، https://bit.ly/2HL0IME
12 تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة للحكومة العراقية، https://bit.ly/2HL0IME
13 تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة للحكومة المغربية، https://bit.ly/2HL0IME
14 تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة للحكومة اللبنانية، https://bit.ly/2HL0IME
15 تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة للحكومة البحرينية، https://bit.ly/2HL0IME
16 تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة للحكومة اليمنية، https://bit.ly/2HL0IME
17 تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة لحكومة الإمارات، https://bit.ly/2HL0IME
18 تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة لحكومة جزر القمر، https://bit.ly/2HL0IME

المختفين قسـراً على يد تنظيم داعش في سـوريا وأخر متعلق بعدم اسـتقلال السـلطة القضـائية وضمان الحق في المحاكمات العادلة[19].

واسـتقبلت جيبوتي نـداء متعلق بحظر قطع الميـاه لغير القـادرين على الـدفع في سـيـاق وبـاء كوفيد19[20]، أما قطر فقد تلقت نداء بخصوص قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القانون رقم 20 لسنة 2019[21]، واستقبلت الأردن نداء خاص بشأن انتهاك حقوق أحد المدافعين عن حقوق الإنسان[22]، كما تلقت موريتانيا نداء متعلق بحظر قطع المياه للأشخاص الغير قادرين على الدفع في سـياق وباء كوفيد19[23]، ولم تتلقَ حكومة الكويت وسـلطنة عمان أية نداءات من قبل المقررين الخواص خلال العام 2022.

وفيما يتعلق بأكثر المقررين والخبراء الذين قدموا النداءات إلى الدول العربية، نجد أن المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير كان أكثر المقررين الذين قدموا نداءات إلي الدول العربية خلال العام ٢٠٢٢ فقد قدم 34 نداء، يليه المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسـان والذي قدم 33 نداء، كما قدم كل من الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسـفي والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً 32نداء[24].

وفي ذات الشأن، قدم المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات 26 نداء، بينما قدم المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسـان في سـياق مكافحة الإرهاب 24 نداء، و اسـتقبلت قوات الاحتلال الإسـرائيلي وحدها 18نداء من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسـان في الأراضـي الفلسـطينية التي تحتلها إسـرائيل منذ عام 1967، كما قدم الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسـري أو غير الطوعي 17نداء إلي مختلف الدول العربية، وهو ذات العدد الذي قدمه المقرر الخاص المعني بحق كل إنسـان في التمتع بأعلى مسـتوى ممكن من الصـحة البدنية والعقلية.

واسـتقبلت الدول 15نداء من المقرر الخاص المعني بمسـألة التعذيب وغيره من ضـروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة، فضلاً عن 14نداء من المقرر الخاص المعني باستقلال القضـاة والمحامين، و11 نداء من الفريق العامل المعني بالتمييز ضـد النسـاء والفتيات، و9 نداءات

---

19 تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة للحكومة السورية، https://bit.ly/2HL0IME
20 تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة لحكومة جيبوتي، https://bit.ly/2HL0IME
21 تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة لحكومة قطر، https://bit.ly/2HL0IME
22 تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة لحكومة الأردن، https://bit.ly/2HL0IME
23 تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان للنداءات المُقدمة لحكومة موريتانيا، https://bit.ly/2HL0IME
24 تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بالاعتماد على قاعدة بيانات المقررين الخواص عن الدول العربية المتاح على الرابطة https://bit.ly/3KCM6SD

قدمها كل من المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين كل على حدي.

وفي ذات الإطار، قدم المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات 8 نداءات، و قدم المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد 7 نداءات، بينما استقبلت الدول 5 نداءات من قبل كل من المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية و المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه كل على حدي، كما قدم المقرر الخاص في ميدان الحقوق الثقافية 4 نداءات إلي دول مختلفة وأرسل كل من المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار والمقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب والمقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية 3نداءات على حدى إلي عدد مختلف من الدول، واستقبلت الصومال نفس العدد من النداءات من قبل الخبير المستقل المعيَّن من قِبل الأمين العام والمعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال.

كما قدم المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم نداءين لكل من اليمن وإسرائيل، وأرسل المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص ولا سيما النساء والأطفال نفس العدد من النداءات لكل من السودان والسعودية، وقدم المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء نداء واحد فقد إلى السعودية، واستقبلت ليبيا نداء من ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً واستقبلت السعودية نداء من قبل المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية.

وفيما يلى يوضح الجدول التالي موقف المقررين الخواص من الدول العربية من حيث عدد النداءات التي أرسلوها مع الآخذ في الاعتبار قيام أكثر من مقرر بإرسال نداء واحد إلي نفس الدولة.

المقرر	عدد النداءات	الدول التي استقبلت النداء
الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي	32	السعودية ومصر وليبيا والسودان وقوات الاحتلال الإسرائيلي والجزائر وسوريا والعراق
المقرر الخاص في ميدان الحقوق الثقافية	4	اليمن وقوات الاحتلال الإسرائيلي
الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي	17	الإمارات ولبنان والسعودية والسودان ومصر والعراق وسوريا وتونس وليبيا
المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم	2	اليمن وقوات الاحتلال الإسرائيلي

المقرر	عدد النداءات	الدول التي استقبلت النداء
لمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً	32	لبنان والسعودية ومصر والسودان وقوات الاحتلال الإسرائيلي والسعودية وليبيا ولبنان والعراق وفلسطين والصومال و المغرب و سوريا وفلسطين
المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء	1	السعودية
المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير	34	البحرين وتونس والإمارات ومصر والمغرب وقوات الاحتلال الإسرائيلي والسودان وتونس والجزائر والعراق وليبيا والسعودية وقطر
المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات	26	البحرين وتونس والسعودية والأردن والسودان والجزائر وقوات الاحتلال الإسرائيلي ومصر وقطر
المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية	17	اليمن والسعودية ومصر وجزر القمر والسودان وقوات الاحتلال الإسرائيلي وليبيا والبحرين و قوات الاحتلال الإسرائيلي وفلسطين
المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب	3	قوات الاحتلال الإسرائيلي
المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان	33	البحرين والسعودية والأردن ومصر والسودان وليبيا وقوات الاحتلال الإسرائيلي والجزائر وتونس والعراق والإمارات
المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين	14	العراق وقوات الاحتلال الإسرائيلي وجزر القمر وسوريا ولبنان والسودان ومصر وتونس واليمن
ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً	1	ليبيا
المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين	9	لبنان والسعودية والمغرب ومصر والجزائر
المقرر الخاص المعني بقضايا الأقليات	8	الصومال والعراق ومصر وقوات الاحتلال الإسرائيلي والسعودية

المقرر	عدد النداءات	الدول التي استقبلت النداء
المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967	18	قوات الاحتلال الإسرائيلي
المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية	3	قوات الاحتلال الإسرائيلي وليبيا وقطر
المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية	5	المغرب والجزائر وقوات الاحتلال الإسرائيلي
المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد	7	اليمن والصومال ومصر وقوات الاحتلال الإسرائيلي والسعودية
المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية	1	السعودية
الخبير المستقل المعيَّن من قِبل الأمين العام والمعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال	3	الصومال
المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب	24	مصر والسودان والجزائر والعراق ولبنان وقوات الاحتلال الإسرائيلي والسعودية والجزائر والبحرين وقطر والإمارات
المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب **المعاملة،** أو **العقوبة القاسية،** أو **اللاإنسانية،** أو المهينة	15	الإمارات ومصر والسودان ولبنان والعراق وتونس والسعودية والبحرين
المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص ولا سيما النساء والأطفال	2	السودان والسعودية
المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار	3	العراق والسودان وسوريا
المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه	5	ليبيا والسودان والعراق واليمن والسعودية
المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي	9	ليبيا والصومال وقوات الاحتلال الإسرائيلي وجزر القمر وموريتانيا وتونس والمغرب والجزائر وجيبوتي
الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات	11	تونس والسعودية والعراق وليبيا وقوات الاحتلال الإسرائيلي والسودان

شكل يوضح التفاعل ما بين المقررين الخواص والدول

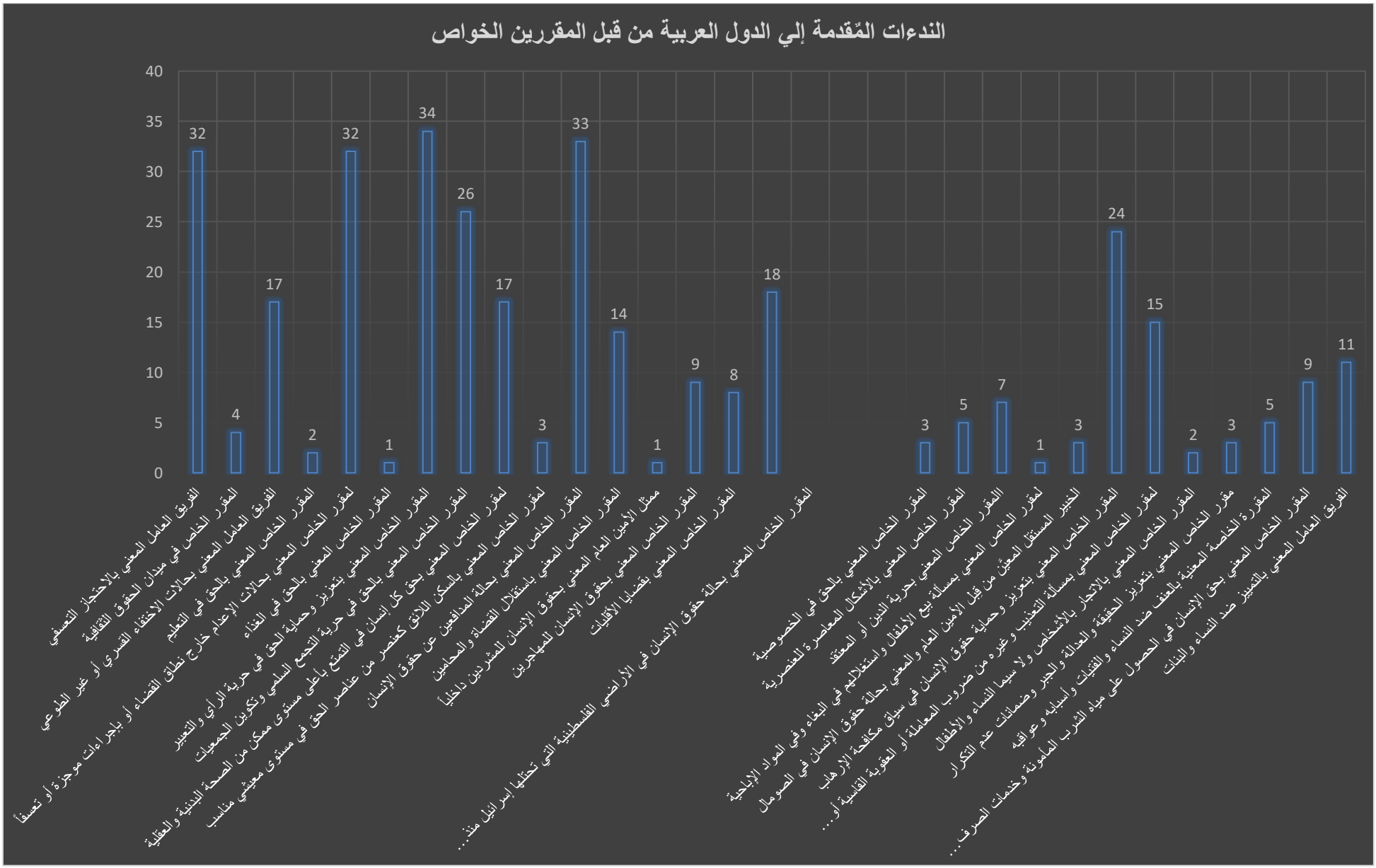

وفي هذا الإطار، كان شهر مارس هو أكثر شهر أرسلت فيه آلية المقررين الخواص إلى الدول العربية بعدد 13 نداء، يعقبه شهر فبراير بعدد 11 نداء، وشهر أغسطس التي استقبلت فيه الدول العربية 10نداءات، وكل من سبتمبر وأكتوبر والذي استقبلت فيه 8نداءات لكل شهر، وشهور يوليو ويونيو وأبريل ونوفمبر والتي بلغت كل منهم 7 نداءات على حدي، وكان شهر يناير 5 نداءات، وبلغ شهر ديسمبر أقل الشهور التي تفاعلت بها الآلية المقررين الخواص مع الدول العربية، وقدمت فيها 4 نداءات فقط.

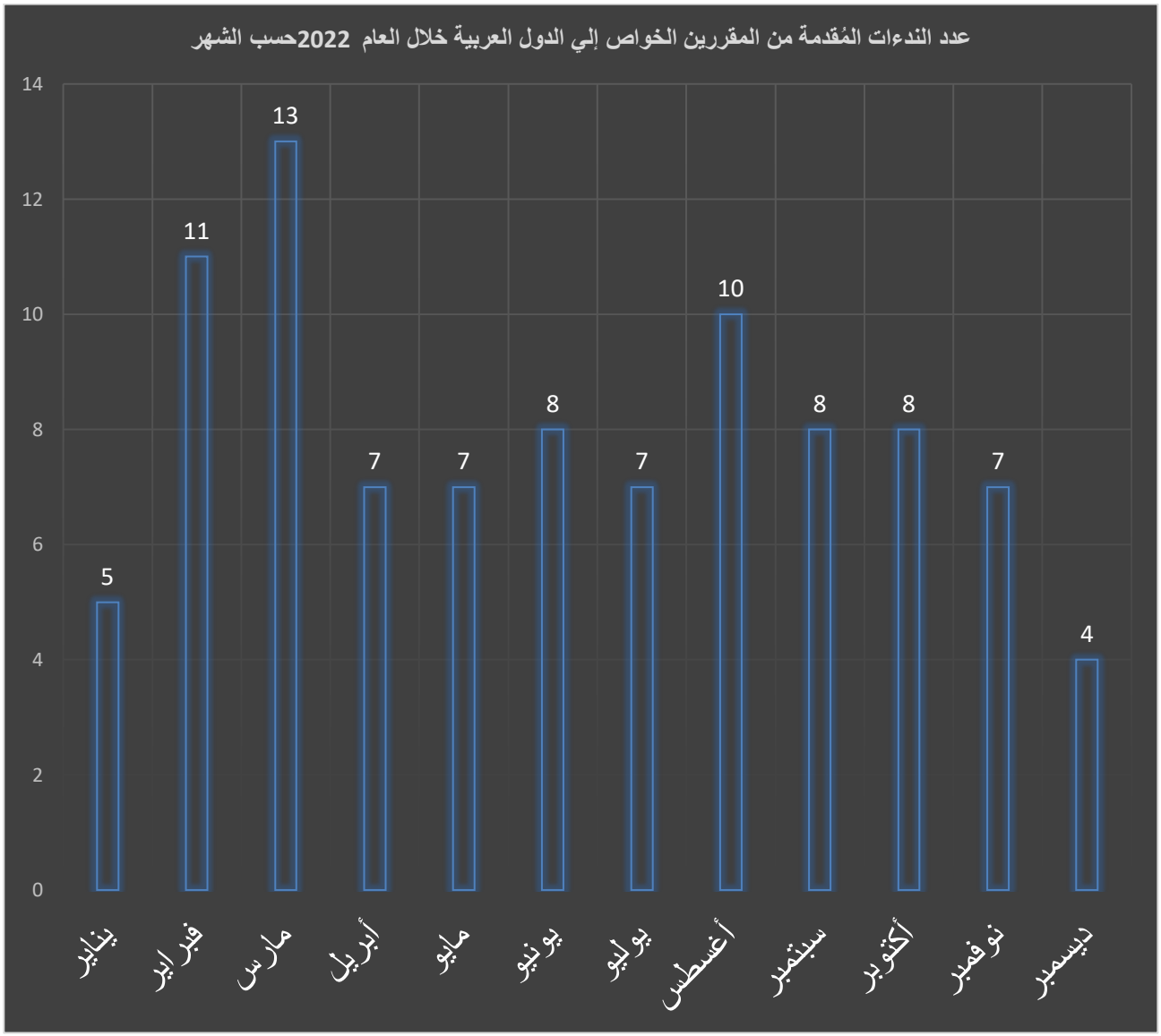

وعلى الجانب الأخر، وفيما يتعلق **بالزيارات القطرية التي قامت بأجرائها آلية المقررين الخواص خلال العام 2022، فقد أجرت 5زيارات قطرية إلي 5دول عربية**، بيد أنها قدمت 80**طلب زيارة وطلب تذكير بالزيارة خلال العام**، ولم يتم الاستجابة إلي أي منهم بالزيارة ، وكان في مُقدمة الدول التي استقبلت طلبات للزيارة من المقررين الخواص دولة الأردن، إذ استقبلت 12 طلب زيارة أو تذكير بالزيارة من قبل 4مقررين خواص وهم المقرر الخاص في ميدان الحقوق الثقافية و المقرر الخاص

المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة و المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء و المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 وذلك بسبب عدم قدرة المقرر للوصول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة[25] .

وفي هذا النسق، وجهت الدعوة إلي تونس 10مرات سواء للزيارة أو للتذكير بالزيارة من قبل العديد من المقررين الخواص وهم المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات و الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال و المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي و الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين، ولم تستجيب تونس لأي من هذه الدعوات، كما استقبلت ليبيا 9 دعوات من قبل عدد من المقررين على رأسهم المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه و الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير والمقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال.

واستقبلت الجزائر 7 دعوات من قبل المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب والمقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والخبير مستقل معني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وتلقت الصومال 5 طلبات من قبل الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال.

أضف إلى ذلك استقبال مصر 4 دعوات من قبل المقررين الخواص في مقدمتهم المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد والمقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان والخبير المستقل المعني بتعزيز منظمة دولية ديمقراطية ومنصفة والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، بينما تلقت السودان 4 دعوات من قبل المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه، وتلقت سوريا 4 دعوات للزيارة أو التذكير بها من قبل المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي.

[25] تحليل مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان طبقًا للبيانات الصادرة عن مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، https://bit.ly/3Ibmnxv

وتلقت كل من العراق والكويت ولبنان والمغرب وقطر والإمارات 3 طلبات للزيارة أو التذكير بالزيارة على حدي، فقد قدم المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب جميع طلبات الزيارة والتذكير إلى العراق، كما استقبلت الكويت الطلبات الخاصة بزيارتها من قبل المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابه وعواقبه والفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال .

وتلقت لبنان طلبات زيارتها من قبل المقرر الخاص في مجال الحقوق الثقافية والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات وأسبابه وعواقبه و الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، واستلمت المغرب طلبات زيارتها من قبل المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، وتلقت قطر طلبات زيارتها من قبل المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابه وعواقبه و المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين و المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية، كما استقبلت الإمارات طلبات الزيارة الخاصة بها من قبل الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير والمقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابه وعواقبه والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي.

وحصلت البحرين على 2 طلب للزيارة من قبل المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي، وتلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي 2 طلب من قبل المقرر الخاص المعني بالحق في الخصوصية و المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بينما استقبلت الأراضي الفلسطينية المحتلة طلب للزيارة من قبل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، واستقبلت موريتانيا طلب للزيارة من قبل المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، وتلقت السعودية طلب تذكير بالزيارة من الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، الجدير بالذكر أن كل من جزر القمر وجيبوتي و اليمن أي طلبات للزيارة من قبل المقررين الخواص.

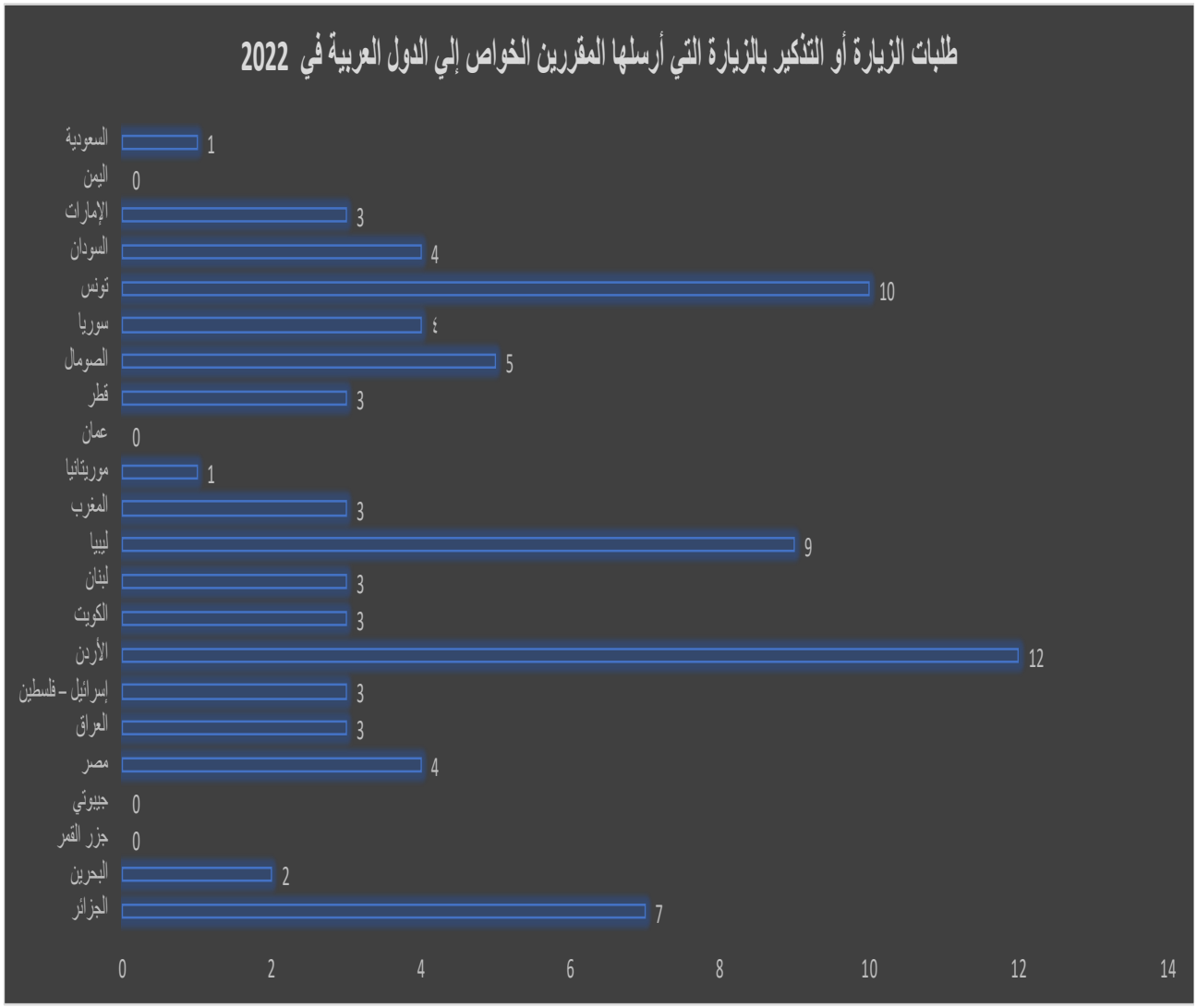

وعمل المقررين الخواص على إجراء خمسة زيارات للدول العربية خلال العام 2022، وكانت الزيارة الأولى من نصيب دولة الصومال، ففي الفترة من 28 مارس إلى 7 أبريل 2022 من قبل الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في الصومال، والتي اجتمعت بالعديد من الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة، وذلك من أجل الوقوف على حالة حقوق الإنسان في البلاد، وبموجب الزيارة قدمت المقررة تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الصومال للفترة من يوليو 2021 إلي يونيو 2022 وأعرب التقرير عن الاستياء بسبب استمرار وقوع هجمات ضد المدنيين من قبل حركة الشباب والعديد من الجماعات المسلحة، هذه علاوة على الوضع الإنساني المعقد للغاية بسبب انعدام الأمن وانتشار الكوارث الطبيعة واستمرار النزاع[26].

و قامت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي بزيارة تونس في الفترة من 18 إلى 29 يوليو، وأكدت بعد زيارتها أن الحكومة التونسية يجب

[26] https://bit.ly/41leXAP، 2022، أغسطس A/HRC/51/65حالة حقوق الإنسان في الصومال تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال

عليها تحسين إدارة شبكة المياه وإنهاء الاستغلال المفرط لطبقات المياه الجوفية في البلاد، مع ضمان حصول جميع الناس على المياه النظيفة، بيد أنها أشارت إلي الجهود التي اتخذتها الحكومة التونسية لتحسين الوصول إلي مياه الشرب الصالحة والصرف الصحي الجيد والتي من بينها توسيع شبكة إمدادات المياه الوطنية و تشيد نظام للتعرفة الاجتماعية الخاص بالمياه والصرف الصحي يضمن أسعارًا معقولة للجميع[27].

وفي الفترة من 5 إلى 15 سبتمبر 2022 ، زار المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلي الأردن، وخلال زيارته ألتقي بمجموعة واسعة من الأردنيين ذوي الإعاقة الذين يعيشون في المناطق الحضرية والريفية، والنساء والفتيات الصغيرات المعاقات من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، وكبار السن من ذوي الإعاقة، وشكر الحكومة على الجهود التي قامت بها لتعزيز حقوق ذوي الإعاقة، وذكر أن هذه الفئات لاتزال تواجه العديد من التحديات من ضمنها عدم تمتع العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة من الأهلية القانونية وعدم توافر المنازل المستقلة لكثيرًا من الأشخاص ذوي الإعاقة، و عدم تلقي عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة للتعليم المناسب لاسيما الأطفال[28].

وفي الفترة من 30أكتوبر إلى 10 نوفمبر 2022 قامت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالتأثير السلبي للتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد على التمتع بحقوق الإنسان بزيارة إلي سوريا، وخلال تلك الزيارة أعربت عن تضامنها مع الشعب السوري بسبب الآثار الكارثية للعقوبات الأحادية الجانب على جميع مناحي سوريا، فقد قالت أن 90 في المائة من سكان سوريا يعيشون حاليًا تحت خط الفقر ، مع وصول محدود إلى الغذاء والماء والكهرباء والمأوى والطهي ووقود التدفئة والمواصلات والرعاية الصحية، وطلبت الدول الكبرى بضرورة التوقف عن فرض التدابير الأحادية القسرية بسبب آثارها السلبية على الوضع الإنساني السوري[29].

وفي الفترة من 14 إلى 19 ديسمبر 2022 وبدعوة من حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، زارت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات البلاد، ودعت المقررة الحكومة إلى

---

[27] خبير لدى الأمم المتحدة يقول أنّه يجب على تونس تحسين إدارة المياه وضمان الحصول على امدادات نظيفة، الأمم المتحدة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ، يوليو 2022 ،https://bit.ly/3YAcyQN

[28] End-of-mission statement by the United Nations Special Rapporteur on the rights of persons with disabilities, Mr. Gerard Quinn, on his visit to the Hashemite Kingdom of Jordan. https://bit.ly/3Z53zGX

[29] UN expert calls for lifting of long-lasting unilateral sanctions ‘suffocating’ Syrian people. https://bit.ly/3KkgZuz

ضـرورة اتخاذ خطوات عاجلة لحماية جميع النسـاء والفتيات من تفشـي العنف وسـوء المعاملة في جميع أنحاء ليبيا، مع ضمان الحماية والدعم لهن[30].

رابعاً: موقف الدول العربية من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان

شهد عام 2022، خضوع عدد من الدول العربية للمراجعة أمام لجان معاهدات الأمم المتحدة وذلك في إطار مناقشة التقارير الوطنية المقدمة من هذه الدول، أو في إطار المشاركة في مجموعة العمل ما قبل الدورات، أو خلال الاستعراض في ضوء قائمة المسائل سواء قبل تقديم التقارير الوطنية للدول أو بعدها. وخلال هذا الجزء من التقرير، تسعى مؤسسة ماعت إلى إيضاح موقف الدول العربية من لجان معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسـان خلال العام 2022، وهو الأمر الذي يتطلب بالضـرورة وبصورة أولية إيضاح موقف هذه الدول من المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، وهو ما سوف يتم تناوله على النحو التالي:

1. موقف الدول العربية من معاهدات حقوق الإنسان الأساسية

[30] United Nations Special Rapporteur on violence against women and girls, its causes and consequences, Reem Alsalem: Official visit to Libya 14 - 21 December 2022 - Summary preliminary findings and recommendations (21 December 2022) .https://bit.ly/3xx38K3

الدولة / اللجنة	مصر	لبنان	تونس	المغرب	ليبيا	الجزائر	الأردن	موريتانيا	جيبوتي	جزر القمر	الكويت	السعودية	الإمارات	قطر	اليمن	فلسطين	عُمان	سوريا	السودان	الصومال	العراق	البحرين
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	X	X	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	X	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	X	✓	✓
الاتفاقية الدولية لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	✓	X	X	✓	✓	✓	X	✓	X	X	X	X	X	X	X	X	X	✓	X	X	X	X
اتفاقية مناهضة التعذيب	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
اتفاقية حقوق الطفل	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	X	X	✓	✓	X	X	X	✓	X	X	X	X	X	X	X	X	✓	X	✓	X	✓	X

الدولة منضمة للاتفاقية: ✓ الدولة غير منضمة للاتفاقية: X

2. موقف الدول العربية من لجان المعاهدات في عام 2022

اللجنة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الدولة
اللجنة المعنية بمناهضة التعذيب	الدورة 73 خلال الفترة ما بين 19 أبريل إلى 13 مايو 2022	النظر في تقارير الدولة	**العراق**
	الدورة 74 خلال الفترة ما بين 12 إلى 29 يوليو 2022	النظر في تقارير الدولة	**فلسطين**
			الامارات
	الدورة 75 خلال الفترة ما بين 31 أكتوبر إلى 25 نوفمبر 2022	النظر في تقارير الدولة	**الصومال**
		النظر في قائمة المسائل ما قبل تقديم التقرير	**تونس**
اللجنة المعنية بحقوق الإنسان	الدورة 134 خلال الفترة ما بين 28 فبراير إلى 25 مارس 2022	النظر في تقارير الدولة	**العراق**
			قطر
		النظر في قائمة المسائل المتصلة بالتقرير	**مصر**
	الدورة 135 خلال الفترة ما بين 27 يونيو إلى 27 يوليو 2022	النظر في قائمة المسائل المتصلة بالتقرير	**فلسطين**
	الدورة 136 خلال الفترة ما بين 10 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2022	النظر في قائمة المسائل المتصلة بالتقرير	**الكويت**
اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري	الدورة 23 خلال الفترة ما بين 12 إلى 23 سبتمبر 2022	النظر في قائمة المسائل المتصلة بالتقرير	**المغرب**
اللجنة المعنية بالقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة	الدورة 81 خلال الفترة ما بين 7 فبراير إلى 25 فبراير 2022	النظر في تقارير الدولة	**لبنان**
	الدورة 82 خلال الفترة ما بين 13 يونيو إلى 1 يوليو 2022	النظر في تقارير الدولة	**المغرب**
			الإمارات
	مجموعة عمل ما قبل الدورة خلال الفترة ما بين 31 أكتوبر إلى 4 نوفمبر 2022	النظر في قائمة المسائل ما قبل تقديم التقرير	**فلسطين**
اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	الدورة 71 خلال الفترة ما بين 14 فبراير إلى 4 مارس 2022	النظر في تقارير الدولة	**البحرين**
	مجموعة عمل ما قبل الدورة خلال الفترة ما بين 7 مارس إلى 11 مارس 2022	النظر في قائمة المسائل المتصلة بالتقرير	**العراق**

اللجنة	الدورة والتاريخ	نوع المراجعة	الدولة
اللجنة المعنية بحقوق العمال المهاجرين	الدورة 35 خلال الفترة ما بين 19 إلى 30 سبتمبر 2022	النظر في تقارير الدولة	**سوريا**
اللجنة المعنية بحقوق الطفل	الدورة 90 خلال الفترة ما بين 3 مايو إلى 3 يونيو 2022	النظر في تقارير الدولة	**جيبوتي**
			الصومال
	الدورة 91 خلال الفترة ما بين 29 أغسطس إلى 23 سبتمبر 2022	النظر في تقارير الدولة	**الكويت**
اللجنة المعنية بالقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري	الدورة 108 خلال الفترة ما بين 14 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2022	النظر في تقارير الدولة	**البحرين**
اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	مجموعة عمل ما قبل الدورة خلال الفترة ما بين 12 سبتمبر إلى 16 سبتمبر 2022	النظر في قائمة المسائل ما قبل تقديم التقرير	**الإمارات**

اللجنة المعنية بمناهضة التعذيب

خضعت 5 دول عربية للمراجعة أمام اللجنة المعنية بمناهضة التعذيب خلال العام 2022، حيث تم النظر في التقارير الوطنية المقدمة من كل من دولة العراق وفلسطين والأمارات والصومال واعتمادها خلال أعمال الدورات رقم 73 و74 و75 للجنة مناهضة التعذيب، فضلًا عن النظر في قائمة المسائل المقدمة إلى دولة تونس قبل تقديم تقريرها الدوري الرابع وذلك خلال أعمال الدورة رقم 75، ويمكن إيجاز أهم الملاحظات حول خضوع الدول الخمسة للمراجعة أمام لجنة مناهضة التعذيب خلال العام 2022 على النحو التالي:

1. العراق

نظرت اللجنة المعنية بمناهضة التعذيب في التقرير الدوري الثاني لدولة العراق في يومي 26 و27 أبريل 2022 خلال أعمال الدورة 73 للجنة مناهضة التعذيب، وخلال جلسة المراجعة، أكدت العراق أنها بذلت جهودًا لتنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الأولي في ظل حالة أمنية أدت إلى إجراء انتخابات مبكرة وتشكيل حكومة جديدة، وأضاف وفد العراق إلى أن

الحكومة العراقية اتخذت موقفًا واضحًا من الاختطاف والاحتجاز والتعذيب وسعت بلا كلل إلى تعزيز سيادة القانون وتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة، فضلًا عن إجراء التحقيقات اللازمة من خلال المحاكم المتخصصة في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها تنظيم داعش ضد العراقيين، وبناء سجون جديدة وتوسيع أخرى، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما أكد وفد العراق خلال الجلسة أن الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون يتلقون تدريبات على ممارسات ضبط النفس وتجنب أي استخدام للقوة بما لا يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، من أجل تحقيق أهدافهم بأقل الخسائر والأضرار الممكنة، وأضاف وفد العراق أنه يتم التحقيق دون تأخير في مزاعم استخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين، وأن الحكومة العراقية تقدم ضمانات لمنع تعرض المحتجزين للتعذيب في السجون حيث يمكن للنزلاء تقديم شكاوى التعذيب إلى مدير السجن الذي احتجزوا فيه، وبعد ذلك يخضعون لفحص طبي، وتُحال شكاوى التعذيب بعد ذلك إلى رئيس المفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان والسلطات المختصة الأخرى، في المقابل أعرب خبراء لجنة مناهضة التعذيب عن رغبتهم في معرفة تفاصيل القضايا المتعلقة بالتعذيب التي عُرضت على المحاكم الوطنية ونتائجها، خاصة على صعيد عدد الإدانات والبراءات، ومدة الأحكام بالسجن التي صدرت بحق الجناة، كما أعربوا عن رغبتهم في معرفة طبيعة التدريبات في مجال حقوق الإنسان المقدمة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.[31]

2. فلسطين

نظرت اللجنة المعنية بمناهضة التعذيب في التقرير الأولي لدولة فلسطين في يومي 19 و20 يوليو 2022 خلال أعمال الدورة 74 للجنة مناهضة التعذيب. وخلال جلسة المراجعة، أوضح وفد السلطة الفلسطينية أنه ينبغي للجنة أن تأخذ في الاعتبار التعذيب المنهجي الذي عانى منه الشعب الفلسطيني على أيدي سلطات الاحتلال والمعاملة القاسية والمهينة التي يتعرضون لها كل يوم نتيجة للحصار التي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة فضلًا عن نقاط التفتيش العسكرية في جميع أنحاء الضفة الغربية، وأكد وفد السلطة الفلسطينية على أن الحكومة الفلسطينية وضعت استراتيجيات وسياسات تهدف إلى ضمان الأمن والاستقرار وسيادة القانون وتنظيم أنشطة إنفاذ القانون بما يتماشى مع المعاهدات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وعلى

[31] Consideration of reports submitted by States parties under article 19 of the Convention - Second periodic report of Iraq, Committee against Torture -Seventy-third session, 11 May 2022, link: https://bit.ly/3Gg22bb

وجه الخصوص، فقد وضعت مجموعة من القوانين والأنظمة ومدونات السلوك لتنظيم عمل وزارة الداخلية وواجبات ومسؤوليات الأجهزة الأمنية. وأضاف الوفد أنه بالتشاور مع الوكالات الحكومية ومجموعات المجتمع المدني والشركاء الدوليين، قامت الوزارة بصياغة مشروع قانون لإنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب، والذي تم سنه بموجب المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2022، كما أكد الوفد على أن الحكومة الفلسطينية وفرت تدريبًا إلزاميًا على مناهضة التعذيب لقوات الأمن، وأنتجت مجموعة من المواد التدريبية في مجال حقوق الإنسان مخصصة لموظفي إنفاذ القانون. في المقابل، قال خبراء لجنة مناهضة التعذيب أن اللجنة تعترف بأن أراضي الدولة الطرف كانت تحت الاحتلال منذ عام 1967 وأن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لا يمكنها التهرب من التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأضاف الخبراء أن الإجراءات الإسرائيلية مثل فرض القيود على الحركة، وتدمير المنازل، وإنشاء مستوطنات غير قانونية، وسوء المعاملة والاستخدام المفرط للقوة من جانب قواتها الأمنية، جعلت من الصعب على السلطات الفلسطينية الوفاء بالتزاماتها الدولية.[32]

3. الإمارات العربية المتحدة

نظرت اللجنة المعنية بمناهضة التعذيب في التقرير الأولي لدولة الإمارات في يومي 13 و14 يوليو 2022 خلال أعمال الدورة 74 للجنة مناهضة التعذيب. وخلال جلسة المراجعة، أكد وفد الإمارات أن الحماية الدستورية من التعذيب والمعاملة المهينة لا تُمنح للمواطنين في الإمارات فحسب، بل لجميع الأشخاص على الأراضي الإماراتية، بغض النظر عن وضعهم القانوني، وأضاف الوفد خلال الجلسة أن عقوبة الإعدام لا يتم تنفيذها إلا في حالة الجرائم الأشد خطورة، مثل القتل العمد مع سبق الإصرار، كما أن الأشخاص المتهمون بارتكاب جرائم يعاقب عليها بالإعدام يتمتعون بمجموعة واسعة من الضمانات القانونية، وأضاف الوفد أن نزلاء السجون يحق لهم الحصول على مجموعة شاملة من خدمات الرعاية الصحية، ويخضع النزلاء في السجون لفحوصات طبية دورية ويتلقون الرعاية الصحية وفقًا لاحتياجاتهم، كما أكد الوفد على أن الحكومة الإماراتية تعتمد سياسة تنظم استخدام القوة من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون تتلاءم مع المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة، حيث تنص هذه السياسة على أنه لا يمكن استخدام القوة إلا عند

[32] Consideration of reports submitted by States parties under article 19 of the Convention-Initial report of the State of Palestine, Committee against Torture-Seventy-fourth session, 3 August 2022, link: https://bit.ly/3g95bPj

الضـرورة القصـوى، ويجب على مسـؤولي إنفاذ القانون اسـتخدام وسـائل غير عنيفة قبل اللجوء إلى اســتخدام القوة. في المقابل، أعرب خبراء لجنة مناهضــة التعذيب عن رغبتهم في الحصــول على معلومات حول عدد القضاة الأجانب العاملين في القضاء في الإمارات، ومعلومات عن تعريف العنف الأسـري والخطوات المتخذة لمكافحة الممارسـات الضـارة مثل تشـويه الأعضـاء التناسـلية للإناث في الإمارات.[33]

4. الصومال

نظرت اللجنة المعنية بمناهضــة التعذيب في التقرير الأولي لدولة الصــومال على مدار يومي 8 و9 نوفمبر 2022 ضـمن أعمال الدورة 75 للجنة مناهضـة التعذيب. وخلال جلسـة المراجعة، أكد الوفد الصــومالي على التزام بلاده بالآليات الدولية لحقوق الإنســان والصــكوك التي تحظر التعذيب والتي تعتبر اتفاقية مناهضـة التعذيب الاتفاقية الرئيسـية لها، وأوضـح الوفد أنه على الرغم من كون قانون العقوبات الصـومالي لعام 1962 لا يتضـمن تعريفًا محددًا للتعذيب، إلا أنه يتم في الوقت الحالي إجراء مراجعة شــاملة لقانون العقوبات الصــومالي، من أجل إضــافة تعريفات جديدة، من بينها تعريف التعذيب بما يتفق مع الاتفاقية، كما يجري في الوقت الحالي تطوير تشــريعات جديدة تتفق مع اتفاقية مناهضــة التعذيب من بين هذه التشــريعات قانون الجرائم الجنســية، وبينما أكد الوفد الصــومالي خلال الجلســة على أن ضــباط إنفاذ القانون والعاملين مع جميع الأجهزة الأمنية يتلقون سلسلة من التدريبات حول حقوق الإنسان ومعاملة المدنيين، غير أنه أضاف أن الحكومة الصومالية ليس لديها حتى الآن إحصاءات محدثة بشأن الشكاوى والتحقيقات والمحاكمات والإدانات والأحكام الصادرة بحق مرتكبي أعمال للتعذيب، وحول المساعدة والتعويض المقدم للضحايا.

5. تونس

خضـعت تونس للمراجعة أمام لجنة مناهضـة التعذيب وذلك في إطار قائمة المسـائل ما قبل تقديم تقريرها الدوري الرابع خلال أعمال الدورة رقم 75، وقدم عدد من منظمات المجتمع المدني تساؤلات إلى الحكومة التونسـية خلال خضـوعها للمراجعة في إطار قائمة المسـائل حول الانجازات التي حققتها على صعيد مناهضة التعذيب وتجريمه في التشريعات الوطنية.

[33] Consideration of reports submitted by States parties under article 19 of the Convention-Initial report of the United Arab Emirates, Committee against Torture-Seventy-fourth session, 27 July 2022, link: https://bit.ly/3VhfMH1

خضـعت 5 دول عربية للمراجعة أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسـان خلال العام 2022، حيث تم النظر في التقارير الوطنية المقدمة من كل من دولة العراق وقطر خلال الدورة رقم 134 للجنة حقوق الإنسان، فضلًا عن النظر في قائمة المسائل المتصلة بالتقارير الدورية لكل من دولة مصر وفلسطين والكويت خلال أعمال الدورات رقم 134 و135 و136، ويمكن إيجاز أهم الملاحظات حول خضـوع الدول الخمسة للمراجعة أمام لجنة حقوق الإنسان خلال العام 2022 على النحو التالي:

1. العراق

نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التقرير السادس لدولة العراق في يومي 7 و8 مارس 2022 خلال أعمال الدورة 134 للجنة حقوق الإنسـان. وخلال جلسـة المراجعة، أكد وفد العراق أنه على الرغم من أن العراق قد واجه تحديات اقتصـادية خطيرة وهجمات مسـتمرة من قبل تنظيم داعش الإرهابي، إلا أنه حريص على الوفاء بالتزاماته، بما في ذلك التزاماته بتقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسـان، ولا سـيما التقارير المقدمة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأوضح وفد العراق خلال الجلسة أنه أنشأ محاكم للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبها تنظيم داعش عندما استهدف بشكل منهجي المدنيين، ولا سـيما المسـيحيين واليزيديين والتركمان، وتمت إحالة العديد من المشـتبه بهم إلى المحاكمة وإدانتهم، كما تم التحقيق في مزاعم الانتهاكات الحقوقية التي ارتكبتها عناصـر من قوات الأمن أثناء تحرير العراق من تنظيم داعش، وتم تشـكيل محكمة خاصـة لهذا الغرض في محافظة نينوى. وأضـاف وفد العراق أن الحكومة العراقية أدخلت مجموعة من الإصـلاحات التي تهدف إلى خلق قدر أكبر من الشـفافية في العملية الانتخابية، وشـملت التدابير المتخذة اعتماد قانون انتخابي جديد وإعادة هيكلة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، التي تضم قضاة من بين أعضائها، كما نظمت المفوضـية العراقية العليا لحقوق الإنسـان برامج تدريبية وورش عمل حول حقوق الإنسـان لأعضاء الأجهزة الأمنية والقوات المسلحة وأجهزة المخابرات، وتم إدراج وحدات عن حقوق الإنسان في المناهج الدراسية الأساسية لأكاديميات الجيش والشرطة. في المقابل، تساءل خبراء لجنة حقوق الإنسان عن سبب تأخير تقديم تقرير الدولة الطرف لمدة عام، وعما إذا كانت إجراءات تعيين أعضاء المفوضـية العراقية العليا لحقوق الإنسـان تضـمن اسـتقلالية المفوضـية، كما أعرب الخبراء عن

رغبتهم في معرفة الإجراءات التي تم اتخاذها لتحديد ومحاكمة ومعاقبة المسؤولين عن حالات الاختفاء القسري أثناء العمليات العسكرية في محافظة الأنبار في عامي 2015 و 2016.[34]

2. قطر

نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التقرير الأولي لدولة قطر في يومي 28 فبراير و1 مارس 2022 خلال أعمال الدورة 134 للجنة حقوق الإنسان. وخلال جلسة المراجعة، أكد وفد دولة قطر أن السلطات القطرية أدخلت سلسلة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية لحماية حقوق العمال المهاجرين، حيث إنها ألغت نظام الكفالة لتحسين ظروف العمل بما يتماشى مع معايير العمل الدولية، واتخذت تدابير ملموسة للحفاظ على أعلى معايير السلامة للعمال الذين يساهمون في بناء البنية التحتية استعدادًا لكأس العالم 2022. في المقابل، أعرب خبراء لجنة حقوق الإنسان عن رغبتهم في معرفة التدابير التي اتخذتها الدولة الطرف لضمان استقلالية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بتعيين وفصل أعضائها، وعن رغبتهم في معرفة ما إذا كانت خدمات الإجهاض متاحة للنساء من ضحايا الاغتصاب أو سفاح المحارم ولماذا لا يمكن إجراء عمليات الإجهاض إلا في المستشفيات العامة، كما أعرب خبراء اللجنة عن أسفهم لعدم تقديم وفد دولة قطر معلومات محددة عن السُبل التي يمكن بها للأفراد أن يحتجوا بأحكام العهد أمام المحاكم المحلية وفي الإجراءات الإدارية، ولعدم تقديم أمثلة على تطبيق المحاكم المحلية لأحكام العهد، وأعربوا عن قلقهم إزاء تشريعات الدولة الطرف المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ولا سيما المادة 23 من قانون مكافحة الإرهاب (القانون رقم (3) لسنة 2004 المعدل بالقانون رقم (27) لسنة 2019)، والمادة 7 من قانون إنشاء جهاز أمن الدولة (القانون رقم (5) لسنة 2003 المعدل بالقانون رقم (10) لسنة 2008)، التي تجيز التحفظ على المتهمين لفترات طويلة من دون مراجعة قضائية كافية، كما أعرب خبراء اللجنة عن قلقهم أيضًا لأن قانون الجنسية (القانون رقم (38) لسنة 2005)، لا يسمح للمرأة القطرية المتزوجة من أجنبي بنقل جنسيتها إلى أطفالها وزوجها الأجنبي على قدم المساواة مع الرجل القطري (المواد 2 و3 و25 و26).[35]

3. مصر

[34] Consideration of reports submitted by States parties under article 40 of the Covenant - Sixth periodic report of Iraq, Human Rights Committee- 134th session, 15 March 2022 , link: https://bit.ly/3TMGKF4
[35]Consideration of reports submitted by States parties under article 40 of the Covenant-Initial report of Qatar, Human Rights Committee- 134th session, 4 March 2022, link: https://bit.ly/3hOf3ys

خضعت مصر للمراجعة أمام لجنة حقوق الإنسان ضمن أعمال الدورة 134 وذلك في إطار قائمة المسائل المتصلة بالتقرير الدوري الخامس، وفي ختام عملية المراجعة، قدمت اللجنة مجموعة من المسائل إلى الحكومة المصرية للرد عليها، حيث طالبت اللجنة الحكومة المصرية بتقديم معلومات عن مدى توافر سبل الانتصاف وإمكانية الوصول إليها بالنسبة للأفراد الذين يدعون حدوث انتهاكات للحقوق المكرسة في العهد، وعن التدابير التشريعية التي أُعتمدت لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك قانون مكافحة الإرهاب المعدل (رقم 2015/94)، ومدى تأثيرها على الحقوق المكفولة بموجب العهد، كما طالبت اللجنة الحكومة المصرية بتقديم معلومات عن التدابير المحددة المتخذة لمكافحة الفساد على أن تتضمن تلك المعلومات بيانات إحصائية عن عدد التحقيقات والملاحقات القضائية والإدانات الصادرة بحق من تثبت مسؤوليتهم والأحكام الصادرة في قضايا الفساد، وطالبتها أيضا بتقديم معلومات عن ضمان الاستقلال التام للقضاة والمدعين العامين وحيادهم وضمان الاحترام الكامل للحق في حرية الوجدان والمعتقد الديني في القانون وفي الممارسة العملية، فضلًا عن مطالبة الحكومة المصرية بتقديم معلومات عن التدابير المتخذة للحد من الاكتظاظ الشديد في أماكن الاحتجاز، ومنع التهديدات أو أعمال التخويف التي تستهدف المحامين والمعاقبة عليها، ومعلومات أخرى بشأن قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى للإعلام (رقم 2018/180) ومدى توافقه مع المادة 19 من العهد.[36]

4. فلسطين

خضعت دولة فلسطين للمراجعة أمام لجنة حقوق الإنسان ضمن أعمال الدورة 135 وذلك في إطار قائمة المسائل المتصلة بتقريرها الأولي، وفي ختام عملية المراجعة، قدمت اللجنة مجموعة من المسائل إلى الحكومة الفلسطينية للرد عليها، حيث طالبت اللجنة الحكومة الفلسطينية بتقديم معلومات عن التدابير التشريعية وغيرها من التدابير المتخذة لمكافحة الفساد، وتقديم معلومات عن التدابير المتخذة لضمان عدم اللجوء إلى الحبس الاحتياطي إلا كملاذ أخير ولأقصر مدة ممكنة، وعن التدابير المتخذة لضمان أن الضمانات القانونية الأساسية للأشخاص المحتجزين، بما في ذلك الحق في الاستعانة بمحام، مكفولة في القانون والممارسة، وتقديم معلومات عن الآليات القائمة لرصد الظروف في أماكن الاحتجاز وتوضيح ما إذا كانت هذه الآليات تجري عمليات رصد وتفتيش مستقلة وفعالة ومنتظمة دون إشعار مسبق، كما طالبتها اللجنة بتقديم إحصاءات عن التحقيقات

[36] قائمة المسائل المتصلة بالتقرير الدوري الخامس لمصر، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، 27 يونيو 2022، الرابط: https://bit.ly/3EC28Zb

في قضـايا الاتجار بالأشـخاص والاسـتغلال الجنسـي وبيانات عن معاقبة الجناة وسـبل الانتصـاف المقدمة للضـحايا، فضـلًا عن تقديم معلومات عن جميع التدابير المتخذة لضـمان أن تكون التشـريعات المحلية المتعلقة بالتجمع السـلمي، بما في ذلك اللوائح الداخلية لقانون الاجتماعات العامة (القانون رقم 12 لعام 1998)، متوافقة بالكامل مع المادة 21 من العهد.[37]

5. الكويت

خضـعت دولة الكويت للمراجعة أمام لجنة حقوق الإنسـان ضـمن أعمال الدورة 136 وذلك في إطار قائمة المسـائل المتصـلة بتقريرها الدوري الرابع، وفي ختام عملية المراجعة، قدمت اللجنة قائمة بالمسـائل إلى الحكومة الكويتية ذات صـلة بالتدابير التي اتخذتها لتحسـين أوضـاع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في العهد.

اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري

خضـعت دولة عربية واحدة فقط للمراجعة أمام اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسـري خلال العام 2022، حيث خضعت دولة **المغرب** للمراجعة في إطار قائمة المسائل المتصلة بتقريرها الأولي خلال أعمال الدورة رقم 23 للجنة الاختفاء القسـري. وفي سـياق عملية المراجعة، قدمت اللجنة مجموعة من المسـائل طالبت فيها الحكومة المغربية بتقديم معلومات إحصـائية محدثة، مصـنفة حسـب الجنس والهوية الجنسانية والميل الجنسي والعمر، عن عدد الأشخاص المفقودين، وعن عدد حالات الاختفاء القسـري المزعومة التي تمت مقاضـاتها بموجب المواد من 436 إلى 440 من قانون العقوبات المغربي، وعن التدابير التي تم اتخاذها لضـمان احترام مبدأ عدم الإعادة القسـرية المنصـوص عليه في المادة 16 من الاتفاقية، كما طالبت اللجنة الحكومة المغربية بتقديم معلومات عن تعريف مفهوم "الضـحية" في التشـريع الوطني، وشـرح مدى اتسـاقه مع المفهوم المنصـوص عليه في المادة 24 (الفقرة 1) من الاتفاقية، فضـلًا عن تقديم معلومات عن أي هيئة مسـتقلة مسؤولة عن تفتيش أماكن الحرمان من الحرية، بما في ذلك مراكز احتجاز المهاجرين ومستشـفيات الأمراض النفسية وأماكن الرعاية الاجتماعية.[38]

[37] List of issues in relation to the initial report of the State of Palestine, Human Rights Committee, 19 September 2022, link: https://bit.ly/3EdRTJl

[38] Liste de points concernant le rapport soumis par le Maroc en application de l'article 29 (par. 1) de la Convention, Comité des disparitions forcées, 4 octobre 2022, Lien: https://bit.ly/3UGDCMc

اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

خضعت 4 دول عربية للمراجعة أمام اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خلال العام 2022، حيث تم النظر في التقارير الوطنية المقدمة من كل من دولة لبنان والمغرب والأمارات واعتمادها خلال أعمال الدورتين رقم 81 و82 للجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فضلًا عن النظر في قائمة المسائل المقدمة إلى دولة فلسطين قبل تقديم تقريرها الدوري الثاني وذلك خلال مجموعة عمل ما قبل الدورة 85 ، ويمكن إيجاز أهم الملاحظات حول خضوع الدول الأربعة للمراجعة أمام اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خلال العام 2022 على النحو التالي:

1. لبنان

نظرت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في التقرير الدوري السادس لدولة لبنان في 18 فبراير 2022 خلال أعمال الدورة 81. وخلال جلسة المراجعة، أكد وفد الحكومة اللبنانية أن الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية قد فشلت في محاولتها تخصيص حصة لعضوات البرلمان بموجب القانون، مما يعني أنه لم يتم فعل أي شيء لزيادة مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار، وأضاف الوفد أنه نتيجة لخطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، تم إحراز تقدم في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في القوات المسلحة، فضلًا عن أنه يجري في الوقت الحالي صياغة سياسة وطنية لتجريم الاعتداء والتحرش الجنسيين في مكان العمل. في المقابل، رحبت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري السادس للبنان بالتقدم الذي احرزته الحكومة اللبنانية منذ أن تم النظر في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الرابع والخامس خاصة على صعيد الإصلاحات التشريعية التي يأتي على رأسها تعديل القانون رقم 293 لعام 2014 بشأن حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري، الذي يعترف بالعنف الاقتصادي كشكل من أشكال العنف الأسري ويهدف إلى توفير حماية أكثر فعالية لضحايا العنف، وذلك في ديسمبر 2020، فضلًا عن اعتماد القانون رقم 53 القاضي بإلغاء المادة 522 من قانون العقوبات اللبناني التي كانت تعفي المغتصب من العقاب عند زواجه من الضحية.[39]

[39] الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري السادس للبنان، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 1 مارس 2022،

2. المغرب

نظرت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس لدولة المغرب في 21 يونيو 2022 خلال أعمال الدورة (82). وخلال جلسة المراجعة، قال الوفد المغربي أن الحكومة المغربية وضعت رؤية تستند إلى إنشاء اقتصاد قوي وشامل ومستدام يأخذ في الاعتبار تطلعات المرأة كمشاركات في التنمية العالمية، وأضاف الوفد أن الحكومة التزمت بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، الأمر الذي تجلى في إطلاق أول خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في مارس 2022، وأكد الوفد أن السلطات المغربية اتخذت تدابير تشريعية عديدة لتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة التمييز القائم على نوع الجنس، وهو ما تجلى في إدخال تعديلات على القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية واعتماد قوانين لمكافحة العنف ضد المرأة وحماية خدم المنازل، وأضاف وفد المغرب أن الحكومة نظمت دورات تدريبية بشأن الدور القيادي للمرأة والمساواة بين الجنسين في تولي المناصب العامة، مما ساعد على إحداث تحسن كبير في تمثيل المرأة في القطاع العام، فبين عامي 2012 و 2021، ارتفعت نسبة النساء العاملات في القطاع العام من 38.6 في المائة إلى 42 في المائة، بينما ارتفعت نسبة كبار المديرين من النساء من 10.38 في المائة إلى 18.52 في المائة. في المقابل، رحبت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس للمغرب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة المغربية منذ أن تم النظر في التقرير الجامع للتقريريين الدوريين الثالث والرابع خاصة على صعيد الإصلاحات التشريعية التي يأتي على رأسها القانون رقم 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء الصادر في مارس 2018، والقانون رقم 12-19 المتعلق بشروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات المنزليين الصادر في أغسطس 2016، فضلًا عن إنشاء اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في يونيو 2022، وإصدار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات لعام 2030، في حين أعربت اللجنة عن أسفها لعدم وجود معلومات عن اتخاذ أية تدابير محددة للتخفيف من أثر كوفيد-19 على المرأة على الرغم من تفاقم التفاوتات بين الجنسين في العمالة، والعمل المنزلي، والحصول على الصحة والتعليم. كما أعربت اللجنة عن قلقها لكون النساء في المناطق الريفية التي يُتحدث فيها باللغة الأمازيغية، لا يدركن حقوقهن لعدم اتاحة المعلومات

الرابط: https://bit.ly/3UM0wBM

بلغتهن، وأعربت اللجنة عن قلقها أيضًـــا إزاء التقارير التي تفيد بأن عبء الإثبات في حالات العنف الجنساني يقع على عاتق الضحايا من النساء في المغرب.[40]

3. الإمارات العربية المتحدة

نظرت اللجنة المعنية بالقضـاء على جميع أشـكال التمييز ضـد المرأة في التقرير الدوري الرابع لدولة الإمارات العربية المتحدة في 21 يونيو 2022 خلال أعمال الدورة (82). وخلال جلسـة المراجعة، أكد وفد الإمارات أن حكومة بلاده أحرزت تقدم في تمكين المرأة في السـنوات الأخيرة على المسـتويين الاتحادي والمحلي من خلال اعتماد تدابير حكومية تدريجية وتنفيذ سـياسـات تسـتند إلى أحكام الاتفاقية، وأضاف وفد الإمارات أنه في عام 2019، أصدرت الحكومة المرسوم بقانون اتحادي رقم 10 بشـأن الحماية من العنف المنزلي الذي يسـعى إلى حماية أفراد الأسـرة من العنف وسـوء المعاملة، كما أضاف وفد الإمارات خلال الجلسة أن إمارة أبوظبي اعتمدت القانون رقم 14 لسنة 2021 بشأن الأحوال الشـخصـية للأجانب غير المسـلمين الذي تناول القضـايا المتعلقة بالزواج المدني والطلاق والحضانة المشتركة للأطفال والميراث، وأشار وفد الإمارات خلال الجلسة إلى أن السلطات الإماراتية أصـدرت المرسـوم بقانون اتحادي رقم 33 لعام 2022 الذي يحظر جميع أشـكال التمييز والإسـاءة اللفظية والعنف الجسدي ضد المرأة في مكان العمل، ويقر بحق المرأة في الحصول على أجر متساوٍ عن العمل المتساوي، ويقر أيضًا بحقها في الحصول على إجازة أمومة وإجازة إضافية إذا كانت تعاني من أي مرض متعلق بالحمل أو الولادة، وأضـاف وفد الإمارات أن 61 في المائة من خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في الإمارات العربية المتحدة من النساء، وأن النساء تشكل 27 في المائة من أعضـاء مجلس الوزراء و 50 في المائة من أعضـاء البرلمان و63 في المائة من الأطباء وأطباء الأسـنان والصـيادلة والممرضـات. في المقابل، رحبت اللجنة المعنية بالقضـاء على جميع أشـكال التمييز ضـد المرأة في ملاحظاتها الختامية بالتقدم الذي أحرزته الحكومة الإماراتية منذ أن تم النظر في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث خاصة على صعيد الإصلاحات التشريعية التي يأتي على رأسـها القانون الاتحادي رقم 10 لسـنة 2019، الذي يعزز الحماية المتعلقة بالعنف العائلي، والمرسـوم بقانون اتحادي رقم 6 لسـنة 2020، الذي يهدف إلى القضـاء على التمييز ضـد المرأة في مكان العمل والعنف الجنسـاني، كما أشـادت اللجنة بالجهود التي بذلتها الإمارات لمكافحة

[40] الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والسادس للمغرب، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 12 يوليو 2022، الرابط: https://bit.ly/3OuaYff

زواج الأطفال، بما في ذلك من خلال اعتماد المرسـوم بقانون اتحادي رقم 8 لعام 2019، الذي يحدد الحد الأدنى للزواج ببلوغ الفتاة سن 18 عامًا.[41]

4. فلسطين

خضـعت فلسـطين للمراجعة أمام اللجنة المعنية بالقضـاء على جميع أشـكال التمييز ضـد المرأة وذلك في إطار قائمة المسـائل ما قبل تقديم تقريرها الدوري الثاني خلال مجموعة عمل ما قبل الدورة 85. وفي سـياق عملية المراجعة، قدمت اللجنة مجموعة من التسـاؤلات أو المسـائل إلى الحكومة الفلسـطينية تتعلق بالجهود التي اتخذتها في سـبيل القضـاء على جميع أشـكال التمييز ضـد المرأة وتعزيز حقوق النسـاء والفتيات، حيث طالبت اللجنة الحكومة الفلسـطينية بتقديم معلومات عن الاستراتيجيات المتخذة لضمان المساواة بين الجنسين، وطالبتها بتقديم معلومات عن الآليات القائمة للقضـاء على الممارسـات الضـارة مثل زواج الأطفال والزواج القسـري وختان الإناث، وعن التدابير التي اتخذتها لضـمان مشـاركة المرأة في عمليات السـلام الدولية والمصـالحة الوطنية، كما طالبت اللجنة الحكومة الفلسـطينية بتوضـيح الدعم والخدمات المقدمة للنسـاء والفتيات اللاجئات والمشـردات داخليًا، وتوضـيح ظروف احتجاز النساء والفتيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووصف التدابير المتخذة لحماية النساء والمراهقات ذوات الإعاقة من التمييز وسوء المعاملة والعنف.[42]

اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

خضـعت دولتين عربيتين للمراجعة أمام اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية خلال العـام 2022، حيـث تم النظر في التقرير الوطني المقـدم من البحرين واعتمـاده خلال أعمـال الدورة رقم 71 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، فضـلًا عن النظر في قائمة المسـائل المتصـلة بالتقرير الدوري الخامس لدولة العراق خلال الدورة 70 (مجموعة عمل ما قبل الـدورة)، ويمكن إيجـاز أهم الملاحظـات حول خضـوع الـدولتين العربيتين للمراجعـة أمـام اللجنـة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال العام 2022 على النحو التالي:

1. البحرين

[41] الملاحظات الختامية بشأن التقرير الدوري الرابع للإمارات العربية المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، 12 يوليو 2022، الرابط: https://bit.ly/3OmHIXG

[42] List of issues and questions prior to the submission of the second periodic report of the State of Palestine, Committee on the Elimination of Discrimination against Women, 4 November 2022, link: https://bit.ly/3AktHDN

نظرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية في التقرير الأولي لدولة البحرين في يومي 24 و25 مارس 2022 خلال أعمال الدورة (71). وفي ملاحظاتها الختامية بشـأن التقرير الأولي للبحرين، رحبت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية بالتدابير التشـريعية والمؤسـسـية وبتدابير السـياسـة العامة التي اتخذتها البحرين لتعزيز إعمال الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية. في المقابل، أعربت اللجنة عن أسـفها لعدم توفر معلومات في تقرير البحرين الأولي تتضـمن أمثلة لدعاوى قضـائية احتجّ فيها أفراد بأحكام العهد أو طبقت فيها المحاكم المحلية هذه الأحكام، كما أعربت اللجنة عن قلقها إزاء شدة تأثير التصحر، وتدهور الأراضي الصالحة للزراعة، والجفاف، والعواصـف الغبارية، ونقص موارد المياه العذبة على التمتع بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية في البحرين، كما أعربت اللجنة عن قلقها أيضًـا إزاء تعرض العديد من العمال المهاجرين للتمييز في العمل، ومحدودية الفرص المتاحة لهم للحصـول على السـكن اللائق والتعليم والرعاية والخدمات الصـحية، فضـلًا عن ممارسـة التمييز ضـد أفراد الطائفة الشـيعية والأشـخاص عديمي الجنسـية بمن فيهم البدون، في مجالات التعليم والعمل وممارسـة حقوقهم الاقتصـادية والثقافية، ولكون القوانين واللوائح المتعلقة بالتعليم في البحرين لا تتيح إمكانية الحصـول على التعليم الابتدائي والثانوي مجانًا للأطفال من غير المواطنين، بمن فيهم أطفال العمال المهاجرين والأطفال عديمي الجنسية.[43]

2. العراق

خضـعت دولة العراق للمراجعة أمام اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية في إطار قائمة المسـائل المتصـلة بتقريرها الدوري الخامس خلال الدورة 70 (مجموعة عمل ما قبل الدورة) المنعقدة في الفترة ما بين 7 إلى11 مارس 2022. وفي سـياق عملية المراجعة، قدمت اللجنة مجموعة من التسـاؤلات أو المسـائل إلى الحكومة العراقية تتعلق بالجهود التي اتخذتها في سـبيل إعمال الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية لجميع الأفراد المقيمن على إقليمها، حيث طالبت اللجنة الحكومة العراقية بتقديم معلومات عن التدابير التي اتخذتها لإدماج الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية فيما تبذله من جهود بعد انتهاء النزاع، كما طالبت اللجنة الحكومة العراقية بتقديم معلومات عن أنشـطة المفوضـية العليا لحقوق الإنسـان في العراق المتعلقة بتعزيز الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها وتقديم أمثلة على هذه الأنشـطة، وعن نسـبة السـكان

[43] الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي للبحرين، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 3 أغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3EGSaFZ

الذين يعيشــون تحت خط الفقر المحدد وطنيًا، ونســبة الإيرادات الحكومية المتأتية من الضــرائب، وعن التدابير المتخذة لضــمان التنفيذ الفعال للحد الأدنى للأجور لجميع العمال بمن فيهم العمال المهاجرون، كما طالبتها اللجنة بتقديم معلومات محدثة عن الإطار القانوني للضمان الاجتماعي، وعن التقدم الذي أحرزته الدولة الطرف في تلبية احتياجات الإســكان لســكانها ومعالجة مشــكلة انعدام المأوى، وتحســين ســبل حصــول ســكانها على المياه الصــالحة للشــرب ومرافق الصــرف الصــحي الملائمة.[44]

اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

خضــعت دولة عربية واحدة فقط للمراجعة أمام اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أســرهم خلال العام 2022، حيث نظرت اللجنة في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث **للجمهورية العربية الســورية** في أيام 22 و23 و26 ســبتمبر 2022 خلال أعمال الدورة (35). وفي ملاحظاتها الختامية بشــأن التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث لســوريا، اعترفت اللجنة بالتأثير الشــديد للنزاع المســلح، وعدم الاســتقرار الســياســي والاقتصــادي والاجتماعي على العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في سوريا وخارجها، وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء المعلومات التي تلقتها وتفيد بتفاقم الانتهاكات الحقوقية وأعمال العنف ضــد المهاجرين في ســوريا بما في ذلك أعمال القتل غير المشــروع، والتعذيب وغيره من ضــروب ســوء المعاملة، والعنف الجنســي بما في ذلك الاغتصــاب والاســترقاق الجنســي، والاختفاء القســري، والاختطاف، والاتجار، والحرمان التعســفي من الحرية، وظروف العمل الاســتغلالية. كما أعربت اللجنة عن أســفها لعدم تمكن العمال المهاجرين غير النظاميين من الوصــول إلى العدالة في ســوريا بســبب الخوف من الاعتقال أو الطرد بسبب الدخول والإقامة في سوريا بشكل غير قانوني، فضلًا عن عدم تمكن العمال المهاجرين السوريين وأفراد أسرهم من الحصول على شهادة الميلاد اللازمة لأطفالهم المولودين في الخارج بسبب نقص الخدمات القنصلية.[45]

[44] قائمة المسائل المتصلة بالتقرير الدوري الخامس للعراق، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 6 ابريل 2022، الرابط: https://bit.ly/3XbPsQ2
[45] Concluding observations on the combined second and third periodic reports of the Syrian Arab Republic, Committee on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families, 4 October 2022, link: https://bit.ly/3EFGe7E

خضـــعت 3 دول عربية للمراجعة أمام اللجنة المعنية بحقوق الطفل خلال العام 2022، حيث تم النظر في التقارير الوطنية المقدمة من كل من دولة جيبوتي والصـــومال والكويت واعتمادها خلال أعمال الدورتين رقم 90 و91 للجنة المعنية بحقوق الطفل، ويمكن إيجاز أهم الملاحظات حول خضـــوع الدول العربية الثلاثة للمراجعة أمام اللجنة المعنية بحقوق الطفل خلال العام 2022 على النحو التالي:

1. جيبوتي

نظرت اللجنة المعنية بحقوق الطفل في التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثالث إلى الخامس لدولة جيبوتي في يومي 12 و13 مايو 2022 خلال أعمال الدورة (90) للجنة حقوق الطفل. وفي ملاحظاتها الختامية بشـــأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثالث إلى الخامس لدولة جيبوتي، رحبت اللجنة المعنية بحقوق الطفل بالتقدم الذي أحرزته دولة جيبوتي في شـــتى المجالات المتعلقة بحقوق الطفل، بما في ذلك التقدم المحرز في خفض معدل وفيات الرضـــع والأطفال، كما رحبت اللجنة بالتدابير التشريعية والمؤسسية والسياساتية المتعددة التي اتخذتها جيبوتي لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك اعتماد التأمين الصحي الشـامل في عام 2014، وقانون الحماية القانونية للقُصَـر في عام 2015. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها بشـــأن عدم وجود بيانات عامة عن تخصـــيص موارد في الميزانية لحقوق الطفل، ولكون الاتفاقية ليســـت معروفة على نطاق واســـع في جيبوتي، كما أعربت اللجنة عن قلقها لكون الأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشة، مثل الأطفال اللاجئين، وأطفال الأسر المهاجرة، والأطفال المتعلقة أوضـاعهم بالشـوارع، والأطفال الذين يعيشـون في المناطق الريفية، ما زالوا حتى الآن لا يسجلون عند الولادة، ولكون العقوبة البدنية لا تزال غير محظورة صراحة في القانون ولا تزال تُسْـتَخدم على نحو واسـع في نطاق الأسـرة، فضـلًا عن انتشـار بعض الممارسـات الضـارة في المناطق الريفية كزواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.[46]

[46] الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثالث إلى الخامس لجيبوتي، لجنة حقوق الطفل، 23 يونيو 2022، الرابط: https://bit.ly/3VaHZPC

2. الصومال

نظرت اللجنة المعنية بحقوق الطفل في التقرير الأولي لدولة الصـــومال في يومي 9 و10 مايو 2022 خلال أعمال الدورة (90) للجنة حقوق الطفل. وفي ملاحظاتها الختامية بشـــأن التقرير الأولي لدولة الصـــومال، رحبت اللجنة بمختلف التدابير التشـــريعية والمؤســـســـية والســـياســـاتية التي اتخذتها الصومال لتنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك وضع مشروعات تشريعات، وخطة عمل الصومال بشأن كل وليد للفترة من 2019-2023، والخطة الاســـتراتيجية الوطنية المتعلقة بالصـــحة الإنجابية وصـــحة وتغذية الأمهات والمواليد والأطفال والمراهقين للفترة من 2019-2023، وســـيـاســـة الحماية الاجتماعية لعام 2019. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها لعدم وجود معلومات عن الجداول الزمنية لاعتماد ســـيـاســـات وخطط تتماشـــى مع أحكام الاتفاقية وعن الموارد المخصـــصـــة لتنفيذ الاتفاقية، كما أعربت عن قلقها إزاء انخفاض مســـتوى الاطلاع على الاتفاقية بين عامة الجمهور، وإزاء اســـتمرار التمييز ضـــد الأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال المشـــردين داخلياً، والأطفال المحرومين من البيئة الأســـرية، وإزاء ارتفاع معدلات وفيات الأطفال دون ســـن الخامســـة، وإزاء تعرض الأطفال المشـــتبه في ارتباطهم بحركة الشـــباب للتعذيب وســـوء المعاملة على أيدي قوات الأمن لأغراض الحصـــول على اعترافات بالإكراه، وإزاء تفاقم العقوبة البدنية ضـــد الأطفال على نطاق واســـع وعدم حظرها في المنزل ومرافق الرعاية البديلة والمدارس والمؤسسات العقابية.[47]

3. الكويت

نظرت اللجنة المعنية بحقوق الطفل في التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثالث إلى الســـادس لدولة الكويت في يومي 14 و15 ســـبتمبر 2022 خلال أعمال الدورة (91) للجنة حقوق الطفل. وفي ملاحظاتها الختامية بشـــأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثالث إلى الســـادس لدولة الكويت، رحبت اللجنة المعنية بحقوق الطفل بالتدابير التشـــريعية والمؤســـســـية والســـياســـاتية التي اتخذتها دولة الكويت لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ولا سيما اعتماد قانون مناهضة العنف المنزلي (رقم 16 لعام 2020)، وقانون حقوق الطفل (رقم 16 لعام 2020)، وإنشـــاء اللجنة العليا لحماية الأطفال في عام 2013. في المقابل، أعربت اللجنة عن قلقها لكون الأطفال عديمي الجنســـية يمثلون ما يقرب من نصـــف العدد الإجمالي للأطفال في دولة الكويت، كما أعربت اللجنة عن قلقها لكون الأطفال

[47] الملاحظات الختامية بشأن التقرير الأولي للصومال، لجنة حقوق الطفل، 22 يونيو 2022، الرابط: https://bit.ly/3XcN2kh

عديمي الجنسية في الكويت يعانون من التمييز على نطاق واسع في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، وإزاء عدم تنقيح دولة الكويت لقانون الجنسية (رقم 15 لعام 1959) على النحو الذي يضمن إزالة الأحكام التمييزية ومنح المرأة الكويتية الحق في نقل جنسيتها إلى أطفالها بغض النظر عن جنسية والد الطفل، وأوصت اللجنة دولة الكويت بضمان حق جميع الأطفال، دون استثناء، في التسجيل عند الولادة واكتساب الجنسية.[48]

اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

خضعت دولة عربية واحدة فقط للمراجعة أمام اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري خلال العام 2022، حيث نظرت اللجنة في التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثامن إلى الرابع عشر لدولة **البحرين** في يومي 17 و18 نوفمبر 2022 خلال أعمال الدورة (108). وفي ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثامن إلى الرابع عشر لدولة البحرين، أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن أسفها لأن تقديم تقرير دولة البحرين قد تأخر اثنتي عشرة سنة، ولغياب إحصاءات شاملة عن التركيبة الإثنية للسكان في البحرين، ولعدم وجود معلومات عن كيفية تسوية أوجه التنازع المحتملة بين القوانين المحلية والاتفاقية، ولعدم وجود معلومات مفصلة عن شكاوى التمييز العنصري المقدمة إلى جميع السلطات المختصة في دولة البحرين، كما أعربت اللجنة عن قلقها لعدم وجود تعريف منسق وشامل للتمييز العنصري في الإطار التشريعي العام للدولة، وعدم وجود حكم محدد يحظر التمييز العنصري المباشر وغير المباشر في القانون البحريني، وأعربت اللجنة عن قلقها أيضًا لكون النساء البحرانيات المتزوجات من رجال أجانب ما زلن غير قادرات على منح جنسيتهن لأطفالهن، مما يجعل أطفالهن عرضة بشكل متزايد لانعدام الجنسية ويحرمهم من التمتع على قدم المساواة بالحقوق الأساسية، ولكون المواطن الأجنبي المتزوج من بحرينية لا يمكنه الحصول على الجنسية البحرينية، في حين يسمح القانون بذلك للمرأة الأجنبية المتزوجة من مواطن بحريني، ولكون العمال المنزليين المهاجرين لا يستفيدون استفادة كاملة من الحماية القانونية التي يكفلها قانون العمل في القطاع الأهلي، مما

[48] Concluding observations on the combined third to sixth periodic reports of Kuwait, Committee on the Rights of the Child, 19 October 2022, link: https://bit.ly/3TPTsCQ

يجعلهم أكثر عرضة لسوء المعاملة والاستغلال، ولظروف العمل صعبة، بما في ذلك العمل الجبري، وعدم دفع الأجور، ومصادرة جوازات السفر، وعبودية الدين.[49]

اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

خضعت دولة عربية واحدة فقط للمراجعة أمام اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خلال العام 2022، حيث خضـــعت دولة **الإمارات العربية المتحدة** للمراجعة أمام اللجنة، وذلك في إطار قائمة المســـائل ما قبل تقديم تقريرها الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث خلال مجموعة عمل ما قبل الدورة (16). وفي ســـياق عملية المراجعة، قدمت اللجنة مجموعة من التســـاؤلات أو المســـائل إلى الحكومة الإماراتية تتعلق بأوضـــاع الأشـــخاص ذوي الإعاقة والجهود التي اتخذتها في ســـبيل إعمال وتعزيز حقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة في الإمارات، وفي هذا الصـــدد، طالبت اللجنة الحكومة الإماراتية بتقديم معلومات عن التدابير المتخذة لمواءمة القوانين والســـياســـات الوطنية بالكامل مع اتفاقية حقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة، وتقديم معلومات عن التدابير المتخذة لإلغاء اسـتخدام مصـطلحات مثل "الأشـخاص ذوي الهمم" و"الجنون" و"العته" للإشـارة إلى الأشـخاص ذوي الإعاقات النفسية والاجتماعية في جميع القوانين واللوائح، كما طالبتها اللجنة بتقديم معلومات عن حالة الأشـخاص ذوي الإعاقة المنتمين إلى أقليات إثنية أو دينية أو لغوية، وتقديم معلومات عن عدد الأطفال ذوي الإعاقة في برلمان الأطفال، الذي أنشـــئ في عام 2020، وعن الخطوات المتخذة لضمان تمكن الأطفال ذوي الإعاقة من التعبير عن أنفسهم، وطالبتها اللجنة أيضًا بتقديم معلومات عن عدد الأشـخاص المحرومين من حريتهم بسـبب الإعاقة النفسـية والاجتماعية، وعن التدابير التي تتخذها لمنع تعرض الأشـخاص ذوي الإعاقات النفسـية والذهنية للإيداع القسـري في المؤسـسـات، فضـلًا عن مطالبتها بتقديم بيانات مصـنفة حسـب العمر والجنس ونوع الإعاقة عن عدد الأشـخاص ذوي الإعاقة الذين حصلوا على بطاقة أصحاب الهمم.[50]

[49] الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثامن إلى الرابع عشر للبحرين، لجنة القضاء على التمييز العنصري، 29 ديسمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3y2CpFu

[50] قائمة المسائل المحالة قبل تقديم التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث للإمارات العربية المتحدة، اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، 11 أكتوبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3TUvnei

القسم الثاني

موقف الدول العربية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة

خلال العام 2022، بذلت الدول العربية جهود كبيرة من أجل تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي تم مراجعتها في المنتدى السياسي رفيع المستوى عام 2022، وهي الأهداف؛ 4، 5، 14، 15، 17، وقد شارك ما يقرب من 5 دول عربية في استعراض تقاريرهم الطوعية خلال المنتدى في يوليو 2022، بما في ذلك المشاركة في الاجتماعات الوزارية والأسابيع الإقليمية السابقة للمنتدى بفعالية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة إلا أن ذلك لا يمنع حقيقة وجود العديد من التحديات التي عرقلت تحقيق تلك الأهداف بشكل كامل والتي حاولت الدول العربية التكاتف من أجل القضاء عليها. ويجدر الإشارة إلى أن إقليم الخليج العربي يعد من أكثر الأقاليم العربية التي حققت الأهداف المعنية باستثناء دولة اليمن، ويأتي في المرتبة الثانية إقليم شمال أفريقيا، وذلك نظرًا للإجراءات المتخذة والسياسات التي تم تطبيقها من قبل الحكومات العربية.

يقدم هذا الجزء من التقرير استعراضاً لواقع الأهداف المعنية في جميع الدول العربية، بما في ذلك تسليط الضوء على الجهود والتحديات التي تواجه الحكومات العربية في سعيها لتحقيق غايات وأهداف التنمية المستدامة، كما يتضمن كذلك نظرة عن دور الآليات الدولية والإقليمية المعنية بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مثل المنتدى السياسي رفيع المستوى والذي تشارك فيه الدول العربية سنويًا، وأيضًا اللجنة العربية المعنية بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك تحت مظلة جامعة الدول العربية. ويختتم الجزء برؤية تحليلية شاملة عن واقع التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

المحور الأول

واقع تحقيق الأهداف التنموية في المنطقة العربية بين عامي 2021-2022

ماتزال المنطقة العربية تواجه تحديات إنمائية هائلة وعلى أصعدة متعددة. فقد بدأ "العقد الأول من العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" الحالية بصدمة اجتماعية واقتصادية تسببت فيها جائحة كوفيد – 19، وقد أدي هذا أيضاً إلى تعطيل مسار التنمية في العديد من بلدان المنطقة العربية، التي يشهد بعضها في الأصل نزاعات عنيفة أو اضطرابات سياسية داخلية.

أولًا: التعليم الجيد في المنطقة العربية ... عراقيل بصدد عدم الإنصاف والشمول للجميع

على الرغم من الاتجاهات الوطنية نحو زيادة الاستثمار في التعليم والالتحاق به، والتقدم المحرز في الوصول إلى المدارس. فلا يرقى التعليم إلى مستوى إمكاناته التحويلية في المنطقة العربية، حيث عانت المنطقة العربية من الكثير من التحديات بصدد تحقيق غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة؛ المتعلقة بضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. ولا تزال التحديات التي طال أمدها، بما في ذلك الاستمرار في استخدام أساليب التدريس والتعليم القديمة والتباين في مستويات جودة التعليم، وعدم المساواة في إمكانية الوصول وفي البنى الأساسية، تعوق عجلة التقدم في البلدان العربية.

وبالحديث عن الهدف الرابع فقد تناول التقرير بالسرد والتحليل غايتي؛ ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030، وضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالًا ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030، ويرجع ذلك إلى أنه؛ خلال عام 2022 لوحظ بشكل واضح انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي في المنطقة العربية مقارنة بالسنوات السابقة، وأيضًا لوحظ ارتفاع معدلات إلمام الشباب بالقراءة والكتابة خلال نفس العام، **ولذلك وجب** تسليط الضوء على هذه الغايات لمعرفة أسباب التغير في تلك المعدلات.

الغاية 1	ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030

3. دول منطقة الخليج العربي:

حققت دولة **الإمارات** تقدمًا كبيرًا في مؤشـرات وغايات الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد لتسـير على خطى ثابتة نحو تحقيق الرؤية التنموية للأمم المتحدة بحلول عام 2030، فبلغت معدلات المشـــاركة في التعليم المنظم قبل الابتدائي حوالي 99.74% وذلك في العامين 2021 و2022 بما يعني أن الإمارات تقترب بصـورة كبيرة من تحقيق هذه الغاية، غير أن هذا المؤشـر لم يعد كما كان عام 2019 والذي كان قد وصـل إلى 99.9%[51]. كما بلغ مؤشـر معدل الالتحاق الصـافي بالمرحلة الابتدائية 99.8% عام 2022 لترتفع عن عام 2021 التي كانت 99.75%.[52]

أما عن التعليم الثانوي في الإمارات فقد بلغ معدل إتمام التعليم الثانوي في دولة الإمارات لعام 2022 نسـبة 96.67% وهو ما يمثل ارتفاعا كبيراً في النسـبة التي انخفضـت بسـبب الجائحة إلى 87.9%.[53]

كما نجحت مملكة **البحرين** في تحسين معدلات المشاركة في التعلم المنظم قبل الابتدائي، فحصلت البحرين على معدل70.07% عام 2021 وقد تضـرر هذا القطاع بشـكل كبير بسـبب جائحة كورونا لينخفض إلى 52% ولكنه سـرعان ما عاود الارتفاع عام 2021.[54] كما ارتفع معدل الالتحاق الصـافي بالمرحلة الابتدائية في عام 2022 الذي بلغ 98.37% عما كان عليه المؤشـر عام 2021 والذي بلغ 97.7%.[55] وقد بلغ معدل إتمام التعليم الثانوي 93.5% عام 2022 ليرتفع ارتفاعًا طفيفًا عن عام 2021 الذي بلغ 92.8%.[56]

أما عن دولة **الكويت** فلا تزال تعاني بعض التحديات الخاصـة بالتعليم، يظهر هذا جليًا في ركود معدلات الالتحاق الصافي بالمرحلة الابتدائية عند نسبة 82.8% منذ عام 2019 وحتى الآن.[57] كما أن نسـبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم ما قبل الابتدائي بلغت 69.43% عام 2022 وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة عن عام 2021 الذي وصلت فيه إلى 60.50%، إلا أن هذا المؤشر يمثل تحديًا كبيرًا لدولة الكويت لأن هذا المؤشـر كان قد تجاوز 71% حتى عام 2019 وانخفض بسـبب الجائحة إلى 60%

[51] Primary schools in the UAE, expatica, October 2022, https://bit.ly/3VVBJM2
[52] Sustainable Development Goals (SDGs), United Arab Emirates ministry of economy, http://bit.ly/3Oo4i1X
[53] United Arab Emirates Education, Trade, March 2022, https://bit.ly/3UG1H57
[54] البحرين تواصل ريادتها وتميزها في توفير التعليم للجميع وترسيخ المجتمع المعرفي، الوطن، مايو 2022، http://bit.ly/3U4Xqb8
[55] STRATEGIC AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT COOPERATION FRAMEWORK 2021-2022, http://bit.ly/3Va6E6F
[56] School enrollment, secondary (% gross), data world bank, June 2022, https://bit.ly/3W2ABWH
[57] ترتيب الكويت من حيث جودة التعليم، موقع نظر، نوفمبر 2022، http://bit.ly/3ib6P3B

ولم يرتفع بشـكل كافي حتى الآن.[58] كما بلغ معدل إتمام المرحلة الثانوية عام 2022 نسـبة 92.4% وفي الواقع لم تزيد هذه النسبة عن عام الجائحة إلا بنسبة 0.03% فقط.[59]

فيما نجحت **السـعودية** في رفع معدلات الالتحاق الصـافي بالمرحلة الابتدائية والذي بلغ عام 2022 نسبة 98.2% بدلاً من نسبة 94.82% في عام 2021.[60] ولكن لا تزال السعودية بحاجة إلى تحسين معدلات المشـاركة في التعلم الرسـمي قبل الابتدائي والذي وصـلت نسـبته بسـبب الجائحة حوالي 22.5% ولكن بحلول عام 2022 تحسـنت النسـبة لتصـل إلى 70.9%. أما عن معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية فقد تجاوز في السـعودية عام 2022 نسـبة 100% وقد اسـتطاعت السـعودية الوصول إلى النسبة المطلوبة تلك في هذا المؤشر منذ 2016.[61]

ونجد كذلك دولة **قطر** قد حققت تقدمات ملحوظة بصـدد معدل الالتحاق الصـافي بالمرحلة الابتدائية بنسبة 98.1% لعام 2022 وكان عام 2021 نسبته 95%.[62] وعن التعليم الثانوي في قطر، فقد شهد زيادة طفيفة بين عامي 2021 و2022 على التوالي، حيث وصـل إلى نسـبة 93.8% بدلاً من نسـبة 93.60 في عام 2021.[63]

وبالنظر إلى **اليمن** نجد أن التوترات السـياسـية والأمنية قد أثرت على معدلات الالتحاق الصـافي بالتعليم الابتدائي والذي شهد ثبات واضح عند نسبة 84.4% منذ عام 2016، حتى الآن. كما بلغت معدلات التحاق الطلاب بالمدارس الثانوية 53.11% لذات العام والذي لم تصـدر أي إحصـائيات رسمية بعده.[64]

ونجحت **سلطنة عمان** في تحسين معدلات الالتحاق الصافي بالمرحلة الابتدائية 98.3% لعام 2022، أما عن معدل الالتحاق بالمدارس الثانوية فقد بلغ في عامي 2021 و2022 نسـبة 100% لتحقق عمان الغاية المرجوة من هذا المؤشر وهو أنه لا يوجد أي نسبة تسرب من التعليم الثانوي.[65]

[58] Pandemic contributed to large 'education gap, Arab times online, 17 February 2022, http://bit.ly/3GGGUuG
[59] Number of public secondary school students in Kuwait, statista, Jan 4, 2022, https://bit.ly/3BewxL1
[60] Education at a Glance 2022, Saudi Arabia, http://bit.ly/3XwUQO7
[61] Overview of the education system (EAG 2022), gps education, https://bit.ly/3VY6xM3
[62] Qatar: Primary school enrollment, the global economy, https://bit.ly/3HehYet
[63] جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر، http://bit.ly/3AvKl3A
[64] Human Capital Project, rep, Yamen, October 2022, https://bit.ly/3UFVhTp
[65] بوابة الحكومة الإلكترونية، التنمية المستدامة، بوابة عماننا، http://bit.ly/3TYunWy

4. دول منطقة الشام:

بالحديث عن واقع الهدف الرابع في **الأردن** نجد حالة من التطور النسبي، ففي عام 2021 بلغ معدل الالتحاق الصافي بالمرحلة الابتدائية حوالي 79.92%، بينما شهد تحسنًا ملحوظًا في 2022 نحو نسبة 81.3%. وبالحديث عن معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي فقد شهد تحسن طفيف، حيث بلغ في عام 2022 نسبة 66.36% بعد أن كانت النسبة 64.5% في عام 2021. وبالرغم من هذا التطور النسبي فلا تزال هذه النسبة أقل من المعدل الذي من المفترض أن تكون عليه لتحقيق هذه الغاية لأنه من هذه النسبة من يلتحقون بالتعليم العالي في الأردن 34% فقط وهي نسبة منخفضة للغاية.[66]

وبالحديث عن واقع التعليم في **سوريا** التي أنهكتها حالة الحرب لمدة تفوق 11عامًا، بلغت نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية 72% في 2022 بعد أن كانت 51% في 2021.[67] ونسبة الملتحقين بالمدارس الثانوية 53% فقط في 2022.[68]

الأمر ذاته في **لبنان** فهناك العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق الهدف الرابع، تشير إحصاءات عام 2022 أنه ما يقرب من 700 ألف من أصل مليوني طفل في سن الدراسة في لبنان خارج المدرسة. وتبلغ نسبة المقيدين في التعليم الثانوي في البلاد 61% لعام 2021 مع عدم تكملة 34% من الطلاب لتعليمهم الثانوي بسبب الظروف الاقتصادية والاضطرار للعمل.[69]

وعن **فلسطين** التي تتعرض بها البنية التحتية ومرافق التعليم للاستهداف المستمر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، ففي أوائل عام 2022 حُرم 6400 طفل في الضفة الغربية من الالتحاق بالمدارس.[70] كذلك في النصف الأول من عام 2022 في الضفة الغربية، سُجل 115 انتهاكًا متعلقًا بالتعليم، وهو ما أدي إلى تأثر ما يقرب من 8000 طالب، مما يزيد من خطر تسربهم من المدرسة. وأظهرت البيانات الرسمية الأخيرة الصادرة في عام 2021 أن نسب إتمام المراحل التعليمية المختلفة

[66] THE MADRASATI INITIATIVE EXPANDS EDUCATION IN JORDAN, borgen project, MARCH 2, 2022, http://bit.ly/3gymEks
[67] CONTINUED LEARNING FOR ALL SYRIAN CHILDREN AND YOUTH, syrialearning, https://bit.ly/3uIgd1u
[68] SYRIA'S EDUCATION CRISIS: A SUSTAINABLE APPROACH AFTER 11 YEARS OF CONFLICT, KINANA QADDOUR & SALMAN HUSAIN, 2022, http://bit.ly/3OsN6Iz
[69] Lebanon Senior High School, us news, https://bit.ly/3VXfIwe
[70] التعليم في فلسطين المحتلة حق لا يحصل عليه الجميع، أقلام حرة، http://bit.ly/3Vnbuh5

الابتدائي والثانوي 99.6٪ و73.9٪ على التوالي وقد ارتفعت هذه النسب عن عام 2020 الذي وصلت فيه نسبة الملتحقين بالتعليم الابتدائي 93.9%، والتعليم الثانوي 68.5%.[71]

وفي **العراق** نجد أن مؤشرات الهدف الرابع ثابتة إلى حد كبير منذ 2019 وحتى قبل جائحة كورونا، وهو ما ينبأ بقصور حتمي في تحقيق الغايات النهائية للهدف بحلول عام 2030، فحوالي 3.5% من الأطفال العراقيين لا يذهبون إلى المدرسة بانتظام أو لا يذهبون إليها على الإطلاق.[72] فبلغ معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي 92.8% عام 2021 والتي ارتفعت فقط 0.02% للعام 2021-2020[73]، ولكن لا يتجاوز معدل إتمام الطلاب للمرحلة الثانوية 48.4% لعام 2021 وهي نسبة متأخرة بشكل كبير وهذه النسبة ثابته منذ 2016.[74]

5. دول منطقة شمال إفريقيا:

اهتمت **مصر** بدمج التعليم في رؤيتها 2030، حيث ضمنته كركيزة أساسية لضمان التعليم والتدريب، لذا تشير الإحصاءات أنه في عام 2022 بلغ معدل الالتحاق الصافي بالمرحلة الابتدائية 99.3% وهو معدل جيد للغاية وكان عام 2021 نسبته 99.1%، فيما بلغ معدل إتمام المرحلة الثانوية 88.4% عام 2022 والذي يتساوى مع عام 2021، فيما وصل معدل الالتحاق الصافي لمرحلة ما قبل الابتدائي عام 2022 إلى 21٪ وهو واحدة من أدنى المعدلات في المنطقة.[75]

وشهدت **المغرب** معدلات منخفضة للغاية بصدد التغطية الدراسية، فبلغت معدلات الالتحاق بالمدارس للأطفال البالغين سن 15 عامًا حوالي 64% منذ عام 2021 وحتى الآن.[76] وقد بلغ معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في المغرب 99.6% لعام 2021، وحتى الآن. وهو ما يعني أن نسبة التسرب من التعليم بعمر 15 عامًا تأتي بعد إتمام المرحلة الابتدائية في مرحلتي التعليم الثانوي الأولى والنهائية، وقد بلغ معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي منذ عام 2021 حوالي 65.2%، وتمثل هذه النسبة اتجاهًا سلبيًا لتطور المؤشر لأن هذه النتيجة متناقصة فقد بلغ المعدل عام 2015 نسبة 70.3% وتناقصت النسبة عامًا بعد آخر.[77]

---

[71] Palestine Palestinian Central Bureau of Statistics, April 5 the, 2022, https://bit.ly/3iKRAPh
[72] 2022 Arab Region SDG Index and Dashboard Report, http://bit.ly/3EZ8DWr
[73] High child labor rates in Iraq continue to disrupt children's education, childhood and basic rights, relief web, 20 Nov 2022, https://bit.ly/3FA5oot
[74] 17 Iraq Education Facts (all about Iraq schools), kevmrc, May 19, 2022. http://bit.ly/3V1QZqo
[75] World Bank report puts focus on Egypt's public education system, enterprise, 3 October 2022, https://bit.ly/3FBXcEi
[76] ضعف النظام التعليمي المغربي رغم توالي الإصلاحات، independent Arabia، ديسمبر 2021، http://bit.ly/3XwphUi
[77] Education in Morocco - statistics & facts, statista, Sep 29, 2022, https://bit.ly/3Hkeirr

يشـهد قطاع التعليم في **ليبيا** بمختلف مراحله فوضـى أثرت على الطلاب ومسـارهم التعليمي. فقد أثرت الحروب والانقسـامات السـياسـية وجائحة كورونا على سـير العملية التعليمية بشـكل كبير.[78] ويعتبر نقص البيانات والإحصـاءات من أهم توابع حالة الهشـاشـة المؤسـسـية التي تعاني منها ليبيا حاليا مع عدم الاسـتقرار السـياسـي، ونتيجة لنقص الإحصـاءات الرسـمية لأغلب مؤشـرات الهدف الرابع من أهداف التنمية المسـتدامة فلا يوجد معلومات محدثة لعام 2022 عن معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي، وإنما كانت آخر البيانات الرسـمية عن إحصـائيات هذه المؤشـرات عام 2018-2019 حيث بلغ معدل الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي 66.28%، وبلغ معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي لنفس العام 49.8%.[79]

وعن **تونس** فتوضـح المؤشـرات الحالية للهدف الرابع على نجاح الجهود التنظيمية لسـير العملية التعليمية، لا سـيما بصـدد عزوف الطلاب عن المدارس عام 2019-2020 لتظهر معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي لعام 2021 مرضـية بشـكل كبير فقد بلغ معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية 99%.[80] وبلغت عام 2022 نسـبة 99.3%. أما عن معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي فقد بلغ عام 2022 نسبة 77.4% وكانت النسبة نفسها لعام 2020.[81]

وبالحديث عن دولة **الجزائر** فلا تختلف النسـبة كثيرًا فقد بلغ معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية 99.6% عام 2022 وكانت النسبة عام 2021 بلغت 99.3% بارتفاع نسبته 0.3%.[82] كما بلغ معدل إتمام المرحلة الثانوية 82.9% عام 2022 وكانت النسبة نفسها لعام 2021.[83]

ولكن بالنظر إلى دولة **موريتانيا** فنجد أنها تعاني تحديات واضحة بصدد مؤشرات الهدف الرابع، حيث بلغ معدل الالتحاق بالمرحلة الابتدائية 76.9% حتى عام 2022، وكانت هذه النسبة عام 2018 تصل إلى 80.5% غير أنها انخفضـت في فترة جائحة كورونا ولم تعد لنفس القيمة حتى الآن. كما أن معدل إتمام المرحلة الثانوية هو 45.9% حتى عام 2022، وكلا المؤشـرين يشـكلان تراجعًا في المنظومة التعليمية الموريتانية وتدني جودتها.[84]

---

[78] ليبيا خارج التصنيف الدولي لجودة التعليم والأسباب محل جدل، independent Arabia، 7 يونيو 2022، http://bit.ly/3U26EVl
[79] تقرير الاستعراض الوطني الطوعي الأول لليبيا 2020 حول أهداف التنمية المستدامة 2030، https://bit.ly/3FeE91h
[80] Usaid. Tunisia, November 2021, http://bit.ly/3U4DR2o
[81] Number of students enrolled in middle and secondary schools in Tunisia, statista, January 2022, https://bit.ly/3BfEaRy
[82] Algeria Education and Training, The International Trade Administration, March 2022, https://www.trade.gov/
[83] Education in Algeria - statistics & facts, statista, Jul 27, 2022, http://bit.ly/3VonqzP
[84] Mauritania Data for the Sustainable Development Goals, UNESCO Institute of Statistics, 2021, https://bit.ly/3W5ozMr

وبالحديث عن دولة **الســـودان**، فتشـــير الإحصـــاءات إلى تدني معدلات الالتحاق الصـــافي بالمرحلة الابتدائية 67.1% لعام 2022 وهي النســبة الأقل لدول شــمال أفريقيا.[85]حيث أكدت الإحصــائيات لعام 2022 أن 6.9 مليون طفل ســوداني لا يذهبون إلى المدرســة. وهذا يعني أن طفلًا واحدًا من بين كل ثلاثة أطفال في سن الدراسة في البلاد لا يتلقى التعليم، بينما لا يتلقى 12 مليون طفل آخر تعليمًا جيدًا. كما بلغ معدل إتمام المرحلة الثانوية 57.5%.[86] وهي نسبة منخفضة للغاية أيضًـا مقارنة بباقي دول الإقليم.

6. دول منطقة شرق إفريقيا:

إن معضـلة التعليم في **الصـومال** لا تزال واحدة من التحديات التي عملت الحكومة على حلها، حيث بلغت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية حوالي 32% في 2022، بعد أن كانت 30% في 2021، وهناك أكثر من 3 ملايين طفل خارج المدرسـة في الصـومال في 2022. بجانب حرمان بعض مناطق الرعاة الرحل الصوماليين من دخول المدارس والحق في التعليم.[87]

ولا يتحسـن الوضـع كثيرًا بالحديث عن **جيبوتي** الذي يعاني فيها الهدف الرابع حالة من الركود كما أن المؤشـــرات الحالية للهدف لاتزال متضـــررة بشـــكل كبير منذ عام 2020، فمثلا بلغ معدل الالتحاق الصـــافي بالمرحلة الابتدائية 67% لعام 2022 ليعود لنفس النســـبة التي كان عليها في عام 2020 بعدما انخفض عام 2021 ليصـــل 66.5%. وبالحديث عن التعليم الثانوي بلغت معدلات الالتحاق لعام 2022 نسبة 49.8% والذي لم يتحسن بصورة كبيرة عن معدلات العام الماضي فيما كان عام 2021 نســبته 49.77%.[88] فيما شـــهد قطاع التعليم في **جزر القمر** ركودًا نســبيًا أيضًـــا بين عامي 2021-2022 حيث ظلت نســـب الالتحاق بالمرحلة الابتدائية تتأرجح بين 81.8% و81.85%، على الرغم من أنها مرتفعة مقارنة بالدول العربية في المنطقة.[89]

[85] Sudan Elementary School, public school review, https://www.publicschoolreview.com/sudan-elementary-school-profile
[86] Sudan's schools: 7m children without education, middle east monitor, October 8, 2022, http://bit.ly/3F3C75x
[87] Education in Somalia: Facts & Statistics, kevmrc, May 17, 2022, http://bit.ly/3Vlyqxu
[88] THE SITUATION OF CHILDREN IN DJIBOUTI, unicef, September 2022, https://bit.ly/3uE3iO3
[89] 2022 Arab Region SDG Index and Dashboard Report, op.cit

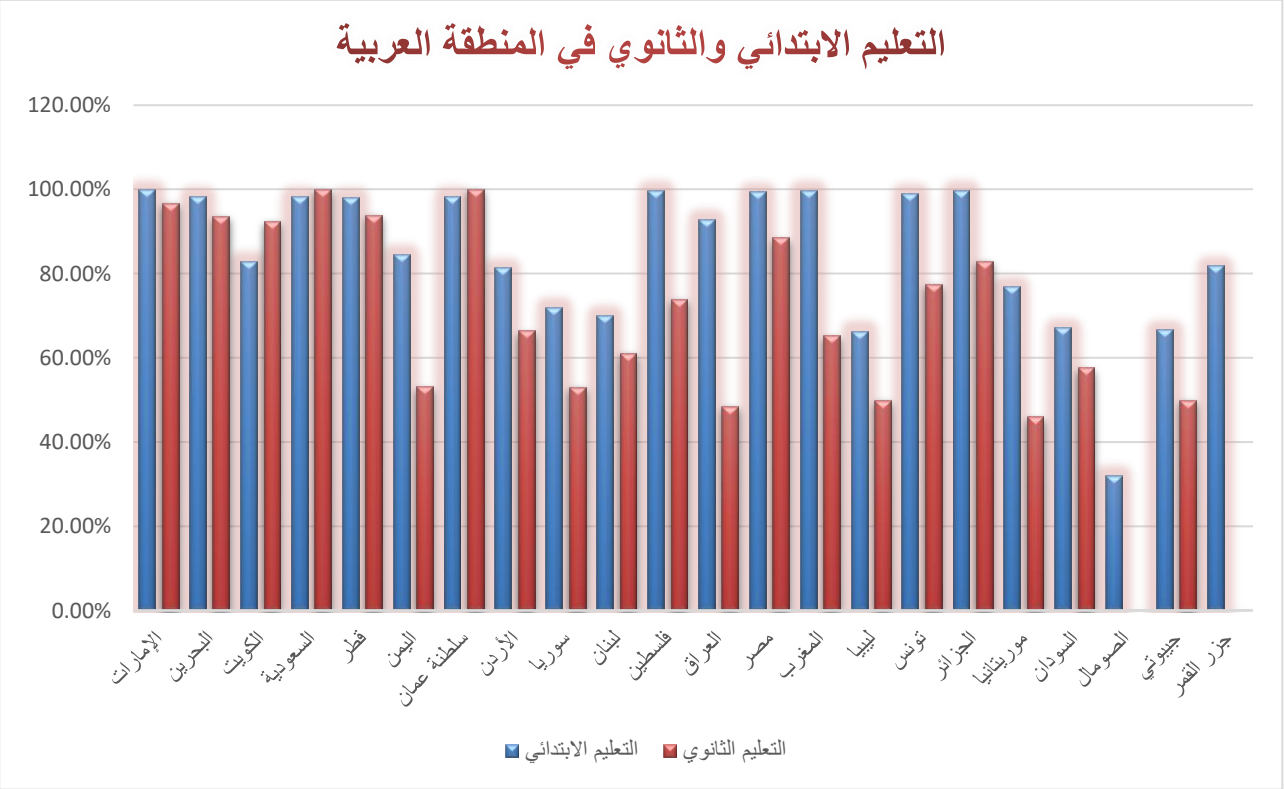

رسم بياني يوضح نسب التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي في الدول العربية[90]

الغاية 2	ضمان أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالًا ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030

1. دول منطقة الخليج العربي:

بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب من كلا الجنسين في **الإمارات** لعام 2022 نسبة 99.4% وهو ما يعني تحسن المؤشر الذي بلغ عام 2021 نسبة 98.7 %.[91] أيضًا حققت البحرين نتائج متطورة بصدد معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب من كلا الجنسين الذي بلغ 99.7% لعام 2022 والذي ارتفع عن عام 2021 الذي كانت النسبة فيه 99.16%.[92] وتشير الإحصاءات **الكويتية** إلى معدلات معتدلة بصدد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب من كلا الجنسين حيث بلغت عام 2022 نسبة 99.3% لترتفع النسبة عن عام 2021 الذي بلغت فيه 99.1%.[93]

[90] الرسم البياني تم تصميمه من قبل باحثي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بناء على البيانات التي تم تجميعها.
[91] التعليم، مجلس الأمارات للتوازن بين الجنسين، http://bit.ly/3tXVhDy
[92] STRATEGIC AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT COOPERATION FRAMEWORK 2021-2022, http://bit.ly/3Va6E6F
[93] ترتيب الكويت من حيث جودة التعليم، موقع نظر، نوفمبر 2022، http://bit.ly/3ib6P3B

وعن **السعودية** فقد شهدت تقدمًا أيضًا في مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب حيث بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب من كلا الجنسين 99.5 %[94] عام 2022 والذي كانت نسبته 99.3% عام 2021.

وفي **اليمن** بلغت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدي الشـــباب من كلا الجنســـين 77.0% لعام 2021.[95] وقد انخفضـــت تلك النســـبة في 2022 إلى 55%.[96]وفي **ســـلطنة عمان** بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشـباب من كلا الجنسـين 98.6% عام 2022 وقد تفوقت في ذلك على مؤشـرات عام 2020 والتي اســـتمرت حتى النصـــف الأول من عام 2021 والتي كانت على التوالي 97.2% و97%.[97]

2. دول منطقة الشام:

في **الأردن** بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشـباب من كلا الجنسـين عام 2022 نسـبة 99.3% وهذه النسـبة ثابتة منذ 2019.[98] وفي **سـوريا** بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين من كلا الجنســـين 92.45% في 2022، بعد أن كان 87% في عام 2021.[99] أما عن **لبنان** فهناك تقدم في مؤشـر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشـباب في كلا الجنسـين 99.75% في 2022 بعدما كان عام 2019 بنسبة 95.02%.[100]

وعلى الرغم من التحديات العديدة التي يواجها **الفلســـطينيون**، فإن معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب الفلسطيني يزيد عن 99% وفقًـــا لآخر الإحصاءات عام 2021.[101] وذلك بعد أن كانت 95% في عام 2015.[102]كما بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشـباب من كلا الجنسـين في **العراق** عام 2021 وصـــلت إلى 85% ثم ارتفعت إلى 93.5% في 2022 وهو المؤشـــر الأكثر إيجابية بين مؤشرات الهدف الرابع في العراق.[103]

[94] Education at a Glance 2022, Saudi Arabia, http://bit.ly/3XwUQO7
[95] أثر النزاع الحالي على التنمية المستدامة في اليمن، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، يوليو 2022، http://bit.ly/3XkVHkE
[96] ثلاثة ملايين طفل خارج المدارس.. معدل الأمية باليمن يصل حوالي 45، الأيام، 13 سبتمبر 2022، https://bit.ly/3iUL1cF
[97] Oman on track to achieve sustainable education goals, zawya, June 26, 2022, http://bit.ly/3EykskL
[98] دائرة الإحصاء العامة الأردنية، قاعدة البيانات التفاعلية: التنمية المستدامة، http://bit.ly/3EPoTcw
[99] 2022 Arab Region SDG Index and Dashboard Report, op.cit
[100] Lebanon Education - Country Dashboard, USAID, http://bit.ly/3UZf0P4
[101] 1.3 million Palestinian children face risks as they go back to school, ochaopt, http://bit.ly/3XmK9NS
[102] شاربي، 11 يونيو 2022، ترتيب جميع دول العالم حسب معدل معرفة القراءة والكتابة، https://bit.ly/3BsDsAq
[103] IRAQ: AT A GLANCE, new internationalist, 2 February 2022, https://bit.ly/3FhlAda

3. دول منطقة شمال إفريقيا:

تواجه **مصر** تحدي في مؤشر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب من كلا الجنسين والذي بلغ عام 2022 ما نسبته 88.2% وعلى الرغم من ذلك فقد تحسن عن عام 2021 الذي كانت نسبته 87.17%[104]، وفي **المغرب** بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب من كلا الجنسين 97.7% عام 2021، ثم ارتفعت إلى 98.16% في 2022.[105] أما عن **ليبيا** فنجد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب من كلا الجنسين عام 2021 نسبة 91.33% وهي نفس نسبة عام 2022.[106] وفي **تونس** بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب من كلا الجنسين 96.2% عام 2022 والذي ارتفع عن عام 2021 الذي كانت النسبة فيه 96%[107]. أما عن **الجزائر** فقد بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب من كلا الجنسين 97.4% عام 2022 وهذه النسبة ثابتة منذ 2018.[108]

وفي **موريتانيا** يمثل مؤشر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب من كلا الجنسين التحدي الأكبر للدولة ضمن غايات الهدف الرابع حيث بلغت النسبة عام 2021 بلغت 63.9% وهي نسبة منخفضة جدا[109]. كما بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب من كلا الجنسين في **السودان** 73.0% عام 2021 وهي نسبة منخفضة ولم تتطور منذ 2018.[110]

4. دول منطقة شرق إفريقيا:

في **جزر القمر** بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب من كلا الجنسين عام 2021 نسبة 61.99%.[111] وهي بذلك قد انخفضت عن عام 2015 والتي كانت فيه 78%.[112] وفي **الصومال** بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للشباب من كلا الجنسين 75.3% عام 2021 وهذه النسبة أيضًا لم تتطور منذ 2018.[113]

[104] Literacy Rate in Egypt (2018 – 2021), global data, https://bit.ly/3BqUIGf
[105] Literacy Rate in Morocco (2010 – 2021), global data, https://bit.ly/3W5TE2p
[106] 2022 Arab Region SDG Index and Dashboard Report, op.cit
[107] Tunisia- gender data, the world bank, https://bit.ly/3Yho4Rd
[108] Adult literacy rate in Algeria, statista, https://bit.ly/3VY90Gm
[109] Country profile -Mauritania, USAID, https://bit.ly/3Fb2x44
[110] Sudan Population, country meters, https://bit.ly/3iTCQxu
[111] OIC COUNTRIES IN FIGURES (OIC-CIF): Comoros, updated 2021, https://bit.ly/3FJ7H95
[112] ترتيب جميع دول العالم حسب معدل معرفة القراءة والكتابة، مرجع سابق
[113] Literacy Rate, UNESCO, Somalia, https://bit.ly/3FJxKwS

ثانيًا: واقع النساء في المنطقة العربية في ظل تذبذب معدلات المساواة بين الجنسين.

في الواقع لا نستطيع أن نجزم بوجود دولة في العالم قد حققت هدف المساواة بين الجنسين بمعناه الكامل. وبالحديث عن السياقات العربية فأن النساء لا يزلن غير قادرات على المشاركة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تجعل الأيديولوجيات المحافظة والنظم الأبوية الراسخة من الصعب جدًا على المرأة التقدم، خاصة في الحياة العامة. من بين أكبر العوائق؛ هي القوانين التمييزية، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والافتقار إلى خيارات رعاية الأطفال البديلة، والأجور غير العادلة، وتقلص مساحة المجتمع المدني.

وفي هذا الجزء من التقرير نرصد ونحلل مؤشرات الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين وما الذي وصلت إليه الدول العربية في عام 2022 من إنجازات وإخفاقات. وركز هذا القسم على غايتين يحققان الهدف، وهما كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.

ويرجع اختيار تلك الغايات إلى أنه خلال عام 2022 لوحظ تفاوتات كبيرة بين معدلات مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية العربية، حيث حققت فقط دولتين عربيتين معدلات مرتفعة، في حين لم تحقق أكثر من نصف تلك الدول متوسط تلك المعدلات، كما لوحظ أيضًا ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة بشكل واضح في المنطقة العربية، ولذلك كان هناك أهمية كبيرة للاهتمام بتلك الغايات دون عن غيرها.

الغاية 1	كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة

1. دول منطقة الخليج العربي:

تعتبر **الإمارات** الدولة العربية الأولى التي عملت على تقليل الفجوة بين الجنسين وفقًا للنسب المطلوبة، فهي من الدول الرائدة عالميًا من حيث نسبة تمثيل المرأة في البرلمان، حيث تبلغ نسبتها 50% في المجلس الوطني الاتحادي منذ عام 2019 وحتى الآن. ومن حيث عدد الوزيرات فتصل

النسـبة إلى 27.5% في مجلس الوزراء أيضـا عام 2021. بالإضـافة إلى ذلك، تتمتع الإمارات العربية المتحدة بتمثيل مرتفع للمرأة في سـوق العمل والوظائف المتخصـصـة ووظائف المسـتقبل.[114] كما بلغت نسـبة مشـاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة 55.7% عام 2022 لترتفع عن عام 2021 التي كانت النسبة فيه 53.45%[115].

وتحقق **السعودية** نتائج جيدة في المساواة بين الجنسين لعام 2022 عن العام السابق، وعلى الرغم من أن تقييم الهدف الخامس إجمالًا لدولة السعودية يصنف بالركود لأن التغير في نسب المؤشرات لا يكون كبيرًا أو ملحوظًـا كل عام، إلا أن عام 2022 استطاعت السعودية تحقيق بعض التقدم لسد الفجوة بين الجنسين. ومن حيث التقييم التفصيلي لمؤشرات الهدف الخامس لدولة السعودية فقد ارتفعت نسـبة مشـاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة في عام 2022 إلى 39.83% بعد أن كانت في 2021 النسـبة 28.2%.[116] كما بلغت نسـبة المقاعد التي تشـغلها النسـاء في مجلس الشـورى السعودي 20% بواقع 30 عضوة من أصل 150 عضو في الهيئة التنظيمية التشريعية في البلاد منذ عام 2020 حتى الآن.[117]

وتسير مملكة **البحرين** على خطى الإمارات والسعودية في إعطاء أهمية كبيرة لقضية المساواة بين الجنسـين لتحقيق تقدم تنموي شـامل ومسـتدام، وبالنسـبة للهدف الخامس فعلى الرغم من أن مؤشرات الهدف قد اتصفت بالركود لهذا العام بسبب التغير الطفيف فيها عن العام الماضي إلا أن البحرين بشـكل إجمالي تسـير بخطي جيدة نحو تحقيق غايات الهدف الخامس المرجوة بحلول عام 2030.

وقد بلغت نسبة الإناث إلى الذكور متوسط سنوات التعليم للسكان من سن 25 وما فوق 93.8% عام 2022 وقد كانت نفس النسـبة عام 2021 وقد انخفضـت النسـبة منذ عام 2018 والتي كانت 97% ولم تعد كما كانت حتى الآن.[118] كما بلغت نسـبة مشـاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة 51.9% عام 2022 وبذلك تزيد النسـبة عن عام 2021 والتي كانت 50.53%. [119] وفي الانتخابات

[114] WEF's Global Gender Gap Report 2022, The United Arab Emirates' Government portal, http://bit.ly/3ANb6Rh
[115] Women in the UAE can inspire the rest of the world, the national news, June 24, 2022, http://bit.ly/3EMd714
[116] Saudi Arabia is not offside on gender equality, the interpreter, Jun 2022, http://bit.ly/3i90fuj
[117] أعضاء مجلس الشورى السعودي، https://bit.ly/3GuDnhx
[118] Bahrain's Comprehensive Approach to Advancing Women in Business, Wilson center, March 8, 2022, http://bit.ly/3Fb7J9t
[119] Bahrain women in tech are leading the way. What can the world learn, weforum, Jul 8, 2022, http://bit.ly/3AUdgyp

الأخيرة التي أجريت في ديسـمبر 2022 بلغت نسـبة المرأة في مجلس النواب 20% بواقع 8 مقاعد من 40 مقعد في المجلس.[120]

وتولي دولة **الكويت** اهتمامًا كبيرًا بسياسات التمكين الاقتصادي للمرأة كأحد سبل التنمية، ولكن تواجه المرأة في الكويت بعض العقبات حتى الآن منها انخفاض نسـبة التمثيل في البرلمان 4% في انتخابات سبتمبر 2022 وتعتبر من أقل نسب التمثيل بين دول التعاون الخليجي.[121] أيضًا بلغت نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة عام 2022 نسبة 56.8% والتي ارتفعت عن عام 2021 التي كانت النسبة فيه 55.92%.[122]

في **اليمن**، ضاعف الصراع والوباء والكوارث الطبيعية درجات العوز لدى النساء والفتيات وفاقم عدم المساواة في النوع الاجتماعي خاصة بين النساء. لا تزال المرأة اليمنية ممثلة تمثيلًا ناقصًا بشكل ملحوظ في المناصب العامة والمنتخبة، حيث شغلت فقط منذ عام 2019 نسبة4.1% من المناصب الإدارية وصـنع القرار، ولديها الحد الأدنى من الأدوار القيادية في اتفاقيات السـلام الوطنية والمحلية، وتبلغ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني 0.3% وهذه النسبة ثابتة منذ 2013 حتى 2022.[123] علاوة على ذلك، فإن مشاركة المرأة وقيادتها في القطاع العام والعمل الرسمي وغير الرسـمي مدفوعة الأجر منخفضـة حيث أن معدل مشـاركة المرأة في القوى العاملة في اليمن هو 9.01% فقط وهي نسبة ثابتة منذ 2018.[124]

أما عن **قطر** فعلى الرغم من أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تعد ركيزة أساسية ومحورية في نجاح رؤية دولة قطر الوطنية 2030، إلا أن نسـبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني للدولة تعتبر من أهم تحديات الهدف الخامس حيث لم تحقق أي نسـبة في انتخابات 2021. ويتكون مجلس الشورى في قطر من 45 عضو، 30 منتخبين و15 معينين من قبل الأمير، وأثناء الانتخابات الأخيرة لم تفز أي سـيدة وفقط تم تعيين سـيدتين من قبل الأمير بما نسـبته 4.4% من إجمالي الأعضـاء.[125] ولكن هناك عدد من المؤشـرات التي حققت فيها قطر نسبة جيدة إلى حد كبير مثل نسبة مشاركة

[120] https://bit.ly/3Gs3IN4 فوزٌ تاريخي للمرأة في انتخابات البحرين، إيلاف، 2 نوفمبر 2022،
[121] https://bit.ly/3Gq2AJSالمرأة الكويتية تعود للبرلمان.. وسابقة في الانتخابات، سكاي نيوز عربية، 30 سبتمبر 2022،
[122] Women Economic Empowerment Platform in Kuwait, undp, AUGUST 29, 2022, http://bit.ly/3GSYrzX
[123] https://bit.ly/3GSy7prزيادة ملحوظة… المرأة في البرلمانات العربية عام 2020، رصيف 22، 12 أكتوبر 2020،
[124] YEMEN: 'Women are completely absent from decision-making bodies; politically we don't exist,' civicus, 09 March 2022, http://bit.ly/3im3vCC
[125] https://bit.ly/3GlDBYa أعضاء مجلس الشورى القطري، مجلس الشورى،

الإناث إلى الذكور في القوى العاملة 60.08% في 2022 والتي زادت عن عام 2021 الذي كان 59.8%.[126]

وتعاني **سلطنة عمان** من ركود في تطور الهدف الخامس عام 2022، حيث يتم إبعاد المرأة عن تولي المناصب العليا والسياسية المؤثرة، ولا يسمح للمرأة بتولي منصب قاضي. ويمكن للمرأة التصويت والترشح لتولي عضوية مجلس الشورى، لكن فرصها العملية في تعزيز مصالحها في النظام السياسي محدودة. وقد بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس الدولة العماني 17.4% عام 2019 بواقع 16 امرأة من أصل 86 عضو.[127]

أيضًا تعتبر الفرص والمشاركة الاقتصادية أكثر تقييدًا للنساء حيث لا يُسمح لهن بتقديم طلب لشغل عدد من الوظائف، ويُشترط أن يكون المتقدم لشغلها ذكرًا، ولا تقوم الحكومة بأي إجراءات لمنع التمييز ضد المرأة في فضاء العمل ولا تحرص على تعيين نسبة من القوى العاملة من النساء، ولذلك تبلغ نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة 43%عام 2022 والتي ارتفعت عن عام 2021 الذي كانت فيه نسبة مشاركة المرأة 35.5%. [128]

2. دول منطقة الشام:

تعاني **الأردن** حالة من الركود في تقييم نتائج الهدف الخامس لعام 2022، وذلك بسبب ثبات المؤشرات بشكل كبير منذ 2020 حتى الآن. بالرغم من اتخاذ المملكة عدد من الإجراءات التشريعية والتوعوية بالتعاون مع المجتمع المدني خلال 2022 من أجل زيادة التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة إلا أن هذا الحراك لم ينعكس على مؤشرات الهدف الخامس حتى الآن. فقد بلغت نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة 22.8% عام 2022 وكانت النسبة عام 2021 هي 22.5%. أيضًا تبلغ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس النواب 11.5% بواقع 15 عضوة في الانتخابات النيابية لعام 2020 وهي بذلك انخفضت عن عام 2016 التي كانت فيه النسبة 15.4%.[129]

126 المساواة وتمكين المرأة.. ركيزة محورية في رؤية قطر، مرسال قطر، يوليو 2022، http://bit.ly/3OSeOPh
127 قائمة الأعضاء مجلس الدولة، https://bit.ly/3XkSJvX
128 عُمان في مقدمة الدول الأسوأ انتهاكاً لحقوق المرأة حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للفجوة بين الجنسين لعام ٢٠٢٢، المركز العماني لحقوق الإنسان، أغسطس 2022، http://bit.ly/3gEyDwZ
129 تراجع التمثيل النسائي في مجلس النواب التاسع عشر، الغد، 12 نوفمبر 2020، https://bit.ly/3ZnoB4U

وتحتاج في **ســـوريا** حوالي 7.3 مليون امرأة وفتاة إلى خدمات الصـــحة الجنســـية والإنجابية المنقذة للحياة، بما في ذلك رعاية الأم، حيث يسـتمر عدد النسـاء اللاتي يتوفين أثناء الحمل والولادة في الزيادة في سوريا عام بعد آخر. تركت أسعار المواد الغذائية المتصاعدة العائلات تكافح من أجل البقاء.

ولذلك فإن تحقيق الهدف الخامس في سوريا يواجه تحديات كبيرة في كافة مؤشراته، كما تبلغ نسبة مشـــاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة 19.8% والثابتة منذ 2020. وتبلغ نســـبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس الشعب 11.2%.[130]

ويتمتع **لبنان** بوجود واحدة من أكثر الحركات النسـائية حيوية في المنطقة العربية، وبالرغم من ذلك لدي لبنان الكثير من التحديات أيضًـا لتحقيق غايات الهدف الخامس، وقد صـنف تقدمها في تحقيق مؤشـرات الهدف الخامس لهذا العام بالركود بسـبب ثبات المؤشـرات منذ أزمة جائحة كورونا وحتى الآن.[131] وتبلغ نســـبة مشـــاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة 32% عام 2022 وبذلك تكون انخفضـت عن عام 2020 والتي كانت 32.15%. كما تبلغ المقاعد التي تشـغلها النسـاء في مجلس النواب اللبناني 6.25% بواقع 8 ســـيدات في انتخابات مايو 2022 وهي بذلك قد زادت عن البرلمان السابق الذي ضم 6 سيدات فقط، إلا أن تلك الزيادة طفيفة للغاية.[132]

وفيما يتعلق بمؤشرات الهدف الخامس في دولة **فلسطين** فمؤشر نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة، فقد ارتفعت نســـبة مشـــاركة النســـاء في القوى العاملة للعام 2021 مقارنة مع عام 2020، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 17% من مجمل النساء في سن العمل في العام 2021 بعد أن كانت النســـبة 16% في العام 2020 ووصـــلت في عام 2022 إلى 25.9%، مع العلم أن نسـبة مشـاركة الرجال في القوى العاملة بلغت 69% في 2021.[133] وفي المجلس التشـريعي الفلسـطيني الحالي تشـكل النسـاء نسـبة 8.75% من إجمالي 80 عضـو بواقع 7 عضـوات سـيدات في المجلس- وفقا لأخر انتخابات تمت في 2006- وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالدول العربية الأخرى.[134]

أيضًـــا لدي **العراق** تحديات كبيرة في تحقيق الهدف الخامس، بلغت نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة 15.5% ومنذ 2021 ولم تتغير هذه النسـبة أو تزيد. كما بلغت نسـبة المقاعد التي

---

130 في يومهن العالمي.. هل النساء السوريات فاعلات سياسياً؟، روزنة، 8 مارس 2022، https://bit.ly/3k5MX2Y

131 2022 Arab Region SDG Index and Dashboard Report, op.cit

132 الدورات النيابية برلمان 2022 - أعضـاء المجلس النيابي حسب الترتيب الأبجدي للإسم الأول، https://bit.ly/3WYfFB9

133 2022 Arab Region SDG Index and Dashboard Report, op.cit

134 نواب المجلس التشريعي الحالي، المجلس التشريعي الفلسطيني، https://bit.ly/3GuXZq1

تشغلها النساء في البرلمان الوطني 29.4% عام 2021 وبذلك فقد تجاوزت الكوتا المخصصة للمرأة بواقع 97 مقعد.[135]

3. دول منطقة شمال إفريقيا:

على الرغم من الجهود الوطنية المبذولة في **مصـــر** فيما يتعلق بملف تمكين المرأة اقتصـــاديًـــا واجتماعيًـــا، لا تزال هناك تحديات أمام تحقيق المســاواة للمرأة لا ســيما فيما يتعلق بالفوارق بين الجنســين، والعنف ضــد المرأة، ومعدلات النمو الســكاني المتســارعة، وارتفاع معدلات الفقر. بلغت نســبة مشــاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة 25.9% عام 2022 والتي ارتفعت عن عام 2021 الذي كانت النسبة فيه 23%.[136] أيضًـا بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني 27.41% عام 2021.[137]

وفي **المغرب** تمثل نســبة مشــاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة لعام 2022 نســبة 33.24% وهو ما يزيد عن عام 2021 الذي بلغت النسـبة فيه 30.8% وهو تناقض صـارخ مع متوسـط 47% من النســاء المشــاركات في القوى العاملة في جميع أنحاء العالم. أما بالنســبة إلى مشــاركة المرأة في مجلس النواب، فإن تمثيلية النســـاء انتقلت من 20.51% في مجلس النواب الســـابق (2016 - 2021)، إلى 24.3% في المجلس الجديد (ما يعادل تقريبا 95 مقعدا من أصـــل 395)، في حين تبلغ نسبة الذكور داخل المجلس 75.7%، وهي بذلك ارتفعت عن المجلس السابق.[138]

وفي **ليبيا** تبلغ نسـبة مشـاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة 52.1%عام 2021 وقد ارتفعت عام 2022 لتصـبح 56%.[139] كما تبلغ نسـبة المقاعد التي تشـغلها النسـاء في مجلس النواب 11.1% بواقع 21 مقعد من أصـــل 188 مقعد لعام 2014، حيث لم تجر انتخابات نيابية موحدة لليبيا حتى الآن.[140]

أحرزت **تونس** تقدمًا كبيرًا نحو المساواة بين الجنسين، فقد بلغت نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة في عام 2022 نســبة 37.88% بعدما كانت عام 2021 بنســبة 36.1% وهو ما يعني أن هذا المؤشر يشهد تحسنًـــا طفيفًـــا. أما عن نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في مجلس نواب

---

[135] سكاي نيوز عربية، 14 أكتوبر 2021، "في سابقة.. المرأة العراقية تتجاوز "الكوتا النسائية https://bit.ly/3XjmBZg
[136] ELIMINATING GENDER INEQUALITY IN EGYPT, brogan project, July 2022, http://bit.ly/3B1bg7D
[137] العين الإخبارية، 162 مصرية ببرلمان 2021.. عصر ذهبي للمرأة، 18 يناير 2021، https://bit.ly/3CtJuRO
[138] انتخابات المغرب.. ارتفاع تمثيلية النساء داخل مجلس النواب إلى نحو الربع، أصوات مغاربية، 30 سبتمبر 2022، https://bit.ly/3CvF656
[139] Women's marginalization and the failures of the Libyan peace process, peace agency, July 2022, http://bit.ly/3AVzgcg
[140] بالأسماء: القائمة الكاملة لأعضاء مجلس النواب الليبي، بوابة الوسط، 24 يوليو 2014، https://bit.ly/3X0cfhw

الشـــعب التونســـي فهي 24% ويجرى عقد انتخابات حالية مع توقعات ســـلبية لتمثيل المرأة في البرلمان القادم.[141]

ولدي **الجزائر** عدد من التحديات التي تتمثل في عدم إتاحة التمكين الاقتصـــادي للمرأة لمشـــاركة الرجل كأحد مكونات القوي العاملة، ليس تأســيس مشــروع تجاري بمتناول جميع النســاء. ولذلك، صــرن أكثر عددًا وباضــطراد في اختيار مهن تقع في مجالات أكثر ثباتًـــا مثل الإدارة العامة. وتشــكّل النســاء أكثر من 41% (أي ما يعادل مليون تقريبًـــا) من العدد الإجمالي للموظفين مع ذلك، فإن نسبة تشغيل النساء تمثل 24% فقط من الأيدي العاملة عام 2022 والتي كانت عام 2018 نسبة 25% وهو ما يعني تراجع المؤشر.[142]

أيضًـــا بلغت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني 8% بواقع 34 مقعد فقط في انتخابات 2021، وهي بذلك تشـهد تراجعًا ملحوظًا مقارنة بالبرلمانات السـابقة والتي شـهدت نسـبة المرأة فيها 26% في 2017.[143]

أيضًـــا تمتلك دولة **السودان** تحديات متفاوتة الشدة بين المتوسطة والكبيرة فيما يتعلق بمؤشرات الهدف الخامس لعام 2022 حيث إن نســبة مشــاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة عام 2021 حوالي 43.1%. ويعتبر هذا المؤشـر الأكثر تضـررًا ويمثل تحدي كبير للسـودان. [144] وتبلغ نسـبة تمثيل المرأة في المجلس التشـريعي الوطني السـوداني 31% بواقع 133 سـيدة من أصـل 426 عضـو لعام 2015[145]، وهناك مطالبات بزيادة تلك النسبة إلى 40% في الانتخابات البرلمانية القادمة.[146]

وفي **موريتانيا** في مجال التوظيف بلغت نســبة مشــاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة 44.8% عام 2022 والتي لم تتغير منذ 2020.[147] وأما عن المشـاركة السـياسـية للمرأة في موريتانيا فلا تزال محدودة حيث تبلغ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية 20.3% عام 2018.[148]

---

141 تمثيل المرأة التونسية في البرلمان المقبل على المحك، العرب، 27 أكتوبر 2022، https://bit.ly/3vQ9hzW
142 الجزائر... حيث مال النساء في جيب الرجال، med feminiswiya, 2 مايو 2022, http://bit.ly/3uhZfqG
143 "نون النسوة" في برلمان الجزائر.. سقوط حر، العين الإخبارية، 16 يونيو 2021، https://bit.ly/3IBk9cG
144 UNESCO investigates opportunities developing education for girls in Sudan, UNESCO, 21 April 2022, http://bit.ly/3uhsji3
145 GENDER QUOTAS DATABASE, International IDEA, https://bit.ly/3WXTLhk
146 ماذا جنت المرأة السودانية خلال الفترة الانتقالية؟، اندبندنت عربية، 23 ديسمبر 2020، https://bit.ly/3CzJm3h
147 المرأة الموريتانية تحتفي بعيدها.. فماذا تقول الأرقام عنها، صحراء ميديا، مارس 2022، http://bit.ly/3XOu8R2
148 GENDER QUOTAS DATABASE Mauritania, International IDEA, https://bit.ly/3Xif3pI

4. دول منطقة شرق إفريقيا:

لا تحظى النساء في **الصومال** بنسب مرتفعة في مشاركة الذكور في القوى العاملة فمنذ عام 2021 بلغت نسبة 30.1% والتي انخفضت عن عام 2020 الذي كانت فيه النسبة 40%. وقد حصلت المرأة في انتخابات 2021 – 2022 النيابية على 54 مقعد من أصل 274 مقعد أي ما يعادل 20% من المقاعد في البرلمان الصومالي، وهو مؤشر إيجابي حيث تحسنت تلك النسبة عن البرلمان السابق.[149]

أما عن دولة **جيبوتي** بلغت نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة عام 2022 نسبة 74% وهي نسبة مرتفعة. أما عن المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية 26.2% عام 2018، وهي نسبة فوق متوسطة ومن بين المؤشرات في الوطن العربي.[150]

وفي دولة **جزر القمر** فإن نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة والتي تبلغ 60.8% عام 2022 وتعد نسبة جيدة جيدًا لأنها ارتفعت عن عام 2021 الذي كانت فيه النسبة 58.99%. وأما عن نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في جمعية الاتحاد 16.7%عام 2021 فأيضًا هذا المؤشر في حالة ركود منذ 2020 ولم تتغير هذه النسبة.[151]

[149] GENDER QUOTAS DATABASE Somalia, International IDEA, https://bit.ly/3Gu9jCr
[150] Empowering Women through Microfinance in Djibouti, October 2022, https://bit.ly/3VTEQVc
[151] 2022 Arab Region SDG Index and Dashboard Report, op.cit

جدول يوضح نسب مشاركة المرأة في البرلمانات العربية[152]

الدولة	نسبة المرأة في البرلمان
الإمارات	%50
البحرين	%20
الكويت	%4
السعودية	%20
اليمن	%0.3
قطر	%4.4
سلطنة عمان	%17.4
الأردن	%11.5
سوريا	%11.2
لبنان	%6.25
فلسطين	%8.75
العراق	%29.4
مصر	%27.41
المغرب	%24.3
ليبيا	%11.1
تونس	%24
الجزائر	%8
السودان	%31
موريتانيا	%20.3
الصومال	%20
جيبوتي	%26.2
جزر القمر	%16.7

[152] تم تصميم الجدول من قبل باحثي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بناء على البيانات التي تم تجميعها.

الغاية 2	القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.

1. دول منطقة الخليج العربي:

أتاحت **الإمارات العربية المتحدة** بعض الإصلاحات حتى عام 2022، مثل حظر التمييز على أساس الجنس والنوع في قانون مكافحة التمييز في البلاد وإلغاء الأحكام القانونية التي ألزمت المرأة بـــطاعة أزواجهن. وفي مارس 2021، دخل قانون جديد للعنف الأســـري حيز التنفيذ تضـــمن أحكامًا تمكن المرأة من الحصول على أوامر تقييدية ضد المعتدين، إلا أن القانون لا يجرم الاغتصاب الزوجي.[153] في عام 2021 احتلت الإمارات المرتبة الأولى من حيث سلامة المجتمع، حيث قالت 98.5% من النساء إنهن يشـــعرن بالأمان داخل دولة الإمارات، كما انخفضـــت حالات العنف وســـوء المعاملة المتعلقة بالمرأة والطفل انخفاضًا بنسبة 20% في عام 2021.[154]

أما عن **البحرين** ففي سبتمبر 2021، أعلن البرلمان التزام البحرين بالقضاء على العنف ضد المرأة من خلال تنفيذ اســـتراتيجية وطنية للحماية من العنف الأســـري. وبلغ مجموع القضـــايا الواردة عن العنف ضد المرأة عام 2022 (545) قضية مسجلة أي ما نسبته 10.7% وهو ما انخفض عن عام 2021 الذي شهد تسجيل 777 حالة عنف جسدي ضد المرأة بنسبة 12%.[155]

وفي **الســـعودية** كان أحد الإنجازات لعام 2021 إضـــافة قانون جديد لمكافحة التحرش. وتتراوح العقوبات بين الســـجن لمدة تصـــل إلى عامين أو غرامة قدرها 100 ألف ريال ســـعودي (26600 دولار)، وعقوبات بالسجن تصل إلى خمس سنوات أو غرامة 300 ألف ريال سعودي كحد أقصى. ومع ذلك تصل معدلات العنف ضد المرأة إلى 35% عام 2021 منهم 77% من الاعتداء الجسدي، و12.7% من الإســـاءة النفســـية، و7.8% من الحالات التي تتعلق بالإهمال، و2.4% للاعتداء الجنسي.[156]

[153] UAE tops global ranking for women's personal safety, the national news, Oct 30, 2021, https://bit.ly/3Fdiuqg
[154] UAE: 20% fall in domestic violence cases against women, children, Khaleej times, https://bit.ly/3PkqQRV
[155] تقرير: حقوق المرأة في البحرين.. أحلامٌ مؤجلة، منظمة أمريكيون، 24-01-2022، https://bit.ly/3hbxxsU
[156] From protection to prevention, how Saudi Arabia's stance on violence against women has changed, Arab news, 24 December 2021, https://bit.ly/3PlkcdX

وفي **الكويت** في أغسطس 2020، أقر مجلس الأمة الكويتي قانون حماية الأسرة، الذي ينص على تدابير وقائية ضد العنف الأسري. ومع ذلك، تظل العديد من متطلبات القانون مجرد حبر على ورق. وذلك لأن وزارة الشؤون الكويتية أقرت بأن 53.1% من الكويتيات تعرضن لأحد أشكال العنف في حياتهن وقد احتل الاستغلال المرتبة الأولى بنسبة 51%، مع الإساءة الجسدية في المرتبة الثانية بنسبة 44%، تليها الإساءة اللفظية بنسبة 37%.[157]

وفي **قطر** على الرغم من وجود قانون الأسرة الذي يحظر على الأزواج إيذاء زوجاتهم جسديًا أو معنويًا، وهناك أحكام عامة في القانون الجنائي بشأن الاعتداء، إلا أنه لا يوجد في قطر قانون بشأن العنف الأسري أو تدابير لحماية الناجيات ومقاضاة المعتدين عليهن. وتعاني العاملات الأجانب في قطر من ممارسة العنف عليهم اللفظي والجسدي، ويقوم الكفلاء بالتحرش الجنسي وإساءة معاملة عاملات المنازل الأجنبيات. في عام 2021 نظرت السلطات ما يقرب من 100 قضية تتعلق بالاتجار بالبشر، منها 13 حالة تتعلق بالعنف ضد عاملات المنازل. في ثلاث من تلك القضايا أصدرت أحكامًا بموجب قانون العقوبات.[158]

وفي **اليمن** تم تسجيل أكثر من 4000 حالة انتهاك ضد المرأة حتى نهاية عام 2021، بما في ذلك القتل وإصابة الجسد، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والتعذيب. وسجل الحوثين أعلى معدل للانتهاكات بحق النساء بنسبة 70٪ من الحالات، تليها القوات الحكومية اليمنية بنسبة 18٪ والمجلس الانتقالي الجنوبي بنسبة 5٪ والأحزاب الأخرى بنسبة 7٪. وتنوعت الانتهاكات بين القتل العمد والإصابات البليغة للمدنيات والناشطات، وهي أفعال ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.[159] ونحو 6.5 مليون امرأة وفتاة بحاجة إلى خدمات لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له في اليمن في عام 2022.[160]

وفي **سلطنة عمان** تبرر المادة 44 من قانون الجزاء العماني العنف ضد الأبناء وتجيزه إن كان بنية التأديب، أما في حالة العنف ضد المرأة فهو أيضًا مبرر ومباح من قبل المجتمع الذي يتقبل تعنيف الطفل والمرأة، والعنف مباح أيضًا من قبل المشرع الديني الذي يجيز للزوج "ضرب" زوجته لتأديبها. فلا يوجد في عمان قانونٌ خاص بالعنف الأسري والعنف ضد المرأة، فيما لا يحدد قانون الجزاء

[157] Kuwait's Ongoing Struggle Against Gender Violence, Agsiw, Jun 8, 2021, http://bit.ly/3heolE7
[158] QATAR 2021 HUMAN RIGHTS REPORT, United States Department of State, https://bit.ly/3Btt6R3
[159] Women in Yemen trapped by war abuse, al-monitor, April 28, 2022, https://bit.ly/3HuMeSA
[160] اليمن فيوتشر، اليمن: النزوح والعنف.. ثنائي يطارد النساء، 27 أكتوبر 2022، https://bit.ly/3ItXhvG

العنف ضـد المرأة أو أشـكاله، ولا يتيح المتابعة القضـائية له إلا في حال الضـرب. في حين تأتي هذه الإجراءات كإجراءات جزائية بعدية، لا تقدم الحماية للمرأة بقدر ما تشـكل جزاءً للفعل الجنائي بحقها. كما أن السلطات لا تقدم خدماتٍ للوقاية من العنف ضد المرأة بعد الانفصال.[161]

وفقًـا لوزارة التنمية الاجتماعية العمانية فإن معدل انتشـار العنف ضـد المرأة خلال فترة الجائحة وحتى النصـف الأول من عام 2021 بلغ 29%[162]، وأوضـحت أن 74٪ من ضـحايا العنف الأسـري لم يتسـن لهن الإبلاغ أو اللجوء إلى الجهات الحكومية، في حين تمكنت 25٪ فقط من الضـحايا من رفع قضـية على الجاني، وبنسـبة أقل 12٪ لجأن إلى الشـرطة. وتشـمل حالات الاعتداء تلك 15٪ الضـرب 13٪ الإهانة 10٪ الشـتم 5٪ الإكراه على الزواج والحبس في المنزل. والأزواج هم أكثر من يرتكبون جرائم العنف ضـد المرأة في عمان مقارنة بالأخوة.[163] وحتى 2022 لا توجد مؤشـرات وإحصـائيات تثبت تغيير تلك النسب كما لم يتم تعديل الدستور أو القانون الذي يجيز ضرب المرأة وتأديبها.

2. دول منطقة الشام:

يُجرم قانون العقوبات في **الأردن** وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية وقانون الحماية من العنف الأسـري كافة أشـكال العنف ضـد المرأة في الأردن، حيث يوجد في الأردن بالإضـافة الى هذه القوانين عدد من الخطوط السـاخنة التي تعود لمنظمات غير ربحية أو حكومية تعمل من أجل النسـاء الضحايا، وبالرغم من ذلك تشـير نتائج مسـح السـكان والصـحة الأسـرية عام 2021 أن 25.9% من الزوجات اللاتي أعمارهن ما بين 15-49 عامًـا تعرضن لعنف جسدي أو جنسي أو عاطفي من قبل أزواجهن،[164] وأن امرأة واحدة من بين كل خمس متزوجات تطلب المسـاعدة عند تعرضـها لأي شـكل من أشـكال العنف من قبل زوجها. وقد ارتفعت نسـبة الفتيات المعنفات في الأردن إلى 33% عام 2022.[165]

في **سـوريا** سـقطت 239 امرأة عام 2021 قتيلة نتيجة التعذيب والعنف، كما تم توثيق مقتل ما لا يقل عن 6 إناث بذريعة جريمة الشـرف في عموم مناطق سـوريا خلال عام 2022، مقابل مقتل 21 أنثى، بينهن 3 طفلات، خلال عام 2021. وتتعرض امرأة من كل أربع نساء في سوريا للعنف، وما تزال

161 العنف ضد المرأة، المركز العماني لحقوق الإنسان، يناير 26, 2022، https://bit.ly/3FJhUlF
162 مكافحة العنف ضد المرأة في سلطنة عمان، الإسكوا، 24 يوليو 2021، https://bit.ly/3VPNLH4
163 أمل العبري ليست الأولى.. جرائم العنف ضد النساء تستمر بعد الانفصال، مواطن، 9 ديسمبر 2022، https://bit.ly/3FK3nq4
164 تضامن: 47% من النساء في الأردن أصواتهن غير مسموعة ومعاناتهن غير مرئية، موقع عمان نت، 23 نوفمبر 2022 https://bit.ly/3Bp8b1y
165 العنف ضد النساء والفتيات في الأردن.. أرقام وحقائق ما بعد كورونا، العنف، 4 يونيو 2022، https://bit.ly/3Cst38z

ظواهر العنف الأسري وعدم التوريث والطلاق التعسفي وحتى الزّواج القسري منتشرة في المجتمع السوري.[166]

وفي **لبنان** خلال عام 2021 تصاعدت حالات العنف الأسري وزادت الجرائم ضد المرأة في البلاد بنسبة 107% مقارنة بعام 2019. كما أن الأرقام الرسمية للقوى الأمنية والموضوعة في خانة التبليغ عن حالات العنف بحق النساء وصلت بين 100 إلى 120% على الخط الساخن الرسمي المخصص من قبل الدولة للتبليغ عن حالات العنف، كما أن أرقام المنظمات التي تعنى بهذا الموضوع مرتفعة أكثر وتصل إلى 180%[167]، وذلك في الفترة الزمنية الممتدة ما بين الأول من يناير 2021 والتاسع من نوفمبر 2021. وبلغت عدد شكاوى العنف الأسري 1184، منها 1056 للتبليغ عن العنف الجسدي.[168] وفي 2022 وصلت حالات العنف في لبنان إلى أن حوالي 6 نساء من 10 يتعرضن لاعتداءات جنسية وبذلك فإن معدلات عامي 2021 و2022 مرتفعة للغاية.[169]

وفي **العراق** يعدّ العنف ضدّ النساء أحد أكبر التحديات التي ما زال العراق يُعاني صعوبة في إيجاد حلول لها أو التقليل من نسب حدوثها. وفي عام 2021 وحده سجّل العراق 5 آلاف حالة تعنيف للنساء في بغداد وبقية المحافظات، وتم تسجيل 3 آلاف و637 حالة اعتداء من الأزواج على زوجاتهم من مجموع 5 آلاف و292 حالة عنف أسري سُجلت في العاصمة بغداد وبقية محافظات البلاد في النصف الأول من عام 2021.[170]

كما تم تسجيل 1449 قضية عنف ضدّ النساء من مجموع 1543 قضية عنف أسري سُجّلت في أشهر (يونيو، ويوليو، وأغسطس) 2021 في المحاكم التابعة لرئاسة استئناف بغداد-الرصافة، وتشير الأرقام إلى أنه في 2021-2022، تم الإبلاغ عن 60 حالة عنف منزلي ضد المرأة يوميًا في جميع أنحاء العراق.[171] وفي عام 2022 كان حوالي 1.32 مليون شخص معرضون لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي، من بينهم أكثر من 75% من النساء والفتيات، وحوالي 77% مخاطر مرتبطة بالعنف المنزلي وبذلك فإن العام الأخير قد سجل معدلات مرتفعة من العنف مقارنة بالعام السابق.[172]

---

[166] 134 Women, and 104 Victims of Torture, Killed in Syria in 2021, Syrian Network, 1 October 2022, https://bit.ly/3YcTXKN
[167] ازدياد جرائم العنف ضدّ النساء نتيجة الأزمات في لبنان: التبليغ مسؤوليتنا، النشرة، 25 أغسطس 2022، https://bit.ly/3FLjW50
[168] Lebanon, the many faces of violence against women, intersos, 16 November 2022, https://bit.ly/3HnKhaq
[169] تقرير: 6 نساء من 10 يتعرضن لاعتداءات جنسية في لبنان، سكاي نيوز عربية، 26 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3vKFnwX
[170] تسجيل آلاف الحالات.. لهذه الأسباب يزداد العنف ضد المرأة في العراق، الجزيرة، 18 ديسمبر 2021، https://bit.ly/3Bq6Lna
[171] Iraq Security and Humanitarian Monitor, Reliefweb, September 2022, https://bit.ly/3W6fnY8
[172] UNDP، 16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف ضد المرأة: معالجة مسببات العنف القائم بين الأزواج في العراق، https://bit.ly/3jW3kyS

وفي **فلسطين** تشير البيانات إلى أنه في عام 2021 هناك نحو 29% من النساء المتزوجات أو سبق لهن الزواج (18-64 سنة) تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل الزوج (نفسي، جسدي، جنسي، اجتماعي، اقتصادي) مرة واحدة على الأقل. فيما يتعلق بالنساء اللواتي تعرضن للعنف من الزوج، بلغت نسبة العنف النفسي 76%، ونسبة العنف الجسدي 34%، أما العنف الجنسي فقد بلغت نسبته 14%. كما أن حوالي 45% من النساء غير المتزوجات قد تعرضن إلى العنف النفسي من قبل أحد أفراد العائلة فيما 16% تعرضن للعنف الجسدي.[173]

وحتى عام 2022 تعرّضت 58.2% من النساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج (15-64 سنة) في فلسطين للعنف "على الأقل لمرة واحدة" من قبل أزواجهن كيفما كان شكله، وكان العنف النفسي أكثر نوع عنف يمارس ضد النساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج من قبل أزواجهن في فلسطين، حيث تعرضت 57.2% من النساء للعنف النفسي "على الأقل لمرة واحدة"، وتعرضت 18.5% من النساء للعنف الجسدي "على الأقل لمرة واحدة"، وتعرضت 9.4% من النساء للعنف الجنسي "على الأقل لمرة واحدة".[174]

3. دول منطقة شمال إفريقيا:

في **مصر** طبقًا لأحدث ما نشر حول إحصاءات العنف ضد المرأة في عام 2022 فإن 75% من النساء يتعرضن للعنف و80% يتعرضن للتحرش في مصر، وهناك 813 جريمة عنف ضد النساء والفتيات وردت في التقارير الإعلامية والبيانات الصادرة عن النائب العام في عام 2021، وهو يعد ارتفاعًا من 415 جريمة عنف في عام 2020.[175]

في **ليبيا** ينتشر العنف الأسرى ضد المرأة في المجتمع الليبي، نتيجة أسباب كثيرة منها الذهنية المجتمعية التي تزرع في التربية منذ الطفولة، بأن المرأة أقل قيمة من الرجل وكذلك الخطاب الديني المتطرف مما يساهم في خلق ذهنية فكرية لدى الرجل تمنحه الحق في تعنيف المرأة معنويًا وجسديًا. سجل تقرير وزارة الداخلية الليبية عن الجرائم لعام 2021 وقوع 353 جريمة قتل نتيجة

[173] واقع الحماية الاجتماعية للمرأة في فلسطين، أمد، 21-02-2022، https://bit.ly/3W6Qewu
[174] د. عوض، تستعرض أوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي، 2022/03/08 تحت عنوان "المساواة بين الجنسين اليوم من أجل غد مستدام"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 7 مارس 2022، https://bit.ly/3XatrQY
[175] Fatal stabbings highlight violence against women in Egypt, Reuters, August 25, 2022, https://bit.ly/3Bq6Lna

التعذيب الأسري للنساء في ليبيا.[176] وخلال عام 2022 لم تتوفر إحصائيات رسمية بأعداد الضحايا من النساء للعنف إلا أن هناك 70 ضحية قتلن على أيدي أفراد من عائلاتهن. [177]

وفي **تونس** أعلنت وزارة المرأة والأسرة عن تسجيل أكثر من 3 آلاف بلاغ عن حالات عنف تعرضت له النساء منذ بداية عام 2022، وتتعلق باعتداءات جسدية ومعنوية واقتصادية. كما أن حالات العنف المرصودة ضد النساء لعام 2021 تراجعت مقارنة بعام 2020. وشكّل العنف المعنوي أكثر أنواع الاعتداء الذي تواجهه النساء بنسبة 84%، يليه العنف المادي بنسبة 72%، ثم العنف الاقتصادي بـ 42%.

على الرغم من انخفاض مؤشر العنف المسلط على المرأة بقيت الأرقام مرتفعة والظاهرة محيرة، خاصة وأن الدولة لم تنجح في كبح جماحها رغم دخول قانون 58 المجرّم للعنف ضد النساء، حيز التطبيق منذ عام 2018.[178] أما عن العنف الزوجي ارتفعت الشكاوى المتعلقة بالعنف ضد المرأة منذ مطلع عام 2022 إلى نحو 796 حالة، والفئة العمرية الأكثر استهدافًا تراوح بين 30 و39 سنة.[179] وقد ارتفعت الشكاوى المتعلقة بالعنف ضد المرأة منذ مطلع عام 2022 إلى نحو 796 حالة، والفئة العمرية الأكثر استهدافاً تراوح بين 30 و39 سنة.[180]

في **الجزائر** خصص التعديل الدستوري الأخير المادة (40) لإدانة العنف ضد المرأة وإلزام الدولة بحمايتها في كل الظروف والأمكنة، إذ أنه للمرة الأولى في تاريخ الدساتير العربية والإسلامية يتضمن الدستور الجزائري مادة صريحة تلتزم الدولة بموجبها بحماية النساء المعنفات من طريق التشريعات والإجراءات الرادعة.

وحول العنف المسجل ضد المرأة خلال الأشهر الثمانية الأولى من 2021 هناك ما لا يقل عن 7994 قضية حول الظاهرة، بارتفاع بلغ 0.56% مقارنة بالفترة ذاتها من 2020، تتوزع بين 51% منها تتعلق بأفعال الإهانة والتهديد، و38% تتمثل في اعتداءات جسدية، و4% تخص المساس بالحياة

[176] Social taboos, outdated laws and a paralyzed Judiciary continue to fail Libyan women, middle east monitor, July 28, 2022, https://bit.ly/3PnofXo
[177] النساء المهددات بالعنف الأسرى.. بين مطرقة ظلم المجتمع وسندان غياب القوانين، ليبيا المستقبل، 4 سبتمبر 2022، https://bit.ly/3jYOVlF
[178] تونس.. تقرير صادم عن ظاهرة العنف ضد النساء، sky news Arabia، 11 أغسطس 2022، https://bit.ly/3Ycva9I
[179] العنف الزوجي في تونس... ظاهرة قديمة تزدهر، independent Arabia، 18 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3FHvUwo
[180] العنف الزوجي في تونس... ظاهرة قديمة تزدهر، المرجع السابق.

الشخصية للضحايا، و2% تتعلق بخطف البنات، إضافة إلى 2% من الحالات المسجلة تتعلق بأفعال غير أخلاقية وتحريض، ومثلها تخص أفعالًا جنسية، و1% تتعلق بالتعرض للتحرش الجنسي.[181]

كشفت نتائج تحقيق أجراه «المعهد الوطني للصحة العامة» في الجزائر في 2022، أن امرأة واحدة من بين 10 تتعرض للعنف ست مرات على الاقل. ورشح من النتائج ذاتها، أن سن 37 سنة هو متوسط عمر المعتدي وهو من جنس الذكور (69 في المائة)، واللافت أن الفئة العمرية من 25 إلى 34 سنة تمثل 33% من النساء المعنَفات. و66% ممن تعرضن للضرب متزوجات، فيما نسبة العازبات 21%، و5% مطلقات و3% أرامل. وأفاد التحقيق بأن العنف الجسدي أكثر ما تتعرض له النساء الضحايا (98%)، ويتجسد أساساً في الضرب والجرح العمدي. يأتي بعدها الاعتداء النفسي (5%)، من ثم الجنسي (3%).[182]

في **المغرب** وعلى الرغم من تطبيق قانون 103-13 الخاص بمكافحة العنف ضد المرأة، والذي دخل حيز التنفيذ في 2018، لا يزال العنف منتشرًا في جميع أنحاء البلاد. وقد تعامل مكتب المدعي العام في المغرب مع ما لا يقل عن 23.879 حالة عنف ضد المرأة في عام 2021. وأبلغت المديرية العامة للأمن الوطني عن وقوع 61388 حالة من جميع أنواع العنف ضد المرأة في المغرب منذ بداية عام 2021. وكان السبب في رفع معدلات العنف ضد النساء عام 2021 بهذا الشكل الفج هو تزويج القاصرات كرهًا وتعرضهن للعنف الزوجي.[183] وفي 2022 ووفقًا لوزارة العدل المغربية ما بين 5 إلى 10 بالمئة فقط من النساء ضحايا العنف في المغرب، هن من يلجأن إلى القضاء للتقدم بشكايات.[184]

وفي **السودان** يتخذ العنف ضد المرأة بالسودان أشكال متعددة في مستويات مختلفة حتى يظن الناس أنه جزء من الثقافة العامة، تجده في أرقى المؤسسات التعليمية وفي القرى ثم الحضر فضلًا عن عنف الشارع العام والقوانين التي وضعت لأجله. ومنذ أحداث أكتوبر 2021 أصبح هناك 2.7 مليون امرأة وفتاة في السودان بحاجة إلى خدمات الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته والاستجابة له، حيث يتم الإبلاغ عن أكثر من 20 حالة عنف منزلي يوميًا في منطقة واحدة

---

[181] تنامي ظاهرة العنف ضد المرأة في الجزائر يثير مخاوف المجتمع، independent Arabia، 27 يوليو 2022, https://bit.ly/3PgpJm9

[182] العنف ضد النساء يقلق الجزائر، الشرق الأوسط، 19 يوليو 2022، https://bit.ly/3Iucr3V

[183] Moroccan Courts Tackled Over 23,000 Violence Cases Against Women in 2021, Morocco world news, September 29, 2022, https://bit.ly/3WcYcnE

[184] "ما نجاوبوش بالسكات".. حملة بالمغرب لنبذ العنف ضد النساء، سكاي نيوز عربية، 9 ديسمبر 2022، https://bit.ly/3vNeIzW

غير أنه لا توجد إحصـــاءات رســـمية مؤكدة حول أعداد ضـــحايا العنف من النســـاء، وكان آخر هذه الإحصاءات عام 2016.[185]

وحتى عام 2022 وصـــل عدد البلاغات إلى 340 حالة، معظمها في منطقة النزاعات حيث تعاني الفتيات غياب الحقوق والعنف والتحرش، وتعاني 87 % من السيدات السودانيات تشويه أعضائهن التناسلية، وبحسب الإحصاءات الأخيرة 2022، فإن النسبة ما زالت كما هي ولم تشهد البلاد أي تقدم على هذا الصعيد.[186]

في **موريتانيا** وقعت 350 فتاة عام 2021 ضحايا العنف الجنسي، وسجلت موريتانيا عام 2021 أكبر عدد لضـحايا الاغتصـاب منذ عام 2002، حيث تم تسـجيل 1269 حالة عنف خلال العام، 351 منها كانت اغتصابًا. وتم تسجيل منهم 14 حالة اعتداء جنسي للفئة العمرية أقل من 5 سنوات و62 حالة للفئة ما بين 11-16 سنة و129 حالة للفئة 16-18 سنة. وحتى النصف الأول من عام 2022 وقعت 123 ضحية للعنف الجنسي.[187]

4. دول منطقة شرق إفريقيا:

في **الصومال** وقعت 400 فتاة كضحايا للاغتصاب وأشكال أخرى من الاستغلال الجنسي، عام 2021 ويمثل هذا زيادة بنســـبة 80% تقريبًا مقارنة بعام 2019، تم التحقق من أكثر من 100 حالة عنف جنسي في الربع الأول من عام 2022.[188]

تواجه **جيبوتي** تحديات عديدة فيما يتعلق بتحقيق تلك الغاية، حيث تتوفر معلومات ضـــئيلة للغاية حول جهود الحكومة في هذا الجانب ومن المعروف أن قانون العقوبات الجيبوتي يجرم العنف بشـكل عام إلا أنه لا يوفر حماية قانونية محددة من العنف المنزلي، ووفقًا للإحصـــائيات الأخيرة الرســـمية الصـــادرة عن العنف الجســـدي أو الجنســـي من قبل الزوج كانت نســـبته 16.4% ونســـبة النســـاء المعرضـــات للعنف في المجتمع تجاوزت 64.6%.[189] لكن لا يوجد إحصـــائيات محدثة عام 2022، سـوى أن الحكومة قد شـاركت في الحملة التي أقيمت في نوفمبر 2022" 16 يوم من الفعّاليات ضـد العنف القائم على النوع الاجتماعي".[190]

---

[185] Sudan: Stop escalation of violence against women - protect them, Ishr, 29 November 2022, https://bit.ly/3HxpPUu
[186] هل تراجعت نسب العنف ضد النساء عقب الانتفاضة في السودان؟، أندبندنت عربية، 12 ديسمبر 2022، https://bit.ly/3WUPdIK
[187] Women's Rights in Mauritania: The Struggle for Equality and Justice, Liberals Network Mauritania, https://bit.ly/3hfTlmY
[188] Somalia: Sexual Violence on The Rise, Forbes, 5 August 2022, https://bit.ly/3VRW7ht
[189] 2021 Country Reports on Human Rights Practices: Djibouti, U.S. Department of State, https://bit.ly/3BuG0hs
[190] جيبوتي تحيي اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، جريدة القرن، 27 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3CzlXiq

ثالثًا: الحياة تحت المياه...نظرة في مرآة القوانين والإجراءات العربية

تشكل المحيطات والبحار والمناطق الساحلية عنصرًا أساسيًا من عناصر النظام البيئي للأرض، وهي ذات أهمية بالغة لتحقيق مفهوم الاستدامة، كما أنها تغطي أكثر من ثلثي سطح الأرض، وتحتوي على 97% من المياه الموجودة على الكوكب، إلا أن تلوث البحار الناتج عن الممارسات البشرية يعرقل الاستفادة والحفاظ على تلك المياه.

ففي المنطقة العربية، تعاني العديد من الدول بسبب التلوث البحري، والتي يأتي على رأسها البلاستيك أحادي الاستهلاك والنفايات البلاستيكية والتي تعتبر تحدي خطير بسبب تأثيرها السلبي على الأسماك والكائنات البحرية.

وعند تحليل الهدف الرابع عشر المتعلق بالحياة تحت المياه، فقد تم تسليط الضوء على غايتي؛ منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025، والذي يقاس بنسبة الحطام البلاستيكي والنفايات البلاستيكية في البحار، وغاية تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام.

وترجع أسباب التركيز على تلك الغايات في أنه حتى عام 2022، وعلى الرغم من الجهود المبذولة ولكن استمر ارتفاع معدلات استهلاك دول المنطقة العربية من البلاستيك، بل أن بعض الدول قد ضاعفت إنتاجها من البلاستيك أحادي الاستخدام والذي يرمى كنفايات بشكل مباشر في مياه البحار والمحيطات، وفيما يرتبط بوجود قوانين وطنية تتناسب مع ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فقد لوحظ أنه حتى الآن قام عدد محدود من الدول العربية بتدشين قوانين وطنية من أجل حماية الحياة تحت المياه، لذا وجب التركيز على هاتين الغايتين.

الغاية 1	منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025.

1. دول منطقة الخليج العربي:

حتى عام 2021 كانت **الإمارات** تستهلك 4 مليارات زجاجة بلاستيكية سنويًا وحوالي 40٪ من إجمالي البلاستيك المستهلك في الدولة يستخدم لمرة واحدة. ولذلك خلال 2022 تم إطلاق حملة "دبي

تستطيع"، من أجل تقليل اعتماد المدينة على الزجاجات البلاستيكية التي تُستخدم مرة واحدة. ومنذ 15 فبراير 2022، خفضت المبادرة استهلاك أكثر من 3.5 مليون زجاجة مياه بلاستيكية سعة 500 مل للاستخدام مرة واحدة.[191]

في 2021 كان ما يصل إلى 10% من النفايات البلاستيكية في **البحرين** يتم إدارتها بشكل سيئ.[192] لذلك أعلنت السلطات خلال سبتمبر 2022 أنها ستبدأ في حظر استيراد وتوزيع وبيع الأكياس البلاستيكية خفيفة الوزن ذات الاستخدام الواحد والذي قد بدأته بالفعل.[193]

وصنفت دولة **الكويت** الثانية خليجيًا في توليد نسبة النفايات البلاستيكية بعد الإمارات، والأخيرة خليجيًا في إدارة المستدامة للنفايات وإعادة التدوير.[194] حتى عام 2021، استطاع فريق الغوص الكويتي أن يجمع 540 طن مخلفات بلاستيكية من الخليج العربي خلال 5 سنوات في الفترة من عام 2017 إلى 2021.[195] وحتى 2022 لا يوجد تحركات فعلية للقضاء على استخدام البلاستيك. فيما أصدرت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في **سلطنة عمان** قرارًا يحظر استيراد الأكياس البلاستيكية اعتبارًا من يناير 2023، ويتم تغريم المخالفين بمبلغ 1000 ريال عماني. يأتي ذلك بعد قرار يناير 2021 القرار الوزاري رقم 2021/23 بحظر أكياس التسوق البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد. وبالتالي، حظرت الدولة شراء الأكياس البلاستيكية اعتبارًا من 1 يناير 2021 وفرضت غرامة على المخالفين.[196]

وعن **السعودية**، بدأت الحكومة في تدوير 5% من إجمالي النفايات منذ بداية 2020 بما يشمل البلاستيك والمعادن والورق وكانت مستمرة حتى 2022، وهناك أكثر من من 40% من المواد القابلة لإعادة التدوير في المملكة، والبالغة سنويا نحو 56 مليون طن، تتمركز في الرياض، وجدة، والدمام، حيث يمكن إعادة التدوير والاستفادة من 85% منها بغرض الحصول على مصدر للطاقة البديلة ومواد خام تدخل في عمليات التصنيع.[197]

---

[191] Dubai can sustainability initiative, Visit Dubai, https://bit.ly/3gA5XFc
[192] Marine-plastic pollution is growing, and Egypt is a major contributor on a global scale, Enterprise, 15 March 2022, https://bit.ly/3XDf8Wi
[193] Bahrain to ban single-use plastic bags from September, Arab news, https://bit.ly/3GO1WI6
[194] التلوث البحري تهديد متصاعد للصحة والسياحة في الكويت، مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث، 25 أبريل 2022، https://bit.ly/3EG0Aw6
[195] ناشطون وجمعيات يطالبون بحظرها: تقضي على الأسماك والطيور والماشية هل تمنع الكويت الأكياس البلاستيكية؟، 12 الراي، يونيو 2022، https://bit.ly/3OH1cWX
[196] Oman to ban import of plastic bags from January 2023, packaging-gateway, September 19, 2022, https://bit.ly/3idP8Az
[197] إعادة تدوير 5% فقط من النفايات في السعودية.. مشاريع وتحالفات لرفع المعدل، العربية، 21 سبتمبر 2021، https://bit.ly/3GRXiZp

ويعاني **اليمن** عامة والعاصمة صنعاء خاصة من مشكلة تجمع النفايات وعدم معالجتها، بما في ذلك النفايات البلاستيكية والتي تشكل 10% من إجمالي النفايات في اليمن، وهو ما يؤثر على صحة السكان وعلى البيئة في نفس الوقت. ورغم الجهود التي تبذلها السلطات المحلية وعمال النظافة، في العاصمة اليمنية للحد من أزمة النفايات، إلا أن المشكلة مرتبطة بالبنية التحتية، خصوصا بالنسبة للسكان الذين تتجمع بالقرب من مساكنهم أكوام القمامة وذلك حتى عام 2022. [198]

ومن أبرز الجهود **القطرية** في الشهور الأخيرة من عام 2022 لمكافحة التلوث البلاستيكي، أعلنت اللجنة العليا للمشاريع والإرث عن اتفاقية شراكة مع مؤسسة "سيفن كلين سيز" المعنية بمكافحة التلوث البلاستيكي في البحار والمحيطات والأنهار حول العالم، بهدف مواصلة بناء إرث مستدام في مجال المحافظة على البيئة للمونديال الذي تستضيفه قطر.[199]

2. دول منطقة الشام:

لا يشكل في **لبنان** البلاستيك النسبة الأكبر من النفايات الصلبة البلدية المتولدة، حيث تبلغ نسبته (11.5٪) من إجمالي النفايات الصلبة، ولكن تبين أنه بمجرد وصوله إلى البحر، يصبح الملوث الرئيسي، حيث يساهم بنسبة 85٪ في القمامة العائمة، ويصل إلى 95٪ منها إلى قاع البحر وفقًا لإحصائيات 2021.[200] وحتى 2022 لا يوجد تحركات ملموسة لتحجيم ذلك. ويجدر الإشارة إلى أنه في لبنان، تهدد الجسيمات البلاستيكية الدقيقة مجموعة جزر النخيل الصغيرة الواقعة قبالة شاطئ طرابلس في شمال لبنان والمدرجة على قائمة اليونسكو للمحميات البحرية العالمية.[201]

وفي **سوريا** حتى عام 2022 عانى الشعب من صعوبة التخلص من النفايات، إذ ما زالت أغلب البلديات تجمعها دون فرز وتتخلص منها بجمعها في مكبات مكشوفة في مناطق بعيدة نسبيًا عن التجمعات السكانية أو رميها مباشرة في البحر، مما يؤثر بشكل مباشر على صحة السكان في المناطق المحيطة.[202]

كما أن استخدام البلاستيك وإنتاجه يتسارع على نحو خطر حتى عام 2022 في **الأردن**، حيث إن الشركات متعددة الجنسيات، تتحكم بالسوق وتستثمر نحو 200 مليار دولار، لزيادة قدرتها على إنتاج

---

198 https://bit.ly/3OHIMpf، 22 مايو 2022، Deutsche Welle "جبال" النفايات في اليمن خطر صحي وبيئي. كيف يمكن التخلص منها؟،

199 https://bit.ly/3OKiWAK، 8 سبتمبر 2021، WINWIN شراكة جديدة لمكافحة التلوث البلاستيكي خلال مونديال قطر،

200 The Toxic Plastic Waste Trade LEBANON REPORT, IPEN, https://bit.ly/3AM8zXg

201 https://bit.ly/3F7pgPL22 February 2022 Deutsche Welle خطر الجسميات البلاستيكية يهدد جزر النخيل اللبناني,

202 https://bit.ly/3XfODVS إعادة تدوير النفايات.. ضرورة ملحة في سورية، المشهد أونلاين، 13 سبتمبر 2022،

مزيد من البتروكيماويات، وفي الواقع تقتصر الإجراءات الحكومية على النفايات الصلبة، وبرغم التأثير السلبي للنفايات البلاستيكية على الموارد الطبيعية كالمياه والتربة، فإن الإحصائيات الرسمية الصادرة عن مختلف الجهات في الأردن، تخلو من ذكر المعدلات السنوية وتفاصيلها.[203]

وفي **فلسطين**؛ حتى نوفمبر 2022 لا تزال الحكومة في فلسطين تستورد البلاستيك بكميات ضخمة، حيث تنتج 700 طن يوميا من البلاستيك وتصدر بقيمة 56 مليون دولار سنويا بما في ذلك البلاستيك أحادي الاستخدام، وهو ما يتنافى مع تحقيق الهدف 14 خاصة النفايات البلاستيكية الملقاة في البحار.[204]

3. دول منطقة شمال إفريقيا:

احتلت **مصر** المرتبة 22 بشكل عام في مؤشر إدارة البلاستيك لعامي 2021 و2022 بدرجة 34.4 وهو معدل أقل من المتوسط. مما يعني أن مصر تحتاج لمزيد من الجهود من أجل إدارة النفايات البلاستيكية خاصة تلك التي تلقى في مياه النيل.[205] وتتصدر مصر قوائم التلوث البحري البلاستيكي على مستوى إقليمي، هي أكبر دولة ملوثة للبلاستيك البحري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسابع أكبر دولة في العالم.[206]

فيما تستهلك **تونس** سنويًّا ما يقرب من 4.2 مليارات كيس بلاستيكي ذي استخدام واحد، منها 3 مليارات كيس تُنتج محليًّا حتى عام 2021،[207] ولا يوجد تحركات فعلية في عام 2022 من أجل تقليل استهلاك البلاستيك.

وفي **ليبيا** حتى 2022 تهدد النفايات البلاستيكية البيئة البحرية، فالشواطئ باتت مزيجا بين الرمال والبلاستيك، ومؤخرًا بدأت بعض الحملات الأهلية في نشر الوعي بين الليبيين بضرورة الحفاظ على البيئة، حيث أصبحت الشواطئ الليبية مليئة بالنفايات البلاستيكية.[208]

وتستحوذ **الجزائر** على نسبة 1.6% من نفايات البلاستيك في محيطات وبحار العالم في 2022 والجزائر بنسبة 58٪ على مستوى دول شمال أفريقيا، تلك المعدلات ستواصل النمو بحلول عام

---

[203] "أطلس البلاستيك": 1.6 مليون طن سنويا حجم زيادة معدلات النفايات الصلبة في الأردن، الغد، 8 أكتوبر 2020، https://bit.ly/3UaEDuY
[204] إنتاج البلاستيك 700 طن يوميا ويُصدر بقيمة 56 مليون دولار سنويا، معًا، 1 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3VhNWdP
[205] Egypt warned on plastic, Ahram online, 3 Mar 2022, https://bit.ly/3Xu5JAh
[206] Marine-plastic pollution is growing, and Egypt is a major contributor on a global scale, op.cit
[207] خطوة أخرى على طريق حظر أكياس البلاستيك في تونس، Scidev، 28 سبتمبر 2022، https://bit.ly/3F3BZmx
[208] ليبيا.. النفايات البلاستيكية تهدد البيئة البحرية، فرانس، 21 أكتوبر 2022، https://bit.ly/3AYsGlf

2025، ستتضاعف مستويات النفايات البلاستيكية، وتعد الجزائر، ثاني أكبر مساهم إقليمي في النفايات البلاستيكية البحرية.

فيما تستحوذ **المغرب** بنسبة 1% من نفايات البلاستيك في محيطات وبحار العالم. [209] ثم المغرب بنسبة 66٪ على مستوى دول شمال أفريقيا، ورغم أن تلك النسبة تعد قليلة إلى أنها على المستوى الإقليمي مرتفعة للغاية في 2022.

وتمتلك **موريتانيا** أعلى معدل للنفايات البلاستيكية التي تتم إدارتها بشكل سيء، في دول شمال أفريقيا، بنسبة 82٪. وعلى الرغم من ذلك، لم تقم الحكومة الموريتانية بأي خطوات لتقليل من ذلك حتى عام 2022.[210]

وفي **السودان** تطغى مظاهر التلوث بالنفايات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد على أي جهود مبذولة لمعالجة هذا التلوث الذي يبدو واضحًا لجميع السكان، وفي وقت سابق في عام 2017، حظر مجلس ولاية الخرطوم استخدام الأكياس البلاستكية بحجم أقل من سُمك (60) مكرون إلا أن تطبيق ذلك القانون لم يستمر للأسف، وخلال 2022 وجد بالبلاد أكثر من عشرة مصانع لأكياس البلاستكية مقابل أربعة مصانع فقط لتدوير المنتجات البلاستكية.[211]

4. دول منطقة شرق إفريقيا:

تواجه **الصومال** في 2022 تحدي التخلص من النفايات بطرق غير آمنة، وهناك مستوى عالٍ أيضًا من التلوث البلاستيكي في المياه الصومالية بسبب الاستخدام الواسع النطاق للأكياس التي يمكن التخلص منها، ولا تعد هذه المسألة قضية بيئية رئيسية فحسب، بل لها أيضًا آثار خطيرة على صيد الأسماك والسياحة.[212] ويعتبر دور السلطات الصومالية في تلك القضية محدودًا للغاية خاصة وان وزارة البيئة وتغير المناخ في الصومال هي وزارة جديدة تم استحدثها في أغسطس 2022.[213]

وفي **جيبوتي**، يعد التلوث البحري أحد التحديات البيئية الرئيسية نتيجة تزايد حركة النقل البحري والتخزين وعبور المنتجات البترولية إلى إثيوبيا وشحن الماشية إلى المملكة العربية السعودية وأجزاء

---

[209] التلوث البحري البلاستيكي يتفاقم ومصر من أكبر الجناة، مرجع سابق

[210] موريتانيا البلد الأسوأ في إدارة النفايات بمنطقة شمال أفريقيا، تقدمي، 4 يوليو 2022، https://bit.ly/3gMNAwV

[211] النفايات واقتصاد التدوير في السودان، سودانايل، 6 يونيو 2022، https://bit.ly/3AWDikG

[212] الدفن العشوائي للنفايات في الصومال ينذر بكارثة بيئية خطيرة، 19 القرن اليومية، سبتمبر 2022، https://bit.ly/3VVKSEr

[213] الصومال يستحدث وزارة للبيئة وتغير المناخ ضمن حكومته الجديدة، جسور بوست، 3 أغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3IRgvvd

من الشرق الأوسط[214]، كما يوجد نقص في محطات معالجة النفايات الصلبة خاصة البلاستيكية حتى 2022، ويمكن للمرء بسهولة رؤية الكثير من النفايات البلاستيكية على الطريق الجانبي والأماكن المختلفة مع انسداد تصريف مياه الأمطار والصرف الصحي.[215]

وبالنسبة إلى دولة **جزر القمر**، فحتى 2022 تضررت الحيوانات والحياة البحرية في جزر القمر بشكل وخيم، وتلك الكائنات مهددة حيث تموت السلاحف البحرية بسبب النفايات البلاستيكية التي ابتلعتها، وعلى الرغم من المشروعات التي أقيمت للحد من هذا الضرر، إلا أن الدور الحكومي لا يزال محدودًا، وتأخذ المشروعات طابعًا غير رسميًا.[216]

وبشكل عام حتى 2022 لا يوجد أي إجراءات اتخذتها حكومات دول شرق أفريقيا من أجل تقليل النفايات البلاستيكية في المياه الإقليمية للدول العربية في شرق القارة، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى أن أغلب دول شرق أفريقيا تعاني من أزمات سياسية واقتصادية أخرى، والذي يجعل البحث عن حلول لها أمرًا عاجلًا. بالإضافة إلى أنه من الملاحظ عدم وجود بيانات وأرقام محددة من أجل قياس الوضع الحالي لتلك الدول.

الغاية 5	تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام.

1. دول منطقة الخليج العربي:

اتساقًا مع تحقيق ما جاء في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حافظت الحكومة **الإماراتية** على تصدرها العالمي والعربي لفئة حماية المحميات البحرية، حيث تمتلك الدولة 16 منطقة محمية بحرية، وهذا يعكس جهودها في الحفاظ على النظم البحرية. كما وضعت الإمارات قوانينًا تحظر إلقاء النفايات، وشوائب النفط في المياه من قبل مئات من ناقلات النفط العاملة في المنطقة. مثل قانون الاتحاد الإماراتي رقم 24 لسنة 1999 وكان هذا القانون ساريًا ونافذًا حتى 2022.[217]

[214] Assessment of the Environment Pollution and its impact on Economic Cooperation and Integration Initiatives of the IGAD Region; National Environment Pollution Report – Djibouti, IGAD – Intergovernmental, February 2016, https://bit.ly/2MEgXks
[215] I resent plastic waste, so I am doing something about it, Voices of youth, NOVEMBER 18, 2019, https://bit.ly/3GWCmjY
[216] collecting garbage and making money, Partner Aid, https://bit.ly/3VipSrb
[217] الحياة تحت الماء، حكومة الإمارات. 14 https://bit.ly/3Ub4bbu

وفي **البحرين**؛ حتى عام 2021 عانت الدولة من قصـور تشـريعي فيما يتعلق بحماية الحياة البحرية، ولذلك أصـــدرت الحكومة قانون رقم 10 في عام 2022 "القانون البحري"، من أجل حماية الحياة البحرية، والذي يتناسب مع الاتفاقيات السابقة للمملكة وأيضًا الاتفاقيات الدولية في هذا السياق.[218] كما صـادقت دولة **قطر** على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وذلك لكونها دولة سـاحلية تعول كثيرًا على البحار في اقتصـادها وأمنها، وشـكلت اللجنة الدائمة لاتفاقية قانون البحار في قطر من أجل تنفيذ الاتفاقية.[219]

وفي **السـعودية** تم إصـدار نظام المناطق البحرية للمملكة العربية السـعودية في 2012، والذي ينظم الحياة البحرية والحياة تحت المياه، وكان من أهم بنود هذا النظام القانوني، هو المحافظة على بيئة المملكة ومنع تلوثها، وخفض التلوث والسـيطرة عليه، بما في ذلك التلوث البلاسـتيكي. [220] وفي ذلك الإطار أعدت السـعودية العديد من المبادرات منها مبادرة السـعودية الخضـراء والتي مازالت تعمل عليها حتى 2022.

كما أصدرت الجمهورية **اليمنية** قانون رقم (16) لسنة 2004 بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث، والذي يمتثل إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وعلى الرغم من ذلك فحتى 2022 لا يوجد أي مبادرات حكومية فعالة من أجل الحد من التلوث البلاستيكي في للبحار في اليمن.[221]

ودشـنت **سـلطنة عمان** قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث لعام 2001، ويتضـمن هذا القانون في المادة 26 المتعلقة بحظر إلقاء السفن للمخلفات في البحر، بما في ذلك النفايات البلاستيكية. [222] كما انضمت البلاد الاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه صابورة السفن وترسباتها وإنشاء 12 محمية بحرية وعدد من مناطق الصـون البحرية، وأضـافت الدولة المحمية البحرية 13 بصـدور المرسـوم السُّـلطاني السامي 2022/54 بإنشاء المنتزه الوطني الطبيعي بمحافظة مسندم والذي يعد من أجمل متاحف عالم ما تحت الماء بالإضـافة إلى تنفيذ مشـروعات اسـتزراع الشـعاب المرجانية الطبيعية والصـناعية واستزراع العديد من غابات المنجروف وحظر استخدام أكياس البلاستيك أحادية الاستهلاك.[223]

---

218 قانون رقم (10) لسنة 2022 بإصدار القانون البحري، شؤون قانونية، https://bit.ly/3iimSwB
219 اللجنة الدائمة لاتفاقية قانون البحار، وزارة الخارجية في قطر، https://bit.ly/3Uin0cx
220 نظام المناطق البحرية للمملكة العربية السعودية، 2012، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، https://bit.ly/3GUAwAg
221 قانون رقم (16) لسنة 2004م بشأن حماية البيئة البحرية من التلوث، المركز الوطني للمعلومات، https://bit.ly/3FeUhkN
222 قانون حماية البيئة من التلوث سلطنة عمان، https://bit.ly/3iqY5X0
223 سلطنة عُمان تؤكد على التزامها بمواصلة جهود حماية البيئة وسلامة موائلها، الشبيبه، 29 يونيو 2022، https://bit.ly/3VCzzR3

ومن جانبها أصدرت **الكويت** قانون رقم 42 في شأن إصدار قانون حماية البيئة في عام 2014، ووفقًا للمادة 68 يحظر إحداث أي تلوث للبيئة البحرية بالمواد الضارة بما في ذلك النفايات البلاستيكية.[224] وفي ذلك الإطار، قامت الكويت بالعديد من الحملات الحكومية وغير الحكومية بشأن الحد من استخدام البلاستيك اليومي منها "الكويت خالية من البلاستيك" في يوليو 2022 من قبل هيئة البيئة الكويتية للتوعية بالحد من الاستخدام المفرط للبلاستيك الضار بالبيئة.

2. دول منطقة الشام:

تتميز **الأردن** بوجود قانون داخلي لحماية البيئة ومنع التلوث وحماية البيئة البحرية، ولايزال ساريًا ونافذًا حتى 2022، حيث تتناول مواده البيئة الساحلية والبحرية. ومن أحدث التحركات التي تم القيام بها؛ الإعلان عن محمية العقبة البحرية عام 2020 والتي تم تسجيلها على شبكة المحميات الوطنية.[225]

وبسبب الأوضاع غير المستقرة في **سوريا**، تستمر التحديات أمام الحكومة بصدد تعزيز حماية الحياة تحت المياه، ومؤخرًا في 2022 وبسبب التغير المناخي، بدأ ظهور العديد من الكائنات الغريبة في بحار سوريا، فيما لم تتخذ الحكومة السورية أي إجراءات.[226] أما بالنسبة إلى **فلسطين** فقد انضمت في ديسمبر 2014 إلى اتفاقيتي الأمم المتحدة المتعلقة بقانون البحار، وكذلك اتفاقية هامة أخرى تتعلق بمياه الأنهار والأحواض العذبة العابرة للحدود أو التي تتشاطئ فيها دولتين أو أكثر، الاتفاقيتان تعتبران ضمن القانون الدولي العرفي.[227] إلا أنها حتى 2022 لازالت تقوم بإنتاج أطنان كبيرة من البلاستيك سنويًا.

كما أصدرت الحكومة **اللبنانية** قانون حماية البيئة رقم 444 وقد نص على مراقبة التلوث والمحافظة على المناطق البحرية من التلوث، بما في ذلك التلوث البلاستيكي والذي يزال ساريًا ونافذًا حتى 2022[228]، وفي 2019 أطلقت الحكومة اللبنانية الحملة الوطنية للحد من استعمال أكياس البلاستيك وفقًا لما جاء في القانون الوطني.[229]

---

224 قرار رقم 7 لسنة 2022، المحامي مسفر عايض، https://bit.ly/3udX9rQ
225 VNR report of Jordan, HLPF, July 2022. https://bit.ly/3OOleiw
226 تحذيرات من ظهور كائنات بحرية غريبة في مياه الساحل السوري، تليفزيون سوريا، 20 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3EBBCxS
227 الانضمام لاتفاقية البحار، معًا، 22 فبراير 2015، https://bit.ly/3gO5aRa
228 نصوص ومواد قانون حماية البيئة اللبناني، Mohamah، https://bit.ly/3gHsiks
229 لبنان: إطلاق الحملة الوطنية للحد من استخدام أكياس البلاستيك، العربي الجديد، 01 أكتوبر 2019، https://bit.ly/3Uh8lys

وفي **العراق**؛ تم إصـدار قانون حماية وتحسـين البيئة رقم 27 لسـنة 2009 والذي يؤكد على حماية وتحسين البيئة من خلال إزالة ومعالجة الضرر الموجود فيها بما في ذلك البيئة البحرية وحمايتها من التلوث، فيما لم يتم ذكر النفايات البلاسـتيكية على وجه التحديد ولم يتم تعديل هذا القانون أو الإضافة عليه حتى عام 2022.[230]

3. دول منطقة شمال إفريقيا:

أعلنت الحكومة **المصـرية** خلال فبراير 2022، عن مشـاركة مصـر في المشـاورات الجارية لقانون البحار[231]، كما تم الإعلان عن انضمام مصر للتحالف العالمي للمحيطات والتحالف عالي الطموح من أجل الطبيعة والبشر.[232]

وفي أكتوبر 2022 تمّ توقيع اتفاقية بين المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار في **تونس** والمعهد الوطني لعلوم الصـيد البحري بجمهورية كوريا، وتهدف هذه الاتفاقية إلى مزيد دعم علاقات التعاون في مجال الصـيد البحري وتربية الأحياء المائية وذلك اتسـاقًا مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.[233]

وأصـدرت **المغرب** القانون رقم 12-81 المتعلق بالسـاحل لعام 2015، بخصـوص المحافظة على توازن الأنظمة البيئية السـاحلية. ويرمي هذا القانون أيضـا إلى الوقاية من تلوث السـاحل وتدهوره والتقليص منها ولايزال هذا القانون ساريًا ونافذًا حتى 2022.[234]

وعلى الرغم من توقيع **ليبيا** على اتفاقية الأمم المتاحة لقانون البحار عام 1984، إلا أنها لم تنشـئ قانون وطني مرتبط بالحد من التلوث البحري المتعلق بالنفايات الصلبة خاصة النفايات البلاستيكية الملقاة في البحر المتوسـط، وحتى عام 2022 اكتفت ليبيا بإصـدار قانون متعلق بنفايات السـائلة والزيتية بسبب السفن المارة بها.[235]

فيما وقعت **الجزائر** على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982[236]، وعلى الرغم من ذلك تسـتهلك الجزائر ما يقرب من 7 مليون طن من البلاسـتيك سـنويًا، وتلقى النفايات البلاسـتيكية في

---

[230] الإخلال الخطير بالنظام البيئي في العراق جريمة لا تغتفر، شفق، 19 سبتمبر 2021، https://bit.ly/3OPQ4qM
[231] الرئيس السيسي: مصر تشارك في مشاورات قانون البحار لحماية التنوع البيولوجي، 11 اليوم السابع، فبراير 2022، https://bit.ly/3VvGWtv
[232] السيسي يعلن انضمام مصر لتحالف جديد، روسيا اليوم، 11 فبراير 2022، https://bit.ly/3XxXp2t
[233] إمضاء اتفاقية تعاون بين المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار التونسي والمعهد الوطني لعلوم الصيد البحري بجمهورية كوريا في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء المائية، وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، 19 أكتوبر 2022، http://www.agriculture.tn/?p=22422
[234] المغرب يواصل جهوده الحثيثة من أجل حماية المنظومات البيئية البحرية، وكالة المغرب العربية للأنباء، 28 سبتمبر 2018، https://bit.ly/3AW1hjN
[235] United Nations Convention on the Law of the Sea. 10 December 1982, https://bit.ly/3Usj35g
[236] United Nations Convention on the Law of the Sea. Ibid

البحر المتوسط[237]، وحتى 2022 لا يوجد تحركات وطنية جادة للحد من استهلاك البلاستيك والنفايات البلاستيكية. أما **موريتانيا** فقد وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام 1982، إلا أنها حتى 2022 أيضًا ليس لديها قانون وطني ملزم لحماية الحياة البحرية من التلوث البلاستيكي.[238]

4. دول منطقة شرق إفريقيا:

على الرغم من ضعف البيانات فيما يتعلق بجهود دول شرق أفريقيا في تعزيز القوانين المتعلقة بحماية البحار، إلا أنه في **الصومال** تم تدشين نظام بيئي بحري كبير (LME) وهو واحد من أقوى أنظمة الموجات الصاعدة في العالم والذي لايزال العمل به ساريًا حتى عام 2022، وقامت الحكومة الصومالية في سبيل الحفاظ على الحياة البحرية بتسوية نزاعها الطويل حول حجم المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بها، بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS).[239]

فيما قامت **جيبوتي** بعقد 5 اتفاقيات تتعلق بالاستخدام المستدام للمحيطات ومواردها وصدقت عليها الدولة وأصدرت 3 قوانين مرتبطة والتي لا تزال سارية حتى 2022. وفي 2004 أصدر قانون إنشاء المحميات البرية والبحرية، و2011 تم المصادقة على بروتوكول حماية البيئة البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن ضد التلوث من الأنشطة البرية، و2016 تم تصديق جمهورية جيبوتي على بروتوكول ناغويا.[240]

وقد وقعت **جزر القمر** على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في عام 1984، إلا أنه وفقًا للتقارير الوطنية للحكومة القمرية، يتم العمل حتى 2022 على إصدار قانون وطني من أجل الحفاظ على الحياة البحرية ومنع التلوث البلاستيكي.[241]

---

[237] https://bit.ly/3VC7UQc بيئة: الجزائر تستهلك 7 ملايين كيس بلاستيكي سنويا، وكالة الأنباء الجزائرية، 16 مارس 2021،
[238] United Nations Convention on the Law of the Sea. op.cit
[239] VNR report of Somalia, HLPF, July 2022 https://bit.ly/3VcIMjp
[240] VNR report of Djibouti, HLPF, July 2022, https://bit.ly/3gRfxDU
[241] VNR report of Comoros, HLPF, July 2022, https://bit.ly/3B0Iy73

الدولة	حظر استخدام البلاستيك	إصدار تشريعات متعلقة بالبلاستيك	مبادرات وطنية	التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار
الإمارات	✗	✓	✗	✓
البحرين	✗	✓	✗	✓
الكويت	✓	✓	✗	✓
السعودية	✗	✓	✓	✓
اليمن	✗	✓	✗	✓
قطر	✗	✓	✗	✓
سلطنة عمان	✓	✓	✓	✓
الأردن	✗	✓	✗	✗
سوريا	✗	✗	✗	✗
لبنان	✓	✓	✗	✓
فلسطين	✗	✗	✗	✗
العراق	✗	✗	✗	✓
مصر	✗	✗	✗	✓
المغرب	✗	✗	✗	✓
ليبيا	✗	✗	✗	✓
تونس	✗	✗	✗	✓
الجزائر	✗	✗	✗	✓
السودان	✗	✗	✗	✓
موريتانيا	✗	✗	✗	✓
الصومال	✗	✓	✗	✓
جيبوتي	✗	✓	✗	✓
جزر القمر	✗	✗	✗	✓

جدول يوضح الإجراءات المتخذة من قبل الحكومات العربية للحفاظ على الحياة تحت المياه[242]

رابعًا: ارتفاع معدلات تدهور الأراضي في المنطقة العربية يعوق حماية الحياة البرية:

تغطي الغابات مساحة 30% من مسطح الأرض، وعلاوة على أنها توفر الأمن الغذائي والمأوى، فإنها عنصر مهم من عناصر مكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع الإيكولوجي وأوطان سكان الشعوب الأصلية. ويُفقد سنويا 13 مليون هكتار من الغابات، في الوقت الذي أفضى فيه التدهور الدائب في الأراضي الجافة إلى تصحر 3.6 بليون هكتار. كما أن إزالة الغابات والتصحر الناشئين عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ يشكلان تحديين رئيسيين أمام التنمية المستدامة وأمام حماية الحياة البرية

[242] تم تصميم الجدول من قبل باحثي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بناء على البيانات التي تم تجميعها.

على وجه الأرض، كما أنهما يؤثران في حياة ومصـادر رزق ملايين الناس في سـياق الحرب ضـد الفقر، وتُبذل الجهود سعيا إلى إدارة الغابات ومكافحة التصحر.

فيلاحظ أنه حتى عام 2022 ارتفعت نسـبة الأراضـي المتصـحرة والأراضـي المتدهورة في المنطقة العربية بشكل واضح، وفي نفس الوقت تقلصت السياسات المكافحة لهذا التدهور المتزايد، وأيضًا بالرغم من أن غاية الحفاظ على التنوع البيولوجي كانت يجب تنفيذها حتى عام 2020 إلى أنه حتى 2022 اسـتمر، بل وتزايد فقدان أنواع عديدة من الحيوانات بما في ذلك الطيور في دول المنطقة العربية وذلك على الرغم من جهود الحكومات العربية في الحد من هذا الفقدان.

لذا حرصت مؤسسة ماعت التركيز على غايتي؛ مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضـي، بحلول عام 2030، واتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها والتي تقاس بمؤشر القائمة الحمراء.

الغاية 1	مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصـحر والجفاف والفيضـانات، والسـعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030.

1. دول منطقة الخليج العربي:

تعاني **الإمارات** من زيادة نسـب التصـحر والأراضـي حيث تشـكل الصـحراء حوالي 80٪ من مسـاحة الإمارات هناك.[243] وعلى مدار 20 سـنة ماضـية، كان لدى الإمارات 75000 هكتار (290 ميلًا مربعًا) من الأراضـي الصـالحة للزراعة في عام 2002، ولكن بحلول عام 2018 كان لديها 42300 هكتار فقط (163 ميلًا مربعًا). كما أشـارت البيانات إلى انخفاض نسـبة الأراضـي الزراعية في الإمارات من 7.97٪ إلى 5.38٪ في 2022.[244]

وفي **البحرين** تعد نسـبة الأراضـي الزراعية في الوقت الحالي منخفضـة للغاية مقارنة ببقية مسـاحة البلاد والتي تشـكل نسـبة 11% من إجمالي مسـاحة الأراضـي، فيما تعد نسـبة الغابات 0.9% من

[243] How Dubai is pushing back its encroaching deserts, BBC, 26th January 2022, https://bbc.in/3OXh9Ze
[244] How Dubai is pushing back its encroaching deserts, BBC, ibid

إجمالي مساحة الأرض عامة في البحرين[245]. ويجدر الإشارة إلى أنه خلال 2022، أعلنت الحكومة في المملكة عن ارتفاع درجة حرارة الأرض في البحرين درجتين مئوية وهو ما يعد مؤشرًا سلبيًا على الأراضي الصالحة للزراعة.[246]

فيما تشكل الأراضي الزراعية نسبة 8.5% من أراضي **الكويت**، بينما تغطي الأراضي الصالحة للزراعة 0.6% من كامل أراضي البلاد. ويوجد حتى 2022 ما يقرب من 5000 مزرعة لكنها لا تعمل جميعًا على أرض الواقع وهو ما يعد مؤشرًا على تراجع مساحة الأراضي المستغلة في الكويت.[247]

وفي **اليمن** وصلت نسبة الأراضي المتصحرة إلى 86% في عام 2022 من إجمالي مساحة الدولة، وترجع أسباب ذلك إلى التغيرات المناخية وسوء استخدام المياه الجوفية، وتدهور الموارد الطبيعية والتوسع العمراني، بينما تشكل المساحة المهددة بالتصحر 15.9 في المائة من إجمالي مساحة البلاد.[248]

وفي **قطر**، هناك حوالي 51354 هكتارا من مساحات الأراضي القابل للزراعة، ويصل إجمالي مساحة أراضي دولة قطر 1149300 هكتار، وهناك 13646 هكتارا فقط في عام 2020 مستغل ومستخدم في الزراعة وهي نسبة لم تتغير حتى نهاية 2022. [249] وبالطبع هي قليلة بالنسبة للأراضي الصالحة للزراعة.

وتغطي الغابات في **السعودية** 1% من إجمالي مساحتها، ويُعاني الغطاء النباتي فيها من خفض الإنتاج وتقلص التنوع الحيوي، ما أسهم في توسع ظاهرة التصحر. وفي ذلك الإطار، أُطلقت في المملكة العربية السعودية عدة مبادرات مجتمعية تهدف إلى تشجيع المجتمع على المشاركة في مكافحة التصحر والتي منها زراعة 10 مليارات شجرة في المملكة لتحقيق التوازن البيئي في 2022.[250]

وعن **سلطنة عمان** هناك 95% من الأراضي تعاني من التصحر[251]، وتبلغ مساحة اليابسة في السلطنة نحو 31,426,466.00 هكتار (314000كم2)، فيما تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو (2.2)

---

[245], (البحرين - الأرض الزراعية (% من مساحة الأرض, https://bit.ly/3VI6WC0 Knoema
[246] البنك الدولي: ارتفاع متوسط الحرارة في البحرين بدرجتين، الوطن، 18 سبتمبر 2022، https://bit.ly/3EYppUj
[247] الزراعة في الكويت تسير «على البركة» في غياب خطة حكومية، الجريدة، 30 أغسطس 2022، https://bit.ly/3FmSUQX
[248] اليمن: التغيرات المناخية تهدد برفع نسبة التصحر إلى 86%، الشرق الأوسط، 02 ديسمبر 2022، https://bit.ly/3B1bZpt
[249] 3900 هكتار زيادة المساحات المستزرعة بقطر خلال 5 أعوام، لوسيل، 31 يوليو 2022، https://bit.ly/3Uu0ihX
[250] السعودية.. مبادرات مجتمعية لمكافحة التصحر والجفاف، الجزيرة، 17 يونيو 2022، https://bit.ly/3UIHRGx
[251] جهود سلطنة عمان لمكافحة التصحر، المرسال، 25 أكتوبر 2022، https://bit.ly/3h3MqNw

مليون هكتار وتشكل نحو 7% من المساحة الكلية للسلطنة حتى 2022.[252] وهي أيضًا نسبة ضعيفة بالنسبة للأراضي الصالحة للزراعة.

2. دول منطقة الشام:

تبلغ نسبة المساحة المتصحرة في **الأردن** حوالي 81 بالمئة من المساحة الكلية والمساحة المهددة بالتصحر حوالي 16% حتى 2022، يؤدي التصحر إلى فقدان مساحة 120 مليون دونم سنويًا، وكان يستفاد منها في زراعة 20 مليون طن من الحبوب، فضلًا عن التأثر المباشر لنحو 74 % من فقراء العالم بتدهور الأراضي عالميًا.[253] وهو ما يدل على التأثير السلبي للتصحر على الحياة الزراعية في الأردن.

كما تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 10.9 مليون هكتار أي ما يعادل 59 في المائة من مساحة **سوريا** حتى 2022 تتأثر بطريقة أو بأخرى بالتصحر، وحوالي 3.16 مليون هكتار من الأراضي أو حوالي 18 في المائة عانت بشدة من التدهور.[254] ويرجع إهمال الحكومة لمكافحة التصحر بسبب الحرب في سوريا وعدم وضع التصحر على قائمة الأولويات الحكومية.

وكان لدى **لبنان** 13.85٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد في 2022، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2000، والعدد آخذ في الانخفاض. وظل الرقم الأحدث من عام 2010 هو 11.14٪. وانخفضت نسبة الأراضي الزراعية الدائمة في لبنان من 13.69٪ إلى 12.32٪ بين عامي 2009 و2010. وفقًا لدراسة أجراها برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر، فإن أكثر من 60 في المائة من أراضي لبنان معرضة لخطر التصحر.[255]

ومؤخرًا وصل المدّ الصحراوي في **فلسطين** إلى 50% من الأراضي، وتشكل ما نسبته 15% حالة تدهور للأراضي، وتصنف على أنها متصحرة، وفق نتائج التقرير الوطني الأول المقدم لسكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.[256] فيما تصل نسبة التصحر في الأراضي المتدهورة في

---

[252] وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، https://bit.ly/3gQz7QN
[253] خبراء: التصحر والجفاف يتصاعدان بفعل عوامل بشرية وإيكولوجية، الغد، 18 يونيو 2022، https://bit.ly/3VM2MZV
[254] Country Environmental Profile for the Syrian Arab Republic, DELEGATION OF THE EUROPEAN COMMISSION TO SYRIA, https://bit.ly/3P0O1R6
[255] Our Lands Are Losing Their Colors ،2022 يونيو 19، القوات اللبنانية،...https://bit.ly/3unwrgm
[256] التصحر يتمدد في الضفة والقطاع... واستصلاح الأراضي هو الحلّ، آفاق البيئة والتنمية، 1 يوليو 2019، https://bit.ly/3B5sjFH

العراق 71% من إجمالي مســـاحة الأراضـــي حتى 2022.[257] ولم تقم الحكومة في العراق بتحركات كبيرة من أجل وقف هذا التدهور.

3. دول منطقة شمال إفريقيا:

شـهدت مصـر تقدم ملموس في منع أحد مسـببات تدهور الأراضـي نتيجة تدخل العامل البشـري، حيث أطلقت الحكومة برنامجًا متكاملًا لتبطين الترع وإعادة تأهيلها وتبنت خطة وطنية للتحول من نظام الري بالغمر إلى نظم الري الحديثة، وذلك لتقليل الفاقد في مياه الري، ورفع كفاءة اســتخدام المياه.[258] ويجدر الإشـارة إلى انه في نهاية 2022، كان مسـاحة الأراضـي المنزرعة في مصـر 9.4 مليون فدان.[259]

فيما تبلغ مسـاحة الأراضـي المزروعة في **المغرب** 3% وهي نسـبة ضـئيلة للغاية، وذلك على الرغم من أن الأراضي الصالحة للزراعة 17% من إجمالي مساحة المغرب حتى عام 2022.[260]

بينما تتميز **ليبيا** بإنها ببيئة صحراوية وأكثر من 95٪ من البلاد صحراء أو شبه صحراوية حتى 2022، وتفاقمت عمليات التصـحر بسـبب الأنشـطة البشـرية المقترنة بالظروف المناخية. ويعتقد أن هذا التصـحر المكثف يؤثر على المناخ الإقليمي وكذلك العالمي، ويعتبر التصـحر حاليًا من أهم القضـايا البيئية في ليبيا التي تؤثر على البيئة وموارده.[261]

وتغطي المناطق القاحلة **التونســية** أكثر من 6،290،000 هكتار، والتي تقدر على النحو التالي 12٪ من مســاحة تونس متدهورة للغاية، 40٪ مناطق متوســطة التدهور، وحوالي 17٪ مناطق متدهورة هامشـيًا، و31٪ مناطق غير متدهورة من إجمالي مسـاحة تونس حتى 2022.[262] وهي نسـب ليسـت كبيرة مقارنة بالدول العربية الأخرى.

فيما تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بنحو حوالي بين 43.9 مليون هكتار، ويتم استغلال 8.56 مليون هكتار، أي ما يقرب من 20% فقط من المناطق الزراعية في **الجزائر** حتى 2022. [263]

---

[257] مشكلة التصحر.. ما هي الحلول؟، وكالة الأنباء العراقية، 8 يونيو 2022، https://bit.ly/3FpwY87
[258] وزير الزراعة: مصر حققت تقدمًا ملموسا في منع أحد مسببات تدهور الأراضي، الشروق، 9 مايو 2022، https://bit.ly/3iBVutp
[259] الزراعة: مساحة الأراضي المنزرعة في مصر بلغت 9.4 مليون فدان، الشروق،22 ديسمبر 2021، https://bit.ly/3B5FztQ
[260] المغرب - الأرض الصالحة الزراعية (% من مساحة الأرض) Knoema https://bit.ly/3VQIgY3
[261] Africa and the Middle East, Libya: Reversal of Land Degradation and Desertification Through Better Land Management, Combating Desertification in Asia, https://bit.ly/3F2lhCP
[262] Land Degradation Assessment in the Dry Areas of Tunisia Case Study: Wadi Koutine Watershed, Springer, 10 April 2021, https://bit.ly/3uiWEwK
[263] إنفو غراف.. 8.59 مليون هكتار أراضي زراعية مستغلة في الجزائر، الشرق، 30 ديسمبر 2021، https://bit.ly/3XRilBr

أما **السودان** والتي تعد من بين الأكثر الدول تضررا من التصحر في المنطقة العربية وأفريقيا. تغطي الأراضي القاحلة وشبه القاحلة مساحة 1.78 مليون كيلومتر مربع تمثل حوالي 72٪ من إجمالي مساحة البلاد حتى 2022.[264] وهو ما يعكس الضرر الكبير الذي تعاني منه السودان، دون وجود نجاحات وتقدمات ملحوظة في ملف الحفاظ على الأراضي الزراعية ووقف تدهور الأراضي في السودان.

ووفقًا لأخر إحصائية أجرتها **موريتانيا** والتي لاتزال ثابتة حتى 2022، فإن نسبة التصحر والأراضي غير الصالحة للزراعة 70% من إجمالي مساحة موريتانيا.[265] وهي نسبة عالية للغاية، كما لوحظ عدم وجود بيانات رسمية من الحكومة تدل على إجراء أي مشروعات أو نجاحات ملحوظة من أجل الحد من تدهور الأراضي.

4. دول منطقة شرق إفريقيا:

يقدر معدل تدهور الأراضي في **الصومال** بما يتراوح بين 23٪ و30٪، وهو أحد أعلى المعدلات في المنطقة، ويشير تقرير الحكومة الصومالية لعام 2020 إلى أن الصومال خسرت 147704 كيلومترًا مربعًا بسبب تدهور الأراضي بين عامي 2000 و2015، وهو رقم يمثل 27 ٪ من إجمالي مساحة الأرض وهي نسبة ثابتة حتى 2022.[266]

ووفقًا لأخر إحصائيات الحكومة **الجيبوتية**، في عام 2015 والتي لاتزال ثابتة حتى 2022 قدرت مساحة الأراضي المتدهورة بـ 34.93٪ كنسبة من سطح الأرض.[267] وهي نسبة متوسطة إلى حد ما مقارنة بالدول العربية الأخرى. فيما لا يتوفر معلومات محدثة حول نسبة تدهور الأراضي في **جزر القمر**، وذلك وفقًا للتقرير الوطني الطوعي للحكومة القمرية في 2022.

[264] REPUBLIC OF SUDAN MINISTRY OF AGRICULTURE AND FORESTRY NATIONAL DROUGHT AND DESERTIFICATION CONTROL UNIT (NDDCU) https://bit.ly/3VPdfnG
[265] 70% من أراضي موريتانيا مهددة بالتصحر، العربية، https://bit.ly/3gX04Cd
[266] Somalia needs its trees to restore landscapes and livelihoods, World bank, JULY 27, 2022, https://bit.ly/3XW8El8
[267] Djibouti VNR, op.cit

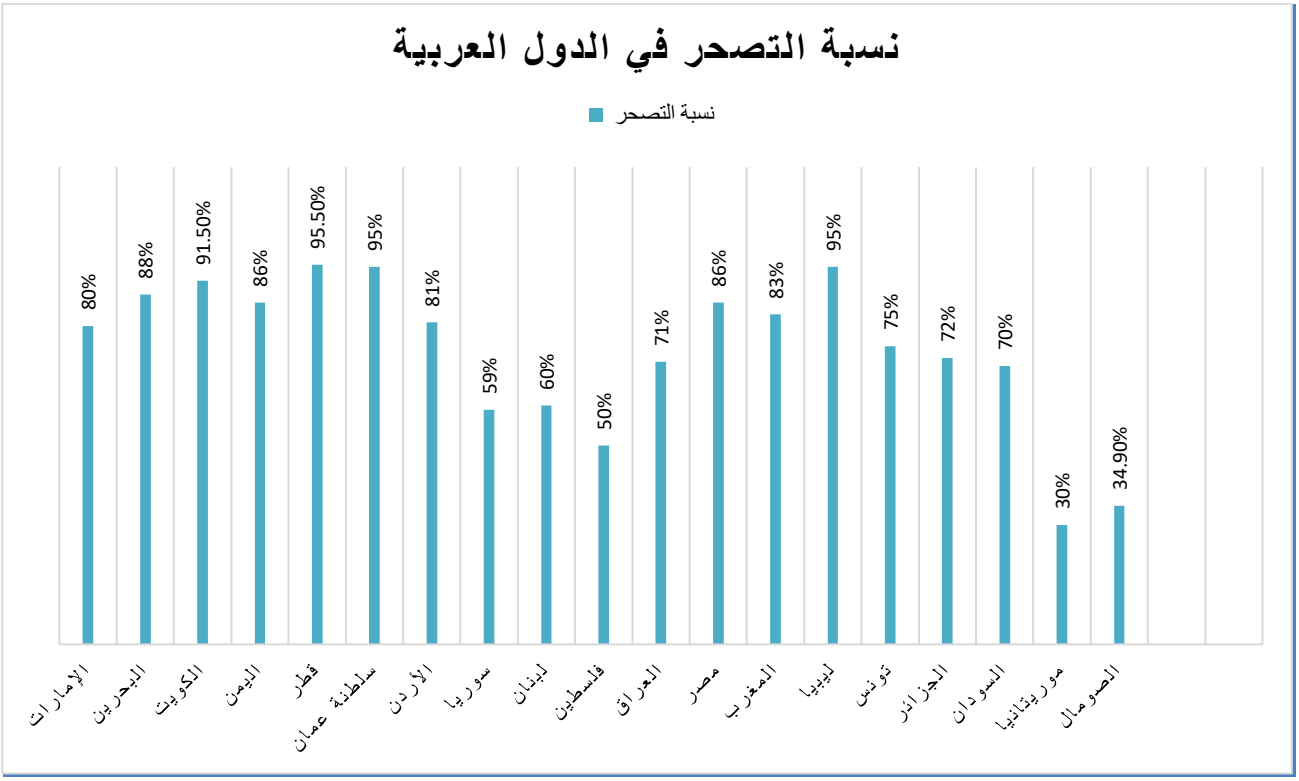

رسم بياني يوضح نسب التصحر في الدول العربية[268]

الغاية 5	اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها.

1. دول منطقة الخليج العربي:

وفقًا للتقييم الأخير الذي أجرته الحكومة في **الإمارات** في 2022، فقد وصلت نسبة أنواع الثدييات المهددة بالانقراض في البيئة المحلية إلى 46.7%. وأظهرت النتائج انقراض ثلاثة أنواع من الثدييات البرية، وهي (الذئب العربي، والنمر العربي، والضبع المخطط).[269] وتعمل الحكومة على الحفاظ على تلك الأنواع وتقوم بتقييم سنوي للأنواع المهددة بالانقراض، وهي من الحكومات العربية القليلة التي تقوم بذلك بشكل دوري.

ويوجد في **البحرين** عدد قليل جدًا من الحيوانات البرية حتى 2022، ولذلك تلقى اهتمامًا خاصًا من قبل المعنيين، وتعد محمية العرين من أهم خمس محميات طبيعية في البحرين، وهي أفضل حديقة حيوانات في البحرين والتي تضم حوالي 100،000 نوع من النباتات المزروعة وأكثر من 90

[268] تم تصميم الرسم البياني من قبل باحثي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بناء على البيانات التي تم تجميعها.
[269] الإطلاق القائمة الحمراء الوطنية للأنواع المهدد بالانقراض في الدولة، اتحاد، 5 مارس 2022، https://bit.ly/3um2jC9

نوعًا من الطيور المختلفة و50 نوعًا من الحيوانات المهددة بالانقراض. وهناك أنواع مهددة بالانقراض وهي: (المها العربي البري، والغزال الفارسي، وصغار الحمير، والأداكس النادرة)، والعديد من الطيور الغريبة الأخرى. [270]

وفي **الكويت** هناك 25 نوعًا من الطيور المهاجرة والمقيمة مهددة بالانقراض ومازالت تتعرض للصيد خاصة الصقور والحباري. [271] وفي **اليمن** تضررت العديد من أنواع الحيوانات بسبب الحرب الجارية في البلاد وخاصة النمر العربي، الغزال الجبلي، الوعل النوبي، الوشق العربي، والسلاحف البحرية، وغيرها من الحيوانات، حيث يتعرضون للقتل والصيد والإتجار والتهريب لهذه الحيوانات؛ والسبب يعود إلى الوضع الراهن الذي تشهده اليمن، وكذا تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الفقر في المجتمعات المحلية، كما أن الإحصائية التقديرية لعدد الحيوانات المهددة بالانقراض، غير متوفرة.[272] بينما تشمل الأنواع المهددة بالانقراض في **قطر** خلال 2022؛ المها العربي والصقور وسلحفاة منقار الصقر والقرش الحوت.[273] وتحاول الحكومة القطرية الحفاظ وحماية تلك الأنواع في الوقت الراهن من خلال إنشاء مزيد من المحميات. فيما تمتلك **سلطنة عمان** 99 نوعًا من الحيوانات النادرة بينها أنواع مهددة بالانقراض، والتي تشمل الثدييات المهددة بالانقراض كالنمر العربي، والمها العربي، والوعل العربي، والغزال العربي، وغزال الريم، والوعل النوبي، وأرنب مصيرة، والوشق، والثعلب الرملي، إلا أن مفردات الحياة الفطرية في سلطنة عمان ما زالت تواجه عدة تحديات مثل الرعي الجائر، والصيد وقطع الأشجار والتصحر وتدهور الرقعة الزراعية والزحف العمراني.[274]

كما ضمت القائمة الحمراء للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة خلال عام 2022 عددًا من الحيوانات مهددة بالانقراض داخل **السعودية**، الأمر الذي دفع الدولة إلى حماية هذه الحيوانات، إلا أن الصيد الجائر لا يزال يشكل خطرًا حقيقيًا في السعودية. فهناك 7 حيوانات مهددة لخطر الانقراض بالمملكة وتأتي معظمها ضمن القائمة الحمراء للاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، منها المها العربي والجرد العربي والوعل النوبي والبابون والأطوم وخفافيش السند وقط الرمال.[275]

270 الطبيعة والحياة البرية في البحرين، عطلة، https://bit.ly/3FnnXft
271 نوعاً من الطيور المهاجرة والمقيمة مهددة بالانقراض في الكويت ومازالت تتعرض للصيد، الأنباء، 26 يناير 2022، 25 https://bit.ly/3H7rUWZ
272 اليمن ـ حيوانات مهددة بالانقراض ضحية الحرب والإهمال وعدوانية الإنسان، Dw، 31 يوليو 2021، https://bit.ly/3H3142l
273 حيوانات مهددة بالانقراض في قطر، قطر، 9 يناير 2022، https://bit.ly/3B4QsvS
274 99 نوعاً من الحيوانات النادرة في سلطنة عمان بينها أنواع مهددة بالانقراض، عمان، 04 ديسمبر 2021، https://bit.ly/3h0sICA
275 خطر الانقراض يهدد 7 حيوانات في المملكة، اليوم، 5 يوليو 2022، https://bit.ly/3P538sI

2. دول منطقة الشام:

في **الأردن** انقرضـــت 6 أنواع من الثـدييـات حتى 2022 وهي؛ المهـا العربي، والنمر العربي، والأيـل الفارسـي، والحمار، والدب السـوري، والفهد، فضلا عن إحصاء 33 من الأنواع المهددة بالانقراض، وفق التصنيف الأخير الذي تم إنجازه في ضبط القائمة الحمراء.[276]

جعل الصيد الجائر وعدم وجود عدد كاف من المحميات في **سوريا** خلال عام 2022، الثروة الحيوانية في تناقص إلى درجة انقراض بعض الأنواع، ودخول بعضـــها الآخر في تصـــنيف المهدد بالانقراض. وأسـهمت الحرب التي دارت في سـوريا خلال السـنوات العشـر الأخيرة في تناقص عدد من السـلالات، خاصة في المناطق التي تعرضت للقصف، مثل الغوطة الشرقية، ومن هذه الحيوانات النادرة؛ الماعز الشامي والدب البني السوري، والنمر السوري، والطير الحر، والجمل.

يعتبر **لبنان** في السنوات الخمس الأخيرة، ونتيجة للحرب السورية، من البلدان التي تنشط في تسهيل عملية تهريب الحيوانات النـادرة. إذ تهرّب إلى لبنان بحجة أن محميات في ســـوريا بحاجة إلى تلك الحيوانات الغريبة عن البيئة المتوســـطية، لتنقل بعدها إلى دول مجاورة أو لاقتناء بعض النمور الصغيرة والأسود في المنازل للافتخار بها وسط غياب أي رعاية صحية لازمة لها.[277]

في **فلسـطين** بشـكل عام الحيوانات (الثدية) مهددة بالانقراض بسـبب عدم وجود الأحراش والغابات بشـكل كبير ومصـادر المياه القريبة منها، وتدل الإحصـائيات أن حيوانًـــا واحد ينقرض كل عشـرين عاما.[278] وفي **العراق** في مناطق الأهوار التي تشغل مساحات واسعة من ثلاث محافظات عراقية هي البصرة وذي قار وميسان من أبرز الأنواع المهددة بالانقراض هي القضاعة، وتضم بيئة الأهوار العديد من أنواع الثدييات والطيور والأسـماك التي يداهمها خطر الانقراض، وثمة أنواع اختفت بشـكل مؤكد من بيئة الأهوار والمناطق المتاخمة لها، مثل الأســـد عديم اللبدة.[279] فيما لم تقم الحكومة العراقية بأي إجراءات لحماية القضاعة حتى 2022.

3. دول منطقة شمال إفريقيا:

هناك 3 من الكائنات البرية في **مصـــر** تتعرض لخطر الانقراض، وهم: الغزال المصـــري والوعل النوبي والكبش الأروى، ويرجع ذلـك إلى تغير وتفتـت وتجزؤ الموائـل والبيئـات، والاســـتغلال المفرط

---

276 خبراء الطبيعة يحذرون: 6 أنواع من ثدييات الأردن انقرضت و33 في الطريق، الجزيرة، 16 أكتوبر 2020، https://bit.ly/3ip6iuS

277 فيديو-لبنان يكافح تجارة الحيوانات المهددة بالانقراض والتحدّي بإقرار القانون، النهار، 9 مايو 2017، https://bit.ly/3B6a1nO

278 وكالة وفا، الحياة الحيوانية في فلسطين، https://bit.ly/3FkRmad

279 حيوان مهدد بالانقراض... موجود فقط بأهوار العراق، اندبندنت عربية، 28 أبريل 2019، https://bit.ly/2JitloA

والاســـتخدام الجائر للموارد الطبيعية، والتلوث بأشـــكاله المختلفة، والأنواع الغريبة والغازية، وتغير المناخ.[280] وذلك على الرغم من جهود الحكومة المصرية من أجل الحفاظ على تلك الأنواع.

ويوجد في **المغرب** ما لا يقل عن 100 نوع من الثدييات 8 منها متوطنة و13 منها مهددة بالانقراض، وتؤكد الإحصـائيات، أن من بين 480 نوعا من الطيور، هناك 47 نوعا مهدد بالانقراض، ومن بين هذه الطيور "نعام شمال أفريقيا". [281]

وهناك أنواع عديدة من الحيوانات في **ليبيا** مهددة بالانقراض بسبب الضغوط التي يمارسها الإنسان مثل كثافة العمران والصـيد غير المشـروع، وبحسـب الجمعية الليبية لحماية الحياة البرية، إن أكثر الحيوانات المهددة هي غزال الدوركس والودان وصـيد الليل والسـلحفاة البرية وقط الصـحراء وطائر الحباري.[282]

ويوجد تسعة أصناف من الحيوانات المهددة بالانقراض في **تونس** من بين 700 في العالم وهم؛ المها، وأبو حراب، وريم الصـحراء، والآدم، والقضـاعة، والفقمة، ونعام شـمال أفريقيا، والحبار، وطائر البرني، وهي جميعًا مهددة بالانقراض وتتأثر أو من المحتمل أن تتأثر بالتجارة.[283] وتقوم الحكومة التونســية بالعديد من الجهود من أجل حماية تلك الأنواع من الانقراض، وتعتبر **الجزائر** من ضـــمن الدول التي ســـجلت معدلات عالية في نســـبة ظهور الحيوانات المهددة بالانقراض فيها، خاصـــةً في فترة كورونا وعودة ظهور حيوانات نادرة لم تكن تظهر أبدًا وقد أثبت أنها اختفت منذ زمن، منها؛ القرد الماغو والفهد الصحراوي وحيوان الزردي والذئب الذهبي والضبع المخطط.[284]

خلال الفترة الأخيرة ارتفع الإقبال على هواية الصيد في **موريتانيا** بسبب تطور هواية الرماية في أوساط الموريتانيين وعروض الشركات السياحية التي تغري السياح بالاستمتاع بالجو الصحراوي الأصيل والتقاط الأنفاس في أحضان الطبيعة وممارسة القنص البري دون قيود، وهو ما يؤثر سلبيًا على ندرة الأرانب والغزلان والخنازير والثعالب والطيور، ويرجع التراجع الحاصل في أعداد الحيوانات البرية سببه تأثير القنص العشـــوائي.[285] فيما لا يوجد حتى 2022 إجراءات قانونية متخذة من أجل الحد من تلك الممارسات العشوائية في موريتانيا.

---

280 3 حيوانات برية معرضة للانقراض في مصر، أخبار اليوم، 3 يناير 2021، https://bit.ly/3VzkQH5
281 المغرب.. منظومات بيئية مهددة بالانقراض، سكاي نيوز عربية، 23 مايو 2021، https://bit.ly/3Fo6rYw
282 حيوانات في ليبيا مهددة بالانقراض، الكل، https://bit.ly/3Vsrv60
283 انقراض حيوانات وأخرى مهدّدة.. متى يتوقف نزيف الحياة البرية في تونس؟، تونس التراب، 12 يوليو 2020، https://bit.ly/3iDRWXW
284 5 حيوانات مهددة بالانقراض في الجزائر وقواعد للحفاظ عليها، زيادة، 15 أبريل 2021، https://bit.ly/3VwgDnq
285 الصيد البري يهدد الحيوانات في موريتانيا، العربية، 20 مايو 2020، https://bit.ly/3Y6WUg7

4. دول منطقة شرق إفريقيا:

العديد من الثدييات في **الصومال** معرضة لخطر الانقراض، ويمكن تقسيم قائمة الحيوانات المهددة بالانقراض في الصومال إلى ثلاث فئات، وهي الأنواع المهددة بالانقراض يعني أن هذه الأنواع من الحيوانات معرضة بشكل كبير للانقراض منها الحمار البري الأفريقي. الحيوانات المهددة بالانقراض وتعني أن هذه الفئة من الحيوانات قد تواجه الانقراض في المستقبل القريب ومنها زبابة الفيل. والحيوانات المعرضة للخطر وتعني الحيوانات التي شهدت انخفاضًا في أعدادها بنسبة 20% على الأقل خلال السنوات العشر الماضية. ومنها الفيل الأفريقي، والأسود، والفهود، وغيرها.[286]

وفي **جيبوتي** يُقدر مؤشر القائمة الحمراء في 2022، بين 0 و1 والذي يجعل من الممكن تقدير حالة حفظ نوع حيواني في إقليم معين بـ 0.807 وقريبًا من 1. يوضح هذا المستوى أن معظم الأنواع مصنفة على أنها تلقى اهتمامًا أقل من المطلوب.[287] ومن أشهر الحيوانات المهددة بالانقراض في جيبوتي؛ الكلب البري الأفريقي، وبيرا الظباء، وخفاش ذو أذنين كبيرة، والغزال Soemmering.[288]

أما بالنسبة إلى **جزر القمر**، فوفقًا لأخر تقرير وطني أصدرته الحكومة القمرية، لا يوجد أي بيانات متوفرة عن الأنواع المهددة بالانقراض على القائمة الحمراء، كما لا يوجد إحصاء لأعدادها حتى 2022.[289]

خامسًا: شراكات عربية بارزة نحو تحقيق الأهداف في المنطقة العربية:

خلال عام 2022 قامت الحكومات العربية بأنشطة عديدة ترتبط بشكل مباشر بعقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف بما في ذلك الشراكة مع القطاع الخاص وأصحاب المصلحة والمنظمات غير الحكومية وأيضًا الشراكة مع الحكومات العربية نفسها، **وفي ذلك الجزء سيتم التركيز على ثلاث غايات رئيسة** والتي تبرز الشراكات العربية خلال عام 2022 وهم ؛ تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذًا فعالًا ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتكميلها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجميع المعارف والخبرات والتكنولوجيا

[286] الحياة البرية في الصومال.. حيوانات تواجه خطر الانقراض، الصومال اليوم، 13 سبتمبر 2022، https://bit.ly/3OZq78f
[287] https://bit.ly/3uF9Hc9
[288] Animal Info – Djibouti, https://bit.ly/3UxCdqm
[289] Comoros VNR report, HLPF, https://bit.ly/3UyG7PQ

والموارد المالية وتقاسمها وذلك بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان ولاسيما البلدان النامية، وتشجيع وتعزيز الشراكات العامة والشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام وشراكات المجتمع المدني بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد والبيانات والرصد والمساءلة.

ويرجع السبب الرئيسي في اختيار الغايات الثلاث هو ضرورة التركيز على الشراكات الجيدة والقوية التي حققتها الحكومات العربية بشكل ملحوظ خلال عام 2022 مع العديد من الجهات من أصحاب المصلحة وشركات القطاع الخاص وأيضًا مع الشركات بين الحكومات العربية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف وغايات أجندة التنمية المستدامة 2030.

الغاية 9	تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذًا فعالًا ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان لجنوب والتعاون الثلاثي.

1. دول منطقة الخليج العربي:

ترصد أروقة الخليج العربي ودولها اهتمامًا جليًا بالهدف 17 المعني بعقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف ولاسيما حيال الغاية 9 المعنية بتعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية في سياقات 2022، حيث نجحت **الإمارات العربية المتحدة** في توقيع 4 اتفاقيات شراكة مع كلاً من الهند وكوريا الجنوبية والسعودية ولاتفيا بهدف دعم توسع الشركات الناشئة في دولة الإمارات وتقديم حلول ومزايا تجارية لتحقيق النمو المستدام.[290] وكذلك إطلاقها مع اليابان اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بهدف تشجيع المشاركات الدبلوماسية والاقتصادية والسياسية والتجارية والاستثمارية وتعزيز المساعدات الإنمائية والإنسانية والرعاية الصحية.[291]

وانضمت **مملكة البحرين** إلى مبادرة الشراكة الصناعية التكاملية للتنمية الاقتصادية المستدامة الرامية إلى تعزيز التعاون وتمكين القطاع الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. حيث أعدت اللجنة العليا 87 مشروعًا مقترحًا ولاسيما في قطاعات الزراعة، والأغذية، والأسمدة، والأدوية.[292] كما

290 ، زاوية، 25 نوفمبر ScaleUp Expand"موطن ريادة الأعمال" يطلق أولى مبادرات المرحلة الثانية الداعمة لتوسع الشركات الناشئة في الإمارات عالمياً عبر مسار 2022، https://bit.ly/3F4XeED

291 الإمارات تطلق اتفاقية شراكة استراتيجية شاملة مع اليابان، 26 سبتمبر 2022، https://bit.ly/3u1qaqx

292 البحرين تنضم رسميًا لمبادرة الشراكة الصناعية مع مصر والإمارات والأردن، المال، 25 يوليو 2022، https://bit.ly/3EEb4MK

وقعت مع سـلطنة عمان 10 مذكرات تفاهم و7 برامج تنفيذية والتي شـملت المجالات الأمنية والنقل البحري والدراسات والبحوث والاستثمار وتقنية المعلومات والتعليم والبحث العلمي.[293]

ووقعت **السـعودية** مذكرة تفاهم مع الحكومة المصـرية في مجالات التعاون الكهربائي والطاقة المتجددة وإجراء البحوث المشتركة وبناء القدرات البشرية.[294] وقدمت وزارة الخارجية السعودية نحو 400 مليون دولار إضافية كمساعدات لأوكرانيا خلال أكتوبر2022.[295]

وعلى الصـعيد **الكويتي**، اسـتطاعت الحكومة تعزيز جهودها نحو الغاية 9 عبر دعمها لبناء القدرات وزيادة تعاونها؛ حيث ساهم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في دعم وتمويل 54 مشـروعًـا بقيمة 3.5 مليار دولار لصالح الاقتصاد المصري منها 21 مشروعًـا بقيمة 1.1 مليار دولار.[296] ووقع الصندوق الكويتي للتنمية مذكرة تفاهم تهدف إلى التعاون في مجالات تقديم المعونة الفنية والخدمة الاستشارية والدراسات البحثية للدول النامية.[297] أما **قطر**، فقد تمكنت من تقديم دعمًـا لفلسطين بقيمة 360 مليون دولار منذ يناير 2022 لدعم قدراتها التنموية في قطاعات الصـحة والتعليم والإسكان.[298]

وفي **سـلطنة عمان**، وتحديدًا في نوفمبر 2022، وقعت السـلطنة والمملكة العربية السـعودية مذكرة تفاهم في مجال الطاقة على هامش مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ لعام 2022 (كوب 27).[299] كما وقعت وزارة الطاقة والمعادن العمانية مع هولندا مذكرة تفاهم في مجال الطاقة الخضراء.[300] ووقعت عمان مع مصر 6 مذكرات تفاهم و2 اتفاقية و3 برامج تنفيذية في مجالات حماية البيئة والصناعة والتجارة.[301]ووقعت على وثيقة معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شـرق آسـيا لترسـيخ أواصـر التعاون وتعزيز الشـراكة لاسـتراتيجية مع أكثر من 40 دولة شريكة منضمين إلى الاتفاقية.[302]

293 جلالة السلطان المعظم وملك البحرين يشهدان توقيع اتفاقيات تعاون ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية، وزارة الخارجية العمانية،26 أكتوبر 2022، https://bit.ly/3GNRWP8

294 مذكرة تفاهم بين السعودية ومصر للتعاون في مجالات الكهرباء والطاقة المتجددة، اليوم السابع، 7 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3ih6BYQ

295 الخارجية السعودية: المملكة تقدم 400 مليون دولار مساعدات لأوكرانيا، 15 أكتوبر 2022، https://www.elbalad.news/5482828

296 54 مشروعا للصندوق الكويتي للتنمية بقيمة تتجاوز 3.5 مليار دولار، اليوم السابع، 17 أبريل 2022، https://bit.ly/3EGh2fP

297 مشاريع التنمية، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، تاريخ الوصول 25 نوفمبر 2022، https://www.kuwait-fund.org/ar/web/kfund?lang=ar

298 مساعدات قطر في الخارج دعم إنساني بلا مقابل، الشرق، 6 يناير 2022، https://bit.ly/3EDDIO4

299 عُمان والمملكة العربية السعودية توقعان تفاهمًا في مجال الطاقة، وزارة الخارجية العمانية، 8 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3ViOS1x

300 عُمان وهولندا توقعان تفاهمًا بشأن الطاقة الخضراء، وزارة الخارجية العمانية، 7 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3uauhAU

301 سلطنة عُمان ومصر توقّعان عددا من مذكرات التفاهم والاتفاقيات، اليوم السابع، 28 يونيو 2022، https://bit.ly/3ATnTl4

302 سلطنة عُمان توقع على وثيقة انضمام لمعاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، 3 أغسطس 2022، https://bit.ly/3ATPhzB

وفي **اليمن**، شـهدت الغاية 9 من الهدف 17، دعمًا لبناء القدرات ودفع المشـاريع الإنمائية في اليمن ومن ذلك مسـاهمات الولايات المتحدة الأمريكية المقدرة بنحو 14 مليون دولار ومسـاهمات اليابان المقدرة بنحو 25 مليون دولار وألمانيا المقدرة بنحو 21 مليون دولار ومسـاهمة المملكة المتحدة، بأكثر من 10.5 مليون دولار أمريكي ومسـاهمات مركز الملك سـلمان للإغاثة والأعمال الإنسـانية بمبلغ 3.57 مليون دولار أمريكي لمشروع التدريب والدعم على المهارات المهنية والتجارية.[303].

2. دول منطقة الشام:

أبدت بلاد الشام كغيرها من الدول العربية عناية ومساعي معنية بالغاية 9 من الهدف 17؛ فبالنسبة إلى **الأردن**، أعلنت الإمارات والأردن ومصـر إطلاق الشـراكة الصـناعية التكاملية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في 5 مجالات صناعية، وعن تخصيص صندوق استثماري بقيمة 10 مليارات دولار وإنشـاء شـراكة عليا.[304] ووقعت كلًا من الأردن والولايات المتحدة الأمريكية على مذكرة تفاهم من أجل التنمية الاقتصـادية بقيمة 10.1 مليار دولار على مدار 7 سـنوات للفترة ما بين 2023: 2029.[305] ناهيك عن دخولها شـراكة إنشـاء البحر الأبيض المتوسـط لدعم تطوير اقتصـاد أرزق في دول الجوار الجنوبي للاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تضم الأردن ومصر والمغرب مع الاتحاد الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط خلال كوب 2022.[306]

ووقعت **سـوريا** وبيلاروسـا 6 اتفاقيات ومذكرات تفاهم في مجالات التبادل التجاري والتربية والإسـكان، والنقل، والصـناعة، والجمارك.[307] ومع عمان بهدف تعزيز العلاقات الثنائية بين سـوريا وعمان، وعدة قضايا ومواضيع ذات اهتمام مشترك.[308] ووقعت مع باكستان مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السـياحة والضـيافة والاسـتثمار في قطاع السـياحة وذلك في مبنى وزارة السـياحة[309]. ومع الصـين مذكرة تفاهم في إطار مبادرة "الحزام الاقتصـادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين.[310]

---

303 يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مجموعة من الشركاء الاستراتيجيين في تقديم البرامج والمشاريع في اليمن، البنك الدولي، 10 أكتوبر 2022. https://bit.ly/3iWcz1x

304 تفاصيل الشراكة الصناعية التكاملية بين الإمارات ومصر والأردن، سكاي نيوز عربية، 29 مايو 2022، https://bit.ly/3ULLMlP

305 شراكة استراتيجية.. الاتفاق الأضخم بين الأردن والولايات المتحدة، العين الإخبارية، 16 سبتمبر 2022، https://bit.ly/3BmS9oG

306 إطلاق شراكة البحر المتوسط لدعم الاقتصاد المستدام في عدة دول بينها الأردن، المملكة، 9 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3HpCEjJ

307 سوريا وبيلاروس توقعان 6 اتفاقيات ومذكرات تفاهم، روسيا اليوم، 23 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3iSJF25

308 توقيع مذكرة تفاهم بين المعهد الدبلوماسي لوزارة الخارجية السورية ونظيره العماني، المصرية، 17 أكتوبر 2022، https://alalamsyria.ir/news/28571

309 مذكرة تفاهم بين سورية وباكستان للتعاون في مجال السياحة والاستثمار، سانا، 17 مارس 2022، https://sana.sy/?p=1606772

310 سوريا والصين توقعان مذكرة تفاهم في إطار "مبادرة الحزام الاقتصادي لطريق الحرير"، 12 يناير 2022، https://bit.ly/3PdNfQK

وعلى الصـعيد **اللبناني**، تم توقيع مذكرة تفاهم بين لجنة الحوار اللبناني الفلسـطيني وجمعية الهلال الأحمر الفلسـطيني لتطوير ودعم القطاع الصـحي في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسـطينيين في لبنان.[311] ووُقِّعت اتفاقية شـراكة بين شـركتَي التكنولوجيا الصـحيّة تهدف إلى تحسـين الخدمات الصحيّة في لبنان ومصر، وإلى تحقيق سهولة التواصل مع الأطباء واختصاصي الصحّة، وتقديم رعاية واسـتشـارات طبية عن بُعد للمرضـى في أكثر من 90 دولة[312]. وفي **العراق** وقعت اللجنة الزراعية بمجلس التنسيق السعودي العراقي خلال اجتماعات دورتها الثالثة مذكرة تفاهم في المجالات الزراعية بين البلدين في 31 يناير 2022،[313] كما وقّعت مع دولة الإمارات اتفاقيات شـراكة اسـتراتيجية في التحديث الحكومي، لتبادل المعرفة والخبرات والتجارب الناجحة في مجال التحديث الحكومي، وتطوير الكوادر الحكومية وتمكينها وبناء قدراته.[314]

3. دول منطقة شمال إفريقيا:

تولي دول الشـمال الأفريقي جهودًا مضـنية في سـبيل تحقيق الهدف 17 عبر تسـجيلها تقدمات ملحوظة ولاسيما على سبيل الغاية 9؛ في **مصر** وقعت وزارة التعاون الدولي 5 وثائق تعاون مشترك مع الحكومة الألمانية بقيمة 160 مليون يورو في العديد من القطاعات التنموية من بينها تطوير التعليم الفني وتطوير البنية التحتية،[315] بجانب توقيعها اتفاقية شـراكة وتعاونية بقيمة 85 مليار دولار في مجال الهيدروجين،[316]وتوقيعها اتفاقيات شـراكة في قطاع الماء والغذاء والطاقة لدعم تنفيذ مشـروعات مناخية باسـتثمارات مقدرة بنحو 15 مليار دولار منها 10.8 مليار دولار للأمن الغذائي والزراعة والري والمياه.[317]

وقد وقعت **المغرب** مع مصـر اتفاقية تفاهم لتعزيز التعاون في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة خلال نوفمبر 2022.[318] كما وقعت المغرب مع السعودية مذكرة تفاهم بهدف تشجيع التعاون وتحقيق تنمية مسـتدامة لقطاع السـياحة.[319] ووقعت مذكرة تفاهم معينة بطرق تجارة

---

311 توقيع مذكرة تفاهم بين لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني والهلال الأحمر الفلسطيني، وكالة القدس للأنباء، 12 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3uDXnZp
312 اتفاقية شراكة بين شركتَي التكنولوجيا الصحية من أجل تحسين الخدمات الصحية في لبنان ومصر، النهار، 23 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3VFtGTL
313 السعودية والعراق توقّعان مذكرة تفاهم لدعم التعاون الزراعي، 31 يناير 2022، https://bit.ly/3uLVV7f
314 الإمارات توقّع 4 شراكات استراتيجية في التحديث الحكومي، الإمارات اليوم، 31 مارس 2022، https://bit.ly/3iTjnwU
315 وزارة التعاون الدولي المصرية تعلن توقيع 9 وثائق تعاون مشترك مع ألمانيا بقيمة 160 مليون يورو، خليجيون نيوز، 17 نوفمبر 2022، https://www.khaligyoun.com/121874/
316 الكهرباء: مصر وقعت اتفاقيات بقيمة 85 مليار دولار في مجال الهيدروجين الأخضر، العقارية، 18 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3OLQBK
317 مصر توقع اتفاقات شراكة لمشروعات مناخية بـ 15 مليار دولار، سكاي نيوز عربية، 29 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3gH0ufO
318 أخبار البلد توقيع اتفاق بين مصر والمغرب في حماية البيئة والتنمية المستدامة، صدى البلد، 10 نوفمبر 2022، https://www.elbalad.news/5521106
319 السعودية تعد من أكبر الشركاء التجاريين للمغرب في العالم العربي، العربية، 27 نوفمبر 2022.

الكهرباء المستدامة مع شركائها الأوروبيين من فرنسا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال وذلك من أجل تحقيق تكامل أسواق الكهرباء الخضراء وتعزيز المبادلات في مجال الطاقات النظيفة والصديقة للبيئة.[320]

كما وقعت **ليبيا** مع مصر نحو 14 مذكرة تفاهم مشتركة و6 عقود تنفيذية في سبتمبر 2022.[321]وفي **تونس** تم توقيع 12 مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري ولاسيما في مجالات التعاون الزراعي والبحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات ومجال المرأة والأسرة والتشييد والبناء.[322] أما **الجزائر**، فقد وقعت مع فرنسا إعلان الجزائر من أجل شراكة متجددة بغية تعزيز التعاون والشراكة السياسية والاقتصادية ومواجهة التغيرات المناخية.[323] كما وقعت الجزائر مذكرة تفاهم مع أذربيجان للتعاون في مجال الطاقة.[324] بالإضافة إلى توقيع 15 مذكرة تفاهم واتفاقية تعاون مع الحكومة الإيطالية تشمل مجالات الطاقة والتنمية المستدامة والمؤسسات الصغيرة والناشئة والقضاء.[325]

وفي **موريتانيا** تم توقيع اتفاقية شراكة مع مالي حول الإنتاج الحيواني، وفي **السودان** تم عقد مذكرة تفاهم مع الإمارات بشأن مشروع زراعي وميناء جديد على البحر الأحمر.[326]وتم توقيع مذكرات تبادل وتفاهم بين وزارة الصحة السودانية ووزارة الصحة المصرية، لتطوير مدينة مروي الطبية، المتخصصة في علاج الأورام بالولاية الشمالية لنقل الخبرات المصرية إلى الجانب السوداني بهدف تقديم أفضل الخدمات الطبية وتدريب الكوادر الطبية السودانية. [327]

4. دول منطقة شرق إفريقيا:

لم تكن دول الشرق الأفريقي بعيدة في السياسات الإنمائية عن الهدف17 وغاياته 9؛ حيث وقعت **الصومال** مع إثيوبيا اتفاقية لتعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة.[328] ووقعت الصومال مع أوغندا مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجالات التجارة والاقتصاد.[329]ومع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية

320 كوب27.. توقيع مذكرة تفاهم بين المغرب وشركاء أوروبيين، هبة بريس، 9 نوفمبر 2022، https://ar.hibapress.com/details-408932.html
321 التعاون الدولي تسلط الضوء على الشراكات الدولية لتعزيز العمل المشترك مع أفريقيا، اليوم السابع، 6 فبراير 2022، https://bit.ly/3FHdbBc
322 تونس ومصر توقعان 12 مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري، وكالة الأنباء الكويتية، 13 مايو 2022، https://bit.ly/3gKc0Hn
323 إعلان الجزائر من أجل شراكة متجددة بين الجزائر وفرنسا، وكالة الأنباء الجزائرية، 28 أغسطس 2022، https://bit.ly/3UaMdFW
324 الجزائر توقع مذكرة تفاهم مع أذربيجان للتعاون في قطاع الطاقة (صور)، مؤتمر التأثير العالمي 2022، 29 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3UhD1j1
325 الجزائر: توقيع 15 مذكرة واتفاقية تعاون مع إيطاليا، وكالة أنباء موريتانيا، تاريخ الوصول 29 موريتانيا 2022، https://alakhbar.info/?q=node/41689
326 وزير: السودان يوقع مذكرة تفاهم مع الإمارات بشأن مشروع زراعي وميناء، يورو نيوز، 15 يونيو 2022، https://bit.ly/3Yce2kA
327 توقيع مذكرة تفاهم بين السودان ومصر لتطوير مدينة مروي الطبية لعلاج الأورام، أخبار السودان، 3 ديسمبر 2022، https://www.alsudaninews.com/ar/?p=163396
328 اتفاقية صومالية إثيوبية لتعزيز الشراكة بين البلدين، الصومال اليوم، 26 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3FDyXWo
329 الصومال وأوغندا يوقعان مذكرة تفاهم في المجال التجاري، اليوم السابع، 9 أغسطس 2022، https://bit.ly/3PfibQs

مســـاعدة تنموية بقيمة 86.7 مليون دولار بزيادة قدرها 30 مليون دولار في 2021 وذلك لدعم مبادرات التنمية وبناء مرونة واستقرار على المد الطويل.[330]

أما **جيبوتي**، فقد وقعت مع مصـر اتفاقيات تفاهم تضـم إنشـاء آلية تشـاور سـياسـي بين الخارجية المصـرية والخارجية الجيبوتية، وإنشـاء منطقة لوجسـتية في جيبوتي، ومذكرة تفاهم في مجال الطاقة في 7 نوفمبر 2022.[331] ووقعت **جزر القمر** مع المغرب على 11 اتفاقية تعاون ومذكرة تفاهم شملت عددا من مجالات استثمار والسياحة والتجارة وحماية البيئة والتنمية المستدامة والبحث العلمي[332].

الغاية 16	تعزيز الشـــراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المســـتدامة وتكميلها بشـــراكات بين أصـــحاب المصلحة المتعددين لجميع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها وذلك بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان ولاسيما البلدان النامية.

1. دول منطقة الخليج العربي:

كانت الغاية 16 من الهدف 17 النموذج الأوضح والأكثر تجسـيدًا لسـياسـات الدول العربية ولاسـيما في الخليج العربي والتي تدور حول تعزيز الشراكات العالمية الإنمائية وتحديدًا مع أصحاب المصلحة؛ فقد رصـدت الوقائع **الإماراتية** توقيع شـراكة مع منظمة اليونسـكو في ديسـمبر 2022 لإنشـاء المركز الدولي لبنـاء القـدرات في مجـال التراث الثقـافي غير المـادي في إمـارة الشـــارقـة.[333] وبينـت الوقـائع **البحرينية** مســـتوى شـــراكة البحرين مع منظمة الأغذية العالمية التي أتاحت الانتهاء من تنفيذ المشـروع الأول المعني بتطوير اسـتراتيجية الأمن الغذائي والانتهاء من إعداد اسـتراتيجية الإحصـاء الزراعي والدليل الإرشـادي وأعداد خطة الصـناعة الأولية للقطاع السـمكي. ورسـخت شـراكتها مع منظمة الصحة العالمية من خلال افتتاح مكتب المنظمة 152 في المملكة.[334]

كما تمكنت **المملكة العربية السـعودية** من تعزيز شـراكتها مع وكالات الأمم المتحدة والتي دخلت مرحلة جديدة ومســـتمرة خلال الفترة 2022: 2026.[335] حتى بلغت قيم المســـاهمات الإنمائية في المنظمات الدولية نحو 734 مساهمة لأكثر من 57 جهة بقيمة 2.5 مليار دولار وخاصة الأمم المتحدة

---

330 86.7 مليون دولار إضافية كمساعدات إنمائية تعزز الشراكة بين الولايات المتحدة والصومال، السفارة الأمريكية في الصومال، 6 سبتمبر 2022، https://bit.ly/3PeaWbw

331 الرئيس السيسي ونظيره الجيبوتي يشهدان التوقيع على مذكرات تفاهم بين البلدين، 7 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3YabGCD

332 رئيس مجلس النواب يمثل جلالة الملك في حفل تنصيب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، 8 يونيو 2022، https://bit.ly/3BlH6MI

333 الإمارات و«اليونسكو» تنشآن مركز بناء القدرات في التراث الثقافي غير المادي، 9 ديسمبر 2021، https://bit.ly/3EC2JZL

334 المبارك: تعزيز الشراكة مع منظمات الأمم المتحدة لدعم مبادرات (الأمن الغذائي)، وكالة أنباء البحرين، 2 أغسطس 2022، https://bit.ly/3u7OTJH

335 منسقة الأمم المتحدة: شراكتنا مع السعودية في أهداف التنمية المستدامة ضمن 4 مجالات استراتيجية، الشرق الأوسط، 25 أكتوبر 2022، https://bit.ly/3GLEKtS

والبنك الآسـيوي للاسـتثمار والأمانة العامة لمجلس تعاون دول الخليج العربي والصـندوق العربي للإنماء الاقتصـادي والاجتماعي والبنك الإسـلامي بواقع (347.7، 3053، 302.1، 238.6، 204.8) مليون دولار أمريكي على التوالي.[336]

أما في **الكويت**، فقد صـورت الإحصـاءات لعام 2022 توقيع اتفاقية منحة إضـافية بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة والصـندوق الكويتي لتقديم منحة بقيمة 340.000 دولار أمريكي لتمويل مشـروع المياه النظيفة في قطاع غزة.[337]وتوقيع اتفاقية مع المفوضية الأممية للاجئين بقيمة 1.9 مليون دولار لدعم في مشروع الخدمات الصحية للاجئين السوريين في الأردن في أكتوبر 2022،[338]وعقد شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سـبتمبر2022؛ حيث تم تدشـين صـندوق كويتي بقيمة 2.5 مليون دولار لمشروع الطاقة المتجددة لتحسين الخدمات الصحية في اليمن.[339]

كما وقعت **قطر** على مذكرة تفاهم مع مفوضية اللاجئين لتقديم مساعدات نقدية متعددة الأغراض لمدة شـهرين بقيمة 2.5 مليون أمريكي لإفادة 13.500 لاجئ سـوري في الأردن و82.400 لاجئ في لبنان خلال شـهري نوفمبر وأكتوبر 2022.[340] وكذلك توقيع **سـلطنة عمان** في نوفمبر 2022 اتفاقية تنفيذ برنامج الشـراكة الاسـتراتيجية مع الفاو، وذلك رغبة في تعزيز التعاون وتحقيق التنمية المستدامة لعام 2030 في النطاقات العمانية.[341]

وفي **اليمن** هناك إسـهامات واضـحة لوكالات الأمم المتحدة بأكثر من 35 مليون دولار أمريكي في مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وللاتحاد الأوروبي بأكثر من 60 مليون دولار أمريكي على مدى السـنوات الثلاث الماضـية في مشـروع تعزيز المرونة المؤسـسـية والاقتصـادية ومشـروع الحماية الاجتماعية والمشـروع الطارئ لمكافحة الألغام ومرفق دعم السـلام وللبنك الدولي بأكثر من 475 مليون دولار أمريكي في مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن بمراحله الثلاث ولمكتب دعم بناء السلام بمبلغ 2.1 مليون دولار أمريكي لبرنامج سيادة القانون[342].

2. دول منطقة الشام:

---

[336] المبلغ الإجمالي للمساعدات المقدمة من المملكة العربية السعودية، منصة المساعدات السعودية، 25 نوفمبر 2022، https://data.ksrelief.org/

[337] توقيع اتفاقية منحة إضافية للإسهام في تمويل مشروع توفير المياه النظيفة لقطاع غزة – فلسطين وتعديل اتفاقية منحة رقم 400، الصندوق الكويتي للتنمية، 21 أبريل 2022، https://bit.ly/3V1GinT

[338] الصندوق الكويتي للتنمية كأداة للدبلوماسية الخارجية، منظار، تاريخ الوصول 25 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3H4K8IX

[339] شراكة جديدة مع الكويت لإنتاج الطاقة الشمسية المتجددة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 4 سبتمبر 2022، https://bit.ly/3EI8zJn

[340] مع حلول فصل الشتاء، صندوق قطر للتنمية يجدد دعمه للاجئين السوريين في الأردن ولبنان من خلال المفوضية، صندوق قطر للتنمية، 24 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3V8ZgJl

[341] سلطنة عمان توقع اتفاقية تنفيذ برنامج الشراكة الإستراتيجية مع الفاو، وزارة الخارجية العمانية، 24 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3EOg4OG

[342] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، اليمن، 19 ديسمبر 2022، https://bit.ly/3VOyuGC

ضـمت دول الشـام عدد من الشـراكات الإنمائية؛ ففي **الأردن** تم توقيع شـراكة مع الأمم المتحدة كمقدم للمسـاعدات الإنسـانية والتنمية في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة للفترة ما بين 2023و 2027 لتقدم مساعدات بنحو 914.1 مليون في 2021 منها 268.6 مليون دولار في مجالات التنمية ووقعت الأردن اتفاقية تمويل برنامج تعزيز قدرة قطاع الزراعة على الصمود وتنمية سلسلة القيمة والابتكار بقيمة 125 مليون دولار بهدف تعزيز وتنمية قطاع الزراعة وذلك لمدة 2022: 2027 لنحو 30.000 أسرة زراعية لاعتماد ممارسات زراعية مراعية للمناخ وخلق 12.000 فرصة عمل لأبناء الأردن.[343]

وفي **لبنان**، أعلنت الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة والشـركاء عن نداء بقيمة 3.2 مليار دولار للتصـدي للآثار المسـتمرة المترتبة عن الحرب في سـوريا المجاورة والأزمة الاقتصـادية الحالية[344] وأطلق صـندوق المرأة للسـلام والعمل الإنسـاني بالشـراكة مع الأمم المتحدة في لبنان، النافذة التمويلية الثانية لدعم المنظمات المجتمعية بقيادة النساء في لبنان[345]. ووقعت اليابان وهيئة الأمم المتّحدة للمرأة اتّفاقًـا يُوفّر بموجبه مبلغ 1,294,388.00 دولار أميركي لدعم النسـاء اللبنانيّات واللاجئات السوريّات وفي 18 مايو 2022.[346]

أما في **العراق**، فقد وصـل عدد وكالات الأمم المتحدة الإنمائية في العراق إلى 19 وكالة مقيمة في إطار شـراكتها مع العراق للفترة 2020: 2024، لتنجح العراق في توقيع اتفاقية شـراكة مع منظمة اليونسـف لتعزيز التعاون في مجال دعم حقوق الأطفال في العراق خلال السـنوات الثلاث القادمة[347]. وتوقع مذكرة تفاهم مع جامعة الدول العربية لتبادل المعلومات العلمية بشـأن تعزيز الأمن المائي.[348] ووقع كلًا من برنامج الأمم المتحدة والوكالة اليابانية اتفاقية تجديد الشراكة لرصد وتسريع تنفيذ مشاريع البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية.[349]

---

343 حوالي 125 مليون دولار لدعم قطاع الزراعة في الأردن وتحسين قدرته على الصمود أمام تغير المناخ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي للملكة الأردنية الهاشمية، 11 أكتوبر 2022، https://bit.ly/3FdeGFL

344 لبنان: إطلاق خطة بقيمة 3.2 مليار دولار لدعم العائلات المحلية واللاجئين، اليونسف، 20 يونيو 2022، https://news.un.org/ar/story/2022/06/1105112

345 الأمم المتحدة في لبنان تطلق صندوقًا لدعم منظمات حقوق النساء لتحسين مشاركة النساء في بناء السلام في لبنان، الأمم المتحدة، 21 يوليو 2022، https://bit.ly/3VLcKew

346 شراكة بين حكومة اليابان وهيئة الأمم المتّحدة للمرأة لمواجهة الاحتياجات الاجتماعيّة والاقتصاديّة المتزايدة في لبنان، 19 مايو 2022، https://bit.ly/3Yg7p0o

347 منظمة اليونيسف وزين العراق تعقدان شراكة تهدف إلى تحسين حياة أكثر من 5 ملايين طفل في العراق، منظمة اليونسف، فبراير 2022، https://uni.cf/3iIEjGG

348 العراق يوقع مذكرة تفاهم مع جامعة الدول العربية لتعزيز الأمن المائي، الشرق، 6 مارس 2022، https://bit.ly/3uBN6x3

349 الوكالة اليابانية للتعاون الدولي تجدد التزامها بتعزيز تنفيذ مشاريع البنى التحتية لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق، 16 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3HIlo9J

وفي فلسطين؛ عقدت جامعة القدس شراكة مع برنامج الموئل في الأمم المتحدة من أجل استضافة المنتدى الحضري الفلسطيني الثالث على مدار يومين في حرمها من أجل مناقشة أوضاع التنمية المستدامة في فلسطين، بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي الفلسطينية، ودعم من الاتحاد الأوروبي والحكومة الألمانية، وثلة من شركاء المجتمع المحلي والدولي. كما تم توقيع اتفاقيتي دعم من النرويج لصالح إعادة تأهيل محطة تحويل الكهرباء في غرب قطاع غزة، وتزويد 15 مدرسة في القدس بالطاقة الشمسية، بحضور ممثلة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فلسطين (UNDP)، تبلغ قيمة الاتفاقية 4.6 مليون دولار.

3. دول منطقة شمال إفريقيا:

حققت **مصر** تقدمًا؛ إذ بلغ عدد المشروعات القائمة على الشراكة من أجل تحقيق الأهداف نحو 98 مشروعًا، و64 اتفاقية مع منظمة العمل الدولية منذ 2019، وفي سياق 2022، وقعت مصر مع الأمم المتحدة في شراكة استراتيجية لدعم تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي المصري 2021:2024.[350] ووقعت اتفاقية مع هيئة التعاون الدولي الياباني بشأن زيادة قيمة منحة جايكا لإنشاء مبنى العيادات الخارجية الجديد في مستشفى أبو الريس لتصل إلى قيمة 19 مليون دولار، وقدمت اليابان تمويل إنمائي بقيمة 9 مليون دولار لدعم استراتيجية مصر في كوفيد-19.[351] ووقعت مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للهجرة لتعزيز التعاون وتحسين الرعاية الصحية الأولية والنفسية.[352]

في **المغرب**، وقع البرلمان المغربي مذكرة تفاهم مع برلمان السوق المشتركة لأمريكا من أجل تعزيز قنوات التواصل والتعاون البرلماني، ووقعت وزارة السياحة المغربية ومنظمة اليونسكو اتفاقية لصون التراث الثقافي اللامادي من شأنها وضع نظام دائم لانتقال الكفاءات والمهارات المرتبطة بحرف الصناعة التقليدية وتشجيع الصناع التقليدين من ذوي الخبرة.[353]

أما في ليبيا، أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن برامج تأهيلية بالشراكة مع 52 بلدية ليبية من أجل بناء السلام ومعنية من أجل تحسين الخدمات الأساسية والانتعاش الاقتصادي بقيمة 50

---

350 وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والأمم المتحدة في مصر توقعان إعلان نوايا لتعزيز تنفيذ البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي المصري ٢٠٢١ – ٢٠٢٤، الأمم المتحدة، 13 مايو 2022، https://bit.ly/3Fbb4VT

351 تعرف على الشراكات الدولية بين مصر ودول الصين واليابان وكوريا الجنوبية، اليوم السابع، 13 مارس 2022، https://bit.ly/3EPL54K

352 وزير الصحة يشهد توقيع مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للهجرة لتعزيز التعاون، اليوم السابع، 14 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3OJPRFw

353 توقيع مذكرة تفاهم بين البرلمان المغربي وبرلمان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية "المركوسور"، اليوم 24، 22 نوفمبر 2022، https://alyaoum24.com/1745429.html

مليون يورو ممولة من قبل الاتحاد الأوروبي.[354]، وعقدت وزارة المالية الليبية بالتنسيق مع البنك الدولي وغيره من شركاء التنمية منتدى أعمال شركاء التنمية في طرابلس بغية توطيد التعاون الدولي ودعم إجراءات الحكومة لتفعيل الإدارة المحلية.[355]

كما وقعت **تونس** مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مذكرة تفاهم لدعم التعاون في مجال وضع تنفيذ البرامج والمشاريع ذات الصلة بنظم التكوين والتدريب وتبادل الخبرات.[356]وفي **الجزائر**، وقعت وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية مع مكتب المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة على إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة بالجزائر للفترة ما بين 2023: 2027 لتحقيق الأولويات الوطنية في مجال التنمية.[357]

وإلى جانب ذلك، ضمت **موريتانيا** 17 وكالة وصندوقًا وبرنامجًا في إطار الشراكة من أجل التنمية المستدامة، وتوقيع وزارة الصحة الموريتانية مع منظمة الصحة العالمية برنامج منظمة الصحية العالمية في موريتانيا ما بين 2022: 2023 وذلك بقيمة 9.5 مليون دولار.[358] وتوقيع موريتانيا مع الوكالة الفرنسية لدعم التنمية اتفاقية تمويل معنية بمشروع تجريبي لدعم التنمية في شرق موريتانيا.[359] وتوقيعها مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي مذكرة تفاهم بهدف تعزيز التحول الرقمي وتعزيز الشمول الرقمي وترقية الابتكار وتنافسية الاقتصاد الموريتانية.[360]

وكذلك ما أحصته **السودان** من توقيع البنك الدولي اتفاقية مع برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة لتوفير تمويل مباشر لبرنامج الأغذية العالمي بقيمة 100 مليون دولار أمريكي لمشروع شبكات الأمان الطارئ الجديد في السودان[361].

4. دول منطقة شرق إفريقيا:

وعلى صعيد الشرق الأفريقي، ضم **الصومال** منذ 1960 نحو 27 وكالة وصندوقًا وبرنامجًا مقيمًا وغير مقيمًا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تحت راية إطار الأمم المتحدة

354 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينفذ عدة مشاريع تنموية في ليبيا، قناة ليبيا، 26 فبراير 2022، https://bit.ly/3FcqUj0
355 الدبيبة يفتتح أعمال منتدى شركاء التنمية في طرابلس، بوابة الوسط، 8 نوفمبر 2022، https://alwasat.ly/news/libya/378044
356 عام / توقيع مذكرة تفاهم بين تونس ومنظمة الألكسو في مجال التدريب المهني وتبادل الخبرات، وكالة الأنباء السعودية، 28 مايو 2022، https://bit.ly/3XJBdlO
357 الخارجية توقّع على إطار تعاون للتنمية المستدامة مع الأمم المتحدة في أفق 2027، الإذاعة الجزائرية، 7 نوفمبر 2022، https://news.radioalgerie.dz/ar/node/17019
358 موريتانيا توقع اتفاقية شراكة مع منظمة الصحة العالمية، الوكالة الموريتانية للأنباء، 1 مارس 2022، https://www.ami.mr/archives/126027
359 موريتانيا توقع اتفاقية إنمائية مع الوكالة الفرنسية لدعم التنمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 3 أغسطس 2022، https://bit.ly/3VMZxSn
360 وزارة التحول الرقمي توقع مذكرة تفاهم مع وكالة التعاون الألمانية، الوكالة الموريتانية للأنباء، 14 أكتوبر 2022، https://www.ami.mr/archives/140146
361 أكثر من مليوني سوداني يعانون من انعدام الأمن الغذائي يستفيدون من مشروع شبكة أمان طارئ جديد يدعمه شركاء التنمية من خلال البنك الدولي، البنك الدولي، 21 يوليو 2022، https://bit.ly/3W4SPqH

للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2021: 2025 في الصومال،[362] وشهد موافقة البنك الدولي على تمويل 143 مليون دولار لمساعدة الصوماليين الضعفاء على التغلب على الجفاف كمساعدات التنمية الدولية ضد الجفاف المتصاعد وظروف انعدام الأمن الغذائي.[363] وتوقيع وزارة الشباب والرياضة والحكومة الصومالية ومنظمة انتربيس مذكرة تفاهم للشراكة في تمكين الشباب الصومالي بهدف تعزيز قرارات الشباب والسلام والأمن في سبتمبر 2022.[364] كما خصصت الأمم المتحدة نحو 17 مليون دولار لتقديم مساعدات وتعزيز الاستجابة المتكاملة في المجتمعات الأكثر تضررًا.[365]

بلغت محفظة البنك الدولي في **جيبوتي** نحو 16 مشروعًا بقيمة 384 مليون دولار لتدعيم وتحسين الصحة والتعليم والطاقة[366]، وافق البنك الدولي على تمويل مشروعين بقيمة 70 مليون دولار في جيبوتي ووقعت وزارة البيئة والتنمية المستدامة في جيبوتي اتفاقية شراكة فنية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائية في إطار مشروع تخفيف الضغوط القطاعية على التنوع البيولوجي البحري والساحلي وتعزيز النظام الوطني للمناطق البحرية المحمية في سبتمبر 2022.[367]

وأطلقت حكومة **جزر القمر** مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة طموحة لإعادة التحريج وتسريع وتحقيق طموحات المساهمات المحددة وطنيًا في اتفاقية باريس. ووافقت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة على تسهيلين تمويل جديدين بقيمة 35 مليون يورو لصالح اتحاد جزر القمر.[368]ووقعت اتحاد جزر القمر اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي بشأن الخدمات والسلع كجزء من عملية انضمام جزر القمر إلى منظمة التجارة العالمية بهدف دعم عملية الاستقرار والإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة في جزر القمر.[369]

الغاية 17	تشجيع وتعزيز الشراكات العامة والشراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام وشراكات المجتمع المدني بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد البيانات والرصد والمساءلة.

362 عملنا على أهداف التنمية المستدامة في الصومال، الأمم المتحدة، 12 أكتوبر 2022، https://somalia.un.org/en/sdgs
363 البنك الدولي يدعم استجابة الصومال للجفاف من خلال التحويلات النقدية إلى 500000 أسرة، البنك الدولي، 22 يونيو 2022، https://bit.ly/3iSHpb8
364 وزارة الشباب والرياضة ومنظمة إنتربيس توقع مذكرة تفاهم لتعزيز أجندة الشباب الصومالي في عمليات بناء السلام، 28 سبتمبر 2022، https://bit.ly/3iVDNFG
365 صندوق الصومال الإنساني يخصص 17 مليون دولار أمريكي للوقاية من المجاعة، الأمم المتحدة، 3 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3HnWr2S
366 جيبوتي: مشاريع البنك الدولي الجديدة ستعزز رأس المال البشري والنمو الشامل والتكامل الإقليمي، البنك الدولي، 29 مارس 2022، https://bit.ly/3hf1qIB
367 تعزيز الشراكات لحماية وحفظ التنوع البيولوجي البحري في جيبوتي، الأمم المتحدة، 9 مايو 2022، https://bit.ly/3hgTzua
368 تمويل لدعم استيراد المنتجات البترولية وغاز البترول المسال والسلع الغذائية، 10 أكتوبر 2022، https://bit.ly/3BnIuhE
369 المديرة العامة للتجارة في جنيف، الاتحاد الأوروبي واتحاد جزر القمر يوقعان اتفاقًا بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، 19 مايو 2022، https://bit.ly/3UNUIXE

1. دول منطقة الخليج العربي:

أقرت **الإمارات** في تحقيقها للغاية 17 من الهدف 17 قانون اتحادي في شـأن تنظيم شـراكة القطاع الخاص[370]، وأصـدرت ورقة تشـاورية أولى للعموم تتعلق بالنهج التنظيمي لتبادل المعلومات الاستراتيجية لتعد الأولى من نوعها بشأن الالتزام في حماية نزاهة النظام المالي العالمي بالشراكة مع القطاع الخاص.[371]

وشهدت **البحرين** عقد فعالية الشراكة مع القطاع الخاص الرامية إلى تجسيد التعاون بين القطاعين العام والخاص؛ حيث تمت الإشارة إلى الانتهاء من 21 برنامجًا من أصل 27 برنامجًا بما يمثل 89% من الهدف السنوي وجذب استثمارات بقيمة 800 مليون دولار أمريكي منذ بداية 2022.[372]

وفي **الكويت**، أطلقت قيادات القطاع الخاص منصة تمكين المرأة اقتصاديًا في الكويت بتأييد ودعم الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بما يتماشى مع الهدف. ووقعت شركة "وفرة" عقد شراكة استراتيجية مع شركة "إينفيروسيرف" لمكافحة التلوث البيئي وتقليل استخدام البلاستيك والحد من المخاطر البيئية، ورصد الصندوق الكويتي اعتزامه تمويل المؤسسة العامة للرعاية السكنية بقيمة 89 مليون دينار كويتي؛ لتبلغ إجمالي التحويلات 376 مليون دولار منذ 2003.[373]

وفي **قطر** وقع صندوق قطر للتنمية، مذكرة تفاهم مع مبادرة الجيل المبهر وقطر الخيرية لدعم المشاريع التي تقودها الرياضة والتي تدعم المبادرة المشتركة بين صندوق قطر للتنمية وقطر الخيرية "الرياضة من أجل التنمية والسلام" بهدف تعزيز دور الرياضة كأداة للسلام والتنمية في المجتمعات المهمشة.

أما في **سلطنة عمان**، فقد وقعت عبر وزارة المالية 3 مذاكرات تفاهم مع الصندوق السعودي للتنمية لتمويل عدد المشاريع بقيمة 244 مليون دولار؛ حيث تهدف الأولى إلى دعم المؤسسات

---

370 مجلس الوزراء يعتمد تنظيم مجالات الشراكة بين الجهات الاتحادية والقطاع الخاص، البيان، 11 سبتمبر 2022، https://bit.ly/3OCvudo

371 "الجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص" تصدر أول وثيقة لتعزيز تبادل المعلومات بشأن مكافحة الجرائم المالية، البيان، 22 نوفمبر 2022، https://www.albayan.ae/uae/news/2022-11-22-1.4563912

372 خالد بن عبد الله: نفخر بوجود شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص يستشعر المواطن أثرها في قطاعات حيوية، الوطن، 20 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3u1eAM9

373 شركات القطاع الخاص في الكويت تطلق منصة تمكين المرأة اقتصاديًا، هيئة الأمم المتحدة للمرأة الغربية، 2 أغسطس 2022، https://bit.ly/3VcAHLy

الصغيرة والمتوسطة وتقديم تمويل لدعم المحفظة الإقراضية للقروض الميسرة بقيمة 57.6 مليون ريال عماني.[374]

وفي **اليمن**، أعلن رئيس الحكومة اليمنية عن توجه حكومته إلى بناء شـــراكات مع القطاع الخاص لتغطية الفجوات في توفير الخدمات العامة بهدف تشجيع القطاع الخاص اليمني على التشبيك مع نظيره في دول الجوار لفتح استثمارات استراتيجية، وإعادة تفعيل أعمال الغرف التجارية المشتركة بين اليمن ودول المنطقة.[375]

2. دول منطقة الشام:

سجلت دول بلاد الشام مؤشرات متزايدة على صعيد الغاية 17 من الهدف 17 ولاسيما ذات الصلة بشـــراكة القطاع الخاص والمجتمع المدني؛ ففي **الأردن**، وقعت وزارة الاقتصـــاد الرقمي والريادة وشركة "كي بي دبليو" للاستثمار مذكرة تفاهم لبناء مشروع الاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي في حل المشاكل الوطنية، تتضمن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي والخطة التنفيذية 2023: 2027.[376]

وفي **سوريا**، وقع الهلال الأحمر القطري مذكرة تفاهم مع مؤسسة الدفاع المدني السوري في مناطق الشمال السوري، كأساس للتعاون بين الطرفين في مجالات التوعية، والمشاركة في الأنشطة العامة والإدارية.[377] وفي **لبنان**، تم توقيع اتفاقية شراكة بين نخبة من الوسطاء والاستشاريين العقاريين في لبنان ورئيس النقابة الوطنية للعقاريين المحترفين في فرنســـا لتبادل التســـويق والمعلومات حول القطاع العقاري، التطوّر القانوني والاقتصـــادي.[378] وتم توقيع مذكرة تفاهم بين مجموعة طلال أبو غزاله العالمية وزارة العمل اللبنانية في أغســطس 2022 لتنفيذ خطة وزارة العمل الثلاثية (2022 – 2025) لتحسين فرص العمل والاستخدام من خلال الحوكمة الرقمية للخدمات ورفع جودة التدريب.[379]

---

374 سلطنة عمان توقع 3 مذكرات تفاهم مع «السعودي للتنمية»، 4 فبراير 2022، https://bit.ly/3VDgQVy

375 اليمن: الحكومة تقول إنها تخطط لبناء شراكات مع القطاع الخاص لتغطية الفجوات في توفير الخدمات العامة، يمن فيوتشر، 10 أكتوبر 2022، https://yemenfuture.net/news/11522

376 مذكرة تفاهم للاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي في حل المشاكل الوطنية الملحة، المملكة الأردنية الهاشمية، 18 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3iPDiwC

377 الهلال الأحمر القطري والدفاع المدني بشمال سوريا يوقعان مذكرة تفاهم، 28 سبتمبر 2022، https://bit.ly/3FPO0wp

378 شراكة بين الوسطاء العقاريين في لبنان والمحترفين في فرنسا، نداء الوطن، 9 يونيو 2022، https://bit.ly/3Fh1jEA

379 أبو غزاله العالمية" توقع مذكرة تفاهم مع وزارة العمل لتنفيذ خطة التحول الرقمي في لبنان، وكالة وفا، 2 أغسطس 2022، https://bit.ly/3FHL3Ob

وفي **العراق**، وقّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق ووزارة التخطيط في حكومة إقليم كردستان العراق مذكرة تفاهم جديدة من شـــأنها تعزيز القطاع الخاص من خلال تشـــجيع نمو المشـــاريع المتناهية الصـغر والصـغيرة والمتوسـطة[380]. وناقش البرلمان العراقي القراءة الثانية لمشـروع قانون الشراكة بين القطاعين الخاص والعام المقدم من لجنتي الاقتصاد والصناعة والتجارة، والمالية[381].

3. دول منطقة شمال إفريقيا:

حققت **مصـر** تقدما على صـعيد الغاية 17 من الهدف 17 ولاسـيما على صـعيد تعزيز الشـراكة بين القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني؛ فقد رصـــدت الســـياقات المصـــرية نحو 20 مليار دولار في 2021 كقيمة التمويل التنموي والفني من قبل القطاعين الخاص والعام، وأعلنت وزارة التعاون الدولي عن اعتزامها تدشـين وحدة خاصـة بوزارة التعاون الدولي لزيادة الوعي ونشـر آليات الشـراكة بين شـركات التنمية والقطاع الخاص لتوسـيع قاعدة مشـاركة القطاع الخاص.[382] تم توقيع مذكرة تفاهم بين كل من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصـــادية، واتحاد الصـــناعات المصـــرية، والتحالف الوطني للعمل الأهلي التنموي، لإنشاء مجلس الأعمال المصري للاستدامة؛ ليعمل كإطار مؤسسي ومنصة غير هادفة للربح[383]

وفي **ليبيا**، وقع المصـــرف الليبي مع شـــركة فيزا العالمية الرائدة في مجال تكنولوجيا المدفوعات الرقمية اتفاقية شـــراكة في خدمات التحول الرقمي وتوســـيع قاعدة العملاء.[384] ووقعت الشـــركة القابضة الليبية للاتصالات عقد شراكة مع سيسكو الأمريكية والتي من شأنها تدعم تنفيذ مشروعات التحول الرقمي وميكنة البيانات لتحقيق رؤية 2025 للشـــركة القابضـــة المعنية بالمواطن الذكي والشركات الذكية والمدن الذكية في 13 أكتوبر 2022.[385]

وفي **تونس**، شـكل وزير التشـغيل والتكوين المهني التونسـي صـندوق مشـترك للاسـتثمار "ليبي – تونسي"؛ لدعم استثمارات القطاع الخاص المشتركة في العديد من القطاعات[386]. ووقعت مؤسسات

---

[380] شراكة جديدة تدعم تنمية القطاع الخاص في إقليم كردستان العراق، البرلمان العراقي، 27 فبراير 2022، https://bit.ly/3hjfHnF

[381] البرلمان العراقي يناقش مشروع قانون شراكة القطاعين العام والخاص، كردستان 24، 16 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3hgv68d

[382] المشاطة: تدشين وحدة للتوعية بآليات الشراكة بين شركاء التنمية والقطاع الخاص، مصراوي، 24 أكتوبر 2022، https://bit.ly/3UhUM1R

[383] رئيس الوزراء يشهد توقيع مذكرة تفاهم بشأن إنشاء مجلس الأعمال المصري للاستدامة على هامش COP27 ، اليوم السابع، 10 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3iU69zZ

[384] شركة «فيزا» توقع اتفاقية شراكة مع مصرف الجمهورية، بوابة الوسط، 10 مارس 2022، https://alwasat.ly/news/libya/352068

[385] القابضة للاتصالات توقع عقد شراكة مع سيسكو الأمريكية. نبض، 13 أكتوبر 2022، https://bit.ly/3XEGD1A

[386] الاتفاق على تشكيل صندوق "ليبي _ تونسي" لدعم استثمارات القطاع الخاص، صحيفة الشاهد الليبية، 5 مايو 2022، https://bit.ly/3UPShnu

تونسية مع مؤسسات يابانية بنحو 4 مذاكرات تفاهم معنية بتسهيل الشراكة بين القطاع العام والخاص.[387]

4. دول منطقة شرق إفريقيا:

في **الصومال** اشتركت الأمم المتحدة مع منظمة غير حكومية صومالية لتكثيف مكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في دولتين من الدول الأعضاء الفيدرالية في البلد الواقع في القرن الأفريقي مما يدعم تحقيق الهدف 5 والهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة معًا.[388]

وفي **جيبوتي**، وُقعت اتفاقية مزدوجة لتعزيز منظومة الطاقة الوطنية بدولة جيبوتي بين وزارة الطاقة وشركة كهرباء جيبوتي والصندوق السيادي لجيبوتي وبين شركة "أيميا باور" المتخصصة في تصميم وتشييد وتشغيل مباني الطاقة؛ حيث إن الاتفاقية تتضمن إقامة شراكة بين الطرفين، مكرسة لإنشاء محطة للطاقة الشمسية في منطقة جراند بارا في يوليو 2022.[389] كما وقع المدير العام لمؤسسة "تمويلكم" والمدير العام لصندوق ضمان الائتمان الجزئي لجيبوتي على مذكرة تفاهم لتعزيز الشراكة بين المؤسستين في مجال تمويل ودعم المقاولات.[390]

وفي **جزر القمر**، وقع اتحاد جزر القمر ومحطة موروني على تعديل اتفاقية الامتياز لمحطة الحاويات في ميناء موروني. وينص تعديل الاتفاقية على تنفيذ خطة استثمارية بقيمة 5 مليارات فرنك جزر القمر بهدف مواصلة تحديث البنية التحتية والمعدات في محطة موروني، وإطلاق المسوحات بهدف توسيع الرصيف الكبير في ميناء موروني.[391]

---

387 توقيع 4 مذكرات تفاهم بين القطاع الخاص التونسي والياباني، تيكاد، 28 أغسطس 2022، https://bit.ly/3UilS95

388 هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومؤسسة إفراح توقعان اتفاقية شراكة لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 14 ديسمبر 2021. https://bit.ly/3Fo9oXS

389 توقع اتفاقية مع وزارة الطاقة بجيبوتي لتدشين محطة شمسية، أيميا باور، 24 يوليو 2022، https://bit.ly/3UJTDA7

390 رئيس الحكومة يحل بالرياض لتمثيل جلالة الملك في القمة العربية الصينية، الأخبار، 3 مارس 2022، https://bit.ly/3FGDwPN

391 مدونة موانئ جزر القمر الإخبارية، توقيع اتحاد جزر القمر اتفاقية امتياز مع محطة الموانئ، 30 يونيو 2022، https://bit.ly/3hcWEeD

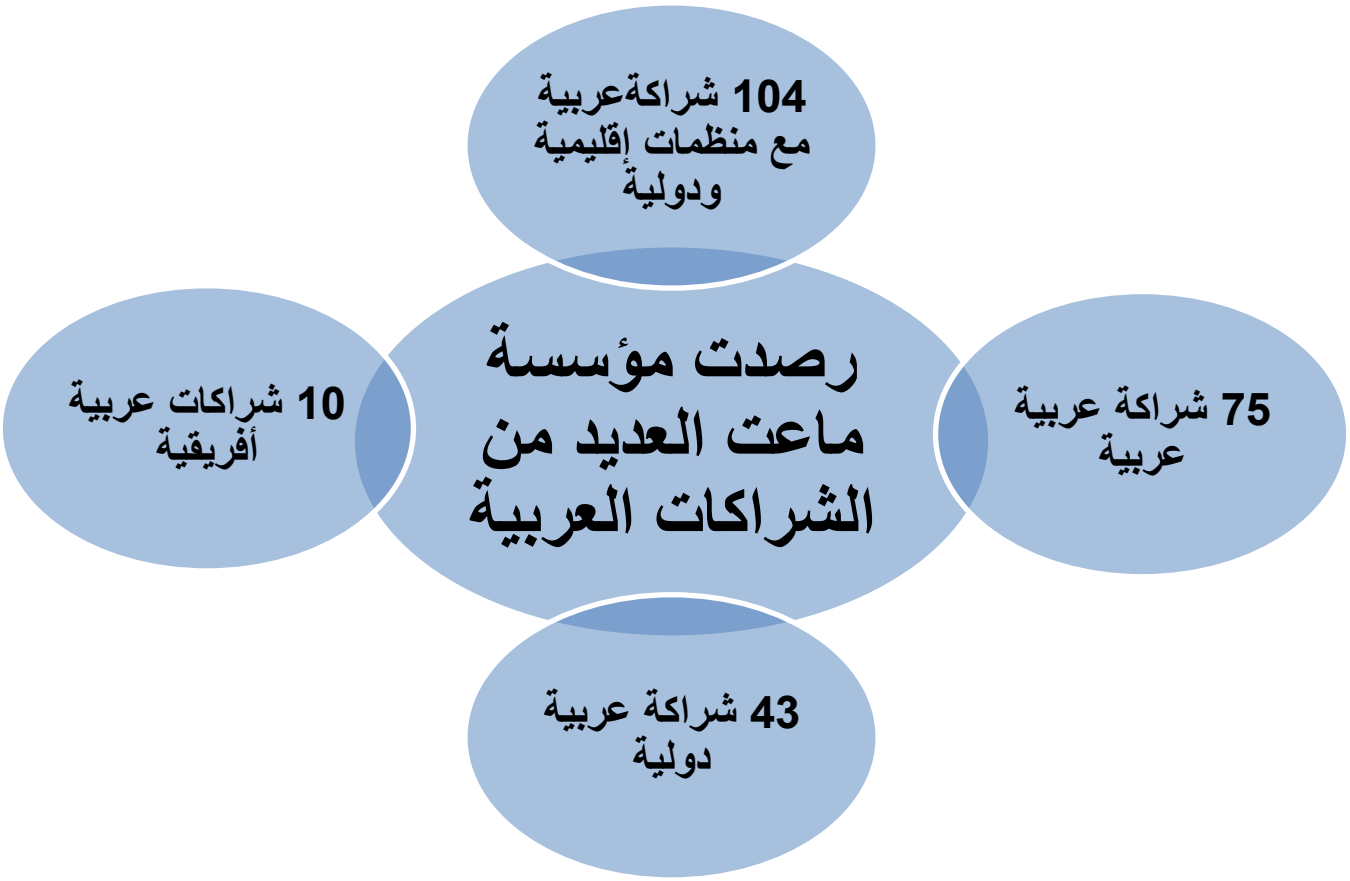

شكل بياني يوضح الشراكات العربية لتحقيق الهدف السابع عشر[392]

[392] الشكل البياني من تصميم باحثي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بناء على البيانات التي تم تجميعها.

المحور الثاني

آليات دولية وعربية نحو تحقيق التنمية المستدامة.. ما الجدوى؟

أولًا: الآليات الدولية المعنية باستعراض أهداف التنمية المستدامة:

المنتدى السياسي رفيع المستوى هو؛ الآلية الدولية المعنية بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة السابعة عشر، يجتمع المنتدى سنويًا تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة ثمانية أيام، بما في ذلك الجزء الوزاري لمدة ثلاثة أيام وكل أربع سنوات على مستوى رؤساء الدول والحكومات تحت رعاية الجمعية العامة لمدة يومين، حيث ينعقد تحت موضوعًا خاصًا ويركز على مجموعة من الأهداف المحددة.

درات جلسات المنتدى السياسي الرفيع المستوى من 5 يوليو إلى 7 يوليو ومن 11 يوليو إلى 15 يوليو 2022، وشمل الجزء الوزاري من المنتدى لمدة ثلاثة أيام من 13 يوليو إلى 15 يوليو 2022، قبل اختتامه في 18 يوليو 2022 بعد تسليط الضوء على موضوعه لعام 2022 حول " إعادة البناء بشكل أفضل من فيروس كورونا مع تعزيز التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030" ومراجعته أهداف التنمية المستدامة، *بالتركيز على الهدف 4 المعني بالتعليم الجيد، والهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف 14 بشأن الحياة تحت المياه، والهدف 15 المعني الحياة تحت الأرض، والهدف 17 المعني بالشراكات من أجل الأهداف.*

وتشهد عمليات الاستعراض الطوعي منذ تدشينه مشاركة واسعة من قبل الدول العربية؛ إذ قدمت كل الدول العربية تقرير استعراضها الطوعي باستثناء اليمن بمرات مختلفة[393] والجدول التالي يعرض موقف الدول العربية من عمليات الاستعراض الطوعي:

[393] المراجعة الوطنية الطوعية، المنتدى السياسي رفيع المستوى، 12 نوفمبر 2022، https://hlpf.un.org/countries

م	الدولة	عدد مرات الاستعراض الطوعي	سنوات الاستعراض
.1	مصر	3	2021 -2018 -2016
.2	ليبيا	1	2020
.3	الجزائر	1	2019
.4	تونس	2	2021 -2019
.5	المغرب	2	2020 -2016
.6	موريتانيا	1	2019
.7	السودان	2	2022 -2018
.8	الصومال	1	2022
.9	جيبوتي	1	2022
.10	جزر القمر	2	2023-2020
.11	عمان	2	2023-2018
.12	السعودية	2	2023 -2019
.13	الإمارات	2	2022-2018
.14	الكويت	2	2023-2019
.15	البحرين	2	2023-2018
.16	قطر	3	2021-2018-2017
.17	اليمن	لا يوجد	لا يوجد
.18	العراق	2	2021-2019
.19	لبنان	1	2018
.20	سوريا	2	2023-2020
.21	الأردن	2	2022-2017
.22	فلسطين	1	2018

جدول يوضح الاستعراضات الوطنية الطوعية للدول العربية[394]

[394] الجدول من تصميم باحثي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بناء على البيانات التي تم تجميعها.

ثانيًا: الآليات الإقليمية المعنية بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

1. اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:

أصـــدر المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية في دورته (99) القرار رقم (2134- د.ع 99- 2017/2/16) والذي ينص على الموافقة على إنشـــاء **"اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية"**، على أن ترفع توصياتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ودعوة الدول الأعضاء للمشاركة بمستوى رفيع ومتخصص في أعمال اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.[395]

وتتكون اللجنة من نقاط الاتصال المعنيين بالتنمية المستدامة في الدول العربية لمتابعة تنفيذ خطة أهداف التنمية المســـتدامة 2030 في المنطقة العربية، **وتعقد اجتماعاتها مرتين خلال العام** وبمشاركة نقاط اتصال المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنظمات العربية المتخصصة والمنظمات والهيئات الدولية، فضـلًا عن مشـاركة أطراف أخرى كالمجتمع المدني والشـباب عندما يتم مناقشـة مواضـيع ذات صـلة بذلك. وافقت اللجنة في اجتماعها الخامس في نوفمبر 2018 على مقترح "إنشـاء الشـــبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا في المنطقة العربية". كما تم إطلاق الأســـبوع العربي للتنمية المستدامة.

2. الأسبوع العربي للتنمية المستدامة:

يهدف الأسبوع العربي بشكل أساسي إلى توفير منصة حوار للبحث في قضايا التنمية المستدامة في المنطقة العربية، والانطلاق بالشـــراكات نحو العمل لتحقيق أبرز الأهداف التي يتعلق بها مســـتقبل المجتمعات العربية، وملاقاة الخطة الأممية في برامجها للتعامل مع قضـــايا التنمية المســـتدامة في المنطقة العربية. ويســـتهدف الأســـبوع العربي الحضـــور المعنيين بملفات التنمية المســـتدامة على مستوى المنطقة العربية، وممثلي المجتمع المدني، والمؤسسات العلمية والتكنولوجية والمبتكرين، وكبار المسؤولين ومتخذي القرار، وممثلي القطاع الخاص ومؤسسات الأعمال، وخبراء دوليين.[396]

وقد عقدت فعاليات الأسـبوع العربي للتنمية المسـتدامة، تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السـيسـي رئيس جمهورية مصـــر العربية، خلال الفترة بين يومي 13 و15 فبراير 2022 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تحت شـعار **"معًا لتعافى مسـتدام"** للتخفيف من التداعيات والآثار السـلبية

---

395 دور جامعة الدول العربية في متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالدول العربية، إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي، https://bit.ly/3v1MiSo

396 الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، https://www.asdweek.com /

لجائحة كورونا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، وهي النسخة الرابعة للأسبوع العربي للتنمية المستدامة بعد توقف عامين بسبب جائحة كورونا.

وقد تم استعراض العديد من التجارب الوطنية والعربية والدولية من خلال عقد أكثر من 25 جلسة نقاشية لهذه النسخة، وقد دارت هذه النسخة حول ثلاثة محاور رئيسية، منها محور يتعلق بالتمويل المستدام، حيث أطلقت جامعة الدول العربية خلال الأسبوع العربي للتنمية المستدامة تقريرا عن "تمويل التنمية المستدامة في مصر" وذلك تحت إشراف الدكتور محمود محى الدين المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة والمدير التنفيذي بصندوق النقد الدولي؛ وهو التقرير الأول من نوعه عالميا على المستوى الوطني.

أما بالنسبة إلى المحور الثاني فقد ارتكز حول "تغير المناخ" وتم تناوله في أكثر من جلسة نقاشية سواء على المستوى الحكومي والمنظمات أو على مستوى مؤسسات المجتمع المدني والشباب وكان لهم جلسات بهذا الشأن في إطار استضافة مصر مؤتمر الدول الأطراف لتغير المناخ "كوب 27 " أواخر عام 2022.

وأخيرًا المحور الثالث ارتكز حول "دور التكنولوجيا في مرحلة التعافي من جائحة كورونا" حيث أطلقت الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة؛ وتمثل الشبكة منصة إقليمية لتبادل المعارف والمعلومات في مجالات التنمية المستدامة.[397]

3. المنتدى العربي للتنمية المستدامة:

المنتدى العربي للتنمية المستدامة هو الآلية الإقليمية الرئيسية لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة واستعراضها في المنطقة العربية. وتقوم على تنظيم المنتدى، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية. وكان موضوع المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2022 هو **"التعافي والمنعة"**، وقد راجع المجتمعون خلاله أهداف التنمية المستدامة 4 و5 و14 و15 و17. وهو ينظَّم في إطار شراكة وطيدة مع جامعة الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، وترأّست المملكة الأردنية الهاشمية المنتدى هذا العام، وقدم الرئيس التقرير النهائي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2022.

[397] https://bit.ly/3ZjyZuk انطلاق فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة بمقر أمانة جامعة الدول العربية، اليوم السابع، 13 فبراير 2022،

وبمناسبة المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2022، أطلقت الإسكوا هذا العام الإصدار الأول من الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة. ويوفر هذا الاستعراض الذي يصدر سنوياً قبيل انعقاد المنتدى تقييماً إحصائياً للتقدم الذي أحرزته المنطقة العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وفرصةً لمقاربة موضوع المنتدى في سياق خطة عام 2030 عموماً. ويرتبط الاستعراض السنوي لأهداف التنمية المستدامة لعام 2022 بموضوع المنتدى من خلال التركيز على موضوع البناء على نحو أفضل. ويتناول الاستعراض ثلاث أولويات إقليمية: الحماية الاجتماعية، والتعافي الاقتصادي الأخضر، والتحول الرقمي. كما استكشف أحدث البيانات الإقليمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار التحضيرات للعام 2023 وتماشياً مع موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023، يتناول المنتدى العربي لعام 2023 الحلول على مستوى السياسات، والتمويل، والبيانات ويحفّز على العمل من أجل تسريع التعافي من كوفيد-19 والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية.

ويركز على أهداف التنمية المستدامة الخمسة التي يستعرضها المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2023، وهي الهدف 6 بشأن المياه النظيفة والنظافة الصحية، والهدف7 بشأن الطاقة النظيفة بأسعار معقولة، والهدف 9 بشأن الصناعة والابتكار والبنى التحتية، والهدف 11 بشأن المدن والمجتمعات المحلية المستدامة، والهدف 17 بشأن عقد الشراكات لتحقيق الأهداف. ويناقش المنتدى العربي لعام 2023 أيضاً أهدافاً وأولويات إقليمية أخرى، ولا سيما الفقر وعدم المساواة والمساواة بين الجنسين.

المحور الثالث: نظرة تحليلية لواقع تحقيق الأهداف محل الاهتمام في المنطقة العربية

أولًا: مدى فعالية الجهود العربية من أجل تحقيق الأهداف محل الاهتمام

1. جهود عربية من أجل تحقيق التعليم الجيد.. إلى ماذا تشير الأرقام؟

بذلت الحكومات العربية مجهودات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كافة، وذلك على الرغم من التحديات التي واجهتها، وفيما يتعلق بمدى وصول التعليم الجيد لجميع الفئات دون تمييز، تشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى أن المنطقة العربية تعاني من فروق بارزة في تحقيق الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد، فهناك بعض الأقاليم والدول التي حققت نجاحات ملحوظة من برامج تعليمية قوية وأيضًا القضاء على الأمية، وعلى النقيض تشير الأرقام إلى أن هناك دول حالت التحديات بها دون تحقيق الهدف 4 وغاياته. وتعد منطقة دول **الخليج العربي** هي أكثر المناطق تحقيقًا للهدف الرابع مقارنة بالمناطق الأخرى.

سلط التقرير الضوء على غايتين أساسيتين اللاتان تحققان الهدف الرابع، وكما سبق الذكر حققت دول منطقة الخليج العربي الأرقام الأبرز والأكبر في المنطقة العربية، وجاءت دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة أولى من حيث تحقيق الهدف عامة، والغاية الأولى بشكل خاص، فيما جاءت السعودية وسلطنة عمان في المرتبة الثانية من حيث إحصائيات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي وتحقيق معدلات مرتفعة من القراءة والكتابة.

ورتبت دول اليمن وسوريا والصومال وليبيا وموريتانيا وجزر القمر على رأس قائمة الدول التي لم تحقق جميع غايات الهدف 4، سواء من حيث الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي وأيضًا القضاء على الأمية ورفع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة.

ومقارنة بالأرقام العالمية لتحقيق الهدف الرابع، فقد حققت الدول العربية تقدمات ملحوظة في مجال التعليم على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها حتى الآن، إلا أنه أغلب الدول في المنطقة العربية قد حققوا 99% من معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، خاصة في دول الخليج العربي، لكن في الدول التي عانت من الحروب وتداعيات فيروس كورونا على النظم التعليمية كان من الصعب على تلك الدول أن تتعافى بشكل كامل حتى الآن.

2. مسار المساواة بين الجنسين يشوبه عراقيل محفوفة.. ما الواقع؟

أما فيما يرتبط بمدى المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، يواجه تنفيذ الهدف الخامس العديد من التحديات في المنطقة العربية والتي يأتي على رأسها ضعف المشاركة السياسية وخاصة المشاركة في صنع القرار والتمثيل في البرلمان والمجالس الوطنية، وأيضًا ارتفاع العنف ضد المرأة والتمييز ضدها.

فيما يتعلق بمشاركة المرأة العربية في البرلمانات، **فوفقًا لنسب مشاركتها في المنطقة العربية فهي أقل من المتوسط**، وتأتي الإمارات على رأس الدول التي ترتفع بها نسبة مشاركة المرأة في البرلمان بنسبة 50%، ولا يوجد أي دولة عربية حتى الآن قد حققت تلك النسبة، ويأتي في المرتبة الثانية السودان بنسبة 31%، إلا أن تلك النسبة لا تعكس الواقع، وذلك على الرغم من أن تلك النسبة تعتبر من أفضل المؤشرات لاقترابه من تحقيق غايات المؤشر إلا أن التحدي يكمن أيضًا في ركود نسب المؤشر وعدم تقدمها بشكل مناسب.

وتأتي مصر في المرتبة الثالثة بنسبة 27.41% وتلك النسبة ارتفعت في مجلس نواب 2021 بعد التعديلات الدستورية الأخيرة في 2019 التي رفعت نسبة الكوتا، وفي المرتبة الرابعة تأتي جيبوتي بنسبة 26.2%، والمرتبة الخامسة تأتي المغرب بنسبة 24.3%. **أما بالنسبة للدول التي حققت أقل معدلات من مشاركة المرأة في البرلمان** فيأتي على رأسها اليمن بنسبة 0.3%، وتأتي في المرتبة الثانية الكويت 4%، والمرتبة الثالثة تأتي قطر بنسبة 4.4%.

وعن أكثر الأقاليم العربية في تمثيل المرأة في البرلمان الوطني هو دول شمال أفريقيا، فنسبة مشاركة المرأة في تلك الدول العربية مرتفعة مقارنة بالدول الأخرى في الأقاليم العربية المجاورة، وذلك على الرغم من أن حقيقة تلك النسب بالنسبة للعالم منخفضة.

فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، فوفقًا للإحصائيات التي تم رصدها في التقرير، حتى 2022 استمر العنف بنسبة مرتفعة، خاصة في الدول العربية التي تعاني من النزاعات مثل اليمن وسوريا والصومال، فقد تم تسجيل أكثر من 3000 انتهاك ضد الفتيات والنساء في تلك الدول، ويأتي على رأسهم الصومال التي سجلت ما يقرب من 2000 حالة انتهاك بما في ذلك عنف جسدي، وعنف جنسي، وعنف أسري، واعتداء.

ومن المؤسـف أن نجد ارتفاع عدد ضـحايا العنف من النسـاء بالتزامن مع إطلاق قوانين متعلقة بالحد من العنف ضـد المرأة في أغلب الدول العربية، فمثلا في الأردن على الرغم من أن قانون العقوبات وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية وقانون الحماية من العنف الأسـري يجرمون العنف ضد المرأة وبالرغم من ذلك تشير نتائج مسح السكان والصحة الأسرية أن 25.9% من الزوجات تعرضن لعنف جسدي أو جنسي أو عاطفي من قبل أزواجهن.

كذلك الأمر في شـرق أفريقيا في جيبوتي؛ يجرم قانون العقوبات العنف إلا أنه لا يوفر حماية قانونية محددة من العنف المنزلي، وتتجاوز نسـبة النسـاء التي تتعرض للعنف في المجتمع 64.6%. ووفي سـلطنة عمان؛ تبرر المادة 44 من قانون الجزاء العماني العنف ضـد الأبناء وتجيزه إن كان بنية التأديب، أما في حالة العنف ضـد المرأة فهو أيضًـا مبرر ومباح من قبل المجتمع الذي يتقبل تعنيف الطفل والمرأة، ولذلك فإن العنف يتخذ من الناحية القانونية في عمان تبريرًا كتأديب، منافيًا بذلك ما جاء في تحقيق الهدف 5 من التنمية المستدامة.

3. تلوث بحري مرتفع وإجراءات محدودة.. ماذا عن انعكاسات ذلك على الواقع؟

وعن جدوى إجراءات الحد من التلوث البحري في المنطقة العربية قامت حكومات الدول العربية بالعديد من الجهود في إطار الحفاظ على البيئة البحرية، **ففي إطار جهود مكافحة النفايات البلاسـتيكية الملقاة في البحار والمحيطات** التي تطل عليها الدول العربية، فقد تصـدرت الإمارات العربية من حيث المحافظة على الحياة تحت المياه بشكل عام، وقد أطلقت مبادرة "دبي تستطيع" من أجل تقليل الاعتماد على الزجاجات البلاستيكية خاصة تلك أحادية الاستخدام وهو مؤشر جيد على الاهتمام بالحياة تحت المياه. وتفردت كلاً من البحرين وسـلطنة عمان بحظر اسـتخدام البلاستيك أحادي الاستخدام خلال 2022، بالإضافة إلى استبدالها بأكياس صديقة للبيئة وخفيفة الوزن.

وكذلك الأمر في سلطنة عمان التي حظرت هي الأخرى استهلاك البلاستيك أحادي الاستخدام في يناير 2022 وفرضـت غرامة على إنتاج واسـتهلاك المنتجات البلاسـتيكية أحادية الاسـتخدام، وهي إجراءات حكومية فعالة من شأنها الحفاظ على المياه البحرية.

وبالنظر في واقع الهدف الرابع عشـر في الأقاليم العربية نجد أن دول منطقة الخليج العربي هو أكثر الأقاليم العربية التي قامت بسياسات ومبادرات من شأنها الحد من استهلاك البلاستيك أحادي

الاســتخدام والذي يعد من أكبر الملوثات للبحار والمحيطات العربية، وعلى النقيض تعتبر باقي الأقاليم خاصة إقليمي شرق وشمال أفريقيا من أكثر الأقاليم العربية تلويثًا للمياه والأقل سياسة لمنع هذا التلوث، وذلك على الرغم من إصــدار العديد من القوانين العربية إلا أنه حتى الآن لا يوجد تحركات فعليه من شأنها التأثير إيجابيًا على الحياة تحت المياه، ووضح حد رادع لتلك الممارسات الضارة.

ولازالت العديد من الدول العربية تنتج البلاستيك بكميات ضخمة، فمثلًا تنتج فلسطين حتى اليوم 700 طن من البلاستيك. كما أن دول شمال أفريقيا من أكبر الملوثين لمياه البحر المتوسط، حيث تعد مصر هي الملوث الأول للبحر المتوسط من شمال أفريقيا، بل هي أكبر دولة ملوثة للبلاستيك البحري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسابع أكبر دولة في العالم، فميا تستهلك تونس سنويًّا ما يقرب من 4.2 مليارات كيس بلاستيكي ذي استخدام واحد، وهو ما يتعارض بشكل واضح مع غاية الحد من النفايات البلاستيكية خاصة ذات الاستخدام الواحد.

وعن القوانين الوطنية التي تتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، **يعد دول منطقة الخليج العربي أيضًا من أبرز الأقاليم العربية التي وضعت قوانين تتماشى مع جاء في اتفاقية قانون البحار،** إلا أنه في الواقع تواجه تلك الدول تحدي أبرز فيما يتعلق بالتأكيد على تلك القوانين وتطويرها، فبالنظر إلى القوانين العربية الوطنية يمكن إيجاد أن تلك القوانين قديمة نسبيًا وهي بالتالي تحتاج إلى التطوير والموائمة مع الأوضاع الحالية.

كما تفتقر القوانين العربية التركيز بشكل أساسي على النفايات البلاستيكية الملقاة في المياه الوطنية، بل أن بعض القوانين الوطنية تكون بشكل عام حول حماية البيئة دون تخصيص البيئة البحرية، وبالتالي صعوبة وجود مواد متعلقة بالحد من النفايات البلاستيكية، وهناك بعض الدول العربية الأفريقية سواء في شمال القارة أو شرقها اكتفت فقط بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار دون وجود أي قوانين وطنية في إطار تلك الاتفاقية.

4. نظم إيكولوجية برّية هشة.. ما جدوى الإجراءات المتخذة؟

فيما يتعلق بتعزيز وحماية الحياة البرية في الأجندات العربية الوطنية، تواجه الدول العربية تحديات عديدة من أجل تعزيز وحماية الحياة البرية فيما يرتبط بالتصحر والأراضي المتدهورة، فيجدر الإشارة إلى أن المنطقة العربية بأكملها تعاني من النسب المرتفعة من التصحر، وتقع الدول العربية ضمن

الدائرة التي حققت نتائج محدودة فيما يتعلق بتنفيذ تلك الغاية، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى العديد من الأسباب، يأتي على رأسها الموقع الجغرافي للدول العربية خاصة دول الخليج العربي ودول الشرق الأفريقي، والتي تقع بالقرب من خط الاستواء وبالتالي هي الأكثر تأثرًا بالتغيرات المناخية والاحترار العالمي، والسبب الثاني يكمن في ضعف السياسات العربية المكافحة للتصحر وتدهور الأراضي، خاصة بالنسبة التي للدول العربية التي تقع في شرق أفريقيا.

وبالنسبة إلى أكثر الأقاليم تحقيقًا لتلك الغاية، **ففي الواقع لا يوجد إقليم في المنطقة العربية قد حقق نتائج فارقة حتى الآن** فيما يتعلق بخفض نسب التصحر، وتراوحت نسبة التصحر في أغلب المناطق العربية ما بين 85% إلى 95% من إجمالي المساحة الكلية للدولة وهي نسب مرتفعة للغاية، مقارنة بأقاليم أخرى خارج المنطقة العربية.

وبسبب الممارسات الإنسانية الخاطئة وأيضًا بسبب العديد من العوامل البيئة الأخرى التي تأتي في المرتبة الثانية من الأسباب المسببة لانقراض العديد من الأنواع البرية، وحتى عام 2022، ارتفعت نسب الطيور والحيوانات المهددة بالانقراض في المنطقة العربية يأتي على رأسها المها العربي وفصائل مختلفة من الصقور، وخاصة في منطقة شرق أفريقيا والخليج العربي، حيث يمتلئ بهما العديد من الحيوانات النادرة، ويرتبط ذلك بشكل مباشر بالصيد العشوائي لتلك الحيوانات خاصة في المناطق الصحراوية العربية التي تعتبر صيد الحيوانات من الأنشطة الترفيهية.

5. مؤشرات إيجابية نحو مستقبل الشركات العربية من أجل تحقيق الأهداف:

فيما يتعلق بجدوى التعاون والشركات من أجل تحقيق الأهداف في المنطقة العربية، حرصت تلك الدول على أن يكون هذا التعاون في سياق تنفيذ أهدف التنمية المستدامة كافة، وخاصة على مستوى الدول العربية، حيث تعاونت عديد من الحكومات العربية في مجال تحقيق النمو المستدام ومجالات التعاون الكهربائي والطاقة المتجددة وإجراء البحوث المشتركة وبناء القدرات البشرية التعاون في مجالات تقديم المعونة الفنية والخدمة الاستشارية والدراسات البحثية للدول النامية.

ويجدر الإشارة إلى أن جميع الأقاليم العربية قد حققت تقدمات ملحوظة من أجل تحقيق الغاية 9 من الهدف السابع عشر، وبالتالي ليس هناك أي إقليم متقدم عن الأخر في الجهود من أجل عقد الشركات وتعزيز الدعم والتعاون الدولي.

وفيما يتعلق بغاية 17.16 المرتبطة بتعزيز الشـــراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المســـتدامة وتكميلها بشـــراكات بين أصـــحاب المصـــلحة المتعددين لجميع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاســـمها وذلك بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة في جميع البلدان ولاســـيما البلدان النامية، والتي تعد النموذج الأوضـــح والأكثر تجســـيدًا لســـياســـات الدول العربية ولاسـيما في الخليج العربي والتي تدور حول تعزيز الشـراكات العالمية الإنمائية وتحديدًا مع أصـحاب المصلحة.

تعكس الشراكات التي أقامتها الحكومات العربية مع أصحاب المصلحة الدوليين المعنيين بالتنمية المســـتدامة جهود تلك الحكومات في تحقيق الغاية 16، ومن أبرز صـــور التعاون هو الشـــراكة مع مفوضـــية اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي واليونيســـكو، الذين قدموا دعمًا بارزًا للدول العربية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأخيرًا فيما يتعلق بغاية 17 التي تدور حول تشـــجيع وتعزيز الشـــراكات العامة والشـــراكات بين القطاع الخاص والقطاع العام وشراكات المجتمع المدني عن طريق الاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد البيانات والرصد والمساءلة، فقد حققت أيضًا الدول العربية مكاسب ملحوظة في تحقيق هذه الغاية.

على مستوى دول منطقة الخليج العربي وهو من أبرز الأقاليم العربية تحقيقًا للهدف 17 بشكل عام، فقد تم عقد العديد من الفعاليات التي تعمل على تعزيز الشـــراكة مع القطاع الخاص، فمثلًا في الكويت أطلقت قيادات القطاع الخاص منصـــة تمكين المرأة اقتصـــاديًـــــا بالتعاون مع الحكومة الكويتية، ووقع صـــندوق قطر للتنمية، مذكرة تفاهم مع مبادرة الجيل المبهر وقطر الخيرية لدعم المشـــاريع التي تقودها الرياضـــة. إضـــافة إلى دور القطاع الخاص في تمويل المبادرات التنموية الحكومية.

وبشكل عام حقق دول شمال أفريقيا وشرق أفريقيا وبلاد الشام أيضًا تقدمات ملحوظة فيما يرتبط بتعزيز الشـــراكة مع القطاع الخاص، حيث تمكنت الدول العربية من توســـيع شـــراكاتها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية، إلا أن هناك عدد من الدول العربية تعاني من نقص القدرات التمويلية لتلك الشـراكات لتحقيق الأهداف الإنمائية ذات صـلة ولاسـيما في سـياقات الدول العربية الأكثر تأثرًا وتضررًا من التعقيدات الأمنية مثل سوريا، والعراق، وليبيا، واليمن.

القسم الثالث

نظرة على أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية

سوريا

أولا: تطورات المشهد السياسي والتشريعي

لاحظت مؤسسة ماعت إصدار البرلمان السوري ورئيس الجمهورية مجموعة من القوانين والمراسيم في عام 2022 بالإضافة الي تقديم مقترحات بمشاريع قوانين خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وتمس هذه التشريعات بشكل أو بأخر الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق الفئات الأولي بالرعاية ويمكن ايجازها في.

في 15 سبتمبر 2022 أصدر الرئيس السوري بشار الأسد مرسوما بتعديل مادة واحدة في قانون الأحوال المدنية، تتعلق بتسجيل المولود من زواج غير موثق، أو مولود غير شرعي. ويقضي المرسوم بقانون رقم 17 لعام 2022، بتعديل المادة 28 من القانون رقم 13 الخاص بالأحوال المدنية. ونص التعديل على انه "لا يجوز تسجيل مولود من زواج غير موثق إلا بعد تسجيل الزواج أصولاً. ونصت الفقرة الثانية من المادة إنه يجوز تسجيل المولود إذا كان المولود غير شرعي لا يذكر اسم الأب أو الأم أو كليهما معا في سجل الولادة من خلال حكم قضائي. أما إذا ثُبت بوثائق رسمية تبعية المولود غير الشرعي لوالدته يسجل في سجل الولادة مباشرة"[398].

في 18مايو 2022 دخل قانون الجرائم المعلوماتية رقم 20 لسنة 2022 حيز التنفيذ وبحسب الرؤية الحكومية فإن القانون جاء لتنظيم نشر المحتوي الرقمي على شبكات الانترنت[399] مع ذلك انتقدت تقارير هذا القانون حيث وسع من تعريف الجريمة المعلوماتية إذا عرفتها المادة الاولي أنها سلوك مجرَّم وفقاً لأحكام هذا القانون، يُقترف بواسطة وسائل تقنية المعلومات، يستهدف المعلومات أو

398 بانوراما المراسيم والقوانين التي أصدرها الرئيس الأسد عام 2022، الوكالة العربية السورية للأنباء، https://bit.ly/3xxhni3
399 النص الكامل لقانون الجرائم المعلوماتية رقم 20 للعام 2022، https://moct.gov.sy/news-0015

نظم المعلومات أو يرتبط بإضافة محتوى رقمي على الشبكة. علي النقيض من تعريف هذه الجريمة الوارد في القانون 17 لسنة 2012 الذي حل محله القانون الجديد[400].

في 30 مارس 2022 اعتمدت الحكومة القانون رقم 16 لسنة 2022 القاضي بتجريم ممارسات التعذيب، وتألف القانون من ثماني مواد[401]، وفرض عقوبات جنائية على من يقدم على ممارسة هذه الجريمة ونصت المادة الثانية (أ) من القانون على "السجن المؤقت ثلاث سنوات على الأقل كل من ارتكب قصداً التعذيب أو شارك فيه أو حرض عليه". فيما تتضاعف هذه العقوبة حال أقدم عليها موظف عمومي بقصد الحصول على اعتراف، وتصل الي الإعدام في حال أفضى التعذيب الي موت انسان ونصت المادة الخامسة من القانون على كفالة التعويض المناسب بما يجبر الضرر المادي والمعنوي والخسائر التي لحقت بمن وقع عليه التعذيب[402].

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير ناقش البرلمان السوري مشروع قانون يتعلق بالأطفال مجهولي النسب ويستهدف الأطفال مجهولي الأبوين أو مجهولي الأب وتُعرف أمهم لكنها تخلت عنهم، وسعي مشروع القانون تحديد واجبات ومسؤوليات الدولة والمجتمع تجاه الطفل مجهول النسب، وضمان ان يحظى بجميع الحقوق والواجبات بدون تمييز، بما يهيئ الظروف الملائمة لنموه، وتربيته وتعليمه، وحمايته من الاستغلال، والحفاظ على مصالحه، وتنص المادة السادسة من المرسوم على أن "الطفل مجهول النسب من ذوي الإعاقة يتمتع بالحقوق نفسها التي يتمتع بها أقرانه، ويتلقى الرعاية الخاصة التي تُلائم احتياجاته، ومشاركته واندماجه في المجتمع. كما اقترح المرسوم استحداث هيئة عامة ذات طابع إداري تسمى "بيوت لحن الحياة"، وتحظي بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، وترتبط بوزير الشؤون الاجتماعية والعمل، ويكون مقرها ريف دمشق، وهي الجهة التي كلفها القانون بكل ما يتعلق بالأطفال مجهولي النسب على كافة الأراضي السورية.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسة

1. الحق في الحياة

أكدت الحكومة السورية في مداخلاتها الشفوية أمام مجلس حقوق الانسان احترامها للحق في الحياة، ويفرض القانون عقوبات على الاعتداء على هذا الحق[403]، مع ذلك ظل احترام هذا الحق غير معمول

400 سوريا: قانون الجرائم المعلوماتية أداة إضافية لقمع حرية التعبير عن الرأي، سوريون من اجل العدالة والحقيقة، https://bit.ly/3YLvWKI
401 القانون رقم /16/ لعام 2022 القاضي بتجريم التعذيب، https://bit.ly/3KnYwxk
402 المصدر السابق، المادة الخامسة
403 قانون العقوبات في الجمهورية العربية السورية، https://bit.ly/3Ejs5MK

به لاسيما على المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية حيث وقعت معظم عمليات القتل في هذه المناطق لاسيما في شمال غرب سوريا حيث تسيطر هيئة تحرير الشام على جزء كبير من الاراض.

وثقت تقارير مستقلة وفاة 1627 مدنيًا في ظروف مختلفة في عام 2022. شملت 321 طفلًا ونحو 159 من النساء 1147 من الشباب والرجال، وكان الإفلات من العقاب هو الشائع على هذه الجرائم[404]. وثقت تقارير اخري استخدام قوات الأمن للقوة المفرطة والذخائر العنقودية في مواجهات مع الخارجين عن القانون بحسب الرؤية الحكومية وفي أحيان اخري استخدمت قوات الامن هذه القوة المفرطة ولم تراع مبادئ مثل التدرج في استخدام القوة مع المحتجين[405].

2. حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة

ينص الدستور السوري على حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة[406]، مع ذلك ظلت القيود على حرية الرأي والتعبير لاسيما على الانترنت تمثل عائقًا نحو التمتع بهذا الحق، وتلقي الأشخاص الذين مارسوًا حقهم في التعبير على مواقع التواصل الاجتماعي تهديدات مختلفة وصلت الي التهديد بالقتل واحتجز اخرين تعسفيًا بعد التعبير عن آرائهم بحرية. وفي 28 ديسمبر 2022 انتقد المدون والناشط امين صقر حسن الرئيس السوري والحكومة السورية[407] ووردت تقارير في 28 ديسمبر انه ألقى القبض عليه بسبب هذه الانتقادات [408]. لكن سرعان ما أفرج عنه بعد حملة تضامنية معه على وسائل التواصل.

فيما يخص حرية الصحافة: تقدمت سوريا مركزين في مؤشر حرية الصحافة الصادر عن مؤسسة مراسلون بلا حدود لعام 2022، وجاءت في المرتبة 171 من أصل 180 دولة مقارنة 173 في عام 2021. وتزعم تقارير ان 27 صحفيًا من بينهم مراسلين في قنوات تلفزيونية ومتعاونين مع وسائل الاعلام لا يزالا في السجن[409].

404 كُتيب خاص بالمرصد السوري لحقوق الانسان،
405 سوريا.. قمع احتجاجات السويداء سياسة أمنية متجذرة وليس رد فعل على تجاوزات المحتجين، المرصد الأور متوسطي لحقوق الانسان، https://bit.ly/3KjQiGn
406 دستور الجمهورية العربية السورية، المادة 43، https://bit.ly/3Z3koSN
407 من داخل جبلة.. الأستاذ "أمين صقر حسن": بشار الأسد دمر سوريا وجيشها وشعبها (فيديو)، https://bit.ly/3KiwaVe
408 أنباء عن اعتقال النظام للمدون "أمين صقر حسن" في مدينة جبلة الساحلية، https://bit.ly/3YGaAhZ
409 سوريا، مراسلون بلا حدود، https://bit.ly/3XGQL8D

3. التجمع السلمي

للمواطنين الحق في التجمع السلمي بموجب المادة 44 من الدستور السوري. وفي تقريرها المُقدم الي اللجنة المعنية بحقوق الانسان والذي نشر على موقع المفوضية السامية في مايو 2022، أكدت الحكومة السورية احترامها لهذا الحق[410]، اضافت الحكومة في التقرير إنها تلقت 267 طلبًا يتعلق بتنظيم تجمعات سلمية وافقت على 228 بينما رفضت 39 طلبًا فقط في العقد الأخير التالي للنزاع[411]. مع ذلك واجه هذا الحق قيود عديدة في الممارسة العملية خلال عام 2022. ففي 4 ديسمبر 2022 خرجت مظاهرات في مدينة السويداء اعتراضًا على تردي الأوضاع المعيشية وزعمت تقارير إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين في محيط مبنى محافظة السويداء ما نجم عن مقتل شاب يدعي "مراد المتني" وإصابة اخرين[412]. خلال عام 2022 أيضا خرجت مظاهرات رافضة لحكم هيئة تحرير الشام في إدلب وطالبت هذه التظاهرات بوقف سياسات الاعتقالات التعسفية في حق النشطاء السياسيين في المناطق الخاضعة للهيئة[413].

4. الحق في تكوين الجمعيات

يكفل الدستور في المادة 45 الحق في تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية ومشروعة، تبلغ عدد الجمعيات في سوريا 1680 جمعية أهلية ومنظمة غير حكومية[414]، مارست بعض المنظمات أعمالًا اغاثية بالتعاون مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص بالجمهورية السورية. مع ذلك انتقدت بعض الجمعيات استمرار العمل بالقانون رقم 93 لسنة 1958 الذي ينظم عمل المنظمات غير الحكومية وطالبت بتغييره. مارست بعض الجهات المانحة قيودًا على عمل المجتمع المدني في سوريا خلال الفترة التي يغطيها التقرير وربطت دعمهًا بأبعاد سياسية وموقفها من الحكومة السورية[415].

5. إجراءات التوقيف

بموجب القانون من المفترض اصدار مذكرات توقيف عند القاء القبض على الأشخاص الذي يزعم ارتكابهم لجرائم جنائية مع ذلك ظل القبض على الأشخاص يخضع لعوامل مثل حالة الطوارئ

410 التقرير الدوري الرابع المقدم من الجمهورية العربية السورية، ص 25، https://bit.ly/3IAjsQk
411 المصدر السابق نفسه
412 سوريا.. قمع احتجاجات السويداء سياسة أمنية متجذرة وليس رد فعل على تجاوزات المحتجين، https://bit.ly/3Z0M62r
413 "تحرير الشام" تنفي حدوث انقلاب على "الجولاني".. ما القصة؟ https://www.enabbaladi.net/archives/605798
414 حوكمة المجتمع المدني في المنطقة العربية، مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان، ص 2، https://bit.ly/3Z6QKMF
415 المجتمع المدني السوري، الواقع والممارسات الفضلي، https://dawlaty.org/wp-content/uploads/2022/02/%D9%83%D8%AA%D9%8A%D8%A8-1.pdf

والامن القومي. تعد الجمهورية العربية السورية طرفًا في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتزمت بأعمال مواد هذا العهد في تقريرها الدوري الأخير المقدم الي لجنة حقوق الانسان، بما في ذلك ابلاغ المتهمين بأسباب اعتقالهم وحقهم في الحصول على المساعدة القانونية وإبلاغ اسرهم إلا إن هذه الضمانات كانت غائبه في الممارسة العملية.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

1. الحق في العمل بظروف مرضية

يكفل الدستور السوري الحق في العمل، وظلت الحكومة تنظم ملتقيات للتوظيف لاسيما في دمشق لتأمين فرص عمل للشباب[416]. مع ذلك وصلت نسبة البطالة في سوريا لنحو 20% مع تقديرات بأن النسبة الفعلية ترتفع بشكل أكبر عن هذه النسبة[417]. وفي لقاء تلفزيوني انتقد رئيس هيئة مكافحة البطالة في سوريا آلية عمل الهيئة موضحًا أن الهيئة تتبع آلية بيروقراطية في تلقي طلبات التوظيف ما يعيق عملها[418]، ووفقا لمنظمات المجتمع المدني استشرت البطالة بالأخص في شمال غرب سوريا لتصل لنحو 85% وهي مناطق خارجة عن سيطرة الحكومة السورية[419]. وفقا لتقرير الاحتياجات الإنسانية للجمهورية العربية السورية، لم يعد العمل يلبي ابسط احتياجات الأسرة السورية. وفقا للنشرة الاقتصادية نصف السنوية الصادرة عن البنك الدولي عن الاقتصاد السوري فإن النزاع قد أثر بشكل غير متناسب على سوق العمل في الجمهورية العربية السورية[420]. وهو ما دفع بعديد من السكان إلي البطالة.

2. الحق في الصحة

في 31 مارس 2022 أطلقت وزارة الصحة الاستراتيجية الوطنية لصحة النساء والأطفال والمراهقين 2022-2025. تستهدف الاستراتيجية الوصول العادل إلى خدمات صحية متكاملة وشاملة بجودة أعلي لصالح المرأة والطفل وتعزيز الممارسات الصحية للسكان في سوريا [421]. ورفعت الحكومة السورية ميزانية الصحة حيث وصل الانفاق على الصحة نحو 440 مليار ليرة سورية أي بنسبة 4.7% من اجمالي الميزانية[422].

---

416 بمشاركة 70 شركة متخصصة.. انطلاق فعاليات ملتقى فرص العمل في بدمشق، https://bit.ly/3YJGtGb

417 باحث اجتماعي: معدل البطالة في سوريا 20 في المئة.. هل النسبة حقيقية؟، https://bit.ly/3KgiMRy

418 رئيسها يتحدث عن إنفاق المليارات على هيئة مكافحة البطالة التي استحدثها بشار الأسد، https://www.youtube.com/watch?v=e-1nOsUjegw

419 تقرير: معدلات البطالة تصل إلى 85 % شمال غرب سوريا، https://bit.ly/419mFhi

420 SYRIA ECONOMIC MONITOR, Spring 2022, https://bit.ly/3YZAFbp

421 الاستراتيجية الوطنية لصحة النساء والأطفال والمراهقين 2022-2025، الوكالة العربية السورية للأنباء، https://www.sana.sy/?p=1617549

422 موجز الموازنة العامة للدولة في الجمهورية العربية السورية، ص 20، على الرابط التالي: https://www.unicef.org/syria/media/10751/file/BB%202022%20Arabic.pdf

مع ذلك ظلت الرعاية الصحية محدودة لاسيما في الوقت الذي يحتاج فيه 12 مليون سوري للرعاية الصحية وفقا لمنظمة الصحة العالمية[423] اثرت التدابير القسرية الانفرادية لاسيما قانون قيصر علي تفاقم هذه الاحتياجات. وظل الأطباء يعملون في ظل إمكانيات محدودة للغاية ونقص المعدات الطبية بسبب العقوبات المفروضة على سوريا. واضطر ذلك بجانب نقص الأجور وانعدام الأمن الي هجرة الكادر الطبي في سوريا وهو ما أدي إلى خلل بالتبعية في المستشفيات الحكومية حيث اختار الأطباء الذين لم يهاجروا العمل في مستشفيات خاصة للحصول على أجور عالية. لتعويض هذا النقص. أدي ذلك لدعوة منظمة الصحة العالمية في يناير 2022 في نداء طارئ لتوفير 257.6 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الصحية التي وصفت بالحرجة في سوريا، وضمان الرعاية الصحية الأساسية، بما يتضمن الاستجابة لتداعيات الجائحة، وتقديم الخدمات الصحية الأساسية وبناء نظام صحي يحظى بالمرونة.

3. الحق في التعليم

الحق في التعليم مكفول بموجب الدستور السوري، وفي 7 ديسمبر 2022 اصدر الرئيس السوري قانوًنا يتعلق بتعويض خاص للعاملين في وظائف تعليمية في الأماكن النائية وشبه النائية بما في ذلك حلب والرقة ودير الزور وتألف القانون من تسعة مواد ونص في المادة الاولي منح تعويض يصل لنحو 50% للعاملين في وظائف تعليمية من غير أبناء المحافظة، ونحو 25% لأبناء المحافظة. في سياق متصل منح القانون 25% للعاملين في وظائف إدارية من غير أبناء المحافظة، و15% لأبناء المحافظة. واستهدف القانون كما ورد في ديباجته إقرار تعويضات تتناسب مع الوضع المعيشي في الجمهورية العربية السورية[424].

مع ذلك تقلص الانفاق على التعليم في ميزانية عام 2022 للحد الأدنى حيث بلغ 3.6% فقط من اجمالي مخصصات الموازنة[425] وتشير التقديرات أن نحو 2.4 مليون طفل سوري خرجوًا من العملية التعليمية. في سياق متصل خرجت 40 % من المنشآت التعليمية عن العملية التعليمية في شمال شرق وغرب سوريا بسبب القصف العشوائي وتزامن مع العام الدراسي رفع أسعار الكتب المدرسية مع نقص واضح في أعداد المعلمين الذين لم يتجاوز ما يتقاضونه 20 دولارًا امريكيًا وهو ما دفع المعلمين الي تنظيم إضرابات عن العمل في أحيان متفرقة في عام 2022 في بعض المناطق

423 بيان من المدير الإقليمي حول الاحتياجات الصحية في سوريا، منظمة الصحة العالمية، https://bit.ly/3Z4IKvh
424 الرئيس الأسد يصدر قانوناً يقضي بمنح تعويض خاص للعاملين في وظائف تعليمية في الأماكن النائية وشبه النائية، https://www.sana.sy/?p=1799756
425 مصدر سابق، ص 20، https://www.unicef.org/syria/media/10751/file/BB%202022%20Arabic.pdf

غير الخاضـــعة للحكومة الســـورية حرّم الفتيات اللواتي يتزوجن قبل 18 عامًا من اكمال تعليمهن بأوامر شفهية.

4. الحق في الحصول على الغذاء

تكفل المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصـادية والاجتماعية التي صـادقت عليها الجمهورية العربية السورية الحق في الغذاء[426]، مع ذلك فإن إعمال هذا الحق في الواقع كان بعيدًا عن السوريين خلال هذا العام، ففي مطلع 2022 اقترحت الحكومة السـورية اسـتبعاد 600 ألف اسـرة من برنامج الدعم الحكومي الذي يتيح الحصـول على الغذاء بأسـعار مخفضـة من خلال بطاقات ذكية[427]، وظل خلال عام 2022 نحو 90% من السـوريين يعيشـون تحت خط الفقر وكان ما لا يقل عن 12 مليون سوري من أصل نحو 16 مليونا من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وواجه الأطفال مخاطر إضـافية تتعلق بسـوء التغذية، فعانى أكثر من 600 ألف طفل من سـوء التغذية بحسـب برنامج الأغذية العالمي. من بينهم 16 ألف سوري في شمال شرق سوريا[428].

رابعا: الفئات الأولي بالرعاية

1. حقوق المرأة

تكفل المادة 23 من الدســتور الســوري للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المســاهمة الفعالة والكاملة في الحياة السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، وقد ارتفع تمثيل المرأة في القوة العاملة في سوريا الي 21% مقارنة بنحو 10% قبل اندلاع النزاع السوري[429]، مع ذلك ظلت المرأة في سـوريا تواجه تحديات جسـمية للحصـول على حقوقها المكفولة لها بموجب الدسـتور والمعاهدات التي صادقت عليها سوريا.

المشاركة السياسية: حازت المرأة السورية ثلاث حقائب وزراية في التشكيل الوزاري الحالي للحكومة السـورية وتضـمن هذا التشـكيل من النسـاء كل من: "لبانة مشـوح" وزيراً للثقافة والدكتورة "سـلام سـفاف" وزير التنمية الإدارية والدكتورة "ديالا بركات" وزير دولة[430]. ويمثل التمثيل الحالي نسـبة 10% من اجمالي الحقائب الوزارية. فيما يخص التمثيل البرلماني حازت المرأة أيضـا على 10.8%

[426] International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, Article 11, https://bit.ly/3YIhpzs
[427] اقتراح استبعاد 600 ألف "بطاقة ذكية" من الدعم في سوريا، https://bit.ly/3XEDLAt
[428] سوء تغذية شمال شرقي سوريا.. أكثر من 16 ألف طفل يعانون، العربية، https://bit.ly/3KgG1e7
[429] As war drags, Syrian women enter job market, https://bit.ly/41c3CTA
[430] التشكيل الوزاري في سوريا، http://www.pministry.gov.sy/home?id=16879

من اجمالي المقاعد البرلمانية في سـوريا وهي نسـبة ضـعيفة للغاية ولا تقترب من النسـبة المحددة دوليًا لمشاركة النساء في البرلمانات الوطنية[431].

العنف الاسـري: لا يزال العنف الاسـري مسـتشـريًا في سـوريا حيث قتل زهاء 6 نسـاء وفقا لتقارير حقوقية بدعوي جرائم الشـرف ورغم الجهود التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في إطار التوعية القانونية للرجال والنســاء الا ان العرف ظل قائمًا على القانون فيما يخص العنف الاســري، أفادت تقارير أن القانون يبرر جرائم القتل الزوجي إذا كان الدافع شريفًا [432].

2. حقوق الأطفال

تقدر الاحصائيات إن 33% من سكان الجمهورية العربية السورية هم من الأطفال، ولا يزال الأطفال متأثرين بشكل غير متناسب بسبب النزاع والعقوبات المفروضة على الجمهورية العربية السورية ما حد من قدرتهم على الحصــول على التعليم أو تلقي الرعاية الصــحية، ولا يزال الأطفال يواجهون ممارسات ضارة تتمثل في:

زواج القاصـرات: لا تزال ظاهرة زواج القاصـرات منتشـرة في سـوريا ورغم أن القانون السـوري يمنح زواج الفتاة قبل بلوغ 18 عامًا إلا أنه يمنح القاضي الاذن بتوثيق عقد الزواج إذا طلب المراهق الزواج عند بلوغ 15 عامًا وقد بلغت نسبة المتزوجين قبل سن 18 عامًا بأذن من القاضي 6% في دمشق وريفها فقط. وقد نبهت احصـائيات اخري أن هذه النسـبة ارتفعت من 10% قبل الحرب الي 45% بعد النزاع[433].

عمالة الأطفال: وفقا لأكاديميين يعملون في جامعة دمشــق فإن ظاهرة عمالة الأطفال آخذة في الارتفاع في سوريا وتقدر بالآلاف ويعملون في اعمال البناء والتشييد وصيانة السيارات وورش الخياطة واسـتشـرت عمالة الأطفال في سـوريا بسـبب اتسـاع دائرة الفقر والتشـرد جراء النزاع وهو ما ألقى بعائلات كاملة الي دائرة مفرغة من الفقر حيث يحتاج 90% من أطفال سوريا إلى دعم[434].

[431] Women in parliament, https://www.ipu.org/parliament/SY
[432] العنف الأسري ضد النساء في سوريا جرائم محمية بـ"الأعذار المخففة" والمجتمع،
[433] نسبة زواج القاصرات بمحاكم بدمشق وقطاع واسع من ريفها، 6% https://bit.ly/3I9wnaJ
[434] أطفالنا في سوق العمل القاسي، https://alwatan.sy/archives/323004

3. حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

وفقا لإحصـائيات الأمم المتحدة فإن 28% من السـوريين لديهم إعاقة باختلاف أنواعها،[435] وفي عام 2022 أطلقت منظمات المجتمع المدني بالتعاون مع جهات مانحة اجنبية مشـــاريع للدعم الاقتصـادي للأشـخاص ذوي الإعاقة[436]. مع ذلك واجه الأشـخاص ذوي الإعاقة تحديات جسـيمة للحصـول على حقوهم، وافتقروًا للوصـول إلى الرعاية الصـحية وأجهزة الإعاقة الذي تيسـر حياتهم اليومية. لاسـيما بعد إغلاق مراكز الرعاية المتخصـصـة لهذه الفئة، وارتفاع أسـعار الادوية وخدمات العلاج [437] لا يتضـمن القانون رقم 34 لسـنة 2004 نسـب مُحددة لتوظيف ذوي الإعاقة في المؤسـسـات العامة والخاصـة. ويمنح فقط مزايا محدودة لشـركات القطاع الخاص الذي يقوم بتوظيف هذه الفئة[438] . التحق بعض الأطفال ذوي الإعاقة بمدراس لمصـابي الحرب[439]، مع ذلك واجه بعض الأشـخاص الذين يحظون بإعاقة خطيرة تحديًا في الحصـول على التعليم بسـبب نقص الكادر التعليمي المؤهل لتعليم هذه الفئة. في سياق متصل واجهت النساء ذوي الإعاقة في سوريا اثار غير متناسبة بسبب اعاقتهن.

435 كان من الصعب حقا أن أحمي نفسي" أثر النزاع المسلح في سوريا علي الأطفال ذوي الإعاقة، https://www.hrw.org/sites/default/files/media_2022/09/syria0922_summaryrecs_ar.pdf

436 منظمة محلية تطلق مشروعاً لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة في الرقة، https://npasyria.com/92913 /

437 سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية تفاقم من معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة في درعا، https://bit.ly/3xwKaDl

438 القانون 34 لعام 2004 قانون المعوقين، http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5595&cat=16524

439 https://bit.ly/3YZBfG4

الأردن

أولا: تطورات المشهد السياسي والتشريعي

ظل المشهد السياسي الداخلي والخارجي في الأردن يشهد تطورات سياسية هامة خلال العام الماضي، وهي التطورات السياسية التي تجلت على نحو معتبر في إجراء تعديلات وزارية، وإقرار تشريعات جديدة، وتنامي الاحتجاجات الشعبية مع تفاقم الأزمة الاقتصادية، وتوقيع اتفاقية للتعاون في الشؤون البيئية مع إسرائيل.

وفي هذا السياق، أصدر الملك الأردني في 27 أكتوبر 2022 أمرا ملكيًا يقضي بالموافقة على إجراء تعديل وزاري على حكومة الدكتور بشر هاني الخصاونة، وقد شمل هذا التعديل 10 وزارات[440]. كما أصدر الملك الأردني في 22 ديسمبر 2022، أمرًا ملكيًا آخر يقضي بالموافقة على إجراء تعديل وزاري جديد على حكومة الدكتور بشر هاني الخصاونة اقتصر على وزارة السياحة والآثار، حيث يُعين مكرم مصطفى القيسي، وزيرًا للسياحة والآثار خلفًا لنايف الفايز.[441]

فضلًا عن ذلك، عدل المشرعون الأردنيون في مارس 2022، قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية، حيث أدخلوا تعديلات دستورية على القوانين المتعلقة بالانتخابات والأحزاب السياسة تماشيًا مع التوصيات الصادرة عن اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، التي أنشأها الملك الأردني عبد الله الثاني في 2021. وعلى الرغم من التعديلات التي أُجريت على القوانين المتعلقة بالانتخابات والأحزاب السياسة خلال العام الماضي، بيد أن هذه القوانين، ولا سيما قانون الأحزاب السياسية، ظلت محل انتقاد من قبل العديد من المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية، حيث أبقى التشريع الجديد الخاص بالأحزاب السياسية على بعض الأحكام الغامضة التي يمكن أن تستخدمها السلطات

[440] العاهل الأردنى يوافق على تعديل وزارى فى حكومة الخصاونة يشمل 10 وزارات، اليوم السابع، 27 أكتوبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3D2mOZa
[441] الأردن.. تعديل سادس على حكومة الخصاونة يقتصر على حقيبة السياحة والآثار، الجزيرة، 22 ديسمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3H0qUlO

الأردنية في تقييد حرية عمل الأحزاب السياسية وقمع أعضاء الأحزاب السياسية الذين يحملون توجهات وأجندات سياسية مناهضة لتوجهاتها.[442]

ومع قرار الحكومة الأردنية رفع أسعار المحروقات للمرة السادسة على التوالي في مطلع شهر نوفمبر 2022، تفاقمت الاحتجاجات الشعبية في عدد من المحافظات الجنوبية حتى وصلت إلى أقصاها منتصف شهر ديسمبر2022. وفي هذا السياق، قرر عدد من سائقي الشاحنات في محافظة معان والعقبة والكرك والزرقاء في 5 ديسمبر، تنفيذ إضراب احتجاجًا على قرار رفع أسعار المحروقات الذي اتخذته الحكومة الأردنية مطلع شهر نوفمبر 2022، وامتد الإضراب إلى قطاع النقل البري ليشمل سائقي التطبيقات الذكية والأجرة والحافلات، وتطور الأمر إلى إغلاق الأسواق والمحلات التجارية وتنظيم احتجاجات شعبية تخللتها أحداث عنف وشغب بين المتظاهرين وقوات الأمن الأردنية بعد ترديد المحتجين شعارات مناهضة للحكومة، الأمر الذي أسفر عن مقتل وإصابة عدد من أفراد الشرطة الأردنية في عدد من مناطق المملكة، وهو ما دفع السلطات إلى اعتقال نحو 44 شخصًا من المحتجين في مناطق متفرقة من المملكة.[443]

أما على صعيد تطورات السياسية الخارجية الأردنية، فقد تجسدت أبرز التطورات التي وقعت على الصعيد السياسي الخارجي في الأردن خلال العام الماضي في الاتفاقيات التي وقعتها السلطات الأردنية مع إسرائيل والتي لقت اعتراضًا واحتجاجًا شعبيًا واسع النطاق في الأردن، بما في ذلك اتفاقية التعاون في الشؤون البيئية التي تم توقيعها بين الجانبين الأردني والإسرائيلي في 17 نوفمبر 2022، بهدف تعزيز التعاون بين الجانبين فيما يتعلق بالتعامل مع عواقب أزمة المناخ وإعادة تأهيل نهر الأردن[444]، إضافة إلى اتفاقية الماء في مقابل الكهرباء التي تم توقيعها بين الجانبين الأردني والإسرائيلي برعاية أميركية إماراتية على هامش قمة المناخ في مدينة شرم الشيخ المصرية بهدف تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال توليد الطاقة الكهربائية ومعالجة المياه.[445]

ثانيًا: الحقوق السياسية والمدنية

ظلت السلطات الأردنية خلال العام الماضي مستمرة في ارتكاب انتهاكات ذات صلة بحقوق الأفراد المدنية والسياسية ولا سيما على صعيد الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية التجمع

[442] Jordan: House of Representatives Approves Draft Law Regulating Operation of Political Parties, Library of Congress, March 8, 2022, link: https://bit.ly/3j1KAh8
[443] الأردن ـ أزمة اقتصادية طاحنة واحتجاجات عنيفة.. "ربيع عربي" متأخر؟، دويتشه فيله، 20 ديسمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3kxOL4T
[444] 17 نوفمبر 2022،الرابط: gov.il لأول مرّة منذ اتفاقية السلام وقعت إسرائيل والأردن على إعلان التعاون البيئي، https://bit.ly/3XqRTy8
[445] 8 نوفمبر 2022، الرابط: sputnik Arabic الكهرباء مقابل الماء... ما أهمية المشروع الجديد بين الأردن وإسرائيل؟، https://bit.ly/3GXdEhY

السلمي وتكوين الجمعيات، وفي هذا السياق، نتناول الحقوق السياسية والمدنية في الأردن خلال العام المنصرم على النحو التالي:

1. الحق في حرية الرأي والتعبير

ظلت حرية الرأي والتعبير المكفولة قانونًا للأفراد بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والدستور الأردني، عرضة لانتهاكات السلطات الأردنية خلال العام الفائت، إذ استمرت السلطات الأردنية في فرض قيود على حرية الرأي والتعبير واسكات جميع الأصوات المعارضة استنادًا إلى جملة من القوانين الفضفاضة والمقيدة لحرية الأفراد، بما في ذلك قانون العقوبات لسنة 1960 الذي يسمح بمحاكمة النشطاء والصحفيين بتهمة إذاعة اخبار كاذبة أو مبالغ فيها، وقانون الجرائم الإلكترونية لسنة 2015 والذي يفرض أحكامًا بالسجن والغرامة حالة نشر أي محتوى على وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت ينتقد الملك، والدول الأجنبية، والمسؤولين الحكوميين، والمؤسسات الحكومية، وقانون منع الإرهاب لسنة 2006 الذي يتضمن تعريفًا فضفاضًا للعمل الإرهابي ويسمح بمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وغيرها من القوانين القمعية التي تستخدمها السلطات الأردنية بصورة مستمرة لمقاضاة المواطنين بسبب التعبير السلمي عن آرائهم السياسية على منصات التواصل الاجتماعي أو في التجمعات العامة.

وفي هذا السياق، استمرت السلطات الأردنية خلال العام الفائت في التضييق على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن في ذلك الصحفيين، والإعلاميين، والمحامين، وناشطي الانترنت، والمدونين، ليس لشيء سوى ممارستهم حقهم المشروع في التعبير عن الرأي، ففي 15 أغسطس 2022 على سبيل المثال، اعتقلت السلطات الأردنية الصحفي الأردني عدنان الروسان بسبب نشره عدة تغريدات على مواقع التواصل الاجتماعي انتقد فيها بشكل مباشر المسؤولين الحكوميين لتقصيرهم في إجراء الإصلاحات، بما في ذلك تغريدة ذكر فيها أن الأردنيين "صامتون ويخنقهم الغضب، ينتظرون من الملك أن يقوم بإصلاح نفسه ويتخلى عن المهرجانات والأفلام والرحلات والمؤتمرات ويهتم بشؤون الوطن". ونتيجة لنشاطه السلمي في التعبير عن الرأي على الإنترنت، اعتقلته السلطات الأردنية، ووجهت إليه بموجب قانون الجرائم الإلكترونية عدة تهم شملت:

التحريض وإثارة النعرات وإذاعة أنباء كاذبة من شأنها النيل من هيبة الدولة، وذم هيئة رسمية وإهانة موظف عام.[446]

كما اعتقلت السلطات الأردنية في 26 يوليو 2022، ناشطة حقوق الإنسان سمية أبو نبعة بتهمة إشاعة أنباء كاذبة تنال من هيبة الدولة وذلك بسبب تغريدة نشرتها عبر مواقع التواصل الاجتماعي حول مقتل طالبة التمريض إيمان رشيد، والتي تم قتلها في يونيو 2022 داخل حرم جامعة العلوم التطبيقية الخاصة[447]. وفي 8 مارس 2022، احتجزت السلطات الأردنية في مطار عمان الصحفي الفلسطيني الأمريكي البارز والمدير العام لشبكة الإعلام المجتمعي داود كتاب، بموجب قانون الجرائم الإلكترونية وذلك أثناء عودته من المملكة المتحدة، بعد شكوى بشأن مقال نشره في عام 2019 عن اعتقال مستثمر أردني أمريكي. وفي 7 مارس 2022، احتجزت السلطات الأردنية الصحفية تغريد الرشق في مطار عمان أثناء عودتها من واشنطن وذلك بسبب نشرها تغريدة في 13 يناير 2022 انتقدت فيها صحفية موالية للحكومة الأردنية.[448]

2. الحق في التجمع السلمي

ظل الحق في حرية التظاهر والتجمع السلمي عرضة لانتهاكات السلطات الأردنية خلال العام الماضي، إذ لوحظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرار السلطات الأردنية في قمع الاحتجاجات السلمية استنادًا إلى بعض القوانين المقيدة لحرية الأفراد في التجمهر والتجمع السلميين بما في ذلك قانون منع الجرائم لسنة 1954 الذي يمنح السلطات صلاحيات موسعة لاحتجاز الأشخاص بأمر إداري دون مراجعة قضائية. وفي هذا السياق، رصد باحثو مؤسسة ماعت العديد من الوقائع خلال العام المنصرم التي تعرض خلالها المحتجين والمتظاهرين للاعتقال التعسفي والاحتجاز الإداري ليس لشيء سوى مباشرتهم حقهم المشروع في التظاهر والتجمع السلمي، ففي 24 مارس 2022 على سبيل المثال، اعتقلت السلطات الأردنية 150 ناشطًا وصحفيًا ومُعلمًا وأعضاء سابقين في البرلمان ونشطاء من الحراك لمنعهم من المشاركة في تنظيم احتجاجات ضد الحكومة عقب الإعلان عن تنظيم اعتصام احتجاجي في الساحة الهاشمية وسط عَمان تزامنًا مع إحياء ذكرى هجمات مارس 2011[449]. وخلال الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت عدد من المحافظات الجنوبية

[446] عام: الأردن: استمرار قمع الصحفيين الأردنيين: أطلقوا سراح عدنان الروسان، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 6 سبتمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3HmdmCv
[447] عام: الأردن: الحرية للناشطة الأردنية سمية أبو نبعة، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 2 أغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3QWzZAF
[448] Jordan: Two journalists arrested under cybercrime law, Fédération internationale des journalists, 11 March 2022, link: https://bit.ly/3iQU0wb
[449] الأردن: اعتقالات "استباقية" جماعية لمنع الاحتجاجات ضد الحكومة، منظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي، 6 أبريل 2022، الرابط: https://bit.ly/3Wol1EV

في الأردن خلال شهر ديسمبر 2022 اعتراضًا على رفع أسعار المحروقات للمرة السادسة على التوالي، اعتقلت السلطات الأردنية نحو 44 شخصًا من المحتجين والمتظاهرين في مناطق مختلفة من البلاد بعدما تخللت المظاهرات أعمال عنف وشغب بين المتظاهرين وأفراد الشرطة الأردنية.[450]

3. الحق في تكوين الجمعيات

ظلت السلطات الأردنية خلال العام الماضي تفرض قيودًا واسعة النطاق على إنشاء منظمات وجمعيات المجتمع المدني وطريقة عملها، إذ أنها أبقت خلال العام المنصرم على التدابير القانونية التي تقيّد بلا مبرر الحق في تكوين الجمعيات، وحافظت على نفس الإجراءات البيروقراطية وغير الضرورية التي تعوق تسجيلها، وواصلت فرض القيود غير اللازمة التي تحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على تلقي التمويل الدولي، وفي هذا السياق، لاحظ باحثو مؤسسة ماعت أن السلطات الأردنية لا زالت مستمرة في فرض بعض القوانين التي تقيد على نحو معتبر حرية تكوين وتنظيم الجمعيات، بما في ذلك قانون العمل لعام 1996، وقانون الجمعيات لعام 2008، وغيرها من القوانين التي تخول وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة التجارة والصناعة والتموين، الحق في الموافقة على طلبات تسجيل الجمعيات أو رفضها، والحق في حل الجمعيات والنقابات وإحالتها إلى السلطة القضائية، والحق في الموافقة على مجالس إدارة الجمعيات، والحق في إرسال ممثلين حكوميين إلى أي اجتماع لمجالس إدارة الجمعيات، والحق في منع الجمعيات والمنظمات المدنية من تلقي التمويل الأجنبي، الأمر الذي أعاق على نحو معتبر من قدرة الجمعيات الأهلية في الأردن على تلقي التمويل والمنح الأجنبية بحرية، ففي سبتمبر 2022 على سبيل المثال، قدمت المنظمة غير الحكومية المحلية المعروفة باسم **"شبكة الإعلام المجتمعي"** شكوى إلى المركز الوطني لحقوق الإنسان بشأن رفض السلطات التعسفي منحة مقدمة من وكالة التنمية الألمانية قدرها 25 ألف دينار أردني، بما يعادل نحو 35 ألف دولار أمريكي، وذلك من أجل تنفيذ حملة توعوية بشأن إعادة التدوير.[451]

ثالثًا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ظلت أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأردن خلال العام الفائت عرضة لانتهاكات السلطات خاصة فيما يتعلق بالحق في العمل في ظروف عادلة ومواتية والحق في مستوى معيشي

---

[450] France 24، 17 ديسمبر 2022، الرابط: توقيف 44 شخصا شاركوا في أعمال شغب في احتجاجات على ارتفاع اسعار المحروقات في الاردن، https://bit.ly/3J64HW8

[451] شبكة الإعلام المجتمعي تتقدم بشكوى للمركز الوطني لحقوق الإنسان حول "غياب حكم القانون"، موقع عمان نت، 9 مايو 2022، الرابط: https://bit.ly/3QUekcw

لائق، والحق في التعليم، وفي هذا السياق، نستعرض حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأردن خلال العام الماضي على النحو التالي:

1. الحق في العمل في ظروف عادلة ومرضية

ظل المواطنين الأردنيون يعانون خلال العام المنصرم من البطالة ونقص فرص العمل، فبحسب أحدث الإحصائيات الرسمية في هذا الصدد، فإن معدل البطالة في الأردن خلال العام 2022، قد بلغ مستويات مرتفعة للغاية، إذ تجاوزت نسبته وفقًا لإحصائيات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية معدل 23 في المائة، وهو ما يعني أن ما يقرب من ربع القوى العاملة الناشطة في الأردن أضحت عاطلة عن العمل في الوقت الحالي، الأمر الذي يجعل معدل البطالة في الأردن من أعلى معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يتعارض مع حق المواطنين الأردنيين في العمل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[452]

فضلًا عن ذلك، ظلت النساء في الأردن إضافة إلى العمال المهاجرين يتعرضون لانتهاكات واسعة النطاق فيما يتعلق بالحق في العمل في ظروف عادلة ومرضية، وفي هذا السياق، لاحظ باحثو مؤسسة ماعت أن النساء في الأردن لا يزلن يواجهن تمييزًا مجحفًا فيما يتعلق بالحصول على العمل، فعلى الرغم من أن القانون يحظر التمييز في العمل والأجر على أساس الجنس، بيد أن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة في الأردن لا تزال متدنية للغاية، إذ لا تتجاوز نسبة مشاركتهن في القوى العاملة الأردنية معدل 14 في المائة، كما أنهن لا يزلن يتركزن في بعض القطاعات التي تقدم أجورًا تقل عن الحد الأدنى الرسمي للأجور، ومحرمون من العمل في بعض القطاعات الاقتصادية والصناعات ذات الأجور المرتفعة التي تعتبرها الدولة تنطوي على أنشطة خطرة بما في ذلك قطاع البناء والمحاجر، ولا يزلن ممنعات من العمل ليلًا في طيف واسع من القطاعات الاقتصادية. كما لاحظ باحثو مؤسسة ماعت أن العمال الأجانب في دولة الأردن ظلوا عرضة للاستغلال في ظل نظام الكفالة، الذي يحظر على العامل تغيير الوظيفة أو السفر بدون إذن صاحب العمل، وظلت حقوقهم في العمل في ظل ظروف عادلة ومرضية تنتهك على نطاق واسع، إذ لا زال يخضع العمال الأجانب، ولا سيما خدم المنازل وعمال الملابس وعمال البناء والعمال الزراعيون للعمل القسري والإجباري على يد أرباب أعمالهن، كما أنهم معرضون لعدم دفع الأجور، والعمل لعدد ساعات طويلة، والحرمان

[452] https://bit.ly/3D8vOMq ارتفاع معدل البطالة بالأردن خلال الربع الثالث من عام 2022 إلى 23.1%، البوابة، 5 يناير 2022، الرابط:

من الطعام، والاعتداء الجسدي والجنسي، وتقييد الحركة عبر حجز جوازات السفر أو الحجز في مكان العمل.[453]

2. الحق في مستوى معيشي لائق

ظل طيف واسع من المواطنين في الأردن خلال العام المنصرم يعانون من ظروف معيشية صعبة للغاية، وهو ما يعزى في جانب كبيرة منه إلى الاختلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني منذ فترات طويلة، فضلًا عن تفاقم الأزمات المالية والاقتصادية جراء تفشي جائحة كورونا التي قادت طيف واسع من الأسر الأردنية إلى فقدان مصادر دخلها، الأمر الذي دفع قطاع عريض من المواطنين الأردنيين إلى براثن الفقر، وفي هذا السياق، تشير تقديرات محلية ودولية موثوقة إلى ارتفاع نسبة الفقر في الأردن خلال الأعوام القليلة الماضية إلى مستويات غير مسبوقة، فوفقًا لأحدث التقديرات الصادرة عن وزارة التخطيط الأردنية، فإن معدل الفقر في الأردن قد تجاوزت نسبته 24 في المائة، في حين تشير أحدث التقديرات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن معدل الفقر في الأردن قد تخطت نسبته 27 في المائة[454]، وهو ما يعني وفقًا للتقديرات السابقة أن ما يقرب من ربع السكان في الأردن يعانون من الفقر وتردى مستوى المعيشة. ونتيجة للصعوبات المعيشية التي يعيشها ما يقرب من ربع المواطنين في الأردن، اتجه طيف واسع من المواطنين في الأردن إلى استراتيجيات تكييف سلبية بما في ذلك تقليص كمية وجودة الطعام، الأمر الذي أسفر عن ارتفاع معدلات نقص التغذية في الأردن لما يقرب من ثلاثة أضعاف خلال ثماني سنوات، فوفقًا لتقديرات صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، فقد ارتفعت معدلات نقص التغذية في الأردن إلى ما يقرب من 17 في المائة في عام 2022، بعدما كانت أقل من 6 في المائة خلال العام 2014، وهوما جعل الاردن يحتل المرتبة 53 من بين 136 دولة ضمن مؤشر الجوع العالمي لعام 2022.[455]

3. الحق في التعليم

ظلت معدلات التعليم في الأردن تسجل مستويات منخفضة مقارنة بغيرها من دول منطقة الشرق الأوسط، فوفقًا لأحدث الإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي في هذا السياق، فقد بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الأردن 80 في المائة، في حين لم تتجاوز نسبة الالتحاق بالتعليم في مرحلة التعليم الثانوي في الأردن معدل 72 في المائة، بينما انخفضت هذه النسبة إلى أقل من 34 في

[453] https://bit.ly/3iQGVmx، 17 يوليو 2022، الرابط: independent Arabia العمالة الوافدة في الأردن... معاناة وانتهاكات،
[454] https://bit.ly/3J7iZpz وزير التخطيط يقدر نسبة الفقر في الأردن بـ 24%، المملكة، 30 أغسطس 2022، الرابط:
[455] https://bit.ly/3D7LSOv الأردن يحتل المرتبة 53 في مؤشر الجوع العالمي، الغد، 17 أكتوبر 2022، الرابط:

المائة في مرحلة التعليم الجامعي أو التعليم العالي، وتشـير إحصـائيات الالتحاق بالتعليم في الأردن إلى أنه لا يزال أمام الأردن الكثير ليفعله من أجل القضاء على التحديات التي تعيق الالتحاق بالتعليم في جميع مراحله، بما في ذلك التحديات المتعلقة بارتفاع معدلات الفقر التي تدفع الأسر الأردنية إلى تسـريح أطفالها لعدم القدرة على تحمل النفقات الدراسـية، فضـلًا عن التحديات المتعلقة بتفشـي ظاهرة عمالة الأطفال في الأردن والزواج المبكر وارتفاع المصـروفات الدراسـية التي قدرتها بعض المنظمات المحلية في الأردن في مرحلة التعليم الجامعي بأكثر من 25 في المائة من ميزانية الأسـرة الأردنية.[456]

رابعًا: الفئات الأولى بالرعايا

ظلت الفئات الأولى بالرعاية في الأردن بمن في ذلك المرأة والطفل يقاسـون انتهاكات حقوقية واسعة النطاق ويتعرضـن للتمييز المجحف في القانون والممارسـة المجتمعية خلال العام الفائت، وفي هذا السياق، نستعرض أوضاع الفئات الأولى بالرعاية في الأردن خلال العام الماضي على النحو التالي:

1. حقوق المرأة

ظلت المرآة الأردنية خلال العام الماضـي تعاني من التمييز المجحف تجاهها في القانون والممارسـة المجتمعية، فعلى الرغم من أن الدسـتور الأردني قد كفل المسـاواة بين الرجال والنسـاء دونما تمييز، بيد أن باحثي مؤسـسـة ماعت قد لاحظوا أن كل من قانون الجنسـية الأردني وقانون الأحوال الشـخصـية وقانون العقوبات لا يزالون يكرسـون التمييز ضـد المرأة، فضـلًا عن كون التشـريعات الأردنية لا زالت تفتقر في الوقت ذاته لبعض القوانين التي تجرم الممارسات المجتمعية السيئة التي تقع ضـد المرأة، فوفقًا للمادة 9 من قانون الجنسـية الأردني، تُحرم المرأة الأردنية المتزوجة من رجل أجنبي من المساواة مع الرجل في نقل جنسيتها إلى أطفالها وزوجها، وهو ما يُسمح به للرجل الأردني المتزوج من أجنبية، كما لا يمنح قانون الأحوال الشـخصـية الأردني للمرأة الأردنية حقوق مسـاوية للرجل في الزواج والطلاق، ولا زالت التشـريعات الأردنية تفتقر لأية قوانين تجرم العنف العائلي والجنسـاني بما في ذلك العنف الجنسـي والاغتصـاب الزوجي، واسـتمر قانون العقوبات الأردنية في تطبيق أحكام مخففة بحق القاتل فيما يسمى بجرائم الشرف التي ترتكب ضد النساء، حيث تسمح المادة 340 من قانون العقوبات الأردني بتخفيف الحكم على الرجل إذا قتل أو اعتدى على زوجته أو إحدى أصوله أو فروعه أو أخواته بحال تلبسها بجريمة الزنا أو في فراش غير مشروع.

[456] هل بات التعليم في الأردن للأغنياء فقط؟، الاندبندت، 7 سبتمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3H319l2

واســتمرت المرأة في الأردن خلال العام الماضــي تتعرض لأشــكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك القتل، وفي هذا السياق، رصد باحثو مؤسسة ماعت العديد من الوقائع خلال العام المنصرم التي تعرضت خلالها النساء في الأردن لأشكال مختلفة من العنف بما في ذلك القتل التعسفي على يد أزواجهن وأقاربهن، ففي 4 يوليو 2022 على سبيل المثال، قتل رجل زوجته طعنًا بالسكين في شارع عام أمام محكمة الكرك الشرعية اثر خلافات بينهما[457]، وفي 23 أغسطس 2022، قتل رجل زوجته طعنًا بالســكين في مناطق متفرقة من جســدها وذلك أثناء قيامها بإجراء عملية جراحية داخل مســتشــفى البشــير الحكومي إثر خلافات بينهما[458]. كما قُتلت طالبة أردنية بالرصاص على يد شاب أردني في يونيو 2022 داخل حرم الجامعة في محافظة إربد الشمالية بعدما رفضــت الزواج منه[459]. ونتيجة لتفاقم عمليات القتل التعســفي ضــد النســاء في الأردن خلال العام الماضي، احتج عدد من النساء أمام البرلمان في شهر يوليو 2022 من أجل سن تشريعات صارمة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتبني إجراءات شفافة لمحاسبة مرتكبي العنف ضد المرأة. فضلًا عن ذلك، ظلت نسب مشاركة النساء في جميع مستويات صنع القرار في الأردن خلال العام المنصرم تسجل مستويات متدنية للغاية، فعلى سبيل المثال، لاحظ باحثو مؤسسة ماعت أن المرأة الأردنية ممثلة تمثيل ضعيف في الحكومة الأردنية التي تم إجراء تعديل وزاري على أعضائها في 27 أكتوبر الماضي، حيث يضم مجلس الوزراء الأردني الحالي (5) سيدات فقط بين أعضاءه البالغ عددهم 27 عضوًا، وهو ما يعني أن نسبة مشاركة النساء في الحكومة الأردنية الحالية لا تتجاوز 18.5 في المائة.[460]

2. حقوق الطفل

ظلت بعض أحكام القانون الأردني خلال العام المنصرم، تنتهك الحقوق الأساسية للطفل على نحو لا يتوافق مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنســان بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، فعلى صــعيد ذي صلة، لا زال يحرم قانون الجنسية الأردني، الذي يحظر على المرأة الأردنية تمرير جنسيتها لأبنائها إذا كانت متزوجة من رجل أجنبي، العديد من الأطفال المولودون من أم أردنية وأب أجنبي من الحق في الجنســية، كما لا زال يفتقر القانون في الأردن إلى بعض التشــريعات والأحكام التي توفر الحماية اللازمة للأطفال من كافة أشــكال العنف وســوء المعاملة، وفي هذا الســياق، وجد باحثو مؤســسة

[457] Woman stabbed by husband in front of court in Jordan, Arab News, 4 July 2022, link: https://bit.ly/3ZXLEDC
[458] طعنها في المستشفى.. أردني يقتل زوجته قبل إجرائها عملية جراحية؟، العين الاخبارية، 23 أغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3WwK4p6
[459] Brutal murder of university student Iman Rasheed shakes Jordan, the new Arab, 27 June, 2022, link: https://bit.ly/3kuXYe5
[460] الحكومة الحالية، رئاسة مجلس الوزراء الأردني، الرابط: https://bit.ly/3Xy0qz9

ماعت أن الأردن لا زالت تفتقر إلى قانون شـــامل لحماية الطفل، وهو ما يعرض الأطفال في الأردن لأشـكال مختلفة من العنف وسـوء المعاملة. كما لاحظ باحثو المؤسـسـة أن الأطفال في الأردن لا يزالون غير محميين من العنف الأســري والعقاب البدني الذي قد يقع عليهم من قبل أحد أفراد الأســرة، حيث لا يزال يســمح قانون العقوبات الأردني للآباء ومن في حكمهم بمعاقبة الأطفال وفقا للعرف العام، وفي هذا الصدد، تنص المادة رقم 62 من قانون العقوبات الأردني على أن "يجيز القانون ضــروب التأديب التي ينزلها بالأولاد آباؤهم على نحو ما يبيحه العرف العام"[461]، وأســتمر قانون الأحوال الشـخصـية الأردني، الذي يجيز في المادة 10 منه للقاضـي تزويج القاصـرات إن كان في ذلك مصلحتهن، في ترسيخ ظاهرة الزواج المبكر بين الفتيات القاصرات اللائي لا يزدن أعمارهن أحيانًا عن 15 عامًا خاصة في المناطق الريفية والنائية.[462]

[461] https://bit.ly/3woIVFF، 31 يوليو 2022، الرابط: Sputnik Arabic الأردن... مطالب بإلغاء مصطلح "تأديب الوالدين" من قانون العقوبات 62 المثير للجدل،
[462] https://bit.ly/3H4P66L في ختام حملة اتحاد المرأة: المطالبة بعدم تزويج من هن دون الثامنة عشرة، الغد، 11 ديسمبر 2022، الرابط:

لبنان

أولًا: تطورات المشهد السياسي والتشريعي

ظل المشهد السياسي الداخلي والخارجي في لبنان يشهد تطورات سياسية هامة خلال العام الماضي، وهي التطورات السياسية التي تجلت على نحو معتبر في إجراء انتخابات برلمانية جديدة، ودخول لبنان مرحلة الفراغ السياسي مع فشل القوى السياسية في تشكيل الحكومة واختيار رئيس جديد للبلاد خلفًا للرئيس اللبناني السابق الرئيس ميشال عون، وتنامي الاحتجاجات الشعبية مع تفاقم الازمات الاقتصادية، وتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل.

وفي هذا السياق، أجرت السلطات اللبنانية في 15 مايو 2022 أول انتخابات برلمانية منذ الاحتجاجات الحاشدة في أكتوبر الأول 2019، وحسبما أفادت تقارير دولية موثوقة، فقد اتسمت هذه الانتخابات بانتهاكات خطيرة، منها شراء الأصوات، والعنف، والتحريض، وسوء استخدام السلطة من قبل الأحزاب السياسية. وبينما أسفرت هذه الانتخابات عن فوز عشرات النواب المستقلين الإصلاحيين بمقاعد في البرلمان اللبناني، بيد أنها لم تسفر عن أي تحول مهم في الوضع السياسي في لبنان خلال العام المنصرم.[463]

فضلًا عن ذلك، دخلت لبنان مرحلة الفراغ السياسي مع فشل القوى السياسية والطائفية في تشكيل الحكومة واختيار رئيس جديد للبلاد خلفًا للرئيس اللبناني السابق ميشال عون الذي انتهت ولايته الدستورية رسميًا نهاية شهر أكتوبر 2022، وفي هذا الصدد، أُسدل الستار على نهاية العام 2022 دون أن تتمكن السلطات في لبنان من تشكيل حكومة جديدة تتولى إدارة شؤون الحكم بسبب تفاقم الخلافات السياسية بين مختلف القوى السياسية والطائفية في لبنان، وذلك على الرغم من تكليف السيد نجيب ميقاتي من قبل الرئيس اللبناني ميشال عون بتشكيل حكومة جديدة في يونيو 2022، بعد حصوله على عدد كاف من الأصوات من نواب البرلمان لتعيينه رئيسًا للوزراء،

[463] A dozen independent newcomers elected to Lebanon parliament, Reuters tally of official results shows, Reuters, May 17, 2022, link: https://reut.rs/3iEOM6z

وهو الأمر نفسه الذي تكرر فيما يتعلق باختيار رئيس جديد للبنان خلفًا للرئيس عون، حيث فشل البرلمان اللبناني أربع مرات في انتخاب رئيس جديد للبنان، وهو ما يعزى إلى عدم وجود أي فريق في مجلس النواب اللبناني يملك أكثرية تخوله اختيار الرئيس الجديد للبنان. ومع فشل رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي طيلة العام المنصرم في تشكيل حكومة جديدة، أعلن الرئيس اللبناني ميشال عون في 30 أكتوبر 2022، أي قبل يوم واحد من انتهاء ولايته الدستورية، عن توقيع مرسوم يقضي باعتبار حكومة تصريف الأعمال برئاسة نجيب ميقاتي مستقيلة، وهو ما قاد لبنان إلى فراغ سياسي وسط تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي.[464]

ومع تفاقم الأزمات الاقتصادية في لبنان خلال العام الماضي، تنامت الاحتجاجات الشعبية في لبنان بين الفنية والأخرى، وهو ما تجلى في عشرات الاحتجاجات الشعبية التي تم تنظيمها في لبنان على مدار العام المنصرم، ففي 13 يناير 2022 على سبيل المثال، قطع متظاهرون في لبنان عدد من الطرق الرئيسية واعتصموا أمام مصرف لبنان المركزي في بيروت، مطالبين برحيل ومحاكمة المنظومة الفاسدة الحاكمة، وذلك احتجاجًا على تردي الأوضاع الاقتصادية في لبنان، وفشل السياسيين في معالجة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي أفضت إلى انهيار العملة المحلية وارتفاع الأسعار في لبنان إلى مستويات غير مسبوقة.[465] أما على صعيد تطورات السياسة الخارجية، فيعد الاتفاق الذي تم توقيعه بين لبنان وإسرائيل، في 27 أكتوبر 2022، بخصوص ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، بعد مفاوضات استمرت لعدة أشهر بوساطة أمريكية، هو من أبرز التطورات التي وقعت على الصعيد السياسي الخارجي في لبنان خلال العام الماضي.[466]

ثانيًا: الحقوق السياسية والمدنية

ظلت السلطات اللبنانية خلال العام الماضي مستمرة في ارتكاب انتهاكات ذات صلة بحقوق الأفراد المدنية والسياسية ولا سيما على صعيد الحق في الحماية من الاعتقال القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة وإتاحة سبل الإنصاف، وفي هذا السياق، نتناول الحقوق السياسية والمدنية في لبنان خلال العام المنصرم على النحو التالي:

[464] دون رئيس ولا حكومة... لبنان يدخل مرحلة فراغ سياسي مع انتهاء ولاية ميشال عون، France 24، 1 نوفمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3H51JPl
[465] احتجاجات وقطع طرق بلبنان.. الأوضاع المعيشية تشعل غضب الشارع، العين الاخبارية، 13 يناير 2022، الرابط: https://bit.ly/3kbbl2W
[466] لبنان وإسرائيل يوقعان الاتفاق "التاريخي" لترسيم الحدود البحرية دون مراسم مشتركة، France 24، 27 أكتوبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3H6k2ES

1. الحق في الحماية من الاعتقال القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب

ظلت السلطات اللبنانية خلال العام الماضي ترتكب انتهاكات حقوقية جسيمة بحق المدافعين عن حقوق الإنسان واللاجئين بما في ذلك الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من أنماط المعاملة السيئة، وفي هذا السياق، أطلع باحثو مؤسسة ماعت على تقارير دولية ومحلية موثوقة تفيد باستمرار تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان واللاجئين لخطر الاحتجاز والتعذيب على يد السلطات اللبنانية خلال العام المنصرم، ففي 30 أغسطس 2022 على سبيل المثال، اعتقلت عناصر من أجهزة الاستخبارات اللبنانية اللاجئ السوري **بشار عبد السعود** بتهمة حيازة عملة مزورة والانتماء إلى تنظيم إرهابي، واقتادته بعد ذلك إلى فرع أمن الدولة في تبنين في جنوب لبنان، حيث تعرض لأنماط متعددة من التعذيب وسوء المعاملة بما في ذلك الضرب المبرح والجلد بالأسلاك المعدنية والحرق، الأمر الذي أفضى به إلى الوفاة متأثرًا بجراحه وتحت وطأة التعذيب المهين في 31 أغسطس 2022. وتُظهر الصور التي تداولتها منصات التواصل الاجتماعي للضحية وحشية الشرطة اللبنانية في التعامل مع الموقوفين والمشتبه بهم، حيث ظهرت على جسد الضحية علامات التعذيب الشديدة، بما في ذلك الكدمات والجروح في منطقة الرقبة والظهر والصدر[467]. وفي 4 أبريل 2022، اعتقلت قوات الأمن اللبنانية عاملة منزلية من المدافعين عن حقوق العاملات المنزليات في لبنان، وذلك بسبب دورها الرائد في التظاهرات التي نظمها عدد من عاملات المنازل المهاجرات الكينيات في لبنان أمام القنصلية الكينية في بيروت منذ مطلع العام 2022، للمطالبة بإعادة العمال الكينيين الراغبين في العودة إلى ديارهم والحصول على الدعم الكافي من الموظفين القنصليين.[468]

2. الحق في حرية الرأي والتعبير

استمرت السلطات اللبنانية خلال العام الماضي في قمع حرية الأفراد، بمن في ذلك الصحفيين، في الرأي والتعبير، وواصلت إجراءاتها التعسفية التي ترمي إلى إسكات جميع الأصوات المعارضة، استنادًا إلى جملة من القوانين المدنية والعسكرية التي تُحمل النشطاء والصحفيين المسؤولية عن الأخبار الخاطئة أو الكاذبة، وتفرض عقوبات بالسجن حالة التشهير أو المساس بكرامة رئيس الدولة أو رئيس دولة أجنبية، أو إهانة كبار الموظفين وقوات الأمن، وقد أسفرت الانتهاكات التي طالت حرية الرأي والتعبير في لبنان العام المنصرم عن تراجع تصنيف لبنان في التصنيف العالمي لحرية

---

467 مقتل شاب سوري أثناء التحقيق معه بواسطة أمن الدولة في لبنان، Arabic. Euro news، 5 سبتمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3IP7Ppr

468 مصير ناشطة وعاملة كينية محتجزة لدى الأمن العام مجهول... واللجوء قيد البحث، Beirut-today، 17 أغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3Wll04h

الصحافة للعام 2022 الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، حيث أحتلت لبنان المرتبة 130 بين 180 دولة، بعد أن كانت في المرتبة 107 في العام 2021.

وإلى جانب الانتهاكات المتعلقة بحري الرأي والتعبير التي ارتكبتها السلطات اللبنانية ضد النشطاء والصحفيين في لبنان خلال العام الماضي، والتي شملت الاعتداء على النشطاء والصحفيين ومضايقتهم واعتقالهم وإصدار أحكام قضائية بالسجن ضدهم في قضايا ذات صلة بحرية التعبير عن الرأي، وهي الانتهاكات التي قدرتها بعض التقارير الحقوقية الدولية الموثوقة بأكثر من 73 انتهاك، ظلت بعض الجماعات التي تعمل خارج سيطرة الدولة في لبنان وعلى رأسها جماعة حزب الله اللبناني ترتكب انتهاكات جسيمة بحق الصحفيين والنشطاء الذين يتبنون آراء مناهضة ومنتقدة لسياساتهم وتوجهاتهم، وأولئك الذين يسعون إلى كشف التجاوزات والانتهاكات المرتكبة من قبلهم.[469]

وفي وقائع محددة تدعم ما سبق، أدانت المحكمة العسكرية اللبنانية في 24 يونيو 2022، الفنانة الكوميدية المعروفة شادن فقيه، بدفع غرامة مالية قيمتها مليون و859 ألف ليرة لبنانية، بتهمة تشويه سمعة قوى الأمن الداخلي بعد أن نشرت مقطعا هزليًا على صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي إنستغرام[470]. وفي 15 مايو 2022، كانت الانتخابات البرلمانية مسرحًا للعنف ضد الصحفيين في لبنان، حيث تعرض الصحفيين الذين يغطون الانتخابات البرلمانية في عدة مناسبات للاعتداء أو المضايقة من قبل قوات الأمن وأنصار حزب الله، فعلى سبيل المثال، منعت قوات الأمن اللبنانية طاقم قناة سكاي نيوز عربية، المكون من المراسل **سلمان عنداري** والمصوّر **محمد حنون**، من القيام ببث مباشر من داخل أحد مراكز الاقتراع في المعهد الفني الصناعي في مدينة الدكوانة شمال بيروت، كما تعرض المصور الصحفي العامل في منصة ميغافون الإلكترونية **حسين بصل** خلال اليوم ذاته للضرب المبرح على يد مجموعة من أنصار حزب الله بعدما كشف أثناء قيامه بتغطية الاقتراع في بلدة أنصار الجنوبية عن خروقات في سير عملية التصويت من قبل بعض أعضاء حزب الله اللبناني.[471]

469 تقرير: عهد عون الأسوأ على حرية التعبير في لبنان، الحرة، 2 نوفمبر 2022، الرابط: https://arbne.ws/3QQwD2m
470 المحكمة العسكرية تُدين الممثلة الكوميدية شادن فقيه وتُغرّمها بسبب فيديو، سكايز، 24 يونيو 2022، الرابط: https://bit.ly/3GNKPo3
471 لبنان: الصحفيون بين مطرقة الناشطين السياسيين وسندان الشرطة خلال تغطية الانتخابات، مراسلون بلا حدود، 23 مايو 2022، الرابط: https://bit.ly/3XjhJnA

3. الحق في الكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة وإتاحة سبل الإنصاف

على الرغم من مرور أكثر من عامين على الانفجار الكارثي الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 أغسطس 2020، والذي دمر نصف العاصمة وألحق أضرارًا جسيمة بالممتلكات، وبينما تشير عشرات التقارير الدولية الموثوقة إلى أن بعض المسؤولين الحكوميين في لبنان كانوا على دراية بالكارثة القاتلة التي يمكن أن تتسبب بها نيترات الأمونيوم في المرفأ على الحياة البشرية وقبولهم ضمنيًا بهذا الخطر، بيد أنه حتى وقت كتابة هذا التقرير لم يتم الانتهاء من التحقيقات في قضية إنفجار المرفأ، ولم يتم الكشف عن الحقيقة في هذه القضية، ولم يتم التوصل إلى هوية المتسببين في هذه الكارثة، ولم يتم محاسبة أحد من المسؤولين، ولم يتمكن أحد من الضحايا وأسرهم من الحصول على سبل جبر وإنصاف فعالة. وفي هذا السياق، وجد باحثو مؤسسة ماعت أن السلطات اللبنانية ظلت تعرقل بشكل منتظم على مدار العامين الماضين سير التحقيقات في الانفجار من خلال حماية السياسيين والمسؤولين المعنيين من الاستجواب والملاحقة القضائية والاعتقال، كما وجد باحثو المؤسسة أن المشتبه بهم، وهمم سياسيون بارزون في الحكومة اللبنانية، قد سعوا إلى عرقلة جهود الكشف عن الحقيقة في كارثة انفجار المرفأ من خلال تقديمهم بصفة مستمرة طلبات لإقالة كبير المحققين، القاضي طارق بيطار، وقضاة آخرين يعملون على القضية، ما أدى إلى تعليق سير التحقيقات في قضية إنفجار المرفأ منذ 23 ديسمبر 2021.[472]

ثالثًا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ظلت أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في لبنان خلال العام الفائت عرضة لانتهاكات السلطات خاصة فيما يتعلق بالحق في مستوى معيشي لائق والحق في العمل والتعليم، وفي هذا السياق، نستعرض حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في لبنان خلال العام الماضي على النحو التالي:

1. الحق في مستوى معيشي لائق:

ظل المواطنون في لبنان خلال العام الماضي يعيشون أوضاع إنسانية صعبة للغاية، وذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية الخانقة التي دخلت عامها الرابع، وفي هذا السياق، أشارت تقارير موثوقة تحقق باحثو مؤسسة ماعت من صحتها، إلى أن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها لبنان منذ أكثر من ثلاث سنوات أثرت بشكل غير متناسب على حق المواطنين في لبنان في التمتع بمستوى

[472] الأمم المتحدة: شكّلوا بعثة لتقصي الحقائق بشأن انفجار مرفأ بيروت، هيومن رايتس واتش، 3 أغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3Xb5n0J

معيشـي مناسـب، حيث أضـحى غالبية المواطنون في لبنان عاجزين عن تأمين حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما الحق في الغذاء، فنتيجة لفقدان العملة المحلية في لبنان لأكثر من 95 في المائة من قيمتها مع دخول الأزمة الاقتصـادية عامها الرابع، ارتفعت أسـعار المواد الغذائية في لبنان في الوقت الحالي بنسـبة 483 في المائة، الأمر الذي كان له تداعيات خطيرة على مسـتوى معيشـة المواطنين في لبنان، فوفقًا لتقديرات دولية موثوقة، فإن أكثر من 80 في المائة من السـكان في لبنان في الوقت الحالي يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.[473]

2. الحق في العمل في ظروف عادلة ومرضية

ظل المواطنين اللبنانيون يعانون خلال العام المنصرم من البطالة ونقص فرص العمل، وذلك بفعل الأزمة الاقتصـادية الخانقة التي تسـيطر على لبنان منذ أكثر من ثلاثة سـنوات، فبحسـب إحصـائيات صادرة عن إدارة الإحصاء المركزية في لبنان ومنظمة العمل الدولية في هذا الصدد، فإن معدل البطالة في لبنان خلال العام 2022، قد ارتفع نحو ثلاثة أضـعاف على وقع الانهيار الاقتصـادي الذي يعصـف بالبلاد، إذ بلغت معدلات البطالة في لبنان نهاية العام الماضـي 30 في المائة بعدما كان يسـجل أقل من 11 في المائة في عام 2019، وهو ما يعني أن ثلث القوى العاملة الناشـطة أضـحت عاطلة عن العمل في لبنان في الوقت الحالي، وهو ما يتعارض مع حق المواطنين اللبنانيين في العمل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسـان بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية.[474]

فضـلًا عن ذلك، ظلت العاملات المنزليات في لبنان تتعرض لانتهاكات حقوقية واسـعة النطاق على صـعيد الحق في العمل في ظروف عادلة ومواتية، حيث أنهن لا يزلن مسـتبعدات بشـكل كامل من قانون العمل في لبنان، إذ تنص المادة السـابعة من قانون العمل اللبناني الصـادر في عام 1946 على أنه "يسـتثنى من أحكام هذا القانون الخدم في بيوت الأفراد"، الأمر الذي يجعل عاملات المنازل في لبنان محرومات من أشـكال الحماية القانونية التي يتمتع بها العمال الآخرون كالحد الأدنى للأجور، والتعويض عن الفصـل الجائر، والضـمان الصـحي والاجتماعي وإجازة الأمومة، ويزيد من خطر تعرضـهن للاعتداءات والانتهاكات الحقوقية، بما في ذلك مخاطر الاتجار والاسـتغلال الجنسـي من جانب أرباب عملهن، ويجعلهن عرضـة بشـكل مسـتمر للعمل لسـاعات طويلة يوميًا دون فترات

473 لبنان: خبير الأمم المتحدة يحذر من " انهيار الدولة" وسط انتشار الفقر، أخبار الأمم المتحدة، 11 مايو 2022، الرابط: https://bit.ly/3XCdnHL
474 لبنان.. ارتفاع معدل البطالة إلى 30%، imlebanon، 12 ديسمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3iKKIS7

استراحة، وللاقتطاع أجزاء من رواتبهن، وللحصول على أجور منخفضة ووضع معيشي مزري، وللحرمان من وثائقهن الشخصية وتقييد الحركة. ونتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية وتعرض العاملات المنزليات بشكل مستمر لسوء المعاملة خلال العام الفائت، نظمت العديد من العاملات المنزليات في لبنان خلال العام الماضي تظاهرات واحتجاجات للمطالبة بالسماح لهم بالعودة إلى أوطانهم بسبب تعرضهن لسوء المعاملة من قبل أصحاب العمل ووكلاء التوظيف، ففي شهر يناير 2022 على سبيل المثال، نظمت مجموعة من العاملات المهاجرات الكينيات تظاهرة أمام القنصلية الكينية في بيروت، للمطالبة بإعادتهم إلى ديارهم والحصول على الدعم الكافي من الموظفين القنصليين بعدما تعرضوا لانتهاكات حقوقية جسيمة على يد أصحاب الأعمال ووكلاء التوظيف بما في ذلك سرقة الاجور والاعتداءات اللفظية والجسدية.[475]

3. الحق في التعليم

تأثر الحق في التعليم في لبنان خلال العام الماضي بشكل كبير بتداعيات الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان منذ أكثر من ثلاث سنوات، حيث خلفت الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها لبنان أعباء مالية باهظة على الأسر ما دفعهم إلى تسريب أبنائهم من التعليم لعدم قدرتهم على تحمل النفقات التعليمية، كما أثرت الأزمة الاقتصادية على أجور ورواتب المعلمين، حيث انخفض متوسط رواتبهم الشهرية إلى أقل من 75 دولارًا شهريًا، مع دفع أغلبهم إلى الانقطاع عن التدريس والعمل في وظائف أخرى بديلة. وفي هذا السياق، أشارت أحدث الإحصائيات الصادرة عن منظمة اليونيسف إلى أنه نتيجة للأزمة الاقتصادية في لبنان، انخفضت نسبة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية إلى 43 في المائة خلال العام الدراسي 2021-2022 بعدما كانت نسبة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية تبلغ أكثر من 60 في المائة خلال العام الدراسي 2020-2021. ونتيجة للأزمة الاقتصادية أيضًا وفقًا للإحصائيات ذاتها، انقطع 3 من كل 10 أشخاص عن التعليم كليًا في لبنان، وخفَّض 4 من كل 10 شباب وشابات حجم الإنفاق على التعليم في سبيل شراء المستلزمات الأساسية من غذاء ودواء ومواد أساسية أخرى.[476]

[475] I just want to go back home': Kenyan domestic workers protest for repatriation from Lebanon where 'living life with dignity is impossible', The New Arab, 14 January, 2022, link: https://bit.ly/3XJkJtn

[476] في ظل الأزمة المتفاقمة في لبنان، اليونيسف تدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع تسرب مزيد من الشباب من التعليم والحفاظ على أحلامهم ومستقبلهم، أخبار الأمم المتحدة، 28 يناير 2022، الرابط: https://bit.ly/3IUpzja

رابعًا: الفئات الأولى بالرعاية

ظلت الفئات الأولى بالرعاية في لبنان بمن في ذلك النســـاء والأطفال واللاجئين، تعاني من جملة من الانتهاكات الحقوقية على يد الســلطات اللبنانية خلال العام الماضــي، وفي هذا الســياق، نســتعرض أوضاع الفئات الأولى بالرعاية في لبنان خلال العام المنصرم على النحو التالي:

1. حقوق اللاجئون

ظل اللاجئون في لبنان خلال العام الماضي، ولا سيما اللاجئون السوريين الذين يبلغ عددهم ما يربو 1.4 مليون لاجئ سوري، يعيشون ظروفًا معيشية صعبة للغاية بفعل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي يعاني منها لبنان منذ أكثر من أربع ســنوات، فوفقًا لتقارير دولية موثوقة، فإن طيف واسع من اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون في الوقت الحالي في ظل أوضاع مأساوية وبائسة يُرثى لها، إذ أن أغلبهم أضحوا عاجزين عن توفير الحد الأدنى من الإنفاق اللازم لضمان البقاء على قيد الحياة، وفي هذا السياق، تشير تقديرات دولية موثوقة إلى أن تسعة من كل عشرة لاجئين سوريين يعيشــون في لبنان في الوقت الحالي في فقر مدقع، و90 في المائة من اللاجئين الســوريين في لبنان يحتاجون إلى المســاعدات الإنســانية للبقاء على قيد الحياة، و60 في المائة من عائلات اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون في مساكن معرضة للخطر ومساكن غير آدمية ومكتظة، و49 في المائة من عائلات اللاجئين الســوريين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وقد دفعت الأوضــاع المأســاوية والظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها اللاجئين في لبنان أغلبهم إلى الاعتماد على استراتيجيات مواجهة سلبية للبقاء على قيد الحياة، بما في ذلك التسول أو اقتراض المال أو التوقف عن إرسال الأطفال إلى المدرسة أو تقليص النفقات الصحية أو عدم تسديد الإيجار.[477]

وإلى جانب الانتهاكات الحقوقية التي تعرض لها اللاجئين السوريين في لبنان نتيجة الأزمة الاقتصادية، فقد استمرت السلطات اللبنانية في ارتكاب انتهاكات خطيرة بحق اللاجئين السوريين وأطفالهم طيلة العام المنصــرم بما في ذلك الحرمان من التعليم والإعادة القســرية إلى ســوريا، وفي هذا الســياق، أشارت تقارير دولية موثوقة إلى أن السلطات اللبنانية رفضت خلال العام الماضي تسجيل طيف واسع من أطفال اللاجئين السوريين في المدارس الحكومية بسبب افتقادهم للوثائق الرسمية بما في ذلك الإقامة القانونية وشهادات الميلاد، وهو ما حرم آلاف الأطفال اللاجئين من الحق في التعليم،

[477] الأمم المتحدة: اللاجئون السوريون في لبنان يكافحون من أجل البقاء على قيد الحياة وسط أسوأ أزمة اجتماعية واقتصادية تشهدها البلاد منذ عقود، الامم المتحدة .. لبنان، ٢٩ سبتمبر ٢٠٢١، الرابط: https://bit.ly/3CXaMk3

فضلًا عن ترحيل السلطات اللبنانية بشكل قسري آلاف اللاجئين السوريين خلال العام الماضي إلى سوريا مستندة في ذلك إلى أن سوريا أصبحت آمنة بعد أكثر من عقد على نشوب الحرب، وذلك على الرغم من التحذيرات الأممية التي تشـير إلى مخاطر تعرض اللاجئين العائدين لأعمال انتقامية على يد أطراف النزاع في سوريا.[478]

2. حقوق النساء

ظلت النسـاء والفتيات في لبنان خلال العام الماضـي تعاني من التمييز المجحف تجاهها في القانون والممارسة المجتمعية، حيث ظلت قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بالطوائف المختلفة في لبنان وقانون الجنسـية تمييز ضـد المرأة في مسـائل مثل الطلاق والميراث وحضـانة الأطفال والوصـاية القانونية ومنح الجنسـية، وفي هذا السـياق، وجد باحثو مؤسـسـة ماعت أن بعض قوانين الأحوال الشـخصـية في لبنان لا زالت تجيز للزوج أن يطلق زوجته من دون سـبب وبقرار منفرد، وظلت بعض قوانين الأحوال الشـخصـية أيضًـا تعترف بالآباء أوصـياء قانونيين على الأطفال، بغض النظر عمن منحته المحكمة الحضـانة، كما وجد باحثو المؤسـسـة أن قانون الجنسـية لا يزال يحظر على المرأة اللبنانية تمرير جنسيتها لأبنائها إذا كانت متزوجة من رجل غير لبناني.

واسـتمرت النسـاء خلال العام الماضـي في لبنان تتعرض لأشـكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك القتل، وفي هذا السياق، رصد باحثو مؤسسة ماعت العديد من الوقائع خلال العام المنصـرم التي تعرضـت خلالها النسـاء لأشـكال مختلفة من العنف بما في ذلك القتل التعسـفي على يد أزواجهن وأقاربهن، ففي 17 أغسـطس 2022 على سـبيل المثال، توفت الشـابة اللبنانية **هناء خضر** في مستشـفى السلام بمدينة طرابلس شمال لبنان، متأثرة بحروقها البليغة، بعد أن أقدم زوجها على ضـربها ضـربًا عنيفًا وإضـرام النيران في جسـدها، إثر خلاف حول إجهاض جنينها، متذرعًا بعدم قدرته على الإنفاق بسبب الضائقة المالية التي يمر بها أثر تعرض لبنان لأزمة اقتصادية خانقة منذ أكثر من ثلاثة سنوات[479]. كما ظلت نسب مشاركة النساء في جميع مستويات صنع القرار في لبنان خلال العام المنصـرم تسـجل مسـتويات متدنية للغاية، فعلى سـبيل المثال، لاحظ باحثو مؤسـسـة ماعت أن المرأة اللبنانية ممثلة تمثيل ضـعيف في البرلمان اللبناني الذي جرى انتخاب أعضاءه منتصـف شـهر مايو 2022، حيث يضـم البرلمان اللبناني المنتخب حديثًا (8) سـيدات فقط

[478] عودة اللاجئين السوريين من لبنان لبلدهم تثير موجة غضب وقلق على مصيرهم، الجزيرة، 27 أكتوبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3CZE95c
[479] Hanaa Khodr dies of injuries after being allegedly beaten and burned by husband, L'Orient Today, 17 August 2022, link: https://bit.ly/3WhBU45

بين أعضاه البالغ عددهم 128 عضوًا، وهو ما يعني أن نسبة مشاركة النساء في البرلمان اللبناني لا تتجاوز 6.2 في المائة.[480]

3. حقوق الطفل

خلال العام المنصرم، ظلت بعض أحكام القانون اللبناني تنتهك الحقوق الأساسية للطفل على نحو لا يتوافق مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، فعلى صعيد ذي صلة، لا زال يحرم قانون الجنسية اللبناني، الذي يحظر على المرأة اللبنانية تمرير جنسيتها لأبنائها إذا كانت متزوجة من رجل أجنبي، العديد من الأطفال المولودون من أم لبنانية وأب أجنبي من الحق في الجنسية، كما لا زال يفتقر القانون في لبنان إلى بعض التشريعات والأحكام التي توفر الحماية اللازمة للأطفال من كافة أشكال العنف وسوء المعاملة وبعض الممارسات الاجتماعية الضارة، وفي هذا السياق، وجدت باحثو مؤسسة ماعت أن لبنان لا زالت تفتقر إلى قانون شامل لحماية الطفل، ولا زالت تفتقر إلى قانون يفرض حد أدنى لسن الزواج، وهو ما يعرض الأطفال في لبنان لأشكال مختلفة من العنف وسوء المعاملة والممارسات الضارة بما في ذلك الزواج المبكر.

ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية في لبنان خلال العام الماضي، واجه الأطفال تحديات جمة في الاستمرار في التعليم، حيث دفعت الضائقة المالية، التي تعاني منها أغلب الأسر اللبنانية بفعل الأزمة الاقتصادية، آلاف الأطفال إلى ترك المدارس، والانخراط في عمالة الأطفال، وفي هذا السياق، أشارت أحدث الإحصائيات الصادرة عن منظمة اليونيسف إلى أنه نتيجة للأزمة الاقتصادية في لبنان، ارتفعت معدلات عمالة الأطفال إلى 45 في المائة في بعض المناطق، وانخفضت نسبة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية بين الأطفال إلى 43 في المائة خلال العام الدراسي 2021-2022 بعدما كانت نسبة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية تبلغ أكثر من 60 في المائة خلال العام الدراسي 2020-2021.[481]

[480] برلمان 2022 - أعضاء المجلس النيابي حسب الترتيب الأبجدي للاسم الأول، الجمهورية اللبنانية.. مجلس النواب، الرابط: https://bit.ly/3He4OxI

[481] في ظل الأزمة المتفاقمة في لبنان، اليونيسف تدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع تسرب مزيد من الشباب من التعليم والحفاظ على أحلامهم ومستقبلهم، مرجع سابق.

العراق

أولًا: مستجدات المشهد السياسي والتشريعي

شهد العراق زخمًا سياسيًا واسع النطاق على الصعيد السياسي والتشريعي خلال العام الفائت، وهو الزخم الذي تحددت معالمه في تواتر الأزمات والاضطرابات السياسية، وإقرار قوانين جديدة، وتشكيل حكومة وانتخاب رئيس جديد للعراق، ويمكن أن نجمل المستجدات التي طرأت على المشهد السياسي في دولة العراق خلال العام الماضي فيما يلي:

1. تواتر الأزمات والاضطرابات السياسية

كانت الأزمات والاضطرابات السياسية هي السمة المميزة للمشهد السياسي الداخلي في العراق خلال العام المنصرم، حيث طغى على المشهد السياسي العراقي خلال العام الفائت أزمة تتعلق بفشل القوى السياسية في الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة حتى نهاية شهر أكتوبر، الأمر الذي أدخل العراق طيلة العشرة أشهر الأولى من العام الماضي في موجة من الاحتجاجات والتوترات والاضطرابات السياسية التي صاحبها استخدام العنف المسلح سواء من قبل المحتجين أنفسهم أو من قبل قوات الأمن، وقد برزت هذه الأزمة مع الخلاف الذي حدث بين الكتلة الصدرية بزعامة مقتدى الصدر التي شكلت تحالف إنقاذ وطن، وبين والإطار التنسيقي السياسي الشيعي المدعوم من إيران حول أحقية كل منهما في تشكيل الحكومة، وهو ما جعل عملية تشكيل الحكومة تواجه طريقًا مسدودًا خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الماضي، وقد دفع الخلاف بين الطرفين بالكتلة الصدرية في البرلمان العراقي إلى تقديم استقالات جميع أعضائها البالغ عددهم 73 عضوًا في 12 يونيو 2022، فضلًا عن إعلان مقتضى الصدر استقالته النهائية وإغلاق جميع المكاتب التابعة للتيار الصدري في 29 أغسطس، وقد شجعت هذه الإجراءات أنصار التيار الصدري على التظاهر والاحتجاج في المنطقة الدولية ودخول مبنى البرلمان العراقي والقصر الحكومي، وهو ما أجبر رئيس الوزراء العراقي مصطفي الكاظمي على تعليق جلسات مجلس الوزراء وفرض حظر تجوال في جميع أنحاء البلاد باستثناء إقليم كردستان. وخلال هذه الاحتجاجات، أُستخدمت الذخيرة الحية والأعيرة النارية

سـواء من قبل قوات الأمن العراقية أو من قبل المتظاهرين المنتمين للتيار الصـدري، الأمر الذي أفضـى إلى وقوع عشـرات القتلى ومئات الجرحى في صـفوف الطرفين، فبحسـب إحصـائيات أممية، أسـفرت الاشـتباكات التي وقعت في بغداد في يومي 29 و30 أغسـطس 2022 بين المتظاهرين المنتمين للتيار الصـدري وقوات الأمن العراقية عن مقتل ما لا يقل عن 46 شـخصًـا وإصـابة 300 آخرين، كما أسفرت الاشتباكات التي وقعت في البصرة خلال الفترة ما بين 29 أغسطس و1 سبتمبر 2022 عن مقتل 5 أشخاص وإصابة 8 آخرين.[482]

2. إقرار قوانين جديدة

أقر مجلس النواب العراقي خلال الفترة المشـمولة بالتقرير عدد من القوانين. ففي 26 مايو 2022، أقر مجلس النواب العراقي بأجماع الحاضـرين قانونًا يجرم تطبيع العلاقات مع إسـرائيل، حيث نص هذا القانون على حظر وتجريم كل فعل من شأنه أن يحقق مع الكيان الصهيوني أي صورة من صور التعامل أو يؤدي إليه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بهدف إقامة علاقات مع هذا الكيان[483]، كما أقر مجلس النواب العراقي في 8 يونيو 2022 قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية. وبموجب هذا القانون، يُخصـص 25 تريليون دينار عراقي بما يعادل 17 مليار دولار، لدعم مختلف قطاعات الإنفاق الحكومي، بما في ذلك قطاع الأمن الغذائي والقطاع الزراعي الوطني، فضـلًا عن تأمين توفير الطاقة من خلال سـداد الديون لموردي الطاقة الأجانب، ودعم تنمية المحافظات غير المنتظمة ضمن أقاليم. [484]

3. تشكيل حكومة وانتخاب رئيس جديد للعراق

تمكن البرلمان العراقي في 13 أكتوبر 2022 من انتخاب السـيد عبد اللطيف رشـيد كرئيس جديد للبلاد، وذلك بعد مرور عام من التوتر السـياسـي الذي وصـل إلى حد العنف الدامي، وبعد مرور عام من الشـلل السـياسـي الذي أعقب الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أكتوبر 2021[485]، كما كلّف البرلمان العراقي في نفس اليوم السـيد محمد شـياع السـوداني بتشـكيل حكومة جديدة بعد عام على الخلافات السـياسـية بين التيار الصـدري وقوى الإطار التنسـيقي السـياسـي الشـيعي المدعوم من

482 تقرير الأمين العام، مجلس الأمن، 26 سبتمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3OF66E0
483 مجلس النواب العراقي يصوت بالإجماع على قانون تجريم التطبيع مع إسرائيل، Arabic Euro News، 25 مايو 2022، الرابط: https://bit.ly/3gNffh7
484 البرلمان العراقي يصوت على قانون "الأمن الغذائي"، العربية، 08 يونيو 2022، الرابط: https://bit.ly/3XBrkGR بعد خلافات حادة..
485 البرلمان العراقي ينتخبه رئيساً جديداً للعراق، بي بي سي، 13 أكتوبر 2022، الرابط: https://bbc.in/3GPrKDF عبداللطيف رشيد:

إيران، وتمكن رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني من تشكيل الحكومة التي حصلت على ثقة البرلمان العراقي بالأغلبية المطلقة في 27 أكتوبر 2022.[486]

ثانيًا: الحقوق المدنية والسياسية

ظلت حقوق الأفراد المدنية والسياسية بما في ذلك الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي، والحق في حرية الرأي والتعبير والوصول إلى المعلومات، والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، عرضة لانتهاكات السلطات العراقية والمليشيات المسلحة خلال العام الفائت، وفي ضوء ما سبق، نستعرض أوضاع الحقوق المدنية والسياسية في دولة العراق خلال العام المنصرم على النحو التالي:

1. الحق في الحياة

ارتكبت أطراف متعددة داخل العراق خلال العام المنصرم، بمن في ذلك السلطات العراقية، وبعض المليشيات المسلحة من دون الدولة، وعناصر تابعة لتنظيم داعش الإرهابي، عمليات قتل تعسفية تمت خارج إطار القانون، فعلى صعيد ذي صلة، وثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في الفترة ما بين 1 يناير إلى 31 أغسطس 2022، وقوع نحو 136 حادثًا أسفر عن مقتل 102 مدنيًا عراقيًا، وإصابة ما لا يقل عن 168 آخرين، وقد وقع معظم هذه الحوادث من جراء نيران الأسلحة الصغيرة، والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، والقصف، والمتفجرات من مخلفات الحرب، فضلًا عن الهجمات التي نفذها تنظيم داعش بصورة مباشرة.

ووثقت مؤسسة ماعت خلال العام الماضي العديد من حالات القتل التعسفية التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية والسلطات العراقية وبعض الجماعات المسلحة مجهولة الهوية، فوفقًا لتقرير مؤشر الإرهاب في المنطقة العربية الذي يصدر عن مؤسسة ماعت بشكل ربع سنوي، فقد وقع خلال الفترة ما بين 1 يناير وحتى 30 سبتمبر 2022 نحو 118 عملية إرهابية في العراق نفذتها بعض التنظيمات الإرهابية التي يأتي على رأسها تنظيم داعش الإرهابي، وهو ما أسفر عن مقتل 137 شخصًا وإصابة 164 آخرين.[487]

---

[486] الحكومة العراقية الجديدة تنال ثقة البرلمان، France 24، 27 أكتوبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3XD7ESY

[487] يمكن الإطلاع على التقارير الفصلية الصادرة عن المؤسسة تحت مسمى مؤشر الإرهاب في المنطقة العربية من خلال الرابط التالي: https://www.maatpeace.org/ar/publications-and-studies /

كما وثقت المؤسسة عدد من حالات القتل التعسفية التي ارتكبتها قوات الأمن العراقية بحق المتظاهرين السلمين آبان فترات الاحتجاجات التي اندلعت بين الحين والآخر في العراق خلال العام المنصرم، فخلال الاحتجاجات التي وقعت على مدار يومي 29 و30 أغسطس، قتلت قوات الأمن نحو 23 متظاهرًا من أنصار مقتدى الصدر وإصابة نحو 350 آخرين[488]، فضلًا عن ذلك، استمرت المؤسسة خلال العام الماضي في توثيق حالات قتل تعسفية ارتكبتها بعض الجماعات المسلحة التي تعمل خارج سيطرة الدولة في العراق ضد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، ففي 30 يونيو 2022 على سبيل المثال، قُتل ناشط المجتمع المدني **جميل سليمان الزرو** على يد مسلحين مجهولين في قضاء سنجار بعدما تلقى تهديدات من قبلهم تطالبه بوقف نشاطه الحقوقي. وفي 16 يوليو 2022، قُتل المحامي **حيدر ميثم حسين الجنابي** بمنزله الواقع بمنطقة المزارع بنحافزة النجف على يد مسلحين مجهولين.[489]

2. الحق في الحماية من الاعتقال القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب

استمرت السلطات العراقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في اعتقال واحتجاز وتعذيب المعارضين والمدافعون عن حقوق الإنسان بمن في ذلك الصحفيون والناشطون على الانترنت والمحتجون السلميون، ففي هذا السياق، وثقت مؤسسة ماعت العديد من وقائع الاعتقال القسري والتعذيب التي تعرض لها عدد غير محدود من النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان في العراق على يد قوات الأمن العراقية خلال العام المنصرم، ففي 6 يونيو 2022 على سبيل المثال، اعتقلت قوات الأمن العراقية في العاصمة بغداد ناشط المجتمع المدني **حيدر الزيدي** بسبب تغريدات له على موقع تويتر عبر فيها عن آرائه، وفي 2 يونيو 2022، اعتقلت قوات الأمن العراقية ناشط المجتمع المدني **أحمد مهلهل** بمحافظة البصرة جنوبي العراق بسبب نشاطه السلمي ومشاركته الفعالة في الحراك الشعبي، فضلًا عن ذلك، ظل التعذيب وغيره من أنماط سوء المعاملة يُمارس على نطاق واسع من قبل السلطات العراقية، حيث رصدت مؤسسة ماعت العديد من وقائع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية والمهينة والحاطة بالكرامة التي ارتكبتها قوات الأمن العراقية بحق الأفراد خلال العام المنصرم، ففي 31 مايو 2022 على سبيل المثال، ظهر أحد أفراد الشرطة في مقطع فيديو وهو يعتدي بالضرب والكلام النابي على مواطن قيل إنه كان ثملاً، وفي 18 مايو 2022

488 تجدد الاشتباكات ببغداد.. وسقوط 4 صواريخ بالمنطقة الخضراء، العربية، 30 أغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3gRj6d1
489 العراق: التقرير الدوري الرابع والعشرين عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، ، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 8 أغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3VAHPRI

اعتدت قوات الأمن العراقية في محافظة المثنى على مجموعة من المعلمين العراقيين بالضـــرب المبرح وظهرت آثار التعذيب على أجســـاد بعضـــهم وذلك بســـبب مطالبتهم للحكومة العراقية بالحصول على وظائف حكومية دائمة.[490]

3. الحق في حرية الرأي والتعبير

اسـتمرت السـلطات العراقية خلال العام الماضـي في قمع حرية الأفراد في الرأي والتعبير، وواصـلت إجراءاتها التعسفية التي ترمي إلى إسكات جميع الأصوات المعارضة، استنادًا إلى جملة من القوانين الفضـاضـة والمقيدة لحرية الأفراد في التعبير عن الرأي، كقانون الإعلام العراقي المتعلق بالمطبوعات، وقانون العقوبات العراقي رقم 111 لعام 1969، وقانون الجرائم الالكترونية لعام 2019 الذي يفرض عقوبة تصل إلى السجن لمدة عامين على تهمة التشهير والقذف، وفي هذا السياق، رصدت مؤسسة ماعت العديد من الوقائع خلال العام الماضـي التي تعرض خلالها طيف واسـع من المدافعين عن حقوق الإنسـان والنشـطاء والصـحفيين والاعلاميين ومدوني الإنترنت للاعتقال والاحتجاز والتوقيف من قبل السـلطات على خلفية آرائهم السـلمية التي تنتقد آداء السـلطات العراقية، ففي 2 يونيو 2022 على سبيل المثال، أصدر مجلس القضاء الأعلى في العراق مذكرة قبض بحق الكاتب الصحفي **سرمد الطائي**، بتهمة الإساءة إلى المؤسسة القضائية على خلفية انتقاده للسلطة القضائية في إحدى البرنامج المذاعة عبر قناة العراقية الرسـمية، وفي 15 مارس 2022، اعتقلت قوات الأمن العراقية الإعلامي **قصـي شـفيق** على خلفية أرائه حول السـياسـات المالية للحكومة وانتقاده اللاذع لها، وتم احتجازه في مركز شرطة الأعظمية، وفي 28 مارس 2022، اعتقلت السلطات العراقية ناشط المجتمع المدني **أحمد يحيى عيسى**، أستاذ مادة الكيمياء بكلية العلوم في جامعة البصرة، بعد دعوى قضائية رفعها ضـده قائد شـرطة محافظة البصـرة، بسـبب انتقاده سـوء الوضـع الأمني في المحافظة وعدم التزام الضباط بالواجبات المكلفين بها.[491]

4. الحق في التجمع السلمي

ظل الحق في حرية التظاهر والتجمع السـلمي عرضـة لانتهاكات السـلطات العراقية خلال العام المنصرم، إذ لوحظ خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، استمرار السلطات العراقية في قمع الاحتجاجات السـلمية اسـتنادًا إلى بعض الأوامر والقوانين المقيدة لحرية الأفراد في التجمهر والتجمع السـلميين

490 التقرير الدوري الثالث والعشرين عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 24 يونيو 2022، الرابط: https://bit.ly/3VFyXdz
491 العراق: التقرير الدوري الثاني والعشرين عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 13 مايو 2022، الرابط: https://bit.ly/3Uece7m

بما في ذلك الأمر المؤقت رقم 19 لسنة 2003، فضلًا عن استخدام قوات الأمن العراقية القوة المفرطة على نحو غير متناسب ضد المحتجين والمتظاهرين المشاركين في هذه الاحتجاجات، الأمر الذي قاد إلى وقوع قتلى وجرحى في صفوف المحتجين والمتظاهرين السلميين، ما شكل انتهاكًا صارخًا لحق الأفراد في التجمع السلمي المكفول بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وفي هذا الصدد، رصدت مؤسسة ماعت خلال العام الماضي العديد من الوقائع التي استخدمت خلالها قوات الأمن العراقية القوة المفرطة وغير الضرورية من أجل قمع الاحتجاجات السلمية، وفي وقائع محددة تدعم ما سبق، استخدمت قوات الأمن العراقية القوة المميتة والقاتلة دون مراعاة لمعايير الضرورة والتناسب والتدرج في استخدام القوة خلال التظاهرات الشعبية التي نُظمت في بغداد على مدار يومي 29 و30 أغسطس 2022، الأمر الذي أسفر عن مقتل 23 متظاهرًا من أنصار مقتدى الصدر وإصابة نحو 350 آخرين[492]، كما استخدمت قوات الأمن العراقية في مدينة السماوة بمحافظة المثنى، القوة المفرطة خلال المسيرة السلمية التي قام بها الخريجون والعاطلون عن العمل في 23 يوليو 2022 من أجل المطالبة بالحصول على وظائف حكومية دائمة.[493]

ثالثًا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ظلت أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دولة العراق خلال العام الفائت عرضة لانتهاكات السلطات خاصة فيما يتعلق بالحق في العمل والتعليم والسكن، وفي هذا السياق، نستعرض حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دولة العراق خلال العام الماضي على النحو التالي:

1. الحق في العمل في ظروف عادلة ومواتية

كفلت دولة العراق الحق في العمل للمواطنين في الدستور والقانون وفقًا لالتزاماتها بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ نصت المادة رقم 22 من الدستور العراقي على أن "العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة، وينظم القانون العلاقة بين العمال وأصحاب العمل على أسس اقتصادية مع مراعاة قواعد العدالة الاجتماعية". وتفعيلًا لهذا النص الدستوري، صدر قانون العمل رقم (37) لسنه 2015 والذي تضمن في فحواه موادًا وأحكامًا تكفل تمتع جميع المواطنين بالحق في العمل وعدالة شروطه وفقًا لما نص عليه الدستور العراقي، بما في

492 تجدد الاشتباكات ببغداد.. وسقوط 4 صواريخ بالمنطقة الخضراء، مرجع سابق.
493 التقرير الدوري الرابع والعشرين عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، مرجع سابق.

ذلك المادة الرابعة من هذا القانون التي كفلت للعامل الحصـــول على أجر يكفي لســـد حاجاته الاساسية ويمكنه من إعالة أسرته، ويتيح له الفرصة للتمتع بثمار ما يتحقق من تقدم اقتصادي.[494]

وعلى الرغم من أن الدســـتور والقانون قد كفل الحق في العمل لجميع المواطنين في العراق دونما تمييز، إلا أن المواطنين العراقيين ظلوا يعانون خلال العام المنصرم من البطالة ونقص فرص العمل وعدم المسـاواة في التوظيف، الأمر الذي دفعهم في مناسـبات عدة على مدار العام الفائت، إلى تنظيم احتجاجات شـعبية مطالبة بالقضـاء على البطالة وتوفير فرص العمل، كما هو الحال في الاحتجاجات الشـعبية التي قام بها الخريجون والعاطلون عن العمل في مدينة السـماوة بمحافظة المثنى في 23 يوليو 2022 من أجل المطالبة بالحصول على وظائف في قطاع التعليم. وبحسب إحصائيات صادرة عن ووزارة التخطيط العراقية ومنظمة العمل الدولية في هذا الصـــدد، فإن معدل البطالة في العراق خلال العام الفائت قد بلغ أعلى مســـتوى له منذ ثلاثة عقود، حيث بلغ مســـتوى البطالة في العراق معدل 16.5 في المائة، وهو المعدل الأعلى منذ عام 1991، مما يشـــير إلى أنه من بين كل خمســـة أشخاص عاملين كان هناك شخص واحد عاطل عن العمل، في حين بلغ معدل البطالة بين الشباب نسبة 35.8 في المائة، الأمر الذي يجعلهم أكثر الفئات تضررًا من نقص فرص العمل بسبب الأوضاع الاقتصادية المتأزمة وتداعيات الوضع الأمني[495]، كما ظل حق الأفراد في إنشاء نقابات عمالية جديدة في العراق يواجه انتهاكات واســـعة النطاق خلال العام الفائت، حيث لا زالت وزارة العمل والشـــؤون الاجتماعية ترفض تسجيل النقابات العمالية الجديدة استنادًا إلى القانون رقم 52 لعام 1987 والذي يرفض التعددية ويقيد حرية تكوين الجمعيات.[496]

2. الحق في التعليم

كفل الدســـتور والقانون في العراق حق جميع المواطنين دون تمييز في التربية والتعليم المجاني، حيث نصـت المادة رقم 34 منه على أن "التعليم عامل أسـاس لتقديم المجتمع وحق تكفله الدولة وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتكفل الدولة مكافحة الأمية، وأن التعليم المجاني حق كل

494 التقرير الدوري الخامس المقدم من العراق بموجب المادتين 16 و17 من العهد، المقرر تقديمه في عام 2020*، المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، 20 أغسطس 2021، الرابط: https://bit.ly/3Cbz5at

495 Iraq and ILO launch first national Labour Force Survey in a decade [EN/AR], Relief Web, 5 Jul 2022, link: https://bit.ly/3AYRZUg

496 القانون رقم 52 لعام 1987، للاطلاع على كامل مواد القانون انظر الرابط التالي: https://bit.ly/2YM2RFj

العراقيين في مختلف مراحله، وتشجع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الإنسانية، وترعى التفوق والإبداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ".[497]

وعلى الرغم من أن الدستور والقانون في العراق قد كفل لجميع المواطنين الحق في التعليم، إلا أن مستويات التعليم في العراق خلال العام الماضي ظلت تسجل أدنى المستويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فبحسب أحدث الإحصائيات الأممية الصادرة في هذا الصدد، تجاوزت معدلات الأمية في العراق خلال العام الماضي نسبة 47 في المائة للفئات العمرية ما بين 6 إلى 55 عامًا، ما يجعل العراق من بين أعلى الدول التي تعاني من تفاقم معدلات الأمية[498]، وعلى الرغم من أن معدل الالتحاق بالتعليم في المرحلة الابتدائية في العراق قد بلغت نسبته 92 في المائة، إلا أن هذا المعدل ينخفض بشكل واضح في مراحل التعليم الأخرى، حيث بلغ معدل الالتحاق بالتعليم في المرحلة الإعدادية وفقًا لأحدث إحصاء صادر عن منظمة اليونيسيف 58 في المائة، في حين بلغ معدل الالتحاق بالتعليم في المرحلة الثانوية 33 في المائة، وتعزو مؤسسة ماعت تدنى مستويات التعليم في العراق إلى مجموعة من العوامل التي يأتي على رأسها الاضطرابات والتوترات السياسية والأزمات الاقتصادية التي تعاني منها العراق بشكل مستمر فضلًا عن انعدام الأمن وتداعيات الحرب على تنظيم داعش، وانخفاض الانفاق الحكومي على التعليم إلى أقل من 10 في المائة من الميزانية الحكومية. [499]

3. الحق في السكن

ظل طيف واسع من المواطنين العراقيين خلال العام الماضي محرومون من الحصول على السكن اللائق، فنتيجة للحرب التي تقودها السلطات العراقية ضد تنظيم داعش الإرهابي منذ العام 2014، فَقَدَ مئات الآلاف من المواطنين العراقيين مساكنهم وهُدمت منازلهم على النحو الذي جعلهم يعيشون في الوقت الحالي في حالة تشرد داخلي في العراق، فوفقًا لأحدث الإحصائيات الأممية الصادرة في هذا الصدد، بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون أوضاع النزوح الداخلي في المخيمات في العراق في أغسطس 2022، ما يقرب من 1.17 مليون شخص من بينهم 180 ألف شخص تم إيواؤهم في 25 مخيمًا تحت إدارة إقليم كردستان العراق ومخيم في محافظة نينوي، ويعيش

[497] المادة رقم 34 من الدستور العراقي، للاطلاع على كامل مواد الدستور انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3HlRchI
[498] 11 million illiterate..For these reasons, Iraq is unable to address the phenomenon of illiteracy, Elrisala, September 15, 2022, link: https://bit.ly/3AYtQNE
[499] Iraq, unicef, link: https://bit.ly/3FeXfWy

المواطنين العراقيين داخل هذه المخيمات أوضاع مأساوية للغاية، حيث تفتقر هذه المخيمات إلى الخدمات الأساسية بما في ذلك مرافق المياه والصرف الصحي فضلًا عن افتقارها لأدنى معايير السلامة والأمن، وهو ما يتعارض مع حق هؤلاء المواطنين في الحصول على السكن اللائق كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.[500]

رابعًا: الفئات الأولى بالرعاية

ظلت الفئات الأولى بالرعاية في العراق بمن في ذلك المرأة والطفل تعاني من جملة من الانتهاكات الحقوقية على يد السلطات العراقية وبعض الجهات المسلحة المجهولة خلال العام الماضي، وفي هذا السياق، نستعرض أوضاع الفئات الأولى بالرعاية في دولة العراق خلال العام المنصرم على النحو التالي:

1. حقوق النساء

كفل الدستور العراقي المساواة بين الجنسين في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية، وهو ما تجلى فيما نصت عليه المواد رقم 14 و16 و20 منه، إذ نصت هذه المواد بالترتيب على أن "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي، وأن تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك، وأن للمواطنين، رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح".

ومع ذلك، ظلت النساء والفتيات في العراق خلال العام المنصرم تعاني من التمييز المجحف تجاهها في القانون والممارسة المجتمعية، وفي هذا السياق، لاحظت مؤسسة ماعت أن القوانين والتشريعات العراقية بما في ذلك قانون العمل وقانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية لا زالت تكرس التمييز المجحف ضد المرأة العراقية من ناحية، ولا زالت تفتقر إلى بعض الأحكام التي تجرم بعض الممارسات المجتمعية النمطية والسيئة التي تُمارس ضد المرأة العراقية من ناحية أخرى، فوفقًا للمادة رقم 85(2) من قانون العمل (37) لسنه 2015، فإنه يحظر على المرأة العراقية العمل في بعض المهن التي تصنف على أنها شاقة أو ضارة بالصحة أسوة بالرجل، الأمر الذي يحد من فرص التمكين الاقتصادي للمرأة، وتوفر المواد رقم 409 و128 و130 و131 من قانون العقوبات

[500] تقرير الأمين العام، مجلس الأمن، 26 سبتمبر 2022، ص13، الرابط: https://bit.ly/3OF66E0

العراقي عقوبات مخففة بحق القاتل فيما يسمى بجرائم الشرف التي ترتكب ضد النساء، كما يوفر القانون ذاته الافلات من العقاب في قضايا الاغتصاب إذ تزوج الجاني الضحية، وظل القانون العراقي يفتقر لأية قوانين تجرم العنف الأسري والجنساني ضد المرأة العراقية بما في ذلك الاغتصاب الزوجي، حيث لا يزال الاغتصاب الزوجي لا يشكل جريمة قائمة بذاتها في قانون العقوبات العراقي، كما أن العنف الأسري لا زال غير محظور بموجب القانون العراقي الذي ينص على جواز تأديب الرجال لزوجاتهم.[501]

واستمر معدل مشاركة النساء في جميع مستويات صنع القرار في العراق خلال العام الفائت في تسجيل نسب متدنية للغاية، وفي هذا السياق، لاحظت مؤسسة ماعت أن النساء لم تحصل سوى على 3 حقائب وزارية فقط من بين 23 حقيبة وزارية في الحكومة الجديدة التي تم تشكيلها في 27 أكتوبر 2022، حيث تم تعين ثلاث وزيرات فقط في هذه الحكومة، وهن: وزيرة المالية طيف سامي، ووزيرة الهجرة إيفان جابرو، ووزيرة الاتصالات هيام الياسري، ما يجعل تمثيل المرأة في الحكومة العراقية الجديدة لا يتعدى نسبته 13 في المائة.[502]

2. حقوق الأطفال

تعرض طيف واسع من الأطفال في العراق خلال العام المنصرم لانتهاكات حقوقية واسعة النطاق بما في ذلك القتل خارج إطار القضاء، والتشويه، والاختطاف، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والحرمان من الحصول على المساعدات الإنسانية، والتجنيد والاستخدام في الأعمال القتالية، فخلال الفترة الممتدة ما بين 1 أبريل وحتى 31 أغسطس 2022، تحققت مؤسسة ماعت من وقوع 63 انتهاكًا جسيمًا ضد 55 طفلًا، شملت هذه الانتهاكات 25 عملية قتل وتشوية للأطفال، و5 عمليات اختطاف، وحادث اغتصاب فتاة وممارسة أشكال أخرى من العنف الجنسي ضدها، و8 حوادث تم خلالها منع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال، و24 عملية تجنيد واستخدام للأطفال في العمليات العسكرية من قبل حزب العمال الكردستاني.[503]

وظلت بعض أحكام القانون العراقي خلال العام الماضي تنتهك الحقوق الأساسية للطفل على نحو لا يتوافق مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، وفي هذا السياق، لاحظت مؤسسة ماعت أن الأطفال في العراق لا يزالون غير محميين من العنف الأسري والعقاب

501 المواد رقم 409 و128 و130 و 131 و41 من قانون العقوبات العراقي، للاطلاع على كامل مواد القانون انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3CeDnhy
502 sky news Arabia: تمثيل المرأة بالحكومة العراقية الجديدة.. مفارقات وتناقضات، 5 نوفمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3H207Ya
503 تقرير الأمين العام، مجلس الأمن، 26 سبتمبر 2022، ص11و12، الرابط: https://bit.ly/3OF66E0

البدني الذي قد يقع عليهم من قبل أحد أفراد الأسرة، حيث وفرت المادة رقم 41 من قانون العقوبات العراقي الصادر برقم 111 لسنة 1969، مبررًا للعقوبة البدنية التي تمارس من قبل الوالدين أو الأوصياء بحق الأطفال، إذ نصت هذه المادة على أنه "لا جريمة إذا وقع الفعل (الضرب) استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون ويعتبر استعمالًا للحق، تأديب الزوج لزوجته وتأديب الآباء والمعلمين ومن في حكمهم للأولاد القصر في حدود ما هو مقرر شرعًا أو قانونًا او عرفًا"، كما لاحظت المؤسسة أن قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة لعام 1959، لا يزال يرسخ لظاهرة الزواج المبكر بين الفتيات القاصرات، حيث أجازت المادة الثامنة منه، زواج الفتيات اللائي يبلغن من العمر 15 عامًا بشرط موافقة المحكمة وولي الأمر.[504]

[504] المادة رقم 18 من قانون الأحوال الشخصية العراقي رقم 188 لسنة لعام 1959، للاطلاع على كامل مواد القانون انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3FyaDT5

فلسطين

أولًا: تطورات المشهد السياسي والتشريعي

ظل المشهد السياسي الداخلي والخارجي في فلسطين المحتلة يشهد تطورات سياسية هامة خلال العام الماضي، وهي التطورات السياسية التي تجلت على نحو معتبر في المستجدات التي طرأت على ملف المصالحة الفلسطينية بين الفرقاء الفلسطينيين، وشكل الحكومة الفلسطينية، وملف العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، وفي هذا السياق، وقعت الفصائل الفلسطينية اتفاق مصالحة بالأحرف الأولى في 13 أكتوبر 2022 بالعاصمة الجزائرية، وقد جاء هذا الاتفاق نتيجة لجهود الوساطة الجزائرية التي استمرت لنحو عام كامل من أجل تقريب وجهات النظر بين الفصائل الفلسطينية المتناحرة التي بلغ عددها نحو 14 فصيلًا من بينها حركتي فتح وحماس. وبموجب هذا الاتفاق، التزمت الفصائل الفلسطينية بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في جميع المناطق الفلسطينية في غضون عام لوضع حد للانشقاق الذي يمزق صفوفها، حيث تعهد قادة الفصائل الفلسطينية على مختلف انتماءاتهم السياسية بانتخاب المجلس الوطني الفلسطيني بحلول شهر أكتوبر 2023 على أساس قوانين ونظام التمثيل النسبي الكامل، واعتماد لغة جيدة للحوار، وتكريس مبدأ الشراكة السياسية، وتعزيز دور منظمة التحرير، وتوحيد المؤسسات الوطنية، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تلتزم بالشرعية الدولية في غضون سنة على أساس برنامج متفق عليه، إضافة إلى تشكيل فريق جزائري فلسطيني بمشاركة عربية للرقابة على تنفيذ هذا الاتفاق.[505]

وعلى صعيد التطورات التي طرأت على شكل الحكومة الفلسطينية، فقد أجرى رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية في مطلع شهر يناير 2022 تعديلًا وزاريًا محدودًا على حكومته يشمل وزارتي الداخلية والأوقاف، حيث تم تعين زياد هب الريح وزيرًا للداخلية وحاتم البكري وزيرًا للأوقاف

[505] France 24 الفصائل الفلسطينية توقع اتفاق مصالحة في الجزائر لإجراء انتخابات وتشكيل حكومة وحدة، 13 أكتوبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3GYgsww

لملء شاغري وزارتي الداخلية والأوقاف التي احتفظ بهما رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية منذ تشكيل الحكومة الفلسطينية الحالية في أبريل 2019.[506]

أما على صعيد ملف العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، فلم تطرأ أي تطورات إيجابية على صعيد مفاوضات السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل التي توقفت بشكل كامل بين الجانبين منذ نهاية شهر مارس 2014، بيد أن التطور الأكثر أهمية على صعيد ملف العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، هو نجاح زعيم حزب الليكود الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 29 ديسمبر 2022، في تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة بالتعاون مع مجموعة من الأحزاب المتشددة التي تعرف باليمينية واليمينية المتطرفة، وهم: حزب الصهيونية الدينية، وحزب عوتسماه، وحزب نوعم، وتوصف الأحزاب الثلاثة السابقة بمواقفها المتطرفة تجاه العرب الفلسطينيين، وهي تعكس التيار المتطرف الذي يرفض حل الدولتين ويسعى إلى توسيع سياسات الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، بالإضافة إلى تعزيز دخول جماعات يهودية الى باحات المسجد الأقصى، وهو ما جعل كثيرون يصفون هذه الحكومة على أنها الأكثر تطرفًا في تاريخ إسرائيل[507]، وقد بدا التطرف الذي تتسم به حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو المشكلة حديثًا تجاه العرب الفلسطينيين يتضح على نحو واضح في إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو صراحة في 16 ديسمبر 2022 أن حكومته التي يسعى لتشكيلها سوف تعمل على تحقيق سلام مع الفلسطينيين على أساس منحهم صلاحيات الحكم الذاتي دون أن يكون لهم حق السيادة على آراضيهم مع بقاء الترتيبات الأمنية بيد إسرائيل، وهو ما يعني رفضه القاطع لحل الدولتين، الأمر الذي رفضته السلطة الفلسطينية واعتبرته ينافي قرارات الشرعية الدولية، بما في ذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334.[508]

ثانياً: الحقوق المدنية والسياسية:

ظلت أوضاع الحقوق المدنية والسياسية في فلسطين المحتلة خلال العام الماضي عرضة لانتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بين الفنية والأخرى، وفي هذا السياق، لاحظ باحثو مؤسسة ماعت أن قوات الاحتلال الإسرائيلي استمرت خلال العام الفائت في ارتكاب انتهاكات حقوقية جسيمة بحق المدنيين الفلسطينيين ذات صلة بالحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي، والحق في حرية الدين والمعتقد والوصول إلى أماكن العبادة والمواقع الدينية، والحق في تكوين الجمعيات. وفي ضوء ما

506 الحكومة الفلسطينية تعلن عن تعديل وزاري محدود يشمل وزارة الداخلية، مصرواي، 1 يناير 2022، الرابط: https://bit.ly/3GZF1ZN
507 بنيامين نتنياهو: هل شكل فعلا "الحكومة الأكثر تطرفا" في تاريخ إسرائيل؟، بي بي سي عربية، 29 ديسمبر 2022، الرابط: https://bbc.in/3CFeQoD
508 الخارجية الفلسطينية: توقف مفاوضات السلام مع إسرائيل يعطيها الفرصة للانقضاض على مبدأ حل الدولتين، Arabic.news.cn ، 18 ديسمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3ZtaNpl

سبق، نستعرض أوضاع الحقوق المدنية والسياسية في فلسطين المحتلة خلال العام المنصرم على النحو التالي:

1. قتل المدنيين واستهداف الأعيان المدنية

ظلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام الماضي ترتكب أعمال قتل تعسفية وإعدامات خارج إطار القانون والقضاء بحق المدنيين الفلسطينيين، واستمرت في تنفيذ الهجمات العسكرية التي استهدفت المدنيين الفلسطينيين والبنية التحتية المدنية في قطاع غزة والضفة الغربية، الأمر الذي أوقع مئات القتلى والجرحى في صفوف المدنيين الفلسطينيين، ودمر عشرات البُنى السكنية والتحتية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ففي قطاع غزة على سبيل المثال، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي عشرات الغارات الجوية وألقت أسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق بين يومي 5 و7 أغسطس 2022، وهو ما أفضى وفقًا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، إلى مقتل نحو 49 فلسطينيًا من بينهم 17 طفلًا و4 نساء، وإصابة 360 آخرين من بينهم 151 طفلًا و58 امرأة و19 مسنًا، فضلًا عن الحاق الضرر بما مجموعه 1,761 وحدة سكنية، وتهجير نحو 8,500 شخص.[509] وفي الضفة الغربية، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين في ارتكاب أعمال قتل وإعدامات تعسفية بحق المدنيين الفلسطينيين بين الفنية والأخرى، فبحسب الإحصائيات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فقد قتلت القوات الإسرائيلية خلال العام 2022 نحو 75 فلسطينيًا من بينهم 16 طفلًا في الضفة الغربية، وذلك خلال عمليات الاعتقال في منازل الفلسطينيين وأثناء الاحتجاجات التي جرت بصورة رئيسية ضد أنشطة المستوطنين الإسرائيليين اليهود، كما أشارت إحصائيات أخرى صادرة عن خبراء أمميون من بينهم المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى مقتل ما لا يقل عن 153 فلسطينيًا في الضفة الغربية خلال العام 2022 على أيدي القوات الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين على السواء، وهو ما يجعل عام 2022 هو العام الأكثر دموية منذ أن بدأت الأمم المتحدة في توثيق الوفيات بشكل منهجي في عام 2005[510]. وتعد واقعة مقتل الصحفية الشهيرة في قناة "الجزيرة"، شيرين أبو عقلة، رميًا بالرصاص على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال مداهمة

509 تقرير حماية المدنيّين | 2-15 آب/أغسطس 2022، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 19 أغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3rcmIrL

510 خبراء حقوقيون: عام 2022 شهد رقماً قياسياً من أعمال العنف الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، أخبار الأمم المتحدة، 15 ديسمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3w1wfUT

إسرائيلية في شمال الضفة الغربية في شهر مايو 2022، هي أبرز وقائع القتل التعسفي التي طالت المدنيين الفلسطينيين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام الماضي.[511]

2. ممارسات الاعتقال القسري والاحتجاز التعسفي

استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام الماضي في ارتكاب أعمال الاعتقال القسري والاحتجاز التعسفي بحق الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك الضفة الغربية، وفي هذا السياق، أشارت إحصائيات صادرة عن مصلحة السجون الإسرائيلية، إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي احتجزت حتى 31 ديسمبر 2022 نحو 4,658 فلسطينيًا بتهم أمنية، من بينهم 2391 سجينًا صادر بحقهم أحكام قضائية، و1401 معتقلاً احتياطيًا، و866 معتقلًا إداريًا محتجزين بدون تهمة أو محاكمة وبناء على أدلة سرية.[512]

ووفقًا للبيانات الصادرة عن عدد من المنظمات الدولية والمحلية، فإن السلطات الإسرائيلية قد توسعت خلال العام الماضي في أعمال البحث والتفتيش والاعتقال القسري التي تمارسها بصورة منتظمة ضد الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك الضفة الغربية، وفي هذا الصدد، أشارت البيانات الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي نفذت نحو 4437 عملية بحث وتفتيش واعتقال بحق فلسطينيين في الضفة الغربية خلال العام 2022[513]، من بينها 869 عملية بحث وتفتيش واعتقال تم تنفيذها خلال الفترة ما بين 19 مارس وحتى 16 يونيو 2022 وأسفرت عن اعتقال نحو 1099 فلسطينيًا[514]، في حين أشارت إحصائيات صادرة عن منظمات محلية فلسطينية مهتمة بشؤون الأسرى، بما في ذلك هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطينيّ، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قد اعتقلت خلال العام 2022 نحو 7 آلاف فلسطيني من بينهم 172 امرأة.[515]

3. التضييق على حرية الدين والمعتقد وتقييد الوصول إلى أماكن العبادة والمواقع الدينية

استمرت السلطات الإسرائيلية خلال العام الماضي في الاعتداء على الأماكن المقدسة وأماكن العبادة وحرمان المصلين من الوصول إلى ساحات المسجد الأقصى في القدس الشرقية، وفي هذا السياق،

---

[511] تقرير حماية المدنيّين | 6-19 كانون الأول 2022، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 19 أغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3QHcXxu

[512] "4,658 Security" Inmates are Held in Prisons inside Israel, HaMoked, January 2023, link: https://bit.ly/3klavkw

[513] تقرير حماية المدنيّين | 6-19 كانون الأول 2022، مرجع سابق.

[514] تقرير الأمين العام، مجلس الأمن .. الامم المتحدة، يوينو 2022، الرابط: https://bit.ly/3H4FYjv

[515] 7,000 Palestinians arrested by Israeli occupation in 2022, say prisoner rights groups, Wafa Agency, 1 January 2023, link: https://bit.ly/3iymACl

أطلع باحثو مؤسسة ماعت على تقارير محلية ودولية موثوقة تفيد بتفاقم الاعتداءات الإسرائيلية على الحرية الدينية والأماكن المقدسة في القدس الشرقية خلال العام المنصرم. ففي 23 أبريل 2022 الموافق يوم 21 من شهر رمضان على سبيل المثال، أفادت وسائل إعلام ومسؤولون من الأوقاف أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قد قيدت وصول المصلين إلى ساحات المسجد الأقصى، واقتحمت باحات المسجد الأقصى لمجرد رفع العلم الفلسطيني فوق قبة الصخرة، واستخدمت لأول مرة الطائرات المسيرة لإطلاق الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية والرصاص المطاطي لتفريق المصلين، الأمر الذي أفضى إلى وقوع نحو 57 إصابة في صفوف المصلين.[516]

4. التضييق على عمل منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان

استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام الماضي في استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان على نحو واسع واخضعتهم للاعتقال والاحتجاز التعسفي، إضافة إلى فرض قيود غير ضرورية على عمل منظمات المجتمع المدني، وفي هذا السياق، رصد باحثو مؤسسة ماعت العديد من الوقائع التي تعرض خلالها المدافعون عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية للتضييق غير المبرر من قبل السلطات الإسرائيلية خلال العام المنصرم، ففي 7 مارس 2022 على سبيل المثال، اعتقلت السلطات الإسرائيلية الناشط الحقوقي الفرنسي الفلسطيني **صلاح حموري**، ووضعته رهن الاعتقال الإداري في سجن شديد الحراسة في ظل ظروف مهينة دون محاكمة أو تهمة وبناء على أدلة سرية، إلى أن رحلته بشكل قسري في 18 ديسمبر 2022 خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو ما يعد خرقًا للقانون الإنساني الدولي، الذي يمنع طرد الأشخاص المتمتعين بالحماية من الأراضي المحتلة[517]. وفي 28 يونيو 2022، اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المدافع عن حقوق الإنسان **سامي الهريني** بسبب نشاطه السلمي المعارض لإقامة المستوطنات غير الشرعية في تلال الخليل الجنوبية، وتجري السلطات الإسرائيلية في الوقت الحالي محاكمته في محكمة عوفر العسكرية بتهمة دخول منطقة عسكرية مغلقة والاعتداء على جندي إسرائيلي أثناء عمله.[518] وفي 18 أغسطس 2022، داهمت السلطات الإسرائيلية مكاتب 6 منظمات مجتمع مدني فلسطينية بارزة في الضفة الغربية المحتلة وأغلقتها وصادرت ممتلكاتها بشكل كامل، وهذ المنظمات هي:

---

516 الشرطة الإسرائيلية تهاجم المصلين في الأقصى بـ«المسيّرات»، الشرق الأوسط، 23 أبريل 2022، الرابط: https://bit.ly/3GGX5qq

517 خبيرتان أمميتان: أمر الإبعاد الإسرائيلي للناشط الفلسطيني- الفرنسي صلاح حموري قد يشكل جريمة حرب، أخبار الأمم المتحدة، 2 ديسمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3QJLBam

518 خبراء: مضايقة إسرائيل لنشطاء حقوق الإنسان تهدف لإسكاتهم واجتثاث العمل الحقوقي في الضفة الغربية، أخبار الأمم المتحدة، 2 أغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3w7hrEp

(مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق، والحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فلسطين، واتحاد لجان العمل الزراعي، ومركز بيسان للبحوث والإنماء، واتحاد لجان المرأة العربية)، ويأتي هذا الإجراء عقب تصنيف الحكومة الإسرائيلية، في 22 أكتوبر 2021، المنظمات الفلسطينية المشار إليها على أنها منظمات إرهابية.[519]

5. الاعتداء على الصحفيين والحريات الصحفية

ظلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام الماضي ترتكب انتهاكات حقوقية واسعة النطاق ضد الصحفيين والحريات الصحفية، مستهدفة بذلك تكميم الأفواه وإسكات جميع الأصوات المعارضة لسياساتها العنصرية تجاه الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا سيما في الضفة الغربية. وفي هذا السياق، أشارت تقارير محلية تحقق باحثو مؤسسة ماعت من صحتها، إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد ارتكبت نحو 902 انتهاك ضد الصحفيين الفلسطينيين خلال العام 2022، شملت هذه الانتهاكات جرمتين قتل ضد صحفيتين فلسطينيتين هما: الصحفية **شيرين ابو عاقلة** مراسلة قناة الجزيرة التي قتلتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في 11 مايو 2022، برصاصة في الوجه رغم أنها كانت ترتدي سترة وخوذة تحملان شعار الصحافة خلال تغطيتها اقتحام قوات إسرائيلية لمخيم جنين بالضفة الغربية المحتلة، والصحفية **غفران الوراسنة** التي قتلتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في 1 يونيو 2022 عند مدخل مخيم العروب في الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة.

وشملت الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الصحفيين خلال العام الماضي إضافة إلى جرمتين القتل السابقتين 76 إصابة مباشرة بقنابل الغاز والصوت لصحفيين، و42 عملية اعتقال قسري لصحفيين، و320 عملية احتجاز ومنع من التغطية والتصوير لصحفيين فلسطينيين، و68 عملية اختناق من سموم قنابل الغاز، و36 عملية عرض لصحفيين فلسطينيين على محاكم إسرائيلية في قضايا ذات صلة بعملهم الصحفي، و4 عمليات استدعاء لصحفيين بغرض التحقيق معهم في قضايا ذات صلة بعملهم الصحفي، و117 عملية اعتداء بالضرب على صحفيين، و28 عملية اقتحام ومداهمة للمكاتب الإعلامية ومنازل الصحفيين، و51 عملية مصادرة لمعدات صحفية، و5 عمليات منع من السفر، و79 اعتداء من قبل مستوطنين إسرائيليين على صحفيين

[519] Israeli forces raid offices of six Palestinian human rights groups, the Guardian, Thu 18 Aug 2022, link: https://bit.ly/3BC4cOk

أثناء أدائهم لعملهم، و20 عملية إجبار لصحفيين على دفع غرامات مالية، وإصابتين بشظايا صاروخية، وعملية تهديد واحدة.[520]

ثالثاً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام الماضي في فرض سياسة الحصار على قطاع غزة ، واتباع سياسة التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، الأمر الذي كان له تأثير كبير على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة ولا سيما الحق في العمل والغذاء والماء والصرف الصحي والصحة والتعليم والسكن اللائق، والحقوق الثقافية، حيث أعاقت سياسة الحصار المفروضة على قطاع غزة قدرة السكان المقيمين في غزة على الحركة والتنقل والسفر خارج القطاع من أجل الحصول على الرعاية الصحية والخدمات التعليمية وفرص العمل وزيارة الأماكن المقدسة في الضفة الغربية، كما أفضت السياسات الاستيطانية التي تفرضها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية إلى تهجير السكان الفلسطينيين وحرمانهم من الحصول على حقهم في السكن اللائق. وفي ضوء ما سبق، نستعرض تداعيات استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة والسياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة الغربية على أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام الماضي على النحو التالي:

1. الحق في مستوى معيشي لائق:

ظل الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما المقيمين في قطاع غزة، يعيشون أوضاع إنسانية صعبة للغاية خلال العام الماضي، وذلك نتيجة للحصار الذي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ ما يربو على 15 عامًا، وفي هذا السياق، أشارت تقارير موثوقة تحقق باحثو مؤسسة ماعت من صحتها، إلى أن الحصار المفروض على قطاع غزة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي أثر بشكل غير متناسب على حق سكان القطاع في مستوى معيشي مناسب، حيث أعاقت سياسة الحصار المفروضة على قطاع غزة قدرة السكان المقيمين في قطاع غزة على الحركة والتنقل والسفر خارج القطاع من أجل الحصول على الرعاية الصحية والخدمات التعليمية وفرص العمل، كما فرضت هذه السياسة قيودًا شديدة على حركة البضائع من وإلى قطاع غزة، فبحسب تقديرات صادرة عن الأمم المتحدة، فقد بلغ عدد الشاحنات التي دخلت قطاع غزة محملة

[520] تقرير الحريات لعام 2022، نقابة الصحفيين الفلسطنيين، يناير 2023، الرابط: https://bit.ly/3Xeltqj

بالبضائع خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2022 نحو 8 آلاف شاحنة في الشهر فقط، وهو معدل أقل بما نسبته 30 في المائة من المتوسط الشهري خلال النصف الأول من العام 2007 أي قبل فرض الحصار، وذلك على الرغم من ازدياد عدد سكان قطاع غزة بما يربو على 50 في المائة.[521]

ويشير الواقع إلى أن القيود الناجمة عن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة خلفت تداعيات سلبية خطيرة على الأوضاع الإنسانية وحقوق السكان في القطاع، ولا سيما الحق في مستوى معيشي لائق، فبحسب تقارير دولية موثوقة، فإنه نتيجة لهذه القيود، أضحى ما يربو على نصف السكان في قطاع غزة خلال العام الماضي يعيشون في فقر مدقع، وما يربو على 1.3 مليون فلسطيني من أصل 2.1 مليون في قطاع غزة، أي ما يعادل 62 في المائة من السكان، في حاجة ماسة إلى المساعدات الغذائية.[522]

2. الحق في العمل

ظل الفلسطينيون المقيمون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما المقيمين في قطاع غزة، يواجهون خلال العام المنصرم صعوبات بالغة في الحصول على العمل، وذلك بفعل الحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية على القطاع منذ أكثر من 15 عامًا، وهو ما جعل معدل البطالة بين سكان قطاع غزة ولا سيما الشباب منهم من أعلى معدلات البطالة في العالم، فوفقًا لتقارير دولية موثوقة تحقق باحثو مؤسسة ماعت من صحتها، فقد ارتفعت معدلات البطالة في قطاع غزة خلال العام 2022 إلى مستويات غير مسبوقة، بفعل الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على القطاع منذ عام 2007، حيث وصل معدل العاطلين عن العمل خلال الربع الأول من العام 2022 إلى 46.6 في المائة بالمقارنة مع المتوسط الذي كان يبلغ 34.8 في المائة في عام 2006، في حين وصل معدل البطالة بين الشباب إلى 62.5 في المائة خلال الفترة نفسها، ما يجعل مستويات البطالة في غزة من بين أعلى المستويات في العالم.[523]

3. الحق في الصحة

ظلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام الماضي مستمرة في حرمان المرضى الفلسطينيين من طلب العلاج خارج قطاع غزة نتيجة للحصار الذي تفرضه على القطاع منذ أكثر من 15 عامًا

[521] 15 عاما على حصار غزة: 62% من سكان القطاع بحاجة إلى مساعدات غذائية ونسبة البطالة من بين الأعلى في العالم، أخبار الامم المتحدة، 30 يونيو 2022، الرابط: https://bit.ly/3A58VHk
[522] 15 عاما على حصار غزة: 62% من سكان القطاع بحاجة إلى مساعدات غذائية ونسبة البطالة من بين الأعلى في العالم، أخبار الامم المتحدة، 30 يونيو 2022، الرابط: https://bit.ly/3A58VHk
[523] المرجع السابق نفسه.

وسياسات المماطلة التي تتبعها في إصدار التصاريح اللازمة للمرضى للمرور والسفر لتلقي العلاج في مستشفيات خارج قطاع غزة، وفي هذا السياق، أشارت تقارير دولية ومحلية موثوقة إلى أنه خلال النصف الأول من العام 2022، لم تصادق السلطات الإسرائيلية إلا على 64 في المائة من الطلبات التي قدمها المرضى لمغادرة غزة من أجل الحصول على العلاج التخصصي في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية في المواعيد المقررة لعلاجهم[524]، فضلًا عن وفاة 9 من المرضى الفلسطينيين من بينهم 3 أطفال خلال العام 2022 جراء عرقلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي مرورهم خارج قطاع غزة لتلقي العلاج، كان آخر هؤلاء المرضى الذين توفوا خلال العام الماضي جراء هذه السياسات، هو المريض محمود الكرد الذي توفي في 16 ديسمبر 2022، جراء المماطلة في منحه تصريح للمرور عبر حاجز بيت حانون للوصول إلى مستشفى المطلع في القدس لتلقي العلاج.[525]

4. الحق في السكن

ظلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مستمرة خلال العام الماضي في حرمان الفلسطينيين المقيمون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في الضفة الغربية من الحق في السكن، وذلك نتيجة لاستمراها في ممارسات بناء المستوطنات وهدم المباني والممتلكات ونزع الملكية في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، وفي هذا السياق، لاحظ باحثو مؤسسة ماعت أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي استمرت خلال العام المنصرم في هدم المنازل كإجراء عقابي ضد الأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم أعمال تؤدي إلى مقتل مواطنين إسرائيليين، ولا زالت أيضًا مستمرة في هدم المباني التي تفتقر إلى رخص البناء الإسرائيلية التي تتطلب بدورها شروط تعجيزية في القدس الشرقية وفي المنطقة (ج) من الضفة الغربية، وذلك من أجل إفساح المجال لبناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، فوفقًا للإحصائيات الصادرة عن مكتب الأمم لتنسيق الشؤون الإنسانية، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلي هدمت نحو 851 منزلًا ومبان فلسطينية أخرى في الضفة الغربية خلال العام 2022، وهو ما أفضى إلى تهجير 1031 شخصًا، وذلك بسبب الافتقار إلى رخص البناء، التي تجعل السلطات الإسرائيلية من شبه المستحيل على الفلسطينيين في هذه المناطق الحصول عليها.[526]

---

[524] المرجع السابق نفسه.

[525] الميزان يحمل سطات الاحتلال الإسرائيلي المسئولية عن وفاة المريض محمود الكرد ويطالب المجتمع الدولي بالتدخل لإنقاذ حياة المرضى في قطاع غزة، مركز الميزان لحقوق الإنسان، 17 ديسمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3kkwoQV

[526] Data on demolition and displacement in the West Bank, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, link: https://bit.ly/3GLSHX4

فعلى سبيل المثال، هدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي 44 مبنى من مباني الفلسطينيين أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها في القدس الشرقية والمنطقة (ج) بالضفة الغربية خلال الفترة ما بين 30 أغسطس وحتى 12 سبتمبر 2022، بحجة افتقارها إلى رخص البناء التي تصدرها إسرائيل. ونتيجة لذلك، هُجر 29 شخصًا، من بينهم عشرة أطفال، ولحقت الأضرار بسبل عيش نحو 140 آخرين، كما هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي على أساس عقابي ما مجموعه 11 منزلًا ينتمي لأسر شارك أفرادها في هجمات مزعومة على الإسرائيليين وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1 يناير و12 سبتمبر 2022، ويعتقد باحثو مؤسسة ماعت أن عمليات الهدم العقابية تعد شكلًا من أشكال العقوبات الجماعية، وتنتفي عنها الصفة القانونية بموجب القانون الدولي لكونها تستهدف أسر منفذي الهجمات المزعومة في المقام الأول على الرغم من أنهم لم يشاركوا ذويهم في تنفيذها.[527]

رابعًا: حقوق الفئات الأولى بالرعاية

1. حقوق الطفل

ظلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام الماضي ترتكب انتهاكات واسعة النطاق بحق الأطفال داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك الانتهاكات المتعلقة بجرائم قتل وإصابة الأطفال إثر الهجمات غير القانونية التي تشنها القوات الإسرائيلية على قطاع غزة، والانتهاكات المتعلقة باعتقال واحتجاز الأطفال الفلسطينيين بشكل تعسفي، والانتهاكات المتعلقة بحرمان الأطفال الفلسطينيين من الحق في التعليم والحصول على الرعاية الصحية.

وفي هذا السياق، لاحظ باحثو مؤسسة ماعت أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي ارتكبت خلال العام المنصرم أعمال قتل واسعة النطاق ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية بحق الأطفال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة إثر الهجمات غير القانونية التي تشنها القوات الإسرائيلية على هذه الأراضي، فبحسب تقارير محلية ودولية موثوقة تحقق باحثو مؤسسة ماعت من صحتها، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلي استهدفت الأطفال الفلسطينيين بشكل مباشر وغير مباشر في مناسبات مختلفة خلال العام 2022، الأمر الذي أفضى إلى مقتل نحو 20 طفلًا فلسطينيا وإصابة 170 آخرين خلال العام 2022[528]، فخلال العمليات العسكرية التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة بين يومي 5 و7 أغسطس على سبيل المثال 2022، قُتل نحو 17 طفلًا، وأُصيب 151 آخرين. الأمر الذي شكل انتهاكًا صريحًا لحق

527 تقرير حماية المدنيّين | 30 آب/أغسطس-12 أيلول/سبتمبر 2022، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 16 سبتمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3xXIgfs
528 الأطفال في دائرة الاستهداف، مركز الميزان لحقوق الإنسان، 15 يناير 2023، الرابط: https://bit.ly/3H7p04b

هؤلاء الأطفال في الحياة كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك المادة السادسة من اتفاقية حقوق الطفل.[529]

فضلًا عن ذلك، استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام المنصرم في اعتقال واحتجاز الأطفال الفلسطينيين على نطاق واسع، سواء في البر أو في البحر. فعلى الأرض، ظلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام الماضي مستمرة في إلقاء القبض على الأطفال الفلسطينيين في المنطقة الحدودية أثناء جمعهم للخردة المعدنية للبيع أو أثناء اللعب. وفي البحر، استمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي في اعتقال الأطفال على قوارب الصيد خلال المداهمات التي تنفذها القوات البحرية الإسرائيلية، وفي هذا السياق، أشارت تقارير محلية تحقق باحثو مؤسسة ماعت من صحة ما جاء فيها إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قد اعتقلت 23 طفلًا فلسطينيا في قطاع غزة خلال العام 2022.[530]

وظلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعيق على نحو معتبر حق الأطفال الفلسطينيين، ولا سيما في قطاع غزة، في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والخدمات التعليمية من خلال الهجمات المستمرة التي تستهدف من خلالها القوات الإسرائيلية المؤسسات والمرافق التعليمية والصحية، فضلًا عن الحصار الذي تفرضه هذه القوات على قطاع غزة منذ أكثر من 15 عامًا والذي قيد حق الأطفال في طلب الرعاية الصحية خارج القطاع وقيد وصول الأدوات والمعدات والموارد الطبية إلى داخل القطاع، وفي هذا السياق، أشارت تقارير محلية إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد قصفت بالمتفجرات مدرستين في قطاع غزة خلال 2022، الأمر الذي عطل العمل داخلهما وحرم بدوره الأطفال من مباشرة حقهم في الحصول على التعليم. كما أشارت التقارير ذاتها إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي استمرت خلال العام الماضي في حرمان الأطفال الفلسطينيين من طلب العلاج خارج قطاع غزة نتيجة للحصار الذي تفرضه على القطاع منذ أكثر من 15 عامًا وسياسات المماطلة التي تتبعها السلطات الإسرائيلية في إصدار التصاريح اللازمة للمرضى للمرور والسفر لتلقي العلاج في مستشفيات خارج قطاع غزة، الأمر الذي أفضى إلى وفاة 3 أطفال فلسطينيين خلال العام 2022 نتيجة مماطلة قوات الاحتلال الإسرائيلي في إصدار التصاريح اللازمة لهم للسفر لتلقي العلاج في مستشفيات الضفة الغربية.[531]

---

529 تقرير حماية المدنيّين | 2-15 آب/أغسطس 2022، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 19 أغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3rcmIrL

530 الأطفال في دائرة الاستهداف، مرجع سبق ذكره.

531 الأطفال في دائرة الاستهداف، مرجع سبق ذكره.

ليبيا

أولا: التطور السياسي والتشريعي

حُكمت ليبيا في عام 2022 من قبل حكومتين مختلفتين، وتواصل الانقسام بشأن من يشغل السلطة التنفيذية، حيث ظل عبد الحميد الدبيبة رئيسًا للحكومة المنتهية ولايتها ومارسه مهامه من طرابلس غرب ليبيا. ورفض الإذعان لقرار البرلمان الليبي الذي يمثل السلطة التشريعية الذي اختار فتحي باشا اغًا رئيسا للحكومة في فبراير 2022، وهو ما أنشأ حكومة موازية تدير مهامها من بنغازي ومنذ قرار البرلمان بتعيين باشا اغا طرأت مجموعة واسعة من التطورات التي عمقت الانقسام بين الشرق والغرب في ليبيا وأدت الي تداعيات واسعة على أوضاع حقوق الإنسان. وظل الوضع الأمني قابل للتوتر في أي لحظة مع تزايد الاشتباكات والمواجهات بين الجماعات المسلحة ولم يٌحدد حتى نهاية 2022 موعدًا نهائيًا لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في ليبيا.

وعلى المستوي التشريعي طرأت تطورات عديدة في عام 2022 تتصل بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وأيضا حقوق الفئات الأولي بالرعاية. ففي نوفمبر 2022 اقر مجلس النواب الليبي بالإجماع تعديلات على قانون التأمين الصحي، وجاءت التعديلات لتضمن تغطية منظومة التأمين الصحي لجميع المواطنين في ليبيا[532]. وفي 21 سبتمبر 2022 صدر مشروع قانون رقم 00 لسنة 2022 الخاص بإنشاء المحكمة الدستورية في ليبيا، ونصت المادة الاولي من مشروع القانون علي أن تستحدث" محكمة دستورية لها الشخصية الاعتبارية تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، تسمى المحكمة الدستورية، وتقدم مشروع ميزانيتها للسلطة التشريعية، ويؤخذ رأيها في مشروعات القوانين المتعلقة بالسلطة القضائية، ويتمتع أعضاؤها بالضمانات والمزايا المقررة لأعضاء السلطة القضائية" ومن شأن مشروع القانون أن يضفي مزيد من الاستقلالية علي عمل السلطة القضائية في ليبيا، ويعد وجود محاكم دستورية عليًا من المبادئ الأساسية لاستقلال القضاء وفقا المفوضية السامية لحقوق الانسان. وفي سبتمبر أيضا شكل البرلمان في شرق ليبيا لجنة لدراسة مشروع

[532] مجلس النواب يقر تعديلات قانون التأمين الصحي، المركز الليبي لحرية الصحافة، https://bit.ly/3ktDwKI

قانون لمكافحة العنف ضد المرأة، ولكن ثمة تباطؤ في مناقشة مشروع القانون رغم الحاجة إليه في ظل معدلات العنف المرتفعة ضد المرأة في ليبيا.

وفي خطوة إيجابية لتحقيق المساواة بين الجنسين فيما يخص منح الجنسية، اتخذت حكومة الوحدة الوطنية القرار رقم 902 لسنة 2022 الخاص المُدون في 19 أكتوبر والذي اتخذه رئيس الوزراء المؤقت عبد الحميد الدبيبة المنتهية ولايته. وينص القرار على أن أطفال الليبيات وأولئك الذين لديهم أب أجنبي يمكنهم التمتع بحقوق متساوية مثل باق المواطنين الليبيين، بما في ذلك التعليم المجاني في المنزل والقبول في المدارس الليبية عبر الحدود. كما يسمح القرار بإعفاء أبناء الأزواج من الدخول إلى الأراضي الليبية[533]. وقد نصت المادة الأولي من القرار على أن "يتمتع أولاد المواطنات الليبيات المتزوجات من غير الليبيين بكافة الحقوق التي يتمتع بها المواطنين الليبيين من مجانية العلاج والتعليم في الداخل والقبول في المدارس الليبية بالخارج وغيرها من الحقوق الخاصة بالمواطنين الليبيين" وأعفت المادة الثانية أبناء المواطنات الليبيات المتزوجات من غير الليبيين من شرط الحصول على التأشيرة عند مجيئهم إلى ليبيا[534]. مع ذلك فإن القرار لم يمنح المرأة الليبية المتزوجة من أجنبي الحق بمنح الجنسية لأطفالهم اسوة بالرجل الليبي المتزوجة من اجنبية وهو مع المادة 7 من اتفاقية حقوق الطفل والمادة 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

في 27 سبتمبر 2022 أصدر مجلس النواب قانون الجرائم الاليكترونية رقم 5 لسنة 2022، وجاء الهدف من القانون في المادة الثانية التي نصت علي ان "يهدف القانون إلى حماية التعاملات الإلكترونية، والحد من وقوع الجرائم الإلكترونية وذلك بتحديد هذه الجرائم و إقرار العقوبات الرادعة لها" ومنح القانون الهيئة الوطنية للأمن سلطة مراقبة ما ينشر علي وسائل التواصل وعلي شبكة الانترنت ووفقا للمادة السابعة من القانون يحق للهيئة حجب كل ما ينشر اذا كان يساهم في زعزعة أمن المجتمع واستقراره أو المساس بالسلم الاجتماعي، وهو ما اعتبرته بعض التقارير نصًا يسهل تأويله وقد يستخدم لحجب المواقع التي تنتقد سياسات الحكومة أو مجلس النواب[535].

[533] Libya recognizes citizenship rights to children of mothers married to foreigners, https://bit.ly/3GYozYv
[534] قرار رقم 902 لسنة 2022 م بتقرير بعض الأحكام الخاصة بأولاد الليبيات المتزوجات من غير الليبيين، https://bit.ly/3XiGQqB
[535] قانون رقم 5 لسنة 2022 م بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية، https://bit.ly/3HgGbQR

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

1. الحق في الحياة

لم ينص الإعلان الدستوري الذي يعد الوثيقة الدستورية الأعلى والسارية حتى الآن في الدولة علي ضمان الحق في الحياة. مع ذلك نصت المادة 36 من مسودة الدستور التي لم يجري التوافق عليه إن ضمان الحق في الحياة هو واجب الدولة وعليها حمايته. كما يُعاقب قانون العقوبات في ليبيا على 30 جريمة بالإعدام ورغم استمرار المحاكم بما في ذلك محاكم الاستئناف اصدار احكام بالإعدام، إلا أن ليبيا لم تطبق هذه العقوبة منذ عام 2010. مع ذلك لم تحترم الأطراف المختلفة في ليبيا الحق في الحياة باعتباره اسمي حقوق الإنسان، لاسيما في ظل انتشار السلاح وتعاظم قوة الميلشيات المسلحة وهو ما أدي إلى استشراء وقائع القتل خارج إطار القانون، وقد وثقت تقارير مقتل 100 شخص في النصف الأول من 2022 فقط. بينما اطلعت مؤسسة ماعت على احصائيات اخري تؤكد أن القتل خارج نطاق القانون ظل السمة الأبرز في ظل حكومة الدبية المنتهية ولايته فقد قتل 581 من المدنيين سواء مواطنين او مهاجرين في الفترة من يناير 2020 الي مارس 2022 وفقا للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب[536].

ولم تراع قوات الأمن لاسيما في طرابلس مبادئ الحيطة والحذر والتناسب والتدرج في استخدام الأسلحة وهو ما أدي لقضاء نحب عدد من المتظاهرين الذين خرجوًا في تجمعات أمام مقر الحكومة الليبية في طرابلس. ففي يوليو 2022 خرجت تظاهرات حاشدة تطالب بتسليم الحكم للمجلس الأعلى للقضاء ترتب عليها مقتل ثلاثة متظاهرين وهم أحمد العباني وسالم العمالي وعبد الرحيم القرقوطي، بعد إطلاق الرصاص الحي عليهم من قبل عناصر مسلحة تابعة لجهاز دعم الاستقرار التابع للحكومة المنتهية ولايتها[537]. وهو انتهاك واضح للحق في الحياة المكفول بموجب المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الانسان والمادة السادسة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

ولم تفتح الحكومة المنتهية ولايتها تحقيقًا في عمليات القتل وفي الغالب اتهمت المتظاهرين بالسعي إلى تغيير الحكم وغابت أي آليات للمساءلة. ولم يقدم أي من الأشخاص الذين تسببوًا في قتل المتظاهرين للمحاكمة، بل جري مكافئتهم من خلال دمجهم في المؤسسات الأمنية[538] وقد

[536] That was the last time I saw my brother, Page 9, https://bit.ly/3kxTdAD
[537] ليبيا.. مقتل 3 متظاهرين أمام مقر حكومة الدبيبة، روسيا اليوم، https://bit.ly/3QSfViQ
[538] Libya: New patterns of human rights violations and absence of accountability, https://bit.ly/3HjLiQg

ادي تدهور الوضـع الأمني في طرابلس إلى مزيد من عمليات القتل، ففي 20 أغسـطس 2022 على سـبيل المثال بدأت اشـتباكات عنيفة في وسـط طرابلس وامتدت إلى مناطق أخرى من العاصـمة وضـواحيها ولم تنتهى ألا في 27 أغسـطس 2022. وكانت بشـكل أسـاسـي بين جماعات مسـلحة يحركها الدبة واخري مدعومة من باشـا اغا وقد اسـتخدمت أسـلحة متوسـطة وثقيلة في هذه الاشتباكات، وفي 28 أغسطس 2022 وضحت وزارة الصحة أن 42 شخصا قتلوا وأصيب 159 آخرون بجراح بسبب الاشتباكات. ومن بين القتلى الـ 42، أفيد بوجود 4 مدنيين، من بينهم طفل يبلغ من العمر 15 عاما. ومن بين المصابين، وجد نحو 7 أطفال[539].

2. الحق في تكوين الجمعيات

تكفل المادة 15 من الإعلان الدسـتوري الحق في تكوين الجمعيات. وينظم عمل الجمعيات في ليبيا اللائحة رقم (1) بشـأن عمل منظمات المجتمع المدني في ليبيا التي حلت بديًلا للقانون رقم 19 لسنة 2001 بالإضافة إلى القرار رقم 286 لسنة 2019 الصادر عن حكومة الوفاق الوطني السابقة في ليبيا. إلا إنه خلال عام 2022 مارسـت الأطراف المختلفة في ليبيا قيودًا واسـعة علي الحق في تكوين الجمعيات. فقد واصلت مفوضية المجتمع المدني في طرابلس تغولها على حق الجمعيات في العمل بحرية ودون قيود. ففي 6 ابريل 2022 نشـرت تعميما تحظر فيه على منظمات المجتمع المدني والافراد المنتمين لها المشـاركة في أي نشـاط خارج الأراضـي الليبية بما في ذلك المشـاركة في التدريبات أو في ورش العمل أو التعاون مع المنظمات الدولية أو تلقي الدعم منها الا بعد الحصـول على موافقة المفوضية في طرابلس[540].

في سـياق مماثل اضـافت المفوضـية شـرطًا تعسـفيًا لمنح التصـاريح للجمعيات والمنظمات غير الحكومية وتمثل في ضـرورة التعهد بعدم التعامل مع السـفارات والقنصـليات في الداخل والخارج والمنظمات الدولية الحكومية أو غير الحكومية بأي شـكل من الأشـكال الا بعد الحصـول على أذن مفوضية المجتمع المدني[541].

وفي مارس 2022 أصـدرت المفوضـية بيانًا هددت فيه بتجميد عمل المنظمات التي لم توفق أوضاعها وفقا للائحة 286 لسنة 2019 الصادرة عن حكومة الوفاق. شملت الممارسات التعسفية

[539] United Nations Support Mission in Libya - Report of the Secretary-General, https://bit.ly/3D31tz8
[540] التقرير السنوي العام بشأن حالة حقوق الإنسان والحريات العامة والاوضاع الإنسانية 2022، اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، https://nextcloud.techcom1.com/index.php/s/TExSJSAWSky66kp
[541] مصدر سبق ذكره، https://nextcloud.techcom1.com/index.php/s/TExSJSAWSky66kp

أيضا ضد الجمعيات والمؤسسات الوطنية الاحتجاز التعسفي والتهديد لأعضاء مفوضية المجتمع المدني في بنغازي على سبيل المثال في 18 ديسمبر 2022 احتجز جهاز الامن الداخلي في بنغازي المدير التنفيذي لمفوضية المجتمع المدني في بنغازي إبراهيم المقصبي إلا إنه سرعان ما أطلق سراحه، وتبعه في 22 ديسمبر احتجاز مدير إدارة التسجيل والتوثيق وشؤون الفروع بالمفوضية سالم المعداني. في ديسمبر 2022 الغت الرئيسة السابقة للمفوضية بعد سحب الثقة منها قرار سابق بمنح تراخيص مزاولة العمل لـ 37 منظمة غير حكومية دولية تعمل في ليبيا[542]. وتتعارض هذه الممارسات مع المادة 22 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسة وقرار مجلس حقوق الانسان رقم 15/21 الذي نص علي حق الجمعيات في النشأة والعمل بحرية ودون تدخل في عملها.

3. الحق في حرية الرأي والتعبير ووسائل الإعلام وحرية الصحافة

حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة مضمونة بموجب المادة 14 من الإعلان الدستوري المؤقت، مع ذلك لم تحترم حكومة الوحدة الوطنية هذا الحق في عام 2022. وفقا لبعثة تقصي الحقائق الدولية بشأن ليبيا فإن نشطاء المجتمع المدني والمواطنين الذين حاوَلوا ممارسة حريتهم في التعبير قد تعرضوًا للتشهير عبر الانترنت وفي تصريحات مسؤولي الدولة والجماعات المسلحة وفي بعض الأحيان صُنفوا على انهم عملاء أجانب وجري التشكيك في معتقداتهم الدينية.

وقد شملت الممارسات التعسفية التي أقدمت عليها الحكومة لتقييد هذه الحقوق الاحتجاز التعسفي للأشخاص الذين عبروًا عن آرائهم علي الانترنت او انتقدوا سياسات الحكومة أو الميلشيات المسلحة في الفترة من نوفمبر 2021 ومارس 2022، اعتقل جهاز الأمن الداخلي، التابع للمجلس الرئاسي لحكومة الوحدة الوطنية المُنتهية ولايتها، 7 أشخاص على الأقل، من بينهم نشطاء ومدافعون عن حقوق الإنسان إلى جانب أفراد نشطوا مؤخرًا على الإنترنت لمناقشة مشاكل حقوق الإنسان وقد نشر جهاز الأمن الداخلي "اعترافات" مصورة حصل عليها بالإكراه وفقا لشهادات مقربين من هؤلاء الأشخاص، يعترفون فيها بنشر القيم "اللاأخلاقية"[543] والتعاون مع المنظمات الدولية. كما أصدرت الحكومة المنتهية ولايتها في 15 سبتمبر 2022 القرار رقم 811 لسنة 2022 وتضمن القرار الاشتراطات والضوابط الخاصة بمزاولة العمل الإعلامي.

[542] بيان مشترك: على السلطات الليبية إطلاق سراح المدير التنفيذي ومدير إدارة التسجيل بمفوضية المجتمع المدني في بنغازي، https://bit.ly/3Hlpbc4
[543] Aman against Discrimination. Interactive dialogue with the fact-finding mission on Libya, https://bit.ly/3IYTYgh

واســـند القرار ســـلطة إصـــدار تصـــريح المزاولة إلى لجنة تنظيم عمل القنوات الخاصـــة المرئية والمسـموعة، والتي جري تأسـيسـها في مارس 2022 بقرار حكومي رقم 151 لسـنة 2022، واشـترط تحقيق طيف من الشـروط المتعلقة بالوضـعية القانونية للمؤسـسـات الإعلامية والتراخيص، بجانب ذلك قررًا رسـومًا باهظة على وسـائل الاعلام. ونص القرار على مجموعة من الشـروط التعسـفية التي تتعارض مع حرية الإعلام كاشـــتراط الحصـــول على موافقة الســـلطات الأمنية أو جهاز المخابرات الليبية، مما قد يعني تدخل الجهات الأمنية والعسـكرية في تنظيم الإعلام. كما يعمق من القيود عدم اسـتقلالية اللجنة المسـئولة عن إصـدار تصـاريح مزاولة النشـاط الإعلامي، إذ تخضـع اللجنة إشـرافيا لإدارة الإعلام والتواصل الحكومي بمجلس الوزراء، وهو ما يعني عدم استقلاليتها.

بالإضـافة الي التمثيل الواسـع للأجهزة الأمنية في اللجنة المسـؤولة عن اصـدار التصـاريح، إذ يتولى منصـب رئيس اللجنة مسـئول أمني سـابق، وتضـم بين أعضـائها ممثل عن وزارة الداخلية وأخر عن جهاز المخابرات الليبية. كما اشترط القرار على المؤسسات الإعلامية دفع مبالغ مالية مرتفعة تتراوح بين 20 الي 30 ألف دولار أمريكي بالنســـبة للقنوات المرئية، وما بين 7 الي 10 آلاف دولار أمريكي بالنسبة للقنوات المسموعة. وتشكل هذه الرسوم شروطًا مجحفة خاصة وأن القنوات ملزمة بدفع ما يتراوح بين 4 آلاف الي 20 آلف دولار وانتقدت تقارير محلية هذا القرار باعتباره قد يهدد مواصـــلة المؤسـسـات الإعلامية لنشـاطها الإعلامي بسـبب عدم موافقة الجهات الأمنية أو جهاز المخابرات أو عجزها عن دفع الرسوم. فيما يتعلق بحرية الصحافة، جاءت ليبيا في المركز 143 من أصل 180 دولة في مؤشـر حرية الصـحافة الصـادر عن مراسـلون بلا حدود في تقدم واضـح مقارنة بالمركز الذي جاءت فيه ليبيا في عام 2021 حيث جاءت في المرتبة 165 من أصـــل 180 دولة. وقد ارجع المؤشـــر هذا التقدم في خلو السجن من الصحفيين في الوقت الحالي.

4. الاحتجاز التعسفي وظروف الاحتجاز

احتجزت وزارة العدل في 27 سجن تابع لها والميلشيات المسلحة آلاف السجناء، من بينهم النساء والأطفال، ادي العدد الكبير من السـجناء الي تكدس السـجون، وفقا لتصـريحات ممثل الأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في احاطته لمجلس الامن فإن عدد الســجناء الذين صــدر بحقهم احكامًا قضـــائية بلغ 11 ألف حتى أكتوبر 2022، بينما المتهمين قيد الحبس الاحتياطي وصل نحو 5 آلاف في حين ان مؤسسة ماعت ترجح ان الاعداد الفعلية تتجاوز هذه الاحصائيات.

ظلت مرافق الاحتجاز تفتقر الي سـوء التهوية، بجانب ادوات النظافة المناسـبة، وانقطاع التيار الكهربائي والمياه. كما خلت السـجون من مياه الشـرب النقية وكان الطعام في أحيان كثيرة رديء. قالت برنامج الأغذية العالمي أن سـوء التغذية كان يمثل خطرا في بعض السـجون ومراكز الاحتجاز في ليبيا، ولا سيما في مرافق جهاز مكافحة الهجرة غير الشـرعية التي لم يخصص لها ميزانية غذائية. لكن من بين الخطوات الإيجابية لاحظت مؤسـسـة ماعت إطلاق سـراح الناشـط في المجتمع المدني ورئيس فرع الهلال الأحمر في أجدابيا منصور عاطي في ابريل 2022 بعد اختفائه قسـريًا لنحو عام[544]، ومارس عاطي نشاطه بعد ذلك بما في ذلك التدوين على الانترنت ولم يتعرض لمضايقات.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

1. الحق في التعليم

تضـمن المادة 8 من الإعلان الدسـتوري الحق في التعليم وأفادت تقارير محلية أن الحكومة في ليبيا انفقت وزارتي التربية والتعليم وأيضـا التعليم العالي بالحكومة الليبية منذ بداية عام 2021 وحتى أغسطس 2022 ما يقرب من 12.5 مليار دينار على قطاع التعليم[545] إلا إن منظمات حقوق الإنسان المحلية اشارت إن هذا الإنفاق لم ينعكس علي جودة التعليم. ووفقا للتصنيف الصادر عن المنتدى الاقتصـادي العالمي والذي يقيس مؤشـر جودة التعليم في 140 دولة فقد خرجت ليبيا من هذا التصـنيف نظرًا لعدم ايفاءها بأدنى المتطلبات التي يقيسـها المؤشـر[546]. في سـياق متصـل قالت مسـاعدة الأمين العام للأمم المتحدة، المنسـقة المقيمة ومنسـقة الشـؤون الإنسـانية في ليبيا، جورجيت غنيون، إن نقص التمويل والصراع المسلح وتداعيات كوفيد 19 أدى إلى توسيع الفجوات في جودة التعليم وعدم المسـاواة في التعليم في ليبيا. ما ادي الي تخلف نحو 1.3 مليون طفل خلال عام كامل من التعلم بسـبب الإغلاق المطول للمدارس[547]. كما حرم أطفال العمال المهاجرين من التعليم وعبر 56% من اسـر هؤلاء العمال ان لديهم احتياجات تتعلق بالتعليم في ليبيا في حين أفاد 49٪ من أسـر المهاجرين واللاجئين الليبية أن لديها طفلًا واحدًا على الأقل غير مسـجل في المدرسـة أو أي أطفال غير مسجلين في مدرسة رسمية. ومن بين أسباب التسرب وعدم التسجيل هي الافتقار إلى الوثائق وعدم القدرة على النفقات الخاصة بالتعليم.

544 إطلاق الناشط منصور عاطي بعد 10 أشهر من الاختفاء، https://alwasat.ly/news/libya/354492
545 التعليم في ليبيا منهار.. أين أنفقت حكومة الوحدة 12.5 مليار دينار خلال عام ونصف؟، https://bit.ly/3wffjKT
546 ليبيا خارج تصنيف جودة التعليم ... تمظهر آخر للخراب يعود إلى سنوات من الفوضى، بوابة افريقيا الإخبارية، https://bit.ly/3GNXZRO
547 UN: Armed conflict and other challenges increased gaps in Libya's education quality, inequalities, https://bit.ly/3GNZ2kI

2. الحق في الصحة

تضمن المادة 8 من الإعلان الدستوري الحق في الرعاية الصحية لجميع الليبيين. كما تضمن المادة 12 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تعد ليبيا طرفًا فيه الحق في التمتع بأعلى مستوي من الصحة الجسيمة والعقلية. وقد وصلت نفقات قطاع الصحة في حكومة الوحدة الوطنية المُنتهية ولايتها 1.5 مليار دينار ليبي في عام 2022[548] مع ذلك تعاني ليبيا في ظل الصراع بين حكومتي الغرب في طرابلس والشرق في بنغازي من نقص الكوادر الطبية. ووفقا رئيس نقابة الأطباء في ليبيا فإن 500 طبيب يهاجرون سنويًا بسبب المرتبات الزهيدة الذي تُدر لهم. حيث لا يتخطى راتب الطبيب في ليبيا 150 دولار عند تخرجه[549]. وقد طرأت زيادة علي نسبة وفاة الأمهات في ليبيا ووفقا لبيانات مرصد الانفاق الاجتماعي في الدول العربية حيث زادت عدد الوفيات من 53 لنحو 72 حالة وفاة لكل 100000 مولود حي[550] جدير بالذكر إنه في مطلع عام 2022 أعلن وزير الصحة استقالته معتبرًا ان ولاية حكومة الوحدة الوطنية قد انتهت وفقا لاتفاق جنيف السياسي[551].

3. الحق في الضمان الاجتماعي

يكفل الدستور الحق في الضمان الاجتماعي بما يتفق مع المادة 9 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وقد جري تعديل على احكام صندوق الضمان الاجتماعي بموجب قرار حكومة الوحدة الوطنية منتهية الولاية، رقم 406 لسنة 2022 بشأن تعديل قرار المجلس رقم (444) لسنة 2021 وتقرير الأحكام الخاصة بصندوق الضمان الاجتماعي، بما يضمن صرف زيادة تقدر بنحو 900 دينار شهريًا ونسبة التأمين الصحي[552]. جدير بالذكر إن نظام الضمان الاجتماعي في ليبيا يغطي مجموعة كبيرة من الفئات موضحة في المادة 31 من القانون رقم 13 لسنة 1980 وتعديلاته، ومن بين هذه الفئات الأشخاص الذين لا عائل لهم من الأرامل والأيتام والشيوخ والعاجزين والذين انقطعت بهم سبل العيش أو ضاقت عليهم دون وجود من ينْفق عليهم[553]. ويوفر دعم صندوق التضامن الاجتماعي تحويلات نقدية فئوية ودعمًا عينيًا للفئات المستضعفة المحددة. وتعول على

548 تقرير الإفصاح والشفافية المالية، ص 31، https://mof.gov.ly/uploads/2023/01/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%81%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-2022%D9%85.pdf

549 نقص "فادح" في الكوادر الطبية ينعكس على وضع المستشفيات الليبية، https://bit.ly/3iZHz0O

550 مرصد الانفاق الاجتماعي في الدول العربية، 102، https://bit.ly/3GNBjBm

551 وزير الصحة الليبي يعلن استقالته من منصبه بعد تبرئته من تهم ضده، https://bit.ly/3GYAO7o

552 نقابة المتقاعدين: قرار تعديل صندوق الضمان الاجتماعي سيضمن صرف 900 دينار شهريًا، https://libyaalhadath.net/?p=92225

553 القانون 13 لسنة 1980، https://bit.ly/3weLpq6

هذه التحويلات عدد هائل من السكان الليبيين إذ افيد إن 22% من الأسر الليبية تعول على صندوق التضامن الاجتماعي كمصدر رئيسي للدخل

رابعا: الفئات الأولي بالرعايا

1. حقوق المهاجرين:

وصل عدد المهاجرين في ليبيا حتى أكتوبر 2022 نحو 683.8 ألف مهاجر[554]، آتوا من 41 جنسية مختلفة، ورغم الضمانات التي تتعهد بها ليبيا للحفاظ علي حياة هؤلاء المهاجرين وضمان تمتعهم بحياة كريمة إلا إنهم تعرضوًا لإساءات مختلفة خلال عام 2022. وشملت هذه الاساءات الاحتجاز التعسفي والتعذيب والقتل خارج إطار القانون في ظل انتشار عصابات التهريب وعدم فهم خفر السواحل للمعايير الواجب اتباعها مع المهاجرين. وقد وصل عدد المهاجرين المحتجزين في ليبيا أكثر من 6 آلاف مهاجر يتوزعون على مراكز الاعتقال التابع لجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية[555]. وقد واجه هؤلاء المهاجرين ممارسات غير إنسانية تتمثل في الاحتجاز في غرف مزدحمة وغير جيدة التهوية كما تعرضوًا للضرب المبرح والتعذيب والابتزاز من قبل حراس هذه المراكز والمكلفين بإدارتها بسبب عدم قدرتهم علي دفع فدية مقابل الافراج عنهم. وشملت عمليات الضرب المبرح استخدام العصا والأسلاك الكهربائية، كما شاع أيضا تعرض المهاجرين لسرقة أموالهم وملابسهم[556]. وتعرضت النساء المهاجرات أيضا للعنف الجنسي وفقا لشهادات لنساء من شرق افريقيا فإن النساء اللائي احتجزن كن يختفين من الساعة السابعة مساءً كل يوم حيث يتعرضن للاغتصاب كل يوم. كما تعرض الأطفال لمعاملة مماثلة وغير إنسانية. حيث فحصت مؤسسة ماعت فيديو متداول علي وسائل التواصل الاجتماعي يُظهر تعذيب طفل سوداني يبلغ من العمر 15 عامًا من قبل مسلح في منطقة ورشفانه غرب ليبيا بسبب رغبة العنصر المسلح في ان يدفع الطفل فدية تقدر بنحو 5000 دينار مقابل اطلاق سراحه.

2. حقوق النساء

يكفل الإعلان الدستوري وهو الوثيقة القانونية الأعلى السارية حاليا في ليبيا حقوق المرأة بجانب المساواة بين الجنسين، مع ذلك ظلت الأعراف والصور النمطية عائقًا امام المرأة في عام 2022، فخلال شهر أكتوبر الغت محكمة الاستئناف في طرابلس قرارًا بتوقيع مذكرة تفاهم بين الحكومة

[554] https://displacement.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM-Libya-Migrant_Report-Key-findings-R44.pdf
[555] Europe silent on plight of detainees in Libya, says migration chief, https://bit.ly/3QVDJCC
[556] Libya: UN human rights report details violations of migrants' rights amid 'assisted return' programmers' https://bit.ly/403lejZ ,

الليبية وبين هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنفيذ اتفاقية القضاء علي جميع اشكال التمييز ضد المرأة وخطة المرأة والسلام والأمن بذريعة ان المذكرة تُخالف الشريعة الإسلامية وتقاليد المجتمع، وهو ما نفاه اللجنة الوطنية لحقوق الانسان في ليبيا ووزيرة الخارجية[557].

المساواة في العمل: وفقا لتقارير رسمية فإن تمثيل المرأة في القطاع العام في ليبيا يتخطى 50% في قطاعات الصحة والتعليم والقضاء. إلا أنه لا يزال هناك كثير من العقبات التي تعترض تمثيل المرأة في قطاعات أكثر إنتاجية، حيث لاحظت مؤسسة ماعت استبعاد النساء من العمل بقطاع النفط رغم انه القطاع الذي يدر دخلا أكبر علي العاملين في هذا القطاع. كما ان المرأة الليبية لم تتقاضي اجرًا متساو مع الرجل على نفس العمل في بعض الوظائف.

الاغتصاب والعنف المنزلي: يحظر القانون الاغتصاب، ولكنه لا يفرض عقوبات عن الاغتصاب الزوجي، وعلى الرغم من إن الإعلان الدستوري يحظر هو الأخر العنف المنزلي لكنه لا يتضمن عقوبات على من يُقدم على ارتكاب أعمال عنيفة ضد زوجته. وتعرضت المرأة في ليبيا في عام 2022 لمستويات مرتفعة من العنف، أكدته المقررة الخاصة المعينة بالعنف ضد المرأة ريم السالم عند زيارة ليبيا من مستويات العنف يدعم ذلك الاحصائيات التي رصدتها النشاطات في حقوق المرأة حيث بلغت جرائم العنف ضد المرأة نحو 74 ضحية في مختلف أنحاء ليبيا جميعهن قتلن نتيجة العنف. كما لاحظت مؤسسة ماعت إنه في يوليو 2022 سجلت ليبيا 7 قتلي من النساء كن ضحايا القتل الاسري كما اضرت بعض النساء الي الهروب الي دول مجاورة رفقة اطفالها بعد تعرضهن للعنف[558]. وافيد ان من بين أسباب انتشار هذا العنف سوء الأوضاع الاقتصادية ورواج السلاح والطبيعة القبيلة في أحيان أخري.

زواج القاصرات: لا تزال ظاهرة زواج القاصرات مستشرية في ليبيا، ورغم ان القانون يجرم هذه الظاهرة لكنه يسمح بها في نطاق محدود أو عند موافقة القضاء على الزواج، وأفادت بعض الأبحاث أن القضاة لم يناقشوا مسببات الزواج ووافقوًا على الأذن في أحيان كثيرة، وتخضع احكام الزواج للقانون رقم 10 لسنة 1984 المعمول به في شرق ليبيا، والقانون رقم 14 لسنة 2015 وهو تعديل على القانون الأخير ويُعمل به في غرب ليبيا. [559] وقد استمرت في عام 2022 تداعيات مبادرة دعم

[557] عراقيل المساواة بين الجنسين في ليبيا، https://bit.ly/3J2Vmyk
[558] رحلتها مع المعاناة، CNN ناجية من العنف المنزلي في ليبيا تروي لـ https://cnn.it/3XIHcqq
[559] Marriage of Immature Girls in the Libyan Society: A Sociological View of the Criteria that Judges Follow to Grant Marriage Permissions (Judges in Benghazi, a Model), https://omu.edu.ly/journals/index.php/MJSSc/article/view/795

الزواج الحكومية التي أطلقتها حكومة الوحدة الوطنية في أغسطس 2021 وخصصت لها نحو مليار دينار ليبي، حيث يُمنح كل شاب يقدم على الزواج منحة قدرها 40 ألف دينار من وزارة الشباب في ليبيا، واطلعت مؤسسة ماعت على وثائق تؤكد زواج 940 فتاة دون السن القانوني في ليبيا بعد إطلاق المبادرة في أغسطس 2021. حيث شجعت هذه المنحة بعض الشباب على الاقدام على الزواج وفقا لتقارير محلية عديدة حتى من فتيات لم يبلغن السن القانوني[560]. وافيد ان القبول لم يكن شرطًا لزواج الفتاة لكن توافق العائلتين كان الدافع الأهم.

3. حقوق الأطفال:

يكفل الإعلان الدستوري المؤقت حقوق الطفل والأسرة، ويحدد قانون رقم 5 لسن 1997 سن الطفل بإنه كل ما دون 16 عامًا بما يتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل التي حددت السن القانوني للطفل بنحو 18 عامًا، وكفل القانون حق الإيواء الكامل للأطفال الذين لا وصي عليهم، وبالتالي أصبح من حق الأطفال مجهولي النسب الحصول علي أسماء ثلاثية وأوراق الهوية وجوازات السفر. مع ذلك لا يزال هناك طائفة من العقبات التي تعترض تحقيق مصالح الطفل الفضلي في ليبيا على النحو الذي جاء في المادة الثالثة من اتفاقية حقوق الطفل. وعملت اللجنة العليا للطفولة لإصدار مشروع قانون شامل لحقوق الطفل ورغم الاجتماعات التحضيرية لصياغة مشروع القانون في عام 2022 إلا انه عملية صياغته تمر ببطء. قامت اللجنة العليا للطفولة بدعم من مكتب اليونيسيف ومؤسسة كورام الدولية في وقت سابق بوضع "خطة العمل الوطنية لمنع ومواجهة العنف ضد الأطفال في ليبيا 2020-2025"، حيث هدفت هذه الخطة إلى منع جميع أشكال العنف ضد الفتيات والفتيان في جميع أنحاء ليبيا لاسيما المنزل والمدارس الحكومية والخاصة، وإعادة تأهيل ضحايا العنف ضد الأطفال في ليبيا بحلول عام 2025. الا ان تنفيذ هذه الخطة لم يتوافر بشأنها سوي بيانات محدودة.

كما واجه الأطفال مخاطر صحية هائلة بسب محدودية توفير تطعيمات الأطفال، حيث خلت المراكز الصحية، من لقاحات شلل الأطفال ومرض السل وهو ما يؤثر على 250 ألف طفل. ووفق مدير إدارة التطعيمات في المركز الوطني لمكافحة الأمراض عبد الباسط. في سياق متصل لا تزال ليبيا متأخر في تقديم تقريرها الدوري الي لجنة حقوق الطفل حيث كان أخر تقرير تقدمه ليبيا الي اللجنة في عام 2008.

[560] ليبيا: تداعيات لمنحة الزواج الحكومية، https://bit.ly/3iTZoP2

4. حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

يضـمن الإعلان الدسـتوري حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة ويتراوح اعداد هذه الفئة في ليبيا ما بين 120 الي 300 ألف وقد طرأ تحسـن طفيفة على حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة في ليبيا في 2022 تمثل في توزيع الدفعة الأولى من السـيارات المخصـصـة للأشـخاص ذوي الإعاقة في إطار ما اقترحته الحكومة بـ "حل مشكلة المواصلات" لأفراد هذه الفئة. كما أعلن رئيس الحكومة المنتهية ولايته عن "إطلاق مشـروع دعم الشـرائح غير المشـمولة باسـتلام السـيارات بقيمة 50 مليون دينار، تقدم في شكل مشاريع صغرى".

في سياق متصل أصدر مجلس الوزراء قرار رقم 38 لسنة 2022، بموجبه أنشأت "المفوضية العليا لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة"، ومنح القرار وفقا للمادة الأولي الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المسـتقلة[561]، وبحسـب المادة الثالثة فإن مهام المفوضـية تتمثل في "تنظيم وتقديم الخدمات لشـريحة ذوي الاحتياجات الخاصـة بأنواعها في مجالات التعليم والتعلم والمهارات التقنية، والصـحة العامة والعلاج والرعاية الطبية، والتأهيل للعمل وممارسـة الأنشـطة الاقتصـادية، والدعم الأسـري والاجتماعي، والسكن والغذاء، والرعاية طولية الأمد وحددت المادة الخامسة موارد المفوضية العليا لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصـة لتكون من الميزانية العام، والهبات والتبرعات غير المشـروطة، وأي إيرادات أخرى يقررها مجلس الوزراء للمفوضية[562].

[561] قرار رقم 38 لسنة 2022 م بشأن إنشاء المفوضية العليا لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، https://bit.ly/3XI0iwI
[562] المرجع السابق ذكره

تونس

أولًا: تطورات المشهد السياسي والتشريعي

ظل المشهد السياسي في تونس يشهد تطورات سياسية هامة خلال العام الماضي، وهي التطورات السياسية التي تجلت على نحو معتبر في سلسلة الإجراءات السياسية والدستورية التي تبناها الرئيس التونسي قيس سعيد خلال العام الفائت، والتي اعتبرتها العديد من المنظمات الدولية معززة لسيطرته على جميع السلطات في تونس بما في ذلك السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية، وتجسدت الإجراءات السياسية والدستورية التي تبناها الرئيس التونسي خلال العام الماضي في عدد من القرارات التي تم اتخذها بشكل منفرد دون التنسيق مع السلطات الأخرى وشملت قرار حل المجلس الأعلى للقضاء، وقرار حل البرلمان التونسي، وقرار إجراء استفتاء دستوري على مشروع دستور جديد، وقرار تعديل القانون الانتخابي تمهيدًا لإجراء انتخابات تشريعية مبكرة.

وفي هذا السياق، قرر الرئيس التونسي قيس سعيد في 6 فبراير 2022 حل المجلس الأعلى للقضاء، وهو هيئة رقابة قضائية مستقلة أُنشئت بعد اندلاع الثورة التونسية في 2011 لحماية القضاة من تأثير الحكومة، وهي خطوة اعتبرتها العديد من المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مقوضه بشكل خطير لسيادة القانون والفصل بين السلطات واستقلال القضاء وحقوق المحاكمة العادلة في تونس[563]، وفي خطوة لاحقة، أصدر الرئيس التونسي في 7 مارس 2022، قرارًا يقضي بتشكيل مجلس أعلى آخر للقضاء بشكل مؤقت، وتولى تعين جزء من أعضاءه، ومنح نفسه صلاحيات واسعة نالت من استقلال السلطة القضائية بما في ذلك سلطة التدخل في تعيين القضاة ووكلاء الجمهورية وعزلهم في حال الإخلال بواجباتهم[564]، وقد دفعت هذه الإجراءات غير الدستورية القضاة التونسيون إلى اعلان اضرابهم عن

[563] باشيليت: إنّ حل مجلس القضاء الأعلى في تونس يقوّض بشكل خطير سيادة القانون في البلاد، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 8 فبراير 2022، الرابط: https://bit.ly/3H89F22

[564] الرئيس التونسي يعين أعضاء مجلس القضاء الأعلى المؤقت، دويتشه فيله، 7 مارس 2022، الرابط: https://bit.ly/3ws6kWM

العمل لمدة أربعة أسـابيع رفضًـا للإجراءات غير الدسـتورية التي نالت من اسـتقلال القضـاء في تونس[565].

فضـلًا عن ذلك، أصـدر الرئيس التونسـي في 30 مارس 2022 قرارًا يقضـي بحل البرلمان بعد ثمانية أشهر من تعليق أعمال البرلمان وتوليه كامل السلطة التنفيذية والتشريعية، وقد جاء هذا الإجراء ردًا على محاولة نواب البرلمان التونسي الاجتماع عبر الإنترنت للاحتجاج على الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس التونسـي قيس سـعيد منذ 25 يوليو 2021 بما فيها تجميد أعمال البرلمان[566]. واسـتكمالًا لخارطة الطريق التي أعلنها، قرر الرئيس التونسـي في 25 يوليو 2022، إجراء اسـتفتاء وطني على مشـروع دسـتور جديد ليحل محل دسـتور 2014، وقد منح الدسـتور الجديد، الذي أيده أكثر من 94 في المائة من الناخبين التونسـيين بنسـبة مشـاركة لم تتجاوز 30 في المائة، الرئيس التونسي سلطات أوسع بكثير من تلك التي منحها له دستور 2014.[567]

علاوة على ذلك، أصـدر الرئيس التونسـي في 15 سـبتمبر 2022، قانونًا انتخابيًا جديدًا ، دون أي مشـاورات أو نقاشـات عامة، وبمقتضـى هذا القانون، تم تقليص عدد أعضـاء البرلمان التونسـي من 217 عضـوًا إلى 161 عضـوًا، وأصـبح اختيار المرشـحين من قبل الناخبين في الانتخابات البرلمانية قائم على أسـاس فردي بدلًا من اختيار قائمة حزبية واحدة، وهو تغيير يهدف إلى تقليص تأثير الأحزاب السـياسـية[568]، وقد جاء هذا القانون تمهيدًا لإجراء الانتخابات النيابية في تونس في 17 ديسمبر، والتي شهدت الدورة الأولى منها أقبالًا ضعيفًا من قبل الناخبين التونسيين، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها 12 في المائة.[569]

ثانيًا: الحقوق السياسية والمدنية

ما برحت السلطات التونسية ترتكب خلال العام الماضي انتهاكات ذات صلة بحقوق الأفراد المدنية والسـياسـية ولا سـيما على صـعيد الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية التجمع السـلمي وتكوين الجمعيات، وفي هذا السـياق، نتناول الحقوق السـياسـية والمدنية في تونس خلال العام المنصرم على النحو التالي:

[565] Euro news القضاة في تونس يمددون إضرابهم لأسبوع رابع احتجاجا على عزل العشرات منهم، 25 يونيو 2022، الرابط: https://bit.ly/3WPc6g1
[566] SWI swissinfo.ch الرئيس التونسي يعلن حلّ البرلمان بعد ثمانية أشهر من تعليق أعماله، 30 مارس 2022، الرابط: https://bit.ly/3J8ByK9
[567] Tunisia referendum: Voters give president near unchecked power, BBC, 27 July 2022, link: https://bbc.in/3wtxtbG
[568] SWI swissinfo.ch الرئيس التونسي يصدر قانونا انتخابيا جديدا يقلل من نفوذ الأحزاب، ، 15 سبتمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3WCQOC1
[569] France 24 تونس: نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية تبلغ رسميا 11,22 بالمئة، 19 ديسمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3Dd7ARv

1. الحق في حرية الرأي والتعبير

أمعنت السلطات التونسية خلال العام الفائت في ارتكاب انتهاكات جسيمة على صعيد الحق في حرية الرأي والتعبير المكفولة قانونًا بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والدستور التونسي، إذ استمرت السلطات التونسية في مباشرة إجراءاتها التعسفية التي ترمي إلى قمع حرية الرأي والتعبير، فعمدت إلى مضايقة واعتقال ومحاكمة الصحفيين والنشطاء ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بتهم تتعلق بالتعبير عن الرأي، بما في ذلك انتقاد رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين وقوات الأمن والجيش وذلك استنادًا إلى جملة من القوانين الفضفاضة والمقيدة لحرية الأفراد كقانون القضاء العسكري الذي يفرض عقوبات بالسجن تصل إلى ثلاثة سنوات على من ينتقد الرئيس التونسي على اعتبار أنه القائد الأعلى للقوات المسلّحة، والقانون الجزائي الذي يفرض أحكام بالسجن في حالة توجيه انتقادات إلى أي موظف عمومي في أمور ذات صلة بوظيفته، والمرسوم المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال الذي أصدره الرئيس التونسي في 16 سبتمبر 2022، والذي يُعاقب بالسجن لمدد تتراوح ما بين خمس إلى عشر سنوات حالة ترويج أو نشر أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة.

ففي 2 مارس 2022 على سبيل المثال، قضت محكمة عسكرية بإيداع عميد المحامين السابق عبد الرزاق الكيلاني بالسجن، بتهم الإخلال بالراحة العامة وهضم جانب موظف عمومي وتحريض الشرطة على عدم تطبيق القانون، وذلك على خلفية مشادة كلامية بينه وبين قوات الأمن أثناء محاولته زيارة أحد موكليه[570]، وفي 11 يونيو 2022، اعتقلت السلطات التونسية الصحفي صالح عطة، وحكم عليه بالسجن في 16 أغسطس لمدة ثلاثة أشهر بعدما خضع لمحاكمة عسكرية بتهمة "نسبة أمور غير قانونية لموظف عمومي دون الإدلاء بما يُثبت صحة ذلك، والمسّ من كرامة الجيش، والإساءة للغير عبر الشبكة العمومية للاتصالات"، وذلك على خلفية تعليقات أدلى بها على أحدى القنوات الفضائية وانتقد خلالها الرئيس التونسي والجيش التونسي[571]، وفي 24 مايو 2022، قضت المحكمة الابتدائية بتونس بسجن المدونة والناشطة في المجتمع المدني أمينة منصور لمدة 6 اشهر بسبب نشرها تدوينة ساخرة على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك انتقدت خلالها رئيس الجمهورية والمحيطين به[572]، وقد أسفرت الانتهاكات التي طالت حرية الرأي والتعبير في

[570] https://bit.ly/3kXMeAY، 2 مارس 2022، الرابط: SWI swissinfo.ch قاض عسكري تونسي يأمر بسجن عميد المحامين السابق عبد الرزاق الكيلاني،
[571] https://bit.ly/3Joyyt6 تونس- الجيش يعتقل صحافياً "شبّه الأوضاع" بالأيام الأخيرة لنظام بن علي، دويتشه فيله، 12 يونيو 2022، الرابط:
[572] https://bit.ly/3DpoNqC تونس: حكم بالسجن ضد الناشطة أمينة منصور بسبب تدوينات فايسبوكية، المادة 19، 26 مايو 2022، الرابط:

تونس خلال العام المنصرم عن تراجع تصنيف تونس في التصنيف العالمي لحرية الصحافة للعام 2022 الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، حيث أحتلت تونس المرتبة 94 بين 180 دولة بعد أن كانت في المرتبة 73 في العام 2021.[573]

2. الحق في التجمع السلمي

ظل الحق في حرية التظاهر والتجمع السلمي عرضة لانتهاكات السلطات التونسية خلال العام الماضي، إذ لوحظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرار السلطات التونسية في قمع الاحتجاجات السلمية التي اندلعت بين الفنية والأخرى خلال العام الماضي ضد السياسات والإجراءات التي يتخذها الرئيس التونسي منذ استحواذه على السلطة في تونس في 25 يوليو 2021، ففي 22 يوليو 2022 على سبيل المثال، قمعت السلطات التونسية الاحتجاجات السلمية التي نظمها عدد من المتظاهرين في شارع الحبيب بورقيبة وسط تونس اعتراضًا على مشروع الدستور الجديد الذي كان مقرر إجراء استفتاءً شعبيًا بشأنه في 25 يوليو 2022، حيث استخدمت قوات الأمن القوة غير الضرورية بما في ذلك الغاز المسيل للدموع ومعدات مكافحة الشغب وخراطيم المياه لتفريق المتظاهرين السلميين الذين رددوا عبارات مناهضة للرئيس التونسي، واعتقلت ما لا يقل عن 10 منهم.[574]

وفي 14 يناير 2022، قمعت قوات الأمن في تونس الاحتجاجات السلمية التي تم تنظيمها إحياءً للذكرى الحادية عشر لسقوط نظام زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011، واعتراضًا على استئثار الرئيس التونسي بالسلطة، حيث استخدمت قوات الأمن التونسية قنابل الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والهراوات ضد المتظاهرين والصحافيين الذين كانوا يغطون الاحتجاجات، واعتقلت العشرات منهم، فخلال هذه التظاهرة، تعرض مراسل صحيفة ليبراسيون ماتيو غالتيي لضرب عنيف بالهراوات من قبل أفراد الشرطة التونسية، ومُنع من تغطية المظاهرة وذلك على الرغم من إبلاغه أفراد الشرطة بأنه يمتهن الصحافة باللغتين العربية والفرنسية، وهو الأمر الذي أدانته صحيفة ليبراسيون على موقعها الإلكتروني.[575]

[573] تونس، مراسلون بلا حدود، الرابط: https://bit.ly/3Rh5m9m
[574] Tunisia police crack down on anti-Saied protest, Al-monitor, July 22, 2022, link: https://bit.ly/3JyBdQS
[575] تونس: منظمات تدين "القمع البوليسي" والاعتداء على الصحافيين خلال مظاهرة الجمعة، France 24، 16 يناير 2022، الرابط: https://bit.ly/3JmGUl2

ثالثًا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ظلت أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تونس خلال العام الفائت عرضة لانتهاكات السلطات خاصة فيما يتعلق بالحق في العمل في ظروف عادلة ومرضية والحق في مستوى معيشي لائق والحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه. وفي هذا السياق، نستعرض حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تونس خلال العام الماضي على النحو التالي:

1. الحق في العمل في ظروف عادلة ومرضية

ظل طيف واسع من المواطنين في تونس يعانون خلال العام المنصرم من البطالة ونقص فرص العمل بفعل الأزمات والاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها تونس منذ ما يزيد على 10 سنوات، فبحسب أحدث الإحصائيات الرسمية الصادرة عن المعهد الوطني التونسي للإحصاء في هذا الصدد، فإن عدد العاطلين عن العمل في تونس قد بلغ خلال الربع الأول من العام 2022 نحو 626 ألف شخص، وهو ما يعني أن معدل البطالة في تونس خلال العام 2022، قد بلغ مستويات مرتفعة، إذ تجاوزت نسبته وفقًا لهذه الإحصائيات معدل 16 في المائة، الأمر الذي يوحي بأن مئات الآلاف من المواطنين في تونس محرمون من الحق في العمل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ظل قاطني محافظة تطاوين التونسية، وهي ولاية تونسية مهمشة تقع في أقصى الجنوب الشرقي للجمهورية التونسية، يعانون من البطالة السافرة والتهميش على الرغم من تعاقب الحكومات التونسية، الأمر الذي دفع أغلبهم إلى تحدي الدولة باللجوء إلى بيع المحروقات المهربة بانتظار تطبيق وعود الاتفاق الذي تم إبرامه مع الحكومة التونسية في عام 2017، والذي ينص على توظيف عدد من العاطلين عن العمل من أبناء الولاية المهمشة في شركات نفطية في منطقة الكامور التابعة للولاية.[576]

2. الحق في مستوى معيشي لائق:

ظل طيف واسع من المواطنين في تونس خلال العام الماضي يعيشون أوضاع إنسانية صعبة، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار المواد الغذائية، ومستويات التضخم المرتفعة، وغيرها من مؤشرات الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها تونس في الوقت الحالي بفعل جائحة كورونا والتوترات

[576] تراجع نسبة البطالة في تونس إلى 15.3 % خلال الربع الثاني من 2022، ARABIC.NEWS.CN، الرابط: https://bit.ly/3RkP2UX، 16 أغسطس 2022

السياسية التي تسيطر على تونس منذ ما يقارب العامين، وفي هذا السياق، أشارت تقارير موثوقة تحقق باحثو مؤسسة ماعت من صحتها، إلى أن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها تونس في الوقت الحالي أثرت بشكل غير متناسب على حق المواطنين في التمتع بمستوى معيشي مناسب، وفي هذا السياق، تشير أحدث التقديرات التي حصلت عليها مؤسسة ماعت إلى أن معدل الفقر في تونس قد تجاوز في الوقت الحالي 21 في المائة، حيث يعيش أكثر من 2 مليون مواطن في تونس في الوقت الحالي بأقل من 5 دنانير تونسية بما يعادل 1.5 دولار أمريكي في اليوم، هو ما أثر على مستوى معيشة طيف واسع من المواطنين التونسيين.[577]

3. الحق في الصحة

واجه طيف واسع من المواطنين في تونس خلال العام الفائت انتهاكات ذات صلة بالحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، وفي هذا السياق، أشارت تقارير دولية ومحلية تحقق باحثو مؤسسة ماعت من صحتها، إلى أن السلطات التونسية ظلت عاجزة عن ضمان حق طيف واسع من مواطنيها في الصحة، حيث لا زال الانفاق الحكومي على القطاع الصحي في تونس منخفض للغاية مقارنة بالمتوسط العالمي، كما لازال معدل الوفيات بين الأطفال عند الولادة يسجل مستويات مرتفعة، وظل طيف واسع من المواطنين محرمون من الحصول على الرعاية الصحية بفعل الفساد الحكومي ونقص الخدمات والمرافق الصحية في المناطق النائية والريفية، فوفقًا لإحصائيات محلية ودولية موثوقة حصلت عليها مؤسسة ماعت، فإن معدل الوفيات عند الولادة في تونس قد بلغ خلال العام 2022 نحو 11.5 في الالف، كما بلغ معدل الانفاق الحكومي على الصحة في تونس نحو 12.6 في المائة على الرغم من أن منظمة الصحة العالمية قد اشترطت ضرورة إلا ينخفض حجم الانفاق على الصحة عن 15 في المائة، ويتركز نحو 45 في المائة من الأطباء و79 في المائة من إجمالي الصيادلة و86 في المائة من إجمالي أطباء الأسنان في ولايات الساحل، في حين ظلت سكان المناطق الريفية والنائية في تونس يعانون من نقص متفاوت في أطباء النساء والتوليد والإنعاش والتصوير الطبي والتخدير والجراحة العامة وجراحة العظام وطب الأطفال[578]، ونتيجة لضعف جودة القطاع الصحي في تونس خلال العام الماضي، احتلت تونس تصنيف منخفض في مؤشر الحق في الصحة

[577] https://bit.ly/3DPI9Wv، 17 يوليو 2022، الرابط: independent Arabia تونس "الحائرة" بين دوامة الفقر وشروط المانحين،
[578] https://bit.ly/3kZZN3e "الحق في الصحة " : الانفاق الحكومي على الصحة يمثل 12.6% والأسر التونسية تنفق 37.9 %، نبض، 28 أكتوبر 2022، الرابط:

والبقاء على قيد الحياة الصادر عن مؤسسة فريدريش إيبر لعام 2022، حيث أنها جاءت في المرتبة 91 دوليا من أصل 156 دولة.[579]

رابعًا: الفئات الأولى بالرعايا

ظلت الفئات الأولى بالرعاية في تونس بمن في ذلك المرأة والطفل يقاسون انتهاكات حقوقية واسعة النطاق ويتعرضن للتمييز المجحف في الممارسة المجتمعية خلال العام الفائت، وفي هذا السياق، نستعرض أوضاع الفئات الأولى بالرعاية في تونس خلال العام الماضي على النحو التالي:

4. حقوق المرأة

على الرغم من كون تونس دولة رائدة في النهوض بوضع المرأة في العالم العربي وامتلاكها ترسانة قانونية هي الأقدر على توفير الحماية اللازمة للنساء والفتيات، بيد أن المرأة التونسية ظلت تعاني خلال العام الماضي من التمييز المجحف تجاهها في الممارسة المجتمعية، وهو ما قاد إلى انخفاض كبير في مشاركة المرأة التونسية في القوى العاملة الرسمية، فوفقًا لأحدث الإحصائيات الرسمية في هذا الصدد، فقد بلغ متوسط نسبة البطالة بين النساء في تونس خلال العام الماضي نحو 20 في المائة، مقابل متوسط 12 في المائة بين الرجال، كما تشير بعض التقديرات غير الحكومية إلى أن نسبة تمثل المرأة التونسية من القوى العاملة في مختلف القطاعات قد بلغت خلال العام المنصرم 30 بالمائة.[580]

وظلت المرأة التونسية خلال العام الماضي تتعرض لأنماط متعددة من العنف بما في ذلك العنف الأسري رغم صدور قانون مكافحة العنف ضد المرأة لعام 2017، والذي ينص على عقوبات للعنف الأسري ويسمح للمرأة بطلب أوامر تقييدية ضد المعتدين عليها دون رفع دعوى جنائية أو التقدم بطلب للطلاق، وفي هذا السياق، أشارت تقارير رسمية صادرة عن وزارة المرأة والأسرة في تونس، إلى وقوع أكثر من 3 آلاف حالة عنف ضد النساء تتعلق باعتداءات جسدية ومعنوية واقتصادية خلال الفترة ما بين شهري يناير وأغسطس 2022، كان أكثر من 70 بالمائة من هذه الحالات صادرة عن الأزواج[581]، وقد وصلت حدة العنف الأسري الذي تتعرض لها النساء في تونس على يد أزواجهن أو أقاربهن إلى القتل، حيث رصد باحثو مؤسسة ماعت العديد من الوقائع خلال العام المنصرم التي

[579] تقرير: تونس في المرتبة 91 دوليا في الحق في الصحة والبقاء على قيد الحياة، الشارع المغاربي، 14 سبتمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3WKEIXC
[580] مؤشرات التشغيل والبطالة للثلاثي الثالث من سنة 2022، إحصائيات تونس، الرابط: https://bit.ly/3HlRvKv
[581] تقرير: أكثر من 3 آلاف تونسية تعرضن للعنف منذ بداية 2022، العربي الجديد، 09 اغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3wHR48h

تعرضت خلالها النساء في تونس للقتل التعسفي على يد أزواجهن وأقاربهن، ففي 7 ديسمبر 2022 على سبيل المثال، قتل رجل زوجته طعنًا بالسكين في منطقة المنيهلة من ولاية أريانة على إثر خلافات بينهما[582]، وتعرّضت امرأة تبلغ من العمر 44 عاماً للقتل طعنًا بالسكين على يد زوجها في 13 نوفمبر 2023 على إثر خلافات عائلية بينهما.[583]

5. حقوق الطفل

واجه الأطفال في تونس خلال العام الماضي طيف واسع من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم الإنسانية المكفولة لهم بموجب اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وفي هذا الصدد، لاحظ باحثو مؤسسة ماعت أن الأطفال في تونس ظلوا يخضعون خلال العام الماضي لأسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك العمل الجبري والعمل المنزلي، وهو ما يتم لساعات طويلة دون عقود مكتوبة ودون تغطية اجتماعية، فضلًا عن تعرضهم لأنماط مختلفة من العنف وسوء المعاملة، فوفقًا لإحصائيات رسمية صادرة عن وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن في تونس، فقد ارتفع عدد الإشعارات التي تلقتها الوزارة بشأن قضايا العنف وسوء معاملة الأطفال في تونس خلال العام 2022 إلى ما يربو على 21 ألفًا، مقارنة بنحو 17 ألفًا في عام 2021، كانت أكثر من 58 في المائة من هذه الإشعارات متعلقة بقضايا العنف الأسري ضد الأطفال.[584]

582 مقتل إمرأة على يد زوجها بالمنيهلة..وزارة المرأة تتعهّد بأطفال الضحية .. اخبار عربية، نبض، 8 ديسمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3WTjl6t
583 تونسي يقتل زوجته طعنا ويحاول قتل ابنته... تفاصيل صادمة عن جريمة مروعة, وطن، 14 نوفمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3DsyGnE
584 تونس: ارتفاع حالات العنف المسلّط على الطفولة، بوابة تونس، 20 ديسمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3WL1ajm

الجزائر

أولًا: تطورات المشهد السياسي والتشريعي

لم يشهد العام الماضي تطورات سياسية على قدر كبير من الأهمية في الجزائر خلافًا للأعوام السابقة عليه، حيث اقتصرت مستجدات المشهد السياسي في الجزائر خلال العام المنصرم على بعض التطورات السياسية المحدودة التي تجسدت في إجراء تعديل وزاري على الحكومة، وتنظيم انتخابات محلية جزئية في منطقة القبائل استكمالًا لمسار الانتخابات المحلية التي عُقدت في 27 نوفمبر 2021، وعودة العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وتوترها مع اسبانيا.

وفي هذا السياق، أجرى الرئيس الجزائري في 9 سبتمبر 2022 تعديلًا وزاريًا على حكومة أيمن بن عبد الرحمن شمل 6 حقائب وزارية.[585] فضلًا عن ذلك، نظمت السلطات الجزائرية في منتصف شهر أكتوبر المنصرم انتخابات محلية جزئية في ست بلديات تابعة لمحافظتي تيزي وزو، وبجاية، المعروفة بمنطقة القبائل، بلغت نسب المشاركة في محافظة بجاية 30.11 في المائة، في حين بلغت نسبة المشاركة في محافظة تيزي وزو 33.72 في المائة، وتأتي هذه الانتخابات استكمالًا للانتخابات الخاصة بتجديد المجالس البلدية والولائية التي عُقدت في 27 نوفمبر2021 والتي قاطعها سكان بلدية فرعون وبلدية توجة وبلدية آقبو وبلدية مسيسنة بمحافظة بجاية، وسكان بلدية آيت محمود وبلدية آيت أومهدي بمحافظة تيزي وزو، وهو ما يعزى إلى رفض السكان والنخب المحلية القاطنة في هذه المناطق مبدأ الترشح والمشاركة في الانتخابات المحلية بسبب موقفهم السياسي الذي يرفض المسار الانتخابي والبرامج السياسية للسلطة الجزائرية.[586]

أما على صعيد تطورات السياسة الخارجية الجزائرية، فقد تجسدت أبرز التطورات التي وقعت على الصعيد السياسي الخارجي في الجزائر خلال العام الماضي في قرار الرئاسة الجزائرية عودة السفير الجزائري إلى باريس واستئناف العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا في 6 يناير 2022، والتي كانت قد

[585] الرئيس الجزائري يجري تعديلا وزاريا جزئيا يشمل 6 حقائب، وكالة الاناضول، 9 سبتمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/40z1nJt
[586] الجزائر تطوي الانتخابات المحلية باقتراع جزئي في منطقة القبائل، الشرق، 16 أكتوبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3Y4TDxc

شـابها التوتر عقب أزمة دبلوماسـية اندلعت بين البلدين مطلع شـهر أكتوبر 2021، إثر تصـريحات للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أُعتبرت مسيئة للجزائريين[587]، فضلًا عن توتر وتأزم العلاقات مع اسبانيا على إثر موقف السلطات الإسبانية الأخير من قضية الصحراء المغربية والذي جاء منحازًا إلى المغرب، حيث اعتبر رئيس الوزراء الإسباني في خطاب أرسله إلى العاهل المغربي في مارس 2022، أن مقترح المغرب بالحكم الذاتي للصـحراء المغربية، يعد بمثابة الأسـاس الأكثر جدية وواقعية ومصـداقية من أجل تسـوية الخلاف، وهو ما اسـتنكرته السـلطات الجزائرية، واعتبرته يتنافى مع التزامات إسبانيا القانونية والأخلاقية والسياسية، واستدعت على إثره سفيرها في العاصمة الإسبانية مدريد، وعلقت بمقتضـاه معاهدة الصـداقة وحسـن الجوار والتعاون في يونيو 2022، التي كانت قد وقعتها مع إسبانيا في شهر أكتوبر 2002.[588]

ثانيًا: الحقوق المدنية والسياسية

ظلت حقوق الأفراد المدنية والسـياسـية بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير والوصـول إلى المعلومات، والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في الحماية من الاعتقال والاختفاء القسـري والتعذيب، عرضـة لانتهاكات السـلطات الجزائرية خلال العام الفائت، وفي ضـوء ما سـبق، نستعرض أوضاع الحقوق المدنية والسياسية في دولة الجزائر خلال العام المنصرم على النحو التالي:

1. الحق في حرية الرأي والتعبير

ظلت السلطات الجزائرية خلال العام الفائت مستمرة في ارتكاب انتهاكات جسيمة على صعيد الحق في حرية الرأي والتعبير المكفولة قانونًا بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسـان والدسـتور الجزائري، إذ اسـتمرت السـلطات الجزائرية في مباشـرة إجراءاتها التعسـفية التي ترمي إلى قمع حرية الرأي والتعبير واسـكات جميع الأصـوات المعارضـة، فعمدت إلى مضـايقة واعتقال ومحاكمة الصـحفيين والنشـطاء والمعارضـين السـياسـيين ومسـتخدمي وسـائل التواصـل الاجتماعي بتهم تتعلق بالتعبير عن الرأي، بما في ذلك إهانة الرئيس والبرلمان والجيش ومؤسسات الدولة.

ففي 24 ديسمبر على سبيل المثال، اعتقلت السلطات الجزائرية الصحفي إحسان القاضي، واغلقوا مكاتب منصـتيه الإعلاميتين على الإنترنت راديو أم، ومغريب امرجون، ووجهت إليه السـلطات القضـائية عدة تهم من بينها تلقي أموال للدعاية من مصـدر خارجي من المحتمل أن تعرض أمن

587 الجزائر تقرر استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا، الميادين، 5 يناير 2022، الرابط: https://bit.ly/3REcGfB
588 الجزائر تعلق معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون مع إسبانيا، سكاي نيوز عربية، 8 يونيو 2022، الرابط: https://bit.ly/3YfKKBe

الدولة للخطر، والقيام بالدعاية السياسية، ونشر منشورات وأوراق من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية، ونشر أخبار كاذبة، وذلك على خلفية نشره عدة تحليلات سياسية عن الوضع السياسي في الجزائر ودور الجيش الجزائري في الانتخابات الرئاسية[589]. وفي 24 أبريل، تُوفي الناشط في الحراك حكيم دبازي في الحبس في ظروف غامضة بعد أن اعتقلته السلطات الجزائرية في 20 فبراير 2022، على خلفية نشره عدة منشورات ومقاطع فيديو على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك تنتقد أداء السلطات وتؤيد احتجاجات الحراك، حيث وُجهت إليه السلطات الجزائرية تهمة التحريض على التجمهر غير المسلح، وإهانة موظفين عموميين، ونشر محتوى من شأنه المساس بالمصلحة الوطنية.[590]

واعتقلت السلطات الجزائرية المحاميين عبد القادر شهرة وياسين خليفي في يومي 14 و30 مايو ، على خلفية نشرهما عدة فيديوهات على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك تدين وفاة الناشط حكيم دبازي المشبوهة في الحبس وظروف الاحتجاز في السجون الجزائرية، حيث وجهت السلطات القضائية إليهما تهمة نشر أخبار كاذبة من بين عدة تهم أخرى. وفي 19 فبراير 2022، اعتقلت السلطات الجزائرية فالح حمودي رئيس فرع الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في تلمسان، وحُكم عليه في اليوم التالي بالسَّجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة إهانة هيئات نظامية، ونشر أخبار كاذبة من شأنها المساس بالأمن العام، وإدارة جمعية غير معتمدة، وذلك بسبب آراءه السياسية المناهضة للحكومة الجزائرية[591]. وفي 18 يناير، اعتقلت السلطات الجزائرية زكي حناش، وهو حقوقي عُرف بنشاطه في الحراك، بتهمة نشر أخبار كاذبة تتعلق بتوثيقه للإضرابات عن الطعام التي قام بها عدد من المعتقلين في الحبس الاحتياطي الذين أُلقي القبض عليهم في فترات سابقة على إثر مشاركتهم في احتجاجات الحراك أو لانتقادهم السلطات[592]. ونتيجة لاستمرار وتفاقم الانتهاكات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير في الجزائر خلال العام المنصرم، ظلت الجزائر تحتل مرتبة متأخرة للغاية في مؤشر حرية الصحافة، حيث إنها احتلت المرتبة 134 بين 180 دولة في التصنيف العالمي لحرية الصحافة الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود لعام 2022.[593]

[589] Daughter of Algerian journalist arrested on Christmas Eve calls for his release, the Guardian, 16 Jan 2023, link: https://bit.ly/3YPw23N
[590] Death of Algerian activist arrested for Facebook post causes uproar, the new Arab, 27 April, 2022, link: https://bit.ly/3YeEcCC
[591] Radio M ادانة رئيس فرع رابطة حقوق الإنسان فالح حمودي بثلاثة سنوات سجن مع الايداع، 20 فبراير 2022،الرابط: https://bit.ly/3jEWE8C
[592] جون أفريك: القمع في الجزائر يجتاز مرحلة جديدة مع اعتقال زكي حناش، أنفاس، 22 فبراير 2022, الرابط: https://bit.ly/3x2XgYv
[593] الجزائر، مراسلون بلا حدود، الرابط: https://bit.ly/3Rh5m9m

2. الحق في تكوين الجمعيات

ظلت السلطات الجزائرية خلال العام الماضي تفرض قيودًا واسعة النطاق على إنشاء منظمات وجمعيات المجتمع المدني وطريقة عملها، إذ أنها أبقت خلال العام المنصرم على التدابير القانونية والسياساتية التي تقيّد بلا مبرر الحق في تكوين الجمعيات، واستمرت في حل وإغلاق منظمات وجمعيات المجتمع المدني وسجن أعضاؤها إذا ما اعتبرتها السلطات تشكل تهديدًا لسلطة الحكومة أو النظام العام، وحافظت على نفس الإجراءات البيروقراطية وغير الضرورية التي تعوق تسجيل الجمعيات والمنظمات، وواصلت فرض القيود غير اللازمة التي تحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على تلقي التمويل الدولي، وفي هذا السياق، رصد باحثو مؤسسة ماعت خلال العام الماضي العديد من الوقائع التي تعرضت خلالها منظمات وجمعيات المجتمع المدني وأعضاؤها لأنماط متعددة من الانتهاكات التي تتنافى مع الحق في تكوين الجمعيات، ففي 13 أكتوبر على سبيل المثال، قضت السلطات القضائية في الجزائر بحل الجمعية المدنية البارزة المعروفة باسم راج، بعد شكوى من وزارة الداخلية بشأن تعارض أنشطتها مع قانونها الداخلي وأهداف القانون رقم 06-12 المتعلق بالجمعيات، وذلك على خليفة أنشطتها ومواقفها الداعمة للحراك الشعبي في الجزائر، وفي 1 سبتمبر 2021، أغلقت السلطات الجزائرية المقر الرئيسي لجمعية صحة سيدي الهواري، وهي مجموعة تعمل على حفظ التراث الثقافي والتاريخي لمدينة وهران، وذلك بعدما رفع والي وهران دعوى ضد الجمعية في مايو 2021، متهمًا إياها بتلقي تمويلات دولية دون موافقة مسبقة من السلطات المختصة[594]، وفي 7 أبريل 2022، أفرجت السلطات الجزائرية عن ناصر مغنين رئيس جمعية إس أو إس باب الواد، المعروفة بدعمها للحراك بعدما قضت محكمة جزائرية بإغلاق جمعيته وسجنه لمدة عام بسبب نشاطه السلمي الداعم للحراك الشعبي في الجزائر.[595]

3. الحق في الحماية من الاعتقال والاختفاء القسري والتعذيب

استمرت السلطات الجزائرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في اعتقال واخفاء وتعذيب المعارضين والمدافعون عن حقوق الإنسان بمن في ذلك الصحفيون والناشطون على الانترنت والمحتجون السلميون بسبب أنشطتهم السلمية على الانترنت أو مشاركتهم في احتجاجات الحراك الشعبي، فوفقًا لإحصائيات محلية موثوقة حصلت عليها مؤسسة ماعت في هذا السياق، فإن ما يربو على

[594] بيان جمعية صحة سيدي الهواري على موقع الفيس بوك، الرابط: https://bit.ly/3REiENn
[595] Nacer Maghnine de "SOS Bab El-Oued" libéré, LIBERTE, 7 Avril 2022, lien: https://bit.ly/3RJeO5z

(300) ناشـطًا ومتظاهرًا لا يزالون رهن الاعتقال القسـري في السـجون الجزائرية حتى الوقت الراهن بسبب مشاركتهم في مظاهرات الحراك الاحتجاجية، أو انتقادهم للسلطات، أو إدانتهم لفساد الدولة، أو تعبيرهم عن تضـامنهم مع المعتقلين[596]. وخلال العام المنصـرم، وثقت مؤسـسـة ماعت العديد من وقائع الاعتقال والاختفاء القسـري والتعذيب التي تعرض لها عدد غير محدود من النشـطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان في الجزائر على يد قوات الأمن الجزائرية، ففي 19 أكتوبر على سبيل المثال، اعتقلت قوات الأمن الجزائرية الناشط عبد الحميد بوزيزة من منزله في تلمسان، وهي مدينة تقع في غرب الجزائر، بسبب منشوراته على وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى الرغم من قيام عائلته ومحاموه بمحاولات متعددة لتحديد مكانه في جميع إنحاء الجزائر، إلا أن كل من الشـرطة والسـلطات القضـائية قد نفت احتجازه أو توجيه أية اتهامات له، وظل رهن الاختفاء القسـري لدى الشـرطة الجزائرية لما يقرب من 20 يومًا حتى تم تأكيد احتجازه في 8 نوفمبر في سـجن حي الدرويش في البليدة[597]. وفي 19 يونيو، زعم محمد بن حليمة، وهو عريف سـابق في الجيش وناشـط أعادته السـلطات الإسـبانية قسـرًا إلى الجزائر في مارس 2022 بعد أن كان قد فرّ إلى إسـبانيا في 2019 خوفًا من الانتقام بسبب مشاركته في احتجاجات الحراك الشعبي، أنه تعرض لأنماط متعددة من التعذيب وسـوء المعاملة من قبل عناصـر الأمن العسـكري بمركز السـحاولة التابع لجهاز المخابرات، بما في ذلك تجريده من ملابسه وسكب مياه شديدة البرودة على بدنه، ونتف شاربه.[598]

ثالثًا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ظلت أوضـاع الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال العام الفائت عرضـة لانتهاكات السـلطات خاصـة فيما يتعلق بالحق في العمل في ظروف عادلة ومرضـية، والحق في مسـتوى معيشـي لائق، والحق في التعليم. وفي هذا السـياق، نسـتعرض حالة الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال العام الماضي على النحو التالي:

1. الحق في مستوى معيشي لائق

على الرغم من عدم وجود أية إحصـائيات رسـمية صـادر عن الحكومة الجزائرية تحدد نسـبة الفقر في الجزائر، إلا أن التقارير الصـادرة عن بعض المنظمات المحلية المعنية بحقوق الإنسـان في الجزائر

596 ، 11 سبتمبر 2022، الرابط: radio-m الأمم المتحدة-جنيف: أزيد من 7500 شخصا تم إعتقالهم منذ 2021 بالجزائر وقلق لدى المنظمات الحقوقية، https://bit.ly/3YtYQyf

597 الجزائر: يجب ضمان إجراء تحقيق فعّال ومحايد في اختفاء ناشط، العفو الدولية، 23 نوفمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3K2avAw

598 الجزائر:أجروا التحقيقات بشأن تعذيب أحد الكاشفين عن الفساد، العفو الدولية، 13 يوليو 2022، الرابط: https://bit.ly/3Z49E6T

تشير إلى تفاقم نسبة الفقر وتدهور مستوى معيشية طيف واسع من المواطنين في الجزائر، وفي هذا السياق، أطلع باحثو مؤسسة ماعت على تقارير محلية صادرة عن الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان تفيد بأن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر في الجزائر قد بلغ عددهم نحو 15 مليونًا، بما يمثل حوالي 38 في المائة من العدد الإجمالي للسكان، وهو ما يعني أنه من بين كل 3 جزائريين يوجد جزائري يعيش في فقر مدقع وفقًا للإحصائية ذاتها.[599]

2. الحق في العمل في ظروف عادلة ومرضية

ظل طيف واسع من المواطنين في الجزائر يعانون خلال العام المنصرم من البطالة ونقص فرص العمل، فبحسب أحدث الإحصائيات التي حصلت عليها مؤسسة ماعت في هذا الصدد، فإن عدد العاطلين عن العمل في الجزائر قد بلغ بنهاية عام 2022 نحو 1.5 مليون شخص، وهو ما يعني أن معدل البطالة في الجزائر خلال عام 2022، قد بلغ مستويات مرتفعة، إذ تجاوزت نسبته وفقًا لهذه الإحصائيات معدل 12.7 في المائة، الأمر الذي يوحي بأن مئات الآلاف من المواطنين في الجزائر محرمون من الحق في العمل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[600]

وظلت فئة الشباب في الجزائر تعاني بشكل مفرط من البطالة ونقص فرص العمل على نحو غير متناسب، فعلى الرغم من أن معدل البطالة الإجمالي في الجزائر قد بلغ بنهاية العام المنصرم حوالي 12.7 في المائة، بيد أن معدل البطالة بين الشباب الجزائري خلال السنة الماضية قد بلغ مستويات مرتفعة للغاية، حيث تشير أحدث الإحصائيات التي حصلت عليها مؤسسة ماعت إلى أن معدل بطالة الشباب في الجزائر نهاية العام الماضي قد بلغ نحو 32 في المائة.[601]

فضلًا عن ذلك، ظل العمال المهاجرون ولا سيما النساء والفتيات والشبان من أفريقيا جنوب الصحراء يتعرضون خلال العام الماضي لظروف العمل القسري وغير العادلة، فوفقًا لتقارير موثوقة حصلت عليها مؤسسة ماعت في هذا الصدد، فإن العمال المهاجرين الذين تم إغراؤهم بالدخول إلى الجزائر لقبول وظائف في المطاعم وصالونات تصفيف الشعر، قد واجهوا خلال العام المنصرم أشكال مختلفة من العمل القسري أو الجبري بما في ذلك العمل لعدد ساعات طويلة دون فترات

[599] الفقر في الجزائر: 1 من بين كل 3 مواطنين يعيشون فقرًا مدقعًا، 3 مايو 2022، الرابط: ن بوست، الرابط: https://bit.ly/3YLPPkh
[600] Number of unemployed people in Algeria from 2013 to 2024, Statista, link: https://bit.ly/3ltU7OZ
[601] Employment in Algeria - statistics & facts ,Statista, link: https://bit.ly/3xiGgxE

استراحة، والحرمان من الإجازات، والإجبار على العمل في المنازل لفترات طويلة كخدم، أو الاستغلال كبغايا.

3. الحق في التعليم

بذلت السلطات الجزائرية خلال السنوات الماضية جهودًا حثيثة في سبيل رفع معدلات التعليم والقضاء على الأمية، الأمر الذي جعل معدلات التعليم في الجزائر من أعلى معدلات التعليم في المنطقة، وفي هذا السياق، بلغ معدل الإنفاق الحكومي على التعليم في الجزائر وفقا لأحدث الإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي ما نسبته 16.2 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي[602]، وهو ما يعد من أعلى معدلات الإنفاق على التعليم في المنطقة، في حين بلغ معدل صافي الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية والثانوية في الجزائر وفقا لأحدث الإحصائيات الصادرة عن اليونسكو ما نسبته 97 في المائة، وهو ما يعد من أعلى معدلات الالتحاق بالتعليم في منطقة الشرق الأوسط[603]. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة في الجزائر في سبيل تحسين فرص الوصول إلى التعليم ورفع معدلاته، إلا أن الأشخاص ذوي الإعاقة ظلوا بمنأى عن هذه الجهود، وفي هذا السياق، أشارت تقارير محلية ودولية موثوقة حصلت عليها مؤسسة ماعت إلى أن الأطفال ذوي الإعاقة في الجزائر نادرًا ما يواصلون تعليمهم بعد المرحلة الثانوية، فضلًا عن افتقار معظم المدارس في الجزائر إلى المعلمين المدربين على العمل مع الأطفال ذوي الإعاقة، وهو ما هدد جدوى الجهود المبذولة لإدماج الأطفال ذوي الإعاقة في المدارس العامة.

رابعًا: الفئات الأولى بالرعاية

ظلت الفئات الأولى بالرعاية في الجزائر بمن في ذلك النساء واللاجئين، تعاني من جملة من الانتهاكات الحقوقية على يد السلطات الجزائرية خلال العام الماضي، وفي هذا السياق، نستعرض أوضاع الفئات الأولى بالرعاية في الجزائر خلال العام المنصرم على النحو التالي:

1. حقوق اللاجئون

استمرت السلطات الجزائرية في ارتكاب انتهاكات خطيرة بحق اللاجئين وملتمسي اللجوء طيلة العام المنصرم بما في ذلك الانتهاكات المتعلقة بالاعتقال القسري والاحتجاز التعسفي، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والطرد الجماعي إلى الحدود البرية، وفي هذا السياق، أشارت تقارير

602 – البنك الدولي، الرابط: Algeria الإنفاق العام على التعليم، إجمالي (% من الإنفاق الحكومي) https://bit.ly/3YH9Zw8

603 Algeria, UNESCO, link: https://bit.ly/3S1P6JF

دولية موثوقة حصلت عليها مؤسسة ماعت إلى أن السلطات الجزائرية واصلت خلال عام 2022، إجراءات الطرد التعسفي والجماعي بحق آلاف المهاجرين من جنسيات عدة إلى النيجر، بمن فيهم مئات الأطفال، وهو ما تم في أغلب الحالات دون تدقيق فردي أو إجراءات قانونية، فوفقًا لإحصائيات دولية موثوقة، فإن ما يقرب من ألفي مهاجر تم طردهم شهريًا خلال العام الماضي من الجزائر إلى النيجر، فخلال الفترة ما بين شهري يناير ومايو 2022، طردت السلطات الجزائرية ما لا يقل عن 14 ألف مهاجر إلى النيجر في ظروف غير إنسانية، وهو ما يعد خرقًا لالتزامات الجزائر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين.[604]

2. حقوق المرأة

ظلت المرأة في الجزائر خلال العام الماضي تعاني من التمييز المجحف تجاهها في القانون والممارسة المجتمعية، حيث ظل قانون الأحوال الشخصية يميز ضد المرأة في مسائل مثل الطلاق والميراث وحضانة الأطفال والوصاية القانونية، كما ظل قانون العمل يحد من أنواع العمل وساعات العمل التي يجوز للمرأة القيام بها. ففي مسائل الطلاق على سبيل المثال، لا زال قانون الأحوال الشخصية يجيز للزوج أن يطلق زوجته من دون سبب وبقرار منفرد، في حين ظل القانون ذاته يُشترط على المرأة أن تقدم طلبًا إلى المحاكم لأسباب محدودة. كما ظل القانون يعترف بالآباء أوصياء قانونيين على الأطفال، بغض النظر عمن منحته المحكمة الحضانة.

واستمرت النساء خلال العام الماضي في الجزائر تتعرض لأشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك القتل، وفي هذا السياق، أشارت تقارير محلية موثوقة حصلت عليها مؤسسة ماعت إلى أن نحو 38 امرأة وفتاة في الجزائر قد قُتلن خلال الفترة ما بين يناير وديسمبر 2022، على يد أزواجهن، أو أزواجهن السابقين، أو جيرانهن، أو أشقائهن، أو آبائهن، أو أبنائهن، أو أقارب آخرين[605]، ففي أكتوبر 2022 على سبيل المثال، قتل شخص والدته التي تبلغ من العمر 78 عامًا في مدينة عين البيضاء بولاية وهران، وذلك على إثر خلافات اندلعت بينهما لرفض الأم بيع المنزل[606]، وفي فبراير 2022، قتل رجل زوجته في منطقة الرمشي الواقعة في محافظة تلمسان على إثر خلافات اندلعت بينهما.[607] كما ظلت نسب مشاركة النساء في جميع مستويات صنع القرار في

[604] Niger: Thousands of migrants expelled from Algeria and Libya each month and stranded in Sahel desert, Relief web,
[605] مبادرة "لا لقتل النساء – الجزائر"، الرابط: https://bit.ly/3lDGxZl
[606] مبادرة "لا لقتل النساء – الجزائر"، الرابط: https://bit.ly/3In76uM
[607] جزائري يقتل زوجته بـ"شماعة ملابس".. جرائم قتل الأزواج تدخل مرحلة الخطر، العين الاخبارية، 8 فبراير 2022، الرابط: https://bit.ly/40Tj8Do

الجزائر خلال العام المنصـرم تسـجل مسـتويات متدنية للغاية، فعلى سـبيل المثال، لاحظ باحثو مؤسـسـة ماعت أن المرأة الجزائرية ممثلة تمثيل ناقص في البرلمان الجزائري المكون من غرفتين: مجلس الأمة ومجلس الشـعب الوطني، حيث يضـم مجلس الأمة الجزائري الذي جرى انتخاب أعضاءه في شهر يونيو 2021، نحو (34) سيدة فقط بين أعضاه البالغ عددهم (407) عضوًا، وهو ما يعني أن نسـبة مشـاركة النسـاء في مجلس الأمة الجزائري لا تتجاوز 8.3 في المائة، وهو الأمر نفسـه فيما يتعلق بالمجلس الشعبي الوطني، حيث بلغت نسبة مشاركة الرجال فيه نحو 91.65 في المئة، بينما بلغت نسبة مشاركة النساء نحو 8.35 في المائة.[608]

[608] المرأة الجزائرية والمناصب القيادية.. ماذا حصل منذ إلغاء "الكوطة النسائية"؟، أصوات مغاربية، 8 مارس 2022، الرابط: https://bit.ly/3xkfvcl

المغرب

أولا: التطور التشريعي

لاحظت مؤسسة ماعت في عام 2022 اقتراح مجموعة من مشاريع القوانين في المملكة المغربية من قبل مجلس النواب وتصديق الملك علي بعض مشاريع القوانين الأخرى المتعلقة بالحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والمدنية، والسياسية. ففي مارس 2022 ناقشت لجنة العدل والتشريع في المملكة المغربية مقترح بمشروع قانون لتعديل المادة 20 من مدونة الاسرة وهي المادة التي تمنح لقاضي الأسرة في المغرب استثناءات من اجل السماح بزواج الأطفال ما دون السن القانوني المقدر بنحو 18 عامًا. وهو ما يتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها المملكة المغربية في يونيو 1993. بجانب اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج. وقد جاء اقتراح القانون بعد حالة من الجدل تسببت فيها هذه المادة والتي استغلتها بعض الأسر المغربية للتحايل على القانون ما أدي لارتفاع نسبة زواج القاصرات.

في سبتمبر 2022 نشرت الجريدة الرسمية قانونًا يمنح الموظفين العموميين الذين يولد لهم أطفال بالحصول على إجازة لمدة 15 يومًا، وكان مجلس النواب قد صادق علي القانون في 25 يوليو 2022. ويعد القانون الأول من نوعه في المنطقة العربية وجاء بعد اتفاق بين الحكومة والنقابات العمالية. كما يستهدف القانون تمكين الأب من المشاركة في الحياة الأسرية وضمان الرعاية لطفله والطفل الذي قد يتكفل به.

في 20 يونيو 2022 نشرت الجريدة الرسمية المرسوم رقم 2.22.194 الخاص بإنشاء اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وشملت اختصاصات اللجنة وفقا للمادة الثانية منها اقتراح ووضع خطط لتسريع المساواة بين الجنسين؛ متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المغرب، اقتراح تمكين المرأة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. كما صدر مرسوم بقانون يستكمل مصادقة المملكة المغربية على البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء أشكال التمييز

ضد المرأة وقد جري أيداع وثائق الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 22 أبريل 2022. ودخل حيز التنفيذ في يوليو 2022 بعد النشر في الجريدة الرسمية[609]

في يوليو 2022 اقترح مشـــروع القانون رقم 06.22. المتعلق بالمنظومة الصـــحية الوطنية، ودخل القانون حيز التنفيذ في 9 ديسمبر 2022 بعد تصديق الملك محمد السادس عليه ونشره في الجريدة الرسـمية، وقد اسـترشـدت ديباجة القانون بالحق بالصـحة كأحد حقوق الإنسـان الأسـاسـية. ونصـت المادة الرابعة من القانون على ضـمان المسـاواة في الوصـول للرعاية الصـحية. واسـتهدف القانون تأهيل المنظومة الصـحية، كما اسـتهدف القانون اسـتحداث هيئة عليا للصـحة باعتبارها مؤسـسـة عمومية تكلف بتأمين اسـتمرارية السـياسـة الصـحية وتقنين التأمين الإجباري عن المرض، وتقييم السياسات العمومية الصحية، وتحديد معايير إنشاء المؤسسات الصحية. وتهدف كل هذه الإجراءات الي ضـمان الحق في الصـحة الوارد في العهد الدولي للحقوق المدنية والسـياسـية والتي صـادقت عليه المملكة المغربية[610].

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

منذ ان شـــغلت المملكة المغربية عضـــوية مجلس حقوق الإنســـان صـــوتت لصـــالح القرارات الموضـوعية التي تتناول الحقوق المدنية والسـياسـية، وانضـم المغرب بشـكل عام إلى توافق الآراء. متي اعتمدت القرارات بدون تصـويت، وصـوت لصـالح هذه القرارات عندمًا كان غياب توافق الآراء.. باسـتثناء القرارات المتعلقة بالتوجه الجنسـي والقرارات المتعلقة بشـأن مسـألة عقوبة الإعدام حيث امتنع المغرب عن التصويت[611].

1. الحق في الحياة

ينص الفصـــل 20 من الدســـتور المغربي على إن الحق في الحياة هو أول كل الحقوق[612]. وأكدت المغرب في تقريرها الدوري الأخير الي اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إن الحق في الحياة وإلغاء عقوبة الإعدام هو أولوية في أجندة المناقشـــات الوطنية حول تطوير نظام العدالة، مع ذلك زعمت تقارير أن قوات حرس الحدود لم تحترم هذا الحق اثناء تعاملها مع المهاجرين الذين حاولوًا دخول الأراضـــي الاســـبانية وإنه في 24 يونيو 2022 اســـتخدمت هذه القوات الهراوات والغاز المســـيل للدموع، وقد افضـــت الفوضـــى التي أعقبت محاولة اقتحام الحدود إلي وفاة 24 مهاجرًا بينما اعُتبر 70 مهاجرًا

609 الجريدة الرسمية، ص 11، على الرابط التالي: https://bit.ly/3R2nEuU
610 مشروع قانون إطار رقم 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3wo39iT
611 Country Detail, Morocco, https://yourhrc.org/country-detail/?country=Morocco
612 الدستور المغربي، الفصل 20، على الرابط التالي: https://bit.ly/3DbPBKX

اخرين كمفقودين[613]. في سياق متصل ألغت المغرب تطبيق عقوبة الإعدام في الممارسة بينما ظلت المحاكم تصدر احكامًا بالإعدام على الجرائم الأشد خطورة التي تؤثر على أمن المجتمع وفقا لتعبير الحكومة[614]. ومنذ عقدين على الأقل لم تُطبق المغرب عقوبة الإعدام. مع ذلك في الغالب ما تمتنع المغرب عن التصويت على القرارات الداعية إلى وقف تطبيق عقوبة الإعدام في مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة أو رفضها. باستثناء تعامل حرس الحدود مع المهاجرين، حيث لاحظت مؤسسة ماعت تقيد الشرطة بمبادئ الحيطة والحذر في التعامل مع المواطنين.

2. الحق في حرية الرأي والتعبير بما في ذلك حرية الصحافة

حرية الرأي والتعبير والفكر مكفولة بكافة اشكالها بموجب الفصل 25 من الدستور المغربي، وأكدت المملكة المغربية على أهمية حماية الحق في حرية التعبير في تقريرها الوطني المقدم الي آلية الاستعراض الدوري الشامل في أغسطس 2022 [615]. مع ذلك شاع في الممارسة العملية قيودً مختلفة على ضمان هذا الحق وتعرض المدونين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الانسان الذين عبروًا عن آرائهم للاحتجاز التعسفي بما يتعارض مع المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. شملت القيود المفروضة على هذا الحق حملات ترهيب وتخويف ضد منتقدي الحكومة على الانترنت في بعض الأحيان استخدمت الحكومة لحسابات مجهولة للتشهير ضد منتقدي سياساتها.

في سياق متصل أصدرت محكمة الحسيمة بشمال المغرب في 25 ابريل 2022 حكماً بالسجن لمدة أربع سنوات وغرامة 20 ألف درهم مع إيقاف التنفيذ ضد أحد قادة حراك الريف، ربيع الأبلق، بتهمة 'ازدراء الملك'. وذلك بعد ان قام برفع منشورات ومقاطع فيديو على فيسبوك تنتقد الملك محمد السادس وقد خضع للاستجواب مرة أخري في 20 أكتوبر 2022 [616]. وفي 29 ابريل 2022 أيضا أدانت المحكمة الأولى في الدار البيضاء المدونة سعيدة العلمي بالسجن لمدة عامين بعد توجيه تهم لها تمثلت في 'إهانة موظفين عموميين أثناء قيامهم بواجباتهم عبر موقعها على فيسبوك[617]. تتناقض هذه الممارسات مع التزامات المغرب بموجب القانون الدولي لحقوق الانسان والتعهدات الطوعية التي قدمتها اثناء ترشحها لنيل عضوية مجلس حقوق الانسان.

613 الهجرة غير الشرعية: لماذا لم تتدخل إسبانيا عندما "سُحق" عشرات المهاجرين على حدودها مع المغرب؟، بي بي سي، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-63478754
614 التحالف العالمي لإنهاء عقوبة الإعدام، المغرب، علي الرابط التالي: https://bit.ly/3DbRuY3
615 التقرير الوطني لآلية الاستعراض الدوري الشامل، المفوضية السامية لحقوق الانسان، https://bit.ly/402Q4cb
616 الحسيمة.. قضاء النظام المغربي يستدعي مجدداً الناشط الريفي ربيع الأبلق والأخير يحمل المسؤولية للملك المغربي، https://bit.ly/3HoNI01
617 حكم بسجن المدونة المغربية سعيدة العلمي سنتين، العربي الجديد، https://bit.ly/3woVQHx

فيما يخص حرية الصحافة جاءت المغرب في المرتبة 135 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة الصادر عن مؤسسة مراسلون بلا حدود ويعد 9 صحفيين قيد الحبس في المغرب وهو ما أدي الي مجيء المغرب في ترتيب متأخر في هذا التصنيف[618] ، على سبيل المثال من بين الحالات المحددة في مارس 2022 أصدرت محكمة استئناف مغربية حكما بالسجن ست سنوات بحق الصحفي والناشط الحقوقي، عمر الراضي، الذي يبلغ من العمر 36 عامًا بتهمتي التجسس والاغتصاب[619]. في ابريل نقل الراضي الي سجن اخر يبعد عن الدار البيضاء بنحو 150 كم وهو اجراء انتقدته عائلته.

3. الحق في تكوين الجمعيات

يكفل الدستور الحق في تكوين الجمعيات وينظم الظهير الشريف (مرسوم ملكي) رقم 1.58.376 ضوابط تكوين الجمعيات وتحظي المغرب بأكبر عدد من الجمعيات الأهلية في المنطقة العربية فوفقا لإحصائيات رسمية يوجد نحو 200 ألف جمعية[620]، لكن في الممارسة العملية ظلت الحكومة تفرض قيود علي هذا الحق بما يتعارض مع المادة 22 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، علي سبيل المثال واجهت فروع الجمعية المغربية لحقوق الانسان قيود متزايدة في عام 2022، ورفضت الجهة الإدارية انهاء الإجراءات الرامية لتأسيس الفروع التابعة للجمعية بما يؤسس هذه الفروع قانونيًا في الأقاليم المختلفة. وهو ما منع هذه الفروع من فتح حسابات مصرفية او استئجار مقرات جديدة وتتعارض هذه القيود مع التزامات المغرب بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. كما لاحقت الشرطة أعضاء الجمعية على خلفية نشاطهم على وسائل التواصل الاجتماعي[621].

4. الحق في التجمع السلمي

يكفل الدستور الحق في التجمع السلمي وفي عام 2022 لاحظت مؤسسة ماعت بعض التظاهرات التي خرجت في الأساس اعتراضًا على ارتفاع الأسعار على سبيل المثال خرج نحو 3 آلاف شخص في 22 ديسمبر 2022 اعتراضا على ارتفاع الأسعار وتكلفة المعيشة مع مطالبات بالقضاء على الفساد. وفي مايو 2022 منعت الشرطة المغربية مسيرة قررت تنظيمها بعض الأحزاب السياسية المعارضة

618 المغرب، مراسلون بلا حدود، https://95.216.6.244/ar/%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81?__cpo=aHR0cHM6Ly9yc2Yub3Jn

619 عمر الراضي: السجن ست سنوات للصحفي والناشط المغربي بتهمتي التجسس والاغتصاب، بي بي سي، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-60613275

620 تأسيس الجمعيات في المغرب.. ضرورة ملحة أم "تضخم دون فائدة"؟، https://bit.ly/3ZZMO1b

621 بلاغ المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان الصادر عن اجتماعه ليوم السبت 24 شتنبر، https://www.amdh.org.ma/contents/display/558

اعتراضًا على ارتفاع مستويات الأسعار وأسعار الوقود. والقيود على الحريات[622]. وجاء الغاء المسيرة بذريعة عدم مراعاة الإجراءات القانونية المتعلقة بالمسيرات والمظاهرات العمومية، والحفاظ على الأمن والنظام العامين. مع ذلك فإن تقارير مستقلة انتقدت هذا الإلغاء واعتبرت انه يتعارض مع ضمان الحق في التجمع السلمي الوارد في المادة 21 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[623].

5. ادعاءات الترحيل القسري

زعمت تقارير مختلفة في عام 2022 عزم المغرب على ترحيل الناشط ادريس حسن والذي يقطن في المغرب منذ اعتقاله في يوليو 2021 عند وصوله إلى المغرب قادما من تركيا. حيث تعرض للاحتجاز من قبل السلطات المغربيّة بناء على "نشرة حمراء" صادرة عن "الإنتربول"، بطلب من الصين"[624]. تسليم حسن يُعد تنصلًا للمغرب من التزاماتها الدولية لاسيما المادة الثالثة من اتفاقية مناهضة التعذيب، الذي تقضي بعدم تسليم أي شخص إذا توافر لدي الدولة المقيم أسباب قد تؤدي لتعرضه للتعذيب وكانت زوجة حسن قد زعمت انه حال عودته للصين سوف يتعرض لشتي أنواع الاساءات. مع ذلك وحتى نهاية ديسمبر 2022 لم تقم المغرب بترحيله. في سياق متصل لم تتوقف مخاوف الترحيل القسري على النشطاء فحسب، لكم وفقا لتقرير الخارجية الأمريكية لعام 2022 الخاص بالاتجار بالبشر تخوف مجموعة من المهاجرين في المغرب من انهم عرضة للترحيل القسري[625].

6. ادعاءات التعذيب

يُعاقب القانون في المغرب على جريمة التعذيب، ولم يمنح القانون الجنائي استثناءات للموظفين العمومين كمبرر للتعذيب. مع ذلك في يونيو 2022 زعمت بعض منظمات حقوق الإنسان أن المغرب قامت بتعذيب نشطاء صحراويين خلال عام 2022 وقدمت هذه المنظمات أربعة شكاوى الي اللجنة المعنية بمناهضة التعذيب[626]. غير ان مؤسسة ماعت قد لاحظت جهودًا نحو القضاء على هذه الممارسة فقد استضاف المعهد الملكي للشرطة المغربية في 30 سبتمبر ندوة دولية حول المعايير والممارسات المتعلقة بالوقاية من التعذيب أثناء الإيقاف والاستماع والحراسة النظرية.

622 السلطات المغربية تمنع مظاهرة ضد الغلاء والتطبيع، عربي 21، https://bit.ly/3Jfi0DN
623 International Covenant on Civil and Political Rights, Article 21, https://bit.ly/3HtfTLt
624 حملة ضد ترحيل ناشط إيغور من المغرب، https://bit.ly/3wtIolY
625 2022 Trafficking in Persons Report: Morocco, https://www.state.gov/reports/2022-trafficking-in-persons-report/morocco/
626 إيداع شكاوى في الأمم المتحدة تتّهم المغرب بتعذيب نشطاء صحراويين، يورو نيوز، https://bit.ly/3HpBpRd

بتعاون مشترك بين المديرية العامة للأمن الوطني والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وقد شاركت في هذه الندوة المقررة الخاصة المعنية بالتعذيب[627].

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

اثناء شغلها عضوية مجلس حقوق الانسان صوتت المغرب لصالح القرارات الموضوعية التي تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد انضمت إلى توافق الآراء بشأن جميع النصوص التي اعتمدت بدون تصويت أو صوت لصالح هذه القرارات الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

1. الحق في الصحة

يكفل الدستور الحق في الصحة، وقد ارتفعت ميزانية الصحة في عام 2022 بنحو 19% في ميزانية 2023/2022 حيث بلغت 27 مليار درهم بزيادة قدرها 4.4% عن المبلغ المخصصة للصحة في ميزانية 2022/2021 وتتجاوز الميزانية بذلك الهدف الخاص بتمويل الصحة التي وضعته منظمة الصحة العالمية والذي يقدر بنحو 12%[628]. مع ذلك لاحظت مؤسسة ماعت بعض التحديات التي تحول دون إعمال الحق في الصحة في عام 2022، فلا يزال نقص الأطباء عائقًا امام النهوض بهذا الحق حيث يعمل في المغرب ما يتراوح بين 23 إلى 28 ألف طبيب بينما تقدر الاحتياجات الخاصة بالكادر الطبي بنحو 33 ألف طبيب. هذا النقص يرجع الي هجرة الأطباء في المغرب إلى الخارج. ويخصص المغرب 1.7 طبيب لكل 1000 مواطن مغربي بينما يحتاج إلى 2.75 طبيب لكل 1000 من المواطنين. وزعمت تقارير أن نقص التدريب والحوافز المادية قد شجعت على اقدام الأطباء على قبول الهجرة للعمل بالخارج[629].

2. الحق في التعليم

يكفل الدستور الحق في التعليم وقد اقترح مشروع قانون تمويل التعليم لعام 2022 التركيز على تحسين نظام التعليم المغربي من خلال تحسين تدريب المعلمين من خلال تعزيز التدريب الأولي والمستمر للجهات التعليمية الفاعلة؛ رفع مستوى البنية التحتية والمعدات للمراكز الإقليمية والفرعية لمهن التعليم والتدريب، وتسريع تعميم التعليم قبل المدرسي من خلال إنشاء وإعادة تأهيل؛ وتجهيز الغرف. مع ذلك ظلت المغرب تواجه مشاكل هيكلية لضمان الحق في التعليم. وفقا

627 المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بمسألة التعذيب تستعرض أهم الضمانات القانونية والقضائية للوقاية من التعذيب، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، https://bit.ly/3JjMmoy

628 مشروع قانون المالية لسنة 2023 يرفع ميزانية الصحة بحوالي 19 في المائة، https://bit.ly/3kD9xjI

629 وزير الصحة يكشف حاجة مستشفيات المغرب إلى 97 ألف طبيب وممرض، https://bit.ly/3Dcs4tu

لتقرير " فقر التعليم " 2022 الصادر عن البنك الدولي فقد وصل متوسط نسبة الأطفال ما دون سن العاشرة غير القادرين على قراءة نص بسيط نحو 64.3% هذه النسبة أكدها مسؤولين حكوميين حيث قال وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي أن "77 في المئة من التلاميذ في التعليم الابتدائي لا يجيدون قراءة نص باللغة العربية مكون من 80 كلمة".

3. الحق في العمل

تعمل المغرب على إتاحة العمل لكل مواطن وفقا للفصل 31 من الدستور. مع ذلك لا يزال توفير فرص عمل كافية تحديا أساسيًا للحكومة المغربية. وفقا لإحصائيات رسمية وصل عدد العاطلين عن العمل لكل مليون مواطن نحو 378 ألف أي ان معدل البطالة 11.4% بينما تستشري البطالة في أوساط الشباب وتصل لنحو 31.7%. واقترحت المعارضة في 2022 مشروع قانون للتعويض عن البطالة يهدف الي ضمان دخل شهري للأفراد الذين فقدوًا عملهم مع ذلك فإن القانون لم يأخذ مسارًا للمناقشة في مجلس النواب المغربي. في سياق متصل أطلقت المغرب في 2022 مجموعة برامج تهدف الي القضاء على البطالة، ومن بينها برنامج "أوراش"، الذي يهدف، في إطار عقود مؤقتة وبشراكة مع جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية توفير نحو 250 ألف فرصة عمل خلال عامين. شمل البرنامج حتى مارس 2022، 37 إقليما في كافة أقاليم المغرب، كما أطلقت المغرب برنامج في مارس 2022 لدعم حاملي مشاريع المقاولات من الشباب، من خلال تمكينهم من الوصول إلى مصادر التمويل بشروط تفضيلية، بمنح قروض بدون فائدة في حدود 100 ألف درهم يسدد في غضون 10 سنوات.

رابعا: الفئات الأولي بالرعاية

1. حقوق النساء والفتيات

كفل الفصل 19 من الدستور المساواة بين الجنسين في المملكة المغربية، مع ذلك واجهت المرأة تمييزًا في بعض المجالات.

المشاركة السياسية: يكفل الدستور المساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية، مع ذلك لم تشغل المرأة سوي 6 حقائب وزارية في الحكومة المغربية الحالية، وهو ما نسبته 25% من إجمالي التشكيل الحكومي[630]. جاء تمثيلها في البرلمان معقولًا الي حد ما فقد مُثلت المرأة بنحو 24.3% من

[630] أعضاء الحكومة المغربية، على الرابط التالي: https://bit.ly/3XvJzNs

إجمالي أعضـــاء مجلس النواب في المغرب. وظل تحقيق المناصـــفة بين الجنســـين في الحكومة والبرلمان بعيدًا في عام 2022 [631]

زواج القاصرات: استشر الجدل بِشأن زواج القاصرات في المغرب خلال 2022، وتستغل الاسر المادة 20 من مدونة الاســرة والتي تنص على إن لقاضــي الأســرة الســماح بالزواج دون الســن القانوني المتمثل في 18 عامًا وفقا للمادة 19 من نفس المدونة. وجاء في المادة من ذات المدونة إن: "لقاضي الأســرة المكلف بالزواج أن يأذن بزواج الفتى والفتاة، دون ســن الأهلية، المنصــوص عليه في المادة 19، بذريعة المصــلحة والأســباب المبررة لذلك، بعد الاســتماع لأبوي القاصــر، أو نائبه الشــرعي، والاستعانة بخبرة طبية أو إجراء بحث اجتماعي"[632]. وللتأكيد على ان هذا الاستثناء التي تنص عليه المادة تحول الي قاعدة توضــح الاحصــائيات الأخيرة المتاحة أنه من بين 20 ألف طلب قُدموا الي قاضـي الاسـرة جري الموافقة على 13 ألف وهو ما نسـبته 65% من الطالبات المقدمة وهي نسـبة مرتفعة للغاية.

العنف ضـد المرأة: رغم ان القانون الجنائي يحظر العنف ضـد المرأة ويفرض عقوبات على من يقدم عليه إلا إنه قد ارتفعت معدلات العنف ضـد المرأة في المغرب في سـبتمبر 2022 وفقا لرئيس النيابة العامة في المغرب فإن عدد قضايا العنف ناحية النساء بلغ نحو 24 ألف قضية وفقا لأخر احصائيات متاحة، وهو ما اعتبره مستويات مقلقة من العنف ضد المرأة. ساعد على ذلك وفقا لتقارير مستقلة تباطؤ الشرطة في التعامل مع القضايا المتعلقة بالعنف الاسري[633].

2. حقوق الأطفال

يكفل الدســتور حقوق الطفل، وتعني المغرب بحقوق الطفل امام المحافل الدولية في يونيو 2022 اعيد انتخاب المملكة المغربية لولاية ثالثة على التوالي (2023-2027) عضوا في لجنة حقوق الطفل، على هامش الاجتماع التاســع عشــر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل[634]. مع ذلك لا تزال المغرب تواجه تحديات لضمان حقوق الطفل وتتمثل في الآتي:

631 Morocco, Inter-Parliamentary Union, https://www.ipu.org/parliament/MA
632 مدونة الأسرة، المادة 20، https://bit.ly/3wqZy3v
633 2021 Country Reports on Human Rights Practices: Morocco, https://www.state.gov/reports/2021-country-reports-on-human-rights-practices/morocco
634 إعادة انتخاب المغرب بلجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل لولاية ثالثة على التوالي، https://bit.ly/3XRnWa3

الأطفال المشـــردين: لا تزال ظاهرة الأطفال المشـــردين والمتخلي عنهم في ارتفاع، ووفقا لجمعيات أهلية محلية فأكثر من 8 آلاف طفل يشـردوًا سـنويا في المغرب أي ما يعني أن 24 طفل يتعرضـوًا للتشرد يوميًا وهي نسبة مرتفعة للغاية[635].

الاســتغلال الجنســي للأطفال: صــنف تقرير الخارجية الأمريكية بشــأن الاتجار بالبشــر المغرب في مستوي المراقبة 2. وهو المستوي الذي يعني باتخاذ خطوات للاتجار بالبشر، ولكنه لا يفي بالمعايير الدنيا. ورغم أن القانون ينص على عقوبات للاســتغلال الجنســي للأطفال تتراوح بين عامين إلى السجن المؤبد والغرامات المالية. إلا إنه شاع في عام 2022 استشراء السياحة الجنسية واستغلال الفتيات اللواتي لم يبلغن 18 عامًا في الدعارة.

التحرش الجنسـي بالأطفال: لا تزال أيضـا ظاهرة التحرش الجنسـي بالأطفال في المغرب من الظواهر الملحوظة حيث تشـير احصـائيات رسـمية أن 9% من التلاميذ في الصـف السـادس الابتدائي ونحو 17% من تلاميذ الصــف الثالث الابتدائي كانوا ضــحايا للتحرش. في واقعة محددة في يناير 2022 تعرض 30 طفل تتراوح أعمارهم بين بين ســت و18 عامًا للتحرش في مركز للرعاية الاجتماعية في مدينة طنجة[636].

3. حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

وفقا لإحصــائيات اللجنة الاقتصــادية والاجتماعية لغربي آســيا التابعة للأمم المتحدة، فإن المغرب واحدة من بين أكثر الدول الذي يتواجد بها الأشــخاص من ذوي الإعاقة بنســبة 5.1% من إجمالي السكان[637]. ويضمن الفصل 34 من الدستور في المغرب وضع سياسات لصالح الأشخاص من ذوي الإعاقة والعمل على إعادة تأهيل هؤلاء الأشخاص.

وقد خصــص البرنامج الحكومي لدعم الأشــخاص لذوي الإعاقة 2021- 2026، نحو 500 مليون درهم لدعم الجمعيات العاملة في مجال مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة[638].

بشـكل عام حظر القانون التمييز ضـد الأشـخاص ذوي الإعاقة في التوظيف والتعليم والحصـول على الرعاية الصـحية. كما تضـمن القانون قوانين ولوائح تنفيذية لتيسـير ممارسـة هذا الغرض. مع ذلك لم تقم الحكومة بتنفيذ هذه القوانين واللوائح بشــكل فعال. عانى الأشــخاص من ذوي الإعاقة من

635 جمعية: 24 طفلا يتم التخلى عنهم كل يوم في المغرب، https://alyaoum24.com/1646663.html
636 في مركز لرعاية الأطفال في المغرب... اغتصاب 30 طفلاً يُكشف على الهواء، https://bit.ly/3wp7L8k
637 اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة: كيف يمكن تحسين أوضاعهم في الدول العربية؟، بي بي سي عربي، https://www.bbc.com/arabic/interactivity-63853497
638 إعطاء انطلاقة برنامج تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة للموسم 2022-2023، البوابة الوطنية، https://bit.ly/3WAWpbQ

الاســـتبعاد في العمل وقد بلغت نســـبة البطالة في أوســـاط تلك الفئة 67.7% بينما التحق الباقية بفرص عمل تدر دخولًا منخفضة للغاية وزهيدة[639]

كان الوصـول إلى معظم وسـائل النقل العام غير متاح للأشـخاص ذوي الإعاقة، على الرغم من أن نظام السـكك الحديدية الوطني يوفر منحدرات للكراسـي المتحركة، وحمامات يمكن الوصـول إليها، ومناطق جلوس خاصة. تنص اللوائح الحكومية أن الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن يحظوًا بالوصول إلى المعلومات والاتصـالات. مع ذلك لم تكن أجهزة الاتصـال الخاصـة للأشـخاص ذوي الإعاقات البصرية أو السمعية متوفرة وفقا لتقارير مستقلة. تقع على عاتق وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية مسـؤولية حماية حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة وحاولت مؤسـسـة ماعت دمج الأشـخاص ذوي الإعاقة في المجتمع من خلال تخصيص حصة قدرها 7 % للأشـخاص ذوي الإعاقة في التدريب المهني في القطاع العام و5٪ في القطاع الخاص. إلا إنه لم تصـــل تلك القطاعين لهذه النسبة.

[639] People with Disabilities Face Employment Exclusion in Morocco, https://bit.ly/3wo7PoQ

مصر

أولا: تطورات المشهد التشريعي والسياسي

شهد عام 2022 زخمًا تشريعيًا يتصل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية وحقوق الفئات الأولي بالرعاية في مصر مثل النساء والأطفال وكبار السن، إلا ان معظم مشاريع القوانين التي ناقشها البرلمان بغرفتيه لم يُحيلها مجلس النواب الي الرئيس للتصديق عليها وبالتالي لم تقر هذه القوانين ولم تدخل حيز التنفيذ. مع ذلك تتبعت مؤسسة ماعت مجموعة من التعديلات التشريعية التي نُشرت في الجريدة الرسمية في عام 2022.

في 20 مارس 2022 نشرت الجريدة الرسمية تعديل بعض احكام قانون تنظيم السجون بموجب القانون رقم 14 لسنة 2022 جاء القانون ليستبدل بعض المصطلحات المستخدمة في هذه المنشآت العقابية، فجاء اطلاق مركز الإصلاح والتأهيل بدلا من السجون، وقطاع السجون التابع لوزارة الداخلية إلى قطاع الحماية المجتمعية، وسجين إلى نزيل، كما منح القانون لنزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل بعض الحقوق الإضافية المتمثلة في أداء الامتحانات المقررة عليهم، وكان مجلس النواب قد وافق في 8 مارس 2022 علي مشروع القانون الذي قدمته الحكومة بغية تعديل بعض أحكام القانون رقم 396 لسنة 1956 في شأن تنظيم السجون، واستهدف مشروع القانون رعاية وتأهيل المحكوم عليهم ثقافيا واجتماعيًا من خلال خضوع العقوبات السالبة للحرية للإشراف القضائي، كما استهدف مشروع القانون ألا يكون تطبيق العقوبة هدفًا في حد ذاته لكن أن يكون تطبيق العقوبة غايته تغيير السلوك الإجرامي للمتهمين بما يساهم في تأهيلهم ليكونوا عناصر فاعلة في المجتمع وهو ما يغير فلسفة العقوبة.

في سياق متصل، استهدف مشروع القانون إنشاء فصول محو الأمية بكافة السجون العمومية، مع تقديم حوافز عينية ومادية لجذب النزلاء وتشجيعهم على الالتحاق بها. ويترافق هذا التعديل مع الغاية 12 من البند الفرعي الأول في المحور الرابع من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان حيث استهدفت هذه الغاية مواصلة التنسيق مع البرلمان في سياق مؤامة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي صادقت مصر عليها.

في 19 يناير 2022، وافق مجلس الوزراء على مشـــروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم ممارسـة العمل الأهلي رقم 149 لسـنة 2019، من خلال مد فترة توفيق أوضـاع منظمات المجتمع المدني عامًا أخر، وقد نص التعديل على سريان مدة توفيق أوضاع مؤسسات المجتمع الأهلي لفترة عام آخر يبدأ من تاريخ انتهاء المدة الواردة بالمادة الثانية من مواد إصـــدار القانون، وقد جاء هذا التعديل ليتفق مع مطالبات عديدة من منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها مؤســـســـة ماعت، خاصـة من أجل إتاحة الفرصـة لتوفيق أوضـاع المؤسـسـات والجمعيات الأهلية لاسـيما التي لديها قصـور في إدراك المنظومة الإلكترونية الخاصـة بالتسـجيل[640]. وفي 12 أكتوبر 2022 أصـدرت وزيرة التضـــامن الاجتماعي بعـد موافقـة مجلس الوزراء قرارًا بمـد مـدة توفيق أوضـــاع الجمعيـات والمؤسسـات الأهلية والمنظمات الإقليمية والأجنبية غير الحكومية لمدة ستة أشهر تنتهي في إبريل 2023 وهي المرة الثانية التي يقُرر مد هذه المهلة التي كان مقرر لها يناير 2022.

كما وافق مجلس الوزراء في جلسـته المنعقدة في 12 أبريل 2022 على مشـروع قانون بشـأن حظر زواج الأطفال، وخضـع مشـروع القانون للنقاش في لجنة مشـتركة من لجنة الشـئون الدسـتورية والتشـريعية، ومكتبي لجنتي التضـامن الاجتماعي والأسـرة والأشـخاص ذوي الإعاقة، ولجنة حقوق الإنسـان. غير إن القانون لم يحٌال للتصـويت في الجلسـة العامة لمجلس النواب حتى نهاية 2022. وقد جاء القانون ليؤكد على تجريم زواج الأطفال الذين لم يبلغوَا 18 عامًا، بجانب حظر توثيق عقود الزواج إلا في حالات محددة وبقرار من قاضـــي الأمور الوقتية في محكمة الأســـرة، وذلك فيما يخص فقط لا غير جرائم الاغتصـــاب وهتك العرض، ويكون بعد صـــدور حكم نهائي بالإدانة. بما يتفق مع مبادئ وأحكام اتفاقية حقوق الطفل التي انضـــمت إليها مصـــر بموجب القرار الجمهوري رقم 260 لسنة 1990 الصادر في 24 مايو سنة 1990.

كما استمر خلال عام 2022 مناقشة قانون العمل الجديد الذي سيلغي قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 فور دخوله حيز التنفيذ وتضـمنت مسـودة قانون العمل التي اطلعت عليها مؤسـسـة ماعت 267 مادة تحدد العلاقة بين الموظفين وأصـحاب العمل ونص مشـروع القانون على بعض المواد التي تعزز من حقوق المرأة منح المرأة العاملة في القطاع الخاص إجازة وضع كالتي تحظي بها المرأة في القطاع العام. وكان مجلس الشـــيوخ قد وافق نهائيا على مشـــروع قانون العمل المقدم من الحكومة وأحاله لمجلس النواب وتضـمن مشـروع القانون، النص على منح المرأة العاملة في القطاع الخاص أجازه وضع لمدة أربع شهور أسوة بالمرأة في القطاع العام. وجاءت مدة الأربعة شهور لتتسق هذه المدة مع المادة 52 من قانون الخدمة المدنية والتي تنص على "تستحق الموظفة إجازة وضع

640 مجلس الوزراء يوافق على تعديل بعض أحكام قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي، الشروق، https://bit.ly/3XL6RP8

لمدة أربعة أشـــهر، بحد أقصـــى ثلاث مرات طوال مدة عملها بالخدمة المدنية"[641]. إلا إن مســـودة القانون لاقت انتقادات واسعة لاسيما من النقابات والمنظمات العمالية.

كما أعدت اللجنة التشـريعية في مجلس النواب في عام 2022 مشـروع قانون بشـأن تنظيم إجراءات الوسـاطة لتسـوية المنازعات المدنية والتجارية وذلك لعرضـه علي المجلس وقد اسـتهدف مشـروع القانون وضـــع حل لتكدس دعاوي النزاعات المدنية والتجارية في المحاكم عن طريق إيجاد حلول بديلة للتقاضي بتسوية هذه النزاعات حتي قبل وصولها للمحاكم، وينظم مشروع القانون إجراءات الوســـاطة في تســـوية كافة النزاعات المدنية والتجارية، بخلاف المنازعات التي تكون الوزارات والأشـــخاص الاعتبارية طرفا فيها ومنازعات العمل الجماعية، والمنازعات الخاضـــعة لقانون محاكم الأســـرة وقانون الاســـتثمار، ورجحت بعض التقارير أن يســـاهم القانون في حل 90% من النزاعات المدنية والتجارية التي تمثل عبئًا علي كاهل القضاء ويتسق مشروع القانون مع النتيجة المستهدفة الثانية من البند الفرعي الثالث الخاص بالحق في التقاضي وتعزيز المحاكمة العادلة وذلك في المحور الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

وفي 14 مارس 2022 نشرت الجريدة الرسمية القانون رقم 12 لسنة 2022 الخاص بإنشاء المجلس الصـحي المصـري، وتكون القانون من 15 مادة، ويهدف إلى تنظيم مجالات الصـحة في مصـر، ورفع المسـتوي العلمي والجانب التطبيقي للكادر الطبي، ويكون للمجلس موازنة خاصـة تبدأ مع السـنة المالية، إلا انه رغم نص المادة الرابعة على اصدار اللائحة التنفيذية بعد ست شهور من بداية العمل بالقانون إلا إن اللائحة لم تصـــدر حتى نهاية 2022[642]. كما صـــدر القانون رقم 157 لســـنة 2022 القاضي بتعديل بعـض أحـكام صنـدوق دعـم الأشخاص ذوي الإعاقة الصـادر بالقانـون رقـم 200 لسـنة 2020، واتاح القانـون للصندوق قـدرة أكبر لتقديـم خدمـات الرعايـة والمساندة للأشخاص ذوي الإعاقة.

وعلى المستوي السياسي شهد عام 2022 وتحديدا في 26 إبريل تكليف رئيس الجمهورية الأكاديمية الوطنية للتدريب بالإعداد لتنظيم حوار وطني يجمع مختلف فئات المجتمع المصري وجميع القوي السـياسـية، وقد لاقت هذه الدعوة قبولاً وترحيبًا من مختلف القوي المدنية والسـياسـية في مصـر. وحتى نهاية 2022 كانت المرحلة التحضـــرية للحوار الوطني لا تزال جارية وثمة جلســـات تمهيدية عقدت بشكل دوري، لكن لم يعلن -حتي نهاية عام 2022- سوي عن تشكيل مجلس أمناء، والذي

641

642 إنشاء وتنظيم المجلس الصحي المصري، منشورات قانونية، https://bit.ly/3HoSWsT

اختار 44 مرشـحًا لقيادة اللجان النوعية، وتعيين منسـق عام للحوار الوطني. وفسـر بعض أعضـاء الحوار الوطني التباطؤ في انطلاقه لضرورة الإعداد بشكل جيد للحوار واختيار قضاياه بتروي.

واتسـاقًا مع التطورات المتعلقة بالحوار الوطني أطلقت الحركة المدنية وهو كيان يضـم 12 حزبًا معارضًا ويمثل المعارضة المصرية في الداخل مشروعها للإصلاح من اجل تقديمه في الحوار الوطني وتمثلت ملامح هذا المشـروع في اجراء إصـلاحات تشـريعية، وإتاحة حيز أكبر لحرية الإعلام. ومن المرجح إن يناقش الحوار الوطني 100 قضية مُفرقة على 19 لجنة ينبثق عنها مخرجات تشريعيات يُكلف بمناقشتها البرلمان أو تنفيذية يصدر بها قرارات من رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

1. الحق في الحياة

كفلت المادة 59 من الدستور في مصر الحق في الحياة الآمنة لكل مُقيم على أراضيه[643] ، وفي تقريرها الدوري المقدم الي اللجنة المعنية بحقوق الإنسـان بالأمم المتحدة اعتبرت مصـر أن الحق في الحياة هو أسمي حقوق الإنسان. كما نصت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان على ضمانات ذات صلة أيضا بهذا الحق. حيث خصصت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان البند الفرعي الأول في المحور الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لصالح الحق في الحياة والسلامة الجسدية[644].

كما تبع الاعتداء على هذا الحق محاكمات قضـائية عاجلة لمسـؤولين حكوميين بعضـهم شـغلوًا مناصب في هيئات قضائية. ففي سبتمبر 2022 قضت محكمة جنايات القاهرة بالحكم بالإعدام علي نائب رئيس مجلس الدولة أيمن حجاج بالإعدام شـنقًا بعد قتله لزوجته الإعلامية شـيماء جمال[645]. وفي عام 2022 إجمالًا صـدرت احكامًا بالإعدام على جرائم تتعلق بانتهاك الحق في الحياة، لاسـيما الاعتداء على بعض الفتيات وقتلهن مثل واقعة مقتل الطالبة نيرة أشـرف في يوليو 2022، وسـلمي بهجت في مدينة الزقازيق في أغسطس 2022. وقد بررت تقارير إن العقوبة تتناسب مع الجُرم الذي مثل اعتداءً علي الحق في الحياة[646].

وظل تطبيق هذه العقوبة مسـار جدل واسـع. وتتمثل وجهة النظر الحكومية في إن مصـر بتطبيق العقوبة تسـتند إلى الفقرة الثانية في المادة 6 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسـياسـية التي تنص على أنه " لا يجوز في البلدان التي لم تلغ عقوبة الإعدام، أن يحكم بهذه العقوبة إلا جزاء على

643 الدستور المصري المعدل 2019، المادة 59، على الرابط التالي: https://manshurat.org/node/14675
644 الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان، ص 16: على الرابط التالي: https://bit.ly/3iRETmb ،
645 الإعدام للقاضي أيمن حجاج وشريكه بتهمة قتل المذيعة شيماء جمال، الشروق،
646 جريمتا قتل نيرة وسلمى في مصر.. 3 أوجه تشابه، سكاي نيوز عربية، https://bit.ly/3iTjM2E

أشد الجرائم خطورة وفقا للتشريع النافذ وقت ارتكاب الجريمة وغير المخالف لأحكام هذا العهد. ولا يجوز تطبيق هذه العقوبة إلا بمقتضى حكم نهائي صادر عن محكمة مختصة" وتشدد الحكومة على إن الحكم بالإعدام يتسق مع الجرائم الأشد خطورة. وتلاحظ مؤسسة ماعت أن الحكم بالإعدام لم يأت الا بعد احكام قضائية.

كما أفادت مصر أن تطبيق العقوبة يتشارك مع رؤية الأمم المتحدة الواردة في القرار 175/37 والتي تعتبر أن عقوبة الإعدام مسالة قضائية وتشريعية تدخل ضمن نطاق سيادة الدول في تحديد نظام العدالة الجنائية القائم بها، وإن إلغاء العقوبة يلزمه طيف واسع من المناقشات المحلية على المستوي الوطني لدراسة أثر إلغاء العقوبة أو إيقاف تطبيقها لفترة محددة على حقوق الضحايا وسبيل الانتصاف الفعال لهؤلاء الضحايا وذويهم بجانب آثارها على انتشار الجرائم المروعة بالإضافة إلى الآثار علي سلامة وآمن المجتمع. مع ذلك ظلت المنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية تنتقد باستمرار عدم وقف تطبيق عقوبة الإعدام.

2. الحق في تكوين الجمعيات

تكفل المادة 75 في الدستور المصري الحق في تكوين الجمعيات للمواطنين على أساس ديمقراطي وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الاخطار، وتمنع نفس المادة الجهات الإدارية من التدخل في شؤون الجمعيات. وينظم القانون 149 لسنة 2019 الخاصة بممارسة العمل الأهلي واللائحة التنفيذية للقانون عمل هذه الجمعيات. وقد ظلت الجمعيات الأهلية في عام 2022 تتلقي منح من جهات أجنبية بما يتفق مع القانون. ووفقا لمستشار وزيرة التضامن الاجتماعي فقد وصل اجمالي التمويل الموجه الي الجمعيات الاهلية حتى ديسمبر 2022 نحو مليار و700 مليون جنيه بقيمة 917 منحة مقدمة لنحو 193 جمعية[647].

وفي 11 ابريل 2022، صدر القانون رقم 23 لسنة 2022، القاضي بتعديل بعض أحكام قانون ممارسة العمل ليمد في المادة الثانية من القانون فترة توفيق أوضاع منظمات المجتمع المدني ست أشهر من تاريخ العمل بالقانون، مع اتاحة مدة هذه الفترة مرة واحد فقط بقرار من وزير التضامن الاجتماعي، وفي 12 أكتوبر 2022 أصدرت وزيرة التضامن الاجتماعي بعد موافقة مجلس الوزراء قرارًا بمد مدة توفيق أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الإقليمية والأجنبية

[647] التضامن: 1.7 مليار جنيه منحا أجنبية لجمعيات ومؤسسات أهلية في 2022، مصراوي، https://bit.ly/3XseBpC

غير الحكومية لمدة ستة أشهر تنتهي في إبريل 2023 وهي المرة الثانية التي يقُرر فيها مد هذه المهلة التي كان مقرر لها يناير 2022.[648]

وحتى أكتوبر 2022 انتهت 32 ألف جمعية ومؤسسة أهلية من إجراءات توفيق أوضاعهم، ورغم التطورات الإيجابية التي يشهدها القانون إلا أنه على مستوى الممارسة ظهرت بعض التحديات خاصة فيما يتعلق بالقيود المفروضة على ممارسة بعض أنشطة العمل الميداني، وهو صميم عمل بعض منظمات المجتمع المدني، حيث يحظر على الجمعية أو المنظمة إجراء استطلاعات رأي أو بحوث ميدانية أو عرض نتائجها قبل موافقة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وهي موافقة يصعب الحصول عليها عمليًا وفقا لبعض العاملين في المجتمع المدني وهو ما يقيد عمل المنظمة خاصة إن ميادين عمل المنظمة سيمس بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والفردية[649].

3. الحق في التجمع وتنظيم الاجتماعات

لاحظت مؤسسة ماعت ثمة خطوات إيجابية في عام 2022 لضمان الحق في التجمع السلمي وبجانب الضمانات المنصوص عليها في الدستور لإتاحة هذا الحق، فقد استضافت مصر في الفترة من 12 إلى 18 نوفمبر 2022 المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وخلال هذه الفترة خصصت مصر مساحة للتظاهر بما في ذلك للمواطنين المصريين. كما سمحت الشرطة لبعض النقابات المهنية بتنظيم تجمعات اعتراضًا على بعض السياسات الخاصة بوزارة المالية المصرية، حيث نظمت نقابة المحامين المصرية في ديسمبر 2022 تجمعًا سلميًا رفضًا لقرار وزارة المالية بتطبيق الفاتورة الإليكترونية على المهن الحرة. وفي 8 ديسمبر 2022 صدر قرار من وزارة المالية بتأجيل التسجيل في هذه المنظومة حتى 30 ابريل 2023 استجابة لتجمعات نقابة المحامين[650].

ولاحظت مؤسسة ماعت أن الشرطة المصرية لم تتعرض لهذه الوقفات وأن ثمة التزامًا بقانون التظاهر مارسه جميع الأطراف. وفي 3 ديسمبر 2022 عقدت أحزاب الحركة المدنية الديمقراطية في مصر وهي أحزاب مُعارضة مؤتمرًا جماهيريًا في محافظة القاهرة لعرض برنامجها السياسي والاقتصادي وتضمنت مداخلات بعض الحضور انتقادًا للحكومة المصرية الحالية، ولم يعترض هذا المؤتمر أي عقبات. وفي 12 نوفمبر 2022 سمحت الحكومة المصرية لممثلي 12 منظمة حقوقية، مصرية وإقليمية ودولية، بالاجتماع في العاصمة المصرية القاهرة، في مائدة مستديرة استضافتها

---

[648] القباج تصدر قرارًا بمد مدة توفيق أوضاع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الإقليمية والأجنبية، وزارة التضامن الاجتماعي، https://bit.ly/3QYZ0eG

[649] اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 149 لسنة 2019، https://manshurat.org/node/70551

[650] بيان عاجل من نقيب المحامين بشأن قرار وزير المالية بتأجيل التسجيل في الفاتورة الالكترونية، على الرابط التالي: https://egyls.com/218724-2 /

منظمة غير حكومية، للنقاش حول فرص تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مصر خلال السنوات القادمة ورغم انتقاد هذه المنظمات لأوضاع حقوق الإنسان في مصر إلا إنها اعتبرت السماح لها بتنظيم هذا الاجتماع بمثابة تطور إيجابي.

4. الحبس الاحتياطي وظروف الاحتجاز

ثمة اراء واسعة بعضها تمثل الحكومة طالبت في عام 2022 بإعادة النظر في استمرار تطبيق الاجراء المتمثل في الحبس الاحتياطي بما يحقق النتائج المستهدفة من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وقد لاحظت مؤسسة ماعت استجابة رئيس الجمهورية لهذه الآراء بعد أن طلب في أبريل 2022 علي هامش حفل إفطار الاسرة المصرية بإعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي[651] حيث وصل اجمالي المفرج عنهم في إطار لجنة العفو الرئاسي لنحو 1200 شخص حتى نوفمبر 2022 مع توقعات بالإفراج عن دفعات أخري بعد فرز الطلبات المقدمة إلى اللجنة والتي وصلت حتى أكتوبر 2022 نحو 4237 طلبًا، ومن بين المُفرج عنهم المحبوسين احتياطيًا والمحكوم عليهم في قضايا نشر، أو مخالفة إجراءات قانون التظاهر[652].

كما أكدت الحركة المدنية وهي بمثابة الكيان المعارض الرئيسي في مصر في الوقت الحالي إنها ليست لديها أي سجين رأي في مراكز الإصلاح والتأهيل في مصر[653]. كما أصدر رئيس الجمهورية عفوًا عن بعض النشطاء الذين صدرت في حقهم احكامًا قضائية من بينهم الناشط زياد العليمي الذي أفرج عنه في 24 أكتوبر 2022 بموجب القرار رقم 510 لسنة 2022 [654]، وفيما يتعلق بظروف الاحتجاز في مراكز الإصلاح والتأهيل مثل انشاء مركزي الإصلاح والتأهيل "بدر، وادي النطرون" تحولًا إيجابية نحو ضمان حقوق النزلاء، بما يتوافق مع قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجناء " قواعد نيلسون مانديلاً. في 14 نوفمبر 2022 أعلنت اسرة النزيل علاء عبد الفتاح الناشط السياسي تلقيها جوابًا منه أكد فيه ان يتلقى رعاية طبية وإنه سمح له بدخول MB3 في غرفته وأعقبه شاهدات لأسرته بإنه شاهد بطولة كأس العالم في الغرفة الذي يقطن بها. مع ذلك اشتكي بعض اسر النزلاء بإن إدارة مركز الإصلاح والتأهيل "بدر" لم تسمح لذويهم بالتريض أو دخول أدوات النظام الشخصية او تلقي جوابات من أهاليهم وهي شكاوى نفتها وزارة الداخلية.

651 السيسي يأذن بإعادة تفعيل لجنة العفو الرئاسي، روسيا اليوم، https://bit.ly/3iX42vG
652 عضو «العفو الرئاسي» يكشف إجمالي عدد المفرج عنهم منذ إعادة تفعيل اللجنة، المصري اليوم، على الرابط التالي: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2743273
653 خالد داوود: أحزاب الحركة المدنية ليس لديها أي سجين رأي حاليًا، على الرابط التالي: https://www.almasryalyoum.com/news/details/2732816
654 الرئيس السيسي يصدر قرارا بالعفو عن زياد العليمي، الشروق، على الرابط التالي: https://bit.ly/3FfPdeV

5. الحق في حرية الرأي والتعبير بما في ذلك حرية الصحافة

تنص المادة 65 من الدستور إن حرية الفكر والرأي مكفولة. ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه بالقول، أو بالكتابة، أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر. وشهد عام 2022 خروج عدد من المحتجزين على ذمة قضايا الرأي في 11 يوليو 2022 على سبيل المثال أخلي سبيل الكاتب الصحفي عبد الناصر سلامة بعد ان شملتها قوائم العفو الرئاسي. وفي فبراير 2022 أخلت محكمة جنايات الزقازيق سبيل الناشط القرآني رضا عبد الرحمن بدون كفالة على ذمة التحقيقات في القضية رقم 3418 لسنة 2020 جنح أمن دولة طوارئ. وفي 27 ابريل أخلى سبيل الباحث إبراهيم عز الدين بعد ثلاث سنوات من تواجده في السجن قيد الحبس الاحتياطي وفي 29 يوليو أصدر رئيس الجمهورية قرارًا بالإفراج عن سبعة مُتهمين صدر بحقهم احكامًا قضائية نهائية من بينهم الباحث احمد عبد الحي وهو باحث وطالب ماجستير في جامعة أوروبا المركزية في النمسا والصادر بحقه عقوبة بتهمة نشر أخبار كاذبة[655]. وفي ابريل 2022 أخلى سبيل الباحث في الشؤون السياسية عبده فايد والذي ألقى القبض عليه بعد نشره لآرائه على وسائل التواصل الاجتماعي[656]

فيما يتعلق بحرية الصحافة، جاءت مصر في المركز 168 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة الصادر عن مؤسسة مراسلون بلا حدود. وقد سُمح لبعض المؤسسات الصحفية المعارضة والخاصة بالأحزاب السياسية من غير أحزاب الأغلبية بالعمل بحرية وانتقاد الحكومة. ولا يزال غياب قانون للحق في تداول المعلومات على النحو الوارد في الموضوع الفرعي الرابع للمحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إصدار قانون لحرية تداول المعلومات والوثائق الرسمية، يمثل تحديًا للإطار القانوني المحفز لحرية التعبير والصحافة، ورغم طرح المجلس الأعلى للإعلام لمسودة قانون لحرية تداول المعلومات منذ أكثر من عامين لم يناقش داخل البرلمان ويعد سبب رئيسي في اجتهاد بعض الصحفيين ونشر أرقام ومعلومات مغلوطة في بعض الأحيان.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

1. الحق في الضمان الاجتماعي

تكفل المادة 17 من الدستور الحق في الضمان الاجتماعي، الذي يكفل حياة كريمة لصالح المواطن إذا لم يكن قادراً على إعالة نفسه وأسرته، وفي حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة. وفي عام 2022 حاولت وزارة التضامن الاجتماعي اقتراح مشروع قانون للدعم النقدي يُدمج قانون الضمان الاجتماعي وبرنامج تكافل وكرامة وقانون الطفل في إطار واحد، وقد وصلت قيمة

655 مصر.. قرار رئاسي بالإفراج عن 7 صادر بحقهم أحكام نهائية، الشرق الإماراتية، https://bit.ly/3GYznGf
656 قرار بإخلاء سبيل الباحث في الشؤون السياسية عبده فايد، https://bit.ly/3kDBPdW

المخصصات المدرجة لبرنامج الدعم النقدي تكافل وكرامة 121 مليار منذ بداية البرنامج وحتى نهاية 2022. ليصل الي نحو 4.1 مليون اسرة بعد دخول 450 ألف اسرة في عام 2022 في إطار البرنامج. وتستهدف وزارة التضامن الاجتماعي الوصول الي 5.1 مليون اسرة بما يعادل 22 مليون مصري. إلا إنه رغم توسيع وزارة التضامن قاعدة المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية المشروطة "تكافل وكرامة" حتى نهاية 2022 إلا إنه لا يزال البرنامج لا يغطي جميع الأسر التي تعاني من الفقر والذي قدرتهم وزارة التضامن في تقريرها عن إنجازات الوزارة بنحو 9.1 مليون اسرة. بالإضافة الي انتقاد بعض التقارير وصول هذا الدعم لغير مستحقيه في بعض الأحيان ورفض المنظومة لمن هم أحق.

2. الحق في التعليم

التعليم حق لكل مواطن وفقا للمادة 19 من الدستور المصري، وهو الزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، بشكل مجاني. وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي. وقد وصلت ميزانية قطاعات التعليم ما قبل الجامعي والتعليم العالي والبحث العلمي في موازنة 2023/2022 نحو 192 ملياراً و677 مليون جنيه، مقارنة بـ 172 ملياراً و646 مليون في ميزانية 2022/2021 وتقل هذه المخصصات عن نسبة 4% المستهدفة في الدستور. وثمة مشاكل هيكلية في التعليم المصري أقرت بها الحكومة من بينها نقص اعداد المُعلمين والذي يقدر وفقا لإحصائيات رسمية بنحو 323 ألف مدرس بينما تقدر الاحصائيات غير الرسمية هذا العجز بنحو 400 ألف مدرس وللتخفيف من هذا العجز وجه رئيس الجمهورية في 18 يناير 2022 بتعيين 30 ألف معلم سنويًا لنحو خمسة سنوات وخلق حوافز إضافية لتطوير التعليم. وتبع هذا التوجيه اعلان وزارة التعليم عن مسابقة لتعيين 30 ألف معلم. كما وافق وزير التعليم في نوفمبر 2022 على السماح لحاملي المؤهلات العليا من غير العاملين في وزارة التعليم على العمل بنظام " الحصة" في المدارس على أن تكون تكلفة الحصة عشرون جُنيها وهو مبلغ هزيل للغاية انتقدته تقارير عديدة وأعضاء في البرلمان.

3. الحق في الرعاية الصحية

تكفل الدولة الحق في الصحة، فلكل مواطن وفقا للمادة 18 الحق في الصحة وفي الرعاية الصحية المتكاملة وفقا لمعايير الجودة وتكفل الدولة الحفاظ على الخدمات الصحية، وتلتزم الدولة وفقا للدستور بتخصيص نسبة من الانفاق الحكومي للصحة لا تقل عن 3% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا للتوافق مع المعدلات العالمية. وقد لاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من التدابير

الإيجابية لإتاحة الحق في الصحة للمواطنين في عام 2022. علي سبيل المثال في إطار مبادرة 100 مليون صحة، جري فحص نحو 70 مليون مصري حتى أغسطس 2022، بجانب تخصيص خط ساخن 15335 وموقع اليكتروني لتسجيل الحالات التي قد تحتاج الي علاج، كما خفضت مصر العلاج لمريض فيروس سي بنسبة 58% وقد ارتفعت نسبة الشفاء لنحو 98.6% وهو أربع اضعاف نسب الشفاء العالمي وذلك وفقا تقارير رسمية.

كما أعلنت منظمة الصحة العالمية أن هيئة الدواء المصرية، وهي السلطة التنظيمية الوطنية للقاحات في مصر، قد وصلت إلى مستوى النضج 3 (ML-3) - وهو ثاني أعلى مستوى في تصنيف منظمة الصحة العالمية للأجهزة التنظيمية الوطنية. لتكون أول جهة تصل مستوى النضج بشأن الجوانب التنظيمية للقاحات في إقليم شرق المتوسط والتاسعة على مستوى العالم. ويجعل هذا التصنيف هيئة الدواء مؤهلة للتقدم بطلب لإضافة منتجاتها إلى قائمة منظمة الصحة العالمية للمنتجات الطبية الخاضعة للاختبار المسبق للصلاحية، وكذلك لإدراج منتجاتها ضمن قائمة منظمة الصحة العالمية للقاحات المستعملة في أثناء الطوارئ، وهو ما سيتيح لمصر تصدير لقاحات كوفيد-19 إلى دول أخرى. في سياق مماثل وفي إطار التعاون مع المنظمات الدولية في مجال الصحة أعلنت منظمة الصحة العالمية في مايو 2022 عن توقيعها اعلانًا الأقصر مع مصر من أجل تقديم الرعاية الصحية للمواطنين بما يتفق مع المعايير الدولية ومن اجل تطبيق الحوكمة الإكلينيكية بمنظومة التأمين الصحي الشامل ويعد الإعلان عبارة عن اتفاقية إلزامية بين ثلاث هيئات صحية رئيسية، وهي الهيئة العامة للرعاية الصحية، والهيئة العامة للاعتماد والجودة، وهيئة التأمين الصحي الشامل للتطبيق الفعلي للحوكمة الإكلينيكية والسريرية بالمؤسسات الصحية بمصر. مع ذلك ظلت هناك تحديات ماثلة امام اعمال الحق في الرعاية الصحية فالنسبة المخصصة للصحة في الموازنة العامة للدولة لم تصل 3% كما هو منصوص عليه في الدستور. كما اطلعت مؤسسة ماعت على تقارير تفيد بوقف قانون التأمين الصحي للمرأة المعيلة الذي يعود بالفائدة على النساء المستحقات لمعاشات التضامن الاجتماعي (تكافل وكرامة - الضمان الاجتماعي). بما يخالف القانون رقم 23 لعام 2012 الذي ضمن إضافة المرأة المعيلة ضمن الفئات المستفيدة من خدمات الهيئة العامة للتأمين الصحي.

4. الحق في العمل

الحق في العمل مكفول بموجب المادة 12 من الدستور. ولا يجوز وفقا لنفس المادة اجبار أي شخص على العمل إلا بموجب قانون ولإداء خدمة عامة لمدة محددة، وبمقابل عادل، ودون إخلال

بالحقوق الأساسية للمكلفين بالعمل. وفي عام 2022 لاحظت مؤسسة ماعت تطورات إيجابية لإعمال هذا الحق حيث أصدرت وزارة القوى العاملة القرار رقم 50 لسنة 2022 بشأن تحديد مستويات التفاوض الجامعي وآلياته، وجاء القرار ليؤكد أن المفاوضة الجامعية حق للعمال، ومنظماتهم، وأصحاب الأعمال، ومنظماتهم. وفي 29 ديسمبر 2022 قرر المجلس القومي للأجور الذي ترأسه وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية زيادة الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص من 2400 ليصل إلى 2700 جنيه على ان يدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من يناير 2023، وأن يكون الحد الأدنى لقيمة العلاوة السنوية الدورية للقطاع الخاص بما لا يقل عن 3% من أجر الاشتراك التأميني المنصوص عليه في قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات.

كما ناقش مجلس النواب طوال عام 2022 مسودة مشروع قانون العمل، وجاء مشروع القانون في خمسة كتب، اشتملت على أربعة عشر باباً، احتوت ستة عشر فصلاً تضمن 267 مادة رمت الي معالجة الثغرات التي تضمنها القانون الحالي رقم 12 لسنة 2013 وتعديلاته: بجانب تحقيق التوزان بين طرفي علاقة العمل وربط الأجر بالعملية الإنتاجية. وضع نظام قضائي متخصص للفصل في الدعاوي العمالية لمعالجة البطء في إجراءات التقاضي بما يحقق العدالة الناجزة. بجانب الربط بين قانون العمل والتأمينات الاجتماعية والمعاشات الا ان منظمات نقابية وعمالية انتقدت مشروع قانون العمل المزمع إصداره زاعمه انه لا يحل مشكلة العمالة غير المنتظمة ولا يضع الزامًا للقطاع الخاص بالحد الأدنى للأجور. ولم يخضع لحوار مجتمعي واسع. كما لاحظت مؤسسة ماعت تعسف بعض الشركات خلال 2022 ضد العمال. في 13 ابريل 2022 على سبيل دخول العاملين في شركة نايل لينين جروب بالمنطقة الحرة بالإسكندرية في اضراب مفتوح عن العمل بعد قيام إدارة الشركة بتخفيض مستحقاتهم المالية بإلغاء منحة الغلاء وبتخفيض مخصص عيدية عيد الفطر من 1000 جنيه إلى 500 جنيه مما أثار غضب العمال ودفعهم للدخول في اضراب عن العمل. كما أوضح الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء أن متوسط دخل الفرد في مصر أكثر من 20 ألف جنيه وإن متوسط دخل الأسرة التي تعيش بالمدن يصل لنحو 81 ألف جنيه سنويا، والجزء الثاني من الأسر التي تعيش بالقرى، بلغ متوسط دخل الأسرة التي تعيش بالقرى نحو 95.6 ألف جنيه وهو اقل من متوسط الدخل العالمي.

رابعا: الفئات الأولي بالرعاية

1. حقوق النساء

تكفل المادة 11 من الدستور المساواة بين الرجل والمرأة في التمتع بكافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقاً لأحكام الدستور. ونصت المادة أيضا على ان " تعمل الدولة على اتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة تمثيلاً مناسباً في المجالس النيابية، على النحو الذي يحدده القانون، كما تكفل للمرأة حقها في تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، دون تمييز ضدها. وأن تلتزم الدولة بحماية المرأة ضد كل أشكال العنف" [657]. وثمة تدابير إيجابية لاحظتها مؤسسة ماعت في عام 2022 لإعمال حقوق المرأة بينما ظلت بعض التحديات ماثلة أيضا خلال هذا العام.

فيما يتعلق بالتمثيل في السلطة القضائية: ارتفع تمثيل المرأة بالسلطة القضائية، ليصل إلى 3115 قاضية في عام 2022 مقارنة بـ 2130 قاضية عام 2014، كما وصل إجمالي الدبلوماسيين من السيدات لنحو 27%، كما شغلت 15 سيدة منصب رئيس بعثة خارجية بالسفارات والقنصليات بالإضافة إلى زيادة عدد القاضيات بالمحاكم لتصل إلى 66 قاضية عام 2022، مقارنة بنحو 41 قاضية عام 2014، وجري تعيين 36 مستشارة بمنصب نائبات لرئيس هيئة قضايا الدولة، فضلاً عن بلوغ عدد عضوات الهيئة 769 عضوة حتى عام 2022. وفي مارس 2022 ترأست قاضية للمرأة الأولي منصة المحكمة الإدارية أو مجلس الدولة بعد سنوات من رفض تعيين هيئة مجلس الدولة النساء في مجلس الدولة[658].

فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة، ظل تحقيق الركيزة المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة أولوية لدي الحكومة في 2022، وشملت خطة التنمية 2023/2022 هذا المحور، في فبراير 2022، أطلقت الحكومة برنامج رابحة بمشاركة المجلس القومي للمرأة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بجانب مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويسعي البرنامج لقطع شوطًا في التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر بحلول منتصف عام 2024[659].

وكانت الحكومة قد أنشأت أيضا "مراكز خدمة النساء العاملات"، بهدف تشجيعهن على المشاركة في سوق العمل من خلال 41 مركزا في22 محافظة، وقد وصل عدد السيدات اللواتي استفدن من هذه المراكز 195 ألفا من هذه المراكز، بالإضافة إلى بدء تطوير الحضانات والتوسع فيها على نحو

657 مصدر سبق ذكره، المادة 11، https://manshurat.org/node/14675
658 لأول مرة.. جلوس قاضية على منصة «مجلس الدولة»، المصري اليوم، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2541161
659 رابحة: برنامج لتمكين المرأة المصرية اقتصاديا ومساعدتها على تحقيق أهدافها من خلال العمل، الأمم المتحدة، https://news.un.org/ar/story/2022/02/1092892

مبتكر لاستقبال أطفال السيدات العاملات. كما خصصت الدولة 10% من اجمالي الاستثمارات الموجهة لبناء الانسان في خطة التنمية 2023/2022 لتنفيذ عديد من المشروعات والمبادرات التنموية لتمكين المرأة من خلال انشاء وحدات الرعاية الأولية وتجهيز خدمة المرأة العاملة ومشروعات الحماية الاجتماعية للمرأة التي تتعرض للعنف[660]

فيما يخص إعمال حقوق المرأة في مكان العمل اطلعت مؤسسة ماعت في ابريل 2022 على النسخة النهائية من الخطة الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين واقترحت هذه الخطة مجموعة من الحلول لتعزيز حماية المرأة في أماكن العمل وتهيئة بيئة آمنة من خلال التدريب وبناء القدرات وتعزيز آليات المساءلة الداخلية والعمل على تمكين المرأة لتولي المناصب القيادية. وتستهدف الخطة خفض نسبة البطالة بين السيدات في مصر بين السيدات بنسبة 2%. كما تم إطلاق المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية في عام 2022 والذي هدف في محاورة اتاحة وسائل الصحة الإنجابية للسيدات بالمجان للجميع من خلال تدريب وتوطين 1500 طبيبة، والتعاون مع 400 جمعية أهلية لتقديم خدمات الصحة الإنجابية

إلا إن ثمة تحديات ماثلة امام كفالة حقوق المرأة لجميع النساء في مصر، حيث لا تزال العمالات المنزليات اللواتي متضررات من استبعاد قانون العمل لتطبيق احكامه عليهن، بموجب المادة الرابعة من القانون الحالي، كما ان مسودة مشروع قانون العمل الجديد استبعدتهن أيضا. ولا توجد احصائيات متاحة بخصوص نسبة العاملات المنزليات في مصر وقد يعزو ذلك الي كونهن يعملن في القطاع غير الرسمي وعليه لا يعملون بموجب عقود عمل أو أجور ثابتة ولا يشملهم نظام التأمين الصحي، في سياق متصل لم تصدق مصر على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189.

2. حقوق الطفل

يكفل الدستور والقوانين المحلية حقوق الطفل، ويتوافق تعريف الطفل الوارد في المادة 80 في الدستور المصري مع التعريف الوارد في المادة الأولي من اتفاقية حقوق الطفل، وكفل الدستور في نفس المادة مراعاة مبدأ تحقيق المصلحة الفضلي للطفل في كافة الإجراءات التي تتخذ حيالهم ونص قانون الطفل في المادة الثالثة إن لحماية الطفل ومصالحه الفضلي الأولوية في جميع القرارات والإجراءات المتعلقة بالطفولة. وقد خصصت الدولة استثمارات تقدر بنحو 7.2 مليون جنيه لتطوير إطار حماية الطفل في مصر وذلك في خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2023/2022 وقد

660 الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان.. عام من التنفيذ، اللجنة الدائمة لحقوق الانسان، https://sschr.gov.eg/media/0mejknng/sschr1212ar.pdf

وصل عدد الأطفال في مصر وفقا لإحصائيات رسمية 41.5 مليون طفل وهو ما يستدعي مضاعفة هذه الاستثمارات[661]

وثمة تدابير إيجابية أخري لاحظتها ماعت لإعمال حقوق الطفل في عام 2022:

في إطار تعزيز منظومة العدالة الجنائية للأطفال، أصدرت وزيرة التضامن قرارًا تنفيذيًا رقم 189 لسنة 2022 بتشكيل اللجنة التنسيقية للعدالة الجنائية للأطفال. وقد تضمنت اللجنة ممثلين لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بالعدالة الجنائية في مصر بما في ذلك (وزارة العدل، النيابة العامة، المجلس القومي للطفولة والأمومة، وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، وزارة التربية والتعليم، المجلس الأعلى للجامعات، الجمعية المصرية للنهوض بأوضاع الطفولة). وشملت اختصاصات اللجنة المبينة في القرار، وضع الاستراتيجية والخطط القومية لنظام العدالة الجنائية للأطفال؛ واقتراح التعديلات التشريعية بغرض تطوير نظام العدالة الجنائية والتشجيع على تطبيق أشكال العدالة التصالحية والحد من تطبيق تدابير الاحتجاز وتقييد الحرية؛ بجانب دراسة المشكلات وتحديات نظام العدالة الجنائية للأطفال في مصر ووضع حلول لها، والمساهمة في تفعيل التدابير البديلة للاحتجاز للأطفال، بجانب دراسة المشكلات وتحديات نظام العدالة الجنائية للأطفال في مصر ووضع حلول لها، والمساهمة في تفعيل التدابير البديلة للاحتجاز،

كما وقعت وزارة العدل مذكرة تفاهم مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة والأمومة للتعاون في مجال العدالة الجنائية للأطفال وحماية الأطفال المجني عليهم والشهود، وهو ما قد يساعد في تحقيق النتيجة المستهدفة رقم 9 في البند الفرعي الثالث من المحور الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان والتي تنص على " تعزيز النظام القضائي الخاص بالأطفال الشهود[662].

فيما يخص القضاء على عمل الأطفال، تضمن مشروع قانون العمل الجديد المزمع إصداره حظر عمل الأطفال قبل بلوغهم 15 عامًا مع إمكانية تدريبهم في سن 14 عامًا بما لا يقيد من حصولهم على التعليم، وفي يونيو 2022 قامت وزارة القوي العاملة بتحديث قائمة الاعمال والمهن الخطرة التي يمنع الأطفال من الالتحاق بها قبل بلوغه 18 عامًا. وفيما يخص الرعاية البديلة أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي في 2022 أيضا حوارًا مجتمعيا حول مشروع قانون الرعاية البديلة والذي يهدف لتوحيد التشريعات التي تتعامل مع مسألة الرعاية البديلة والحد من فصل الأطفال عن اسرهم[663]

661 https://www.almasryalyoum.com/news/details/2746893 بـ 41.5 مليون.. مصر الأولى عربيًا في عدد الأطفال"، المصري اليوم،
662 https://sschr.gov.eg/media/xaonutei/arabic-strategy-final.pdf مصدر سبق ذكره، ص 22،
663 https://bit.ly/3WtqV7E التضامن الاجتماعي تنظم الحوار المجتمعي الثاني حول مشروع قانون الرعاية البديلة، الهيئة العامة للاستعلامات،

وفيما يخص العناية بصحة الأطفال لاحظت مؤسسة ماعت تقديم الرعاية الطبية إلى الأطفال الأكثر احتياجًا مثل الأطفال في دور الرعاية الاجتماعية ووفقا لوزارة الصحة قُدمت خدمات الرعاية الصحية لأكثر من 11 ألف طفل وجري فحص 1375 طفلاً لم يبلغوا 5 سنوات بدور الرعاية، كما جري فحص 9972 طفلاً في المرحلة العمرية من5 إلى 18 عامًا، كما احالت الوزارة 2355 طفلاً لإجراء الفحوصات الطبية بمنشـــآت الرعاية الأولي وتخصـــيص800 مليون جنيه لغير القادرين من الأطفال في إطار منظومة التأمين الصـــحي. إلا إن ثمة تحديات لا تزال ماثلة في طريق النهوض بحقوق الطفل ومن بينها اسـتمرار ظاهرة زواج القاصـرات ما دون 18 عامًا وكشـف الجهاز المركزي للتعبئة والاحصـاء في اخر مسـح للأسـرة المصـرية إن زواج الأطفال بلغ 96 ألفًا و533 عقد زواج في القرى مقابل 20 ألفًا و687 عقدًا في المدن. ما نســبته 5.7% في الريف مقابل 1.7% في المدن. إلا ان تقارير غير حكومية اكدت ان الأرقام أعلي من ذلك.

3. حقوق كبار السن

قدرت وزارة التضـــامن الاجتماعي أعداد كبار الســـن بنحو 7 ملايين نســـمة أي 1.7% من اجمالي المواطنين، ولاحظت ماعت تطورات عديدة لصـالح هذه الفئة في عام 2022. من بينها إقرار مشـروع لحقوق المسـنين والتوسـع في تقديم خدمات الرعاية الطبية لصـالح هذه الفئة، على سـبيل المثل في اجتماعه الأسـبوعي في 30 مارس 2022، وافق مجلس الوزراء على مشـروع قانون حقوق المُسـنين، وقد أحيل القانون إلى مجلس النواب وخضـع للنقاش ضـمن لجنة التضـامن الاجتماعي. وقد جاء القانون بحسب المادة الثالثة منه " تلتزم وحدات الجهاز الإداري بالدولة من وزارات ومصالح وأجهزة وهيئات عامة وغيرها من الأشـخاص الاعتبارية العامة والخاصـة التابعة لها كل في مجال اختصـاصـه بحماية حقوق المســـنين المنصـــوص عليها في القانون أو في أي قانون أخر، أو الواردة بالاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صـــدقت عليها جمهورية مصـــر العربية واتخاذ التدابير اللازمة لذلك، وإزالة جميع العقبات والمعوقات التي دون تمتعهم بهذه الحقوق.

وبحسب تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة لمجلس الشيوخ فإن القانون يرمي إلى التوسع في برامج الحماية الاجتماعية للمسـنين وزيادة المخصـصـات المالية لمؤسـسـات الرعاية وتكثيف التفتيش عليها وضمان حصول المسنين على الرعاية الصحية وتعزيز مشاركتهم في الحياة العامة وفي صياغة السـياسـات وثيقة الصـلة بهم، بالإضـافة إلى تعزيز مشـاركتهم في الحياة الثقافية وإتاحة المسـاعدة القضائية لهم. ويأتي مشروع قانون حقوق المسنين استجابة لتوصيتين قبلتهما مصر خلال الجولة الثالثة لخضوع مصر لآلية الاستعراض الدوري الشامل في نوفمبر 2019. يتسق مع النتيجة الأولي في

الموضـوع الفرعي الخامس في المحور الثالث من الاسـتراتيجية الخاص بالفئات الأولي بالرعاية، كما قدمت وزارة الصـحة والسـكان خدمات طبية لنحو 263 ألف من كبار السـن الذين يزيد عمرهم عن 65 عامًا.

4. حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تكفل المادة 81 من الدستور حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وتوفير فرص عمل لهم وممارسـة جميع حقوقهم السـياسـية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين، إعمالاً لمبادئ المسـاواة والعدالة وتكافؤ الفرص. وتبلغ نسـبة ذوي الإعاقة الذين يعانون اعاقات شديدة 2.7% من اجمالي السكان بينما قدرت تقارير اخري اعدادهم بنحو 12 مليون من سـن خمسـة سـنوات فيما فوق. وثمة تدابير إيجابية لصـالح تلك الفئة أقدمت عليها الحكومة في 2022، تمثلت في وصول عدد بطاقات الخدمات المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة لنحو 900 ألف بطاقة. كما سجِّل حتى ابريل 2022 نحو 30 ألف حالة للأشخاص ذوي الإعاقة في منظومة الرعاية الصـحية. كما أطلق برنامجًا للمنح الجامعية لدعم الأشـخاص من ذوي الإعاقة بتخصـيص نسـبة 10 إلى 15% من هذه المنح لهذه الفئة. في يونيو 2022 عقدت وزارة التضـامن بالتعاون مع القوة العاملة اول ملتقي توظيفي للقضاء على بطالة الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظة القاهرة.

في التعليم ما قبل الجامعي وفقا لأخر احصـائيات متاحة أفادت وزارة التربية والتعليم ان عدد الأطفال من ذوي الإعاقة الملتحقين بالتعليم نحو 38 ألف طالب وهو ما يمثل نحو 0.19% من إجمالي الملتحقين بالعملية التعليمية في مصـر. كما ظل توافر بيانات عن عدد الأطفال ذوي الإعاقة من اللاجئين وطالبي اللجوء الملتحقين بالتعليم غير متاح، اما في سياق المشاركة السياسية لا يزال تمثيل الأشـخاص من ذوي الإعاقة محدودًا في البرلمان بغرفتيه. كما تتباطأ وزارة التضـامن في انشـاء قاعدة بيانات للأشـخاص من ذوي الإعاقة تنفيذًا لما جاء في الاسـتراتيجية الوطنية لحقوق الانسـان واتساقًا مع اللائحة التنفيذية لقانون الأشخاص ذوي الإعاقة التي تضمنت أيضا النص على انشائها.

السودان

أولًا: تطورات المشهد السياسي والتشريعي

ظل المشهد السياسي في السودان يشهد تطورات سياسية هامة خلال العام الماضي، وهي التطورات السياسية التي تجلت على نحو معتبر في تفاقم الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت بين الفنية والأخرى خلال العام المنصرم من أجل المطالبة بالعودة إلى الحكم المدني وتشكيل حكومة مدنية، فضلًا عن استقالة رئيس الوزراء السوداني عبد حمدوك من منصبه بسبب غياب الاتفاق السياسي والاختلافات مع المكون العسكري، إضافة إلى ورفع حالة الطوارئ، وإنشاء آلية ثلاثية الأطراف لتسهيل الحوار السياسي بين مختلف الجهات الفاعلة، وتوقيع اتفاق بين الجيش السوداني والقادة المدنيون لتشكيل حكومة مدنية، وتفاقم التوترات مع إثيوبيا.

وفي هذا السياق، أعلن رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك في 2 يناير 2022، عن استقالته من منصبه في خطاب بثه التلفزيون الرسمي، وتأتي هذه الاستقالة في ضوء غياب الاتفاق السياسي واستمرار وتجدد الخلافات بين المكون المدني الذي يتزعمه رئيس الوزراء عبد الله حمدوك والمكون العسكري المتمثل في مجلس السيادة السوداني الذي يسيطر على السلطة في السودان منذ 25 أكتوبر 2021[664]. فضلًا عن ذلك، كانت الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت بين الفنية والأخرى في السودان هي السمة المميزة للمشهد السياسي الداخلي في السودان خلال العام الماضي، ففي 30 يونيو 2022 على سبيل المثال، وقعت أكبر احتجاجات على مستوى البلاد بمناسبة الذكرى السنوية للانقلاب العسكري لعام 1989 الذي أوصل الرئيس عمر البشير إلى السلطة، وخلال هذه الاحتجاجات، طالب المتظاهرون بإنهاء بالعودة إلى الحكم المدني، وقابلت قوات الأمن هذه الاحتجاجات بالقوة المفرطة، حيث استخدمت الذخيرة الحية والقنابل الصاعقة والغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين، وهو ما أسفر عن مقتل 8 متظاهرين وإصابة نحو 600 آخرين[665]، وفي 17 يناير 2022، اندلعت احتجاجات شعبية في الخرطوم طالبت بإنهاء الحكم العسكري، وتشكيل حكومة مدنية، وعلى الرغم من أن هذه الاحتجاجات قد طغى عليها الطابع السلمي، إلا أن قوات

[664] السودان: استقالة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك بعد فشله في تشكيل حكومة، France 24، 2 يناير 2022، الرابط: https://bit.ly/3Xsm6vH
[665] Eight killed in Sudan as protesters rally on uprising anniversary, Reuters, July 1, 2022, link: https://reut.rs/3K99NBp

الأمن السـودانية قد اسـتخدمت القوة المفرطة ضـد المتظاهرين السـلميين، ما أفضـى إلى مقتل سبعة منهم.[666]

وعلى صـعيد ذي صـلة، أنشـأت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم المرحلة الانتقالية في السـودان، والاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مايو 2022، آلية ثلاثية الأطراف لتسـهيل الحوار السـياسـي بين مختلف الجهات الفاعلة، بيد أن مجموعات المحتجين قد رفضـت الآلية، معتبرة إنها تهمش لمطالبها. علاوة على ذلك، أصـدر رئيس مجلس السـيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان في 29 مايو 2022، مرسـومًا برفع حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد، لينتهي بذلك العمل بقوانين الطوارئ التي كانت سـارية في السـودان منذ سـيطرة الجيش على السـلطة في أكتوبر 2021[667]، في حين أُختتمت تطورات المشـهد السـياسـي الداخلي في السـودان خلال العام الماضـي بتوقيع الجيش السوداني والقادة المدنيون اتفاقًا في 5 ديسمبر 2022، يمهد الطريق لتشكيل حكومة مدنية من أجل التوصل إلى حل للأزمة السياسية.[668]

ثانيًا: الحقوق المدنية والسياسية

ظلت حقوق الأفراد المدنية والسـياسـية بما في ذلك الحق في الحياة والحرية والأمان الشـخصـي، والحق في حريـة الرأي والتعبير والوصـول إلى المعلومـات، والحق في التجمع السـلمي وتكوين الجمعيات، والحق في الحماية من الاعتقال القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب، عرضة لانتهاكات السـلطات والمليشـيات المسـلحة في السـودان خلال العام الفائت، وفي ضـوء ما سـبق، نسـتعرض أوضاع الحقوق المدنية والسياسية في دولة السودان خلال العام المنصرم على النحو التالي:

1. الحق في الحياة

ارتكبت أطراف متعددة داخل السـودان خلال العام المنصـرم، بمن في ذلك قوات الأمن السـودانية، وبعض المليشـيات المسـلحة التي تعمل خارج سـيطرة الدولة، عمليات قتل تعسـفية تمت خارج إطار القانون، وفي هذا السـياق، لاحظ باحثو مؤسـسـة ماعت أن قوات الأمن السـودانية قد ارتكبت في مناسـبات عدة أعمال قتل تعسـفية ضـد المتظاهرين والمحتجين السـلميين في سـياق الاحتجاجات السلمية التي اندلعت بين الفنية والأخرى خلال العام المنصرم، الأمر الذي شكل انتهاكًا صارخًا لحق هؤلاء المتظاهرين في الحياة، ففي 30 يونيو 2022 على سبيل المثال، قتلت قوات الأمن في السودان 8 متظاهرين وأصـابت نحو 600 آخرين خلال مشـاركتهم في الاحتجاجات الشـعبية التي اندلعت على

666 السودان: استمرار القمع ضد المتظاهرين السلميين، هيومن رايتس واتش، 3 فبراير 2022، الرابط: https://bit.ly/3Ytwt3M
667 Sudan lifts state of emergency imposed since military coup, France 24, May 29, 2022, link: https://bit.ly/3I1NOtI
668 BBC قادة الجيش السوداني يوقعون اتفاقا مع قوى معارضة لإنهاء الأزمة السياسية، 5 ديسمبر 2022، الرابط: https://bbc.in/3Is0bAs

مستوى البلاد بمناسبة الذكرى السنوية للانقلاب العسكري لعام 1989 الذي أوصل الرئيس عمر البشير إلى السلطة[669]. كما قتلت قوات الأمن السودانية نحو 7 متظاهرين في 17 يناير 2022 خلال مشاركتهم في احتجاجات شعبية في الخرطوم طالبت بتشكيل حكومة مدنية.[670]

فضلًا عن ذلك، استمر خلال العام الماضي وقوع أعمال العنف والاشتباكات المسلحة بين القبائل العربية في جميع أنحاء دارفور وجنوب كردفان وشرق السودان حول الاستئثار بموارد المياه والأراضي الزراعية والمراعي، الأمر الذي أسفر عن مقتل وإصابة آلاف المدنيين العزل في انتهاك صارخ لحقهم في الحياة، فخلال الفترة ما بين 6 و11 يونيو 2022 على سبيل المثال، لقى ما لا يقل عن 165 مدنيًا مصرعهم إثر منازعة بين عدد من القبائل العربية على حيازة وزراعة أرض زراعية في محلية كلبس في غرب دافور. وخلال الفترة ما بين 15 و17 يوليو 2022، قُتل نحو 117 شخصًا من المدنيين على خلفية نزاعات اندلعت بين عدة قبائل عربية حول ملكية الأراضي والمواشي والتمثيل السياسي في محلية الروصيرص والدمازين بإقليم النيل الأزرق[671]، كما قُتل نحو 257 شخصًا، وأصيب 570 آخرين على خليفة اشتباكات وأعمال عنف مسلحة اندلعت في 19 أكتوبر 2022 بين عدة قبائل عربية في محلية وادي الماحي والدمازين والروصيرص باقليم النيل الأزرق.[672]

2. الحق في التجمع السلمي

ظل الحق في حرية التظاهر والتجمع السلمي عرضة لانتهاكات السلطات السودانية خلال العام المنصرم، إذ لاحظ باحثو مؤسسة ماعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أن قوات الأمن السودانية قد قمعت الاحتجاجات السلمية التي نُظمت بين الفنية والأخرى خلال العام الماضي، واستخدمت القوة المفرطة على نحو غير متناسب ضد المحتجين والمتظاهرين السلميين في مناسبات عدة، الأمر الذي أفضى إلى وقوع قتلى وجرحى في صفوف المتظاهرين والمحتجين السلميين، وهو ما يعد انتهاكًا واضحًا لحق الأفراد في التجمع السلمي، ففي 17 يناير 2022 على سبيل المثال، قمعت السلطات السودانية الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في الخرطوم من أجل المطالبة بتشكيل حكومة مدنية، فعلى الرغم من أن هذه الاحتجاجات قد طغى عليها الطابع السلمي، إلا أن قوات الأمن استخدمت القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين، ما أفضى إلى مقتل سبعة منهم.[673]

669 Eight killed in Sudan as protesters rally on uprising anniversary, Previous reference.
670 السودان: استمرار القمع ضد المتظاهرين السلميين، هيومن رايتس واتش، مرجع سابق.
671 الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، ، الأمم المتحدة.. مجلس الأمن، 2 سبتمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3IwLTie
672 الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، الأمم المتحدة.. مجلس الأمن، 1 ديسمبر 2022،(S/2022/898 الرابط: https://bit.ly/3k73DqW)
673 السودان: استمرار القمع ضد المتظاهرين السلميين، مرجع سابق.

وفي 30 يونيو 2022، استخدمت الشرطة السودانية القوة المميتة والقاتلة دون مراعاة لمعايير الضرورة والتناسب والتدرج في استخدام القوة خلال المظاهرات الشعبية التي اندلعت على مستوى البلاد بمناسبة الذكرى السنوية للانقلاب العسكري لعام 1989 الذي أوصل الرئيس عمر البشير إلى السلطة، حيث استخدمت قوات الأمن الذخيرة الحية والقنابل الصاعقة والغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين، وهو ما أسفر عن مقتل 8 متظاهرين وإصابة نحو 600 آخرين[674]، كما استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة ضد المتظاهرين بما في ذلك الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع خلال التظاهرات الشعبية التي اندلعت خلال الفترة ما بين 22 فبراير إلى 5 مايو 2022، وهو ما أفضى إلى مقتل 13 مدنيًا وإصابة أكثر من 1700 آخرين.[675]

3. الحق في الحماية من الاعتقال القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب

استمرت السلطات السودانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في اعتقال واحتجاز وتعذيب المعارضين والمدافعون عن حقوق الإنسان بمن في ذلك الصحفيون والناشطون على الانترنت والمحتجون السلميون بسبب أنشطتهم السلمية على الانترنت أو مشاركتهم في الاحتجاجات السلمية، وفي هذا السياق، رصد باحثو مؤسسة ماعت العديد من الوقائع خلال العام المنصرم التي تعرض خلالها المحتجون السلميون والناشطون على الانترنت للاعتقال القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب على يد قوات الأمن في السودان، ففي 14 يناير2022 على سبيل المثال، اعتقلت قوات الأمن في السودان 7 أشخاص على خلفية مقتل قائد شرطة الاحتياطي المركزي في مظاهرة شعبية، وتفيد التقارير التي حصلت عليها مؤسسة ماعت بأن الشرطة السودانية قد اخضعت ثلاثة منهم للتعذيب المهين واجبرتهم على الاعتراف على أنفسهم بجرائم لم يرتكبوها، والإدلاء باعترافات كاذبة تحت وطأة التعذيب.[676]

وفي 22 يناير 2022، اعتقلت قوات تابعة لجهاز المخابرات العامة في السودان الناشطة والمدافعة عن حقوق المرأة أميرة عثمان من منزلها واقتادتها إلى جهة غير معلومة على خلفية نشاطها السياسي المعارض[677]. وفي 28 فبراير 2022، اعتقلت عناصر مكافحة الشغب والاحتياطي المركزي متظاهرًا يبلغ من العمر 32 عامًا وضربوه بأعقاب البنادق، والهراوات، والقضبان الحديدية قبل تعريته بالكامل في إحدى الشوارع التي تقع قرب القصر الرئاسي في الخرطوم. وفي 14 مارس 2022، اعتقلت قوات الأمن رجل يبلغ من العمر 35 عامًا أثناء توجهه مع صديقه إلى مظاهرة في الخرطوم،

[674] Eight killed in Sudan as protesters rally on uprising anniversary, Previous reference.
[675] الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، الأمم المتحدة.. مجلس الأمن، 17 مايو 2022، (S/2022/400 الرابط: https://bit.ly/3kg5Ksx)
[676] Trial of Sudan teenagers accused of killing senior policeman postponed, Dabanga Sudan, link: https://bit.ly/3xz1O9C
[677] اعتقال الناشطة السودانية أميرة عثمان: أي دور سياسي لجهاز المخابرات؟، حفريات، 8 فبراير 2022، الرابط: https://bit.ly/3YFJgA5

كما اعتقلت قوات الأمن السـودانية في 23 مارس 2022، طالبة تبلغ من العمر 18 عامًا في منزلها، وعصـبت عينيها، وأخذتها إلى مكان مجهول، حيث ضـربها أفراد الأمن وهددوها بالاعتداء الجنسـي بسبب نشاطها المعارض.[678]

4. الاعتداء على الصحفيين والحريات الصحفية

اسـتمرت السـلطات السـودانية خلال العام الفائت في الاعتداء على الحريات الصـحفية بمن في ذلك الصـحفيين والممتلكات الصـحفية مسـتهدفة بذلك تكميم الأفواه، واسـكات جميع الأصـوات المعارضـة، فعلى مدار العام المنصـرم، رصـد باحثو مؤسـسـة ماعت العديد من الوقائع التي تعرض خلالها الصحفيين ومدوني الانترنت للاعتقال التعسفي من قبل السلطات ليس لشيء سوى عملهم الصـحفي في توثيق انتهاكات حقوق الإنسـان، ففي 16 اكتوبر 2022 على سـبيل المثال، اعتقلت قوات الأمن السـودانية الصـحفية حفيظة عبد الله موسـى، أثناء تغطيتها وقفة احتجاجية للبائعات المعترضـات على ترحيل السـلطات لسـوق الخضـار إلى موقع جديد بمدينة زالنجي بولاية وسـط دارفور، حيث قام أفراد من الشرطة باقتيادها إلى القسم بعد منعها من التصوير، واحتجزوها دون أية إجراءات قانونية.[679]

وفي 6 فبراير 2022، اعتقلت السلطات الأمنية في السودان 3 من الصحفيين العاملين في قناة بي بي سـي البريطانية أثناء تغطيتهم لمظاهرات مناهضـة للسـلطات، واقتادتهم إلى مكان غير معلوم بالخرطوم[680]. وفي 18 يناير2022، اغلقت السـلطات السـودانية مكتب الجزيرة مباشـر وسـحبت ترخيص المراسـل الصـحافي محمد عمر والمصـور بدوي بشـير. وفي 13 يناير 2022، اقتحمت قوات الأمن في السـودان مقر قناة العربي بالخرطوم، واعتقلت الصـحافيين إسـلام صـالح ووائل محمد الحسـن والمصـور مازن أنور. وخلال اليوم ذاته، اعتدت قوات الأمن في السـودان على مصـوري وكالة فرانس برس مجاهد شـرف الدين وأحمد الصـاوي، أثناء تغطيتهما للاحتجاجات الشـعبية، واقتادتهما لمركز الأمن بالخرطوم.[681] ونتيجة لاسـتمرار وتفاقم الانتهاكات ضـد الصـحفيين والحريات الصـحفية خلال العام المنصـرم، ظلت السـودان تحتل مرتبة متأخرة للغاية في مؤشـر حرية الصـحافة، حيث أنها احتلت المرتبة 151 بين 180 دولة في التصـنيف العالمي لحرية الصـحافة الصـادر عن منظمة مراسلون بلا حدود لعام 2022.[682]

678 السودان: احتجاز مئات المتظاهرين وإساءة معاملتهم، هيومن رايتس واتش، 28 ابريل 2022، الرابط: https://bit.ly/3lB00Kf
679 سلطات الانقلاب تعتقل صحفية في إقليم دارفور، التغيير، 16 أكتوبر, 2022، الرابط: https://bit.ly/3ScFwnB
680 "بي بي سي" تعلن اعتقال ثلاثة من صحفييها خلال احتجاجات السودان، RT، 8 فبراير 2022، الرابط: https://bit.ly/3KlJ19m
681 "نلجأ لإخفاء هويتنا": ملاحقة الصحافيين في السودان بعد الانقلاب العسكري (25 أكتوبر 2021 - 8 مارس 2022)، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 31 مارس 2022، الرابط: https://bit.ly/3Ic4H55
682 السودان، مراسلون بلا حدود، الرابط: https://bit.ly/3Rh5m9m

ثالثًا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ظلت أوضاع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دولة السودان خلال العام الفائت عرضة لانتهاكات السلطات خاصة فيما يتعلق بالحق في مستوى معيشي لائق والحق في التعليم والحق في الصحة والحق في العمل، وفي هذا السياق، نستعرض حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دولة السودان خلال العام الماضي على النحو التالي:

1. الحق في مستوى معيشي لائق

ظل حق الأفراد في الحصول على مستوى معيشي لائق يشهد تدهورًا ملموسًا في عموم السودان خلال العام الفائت، فلم يكن حصول المواطنين في السودان على الغذاء الصحي بالأمر الهين خلال عام 2022، ولا سيما في ظل ارتفاع معدل التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، فقد كان لتفاقم معدل التضخم الذي بلغ 341.7 في المائة خلال عام 2022، تبعات سلبية خطيرة على الأمن الغذائي للأفراد في السودان، فبحسب برنامج الأغذية العالمي، يعاني 15 مليون شخص في السودان في الوقت الحالي، بما يعادل ثلث السكان في السودان، من الجوع وانعدام الأمن الغذائي الحاد نتيجة الآثار المجتمعة للنزاع والصدمات المناخية والأزمات الاقتصادية والسياسية وارتفاع التكاليف وضعف انتاجية المحاصيل، وهو ما يعني أنه من بين كل 3 سودانيين يوجد شخص واحد يعاني من الجوع الحاد وانعدام الأمن الغذائي وفقًا للإحصائية ذاتها[683]، كما تشير الإحصائيات المتضاربة التي حصل عليها باحثو مؤسسة ماعت إلى تفاقم معدلات الفقر بين السودانيين خلال العام المنصرم، ففي حين تشير الإحصائيات الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أنه نحو 46.5 في المائة من سكان السودان يعيشون تحت خط الفقر، تشير تقديرات أخرى محلية إلى أن نسبة الفقر في السودان تزيد في الوقت الحالي عن 80 في المائة، الأمر الذي يعني أن معظم السكان في السودان يعيشون في الوقت الحالي في فقر مدقع، وفي ظل مستوى معيشي وأوضاع إنسانية متدهورة للغاية.[684]

2. الحق في العمل

ظل طيف واسع من المواطنين في السودان يعانون خلال العام المنصرم من البطالة ونقص فرص العمل، فبحسب أحدث الإحصائيات التي حصلت عليها مؤسسة ماعت في هذا الصدد، فإن معدل البطالة في السودان خلال عام 2022، قد بلغ مستويات مرتفعة، إذ تجاوزت نسبته وفقًا لهذه الإحصائيات معدل 40 في المائة، الأمر الذي يوحي بأن ملايين الأشخاص في السودان محرمون من

683 السودان: تقييم جديد للأمن الغذائي أجراه برنامج الأغذية العالمي يؤكد تزايد الجوع بشكل مقلق، برنامج الأغذية العالمي، 16 يونيو 2022، الرابط: https://bit.ly/417fjdU

684 الفقر في السودان.. الشعب يدفع ثمن الفساد والإهمال، ن بوست، 19 أبريل 2022، الرابط: https://bit.ly/3XNUb9M

الحق في العمل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنســـان بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وظلت فئة الشباب في السودان تعاني بشكل مفرط من البطالة ونقص فرص العمل على نحو غير متناســـب، فعلى الرغم من أن معدل البطالة الإجمالي في الســـودان قد بلغ بنهاية العام المنصـــرم حوالي 40 في المائة، بيد أن معدل البطالة بين الشـــباب السوداني خلال السنة الماضية قد بلغ مستويات مرتفعة للغاية، حيث تشير أحدث الإحصائيات التي حصلت عليها مؤسسة ماعت إلى أن 42 في المائة من السودانيين هم من فئة الشباب منهم 85 في المائة عاطلون عن العمل.[685]

3. الحق في الصحة

اســتمر انتشــار الأمراض والأوبئة في الســودان خلال العام الماضــي على نطاق واســع بما في ذلك أمراض سوء التغذية والتقزم والإسهال والحمى النزفية والحصبة والتهاب الكبد والملاريا، فبحسب إحصـائيات محلية ودولية حصـلت عليها مؤسـسـة ماعت، يعاني أكثر من 50 في المائة من الأطفال دون الخامسة في السودان من فقر الدم، ويعاني 13.6 في المائة من الأطفال من الهزال، ويعاني 36.4 في المائة من الأطفال من التقزم[686]، ونحو 4 مليون طفل يعاني من سوء التغذية الحاد[687]، وأكثر 2.7 مليون شخص يعانون من الملاريا، كما تشير الإحصائيات التي حصلت عليها المؤسسة إلى إصابة نحو 2842 شخص بالتهاب الكبد A و E، في جميع أنحاء السودان منذ بداية تفشي المرض في يونيو 2021 وحتى 30 ديسمبر 2022، فضلًا عن إصابة نحو 1890 شخص بالحصبة و840 شخص آخر بحمى الضنك في جميع أنحاء السودان خلال عام 2022.[688]

وظلت النساء والفتيات في السودان، لا سيما في مناطق الصراع، يواجهن صعوبات كبيرة خلال العام الماضي في الحصول على وسائل منع الحمل، أو الرعاية الكافية، أو رعاية التوليد في الحالات الطارئة، أو اتخاذ قرارات بشـأن أجسـادهن، وتحديد عدد أطفالهن، والمباعدة بين ولاداتهن، كما بقيت المادة 135 من القانون الجنائي تجرِّم الإنهاء الطوعي للحمل، مما يدفع النســـاء والفتيات إلى اللجوء إلى الإجهاض غير المأمون في ظروف تعرض حياتهن وصحتهن للخطر، بيد أن ثمة حاجة لكفالة الإجهاض الآمن والقانوني والفعال لحماية النســاء والفتيات الحوامل عندما تكون حياتهن أو صـحتهن في خطر خاصة في الحالات التي يحتمل أن يسبب فيها استمرار الحمل إلى نهايته ألمًا أو معاناة شديدة.

685 البطالة تبتلع نصف السودانيين وتبعثر أحلامهم، independent Arabia الرابط: https://bit.ly/3lPWb4c، 25 ديسمبر 2022
686 سوء التغذية يتربص بملايين الأطفال في المنطقة العربية جراء تداعيات الحرب في أوكرانيا، أخبار الأمم المتحدة، 7 ابريل 2022، الرابط: https://bit.ly/416rNmf
687 ملايين طفل سوداني يعانون من سوء التغذية الحاد، الصيحة، 8 أغسطس 2022، الرابط: الأمم المتحدة : (4) https://bit.ly/3SjhffC
688 Sudan Humanitarian Update, December 2022, OCHA, 16 Feb 2023, link: https://bit.ly/3KpSXi9

4. الحق في التعليم

واجه طيف واسع من الأطفال في السودان خلال العام الماضي صعوبات كبيرة في الحصول على التعليم الجيد، الأمر الذي يعزى إلى مجموعة من العوامل التي يأتي على رأسها تفاقم الفقر بين الأسر، ونقص المعلمين المؤهلين، وإضرابات أعضاء هيئة التدريس بسبب ضعف الأجور، وتدمير المدارس بسبب الكوارث الطبيعة والفيضانات، وإغلاق المدارس بسبب تفشي وباء كوفيد- 19، وفي هذا السياق، أشارت إحصائيات دولية موثوقة حصلت عليها مؤسسة ماعت إلى أن طيف واسع من الأطفال في السودان خلال العام الماضي حرموا من الوصول إلى التعليم، فوفقًا لإحصائيات صادرة عن منظمة اليونيسف، فإن حوالي 7 مليون طفل في السودان، بما يعادل ثلث عدد الأطفال في البلد، لم يذهبوا إلى المدرسة في السودان خلال العام الماضي، و12 مليون آخرين يواجهون في الوقت الحالي مخاطر التوقف عن الدراسة بشدة بسبب نقص المعلمين والبنية التحتية الكافية.[689]

رابعًا: الفئات الأولى بالرعاية

ظلت الفئات الأولى بالرعاية في السودان بمن في ذلك المرأة والطفل تعاني من جملة من الانتهاكات الحقوقية خلال العام الماضي، وفي هذا السياق، نستعرض أوضاع الفئات الأولى بالرعاية في دولة السودان خلال العام المنصرم على النحو التالي:

1. حقوق المرأة

ظلت المرأة في السودان خلال العام الماضي تعاني من التمييز المجحف تجاهها في القانون والممارسة المجتمعية، حيث ظل قانون الأحوال الشخصية يميز ضد المرأة في مسائل مثل الطلاق والميراث وحضانة الأطفال والوصاية القانونية، ففي مسائل الطلاق على سبيل المثال، لا زال قانون الأحوال الشخصية يجيز للزوج أن يطلق زوجته من دون سبب وبقرار منفرد، في حين ظل القانون ذاته يُشترط على المرأة أن تقدم طلبًا إلى المحاكم لأسباب محدودة. كما ظل القانون يعترف بالآباء أوصياء قانونيين على الأطفال، بغض النظر عمن منحته المحكمة الحضانة، واستمر القانون في ترسيخ ظاهرة الزواج المبكر بين الفتيات، حيث لا زال قانون الأحوال الشخصية يحدد السن القانوني للزواج بمجرد بلوغ الفتيات سن 10 سنوات، وظل القانون السوداني يفتقر لتشريعات محددة تجرم العنف الجنساني ضد المرأة السودانية في سياق الأسرة بما في ذلك الاغتصاب الزوجي، حيث لا يزال الاغتصاب الزوجي لا يشكل جريمة قائمة بذاتها في قانون العقوبات السوداني.[690]

---

[689] Joint Statement: Urgent action needed as 6.9 million children are out-of-school and 12 million face learning disruptions, unicef, 12 September 2022, https://uni.cf/3YOHpcr

[690] مطالبات بإصدار قانون لتجريم الزواج دون 18 عاماً بالسودان، سودان تريبون، 15 فبراير 2023، الرابط: https://bit.ly/3SdFhZc

كما ظلت النساء والفتيات في السودان خلال العام الماضي تخضع لبعض الممارسات الاجتماعية الضارة بما في ذلك تشوية الأعضاء التناسلية الأنثوية المعروفة بختان الإناث، حيث تشير أحدث الإحصائيات التي حصلت عليها مؤسسة ماعت في هذا السياق، إلى أن أكثر من 90 في المائة من النساء والفتيات اللائي تتراوح أعمارهن ما بين 15 و49 في المائة في السودان قد تعرضن لتشوية أعضائهن التناسلية، الأمر الذي يجعل السودان من أحد أعلى معدلات تشوية الأعضاء التناسلية الأنثوية في العالم[691]، واستمرت النساء في السودان خلال العام الماضي تتعرض لأشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك القتل، وفي هذا السياق، رصد باحثو مؤسسة ماعت العديد من الوقائع خلال العام المنصرم التي تعرضت خلالها النساء لأشكال مختلفة من العنف بما في ذلك القتل التعسفي على يد أزواجهن وأقاربهن، ففي 4 يونيو 2022 على سبيل المثال، قتل رجل زوجته بواسطة عصا غليظة في ضاحية صابرين بمدينة أم درمان في العاصمة الخرطوم وذلك على إثر خلافات اندلعت بينهما[692]. وفي 21 مايو 2022، قتل رجل زوجته الحامل التي تبلغ من العمر 18 عامًا بآلة حادة إثر خلافات اندلعت بينهما في مدينة دنقلا عاصمة الولاية الشمالية[693]. كما قتل رجل طليقته المقيمة معه في نفس السكن والتي تبلغ من العمر 37 عامًا في 25 مارس 2022، بسبب خلافات اندلعت بينهما حول النفقات المنزلية[694].

2. حقوق الطفل

واجه الأطفال في السودان خلال العام الماضي طيف واسع من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم الإنسانية المكفولة لهم بموجب اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وفي هذا الصدد، لاحظ باحثو مؤسسة ماعت أن الأطفال في السودان واجهوا خلال العام المنصرم صعوبات بالغة في الحصول على التعليم الجيد وفي الوصول إلى أعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، فوفقًا لإحصائيات دولية موثوقة حصلت عليها مؤسسة ماعت في هذ السياق، فإن حوالي 7 مليون طفل في السودان، بما يعادل ثلث عدد الأطفال في البلد، لم يذهبوا إلى المدرسة خلال العام الماضي. فضلًا عن أكثر من 50 في المائة من الأطفال في السودان قد عانوا من فقر الدم، ونحو 13.6 في المائة من الأطفال عانوا من الهزال، وما يربو على 36.4 في المائة من الأطفال عانوا من التقزم، ونحو 4 مليون طفل عانوا من سوء التغذية الحاد خلال العام 2022.[695]

691 تحتفل اليونيسف وشركاؤها باليوم العالمي لعدم التسامح مطلقًا إزاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وأطلقنا "قافلة سليمة" لحشد المجتمعات ضد هذه الممارسة الضارة، اليونيسف، 5 فبراير 2023، الرابط: https://uni.cf/3Z7F0sW

692 https://bit.ly/3EowZbr، 4 يونيو 2022، الرابط: future 21 جريمة بشعة هزّت أم درمان.. رجل يقتل زوجته الحامل ويجلس قربها في انتظار الشرطة،

693 https://bit.ly/3k8d6hZ زوج يقتل زوجته وهي حامل في دنقلا، سودان ديلي نيوز، 24 مايو، 2022، الرابط:

694 https://bit.ly/3SbxXNT السوداني قاتل طليقته: طلباتها صعبة وتعجيزية، الانباء 72 مارس 2022، الرابط:

695 الأمم المتحدة : (4) ملايين طفل سوداني يعانون من سوء التغذية الحاد، الصيحة، مرجع سابق.

موريتانيا

أولا: التطور التشريعي

في أكتوبر 2022 صدر مرسوم رئاسي بـ تعيين أعضاء اللجنة العليا لحقوق الانسان وقد بلغ عددهم 28 عضوًا برئاسة أحمد سالم ولد بوحبيني يمثلون قطاعات مختلفة من المجتمع الموريتاني بما في ذلك أعضاء المجتمع المدني وتضم اللجنة خمس لجان فرعية من بينها لجنة خاصة بحقوق الإنسان[696]. وفي يونيو 2022 صادقت الجمعية الوطنية على مشروع قانون "الاتصالات الإليكترونية وقالت الجمعية ان القانون من شأنه ان يساعد في استخدام البنية التحتية لقطاع الاتصالات بشكل أكثر فعالية، كما اضافت الجمعية ان القانون يعزز من الاعتماد على الاقتصاد الرقمي في ظل التحولات التي يشهدها العالم بما ييسر حصول المواطنين على الخدمات الأساسية. وفي يوليو 2022 نشر موقع الأمانة العامة للحكومة في موريتانيا تعديلات بموجب قانون جديد على احكام النظام الأساسي للموظفين والعاملين بالعقود مع الدولة. ويرمي القانون الي حماية العمالة غير المنتظمة بعد الازمات التي تعرضوًا لها على إثر جائحة كوفيد 19.

وفي 21 يوليو قدم وزير الوظيفة العمومية والعمل السيد محمد ولد عبد الله ولد عثمان مشروع قانون يقضي بإدخال بعض تعديلات على مدونة الشغل. ويلغي هذا المشروع بعض أحكام القانون رقم 2004-017 الصادر بتاريخ 06 يوليو 2004، المعدل، المتضمن مدونة الشغل. وقد تضمنت التعديلات إلزام صاحب العمل بالمساهمة بنصف راتب أي عامل تعرض لمرض معيق أو حادث عمل مهني لمدة ستة أشهر[697].

وفي 5 يوليو 2022 نشرت الجريدة الرسمية مرسومًا بقانون رقم 2022-102 يحدد مرسوم وسير عمل الهيئة الوطنية لمحاربة الاتجار بالبشر ونصت المادة 2 من المرسوم بإن تتمتع الهيئة بالاستقلالية الإدارية والمالية وان تلحق بمفوضية حقوق الانسان والعمل الإنساني، كما نصت المادة

696 مرسوم رئاسي بتعيين أعضاء اللجنة العليا لحقوق الانسان، https://cndh.mr /

697 موريتانيا.. مشروع قانون يدخل تعديلات على مدونة الشغل، https://mauritanieyon.com/?p=16406

الرابعة علي ان تكلف بأعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بمحاربة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين بالتعاون مع السلطة القضائية والأمنية كما تكّلف باستقبال البلاغات المتعلقة بحالات الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين واحالتهم الي الهيئات القضائية[698].

وفي إطار أخر وخلال الفترة من 4 إلى 13 مايو 222 استقبلت موريتانيا ا توموبا أوبوكاتا، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بأشكال الرق المعاصرة بما في ذلك أسبابه وعواقبه، والذي خلص في نهاية زيارته الي وجود الإرادة السياسية للقضاء على الممارسات الشبيه بالعبودية في موريتانيا إلا إن هذه الإرادة تتطلب مزيد من العمل بالإضافة الإعمال الكامل وتنفيذ التشريعات المتعلقة بالرق.

الحقوق المدنية والسياسية

اثناء شغلها عضوية مجلس حقوق الإنسان، صوتت موريتانيا لصالح القرارات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية وانضمت الي توافق الآراء بخصوص هذه القرارات وامتنعت عن التصويت على النصوص التي تتناول عمليات نقل الأسلحة ومسألة عقوبة الإعدام.

1. الحق في الحياة

تحترم موريتانيا الحق في الحياة وتؤكد على ذلك اثناء الحوارات التفاعلية على هامش دورات مجلس حقوق الإنسان، وهي دولة طرف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي يكفل هذا الحق بموجب المادة السادسة من العهد. في حين ألغت موريتانيا تطبيق عقوبة الإعدام في الممارسة الفعلية، فمنذ عام 2019 لم تطبق هذه العقوبة ويصل عدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام 115 شخص لكنها لم تنفذ العقوبة، وفي مايو 2022 استبدلت موريتانيا عقوبة الإعدام بالسجن لـ 4 من المحكوم عليهم في إطار قرارات بالعفو الرئاسي على بعض السجناء وبعد عفو أولياء الدم عن هؤلاء السجناء[699].

2. حرية الراي والتعبير بما في ذلك حرية الصحافة

تكفل موريتانيا حرية الرأي بموجب المادة 10 من الدستور، لكن ذات المادة تُشير إلى أن الحرية لا تقيد إلا بقانون وخلال 2022 لاحظت مؤسسة ماعت زخمًا قد يضفي مزيدًا من التوسع لإتاحة حرية الرأي والتعبير. في 24 مايو 2022 أعلن عن انشاء تجمع للمؤسسات الإعلامية المستقلة في

698 الجريدة الرسمية: https://bit.ly/3CSOQXf
699 الرئيس يصدر عفوا عن 222 سجين.. وتخفيض سنة نافذ عن هؤلاء، https://elmouritany.info/?p=50599

موريتانيا للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للمؤسسات الإعلامية بما يوسع من الحيز المتاح لحرية الرأي والتعبير. مع ذلك انتقد المنتدى الوطني للديمقراطية والوحدة التضييق على حرية التعبير من قبل الحكومة في موريتانيا[700].

فيما يخص حرية الصحافة جاءت موريتانيا في المرتبة 97 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحاف الصادر عن مراسلون بلا حدود. كأفضل دولة عربية في مؤشر حرية الصحافة حيث لا يوجد أي صحفي في السجن حتى نهاية عام 2022. مع ذلك فقد تعرض الصحفيين لبعض الاستجوابات خلال هذا العام. في أكتوبر 2022 على سبيل المثال خضع الصحفي محمد عبدلله ممين عضو نقابة الصحفيين ومراسل قناة العربي للاستجواب لأكثر من ثلاث أيام في مفوضية الشرطة، بسبب تدوينة له على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك. وكانت هذه الواقعة مسار انتقاد من نقابة الصحفيين للحكومة في موريتانيا[701].

3. الحق في التجمع السلمي

تكفل المادة 10 من الدستور الموريتاني الحق في التجمع السلمي وفي يوليو 2022 خرجت مظاهرات في العاصمة نواكشوط اعتراضًا على رفع أسعار الوقود بنسبة 30% وكانت هذه المظاهرات قد دعت اليها المعارضة البرلمانية وأحزاب من المعارضة، بما في ذلك "التجمع الوطني للإصلاح والتنمية" وهو ثاني أكبر حزب ممثل في البرلمان بعد الحزب الحاكم وقد زعمت تقارير ان هذه التظاهرات قد تعرضت للقمع لاسيما بعد اعتقال نشطاء في 18 يوليو 2022 ممن شاركوًا في هذه التجمعات يعُتقد ان بعضهم لا يزال قيد الاحتجاز[702]، وكان من بين المحتجزين يعقوب ولد لمرابط رئيس حركة كفانا وهي مبادرة شبابية ذاع صيتها في الآونة الأخيرة [703].

4. الحق في تكوين الجمعيات

تكفل المادة 10 في الدستور الحق في تكوين الجمعيات في موريتانيا، وينظم القانون رقم 20-032 عمل الجمعيات في الدولة، وينص القانون أن الغرض من أنشطتها يجب أن يكون للصالح العام وألا يتعارض مع المبادئ المنصوص عليها في الدستور، وثوابت وقيم الجمهورية، والنظام العام، والأخلاق الحميدة، وأحكام القوانين، والتشريعات النافذة. وهو ما قد يستخدم لتعليق منح التراخيص لهذه

700 نواكشوط: تجمع جديد للمؤسسات الإعلامية المستقلة، https://elfikr.net/?q=node/19478
701 الشرطة تستدعي الصحفي محمد عبد الله ممين، https://bit.ly/3XC2tBN
702 احتجاجات في موريتانيا على رفع أسعار الوقود 30% (شاهد)، https://bit.ly/3GGC7Ih
703 شرطة موريتانيا تعتقل نشطاء وسط احتجاجات ومظاهرات منددة برفع سعر الوقود، https://anbaa.info/?p=73566

الجمعيات. وفي عام 2022 قامت مفوضية حقوق الانسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني بدور محوري في عام 2022 من خلال دعم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية حيث قامت بإعداد الاستراتيجية الوطنية لترقية المجتمع المدني وتمويل نحو 70 نشاط لصالح منظمات المجتمع المجني والمساهمة في اعداد نحو 100 من المشاريع لصالح هذه المنظمات[704]

وفي مارس 2022 منحت وزارة الثقافة والشباب والرياضة دعمًا ماليا لصالح 160 من الجمعيات والمبادرات الشبابية في إطار مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي[705]، إلا إنه لاحظت مؤسسة ماعت في عام 2022 مجموعة من التهديدات التي طرأت على ضمان هذا الحق، حيث تعرضت على سبيل المثال بعض الجمعيات العاملة في مجال حقوق المرأة للتهديد مثل رئيسة جمعية نساء الأسر المعيلات أمنه بنت المختار[706]. حيث حاول داعية سياسي يدعي ولد المحجوب التهجم عليها اثناء وجودها في مفوضية الشرطة ولم تمنعه الشرطة من محاولة الاعتداء عليها وفقا لشهادات متداولة على مواقع التواصل الاجتماعي.

5. استقلال المؤسسات الوطنية

تحظي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا بولاية هامة لتحسين أوضاع حقوق الإنسان بموريتانيا وهي حاصلة على تصنيف أ من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان لامتثالها لمبادئ باريس[707]، مع ذلك تعرضت اللجنة لقيود عديدة في عام 2022 ابان ممارسة عملها، وفي نوفمبر 2022 أطلقت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان تقريرها السنوي 2021 -2022 وقد صاحب تداول نسخة غير منشورة من التقرير جدل واسع لاسيما بعد انتقاد التقرير لاستقلال القضاء في موريتانيا.

وقد شمل التقرير تقديم توصيات للحكومة ورغم تسليم اللجنة الوطنية لحقوق الانسان التقرير الي البرلمان الموريتاني إلا أن التقرير لم ينشر حتى نهاية 2022 على موقع اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وقد زعمت تقارير أن التأخر في نشر التقرير يتعلق بالانتقادات التي نص عليها التقرير

[704] https://bit.ly/3ZCcpNE
[705] موريتانيا: دعم مالي لصالح 160 من الجمعيات والروابط الشبابية، https://bit.ly/3H8AyEf
[706] محاولة قتل رئيسة جمعية النساء معيلات الاسر، http://taqadoum.mr/node/14975
[707] https://ganhri.org/membership/

للحكومة وللسلطة القضائية. تتنافي هذه القيود مع منح الاستقلالية لصالح المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يتفق مع مبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية [708].

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

اثناء شغلها عضوية مجلس حقوق الإنسان، انضمت موريتانيا إلي توافق الآراء بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفي حال كان هناك تصويت على القرارات المتعلقة بهذه الحقوق صوتت لصالح هذه النصوص الاستثناء الوحيد هو تصويت 2011 على قرار بشأن التضامن الدولي حيث امتنعت عن التصويت

1. الحق في العمل

تكفل موريتانيا الحق في العمل، وفي أغسطس 2022 صادقت موريتانيا على ثلاث اتفاقيات مع القطاع الخاص من أجل توفير فرص عمل للشباب[709]، وتضارب التقديرات بخصوص نسبة البطالة في موريتانيا لكن احصائيات رسمية في أكتوبر 2022 نبهت أن تصل إلى 12.8% فيما كانت منظمة العمل الدولية قدرت نسبة البطالة بنحو 32%. وهي نسبة تزيد قليلًا عن تقديرات البنك الدولي والتي تصل لنحو 31.9%، بينما تشير تقديرات أخري أن هذه النسبة تصل لنحو 36%[710]، وقد نوه مسؤولين حكوميين أن خلق فرص عمل للشباب من أهم التحديات التي تواجه موريتانيا[711].

كما كانت وزارة "الوظيفة العمومية والعمل وعصرنة الإدارة" قد عقدت اتفاقية مع الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة، بغرض إحصاء كافة العمال غير الدائمين على المستوى الوطني. وأعلنت الوزارة أنها ستعتمد على هذا الإحصاء لتوزيع العمال غير الدائمين على القطاعات الوزارية المعنية. وفي عام 2022 لاحظت ماعت تصريحات حكومية تؤكد عزم الحكومة حل مشكلة العمال غير الدائمين إلا إن هذه التصريحات لم تتحول لواقع على الأرض وفقا لشهادات بعض العمال غير الدائمين. كما أن الحق في العمل لا يزال يعترضه ثغرات في موريتانيا من بينها استشراء الواسطة والمحسوبية في التعيين، ووفقا لوزير الشغل والتكوين ولد سيد أحمد إن 70% من فرص العمل في موريتانيا تجري من خلال الواسطة[712] .

708 موريتانيا: جدل حول انتقادات تضمنها التقرير السنوي للوطنية لحقوق الإنسان، https://bit.ly/3XiYavM
709 موريتانيا.. 3 اتفاقيات تأسيس لتوفير مئات فرص العمل، https://bit.ly/3INGyUl
710 https://bit.ly/3CSzRfX
711 موريتانيا: توفير فرص عمل للشباب من أكبر تحديات منطقة الساحل (مقابلة)، https://bit.ly/3Xdc8iI
712 وزير التشغيل: 70% من فرص العمل والتدريب تتم عبر الزبونية، https://alakhbar.info/?q=node/38389

2. الحق في التعليم

يكفل الدستور الحق في التعليم ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة فإن 60750 طفل يحصلون على تعليم رسمي أو غير رسمي، بما في ذلك التعليم المبكر. وتعرف موريتانيا بمعدلات التحاق ضعيفة بالتعليم حيث تشير تقديرات اليونيسف أن 45 % من الأطفال في سن التعليم خارج العملية التعليمية[713]. وقد خصصت الحكومة الموريتانية 17 مليارًا ونحو 355 مليونًا أوقية قديمة لميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ميزانية 2023 مع ذلك لا يزال التعليم في موريتانيا يواجه مجموعة من التحديات التي تؤثر ومن بينها نقص أعداد المعلمين في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي، بجانب ذلك فنحو 25% من المعلمين يعملون بعقود وأغلبهم لا يحظون بالمهارات المفترضة. بالإضافة إلى محدودية البنية التحتية الخاصة بالتعليم. وفي نهاية نوفمبر 2022 دخل المعلمون في جميع نقابات التعليم الأساسي والثانوي في موريتانيا في اضراب جزئي عن العمل بغية تحسين الأجور وتحسين أوضاعهم المادية، جدير بالذكر أجور المعلمين في موريتانيا تتراوح بين 135 250 ألف أوقية قديمة وهو ما لا يكفي الاحتياجات الأساسية للمعلمين وفقا لمنظمي الاحتجاجات[714]

3. الحق في الصحة

يكفل الدستور في موريتانيا الحق في الصحة وفي نوفمبر 2022 خصصت 55 مليار أوقية في ميزانية عام 2023 بزيادة قدرها 6% عن المبلغ المخصص للصحة في موازنة 2022 وفي إطار سعيها لزيادة عدد الأطباء في موريتانيا وسد العجز في الوحدات الصحية عينت موريتانيا 690 من الأطباء ومعاونيهم في 18 سبتمبر 2022. كما أطلقت وزارة الصحة في مايو 2022 برنامج الميسر الذي يهدف الي توفير الأدوية بأعلى جودة في مختلف المنشآت الصحية. مع ذلك ظل غياب الرقابة والمتابعة على قطاع الأدوية سببًا في ارتفاع تسعير الأدوية وندرتها في بعض الأحيان لاسيما في المناطق النائية وقد أبدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية تخوفها من نقص إجراءات الرقابة على القطاع الطبي.

713 التعليم في موريتانيا، https://www.unicef.org/mauritania/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85

714 موريتانيا.. نقابات التعليم تحتج بجميع مدن البلاد وهذه أهم المطالب، https://bit.ly/3H6vkJi

4. الحق في الضمان الاجتماعي

ينظم القانون الحصول على الضمان الاجتماعي وقد جري إنشاء صندوق عمل صحي اجتماعي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وفقا للمادة 71 من القانون 67ـــ039 بتاريخ 3 فبراير 1967 ليتولى مهمة صرف مستحقات الضمان الاجتماعي على الفئات الأكثر احتياجًا في موريتانيا ويقدم المساعدة للفقراء. في 2 ديسمبر 2022 أعلنت رئاسة موريتانية مجموعة من القرارات تتعلق بالحق في العمل تمثلت في زيادة الأجور بنسبة 2% بجانب زيادة المعونات الاجتماعية في إطار صندوق الضمان الاجتماعي وذلك على هامش الذكري 62 لعيد الاستقلال في موريتانيا، فيما طالبت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بضرورة ان تشمل استحقاقات الضمان الاجتماعي جميع الفقراء في موريتانيا وتشير تقديرات أن نسبة الفقر في موريتانيا تتجاوز 31% [715].

رابعا: الفئات الأولي بالرعايا

1. حقوق النساء

تُعلي موريتانيا من قيمة احترام حقوق المرأة، وقد نص الدستور في المادة الأولي على ضمان المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس ولاحظت مؤسسة ماعت تقدمًا في حصول المرأة في موريتانيا على حقوقها في بعض المجالًات بينما لا تزال متأخرة في مجالات أخري.

المشاركة السياسية: في ابريل 2022 تشكلت حكومة جديدة في دولة موريتانيا ورغم انها لم تضم سوي 4 نساء من أصل 25 حقيبة وزارية بما نسبته 16% إلا إنه يعد تقدمًا على صعيد تمثيل المرأة حيث لم تكن تضم الحكومة السابقة أي عنصر نسائي. كما حازت المرأة في موريتانيا على 31 مقعد في البرلمان من إجمالي 153 مقعد وهو ما يشكل نسبة 20.3 % من إجمالي الأعضاء في البرلمان الموريتاني.

منح الجنسية: لا يمنح القانون المرأة في موريتانيا نفس الحق في منح الجنسية لأطفالها أسوة بالحق الذي يملكه الرجل، حيث أن الأبناء المولودين لآباء مواطنين وأمهات أجنبيات يعتبرون بشكل تلقائي مواطنين، سواء ولدوا داخل الدولة أو خارجها. كما لا يمنح القانون المرأة نفس قدرة الرجل على منح الجنسية لأطفالها عندما يولدون خارج الدولة، لكن هؤلاء الأطفال يمكنهم الحصول على الجنسية الموريتانية في سن 17 عامًا. إذا كان الأب عديم الجنسية.

[715] لماذا يسيطر الفقر على موريتانيا رغم ثرواتها؟، https://bit.ly/3H89hBS

في العمل: يمنح القانون الرجال والنساء أجورًا متساويَّة، مع ذلك تؤكد تقارير ان شركات الخدمة المدنية وشركة التعدين الحكومية قد التزمت بهذا القانون؛ في حين ان معظم أصحاب العمل في القطاع الخاص لم يمتثلوًا للقانون، في سياق متصل حصلت المرأة أيضًا على مزايا أسرية في نظام الأجور الجديد بما في ذلك ثلاثة أشهر إجازة أمومة مدفوعة الأجر. مع ذلك واجهت بعض اشكال التمييز لأن أصحاب العمل يفضلون في الغالب توظيف الرجال. مع ارتفاع نسبة النساء في الوضائع التي تدر دخلا منخفضا.

التعرض للاغتصاب: يعاقب القانون الجنائي الموريتاني على جريمة الاغتصاب في المادتين رقم 309 و310 بالأشغال الشاقة المؤقتة والجلد، وإذا كان المعتدي متزوجاً يعاقب بالرجم، كما فصلت المادة الـ 310 في نوعية الأشخاص الذين ينبغي أن تطبق عليهم العقوبة المُشددة، كالذين تربطهم علاقة قرابة مع الضحية أو يمثلون سلطة عليها مثل صاحب العم. وقد قدرت بعض التقارير ان 800 حالة اغتصاب سنويًا في موريتانيا في حين نبهت الجمعية الموريتانية لصحة المرأة والطفل إن 90% من اللواتي يتعرضن للاغتصاب لا يقدمن على الإبلاغ بسبب الضغوط الاجتماعية والخوف من الوصم التي قد يتعرضن له[716].

2. حقوق الطفل

ينظم القانون العام لحماية الطفل حصول الأطفال على حقوقهم بما في ذلك الأطفال المشردين والمنفصلين عن ذويهم، وتتعاون الحكومة مع منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الطفل من اجل رفاهية الأطفال، خلال الفترة من 8 إلى 9 نوفمبر 2022 عقد المنتدى العالمي حول العدالة للأطفال والحرمان من الحرية. وقد شارك في هذا الحدث حوالي خمسين دولة ومنظمة دولية. مع ذلك لاحظت مؤسسة ماعت تعرض الأطفال لأنماط مختلفة من أشكال العنف والممارسات الضارة والمهينة فقد اطلعت مؤسسة ماعت على دراسة لمنظمة انقذوًا الأطفال أفادت المنظمة بإن رغبة الآباء في زواج بناتهن في سن مبكر يحفزهم على إطعامهن بالقوة لتعزيز نموهن البدني وجعلهن ممتلئات مثل الناضجات وهو شكل من اشكال العنف الذي يمارس على هؤلاء الفتيات.

في يوليو 2022 أنشأت موريتانيا مركزًا للقضاء على ختان الاناث، كما نُظمت دورات تدريبية أخرى لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، والتي وصلت إلى 400 شخص بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. مع ذلك لا تزال نسبة النساء والفتيات اللواتي يتعرضن لهذه الممارسة الضارة مرتفعة في موريتانيا كواحدة من بين أعلي الدول في

[716] موريتانيا الأعلى نسبة في حالات الاغتصاب والمجتمع هو السبب، https://bit.ly/3w6BvGR

المنطقة العربية. حيث تشير الاحصائيات المتاحة إلي أن 2 من كل 3 نساء من سن 15 إلى 49 عامًا ويمثلون 67% خضعوا لختان الإناث بينما في بعض المناطق، فإن معدل انتشار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية قد ارتقي لنحو 96 %.

كما تشكل عمالة الأطفال لاسيما في الاقتصاد غير الرسمي تحديًا اضافيًا، حيث زعمت تقارير أن عمالة الأطفال في القطاع غير الرسمي تضر برفاهية الأطفال وتحقيق مصالح الطفل الفضلي وتتعارض مع الهدف 8.7 من أهداف التنمية المستدامة في حين نبهت عدة تقارير إلى أن فتيات لا تتجاوز أعمارهن السابعة، يعيشن في مناطق نائية، أُجبرن على العمل كخادمات في المنازل بدون أجر في منازل الأثرياء. وقد نوه المقرر الخاص المعني بالرق المعاصر خلال زيارته التي استغرقت 10 أيام لموريتانيا بالممارسات المتمثلة في التسول القسري والعمل بالسخرة.

3. حقوق الأقليات

يحظر القانون التمييز على أساس العرق مع ذلك لا تزال الشواغل المتعلقة بالأقليات في موريتانيا تثير بواعث قلق، لاسيما الذين يتعرضون لبعض من اشكال السخرة أو العبودية الحديثة، في يونيو 2022، قدرت المجموعة الدولية لحقوق الأقليات إن احفاد العبيد يشكلون 40% من عدد السكان في موريتانيا وزعمت إنهم يتعرضون للاستغلال ويعيشون ظروف ترقي الي العبودية. في التعليم اشتكي السود في موريتانيا من أن الاستخدام المتزايد للغة العربية كلغة تدريس في الجامعات أدي إلى إعاقة وصول الموريتانيين السود إلى التعليم، الذين يتحدثون لغات أخرى كلغة أساسية.

4. حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة

يحظر القانون التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقات الجسدية، والحسية، والذهنية، والعقلية. واستضافت موريتانيا في مارس 2022 منتدى دمج الأشخاص من ذوي الإعاقة في التعليم المدرسي. وتعد موريتانيا دولة طرفًا في الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية. وعلي الرغم من إن القانون يحظر التمييز، إلا أن التمييز ضد هؤلاء الأشخاص سواء في التوظيف والإسكان والحالة الصحية كان رائجًا. التحق الأطفال ذوو الإعاقة بالمدرسة حتى التعليم الثانوي بمعدل أقل بكثير من الأطفال الآخرين. كما وصل التأمين الصحي للأشخاص من ذوي الإعاقة لنحو 2000 شخص مع تخصيص نسبة 5% من التوظيف للأشخاص من ذوي الإعاقة إلا تغطية التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة غير كافية بجانب عدم التزام القطاع الحكومي والقطاع الخاص بنسبة 5% للتوظيف لهؤلاء الأشخاص.

الكويت

أولًا: مستجدات المشهد التشريعي والسياسي

ظلت التوترات والخلافات السياسية التي طغت على المشهد السياسي الداخلي في الكويت خلال عام 2021 مستمرة بنفس درجة الحدة بين الحكومات الكويتية المتلاحقة والمعارضة خلال عام 2022، حيث كانت السمة المميزة للمشهد السياسي الداخلي في إمارة الكويت خلال العام الماضي، هي اندلاع التوترات السياسية بين الحكومة والمعارضة بين الفنية والأخرى، الأمر الذي تجلى في استقالة الحكومة الكويتية أكثر من مرة خلال العام الفائت، إضافة إلى حل مجلس الأمة الكويتي وإجراء انتخابات برلمانية جديدة.

وفي هذا السياق، أُستهلت الحياة السياسية في الكويت العام الماضي بتشكيل حكومة كويتية في 4 يناير 2022 برئاسة الشيخ صباح خالد الصباح وذلك بعدما ظلت الكويت قرابة الشهرين دون تشكيل وزاري عقب تقديم الحكومة الكويتية برئاسة الشيخ صباح خالد الصباح استقالتها في 8 نوفمبر 2021 إثر إصرار عدد من نواب المعارضة على استجواب رئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح خالد الصباح بشأن قضايا مختلفة[717]، بيد أن حكومة الشيخ صباح خالد الصباح التي جرى تشكيلها في 4 يناير 2022، لم تستمر أكثر من ثلاثة أشهر، حيث قدّم رئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح الخالد الصباح في 5 أبريل 2022، استقالة حكومته إلى القيادة السياسية بسبب استمرار الأزمة السياسية مع المعارضة التي تشكل الأغلبية في مجلس الأمة الكويتي على خلفية استجواب برلماني لرئيس الوزراء وتقديم طلب عدم التعاون مع حكومته، وهي الاستقالة التي قبلها ولي عهد الكويت في 10 مايو 2022 بعد أن كلف الحكومة بتصريف الأعمال لحين تشكيل حكومة جديدة.[718]

وبعدما ظلت الكويت قرابة أربعة أشهر تديرها حكومة تصريف الأعمال برئاسة الشيخ صباح الخالد الصباح، صدر مرسوم أميري في 1 أغسطس 2022 يقضي بتشكيل حكومة جديدة بعضوية 12

[717] https://bit.ly/3PECU09 بالصور.. الحكومة الكويتية تؤدي اليمين أمام مجلس الأمة، العين الاخبارية، 4 يناير 2022، الرابط:
[718] https://bit.ly/3HI1w6t استقالة حكومة الكويت قبيل التصويت على وقع «عدم التعاون»، الشرق الأوسط، 6 أبريل 2022، الرابط:

وزيرًا ورئاسة نجل أمير الكويت الأكبر الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح[719]، وقد تبع هذا المرسوم إصدار مرسوم آخر في 2 أغسطس 2022، يقضي بحل مجلس الأمة الكويتي، وهو الإجراء الذي أكد ولي عهد الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح أنه جاء من أجل تصحيح المشهد السياسي وما فيه من عدم توافق وعدم تعاون واختلافات وصراعات وممارسات وتصرفات تهدد الوحدة الوطنية.[720]

وفي 29 سبتمبر 2022، أُجريت انتخابات جديدة لمجلس الأمة الكويتي فازت فيها المعارضة بنحو 30 مقعدًا من أصل 50 مقعدًا، وقد تبع إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية في الكويت استقالة الحكومة الكويتية برئاسة الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح في 2 اكتوبر 2022 وذلك تطبيقًا للنص الدستوري الذي يقضي بضرورة تشكيل حكومة جديدة عقب إعلان نتائج الانتخابات[721]، وقد تم الإعلان في 5 أكتوبر 2022، عن تشكيل حكومة جديدة بعضوية 15 وزيراً ورئاسة الشيخ أحمد نواف الأحمد الجابر، إلا أنه نتيجة اعتراض نواب مجلس الأمة على عدد من الوزراء في التشكيلة المعلنة، اضطر عدد من الوزراء إلى الاعتذار عن تولي مناصبهم، وقد تم استبدالهم بوزراء آخرين وإعلان تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح في 17 أكتوبر 2022.[722]

ثانيًا: الحقوق المدنية والسياسية

ظلت حقوق الأفراد المدنية والسياسية بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي، والحق في الجنسية، عرضة لانتهاكات السلطات الكويتية خلال العام الفائت، وفي ضوء ما سبق، نستعرض أوضاع الحقوق المدنية والسياسية في دولة الكويت خلال العام المنصرم على النحو التالي:

1. عقوبة الإعدام

تعد الكويت دولة غير طرف في البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وينص قانون العقوبات الكويتي على عقوبة الإعدام في عدد من الجرائم شديدة الخطورة بما في ذلك جرائم القتل العمد. وعلى الرغم من أن السلطات الكويتية تتبنى وقفًا اختياريًا لعقوبة الإعدام منذ تنفيذ آخر أحكام بالإعدام في يناير 2017،

719 الكويت.. مرسوم أميري بتشكيل الحكومة الجديدة من 12 وزيراً، العربية، 1 أغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3FBOHrz
720 الكويت.. صدور مرسوم أميري بحل مجلس الأمة، العربية، 2 أغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3WaeSNe
721 الكويت: ولي العهد يقبل استقالة الحكومة تمهيدا لتشكيلة وزارية جديدة بعد الانتخابات التشريعية، france 24، 2 اكتوبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3v1AQ97
722 الحكومة الكويتية تؤدي اليمين الدستورية، العربية، 17 اكتوبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3hIfTgl

إلا أن مؤسسة ماعت قد لاحظت أن السلطات الكويتية قد استأنفت تنفيذ أحكام الإعدام بحق عدد من المتهمين خلال العام المنصرم بعد توقف أستمر لنحو خمسة أعوام، ففي 16 نوفمبر 2022، نفذت السلطات الكويتية أحكامًا بالإعدام بحق سبعة أشخاص بينهم سيدتان، ادينوا بارتكاب جرائم قتل في الكويت.[723]

2. الحق في حرية الرأي والتعبير

ظلت حرية الرأي والتعبير المكفولة قانونًا للأفراد بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والدستور الكويتي، عرضة لانتهاكات السلطات الكويتية خلال العام الفائت، إذ استمرت السلطات الكويتية في مباشرة إجراءاتها التعسفية التي ترمي إلى قمع حرية الرأي والتعبير واسكات جميع الأصوات المعارضة استنادًا إلى جملة من القوانين الفضفاضة والمقيدة لحرية الأفراد، بما في ذلك قانون مكافحة تنظيم الاتصالات رقم 37 لعام 2014 والذي يهدف إلى التحكم في محتوى المعلومات المعروضة في وسائل الإعلام[724]، وقانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم 63 لعام 2016 والذي يحوى في بنوده أحكامًا تحد على نحو معتبر من حرية التعبير والرأي على الإنترنت، ويتضمن في الوقت ذاته قيودًا فضفاضة من شأنها استهداف حرية الرأي والتعبير، وفرض مزيد من القيود والمضايقات من قبل السلطات على حريات الأفراد.[725]

وفي هذا السياق، استمرت السلطات الكويتية خلال العام الفائت في التضييق على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن في ذلك الصحفيين، والإعلاميين، والمحامين، وناشطي الانترنت، والمدونين، ليس لشيء سوى ممارستهم حقهم المشروع في التعبير عن الرأي، ففي شهر مارس 2022 على سبيل المثال، استدعت النيابة العامة المدافع عن حقوق الإنسان عبد الحكيم الفضلي ثلاث مرات، ووجهت إليه عدة اتهامات تتضمن السب والقذف وتوجيهه اتهامات تؤثر على سمعة وعمل موظف حكومي، وذلك بسبب نشاطه السلمي والدؤوب في الدفاع عن حقوق الإنسان لمجتمع البدون في الكويت، بعد أن اتهم في تغريدة نشرها على موقع تويتر العقيد الحقوقي محمد الشرف باستغلال منصبه من أجل ابتزاز النساء من مجتمع البدون[726]، وفي 21 يوليو 2022، تلقى الكاتب والمدون

---

[723] للمرة الأولى منذ عام 2017.. الكويت تعدم سبعة أشخاص أدينوا بارتكاب جرائم قتل، مونت كارلو الدولية، 16 نوفمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3PIB7Yi

[724] قانون رقم 37 لسنة 2014 بإنشاء هيئة تنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات (37 / 2014)، للإطلاع على كامل مواد القانون أنظر الرابط التالي: https://bit.ly/3kkMhUl

[725] Kuwait: New Cyber Crimes Law restricts expression and targets online activists, 21 January 2016, available at: https://bit.ly/3oaurVi

[726] الكويت: استدعاء ثالث لمدافع حقوق الإنسان عبدالحكيم الفضلي خلال هذا الشهر، مركز الخليج لحقوق الانسان، 16 مارس 2022، الرابط: https://bit.ly/3PFVTHJ

والناشط على الانترنت أنور الرشيد أتصالًا هاتفيًا من النيابة العامة للإعلام يتضمن استدعاءً للمثول أمامها في 27 يوليو 2022 وذلك بسبب استخدامه لحسابه على تويتر في التعبير عن آرائه الشخصية حول الشؤون العامة للبلاد.[727]

3. الحق في التجمع السلمي

ظل حق الأفراد في الاحتجاج والتجمع السلمي خلال العام الفائت عرضة لانتهاك السلطات الكويتية بشكل مستمر، إذ واصلت السلطات الكويتية قمعها للتظاهرات والتجمعات السلمية استنادًا إلى مجموعة من القوانين المقيدة لحق الأفراد في التجمهر والتجمع السلميين، فعلى الرغم من أن الدستور الكويتي يكفل حق الأفراد في التجمع السلمي، إلا أن القانون الكويتي لا زال يزخر بالعديد من الأحكام والمواد المقيدة إلى حد بعيد لحرية الأفراد في ممارسة هذا الحق، وفي هذا السياق، تنص المادة رقم 12 من القانون رقم 65 لعام 1979 على حظر مشاركة غير الكويتيين وسكان البدون في التجمعات العامة، وعلى ضرورة الحصول على أذن مسبق من وزارة الداخلية من أجل التجمع والتظاهر والتجمهر السلمي، الأمر الذي فرض قيودًا واسعة النطاق على ممارسة الأفراد لحقهم الإنساني في التجمع والتظاهر السلميين.

وعلى صعيد ذي صلة، لاحظ باحثو مؤسسة ماعت أن السلطات الكويتية قد استمرت خلال العام الفائت في تقيد حق الأفراد، ولا سيما أولئك المنتمين إلى أقلية البدون، في تنظيم التظاهرات والاحتجاجات السلمية والمشاركة فيها اعتراضًا على السياسات التمييزية التي تستهدفهم، ومن أجل المطالبة بإعمال حقوقهم الإنسانية بما في ذلك الحق في التعليم والجنسية والصحة، ففي 7 فبراير 2022 على سبيل المثال، اعتقلت السلطات الكويتية المدافع عن حقوق مجتمع البدون محمد البرغش على خلفية مشاركته في وقفة سلمية نظمها المجتمع المدني بساحة الإرادة في الكويت من أجل الدفاع عن الحقوق المدنية والإنسانية للمواطنين البدون ومحاربة الفساد، ووجهت الشرطة إليه تهمة توزيع منشورات بشكل غير قانوني قبل أن يتم الإفراج عنه بعد إجباره على التوقيع على تعهد بعدم توزيع أية منشورات أخرى في جميع أنحاء الكويت مستقبلا[728]، وفي يومي 30 و 31 أغسطس 2022، اعتقلت السلطات الكويتية 18 شخصًا في الكويت ووجهت إليهم عدة

[727] الكويت: مركز الخليج لحقوق الإنسان يعلن تضامنه الكامل مع الكاتب والمدون والناشط البارز أنور الرشيد، مركز الخليج لحقوق الانسان، 22 يوليو 2022، الرابط: https://bit.ly/3j9iFeV

[728] الكويت: الإفراج عن مدون ورئيس وأعضاء اللجنة الخيرية وكذلك المدافع عن حقوق مجتمع البدون محمد البرغش بعد توقيف قصير، مركز الخليج لحقوق الانسان، 8 فبراير 2022، الرابط: https://bit.ly/3BR8r9w

تهم شملت الاشتراك في تجمع عام وعدم الانصياع للسلطات بعد طلبها منهم التفرق، والاساءة لسمعة البلاد بعد نشرهم معلومات مغلوطة، والتجمع بدون ترخيص، والدعوة للتجمهر بدون ترخيص، وإساءة استخدام الهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر وإذاعة أخبار كاذبة، وذلك على خلفية مشاركتهم الفعالة في التجمعات والمظاهرات السلمية المطالبة بحقوق مجتمع البدون المدنية والإنسانية بما في ذلك المظاهرة التي جرت في 26 أغسطس 2022 بساحة الحرية بمنطقة تيماء.[729]

4. الحق في الجنسية

ظلت السلطات الكويتية خلال العام الماضي مستمرة في سياستها التمييزية الرامية إلى حرمان الأفراد المنتمين إلى مجتمع البدون من الحق في الجنسية، حيث لا زالت تعتبر سكان البدون البالغ عددهم نحو 100 ألف فرد، مقيمين غير شرعيين. ومن ثم، فهم محرمون بموجب هذه السياسات التمييزية من الحصول على الجنسية الكويتية، ومستبعدون من الحصول على بطاقات الهوية اللازمة للحصول على كافة الخدمات العامة الأخرى ومنها التعليمية والصحية، ويواجهون صعوبات بالغة في الانخراط في أي عمل قانوني، وفي استخراج رخص القيادة ووثائق السفر وشهادات الميلاد، وتسجيل الزيجات التي تحدث لديهم رسميًا، وغيرها من الخدمات الاجتماعية والمدنية المكفولة للمواطنين في دولة الكويت، وقد ضاعفت هذه السياسيات الحكومية من الصعوبات المعيشية للمواطنين البدون، الأمر الذي دفع بالعديد منهم طيلة العام المنصرم إلى المشاركة عدة مرات في تنظيم إضرابًا عن الطعام والمشاركة في الاحتجاجات والمسيرات السليمة التي تطالب بأعمال حقوق البدون الإنسانية، ففي 28 مارس 2022 على سبيل المثال، بدأ ستة من المدافعين عن حقوق مجتمع البدون في الكويت إضراباً مفتوحاً عن الطعام، وذلك بمنطقة الصليبية وذلك من أجل المطالبة بإعمال واحترام الحقوق المدنية والإنسانية لجميع المواطنين البدون، بما في ذلك الحق في الجنسية والمواطنة، ومعالجة مخاوفهم بطريقة عادلة وأخلاقية وجذرية.[730]

[729] الكويت: يجب على السلطات التوقف عن استهداف المتظاهرين المؤيدين للبدون مع اقتراب موعد الانتخابات، منظمة العفو الدولية، 2 سبتمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3YGytGj

[730] إضراب البدون في الكويت: انتقادات للسلطات والمنظمون مصرون "إما أن تنفذ الحكومة مطالبنا أو يأخذونا إلى المقبرة"، بي بي سي عربية، 12 أبريل 2022، الرابط: https://bbc.in/3BP4su2

ثالثًا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

على الرغم من أن دولة الكويت قد حققت تقدمًا على صـــعيد بعض حقوق الأفراد الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية خلال العام الفائت، بيد أن البعض الآخر منها قد شـــهد تدهورًا ملموسًـــا، وفي هذا السـياق، نسـتعرض حالة الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية في دولة الكويت خلال العام الماضي على النحو التالي:

1. الحق في العمل في ظروف عادلة ومواتية

كفلت دولة الكويت الحق في العمل للمواطنين في الدســـتور والقانون وفقًا لالتزاماتها بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية، إذ تنص المادة رقم 41 من الدســـتور الكويتي على أن "لكل كويتي الحق في العمل، وفي اختيار نوعه، وأن العمل واجب على كل مواطن تقتضـــيه الكرامة ويستجوبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه".[731]

وخلال العام الماضـي، بذلت الحكومة الكويتية جهودًا حثيثة في سـبيل توفير فرص عمل للمواطنين الكويتيين، الأمر الذي أســـفر عن تراجع معدلات البطالة إلى أدنى مســـتوى لها منذ العام 2016، فبحسب أحدث الإحصائيات الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية بالكويت في هذا السياق، فإن معدل البطالة في الكويت قد تراجع إلى ما نســـبته 5.2 في المائة من المجموع الكلي للعمالة الكويتية في نهاية يونيو 2022 بعدما كان يســـجل 7.2 في المائة في نهاية يونيو 2021، حيث تراجع عدد العاطلين عن العمل في الكويت من 32.9 ألف عامل في نهاية يونيو 2022 إلى نحو 24.5 ألف عامل في نهاية يونيو 2021.[732]

ومع ذلك، ظل العمال المهاجرين في الكويت يتعرضون لانتهاكات واسعة النطاق فيما يتعلق بالحق في العمل في ظروف عادلة ومواتية، وفي هذا الســـياق، ظل العمال الأجانب في دولة الكويت عرضـــة للاستغلال في ظل نظام الكفالة، الذي يحظر على العامل تغيير الوظيفة أو السـفر بدون إذن صـاحب العمل، وظلت حقوقهم في العمل في ظل ظروف عادلة ومرضـية تنتهك على نطاق واسـع، إذ لا زال يخضـع العمال الأجانب ولا سـيما العاملين في قطاعي البناء والصـرف الصـحي للعمل القسـري والإجباري، كما أنهم معرضون لعدم دفع الأجور، والعمل لعدد ساعات طويلة، والحرمان من الطعام، والاعتداء الجسـدي والجنسـي، وتقييد الحركة عبر حجز جوازات السـفر أو الحجز في مكان العمل، ولا

[731] المادة رقم 40 من الدستور الكويتي، للاطلاع على كامل مواد الدستور انظر الرابط التالي: https://bit.ly/2YCHfLy
[732] 5.2% تراجع بطالة الكويتيين إلى 24.5 ألف بنهاية يونيو 2022، أرقام، 11 سبتمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3HSycdw

زالت العمالات المنزليات في دولة الكويت مستبعدات بشكل مطلق من قانون العمل، الأمر الذي جعلهن عرضة بشكل مستمر لعدم دفع الأجور بشكل كامل، واقتطاع أجزاء من الراتب، والاحتجاز القسري، والعمل لساعات طويلة جدًا دون فترات استراحة.[733]

2. الحق في الصحة

كفل الدستور الكويتي في مواده رقم 10 و11 و15 الحق في الرعاية الصحية للمواطنين، حيث تنص هذه المواد بالترتيب على "أن الدولة ترعى النشء وتحميه من الاستغلال وتقيه الإهمال الأدبي والجسماني والروحي، وأنها تكفل المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والمعونة الاجتماعية والرعاية الصحية، وأنها تعنى بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة".[734]

وخلال العام المنصرم، لاحظ باحثو مؤسسة ماعت أن سكان مجتمع البدون الذين صُنفوا على أنهم عديمي الجنسية أو مقيمون بشكل غير قانوني، ظلوا يعانون من التمييز المجحف تجاههم فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية، فنتيجة لاستمرار السياسات الحكومية التمييزية التي تتجاهل الاعتراف بهم كمواطنين كويتيين، ظل سكان مجتمع البدون في الكويت خلال العام الفائت يجدون صعوبة بالغة في الوصول إلى المستشفيات وخدمات الرعاية الصحية المختلفة، وظلوا مطالبون بدفع رسوم اضافية للوصول إلى الخدمات الصحية التي يحصل عليها المواطنون في الكويت بالمجان.

3. الحق في التعليم

كفل الدستور الكويتي حق الأفراد في التعليم المجاني دونما تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين، حيث تنص المادة رقم 40 من الدستور الكويتي على أن "التعليم حق للكويتيين، تكفله الدولة وفقًا للقانون وفي حدود النظام العام والآداب، والتعليم إلزامي مجاني في مراحله الأولى وفقا للقانون".[735]

[733] Concluding observations on the third periodic report of Kuwait, United Nations..Committee on Economic, Social and Cultural Rights, 3 November 2021, link: https://bit.ly/30c8TiD
[734] المواد رقم 10 و11 و15 من الدستور الكويتي، للاطلاع على كامل مواد الدستور انظر الرابط التالي: https://bit.ly/2YCHfLy
[735] المادة رقم 40 من الدستور الكويتي، للاطلاع على كامل مواد الدستور انظر الرابط التالي: https://bit.ly/2YCHfLy

وخلال العام الماضـي، اسـتمرت إمارة الكويت في سـياسـتها التعليمية التي تهدف إلى رفع معدل الالتحاق بالتعليم ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة والقضـاء على الأمية لجميع مواطنيها، فوفقًا لأحدث الإحصـائيات العالمية في هذا الصـدد، بلغ معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الكويت خلال العام الماضـي 87.28 في المائة، كما بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الكويت 96.4 في المائة. بيد أن السـلطات الكويتية اسـتمرت خلال العام الماضـي في تجاهل حق الأطفال الأجانب والأطفال المنتمين إلى مجتمع البدون في التعليم، وفي هذا السـياق، لاحظ باحثو مؤسـسـة ماعت أن التعليم قبل الابتدائي والابتدائي لا زال غير متاح بالمجان لجميع الأطفال في الكويت، بمن فيهم الأطفال غير الكويتيين والأطفال المنتمين إلى مجتمع البدون الذين يعيشون في دولة الكويت.[736]

رابعًا: الفئات الأولى بالرعايا

ظلت الفئات الأولى بالرعاية في الكويت بمن في ذلك المرأة والطفل يقاسـون انتهاكات حقوقية واسـعة النطاق ويتعرضـن للتمييز المجحف في القانون والممارسـة المجتمعية خلال العام الفائت، وفي هذا السياق، نستعرض أوضاع الفئات الأولى بالرعاية في دولة الكويت خلال العام الماضي على النحو التالي:

1. حقوق المرأة

خلال العام الماضي، ظلت المرآة الكويتية تعاني من التمييز المجحف تجاهها في القانون والممارسة المجتمعية، فعلى الرغم من أن الدستور الكويتي قد كفل المساواة بين الرجال والنساء دونما تمييز، إذ نصـت المادة رقم 29 منه على أن الناس سـواسـية في الكرامة الإنسـانية، وهم متسـاوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسـبب الجنس أو الأصـل أو اللغة أو الدين، بيد أن مؤسـسـة ماعت قد لاحظت أن كل من قانون الجنسـية الكويتي وقانون الأحوال الشـخصـية وقانون العقوبات لا يزالون يكرسـون التمييز ضـد المرأة، فضـلًا عن كون التشـريعات الكويتية تفتقر في الوقت ذاته لبعض القوانين التي تجرم الممارسـات المجتمعية السـيئة التي تقع ضـد المرأة، فوفقًا لقانون الجنسـية الكويتي، تحرم المرأة الكويتية المتزوجة من غير كويتي من المساواة مع الرجل في نقل جنسيتها إلى أطفالها وزوجها، وهو ما يسمح به للرجل الكويتي المتزوج من أجنبية، كما لا يمنح قانون الأحوال الشخصية الكويتي للمرأة الكويتية حقوق مساوية للرجل في الزواج والطلاق، ولا زالت التشريعات الكويتية تفتقر لأية قوانين تجرم العنف العائلي والجنساني بما

[736] Kuwait - Literacy Rate, Adult Total (% Of People Ages 15 And Above),trading economics, link: https://bit.ly/3BSKmiB

في ذلك العنف الجنسي والاغتصاب الزوجي، حيث لا زال العنف العائلي والجنساني لا يشكل جريمة قائمة بذاتها في قانون الجزاء الكويتي، واستمر قانون الجزاء الكويتي في تطبيق أحكام مخففة بحق القاتل فيما يسمى بجرائم الشرف التي ترتكب ضد النساء، حيث تنص المادة رقم 153 من قانون الجزاء الكويتي على أن "من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا، أو فاجأ بنته أو امه أو أخته حال تلبسها بمواقعة رجل لها، وقتلها في الحال أو قتل من يزني بها أو يواقعها أو قتلهما معا، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف روبية أو باحدى هاتين العقوبتين".[737]

واستمرت نسبة مشاركة المرأة الكويتية في جميع مراكز صنع القرار خلال العام الماضي في تسجيل مستويات متدنية للغاية، حيث لا تتجاوز نسبتها 21 في المائة من مجمل المناصب القيادية بالدولة[738]، وفي هذا السياق، لاحظ باحثو مؤسسة ماعت أن المرأة الكويتية ممثلة تمثيل ضعيف في البرلمان الكويتي الذي جرى انتخاب أعضاءه نهاية شهر سبتمبر الماضي، حيث يضم البرلمان الكويتي المنتخب حديثًا سيدتين فقط بين أعضاه البالغ عددهم 50 عضوًا، وهو ما يعني أن نسبة النساء في البرلمان الكويتي لا تتجاوز 4 في المائة[739]، وهو الأمر نفسه فيما يتعلق بنسبة تمثيل المرأة في الحكومة الكويتية الجديدة التي جرى تشكيلها في 17 أكتوبر الماضي، حيث ضمت الحكومة الكويتية الجديدة سيدتين فقط بين أعضائها البالغ عددهم 15 وزيرًا، وهما: السيدة أماني بو قماز وزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، والسيدة مي البغلي وزيرة شؤون المرأة والطفولة، وهو ما يعني أن نسبة النساء في الحكومة الكويتية لا تتعدى 13.3 في المائة.[740]

2. حقوق الطفل

خلال العام المنصرم، ظلت أحكام القانون الكويتي تنتهك الحقوق الأساسية للطفل على نحو لا يتوافق مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بما فيها اتفاقية حقوق الطفل، وفي هذا السياق، لاحظ باحثو مؤسسة ماعت أن الأطفال في الكويت لا يزالون غير محميين من العنف الأسري والعقاب البدني الذي قد يقع عليهم من قبل أحد أفراد الأسرة، حيث وفر قانون حقوق الطفل في الكويت الصادر برقم 21 لسنة 2015، مبررًا للعقوبة البدنية في تربية الأطفال، حينما شرعن في المادة السادسة منه امكانية التأديب البسيط غير المؤذي، كما أن القانون رقم 9 لسنة 2010 بشأن حماية

737 المادة رقم 153 من قانون الجزاء الكويتي، للاطلاع على كامل مواد القانون انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3H7BKWz
738 «التخطيط»: 21% نسبة النساء في المناصب القيادية، الجريدة، 24 اكتوبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3vbVpQp
739 sky news arabia، 30 سبتمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3HSWSm2 المرأة الكويتية تعود للبرلمان.. وسابقة في الانتخابات،
740 الكويت تعلن حكومة "معدلة" بتغيير 8 وزراء، اليوم السابع، 17 أكتوبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3jkJZXY

الأطفال من العنف والاستغلال لا يحظر صراحة جميع أشكال العقوبة البدنية في إطار تربية الطفل، واستمر قانون الجنسية الكويتي الذي يحظر على المرأة الكويتية تمرير جنسيتها إلى أطفالها إذا كانت متزوجة من رجل أجنبي، في حرمان العديد من الأطفال المولودون من أم كويتية وأب أجنبي خلال العام الماضي من الحق في الجنسية، وظل قانون الأحوال الشخصية الكويتي، والذي حددت المادة رقم 26 منه، السن القانوني لزواج الفتيات بمجرد بلوغهن 15 عامًا، يرسخ ظاهرة الزواج المبكر بين الفتيات القاصرات.[741]

فضلًا عن ذلك، ظل الأطفال عديمي الجنسية بمن في ذلك الأطفال البدون خلال العام الماضي، يقاسون انتهاكات حقوقية ممنهجة على صعيد الحق في التعليم والصحة نتيجة القوالب المجتمعية السيئة وممارسات السلطات الجائرة تجاههم، وفقدانهم الوثائق والمستندات الرسمية التي توفرها الجنسية الكويتية بما في ذلك شهادات الميلاد والإقامة القانونية، وفي هذا السياق، أعربت لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة في ملاحظاتها الختامية التي جرى اعتماداها في سبتمبر 2022 بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثالث إلى السادس للكويت عن بالغ قلقها لكون الأطفال الذين لا يحملون الجنسية الكويتية وأولئك عديمي الجنسية أضحوا يمثلون في الوقت الراهن ما يقرب من نصف العدد الإجمالي للأطفال في دولة الكويت، الأمر الذي جعلهم هدفًا لخطابات الكراهية وعرضة للتمييز واسع النطاق في الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية.[742]

[741] المادة رقم 26 من القانون رقم 51 لسنة 1984 في شأن الأحوال الشخصية (51 / 1984)، للاطلاع على كامل مواد القانون انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3c0lRme

[742] Concluding observations on the combined third to sixth periodic reports of Kuwait*, Committee on the Rights of the Child, 19 October 2022, link: https://bit.ly/3PJsP2d

قطر

أولا: التطور التشريعي

لاحظت مؤسسة ماعت إصدار أمير دولة قطر في عام 2022 مجموعة من المراسيم الأميرية، بجانب إصدار القرارات الوزارية التي تعادل القوانين الصادرة عن الوزرات المختلفة في دولة قطر، بالإضافة الي اقتراح مجلس الشورى مشاريع قوانين خلال ذات الفترة، وتمس هذه التشريعات بشكل أو بأخر الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق الفئات الأولي بالرعاية. في 2 أغسطس 2022 صدر المرسوم رقم 38 لسنة 2022 المتعلق بالتصديق على اتفاقية بين دولة قطر والأمم المتحدة بشأن إنشاء مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في دولة قطر ووفقا للمادة الاولي من المرسوم فإن اتفاقية انشاء المكتب يكون لها قوة القانون الداخلي بما يتفق مع المادة 68 من الدستور القطري.

في 22 يونيو 2022 صدر مرسوم أميري رقم 33 لسنة 2022 بالتصديق على اتفاق بين الأمم المتحدة ممثلة بمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ودولة قطر ونصت المادة الأولي على إنشاء مركز للتحليل والتواصل التابع لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في دولة قطر، على أن تكون أيضا له قوة القانون الداخلي بما يتفق مع الدستور القطري. و2 أغسطس 2022 صدر قانون رقم 7 لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام القانون المرسوم بقانون رقم 17 لسنة 2010 الخاص بتنظيم اللجنة الوطنية لحقوق الانسان ونصت المادة الاولي من القانون علي يستبدل بنص الفقرة الاولي في المادة الخامسة من المرسوم بقانون 17 لسنة 2010 وينص التعديل على ان تضم اللجنة في تشكيلها ممثلين عن وزارات الداخلية، الخارجية، العمل، العدل، وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة. وفي 26 ابريل 2022 صدر قرار أميري رقم 19 لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام القرار الأميري رقم 19 لسنة 2019 بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ونصت المادة الثانية من القرار على أن تكون عضوية اللجنة خمسة سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخري مماثلة.

وفي 21 يونيو 2022 صـــدر القرار الوزاري رقم 9 لســـنة 2022 المتعلق بتحديد حقوق وواجبات المرضي عند تلقي خدمات الرعاية الصحية ونصت المادة الثالثة من القرار على أن يحظى المرضى بمجموعة من الحقوق من بينها الحصـول على موافقة المريض على تلقي خدمات الرعاية الصـحية، تلقي الرعاية الصـحية دون تمييز، وبصـورة لائقة، وفي كل وقت، وضـمان الخصـوصـية خلال العلاج، وعدم السماح لأي شخص بالاطلاع على الملف الطبي إلا بموافقة المريض أو الوصي عليه إذا كانت ارادته غير معتبرة أو بأمر من المحكمة أو النيابة العامة.

في مارس 2022 اقر مجلس الشـــورى (الهيئة التشـــريعية في قطر) قانونًا بشـــأن تنظيم الحق في الحصول على المعلومات مع ذلك فإن القانون لم ينشر في الجريدة الرسمية ولم يدخل حيز التنفيذ حتى نهاية 2022 ومن المفترض أن القانون المزمع الموافقة عليه من أمير قطر يســتدعي ســرعة التصـديق لمعالجة الخلل الواضـح في تداول المعلومات في دولة قطر، حيث تعرض خلال عام 2022 والأعوام الماضـــية عدد من المدونين للاحتجاز التعســـفي بســـبب نشـــر آراءهم بحرية على مواقع التواصـــل الاجتماعي لاســـيما موقع تويتر. وفي 10 مارس 2022 صـــدر قرار وزير التنمية الاجتماعية والأســـرة رقم 4 لســـنة 2022 الذي دخل حيز التنفيذ وفقا المادة الثانية من القرار 20 ابريل 2022 والقاضي بتمديد فترة مجلس الإدارة المؤقت لجمعية المحامين القطرية والمعين بقرار وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية رقم 30 لسنة 2021.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

1. الحق في الحياة

تكفل قطر الحق في الحياة وفي تقريرها الدوري الأول المقدم إلي اللجنة المعنية بحقوق الانســـان اعتبرت أن "الحق في الحياة مقدس ولا يجوز الاعتداء عليه" كما لم يتضـــمن قانون العقوبات تطبيق عقوبة الإعدام إلا عند وقوع الجرائم الأشـــد خطورة ومع ذلك لم تطبق قطر عقوبة الإعدام في عام 2022. كما لاحظت مؤسـسـة ماعت بعض الممارسـات التي قد تتنافي مع احترام الحق في الحياة في عام 2022، فأثناء انعقاد بطولة كأس العالم توفي اثنين من الصـــحفيين في قطر، وهما الصـــحفي الأمريكي أريك ول ويبلغ من العمر 48 عامًا والصـحفي الاسـباني روجر بيرس 65 عامًا، وفيما يخص الصـــحفي الأول فقد زعم شـــقيقه في تصـــريحات إعلامية عقب وفاته إنه قتل في قطر بســـبب دعم حقوق مجتمع الميم إلا قطر أفادت بإن لا شبه جنائية في وفاة الأخير.

وفي 10 ديسـمبر 2022 أكد الاتحاد الدولي لكرة القدم فيفا على وفاة عامل مهاجر في منتج شـاطئ سـيلين الذي كان معسـكرًا لأحد المنتخبات المشـاركة في بطولة كأس العالم واعتبرت اللجنة العليا للمشاريع والارث المشرفة على بطولة كأس العالم أن واقعة الوفاة لا تدخل ضمن نطاق اختصاص اللجنة وأكدت الحكومة القطرية ان الواقعة تخضـع للتحقيق، بينما قال المدير التنفيذي لبطولة كأس العالم في تعليقه على الوفيات المرتبطة بظروف العمل في مشـاريع البنية التحتية للبطولة ان الموت جزءًا من الحياة.

وفي سـبتمبر 2022 زعمت زوجة شـخص بريطاني يدعي مارك بينت كان يعمل في الخطوط الجوية القطرية، في رواية مقتلة، وادعت نانسـي بينت في لقاء مع القناة الرابعة البريطانية ان رواية الحكومة القطرية المتعلقة بـــ انتحار زوجها الذي عثر عليه مشـنوقًا في فندق بالدوحة في عام 2019 غير منطقية. وكان يبلغ بينيت عند وفاته 52 عامًا وقد سبقت وفاته تعرض للاعتقال لنحو ثلاث أسابيع من الامن القطري على خلفية استقالته من الشركة القطرية وزعمت تقارير تعرضه خلال هذه الفترة لأنواع مختلفة من التعذيب والمعاملة القاسية والمُهينة.

2. حرية الرأي والتعبير بما في ذلك على الانترنت

نصـت المادة 48 من الدسـتور القطرية على كفالة الحق في حرية الرأي والبحث العلمي وأحالت تنظيم هذا الحق للقانون. مع ذلك ظلت بعض القيود على ممارسة هذا الحق سواء في القانون أو في الممارسة العملية. علي مستوي القانون تقضي المادة 134 من قانون العقوبات القطري بالمعاقبة بالحبس لمدة لا تتجاوز خمس سـنوات لمن يوجه انتقادًا او إهانة لأمير دولة قطر او نائبه أو ولي العهد، وفي الواقع الفعلي زُجت قطر في السـجن بعشـرات القطريين الذين عبروًا عن آرائهم سـلميًا وأخرهم الثلاثة مواطنين القطريين الذين طالبوًا برفع حظر السـفر الصـادر في حقهم، وهم سـعود بن خليفة آل ثاني؛ عيسـى بن مرضـي الشـمري؛ وعبد الله بن أحمد بو مطر المهندي، والذين قبض عليهم في 21 يوليو 2022 من قبل أجهزة الأمن القطرية وقد واجه الثلاث شـخصـيات ممارسـات تعسـفية من قبل جهاز أمن الدولة في قطر تتمثل في وضـعهم في قوائم الممنوعين من السـفر دون إبداء أسـباب لهذا المنع، ومنعهم من تلقي الرعاية الصـحية، أو الحصـول على وظيفة وعمل لائق، بالإضـافة إلى التهديد بسـحب الجنسـية وحجز جوزات السـفر. ولم تفسـر الحكومة القطرية هذه الإجراءات التعسفية الغير مبررة ناحية المواطنين الثلاثة.

وفي سبتمبر 2022 أطلقت قطر سراح عيسى بن مرضي الشمري، وظهر فور إطلاق سراحه على موقع تويتر ليذكر بحقوقه. وقد ارجعت السلطات القطرية الجنسية له، لكنها لم توافق على اصدار جواز سفر. كما أكدت مصادر محلية قطرية لمؤسسة ماعت إن كل من سعود بن خليفة وعبد الله بو مطر المهندي قد أطلق سراحهم أيضا قبيل انطلاق كأس العالم لكن لم يسمح لهم بكتابة آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعي، جدير بالذكر إن الشيخ سعود بن خليفة قد وجه في 22 فبراير 2022 نداءً إلي أمير دولة قطر يطالبه بالتدخل ورفع الظلم الواقع عليه والسماح له بحرية مغادرة دولة قطر، وذلك في فيديو نشره على موقع التواصل الاجتماعي تويتر. إلا أن الحكومة القطرية واجهت هذا الإجراء بالقبض عليه وتتعارض هذه الممارسات مع المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي صادقت عليه قطر في مايو 2022 ونشر في الجريدة الرسمية في 4 سبتمبر 2022. كما واجه الناشط القطري عبد الله المالكي تهديدات صريحة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بسبب نشاطه على مواقع التواصل الاجتماعي والناقد لسياسات الحكومة القطرية.

3. الحق في تكوين الجمعيات والنقابات المهنية

لم يطرأ تغيير على تنظيم الحق في تكوين الجمعيات في قطر في عام 2022 رغم وجود بعض الأصوات المستقلة التي طالبت بتعديل القانون رقم 12 لسنة 2014 بما يمكن غير القطريين في الحق في الانضمام الي النقابات العمالية والمهنية إلا إنه لم يناقش في مجلس الشورى أي تعديلات تخص القانون خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتنص المادة 45 من الدستور القطري علي الحق في حرية تكوين الجمعيات، مع ذلك فإن القطريون والأفراد الأجانب الذين يشكلون 90% من عدد سكان دولة قطر لا يحق لهم تكوين جمعيات ونقابات مستقلة، ويفرض القانون رقم 12 لسنة 2014 والتعديلات التي طرأت عليه عدد من القيود على تكوين الجمعيات في قطر، فلا يمكن تكوين الجمعية إلا بالحصول على ترخيص من وزارة التنمية الإدارية والعمل وللوزارة أن ترفض طلب تكوين الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب، وفي حال انقضي شهر بدون رد من الوزارة فيعد ذلك بمثابة رفض ضمني لطلب تكوين الجمعية وفقا لما جاء في المادة 7 من القانون السابق المعدل بالقانون رقم 10 لسنة 2010.

ويحق للجمعية حال رفض الطلب المقدم أن تتقدم بتظلم من تاريخ إخطارهم بالرفض ويكون القرار الصـــادر من مجلس الوزراء في البت في هذا التظلم نهائيا وغير قابل للطعن. فيما يخص النقابات والانضمام إليها فإن الدستور القطري لا يتضمن صراحة الإشارة إلي الحق في تكوين النقابات والانضـمام إليها، لكنه سـمح بجواز تشـكيل الجمعيات المهنية، ويمر تأسـيس النقابات او اللجان العمالية في قطر بإجراءات معقدة تجعل من تأسيسها مسألة في غاية الصعوبة، فلا يمكن تأسيس نقابة / لجنة عمالية إلا في المنشـآت التي لا يقل فيها عدد العمال القطريين عن مئة عامل، وبالنظر إلى محدودية وجود المواطنين القطريين في القطاع الخاص، فإنه يصـعُب عملياً تكوين نقابات أو لجان عمالية.

ويحق لوزير التنمية الإدارية والعمل والشـئون الاجتماعية حل المؤسـسـة النقابية في حال تعارض عملها مع ما هو محظور عليها في القانون، لكن المُشـرع القطري صـاغ ذلك بمصـطلحات وعبارات فضـفاضـة يسُـهل تأويلها وفقا لما يتراءى للسـلطة التنفيذية، كما إن القانون لا ينطوي على إجراءات للطعن والتظلم في حال أقدم الوزير علي حل المؤسسة النقابية بقرار وزاري. فضلا عن ذلك فإن حق الإضـــراب في قطر محظور ضـــمنياً، حيث يُشـــترط القانون موافقة ثلاثة أرباع اللجنة العامة لعمال المهنة أو الصـناعة على الاضـراب، وليس اللجنة العمالية في المنشـأة، وفي حال عدم الوصـول لحل توافقي بين صاحب المنشأة والعمال، وفي كافة الأحوال، يجب أن توافق الوزارة على تنظيم الإضراب بعد مراجعة وزارة الداخلية فيما يخص السـاعة التي يُنظم فيها الاضـراب والمكان المحدد لهذا الغرض، وليس هُناك أي معلومات متاحة عن موافقة وزارة الداخلية القطرية علي تنظيم إضـرابات عمالية، وفي الغالب ما تتجاهل أي طالبات ذات صلة بهذه المسألة.

ويحظر قانون العمل رقم 14 لسـنة 2004 بشـكل عام في المادة 121 الإضـراب في المرافق الحيوية، مثل البترول والغاز وكافة الصـناعات المرتبطة بهما، مثل الكهرباء والماء، والموانئ والمطارات والمواصـلات، والمسـتشـفيات، ويعُد هذا الحظر غير قانوني، فالحق في الإضـراب مكفول بموجب المادة رقم 8 من العهد الدولي للحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية بالإضـافة إلى طيف واسـع من المعاهدات الدولية الأخرى. في سـياق متصـل، فإن قانون العمل القطري رقم 14 لسـنة 2004 يُحظر تماماً وفقا للمادة 116 من قانون العمل رقم 16 لسـنة 2004 على غير المواطنين في قطر تكوين النقابات العمالية أو الانضـمام إليها، ما يحرم زهاء 94% من القوة العاملة في دولة قطر ونحو 90% من السكان بموجب القانون السابق من تكوين النقابات المستقلة أو الانضمام إليها ما يعني

استبعاد اي كيانات مستقلة تكون بمثابة ممثل للعمال الأجانب، وتدافع عن حقوقهم، في تعارض مع التزامات دولة قطر بموجب المعاهدات الدولية التي صادقت عليها. وبما يتعارض مع الفقرة رقم 1 من المادة 20 في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص علي حق كل شخص في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية وكذا الفقرة رقم 4 من المادة 23 التي تنص علي حق كل شخص في إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها لحماية مصالحه، وبما يخالف مع جاء في التوصية رقم 30 للجنة القضاء على التمييز العنصري والتي أشارت إلي أنه طالما بدأت علاقة عمل لعمال مهاجرين وحتى تنتهي هذه العلاقة فلهؤلاء العمال الحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات.

4. حرية الصحافة

حافظت قطر علي مركزها 119 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة الصادر عن مؤسسة مراسلون بلا حدود لعام 2022. وقد لاحظت مؤسسة ماعت فرض قيود عديدة على منح التصاريح الإعلامية الصحفيين لتغطية بطولة كأس العالم، من بينها كشرط للحصول علي التصاريح الامتثال للقوانين القطرية، وعدم تصوير في أي ممتلكات خاصة دون أذن المالك، وهو ما اعتبرته بعض التقارير شروط غامضة وتعسفية بجانب ذلك لم يحدد طلب الاعتماد لمنح التصاريح الإعلامية للصحفيين والمؤسسات الإعلامية المناطق التي يمكن للصحفيين التصوير فيها إلا ثمة تحذير وضعته الجهة المنظمة لمنح هذه الاعتمادات علي موقعها الاليكتروني يتضمن التصوير في "المجمعات السكنية والشركات الخاصة والمناطق الصناعية"، وفسرت بعض التقارير هذا الحظر الضمني علي التصوير في المناطق الصناعية إلي عدم الكشف أو عقد لقاءات مع العمال المهاجرين لمنع ابداء اراءهم بخصوص الظروف المحيطة بالعمل في دولة قطر. كما لم تغط القنوات الإخبارية أو الصحف المحلية العاملة داخل قطر، الأوضاع المحلية في قطر بالطريقة المماثلة التي تناولت بها الأوضاع الإقليمية في دول أخري.

5. حرية الحركة والتنقل

يكفل الدستور الحق في حرية التنقل، إلا إن الحكومة القطرية لم تمتثل لهذا الحق، وفرضت قيودًا عديدة عليه، فلا يزال يفرض جهاز أمن الدولة في قطر حظر السفر على بعض النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان من بينهم؛ محمد يوسف السليطي، سعود بن خليفة بن أحمد آل ثاني، عبد الله بن أحمد بو مطر المهندي، وعبد العزيز بن محمد بن سعود العبد الرحمن آل ثاني والمحامي نجيب

النعيمي، وعيسى بن مرضي الشمري. ولم يطرأ أي تغيير على وضعية هؤلاء الأشخاص في عام 2022، بل على النقيض من ذلك واجه من طالب برفع حظر السفر عنه خلال الفترة التي يغطيها التقرير الاحتجاز التعسفي وحرمانه من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي. وتتعارض قرارات حظر السفر والقيود المفروضة على حرية التنقل مع المادة 36 من الدستور القطري التي تنص على إن " الحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز القبض على إنسان، أو حبسه، أو تفتيشه، أو تحديد إقامته، أو تقييد حريته في الإقامة او في القانون".

كما تتعارض مع المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان والمادة 12 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. في سياق متصل لا تزال تفرض قطر مجموعة واسعة من القيود على النساء اللواتي يرغبن في السفر خارج الدولة سواء لبعثة خارجية او لزيارة أفراد عائلاتهم ويتطلب حصول المرأة القطرية غير المتزوجة على تصريح سفر موافقة الوصي عليها سواء كان أب أو أخ او عم، اما المرأة المتزوجة فإن يجوز لزوجها تقديم طلب إلى المحكمة المختصة لمنعها من السفر والتي غالبا ما تصدر أحكامها بالموافقة على طلب الزوج.

6. إدعاءات التعذيب

زعم بعض الوافدين في دولة قطر خلال 2022 إنهم تعرضوًا لإساءات مختلفة وبعض الممارسات التي ترقي إلى التعذيب، مع ذلك نفت الحكومة القطرية هذه المزاعم. وكانت قطر قد انضمت إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب في 11 يناير عام 2000. غير إنها لم تصادق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية أو المهينة، ولم تنشئ آلية مراقبة لرصد وتوثيق واستقبال شكاوى حالات التعذيب امتثالا لاتفاقية مناهضة التعذيب.

وحتى مع التعديل الأخير التي أدخلته قطر علي قانون العقوبات بإدخال تعديلات على أحكام قانون العقوبات رقم 11 لسنة 2004 بالقانون رقم 8 لسنة 2010 إلا أن التعديلات لا تتناسب والحظر المطلق لجريمة التعذيب وتغليظ العقوبة على مرتكب جريمة التعذيب بما يتماهى مع نص الفقرة الثانية من المادة رقم من اتفاقية مناهضة التعذيب. وجاءت المادة رقم (159 مكرر) من قانون العقوبات القطري(المعدل) كالتالي "يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز خمس سنوات، كل موظف عام، أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية، استعمل التعذيب أو حرض أو وافق عليه أو سكت عنه،

مع شخص ما. وإذا ترتب على التعذيب إصابة المجني عليه بعاهة مستديمة، عوقب الجاني بالحبس مدة لا تجاوز عشـــر ســـنوات. وتكون العقوبة الإعدام أو الحبس المؤبد، إذا ترتب على التعذيب وفاة المجني عليه. ويعد تعذيباً أي عمل ينتج عنه ألم أو معاناة شـديدين، جسـدياً كان أم معنوياً، يُلحق عمداً بشـــخص ما لأغراض الحصـــول منه، أو من غيره، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه، أو يشـــتبه في أنه قد ارتكبه، هو، أو شـــخص آخر، أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شـــخص آخر، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لســـبب يقوم على التمييز أياً كان نوعه. ولا يشـــمل ذلك الألم أو المعاناة الناشـــئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها.

ويلاحظ على نص المادة المُضـافة أمرين، الأول هو إن مدة الخمس سـنوات كحد أقصـي للعقوبة والتي يفرضـها القانون على أي موظف عام يسـتخدم صـفته الرسـمية لتعذيب مواطن أخر أو يحرض على ذلك او يوافق عليه لا تشـكل رادع لهذا الموظف عند إقدامه على ارتكاب هذا الفعل وممارسـة هذه الجريمة. أما الثاني، فهو إن المادة المذكورة تســـتني من تعريف التعذيب ذلك الألم أو المعاناة الناشـئ عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها، وهو ما يفتح الباب على مصـراعيه أمام انتهاك حقوق المسـجونين الذين يقضـون فترة حبسـهم داخل السـجون القطرية ســـواء على ســـبيل الاحتجاز الإداري أو غير ذلك في التعرض للتعذيب وانتهاك الســـلامة الجسـدية والتعرض لأنواع من الأذى النفسـي والبدني دون أن يندرج ذلك تحت بند التعذيب. بجانب ذلك، فإن المادة 92 من قانون العقوبات تُســـاهم هي الأخرى في إفلات بعض من مرتكبي فعل التعذيب من العقاب، وتعطي هذه المادة سـلطة تقديرية للقاضـي لاسـتخدام الرأفة إذا تبين له ذلك على نحو يخُفف من العقوبة الموقعة عليه.

كما يُعزز من الإفلات من العقاب الناتج عن ارتكاب التعذيب في دولة قطر، المادة رقم 14 من قانون الإجراءات الجنائية رقم 23 لسنة 2004 والتي تحدد مدة التقادم عن جريمة التعذيب بعشرة سنوات فقط، وهي مدة لا تتوافق والفعل المرتكب خاصـــة في حالة ترتب على التعذيب وفاة المجني عليه ، وبذلك لا يعكس الإطار التشـــريعي للتعذيب في قطر الحظر المطلق للتعذيب ولا تغليظ العقوبة المقررة على ارتكاب جريمة التعذيب، على النحو الذي ذهبت إليه الفقرة الثانية من المادة 2 من اتفاقية مناهضة التعذيب، التي تنص على أنه "لا توجد ظروف استثنائية أياً كانت، سواء كانت حالة

حرب أو تهديداً بالحرب أو عدم استقرار سياسي داخلي أو أي طوارئ عامة أخرى، يمكن التذرع بها كمبرر للتعذيب" .

7. الحق في المشاركة السياسية

ينص الدستور علي حق المواطنين القطريين في المشاركة السياسية من خلال مجلس الشورى، ومع ذلك فإن هذا الحق لم يتاح لجميع القطريين إبان أول انتخابات لمجلس الشورى في قطر، والتي أجريت في 2 أكتوبر 2021، حيث اقصت القطريين المُجنسين أو ما يعرفون بالقطريين غير الأصليين، بما في ذلك قبيلة آل مرة أقدم القبائل القطرية، وعلى هذا الأساس فإن جميع المواطنين القطريين الذين حصلوا على الجنسية بعد صدور قانون الجنسية رقم 2 لسنة 1962، لن يسمح لهم بالترشح او التصويت في أي انتخابات قادمة مالم يتم تعديل هذه القوانين المجحفة لاسيما قانون الجنسية وقانون الانتخابات رقم 6 لسنة 2021.

ويتعارض اقصاء نحو 90% من السكان القطريين من التصويت والترشح في الانتخابات مع المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وفي 10 مايو 2022 أصدرت محكمة الجنايات في قطر أحكامًا بالسجن المؤبد على المحاميين المقيدين في جداول نقابة المحاميين هزاع علي أبو شريدة المري وأخيه راشد علي أبو شريدة المري، بتهم تتعلق بنشر اخبار كاذبة في الداخل والخارج، وإثارة الرأي العام والمساس بالنظام الاجتماعي للدولة وذلك بعد اعتراضهم على قوانين انتخابات مجلس الشورى. وشملت الانتهاكات التي تعرضا لها طلب النيابة العامة الغاء حكم المؤبد وتطبيق عقوبة الإعدام عليهما.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

1. الحق في الصحة

تكفل المادة 23 من الدستور الحق في الصحة للجميع في دولة قطر، وتنص هذه المادة على ان تعني الدولة بالصحة العامة، وتوفر وسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة وفقاً للقانون. وفي 20 ديسمبر 2022 أعلن وزير المالية وصول نسبة الإنفاق على قطاع الصحة في موازنة عام 2023 نحو 21.1 مليار ريال، مقارنة بـ 20.0 مليار ريال في عام 2022، ويشكل ذلك ما نسبته 11% من إجمالي الموازنة العامة.

وتمتلك قطر أكبر عدد من الأطباء للفرد الواحد في العالم في ظل وجود 77.4 طبيب لكل 10000 مريض، مع ذلك واجهت فئة البدون أو " أصحاب الوثائق "فالإضافة إلى الأشخاص الذين تم تجريدهم من جنسيتهم ويرجع أغلبيتهم إلى قبيلة الغفران في قطر ممارسات تعسفية منتعتهم من الحصول على الرعاية الصحية، وواجهت النساء من فئة البدون وحملة الوثائق أيضا قيودًا مماثلة فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية الإنجابية وهي شواغل أكدت عليها اللجنة المعنية بالقضاء علي جميع اشكال التمييز ضد المرأة.

ولا تكفل قطر الرعاية الصحية التي توفرها لمواطنيها وللمقيمين الشرعيين بموجب بطاقات الرعاية الصحية لأصحاب الوثائق أو عديمي الجنسية من قبيلة الغفران، ويضطرون في سبيل الحصول على خدمات الرعاية الصحية استخدام البطاقات الصحية الخاصة بأصدقائهم أو أقاربهم، وفي أحيان أخري يضطرون للحصول على الرعاية الصحية للذهاب إلى مستشفيات خاصة ودفع رسوم أعلي من أجل العلاج.

ينطلي عدم الحصول على الخدمات الصحية على الأطفال أيضا، فلا يتمكن الأطفال من أبناء عديمي الجنسية في سن صغير من الحصول على تطعيم او خدمات الرعاية الأولية في المستشفيات بسبب عدم وجود بطاقات صحية سارية مع أباءهم أو أمهاتهم، ما يحرمهم من تلقي كثير من الأمصال الذين يحتاجونها ما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالأمراض في سن صغير.

2. الحق في السكن

يكفل الدستور القطري الحق في السكن وفي الملكية، مع ذلك فإن الممارسة العملية شهدت طيف واسع من القيود على تمتع القطريين ممن يسمون بغير الأصليين بالحق في السكن حيث إن نظام الأسكان في قطر حصر حق الانتفاع بالأرض حصري على القطري الأصلي، وأتاح للقطري بالتجنس الاستفادة فقط بقيمة القرض مع حظر الحصول على قطعة ارض مجانية من قبل الدولة. كما عانى حملة الوثائق في قطر من تملك السكن أيضا حيث جري حظر تسجيل البيوت الذين يملكونها بأسمائهم واضطر بعضهم لتسجيل بأسماء أقاربهم القطريين وهو ما يخالف التعليق العام رقم 4 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو التعليق الذي يفسر الفقرة الأولي من المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3. الحق في التعليم

تكفل قطر في المادة 25 من الدستور الحق في التعليم وتعتبر هذا الحق دعامة أساسية من دعائم تقدم المجتمع، تكفله الدولة وترعاه، وتسعى لنشره وتعميمه. وينص القانون رقم 25 لسنة 2001 على أنه يكون التعليم إلزاميا ومجانيا لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الإعدادية أو بلوغ سن الثامنة عشر ايهما اسبق. وقد بلغ الانفاق على قطاع التعليم والتعليم العالي 18.0 مليار ريال في عام 2023 مقارنة بنحو 17.8 مليار ريال في موازنة عام 2022، أي ما نسبته 9% من إجمالي الموازنة وما يعني أن الانفاق على التعليم يأخذ منحني تصاعدي.

مع ذلك فإن البدون أو ما يطلق عليهم أصحاب الوثائق يواجهون قيود في الوصول إلى التعليم. كما إن أبناء الوافدين لا يتمتعون بنفس المميزات التي يحصل عليها المواطنين القطريين في التعليم. وقد واجه الأشخاص عديمي الجنسية لاسيما من قبيلة الغفران، وما يعرفون بحملة الوثائق " البدون" المشاكل نفسها في حصول أطفالهم على التعليم سواء الأساسي أو الجامعي.

ويعتمد التسجيل في المدارس الحكومية أو المدارس الخاصة أو الدولية في قطر علي الحصول على وثائق هوية صالحة، في ظل عدم قدرة الغالبية من العائلات من إلحاق أطفالهم بالتعليم الابتدائي كونهم بلا جنسية، وفي أحيان قليلة للغاية تمكن البعض اعتماداً على العلاقات والأشخاص المتعاطفين معهم لاسيما الأقارب والأهل، بالإضافة إلى مديري المدارس المُتفهمين لمحنة تلك الفئة، لتسجيل أطفالهم. في سياق متصل لم يستطع أي ممن سُحبت جنسيتهم قبل بلوغهم الثامنة عشرة متابعة التعليم الجامعي، حتى لو كان بإمكان عائلاتهم دفع الرسوم المقررة لذلك أو رسوم أعلي من ذلك في أحيان أخري.

وفي نوفمبر 2022 ردت قطر على قائمة المسائل المتصلة بتقريرها الدوري الأول المقدم الي اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد اقرت قطر في ردها على قائمة المسائل بانخفاض في معدلات التحاق الطلبة القطريين متضمنة الذكور والاناث بالمسار العلمي والتكنولوجي في المدارس الحكومية حيث وصلت نسبة هؤلاء الطلاب نحو 10%، بينما النسبة المطلوبة يجب أن تكون بين 35% إلى 40% ووضعت قطر في تقريرها الأسباب التي أدت الي هذا الانخفاض ومن بينها: ضعف الدافع عند الطلبة في المدارس الحكومية والخاصة، وخاصة عند الطلبة القطريين للالتحاق بالتخصصات العلمية والتكنولوجية.

4. الحق في العمل

يكفل الدستور القطري الحق في العمل ويضمن قانون العمل المساواة في الأجور بين الجنسين في نص المادة 35 من القانون، ويحظر التمييز على أساس الجنس سواء في التدريبات أو الترقيات. وقد شرعت قطر في إصلاحات لقطاع العمل لاسيما المرتبط بالعمال المهاجرين فجاء القانون رقم 13 لسنة 2018 ليُنهي إذن الخروج الذي بموجبه كان العامل الوافد عاجزًا عن مغادرة قطر دون إذن مسبق. ويتيح قانون العمل مميزات أخري من بينها مكافأة نهاية الخدمة إذا كانت مدة عمل العامل سنة أو أكثر على ألا تقل عن أجر ثلاثة أسابيع عن كل سنة من سنوات الخدمة.

واتاح القانون التظلم أمام صاحب العمل خلال سبعة أيام من تاريخ علم صاحب العمل بهذا التظلم، على أن يتم البت في هذا التظلم خلال سبعة أيام من تاريخ تقديمه. كما يجوز للعامل الطعن في جزاء الفصل من العمل أمام المحكمة المختصة وإذا تبين للمحكمة الفصل تعسفيا أو بالمخالفة لأحكام القانون، قضت بإلغاء الحكم بالفصل التعسفي للعامل. وعلي الرغم من المساواة التي يقرها الدستور القطري بين جميع المواطنين فإن البدون / عديمي الجنسية / أصحاب الوثائق المؤقتة في قطر يحظر تمتعهم ببعض الامتيازات التي يحصل عليها المواطنين القطريين الذين استقروا في قطر ما قبل عام 1930، من بين هذه المزايا مكافأة نهاية الخدمة والمعاشات التعاقدية بعد الإحالة على المعاش.

كما يحظر على البدون في قطر العمل في الوظائف القيادية في الدولة وفي غالبية الوظائف الحكومية. وتتعارض سياسات التوظيف في قطر مع ما ذهب إليه التعليق رقم 18 الخاص بالحق في العمل للجنة المعنية بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي يشير إلى ضرورة الالتزام بضمان إتاحة الحق العمل بدون تمييز من أي نوع، معتبره إن الأصل القومي يعد شكلا من أشكال التمييز. ورغم دخول الحد الأدنى غير التمييزي لجميع العمال الأجانب حيز التنفيذ في مارس 2021 وينطبق تطبيق هذا الحد على جميع العمال من جميع الجنسيات وفي جميع القطاعات بما في ذلك العمالة المنزليين، والذي يقدر بنحو 1000 ريال قطري إلا إن مؤسسة ماعت لاحظت خلال عام 2022 شكاوى من هؤلاء العمال بخصوص الحق في تقاضي الأجور، وتمثلت هذه الشكاوى أما في عدم تقاضي الأجور أو تأخر الشركات في دفعها بما يخالف اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 95 بشأن حماية الأجور التي تنص علي دفع الأجور للعمال بشكل مُنتظم.

رابعا: الفئات الأولي بالرعايا

1. حقوق النساء

يكفل الدستور المساواة بين الجنسين، كما جاء في نص المادة 34 و35 على التوالي من الدستور، مع ذلك فلم يطرأ خلال عام 2022 أي تغيير علي حصة المرأة في المناصب الوزارية فمازالت النساء ممثلة بنحو ثلاثة حقائب وزارية فقط، بجانب انتخاب امرأة قطرية في منصب نائب رئيس مجلس الشورى، لكن لا تزال هناك بعض القيود التمييزية التي تواجه المرأة القطرية وتتمثل في:

الجنسية: بموجب قانون الجنسية لا يحق للمرأة القطرية منح الجنسية لزوجها الأجنبي أو لأبنها أسوة بنفس الحق الذي يملكه الرجل.

في الحياة السياسية: لا يوجد ما ينص على تمييز على أساس الجنس في الحياة السياسية في قطر لكن تواجه المرأة تمييزًا مجتمعيًا بحكم النظرة النمطية للمرأة القطرية وهو ما جعلها لا تشغل سوي مقعدين من خلال التعيين في مجلس الشورى بناء على قرار أميري.

في التوظيف والعمل: يحتاج النساء إلى إذن ولي أمرهن من أجل العمل في الوزارات الحكومية وفي القطاع الخاص في قطر وفي الجامعات وفي المدارس الحكومية وفي بعض الأحيان يرفض الأوصياء على المرأة السماح لذويهن بالعمل. وفي مكان العمل لا تحظي معظم النساء بأجر مماثل مع الرجال على العمل متساو القيمة.

السفر للخارج: تنص قواعد وزارة الداخلية على حاجة المرأة القطرية غير المتزوجة والتي لم تبلغ 25 عاماً لأذن من ولي أمرها للسماح لها بالسفر بالخارج، في سياق متصل يمكن للرجال الطلب من المحكمة فرض حظر السفر على زوجاتهم بغض النظر عن السن. بعد هروب نوف المعاضيد التي استخدمت تطبيق حكومي دون علم والدها للسفر، أوقفت سلطات المطار عدد من النساء اللواتي لم يبلغن 25 سنة ولديهن تصاريح سفر سارية، في حين أوقفوا أيضا نساء تخطين 25 عامًا ممن لا يتطلبن إذن للسفر ولم يسمحوا لهن بالسفر خارج قطر.

2. حقوق الأطفال

تعمل قطر وفقا للدستور على حماية الطفولة والأمومة، وتضمنت استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لقطر لعام 2018 – 2022 على محور خاص برفاه الطفل، إلا إن الأطفال في قطر لا يزالون

عرضـة للعقاب والاعتداء الجسـدي، وعلى الرغم من إن القانون يحظر العقاب البدني في المدراس إلا إنه في الممارسة العملية يمارس العقاب البدني ضد الأطفال بضراوة. فيما لم ترصد مؤسسة ماعت أي عقوبات ضـد أي من الجناة الذين مارسـوا إسـاءة ضـد الأطفال بما في ذلك التعذيب البدني. في سـياق متصـل تعرضـت الفتيات اللواتي لم يبلغن 18 عامًا واللواتي يعملن عاملات في المنازل للاسـتغلال الاقتصـادي والجنسـي في قطر، وهي مخاوف عبرت عنها لجنة حقوق الطفل. وهو ما يمثل اتجارًا بالبشـر وفي فبراير 2022، أطلقت وزارة العمل أول خط سـاخن وعنوان بريد إلكتروني للحكومة للإبلاغ عن جرائم الاتجار بالبشـر والاتجار بهم. ومع ذلك، لم تبلغ الحكومة عن عدد المكالمات التي تلقتها أي من الخطوط السـاخنة أو إذا تمت إحالة أي مكالمات إلى جهات إنفاذ القانون للتحقيق الجنائي باعتبارها جرائم اتجار محتملة.

كما أن قطر لا تزال لم تمتثل لعدد من التوصيات التي وجهت لها اثناء خضوعها لآلية الاستعراض الدوري الشامل والتي تمثل في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات

كما واجه أطفال البدون وعديمي الجنسية أو أصحاب الوثائق عقبات عديدة في الممارسة العملية لاسيما في الحصول علي التعليم حيث يعتمد التسجيل في المدارس الحكومية سواء المجانية او المدارس الخاصة او الدولية في قطر علي الحصول علي وثائق هوية صالحة، في ظل عدم قدرة طيف واسع من العائلات من الحاق أطفالهم بالتعليم الابتدائي كونهم بلا جنسية، وفي أحيان قليلة للغاية تمكن البعض اعتماداً علي على العلاقات والأشـخاص المتعاطفين معه لاسـيما الأقارب والأهل، بالإضافة إلي مديري المدارس المُتفهمين لمحنة تلك الفئة، لتسجيل أطفالهم . في سياق متصل لم يستطع أي ممن سُحبت جنسيتهم قبل بلوغهم الثامنة عشرة متابعة التعليم الجامعي، حتى لو كان بإمكان عائلاتهم دفع الرسوم المقررة

3. حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة

تكفل قطر حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة، وقد تجلي ذلك خلال بطولة كأس العالم في الفترة من 20 نوفمبر إلى 18 ديسمبر 2022 حيث شارك الأشخاص من ذوي الإعاقة في حفل افتتاح البطولة، وفي 6 نوفمبر 2022 أطلقت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وهي مؤسسة حكومية "الدليل الشـامل لجميع القدرات" الذي يهدف إلى إعانة الأشـخاص ذوي الإعاقة، من سـكان قطر

والزائرين على حد ســـواء خلال أيام البطولة. مع ذلك قدمت قطر تقريرها الخاص بالرد على قائمة المسـائل للجنة المعنية بحقوق الأشـخاص من ذوي الإعاقة وفي هذا التقرير لم تقدم معلومات عن الخطوات المتخذة للتوقيع على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الأشـــخاص من ذوي الإعاقة، جدير بالذكر أن قطر دولة طرف في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة منذ 13 مايو 2022.

ويلزم القانون الجهات الحكومية بتوفير الوظائف المقررة لذوي الإعاقة من خلال تخصـيص 2% من الوظائف لذوي الاحتياجات الخاصة، مع ذلك فإن الممارسـة العملية شـهدت عدم التزام بتخصـيص هذه النسبة في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص.

4. حقوق العمال المهاجرين

يشكل الوافدين بما في ذلك العمال المهاجرين، زُهاء 88% من التركيبة السكانية في دولة قطر، وهي النسـبة الأعلى على مسـتوي العالم، بينما يشـكل هؤلاء الوافدين 95% من إجمالي القوة العاملة في الدولة من بينهم 71% من العمال المهاجرين من ذوي الأجور المتدنية وقد اعترفت قطر في رؤيتها الوطنية لعام 2030 بإن العمال المهاجرين عنصـــرًا لا غني عنه في النماء الاقتصـــادي للدولة وفي تحقيق اهداف التنمية المسـتدامة إلا إن الممارسـة العملية أكدت اسـتمرار الممارسـات التعسـفية ضد العمال المهاجرين

وقد ادعت قطر في تقريرها المقدم في فبراير 2022 إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري بإنها أزالت الممارسات التمييزية ضد العمال المهاجرين، والفوارق بينهم وبين غيرهم من المواطنين أو الوافدين من ذوي الأجور المرتفعة. مع ذلك فإن التعميم الصـــادر عن هيئة الأشـــغال العامة في قطر بناءً على تعليمات وزارة العمل، إلى جميع الشـــركات العاملة في بناء مشـــاريع كأس العالم بضـــرورة تقليص عدد العمالة قبل انطلاق بطولة كأس العالم يدحض هذه الادعاءات ويؤكد أن العمال المهاجرين في قطر من ذوي الأجور المتدنية، لا يزالوًا يعُملون كدرجة أدني مقارنة بغيرهم. وهو ما تُرجم في قرار ترحيل هؤلاء العمال قبل بطولة كأس العالم.

في سياق متصل تعرض العمال المهاجرين للاحتجاز التعسفي بسبب مطالبتهم بأجورهم المتأخرة لدي الشـــركات القطرية التي عملت في مشـــاريع البنية التحتية في قطر علي ســـبيل المثال في 14 أغسطس 2022 تجمع نحو 500 عامل من العمال المهاجرين في شركة البندري للهندسة والكهرباء

وهي الشركة التابعة لمجموعة البندري الدولية أمام مقر الشركة في منطقة السد بالدوحة، اعتراضًا على تأخر أجور مستحقة من 4 إلى 6 شهور بالإضافة إلى قطع الكهرباء عن محل السكن الخاص بالعمال في المنطقة الصناعية. لم يحاول مسؤولو الشركة الإنصات إلى شكاوى العمال، وعوضًا عن ذلك استدعت الشركة الشرطة القطرية التي احتجزت في نفس اليوم نحو 300 شخص من جنسيات مختلفة من بينهم عمال من نيبال والهند، والفلبين، ومصر، وبنجلاديش.

وقد اكدت الحكومة القطرية أن احتجاز العمال لمخالفتهم قوانين الامن العام، وصف العمال الذين تعرضوًا للاحتجاز والترحيل فيما بعد حالة السجن بالرديئة وغير الإنسانية، حيث ألقي ما بين 25 إلى 30 شخص في غرفة واحدة في أجواء حارة ومُعتمة. نمط أخر من الممارسات التعسفية في قطر زج بـ العمال المهاجرين على أساسه في السجن، وهو توجيه تُهمة "الهروب أو الفرار" للعمال المهاجرين الذين يطالبون بمغادرة الشركات وأصحاب العمل المسيئين، ورغم عدم وجود إحصائيات متاحة بخصوص عدد العمال الذين احتجزوًا بناءً على تهمة الهروب، إلا إن معظم التقارير الموثوقة بما في ذلك تقارير منظمة العمل الدولية قد لاحظت توجيه هذه التهمة إلى مجموعة من العمال المهاجرين الذين حاولوًا تغيير جهة عملهم حيث إن الهروب من الوظيفة بمثابة جريمة جنائية في قطر

ورغم الإصلاحات التي ادخلتها قطر فيما يخص العمال المهاجرين، والتي تمثلت في منح العمال المهاجرين الحق في تغيير وظائفهم، عن طريق إلغاء شرط عدم الممانعة، والذي كان يستدعي موافقة صاحب العمل على تغيير وظيفة العامل المهاجر، لكن الممارسة العملية نحو تطبيق هذه الإصلاحات شهدت قيودًا وعراقيل وقفت كحجر عثرة ضد إنفاذها، وهو ما جعل العمال المهاجرين عرُضة للاحتجاز لفترات تتجاوز الثلاثة سنوات والترحيل القسري بذريعة ما يسمي "الهروب أو الفرار" وهو اتهام يوجه الكفيل إلي العمال المهاجرين حال أقدموا علي تغيير جهة عملهم أو صاحب العمل. في سياق متصل، توجد حالات فردية كدليل قاطع على الاحتجاز التعسفي للمهاجرين في دولة قطر.

فقد أطلعت مؤسسة ماعت على شهادة مواطن كيني يدعي جيفري أوينو. وقد تعرض للاحتجاز التعسفي في قطر في يونيو 2022، وكان أوينو قد عمل في قطر منذ عام 2018 وقبض عليه خلال فترة عمله ثلاث مرات وفقا لشهاداته بسبب منصة أنشأها على الأنترنت قام بنشر التحديات التي

تواجه العمال المهاجرين عليها. بالإضـــافة إلى توعية العمال المهاجرين بالقوانين والعمل كوســـيط بينهم وبين الجهات الحكومية في قطر.

وقد وصف أوينو في شهاداته التي أطلعت عليها مؤسسة ماعت الظروف المسيئة التي تعرض لها العمال المهاجرين ومن بينها العمل في درجة حرارة تتخطي 50 درجة مئوية في بعض الأحيان، بالإضافة إلى تحكم أصحاب العمل في مصائر هؤلاء العمال في ظروف ترقي للسخرة على حد وصفه. من بين الحالات أيضا التي تعرضت للاحتجاز التعسفي في قطر أيضا، حالة العامل مالكوم بيدالي التي تواصلت معه مؤسسة ماعت في يونيو 2022 وأدلي بشهاداته وهو رئيس منظمة المدافعين عن المهاجرين في كينيا. ويبلغ من العمر 29 عامًا كان يعمل في قطر كحارس أمن في شـــركة المجموعة للخدمات الأمنية (GSS Certis) في منطقة روضـــة النخيل بالدوحة. وقد بدأ الكتابة عن هذه الانتهاكات التي تعرض لها العمال المهاجرين في قطر علي موقع التواصـــل الاجتماعي "تويتر" تحت اسم مستعار "نوح" وتبع ذلك بمجموعة من المقالات على مدونة خاصة على شبكة الانترنت تحمل ذات الاسم.

وقد اشـــتملت تدويناته على وصـــف للحياة اليومية للعمال المهاجرين في قطر لاســـيما في المنطقة الصـــناعية في الدوحة، والصـــعوبات التي واجهت هؤلاء العمال لاســـيما التكدس في الســـكن الخاص بالعمال حيث أقام ست اشخاص في غرفة ضيقة للغاية، بالإضافة إلى تعرضهم لدرجة حرارة مرتفعة في أماكن العمل بجانب الحصول على الأغذية الرديئة التي فرضت عليهم. بعدما كشف مالكوم بدالي عن هويته لمجموعة من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان أثناء عرضه لحالة العمال المهاجرين في قطر، تعرض للاحتجاز والاعتقال القســـري، في 4 مايو 2021 من قبل جهاز الأمن القطري، ورغم الافراج وترحيله من قطر ظل مالكوم يدون عن الممارســـات التعســـفية التي يتعرض لها العمال المهاجرين في عام 2022.

عمان

أولًا: مستجدات المشهد التشريعي والسياسي

أصدر سلطان عُمان، في 16 يونيو 2022، مرسومًا يقضي بإعادة تشكيل مجلس الوزراء وتعيين ثلاثة وزراء جدد في الحكومة العمانية هم: سالم العوفي وزيرا للطاقة والمعادن، ومحمد المعمري وزيرا للأوقاف والشؤون الدينية، وهلال السبتي وزيرا للصحة، كما أصدر السلطان في اليوم ذاته مرسومًا آخر يقضي بتشكيل مجلس أعلى للقضاء وتعيين عيسى بن حمد بن محمد العزري أمينا عامًا للمجلس الأعلى للقضاء، ومحمد بن سلطان البوسعيدي نائبا لرئيس المجلس الأعلى للقضاء.[743]

وعلى صعيد ذي صلة، أجرت السلطات العمانية في 25 ديسمبر 2022، انتخابات لاختيار أعضاء المجالس البلدية للفترة الثالثة في 11 محافظة، بمشاركة 731 ألفًا و767 ناخبًا وناخبة من أجل اختيار 126 مُمثلًا لهم، وتعد هذه الانتخابات هي أول انتخابات في سلطنة عمان تجري إلكترونيًا، حيث تم إجراء هذه الانتخابات عبر تطبيق "انتخب" الذي أعدته وزارة الداخلية العمانية، وهو ما اعتبرته السلطات العمانية يشكل نقلة نوعية تواكب التطورات التقنية في العالم لتسهيل العملية الانتخابية[744]. في حين تجلت آخر التطورات السياسية التي شهدتها الحياة السياسية الداخلية في سلطنة عمان خلال العام المنصرم، في موافقة مجلس الشورى في سلطنة عمان في 26 ديسمبر 2022 على مشروع قانون يقضي بتوسيع نطاق المقاطعة المفروضة على إسرائيل، حيث نص مشروع القانون المقترح على قطع أي علاقات اقتصادية كانت أو رياضية أو ثقافية وحظر التعامل بأي طريقة أو وسيلة كانت مع دولة الاحتلال الإسرائيلي.[745]

743 سلطان عُمان يعيد تشكيل مجلس الوزراء، sky news Arabia، 16 يونيو 2022، الرابط: https://bit.ly/3ICfJCi
744 مسقط : بدء عمليات التصويت في انتخابات المجالس البلدية للفترة الثالثة، اليوم السابع، 25 ديسمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3GP0KUj
745 مجلس شورى سلطنة عمان: توسيع مقاطعة إسرائيل، اليوم السابع، 26 ديسمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3X0pZsr

ثانيًا: الحقوق السياسية والمدنية

استمرت السلطات العمانية في ارتكاب انتهاكات ذات صلة بحقوق الأفراد السياسية والمدنية ولا سيما على صعيد الحق في الحماية من الاختفاء القسري، والحق في حرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات، والحق في تكوين الجمعيات، وفي هذا السياق، نتناول الحقوق السياسية والمدنية في سلطنة عمان خلال العام المنصرم على النحو التالي:

1. الحق في الحماية من الاختطاف والاختفاء القسري

استمرت السلطات العمانية خلال العام الماضي في ارتكاب انتهاكات جسيمة ذات صلة بحق الأفراد في الحرية والحماية من الاختطاف والاختفاء القسري، فعلى مدار العام المنصرم، رصدت مؤسسة ماعت العديد من الوقائع التي تعرض خلالها المدافعون عن حقوق الإنسان، بمن في ذلك الصحفيين ونشطاء الإنترنت، للاختطاف والاختفاء القسري على يد السلطات العمانية ليس لشيء سوى ممارستهم حقوقهم المدنية والسياسية المشروعة بما في ذلك الاحتجاج والاعتصام السلمي والتعبير عن الرأي، ففي 27 أغسطس 2022 على سبيل المثال، اعتقلت السلطات الأمنية في عمان ثلاثة من رجال الأعمال، وهم: هاني بن علي السرحاني، ومحمود بن المر الغابشي، وسعود المردوف الكثيري، واقتادتهم إلى مكان مجهول بعد ساعات قليلة من إعلانهم تنظيم اعتصام في العاصمة العمانية مسقط، وذلك من أجل المطالبة بتحسين مستوى الدخل للمواطنين، وتنشيط الحركة التجارية والاقتصادية الداخلية وتبسيط الاجراءات الحكومية، وفتح وتسهيل الحركة السياحية والتجارية في البلاد، وتفعيل دور الرقابة الحكومية، ومحاسبة المقصرين في مهامهم، ومحاربة الفساد، وتوظيف الشباب الباحثين عن عمل ومنحهم سبل القيادة، ولم تعلن السلطات الأمنية حتى وقت كتابة هذا التقرير عن مكان اعتقالهم أو طبيعة التهم الموجهة ضدهم[746]. وفي واقعة آخري مماثلة تعرض الناشط على الإنترنت ماجد بن عبدالله الرحيلي للاختطاف والاختفاء القسري في 11 ديسمبر 2022، على يد جهاز الأمن الداخلي العماني بينما كان في صالة رياضية بمسقط بسبب نشره عدة تغريدات على موقع تويتر ينتقد فيها المحسوبية في إسناد الوظائف والمناصب الحكومية في الدولة، ويعبر من خلالها عن آراءه الشخصية حول الشؤون العامة للمواطنين، وعن رغبته في حصول الإصلاح الشامل في عمان.[747]

[746] عمان: الإخفاء القسري لثلاثة رجال أعمال فور إعلانهم الاعتصام السلمي، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 4 سبتمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3H2Goat
[747] عمان: انتهاكات جسيمة بحق النساء وناشطي الإنترنت، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 21 ديسمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3ITRVdx

2. الحق في حرية الرأي والتعبير وتداول المعلومات

استمرت السلطات العمانية في فرض قيود على الحق في حرية الرأي والتعبير بدون مبرر، فعمدت إلى اعتقال الصحفيين والمدونين والناشطين على الانترنت وملاحقاتهم قضائيًا في بعض الأحيان، ففي 9 أغسطس 2022 على سبيل المثال، اعتقلت السلطات الأمنية في عمان رجل الأعمال والناشط على الإنترنت هاني السرحاني بعد استدعائه إلى أحد أقسام الشرطة بسبب تغريدها نشرها على موقع تويتر ناشد فيها السلطان هيثم بن طارق وكافة المسؤولين بتقديم الدعم المادي لرجال الأعمال والمواطنين لمعالجة تداعيات الغلاء الذي أدى إلى تدهور القوة الشرائية عند المواطنين، وفي 4 أغسطس 2022، اعتقلت السلطات الأمنية في عمان الناشط البارز الدكتور أحمد عيسى قطن بسبب تغريدة نشرها على موقع تويتر طالب فيها السلطات العمانية بضرورة إجراء إصلاحات جوهرية على طريقة اختيار الحكومة وانتخاب المجالس المحلية[748]، وفي 7 يونيو 2022 حكمت السلطات القضائية في عمان على ناشط الإنترنت علي بن مرهون عبد الله الغافري بالسجن لمدة خمس سنوات بعد أن أدانته المحكمة بتهمة التطاول على الذات الإلهية والإساءة إليها، كما صدر في اليوم ذاته حكمًا بالسجن لمدة ثلاث سنوات على ناشطة الإنترنت مريم بنت يوسف بنت علي النعيمي بعد إدانتها بتهمة الإساءة إلى الأديان السماوية بسبب تغريدة نشرتها على موقع تويتر.[749]

وفي 15 مارس 2022، استدعت السلطات القضائية الصحفي والمدافع عن حقوق الإنسان مختار الهنائي وأحالته إلى المحاكمة وأصدرت قرارًا بمنعه من السفر بتهمة نشر أحكامًا في شأن الدعاوي التي منعت المحكمة نشرها على الرغم من عدم وجود شكوى رسمية من أية جهة كانت، وذلك بسبب تغريدة نشرها على موقع تويتر أعلن فيها أن محكمة مسقط أصدرت حكمًا بإدانة 8 متهمين في جناية اختلاس وتزوير وقعت في إحدى الوزارات الحكومية [750]. وفي 2 مارس 2022، اعتقلت السلطات الأمنية في عمان المهندس والناشط على الإنترنت أحمد مسلم الكثيري وعزلته بالكامل عن العالم الخارجي دون السماح له بالاتصال بأسرته أو بمحاميه وذلك بسبب تغريدة نشرها على موقع تويتر انتقد فيها أداء السلطات القضائية في عمان واتهمها بالتسيس بعد رفض محكمة القضاء الإداري في محافظة ظفار دعوة كان قد اقامها مواطنون ضد محافظ ظفار محمد بن سلطان البوسعيدي، بسبب تورطه في توزيع أراضي الدولة دون وجه حق لبعض رجال الأعمال وأصحاب

748 عُمان: اعتقال رجل أعمال وناشط بيئي، الجمعية العمانية لحقوق الإنسان، 11 أغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3W1zCWx
749 عُمان: صدور أحكام بالسجن على ناشطيْ إنترنت، الجمعية العمانية لحقوق الإنسان، 9 يونيو 2022، الرابط: https://bit.ly/3ZiPcA1
750 "كلنا المختار الهنائي"... تضامن مع صحافي عُماني يُحاكم بسبب تغريدِهِ عن فساد حكومي، رصيف، 18 يونيو 2022، الرابط: https://bit.ly/3IBXux1

المناصب العليا في الحكومة[751]. كما اعتقلت السلطات الأمنية في عمان في 17 فبراير 2022، الناشط على الإنترنت الدكتور عبد المجيد بن حمود الرواحي بسبب انتقاده تصرفات الأسرة الحاكمة في تغريدة نشرها على الانترنت.[752]

3. الحق في تكوين الجمعيات

ظلت السلطات العمانية خلال العام الماضي تفرض قيودًا واسعة النطاق على إنشاء منظمات وجمعيات المجتمع المدني وطريقة عملها، إذ أنها أبقت خلال العام المنصرم على التدابير القانونية والسياساتية التي تقيّد بلا مبرر الحق في تكوين الجمعيات، وحافظت على نفس الإجراءات البيروقراطية وغير الضرورية التي تعوق تسجيلها، وواصلت فرض القيود غير اللازمة التي تحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على تلقي التمويل الدولي، واستمرت في فرض المسؤولية الجنائية عن تنظيم أنشطة المنظمات غير المسجلة والمشاركة فيها، فعلى صعيد ذي صلة، لا زالت تجرم المواد رقم 116 و117 و118 من قانون الجزاء العماني، إنشاء الجمعيات التي تُعتبر معارضة لأي أنشطة أو سياسات حكومية، أو تلك التي ترمي إلى مناهضة مبادئ الدولة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الأمنية، وتفرض عقوبات بالسجن لفترات تتراوح ما بين عام واحد إلى خمسة عشر عامًا على كل من ينشأ هذه الجمعيات أو ينضم إليها، كما لا زال قانون الجمعيات الأهلية يحد من أنواع الجمعيات، ويشترط عليها اتباع إجراءات إدارية وبيروقراطية مُرهقة من أجل استصدار التراخيص من السلطات العمانية لممارسة أنشطتها، كما أنه يحظر عليها القيام بأي نوع من جمع التبرعات دون موافقة الحكومة، بما في ذلك لأغراض خيرية، وما زال يطالب البعثات الدبلوماسية الأجنبية بعقد اجتماعات مع الجمعيات غير الحكومية من خلال وزارة الخارجية بموجب مذكرة دبلوماسية، إذ أنه لا يجوز للجمعيات، وفقًا للقانون، مقابلة البعثات الدبلوماسية الأجنبية والمنظمات الأجنبية دون موافقة مسبقة من وزارة الخارجية.[753]

ثالثًا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

حققت السلطات العمانية تقدمًا ملحوظًا على صعيد بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خلال العام الماضي، في حين بقيت بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة ببعض الفئات في سلطنة عمان عرضة لانتهاكات السلطات، وفي هذا الصدد، نتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سلطنة عمان خلال العام المنصرم على النحو التالي:

751 عُمان: اعتقال المهندس والناشط على الإنترنت أحمد مسلم الكثيرين، الجمعية العمانية لحقوق الإنسان، 4 مارس 2022، الرابط: https://bit.ly/3GS74dB
752 عُمان: اعتقال الناشط على الإنترنت أبو اليسع الرواحي، الجمعية العمانية لحقوق الإنسان، 23 فبراير 2022، الرابط: https://bit.ly/3ito6Fy
753 المواد رقم 116 و117 و118 من قانون الجزاء العماني، للإطلاع على المواد انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3mAxMxh

1. الحق في العمل في ظروف عادلة ومواتية

بذلت السلطات العمانية العديد من الجهود والتدابير خلال العام الماضي في سبيل توفير فرص عمل لمواطنيها على النحو الذي أفضى إلى ارتفاع نسب التشغيل والعمل في سلطنة عمان وانخفاض معدل البطالة عما كان عليه الوضع أثناء تفشي جائحة كورونا وخلال العام 2021، فوفقًا للإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عمان والبنك الدولي، فإن معدلات البطالة في سلطنة عمان انخفضت خلال العام المنصرم وتراوحت ما بين 2 في المائة و3 في المائة، الأمر الذي يعزى إلى جهود الحكومة العمانية في منع تسريح العمالة وتوفير فرص العمل لمواطنيها في القطاعين العام والخاص.[754]

في حين ظل العمال الوافدون في سلطنة عمان، الذين يمثلون حوالي 67 في المائة من إجمالي القوى العاملة في السلطنة، يتعرضون لانتهاكات حقوقية واسعة النطاق على صعيد الحق في العمل في ظروف عادلة ومواتية، وفي هذا السياق، لاحظ باحثو مؤسسة ماعت أن العمال المهاجرين لا يزالون يُحرمون من الرواتب كليًا، أو بشكل أقل مما تم الاتفاق عليه، كما أنهم لا يزالون مستغلون في أداء أكثر من وظيفة دون تعويضهم ماديًا، كما ظلت العاملات المنزليات بشكل خاص يواجهن انتهاكات حقوقية فجة، حيث أنهن لا يزلن مستبعدات بشكل كامل من قانون العمل في سلطنة عمان، وهو ما يؤدي إلى حرمانهن بشكل كامل من الحقوق الأساسية التي يكفلها هذا القانون للمخاطبين به، ويزيد من خطر تعرضهن للاعتداءات والانتهاكات الحقوقية، بما في ذلك مخاطر الاتجار والاستغلال الجنسي من جانب أرباب عملهن، ويجعلهن عرضة بشكل مستمر للعمل لساعات طويلة يوميًا دون فترات استراحة، وللاقتطاع أجزاء من رواتبهن، وللحصول على أجور منخفضة ووضع معيشي مزري، وللحرمان من وثائقهن الشخصية وتقييد الحركة، وبحسب تقرير دولي استند إلى مقابلات شخصية مع 469 عاملة منزلية من سيراليون خلال العام الماضي، فإن جميع العاملات المنزليات باستثناء عاملة واحدة أفدن بتعرضهن للعمل القسري والاتجار بالبشر، و80 في المائة منهن أخبرن بعملهن ما بين 16 و20 ساعة يوميًا، و99 في المائة منهن أفدن بعدم حصولهن على عطلة رسمية، و90 في المائة منهن تعرضن لتقييد الحركة بما في ذلك مصادرة جوازات سفرهن، و50 في المائة منهن تعرضن لسرقة الأجور، في حين تعرض أكثر من ثلثهن للاعتداء الجنسي.[755]

[754] Oman's unemployment rate drops to below pre-pandemic levels, zawya, April 20, 2022, link: https://bit.ly/3jT8Cen
[755] Report raises new concerns over abuse of migrant workers in Oman, the Arab weekly, September 8, 2022, link: https://bit.ly/3vPFwQ3

2. الحق في الصحة

واصلت السلطات العمانية خلال العام الماضي خطواتها وإجراءاتها الفعالة التي تنفذها منذ مارس 2020 في إطار التصدي لتفشي فيروس كوفيد-19، إلى أن استطاعت في شهر مايو 2022 السيطرة على الوضع الوبائي في البلاد بشكل كامل، وهو ما تجلى في إعلان السلطات العمانية في 22 مايو رفع جميع الإجراءات الاحترازية المتعلقة بمكافحة فيروس كورونا في جميع الأماكن ولجميع الأنشطة.[756]

في حين ظلت النساء والمراهقات يفتقرن إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في المناطق الريفية والنائية، كما ظل الإجهاض جريمة يعاقب عليها القانون في عمان، دون استثناء الناجيات من الاغتصاب، وحالات الإعاقة الشديدة للجنين، الأمر الذي يعيق من فرص حصول النساء على خدمات الإجهاض المأمون والرعاية اللاحقة للإجهاض في حالات الاغتصاب والإعاقة الشديدة للجنين، وفي هذا السياق، تنص المادة 315 من قانون الجزاء العماني على المعاقبة بالسجن لمدة لا تقل عن ٦ أشهر، ولا تزيد على 3 سنوات لكل امرأة أجهضت نفسها عمدًا بأي وسيلة كانت أو مكنت غيرها من ذلك برضاها، وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن 10 أيام، ولا تزيد على 3 أشهر إذا أجهضت المرأة نفسها أو مكنت غيرها من ذلك اتقاء للعار.[757]

3. الحق في التعليم

بذلت السلطات العمانية خلال السنوات الماضية جهودًا حثيثة في سبيل رفع معدلات التعليم والقضاء على الأمية، الأمر الذي جعل معدلات التعليم في سلطنة عمان من أعلى معدلات التعليم في المنطقة، وفي هذا السياق، بلغ معدل الإنفاق الحكومي على التعليم في سلطنة عمان وفقاً لأحدث الإحصائيات الصادرة عن منظمة اليونسكو ما نسبته 12.2 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي، وهو ما يعد من أعلى معدلات الإنفاق على التعليم في المنطقة، في حين بلغ معدل صافي الالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية في سلطنة عمان وفقاً لأحدث الإحصائيات الصادرة عن اليونسكو ما نسبته 90 في المائة، بينما بلغ صافي معدل الالتحاق بالمدارس في المرحلة الثانوية في السلطنة ما نسبته 96.1 في المائة، وتعد المعدلات السابقة من أعلى معدلات الالتحاق بالتعليم في منطقة الشرق الأوسط.[758]

[756] سلطنة عمان ترفع جميع الإجراءات الاحترازية المتعلقة بمكافحة كورونا، العربية، 22 مايو 2022، الرابط: https://bit.ly/3Ztqz3M
[757] المادة 315 من قانون الجزاء العماني، للإطلاع على كامل مواد القانون انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3bBCZi0
[758] Oman, UNESCO, link: https://bit.ly/3XhISqD

رابعًا: الفئات الأولي بالرعايا

ظلت أوضـاع حقوق الفئات الخاصـة أو الأولى بالرعاية بمن في ذلك المرأة والطفل يشـوبها التمييز المجحف في القانون والممارسة المجتمعية. وفي هذا السياق، نستعرض أوضاع حقوق بعض الفئات الأولى بالرعاية في سلطنة عمان على النحو التالي:

1. حقوق المرأة

ظلت المرأة في سـلطنة عمان خلال العام الماضـي تعاني من التمييز المجحف تجاهها في القانون والممارسة المجتمعية، حيث ظل قانون الأحوال الشخصية يميز ضد المرأة في مسائل مثل الطلاق والميراث وحضانة الأطفال والوصاية القانونية، كما ظل قانون العمل يحد من أنواع العمل وساعات العمل التي يجوز للمرأة القيام بها. ففي مسـائل الطلاق على سـبيل المثال، لا زال قانون الأحوال الشـخصـية يجيز للزوج أن يطلق زوجته من دون سـبب وبقرار منفرد، في حين ظل القانون ذاته يُشـترط على المرأة أن تقدم طلبًا إلى المحاكم لأسـباب محدودة. كما ظل القانون يعترف بالآباء أوصياء قانونيين على الأطفال، بغض النظر عمن منحته المحكمة الحضانة، واستمر القانون يشترط في زواج العمانية من غير عماني الحصـول على موافقة وزارة الداخلية قبل الزواج، وهو أمر يصـعب بشـكل خاص على العمانيات الحصـول عليه، وقد يؤدي زواج المواطن من أجنبي في الخارج دون موافقة الوزارة إلى رفض دخول الزوج الأجنبي على الحدود ومنع الأطفال من المطالبة بحقوق المواطنة والإقامة، ولا يزال يحظر قانون الجنسية على المرأة تمرير جنسيتها لأبنائها إذا كانت متزوجة من رجل غير عماني.[759]

ولا زال يفتقر القانون العماني لأية تشريعات تجرم العنف الجنساني ضد المرأة، وعلى وجه الخصوص العنف المنزلي والجنسي، ولا يتضمن أي أحكام تحظر صراحة العنف العائلي والاغتصاب الزوجي، ما يجعل النسـاء اللواتي يبلغن عن الاغتصـاب عرضـة للملاحقة القضـائية، كما ظل القانون يفتقر لأية تشـريعات تحظر تشـويه الأعضـاء التناسـلية الأنثوية، الأمر الذي يجعل من هذه الممارسـة منتشـرة على نطاق واسع في جميع أنحاء السلطنة.

واسـتمرت النسـاء خلال العام الماضـي تتعرض لأشـكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي بما في ذلك القتل، وفي هذا السياق، رصد باحثو مؤسسة ماعت العديد من الوقائع خلال العام المنصرم التي تعرضت خلالها النساء للقتل التعسفي على يد أزواجهن الحاليين أو السابقين،

759 حقوق المرأة في عمان، المركز العماني لحقوق الإنسان، 19 يوليو 2021، الرابط: https://bit.ly/3pZB6nI

ففي 7 ديسمبر 2022 على سبيل المثال، قُتلت المحامية أمل العبري أمام المحكمة الابتدائية بمدينة السيب الساحلية، على يد زوجها السابق بعد أن سدد لها عدة طعنات في أماكن مختلفة من جسمها. وفي جريمة مماثلة، قُتلت الطالبة ابتسام المقرشي في 11 ديسمبر 2022، على يد زوجها السابق طعنًا بسلاح أبيض أمام بوابة جامعة التقنية والعلوم التطبيقية في ولاية عبري.[760]

وظلت نسب مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار، في سلطنة عمان خلال العام المنصرم تسجل مستويات متدنية للغاية، فوفقًا للتشكيل الوزاري الأخير في سلطنة عمان، والذي أعلن عنه في يونيو 2022، فإن عدد الوزيرات قد بلغن 3 وزيرات فقط من بين 26 وزيرًا في مجلس الوزراء، وهو ما يعني أن نسبة مشاركة النساء في مجلس الوزراء العماني المُشكل حديثًا لا تتعدى 11.5 في المائة[761]، في حين أسفرت الانتخابات البلدية الأخيرة التي تم إجراؤها في ديسمبر 2022 عن فوز امرأة واحدة فقط بعضوية المجالس البلدية من بين 126 عضوًا، وهو ما يعني أن نسبة تمثيلها في عضوية المجالس البلدية الأخيرة لا تتعدى 0.8 في المائة.[762]

2. حقوق الطفل

ظلت بعض أحكام القانون العماني تنتهك الحقوق الأساسية للطفل على نحو لا يتوافق مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، فعلى صعيد ذي صلة، لا زال يحرم قانون الجنسية العماني على المرأة العمانية تمرير جنسيتها لأبنائها إذا كانت متزوجة من رجل أجنبي، العديد من الأطفال المولدون من أم عُمانية وأب أجنبي خلال من الحق في الجنسية، كما أن الأطفال في عمان لا يزالون غير محميين من العنف الأسري والعقاب البدني الذي قد يقع عليهم من أحد أفراد الأسرة، وفي هذا السياق، لا تجرم المادة 44 من قانون الجزاء العماني الصادر برقم 7 لعام 2018 أي عنف يقع على القُصّر طالما أن الفعل وقع بحسن نية، إذ تنص هذه المادة علي حق الآباء ومن في حكمهم في تأديب أطفالهم في حدود ما هو مقرر شرعًا وقانونًا[763]، كما استمر قانون الأحوال الشخصية العُماني، الذي يجيز في المادة 10 منه للقاضي تزويج القاصرات إن كان في ذلك مصلحتهن، في ترسيخ ظاهرة الزواج المبكر بين الفتيات القاصرات اللائي لا يزدن أعمارهن أحيانًا عن 15 عامًا خاصة في المناطق الريفية والنائية.[764]

760 عمان: انتهاكات جسيمة بحق النساء وناشطي الإنترنت، مركز الخليج لحقوق الإنسان، 9 يناير 2023، الرابط: https://bit.ly/3ITRVdx
761 عمان.. 12 مرسوما سلطانيا و3 وزراء جدد والمرأة تحتفظ بمقاعدها، العين الاخبارية، 16 يونيو 2022، الرابط: https://bit.ly/3k3mrag
762 نتائج الانتخابات العمانية.. 126 عضوا بينهم امرأة بـ 11 مجلسا بلديا، العين الاخبارية، 26 ديسمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3kafVhO
763 المادة 44 من قانون الجزاء العماني، للاطلاع على كامل مواد القانون انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3bBCZi0
764 المادة 10 من قانون الاحوال الشخصية، للاطلاع على كامل مواد القانون انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3BJoLX0

الإمارات

أولا: التطور التشريعي

لاحظت مؤسسة ماعت اصدار مجموعة من القوانين الاتحادية والمراسيم بقوانين في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2022 تتصل هذه القوانين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية أيضا. بجانب ذلك دخلت مجموعة من القوانين التي جري اعتمادها في عام 2021 حيز التنفيذ في يناير وفبراير 2022 على التوالي. واعُتبرت هذه القوانين بمثابة طفرة في البيئة التشريعية في دولة الإمارات ومن بين هذه القوانين والمراسيم:

في يناير 2022 دخل قانون الجرائم والعقوبات الاماراتي حيز التنفيذ، ويضم القانون نحو 479 مادة تتعلق بالجرائم والجنايات وعقوباتها، وقد نصت المادة الثانية من القانون على إن "الإنسان برئ حتى تثبت إدانته وفقا للقانون" وهو النص الذي يتفق مع الفقرة الثانية من المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية مع ذلك فالإمارات ليست طرفًا في هذا العهد. [765].

في 2 يناير 2022 دخل قانون حماية البيانات الشخصية في دولة الإمارات العربية حيز التنفيذ، وقد أكدت حكومة دولة الإمارات إن القانون لم يدخل حيز التنفيذ الا بعد استشارة 20 شركة تكنولوجية كبري وعقد شراكة مع القطاع الخاص لصياغة القانون، ويمنح القانون للإماراتيين الحق في الحصول على المعلومات ومعرفة الجهات التي تجري مشاركة بياناتهم الشخصية معها.[766] إلا إن القانون تعرض لمجموعة من الانتقادات لاسيما فيما يتعلق بالاستثناءات التي تضمنها القانون حيث لا تسري احكام القانون على كل من؛ الجهات الحكومية المتولي التحكم بالبيانات الشخصية أو الجهات الحكومية التي تقوم بمعالجة البيانات الشخصية لدى الجهات الأمنية والقضائية[767].

765 مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات، https://bit.ly/3Xn2d9U
766 القانون الاتحادي لحماية البيانات الشخصية، https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/digital-uae/data/data-protection-laws
767 القانون الجديد لحماية البيانات في الإمارات العربية المتّحدة: فائضٌ من الاستثناءات والإعفاءات، 5 مايو 2022، https://bit.ly/3iGbfA6

في فبراير 2022 دخل حيز التنفيذ المرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل "قانون العمل الإماراتي" ونص القانون على إن توقيع عقد العمل للموظف يكون لمدة محددة، لا تزيد على ثلاث سنوات، ويجوز باتفاق صاحب العمل والعامل تمديد أو تجديد هذا العقد لمدة أخرى مماثلة أو لمدة أقل، مرة واحدة أو أكثر. أما في حالة رغبة العامل الانتقال، للعمل لدى صاحب عمل آخر في الدولة خلال فترة التجربة التي لا تزيد عن ست شهور، يُحتم عليه اخطار صاحب العمل الأصلي بذلك خطيا بمدة لا تقل عن شهر من تاريخ رغبته بإنهاء العقد، ويلتزم صاحب العمل الجديد بتعويض صاحب العمل الأصلي بتكاليف الاستقدام أو التعاقد مع العامل، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك. كما يحظر القانون التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الدين، أو الجنسية، أو الإعاقة. كما يمنح القانون المرأة في القطاع الخاص المساواة في الأجر على العمل متساو القيمة بما يتفق مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 100 لسنة 1951 المتعلقة بالمساواة في الأجور.

في 15 يونيو 2022 اقر المجلس الوطني الاتحادي مشروع قانون بشأن الاحداث الجانحين (الخارجين عن القانون) والمعرضين للجنوح وتضمن القانون مجموعة من الحقوق لهؤلاء الأطفال القاصرين من بينها معاقبة كل من نشر اسم أو صور الجانح بدون أذن بالحبس لمدة سنة أو الغرامة بنحو 50 ألف درهم. ويعاقب الجاني بخمسة سنوات إذا أقدم على هذا الفعل مع أكثر من طفل من الأحداث[768]. وفي مارس 2022 أصدر الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، قراراً بمنح صفة الضبطية القضائية لـ 127 من اختصاصي حماية الطفل في إمارة أبو ظبي، بما يخولهم صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات ما يقع بالمخالفة لأحكام القانون الاتحادي رقم 3 لسنة 2016 بشأن حقوق الطفل، واللوائح والقرارات اللاحقة على القانون ويتفق هذا الاجراء مع التوصية التي قُدمت لدولة الامارات اثناء الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بوضع سياسات وبرامج تشغيلية من أجل حماية الأطفال من مخاطر التحرش الجنسي والاعتداء الجنسي.

في 2 يناير 2022 دخل قانون الجرائم الإلكترونية بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 34 لعام 2021، حيز التنفيذ ليحل محل القانون الاتحادي السابق رقم 5 لعام 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، ووضع القانون في المواد من 1 إلى 3 عقوبات مُشددة على الاختراق الإليكتروني

[768] «الوطني» يقر مشروع قانون بشأن الأحداث الجانحين والمعرضين للجنوح، https://bit.ly/3XtEWmL

لمؤسسات الدولة. كما وضعت عقوبات على الاضرار بالبيانات والمعلومات الشخصية وجاءت المادة السادسة لتنص على أن "يعاقب بالسجن المؤقت والغرامة لا تقل عن 500 ألف درهم ولا تزيد عن 3 ملايين درهم كل من حصل او استحوذ او عدل او اتلف أو أفشى او سرب أو ألغي أو حذف أو نسخ او نشر أو أعاد نشر بغير تصريح بيانات أو معلومات شخصية الكترونية باستخدام تقنية المعلومات[769]. مع ذلك زعمت تقارير أن القانون الجديد يضع قيودًا على الحيز المدني وحرية الرأي والتعبير ويمنح سلطة تقديرية للحكومة لفرض عقوبات على الأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي[770]. وفي أبريل 2022، أصدرت إمارة دبي برئاسة الشيخ محمد بن راشد مرسوم رقم 9 لسنة 2022 يتعلق بإخضاع الكيانات الخاصة ذات النفع العام المنشأة بموجب تشريع لأشراف ورقابة هيئة تنمية المجتمع بدبي واعتبرت بعض التقارير أن هذا الاشراف قد يضع قيود على أنشطة منظمات المجتمع المدني[771].

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

اثناء شغل عضوية مجلس حقوق الإنسان صوتت الإمارات لصالح القرارات الموضوعية التي تتناول الحقوق المدنية والسياسية، كما انضمت الإمارات العربية المتحدة بشكل عام إلى توافق الآراء بخصوص هذه القرارات، مع استثناء القرارات المتعلقة بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام والتوجه الجنسي.

1. الحق في الحياة

تحترم الإمارات الحق في الحياة وضمان الحياة الكريمة لمواطنيها وفقا للدستور، وجاءت الإمارات في سنوات سابقة في مراكز متقدمة في عدد من المؤشرات العالمية التي تقيس رفاهية المواطنين من بينها المركز 26 في مؤشر أفضل دول العالم لجودة الحياة لعام 2022، وعلى الرغم من إن الإمارات لم تلغ عقوبة الإعدام ومع استمرار بعض المحاكم في إصدار احكام قضائية تتعلق بتطبيق عقوبة الإعدام، إلا إن التحالف العالمي لإنهاء عقوبة الإعدام أفاد بإن الامارات العربية المتحدة، لم تُنفذ عقوبة الإعدام منذ عام 2019[772]. بينما زعمت تقارير أخري تنفيذ هذه العقوبة في نطاق محدود للغاية. وفي بعض الحالات التي صدرت فيها عقوبة الإعدام تفاوضت الحكومة مع عائلات الضحايا

769 https://bit.ly/3k5sCdR
770 بيان مشترك حول اعتماد دولة الإمارات العربية المتحدة لقانون اتحادي رقم 34 لسنة 2021 بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، https://bit.ly/3iLn3kq
771 مرسوم رقم (9) لسنة 2022 بشأن إخضاع الكيانات الخاصّة ذات النّفع العام المُنشأة بمُوجب تشريع لإشراف ورقابة هيئة تنمية المُجتمع في دبي، https://bit.ly/3QC1YFT
772 https://bit.ly/3DxI2z9

من أجل استبدال عقوبة الإعدام بدفع الدية، وفقا للشريعة الإسلامية، وذلك مقابل العفو وتخفيف عقوبة الإعدام.

وفي يونيو 2022 اسقطت الإمارات عقوبة الإعدام بحق سيدة أجنبية تدعي فداء كيون تبلغ من العمر 43 بعد اتهامها بحيازة المخدرات. وتحظر المادة 6 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 8 لسنة 2016 بشأن مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية جلب، واستيراد، وتصدير، وصنع، واستخراج، وفصل، وإنتاج، وحيازة وإحراز، وتعاطي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية[773].

2. إجراءات التوقيف والحرمان من الحرية وظروف الاحتجاز

يحظر القانون اعتقال او تفتيش أي شخص دون ابداء أسباب وفي وقت سابق أدخلت الامارات إصلاحات قانونية اجازت لأي شخص يجري توقيفه الحق في الصمت وضرورة ابلاغ المتهم بحقه في الصمت مع ضرورة إبلاغه بالتهم الموجه إليه عند احتجازه بينما يحتم علي المدعي العام التحقيق مع المتهم في غضون 24 ساعة من اخطاره بعملية القبض[774].

في سياق متصل ظلت الشكاوى المتعلقة بإساءة معاملة السجناء قاصرة على المدافعين عن حقوق الإنسان الذين جري اتهامهم بالإضرار بأمن الدولة والذين صدرت في حقهم احكامًا قضائية بالسجن، في مارس 2022 أفادت وزارة العدل علي موقعها الإليكتروني بإن رئيس دولة الإمارات قد أمر بالإفراج عن 540 نزيلًا الذين يقضون عقوبتهم في المنشآت الإصلاحية والعقابية والذين صدرت في حقهم احكامًا في قضايا مختلفة مع ذلك زعمت تقارير ان هذه الإفراجات لم تشمل سجناء الرأي[775]. وفي 30 نوفمبر 2022 أمر رئيس دولة الامارات بإطلاق سراح 3584 نزيلًا من نزلاء المنشآت العقابية والإصلاحية ليصل مجموع المفرج عنهم 4124 نزيلًا في عام 2022[776]. يستثني من هؤلاء بعض الحالات الفردية التي أفرج عنها على سبيل المثال في 10 أغسطس 2022 حيث الغت دولة الإمارات حكمًا بسجن المحامي الأمريكي عاصم غفور مع دفع غرامة قدرها 1.3 مليون دولار

[773] مرسوم بقانون اتحادي رقم (8 لسنة 2016) بتعديل بعض احكام القانون الاتحادي رقم (14 لسنة 1995) في شأن مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، https://bit.ly/3XsGQny
[774] 2021 Country Reports on Human Rights Practices: United Arab Emirates, https://bit.ly/3H4oDaw
[775] رئيس الدولة يأمر بالإفراج عن 540 نزيلاً بمناسبة حلول شهر رمضان، https://bit.ly/3ZzE1D8
[776] بإطلاق سراح 3584 نزيلًا من نزلاء المنشآت العقابية والإصلاحية، https://bit.ly/3CJMSs7

امريكي بعد مطالبات من منظمات حقوق الإنســان بإطلاق ســراحه[777]. وكان قد ألقى القبض على الأخير بتهم تتعلق بالتهرب الضريبي وغسيل الأموال[778].

3. حرية تكوين الجمعيات

يكفل دسـتور دولة الإمارات الحق في تكوين الجمعيات ويحيل هذا الحق إلي القانون، وينظم القانون رقم 2 لسنة 2008 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام، وتفيد احصائيات حديثة بوجود نحو 250 جمعية أهلية مُرخص لها العمل من قبل وزارة تنمية المجتمع[779].

وفي 30 أغسـطس 2022 في إطار التجهيز لخضـوع الامارات للجولة الرابعة من الاسـتعراض الدوري الشامل عقدت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وهي جهة حكومية منشأ بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء في دولة الإمارات في 19 أكتوبر 2019، والهيئة الوطنية لحقوق الانسان وممثلين عن المجتمع المدني في الامارات اجتماعًا تحضـيريًا خاص بإعداد التقرير الوطني الرابع لدولة الإمارات المعني بالاسـتعراض الدوري الشـامل لحقوق الإنسـان، ومتابعة سـير تنفيذ التوصـيات التي قبلتها دولة الإمارات ومن شـأن هذا الاجتماع بين اللجنة والهيئة وباق أصـحاب المصـلحة أن يضـفي زخمًا علي عملية الاسـتعراض الدوري الشـامل لدولة الإمارات حيث اجرت اللجنة تسـعة اجتماعات حتي 10 ديســمبر 2022 لمتابعة اطلاق التقرير الوطني لدولة الإمارات في اطار آلية الاســتعراض الدوري الشـامل. ورغم الحيز المحدود المتاح لتكوين الجمعيات في الامارات إلا إن تقارير مسـتقلة زعمت ان انشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان قد يمثل انفراجه أمام فتح المجال وإتاحة حيز أوسع لمنظمات المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة[780].

وكانت الهيئة الوطنية لحقوق الإنسـان قد أنشـأت بموجب القانون الاتحادي رقم 12 لسـنة 2021 في 30 أغسـطس 2021 وتشـمل ولاية الهيئة الوطنية لحقوق الإنسـان، المشـاركة مع أصحاب المصلحة الأخرين في وضع خطة عمل لحماية حقوق الإنسان في الدولة، واقتراح آلية تنفيذها وتقديم اقتراحات للسـلطة المختصـة حول تماهى القوانين والتشـريعات المحلية للمعاهدات الدولية التي صـادقت عليها الدولة. وفي ملاحظاتها الختامية على التقرير الأول للجنة المعنية بمناهضـــة التعذيب في أغسـطس 2022 أفادت اللجنة بضـرورة توفير جميع الموارد التقنية والمالية والبشـرية اللازمة لعمل

777 الإمارات تفرج عن محامي الحقوق المدنية الأمريكي عاصم غفور مقابل غرامة مالية، https://bit.ly/3CNIeJA
778 القبض على عاصم غفور المدان بجريمتي التهرب الضريبي وغسل الأموال، البيان، https://www.albayan.ae/uae/news/2022-07-16-1.4477710
779 مؤشر المشاركة السياسية، بيت الخليج للدراسات والنشر، https://gulfhouse.org/GCCPPI/GH-GCCPPI-2022-AR.pdf
780 اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعقد اجتماعها التاسع لمتابعة التحضير للتقرير الوطني للاستعراض الدوري الشامل، https://alwatan.ae/?p=1056097

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وضمان استقلالها السياسي والمالي من اجل اعتمادها من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان بما يجعلها تمتثل لمبادئ باريس.

4. مناهضة التعذيب

ناقشت اللجنة المعنية بمناهضة التعذيب، التقرير الأول لدولة الإمارات العربية المتحدة في الجلسة التي انعقدت بين يومي 13 و14 يوليو 2022، واعتمدت الملاحظات الختامية بشأن التقرير في الجلسة المنعقدة في 25 يوليو 2022 وقد أعربت اللجنة عن تقديرها لدولة الإمارات للدخول في حوار بناءً بشأن تقريرها وردودها على الأسئلة التي أثيرت خلال الحوار مع اللجنة بما في ذلك عزم دولة الإمارات سحب الإعلان التفسيري المُصاحب للتصديق على الاتفاقية. ينص هذا الإعلان على إن "العقوبات القانونية المطبقة بموجب القانون الوطني، أو الألم، أو المعاناة الناشئة، أو الملازمة لهذه العقوبات، أو الذي يكون نتيجة عرضية له، لا تدخل ضمن مفهوم التعذيب المعرف في المادة الأولي من الاتفاقية"[781] وذلك لإن الألم المبرح الناشئ عن العقوبات أو المصاحب لها أو الناتج عنها بشكل عمدي حتى إن كان بموجب قانون وطني يدخل ضمن مفهوم التعذيب حسب تعريف المادة الأولي من اتفاقية مناهضة التعذيب. وكانت قد طالبت بعض المنظمات بضرورة مواصلة المشاورات مع الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل سحب هذا الإعلان، وألا تكون القوانين الوطنية مبرراً لعدم مراعاة الالتزامات التعاقدية، بما يتعارض مع المادة 27 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات التي تؤكد على عدم جواز الاحتجاج بالقوانين الداخلية كمبرر لعدم تنفيذ الاتفاقيات[782]. في سياق متصل عبرت اللجنة عن مجموعة من التحديات التي تواجه انفاذ الاتفاقية من بينها على سبيل المثال لا الحصر، ادعاءات المعاملة القاسية والإساءات التي يتعرض لها المدافعين عن حقوق الانسان من قبل المكلفين بإنفاذ القانون وموظفي الامن.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

اثناء شغلها لعضوية مجلس حقوق الإنسان صوتت الإمارات لصالح القرارات الموضوعية التي تتناول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما انضمت الإمارات العربية المتحدة إلى توافق الآراء بشأن جميع النصوص المعتمدة الخاصة بهذه الحقوق أو صوتت لصالحها ورغم إن الإمارات ليست طرفًا في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا إن الامارات جاءت في

[781] Ibid, https://bit.ly/39R0vtV
[782] Vienna Convention on the Law of Treaties, Article 27 Internal law and observance of treaties, Page 11, https://bit.ly/3spagWJ

المرتبة الثالثة عشـر من حيث نصـيب الفرد من الدخل القومي وفقا للبنك الدولي ما يعطي مؤشـرًا على وضع هذه الحقوق كأولوية في الدولة.

1. الحق في الضمان الاجتماعي

لاحظت مؤسسـة ماعت توسع دولة الإمارات في تصنيف الفئات التي تستحق الضمان الاجتماعي وحتى فبراير 2022 وصـلت هذه الفئات المسـتحقة للضـمان الاجتماعي إلى 21 فئة، وكان أخرها إضافة فئة "من لا عمل لهم" كفئة مستحقة للمساعدة الاجتماعية لمدة 6 شهور، تُجدد كل نصف عام حتى تتمكن هذه الفئة من الحصـول على عمل[783]، كما تضـمنت ميزانية عام 2022 تخصـيص مبلغ 35 مليون درهم من أجل تمكين الأشـخاص الذين يسـتحقون الضـمان الاجتماعي منة أجل الحصـول علي عمل. مع ذلك وفقا لبيانات عن تقرير لجنة الشـؤون الاجتماعية والعمل والسـكان والموارد البشـرية وهي لجنة حكومية فإن تطوير نظام الضـمان الاجتماعي يواجه جملة تحديات من بينها التأخر في تنفيذ مخرجات مبادرة تحفيز القادرين على العمل من مسـتحقي الضـمان الاجتماع، حيث انخفض عدد الملتحقين بالعمل خلال ثلاثة أعوام من 280 حالة عام 2018 إلى 130 حالة عام 2021، وهو انخفاض قدر بنسـبة 54%، وبالتالي عدم تحقيق الوزارة أهدافها في مؤشـر الأداء التشـغيلي ومن الملاحظات الأخرى التي أوردها التقرير عدم مسـايرة التشـريع المنظم للضـمان الاجتماعي للتغيرات الاجتماعية والاقتصـادية، وصـعوبة تحديث بيانات الفئات المسـتفيدة من المساعدات الاجتماعية بشكل دوري[784] وقد دفع ذلك المجلس الوطني الاتحادي المطالبة بتعديل قانون التضامن الاجتماعي في دولة الإمارات.

2. الحق في العمل بما في ذلك العمل بشروط مرضية وموائية

يكفل الدسـتور الإماراتي الحق في العمل ويعمل على توفيره للمواطنين وتأهيله لهم، وفي فبراير 2022 دخل قانون العمل الجديد حيز التنفيذ ويعطي القانون الجديد مرونة للعمال في تغيير وظائفهم على عكس القانون السـابق كما يمنح بعض الفئات الحق في العمل عن بعد. ووفقا للبنك الدولي فإن نسبة البطالة في دولة الإمارات تمثل نحو 5% [785] بينما تشير احصائيات الهيئة الاتحادية للتنافسـية والإحصـاء وهي جهة حكومية أن معدل البطالة بين الاماراتيين يبلغ 2.25 وهي نسـبة

783 الإمارات من أكثر الدول توسعاً في الفئات المستحقة للمساعدات، الخليج، على الرابط التالي: https://bit.ly/3SeVr3x
784 «الوطني» يطالب بتعديل قانون «الضمان الاجتماعي»، البيان، على الرابط التالي: https://www.albayan.ae/uae/news/2022-02-23-1.4376442
785 قضايا البطالة المتسللة تثير التساؤلات في الإمارات، https://agsiw.org/ar/uaes-lurking-unemployment-issue-raises-questions-arabic /

ضـــئيلة للغاية. وفي مايو 2022 أعلن مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة عن إنشـــاء آلية للتأمين ضد البطالة سوف يُمنح العمال المؤمن عليهم مبالغ مالية لفترة زمنية محدودة إذا اضحوًا عاطلين عن العمل[786].

وكانت دولة الإمارات قد اتخذت خطوة إيجابية تمثلت في إطلاق نظام "التأشـيرات الخضـراء" والتي تســـمح لبعض العمال الوافدين بالعمل في الإمارات بدون كفالة. لكن زعمت تقارير أن العمال الوافدون ما برحوًا يتعرضون لطيف واسع من المخاطر بموجب نظام الكفالة وتتضمن هذه المخاطر توجيه تهمة الهروب إلى العمال الذين يغادرون وظائفهم. في سياق متصل استمرت الامارات بتنفيذ توصية منظمة العمل الدولية بحظر العمل أثناء فترة الظهيرة للحماية من أشعة الشمس، وقد طبق هذا القرار في الفترة من 15 يونيو إلى 15 ســبتمبر 2022. مع ذلك لا تزال تواجه دولة الإمارات عجزًا في عدد مفتشـي العمل، وهو ما قوض من آليات إنقاذ القوانين وزعمت بعض التقارير أن الممارسة العملية قد افسحت عن ممارسات تعسفية ضد العمال المهاجرين حيث لا يوجد في الامارات سوي 376 مفتش عمل عينتهم الوزارة يشـرفون على نحو 314 ألف منشـأة بها نحو 4 مليون عامل. وهو ما يتطلب الشـروع في تعيين عدد اخر من مفتشـي العمل عملًا بالتوصـيات الفنية لمنظمة العمل الدولية.

3. الحق في الصحة

يكفل دســـتور دولة الامارات الحق في الصـــحة، كمل ركزت الأجندة الوطنية لرؤية عام 2021 لدولة الإمارات على تطبيق نظام صـــحي يتوافق مع المعايير الدولية، وبلغ معدل الأطباء نحو 3.1 طبيب لكل 1000 من السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالإضافة إلى العمل على تأصيل الجانب الوقائي في النظام الصـــحي وتخفيض معدل امراض الســـرطان والأمراض المرتبطة بنمط الحياة كأمراض السـكري والقلب. لقد خصـصـت الإمارات نسـبة 8.9% من إجمالي الموازنة العامة للإنفاق على الرعاية الصحية وتنمية المجتمع[787]، وقد ارتفع متوسط عمر الفرد في دولة الامارات إلى 82 عاماً للرجال، و78 عاماً للنساء وفقا لتصريحات هيئة الصحة في دبي في ابريل 2022.

786 الإمارات تكشف عن آلية للتأمين ضد البطالة، https://bit.ly/3WkgQtO
787 الامارات تعتمد ميزانية الاعوام 2022-2026، https://mof.gov.ae/federal-budget-2022-ar /

كما توفر الإمارات التأمين الصـــحي للعمال الوافدين إلي الدولة علي قدم المســـاواة مع المواطنين الإماراتيين وهو ما يســـاعد هؤلاء العمال في تحمل تكاليف الخدمات الطبية والأدوية[788]. لكن مع التقدم في القطاع الصـحي والإنجازات التي حققتها الإمارات زعمت بعض التقارير الحقوقية ادعاءات تُفيد بإن العمال الوافدين والأشـــخاص عديمي الجنســـية مُطالبين بدفع الأموال مقابل بعض الخدمات التي لا يغطيها قانون التأمين الصحي في دولة الإمارات[789].

4. الحق في التعليم

يكفل دســتور الإمارات الحق في التعليم لجميع الاماراتيين بشـكل مجاني ويعد التعليم الزاميًا حتى المرحلة الثانوية. كما لاحظت مؤسسة ماعت توسع دولة الإمارات في إتاحة منظومـــة التعليـــم عـــن بعـد لكافـة الطلبـة في القطاعين الحكومي والخاص وكافـة مؤسســات التعليـم العالـي وذلك منذ بداية جائحة كورونا. ووصـــل الانفاق علي قطاع التعليم العام والجامعي في ميزانية عام 2022 نحو 9.6 مليار درهم اماراتي وهو ما يمثل نسبة 16.3% من إجمالي الميزانية.

غير إن إتاحة التعليم المجاني في المرحلة الابتدائية بالمجان لا ينطبق على أبناء العمال الوافدين والمقيمون في دولة الإمارات. فيُشترط للالتحاق الأطفال من أبناء المقيمين في مدراس التعليم العام، ألا تقل درجات الطالب في اللغة العربية واللغة الإنجليزية والرياضـــيات عن 85%، بما لا يتفق مع اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

رابعًا: الفئات الأولي بالرعايا

1. حقوق المرأة

حظيت المرأة في دولة الإمارات بتقدير واســـع خلال عام 2022 اتســـاقًا مع توجه حكومي بتمكين المرأة في مســـتويات مختلفة إلا إنها لا تزال تواجهه تحديات عبرت عنها اللجنة المعنية بمناهضـــة التعذيب في ملاحظاتها الختامية التي ابدتها في 12 يوليو 2022 على التقرير الدوري الرابع لدولة الإمارات

المشـاركة السـياسـية: لا تزال الإمارات تحتل في عام 2022 مكانة متقدمة فيما يخص تمثيل النسـاء في الحياة السـياسـية حيث جاءت وتأتي مقدمة الدول العربية التي تستحوذ فيها النساء على حقائب

[788] The Healthcare Law Review: United Arab Emirates, Law Review, 5 September 2021, https://bit.ly/2ZUs68k
[789] Ibid

وزارية بتسعة حقائب للنساء في كل دولة، كما آتت الإمارات في المرتبة الأولي من حيث تمثيل النساء في المجلس الاتحادي بنسبة 50% من أعضاء المجلس الاتحادي، بناء على توجيه رئيس الدولة السابق الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في ديسمبر 2018 برفع نسبة تمثيل المرأة الإماراتية في المجلس الوطني الاتحادي وهو ما يحفز من المشاركة السياسية للمرأة[790]. وفي قت سابق أطلق المجلس الأعلى للأمومة والطفولة مبادرة " البرنامج الوطني للتمكين السياسي". وذلك لتوعية المرأة بدورها المنوط به في المسار السياسي سواء على مستوى التصويت أو الترشح، إضافة إلى التواصل مع 120 ألف امرأة لتعريفهن بماهية الانتخابات وأدوارهن فيها، والنظر في أسباب عزوفهن عن التصويت. مع ذلك لا تزال مؤسسة ماعت تلاحظ التمثيل الضعيف للمرأة في دولة الإمارات في الجهاز القضائي والمحكمة الدستورية وقوات الأمن مع عدم وجود بيانات حديثة في هذا الشق.

المساواة في العمل ومنح الجنسية: تنص المادة الرابعة من المرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل، الذي دخل حيز التنفيذ في فبراير 2022 على حظر التمييز" على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الدين، أو الأصل الوطني، أو الأصل الاجتماعي، أو بسبب الإعاقة بين الأشخاص، الذي يكون من شأنه إضعاف تكافؤ الفرص أو المساس بالمساواة في الحصول على الوظيفة أو الاستمرار فيها والتمتع بحقوقها، كما يحظر على صاحب العمل التمييز في الأعمال ذات المهام الوظيفية الواحدة".

كما تنص الفقرة الثالثة من ذات المادة بإن تحظي المرأة بأجر مماثل للرجل في حال قيامها بالعمل ذاته، أو عمل أخر له قيمة متساوية[791]. وفي الممارسة العملية أصدرت السلطة القضائية بعض الأحكام التي تكافح التمييز، في سياق متصل وصلت نسبة النساء نحو 60% من إجمالي القوة العاملة الوطنية في اكسبو دبي الذي استمر حتى نهاية مارس 2022.

اما فيما يخص منح الجنسية لم تحظي المرأة الإماراتية المتزوجة من أجنبي بعد بحقوق متساوية في منح الجنسية لزوجها أو أطفالها، أسوة بنفس الحق الذي يملكه الرجل الإماراتي في منح الجنسية لأطفاله ولزوجته، وقد اوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في يونيو 2022 بمساواة الرجل والمرأة في منح الجنسية، إبان المراجعة الرابعة لدولة الإمارات[792].

790 قرار رئيس الدولة الخاص برفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الاتحادي الى" 50%" يدخل حيز التنفيذ، وزارة الدولة لشئون المجلس الاتحادي الوطني، على الرابط التالي: https://bit.ly/3tzFsSK

791 مرسوم بقانون اتحادي رقم (33 (لسنة 2021 بشأن تنظيم علاقات العمل، المادة الرابعة، على الرابط التالي: https://bit.ly/3Ugd195

792 لجنة أممية تحضّ الإمارات على منح المرأة حقوقا مساوية للرجل في الزواج والطلاق، يور نيوز، علي الرابط التالي:

ويتعارض هذا التمييز في حق منح الجنسية مع الفقرة الثانية في المادة رقم 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والفقرة الرابعة من المادة رقم 1 من الاتفاقية الخاصة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية[793]، علما بإن دولة الإمارات ليست طرفاً في هذه الاتفاقية.

المساواة امام القانون: يعتبر الدستور الإماراتي المساواة من دعائم المجتمع، مع ذلك واجهت المرأة عقبات عديدة للنفاذ فعليًا إلى هذه المساواة امام المحاكم الوطنية. فحتي تحصل المرأة المُطلقة على تسوية مالية وجب عليها إثبات إن زوجها ألحق بها ضررًا جسديًا أو معنويًا، أو هجرها ثلاثة أشهر على الأقل، أو لم يعيُل أسرته ماديًا[794]. بجانب ذلك تتطلب مزاعم الإيذاء الجسدي من المرأة تقارير طبية وشاهدين من الذكور. وفي النهاية القاضي وحده هو من يحدد اعتبار المرأة شاهدة كاملة أو نصف شاهدة. وكبديل لذلك، يجوز للمرأة أن تُطلق بدفع تعويض أو التنازل عن مهرها لزوجها.

غير إنه في أحيان كثيرة ترفض المحكمة الدعوي نتيجة عدم اثبات الضرر الواقع على النساء اللواتي يقدمن علي طلب الطلاق إلى المحكمة، بعض هؤلاء النساء أكدن في تقارير صحفية محلية إنهن لا يستطعن اثبات الشتائم والإهانات التي توجه لهن من أزواجهن، كم لا يستطعن إحضار شهود على الضرر الواقع عليهن للشهادة معهن امام المحكمة، وهو ما يترتب عليه رفض الدعوي أمام المحكمة واستمرار العلاقة الزوجية على غير وفاق بين الزوجين، وبالتالي استمرار الزوج في التنكيل بزوجته وهو ما لا يتفق مع بعض القوانين في القوانين التي تجُرم العنف ضد المرأة في دولة الإمارات، إضافة إلي التعارض الجلي بين هذه الممارسات وبين مبادئ وأحكام الاتفاقية[795].

2. حقوق الطفل

يحمي الدستور حقوق الطفل وينظم القانون الاتحادي رقم 3 لسنة 2016 حقوق الطفل في جميع المجالات. وقد اعتمدت الإمارات الاستراتيجية الوطنية للأمومة والطفولة 2017-2021، لتكون مرجعاً أساسياً لصانعي القرار في مجال الطفولة في دولة الإمارات. ومع ذلك رغم مرور عام على نهاية المرحلة الاولي من الاستراتيجية لا تزال المرحلة الثانية لم تقر بعد. وقد لاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من التدابير التي اتخذتها الحكومة الإماراتية من أجل تحقيق مصالح الطفل الفضلي بما يتفق مع اتفاقية حقوق الطفل التي تعد الإمارات طرفًا فيها.

[793] أنظر، اتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، المادة 1(4)، على الرابط التالي: https://bit.ly/3iKBl0w
[794] Discriminatory Laws Governing Divorce And Child Custody In The United Arab Emirates, Human Rights pulse, https://bit.ly/3ythg8y
[795] مصدر سبق ذكره، على الرابط التالي: https://bit.ly/397Fd8m

في يوليو 2022 كشـــفت وزارة تنمية المجتمع إنه في الفترة من يناير 2021 إلى يونيو 2022 جري عقد أكثر من 57 ورشـــة تثقيفية اســـتهدفت نحو 3200 من الأطفال والمراهقين وأولياء أمورهم وخبراء في مجال حماية الطفولة والأســـرة وجاءت هذه الورشـــة للتعريف بالقوانين والبرامج والمبادرات الوقائية لحماية الطفولة ومن خلال توعية الأسر بأثر المخدرات وطرق الوقاية منها وذلك في إطار رؤية الوزارة التثقيفية القائمة على أساس حماية الطفل وضمان تنشئته على نحو يعزز نموه.

وفي نوفمبر 2022 شـــرعت دولة الإمارات العربية المتحدة في اتخاذ خطوة هامة لصـــالح الأطفال مجهولي النســـب حيث أصـــدرت شـــهادات ميلاد لهؤلاء الأطفال الذين لا يعرف آباؤهم، بموجب المرســـوم رقم 10 لعام 2022 الذي ينظم تســـجيل المواليد والوفيات في الإمارات. ويمكن لهذه الخطوة أن تعزز من تخفيض حالات انعدام الجنسية لهؤلاء الأطفال ويقر هذا القانون حق الأطفال في الحصـــول على شـــهادات ميلاد دون النظر للحالة الاجتماعية لأولياء أمورهم. كما يمكن القانون الأمهات تسجيل أطفالهن من خلال تقديم الوثائق اللازمة للسلطة القضائية وبموجب المادة 11 من القانون، للأم أن تصرح أنها أم الطفل وأن تقدم الطلب إلى المحكمة بذلك، ويعد القانون تطورًا قانونيًا وفقا لخبراء حيث أضـــحت الإمارات الدولة العربية الاولي التي تعترف بحق الأم غير المتزوجة في تسجيل طفلها إذا كان الأب مجهولاً".

3. حقوق كبار السن

يحمي دســـتور الإمارات العربية المتحدة حقوق كبار الســـن، وينظم القانون الاتحادي رقم 9 لســـنة 2019 حقوق كبار السن، واستعاضت الإمارات بمصطلح كبار السن بكبار المواطنين وهم الأشخاص ما فوق الســـتين عامًا ووفقا لوزارة تنمية المجتمع في ابريل 2022 فإن نســـبة ما فوق الســـتين عامًا في دولة الإمارات لا تتجاوز 5% من إجمالي المواطنين. مع توقعات بإن تصـــل هذه النســـبة لنحو 11% في عام 2032.

وفي 19 سبتمبر 2022 اثناء الحوار التفاعلي مع الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنســـان أبدت الإمارات رغبتها التعاون مع آليات الأمم المتحدة لكبار الســـن. وفي ســـبتمبر 2022 أصـــدرت إمارة دبي نحو 23 ألف بطاقة تســـمي "اســـعاد" تســـتهدف كبار الســـن والمتقاعدين وتنطوي هذه البطاقة على مزايا متباينة من بينها خصـــومات في قطاعات الصـــحة والتعليم والســـكن وتتفق هذه المبادرات مع مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن.

4. ذوي الإعاقة [أصحاب الهمم]

يحمي القانون حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة ويُطلق عليهم (أصحاب الهمم)، واعتمدت بعض الإمارات استراتيجيات منفصلة تضمن حقوق الأشخاص من ذوي الهمم من بينها الاستراتيجية الشاملة لأصحاب الهمم في إمارة أبو ظبي 2020-2024 التي أطلقتها وزارة تنمية المجتمع. وفي الفترة من 15 الي 17 نوفمبر 2022 عُقد مؤتمر اكسبو أصحاب الهمم الدولي، وهو المعرض الدولي الذي يعني بالأشخاص ذوي الإعاقة، وقد استهدف المعرض حث الجهات الحكوميّة وجهات القطاع الخاص لتغيير نظرتهم إلى ذوي الإعاقة وتحسين الخدمات التي تقدمها هذه الجهات بما يعود بالنفع على أصحاب الهمم احتياجات ما قد يؤد إلي إعادة دمجهم في المجتمع[796]. في سياق متصل كان الأشخاص من ذوي الإعاقة من بين الفئات الذين سمح لهم بالعمل عن بعد ما بعد الموجات المتتالية لجائحة كورونا شريطة ان يجري ذلك بالتنسيق مع إدارة الموارد البشرية[797].

مع ذلك لاحظت المؤسسة بعض التحديات التي تواجه هؤلاء الأشخاص في الحياة اليومية، في أغسطس 2022 زعمت فتاة تدعي آمنة وهي فتاة من ذوي الهمم إنها تعرضت لمضايقات خلال رحلة على متن طيران الإمارات من دبي إلى كراتشي وقالت الفتاة في شهادتها على تويتر إنهم أخبروها بزيادة وزنها وإن مُكثف الأوكسجين التي تحمله سوف يحسب من الوزن المتاح للحقائب الخاصة بالفتاة على الطائرة. اضافت الفتاة إنها تعاني من 'ضمور عضلي ومرض الانسداد الرئوي المزمن، وهي حالة رئوية تتطلب مني أن تحمل معها الأوكسجين في الرحلات لأنه من المعدات المنقذة للحياة'[798].

[796] انطلاق فعاليات معرض (اكسبو أصحاب الهمم الدولي) 15 نوفمبر الجاري، 14 نوفمبر 2022، https://bit.ly/3kgncwR
[797] Voluntary National Review 2022, https://bit.ly/3k5AtrR
[798] 'Like I was invisible': Person with disability carrying oxygen concentrator narrates 'humiliating' time with Emirates, 10 august 2022, https://bit.ly/3QCQsdf

البحرين

أولا: التطور التشريعي

لاحظت مؤسسة ماعت إصدار الأمير حمد بن عيسى في عام 2022 مجموعة من القوانين، بجانب إصدار القرارات الوزارية التي تعادل القوانين الصادرة عن الوزرات المختلفة في البحرين، بالإضافة الي اقتراح مشاريع قوانين خلال ذات الفترة التي يغطيها التقرير، وتمس هذه التشريعات بشكل أو بأخر الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق الفئات الأولي بالرعاية ويمكن ايجازها فيما يلي:

في 24 نوفمبر 2022 قدم رئيس مجلس النواب مشروع بقانون منح إعانة طفل لكل رب اسرة في مملكة البحرين وتكون مشروع القانون من ست مواد ونصت المادة الثانية منه على صرف إعانة طفل تبلغ 20 دينارًا شهريا لكل رب اسرة في دولة البحرين على الا يتجاوز عدد الأطفال التي تشملهم الاعانة أربعة أطفال[799].

في 24 أغسطس 2022 قدم رئيس لجنة المرافق العامة والبيئة في مجلس النواب البحريني مشروع قانون بتعديل المادة رقم 1 من المرسوم بقانون 10 لسنة 1976 الخاص بنظام الإسكان وجاء المشروع لينص على أن يستبدل نص المادة الاولي من المرسوم بقانون رقم 10 بالنص التالي وهو ان "تتولى وزارة الإسكان توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين من خلال تقديم الخدمات التي حُصرت في؛ الحصول على مسكن عن طريق التمليك أو التأجير؛ تمويل شراء أو بناء أو ترميم مسكن؛ بجانب إضافة أية خدمات أخرى تهدف إلى توفير السكن لذوي الدخل المحدود من المواطنين" ويتوافق ذلك مع حق كل شخص في المأوي الوارد في المادة 11 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

[799] https://bit.ly/3Y74ve1

في ابريل 2022، أصـدر ملك البحرين قانون رقم 13 لسـنة 2022 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 13 لسـنة 1975 بشـأن تنظيم معاشـات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة وقد منح القانون للرجل والمرأة على السـواء بعد بلوغ سـن التقاعد الاعتيادي الحق في الاسـتمرار بالعمل حتى سـن الخامسة والستين. وجاء في المادة 13 من القانون إن الموظف يستحق معاشاً تقاعدياً متى قضى في الخدمة: خمس عشـرة سـنة كاملة إذا كان انتهاء الخدمة ببلوغه سـن التقاعد المتعارف عليه. ؛ أو عشـرين سـنة كاملة إذا كان انتهاء الخدمة بسـبب إلغاء الوظيفة أو الفصـل بغير الطريق التأديبي أو الإحالة على التقاعد أو الفصـل بقرار تأديبي أو بحكم قضـائي.؛ خمسـاً وعشـرين سـنة كاملة إذا كان انتهاء الخدمة بسـبب الاسـتقالة.؛ عشـرين سـنة كاملة إذا كان انتهاء الخدمة بسـبب الاسـتقالة، وبلغ الموظف سن خمسين عامًا.

كما صـدر القرار رقم 24 لسـنة 2022 بشـأن منح تأشـيرة دخول ورخصـة الإقامة العائلية لأقارب البحرينيين من الدرجة الأولى وزوجات البحرينيين وأزواج المرأة البحرينية من الأجانب وتيسـير منح تأشيرة الدخول إلى البحرين كإقامة ميُسرة لأبناء غير المقيمين في البحرين، ولفترة أطول عند رغبتهم في زيارة البحرين، وشـمل القرار تسـهيل إجراءات إصـدار وثيقة سـفر لمدة محددة لأبناء المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي في الحالات الخاصة مثل السفر للدراسة أو العلاج في الخارج.

في 1 يونيو 2022 احيل إلي لجنة الشـؤون التشـريعية والقانونية بمجلس النواب[800] مشـروع قانون لتعديل المادة السـادسـة من قانون التعليم وجاء التعديل لينص علي أن يُسـتبدل بنص المادة السـادسـة من القانون رقم 27 لسـنة 2005 بشـأن التعليم، النص الآتي: "التعليم الأسـاسـي حق للأطفال الذين يبلغون السادسة من عمرهم عند بداية العام الدراسي وحتى نهاية شهر ديسمبر من العام ذاته وتلتزم المملكة بتوفيره لهم، ويلزم الآباء أو أولياء الأمور بتنفيذه، وذلك على مدى تسـع سنوات دراسية على الأقل، ويصدر الوزير القرارات اللازمة لتنظيم وتنفيذ الالزام بالنسبة للآباء وأولياء الأمور"[801].

في 29 مايو 2022 احيل إلي اللجنة المعنية بالمرأة والطفل في مجلس النواب بالبحرين مشـروع قانون بإضافة مادة جديدة برقم 17 مكرر أ إلى القانون رقم 17 سنة 2015 بشأن الحماية من العنف الأسـري وشـدت المادة العقوبات المفروضة على الشـخص الذي يمتنع عن البلاغ عن وقائع العنف

800 https://bit.ly/3K9d1oT
801 مشروع قانون بتعديل المادة السادسة من قانون التعليم رقم 27 لسنة 2005، https://bit.ly/3ljAI3j

الاسـري التي تصـل إلي الوفاة أو الإصـابة بعاهة مسـتديمة، وقد وصـلت هذه العقوبات إلي السـجن لمدة عام والغرامة لا تقل عن ألف دينار[802].

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

1. الحق في الحياة

تكرر الحكومة البحرينية احترامها للحق في الحياة لكل مواطنيها. رغم ان الدسـتور لا يذكر هذا الحق صراحة. وفي تقريرها المقدم الي المفوضية السامية لحقوق الانسان بخصوص خضوعها للاستعراض الدوري الشامل في أغسطس 2022 أفادت البحرين انها تطبق عقوبة الإعدام بما يتفق مع الضمانات الواردة في المادة السـادسـة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسـياسـية مثل تطبيق العقوبة عند وقوع اشـد الجرائم خطورة مثل القتل العمد المقترن بسـبق الإصـرار والترصـد وجرائم الخيانة العظمي.

وفقا لأخر تحديث بشـأن البحرين فإن التحالف العالمي لإنهاء عقوبة الإعدام قد افاد بإن البحرين لم تنفذ عقوبة الإعدام منذ عام 2020 رغم وجود عشرين شخص محكوم عليهم بهذه العقوبة. ويعطي القانون الحرية للقاضـي في تطبيق أما عقوبة الإعدام أو عقوبة سـالبة للحرية مثل السـجن المؤبد في الجرائم الأشد خطورة. وبشكل عام لم تلاحظ مؤسسة ماعت استخدام الشرطة البحرينية للرصاص الحي أو الاستخدام المفرط للقوة في عام 2022[803].

2. حرية الرأي والتعبير بما في ذلك حرية الصحافة

ينص دستور البحرين وقانون تنظيم الصحافة والطباعة والنشر على حرية الرأي والتعبير والصحافة، في عام 2022 وثقت مؤسسة ماعت تصريحات لشخصيات مقربة من الحكومة البحرينية تفيد بإنه لا يوجد شـخص مسـجون بناءً على قضـية نشـر[804]. مع ذلك زعمت تقارير أخري أن ثمة مواطنين ونشطاء قد تعرضوًا لأحكام قضائية قاسية بسبب آرائهم وعلى خلفية استخدام حقهم في التعبير[805].

وثمة تطورات إيجابية لاحظتها مؤسـسـة ماعت خلال 2022 فيما يخص هذا الحق في البحرين، فقد بادرت النيابة العامة بإسـقاط جميع الاتهامات التي يتداخل معها الحق في الرأي والتعبير، بناء علي

802 https://bit.ly/3YBQNjk
803 Bahrin, world coalition against the death penalty, https://worldcoalition.org/pays/bahrain/
804 عهدية أحمد: حرية التعبير مكفولة وليس هناك صحفي مسجون في قضية نشر، بي بي سي، https://www.bbc.com/arabic/tv-and-radio-59917168
805 https://www.hrw.org/ar/report/2022/10/31/383112

مع ما انتهى إليه تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق وترتب على ذلك حسم عدة قضايا بشكل نهائي واستفاد من إسقاط تلك الاتهامات 334 متهماً في قضايا رأي، بينما بقيت بعض القضايا تراوح مكانها نظراً لإنها تنطوي على جرائم مثل العنف والاعتداء على الممتلكات الخاصة للأفراد والعامة للدولة والاعتداء على الأشخاص[806].

فيما يخص حرية الصحافة، زعمت بعض التقارير أن بسبب التعبيرات الفضفاضة في قانون تنظيم الصحافة تعرض بعض الصحافيين للاحتجاز، وقد جاءت البحرين في المرتبة 167 في مؤشر حرية الصحافة الصادر عن مؤسسة مراسلون بلا حدود لعام 2022. وقد ارجع المؤشر ذلك إلى القيود المفروضة على حرية الصحافة وتواجد عشرة صحفيين في السجن[807]. مع ذلك أطلقت البحرين الخطة الوطنية لحقوق الانسان في عام 2022 ومن بين أهداف الخطة في محورها الأول وعلي وجه التحديد فيما يخص تعزيز حرية الرأي والتعبير تعديل قانون الصحافة والإعلام الإلكتروني بما يتوافق مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان التي صادقت عليها البحرين[808].

3. حرية تكوين الجمعيات والنقابات

تنص المادة 27 من الدستور البحريني علي الحق في حرية تكوين الجمعيات والنقابات شريطة الالتزام بالأسس الوطنية والاهداف المشروعة بوسائل سلمية ويحيل ذلك إلى القانون وينظم القانون رقم 36 لسنة 2012 الحق في تكوين الجمعيات وتعديلاته بشرط عدم المساس بأسس الدين والنظام العام [809].

رغم انتقاد بعض المنظمات للقانون فقد وصل عدد الجمعيات الأهلية لأكثر من 600 جمعية ومنظمة مجتمع مدني[810]. مع ذلك ظلت بعض القيود التي فرضها قانون العزل السياسي تفرض قيودًا على بعض العاملين في هذه الجمعيات على سبيل المثال في 31 يناير 2022، أبلغت "الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان"، وهي من بين اقدم المنظمات في البحرين، بمنع مرشحين رُشحوا لخوض انتخابات مجلس إدارة الجمعية من عضوية مجلس الإدارة بسبب قوانين العزل السياسي. المرشحون الثلاثة هم عبد الجليل يوسف، أمين عام المنظمة، وعيسى إبراهيم، ومحسن

806 التقرير الوطني للبحرين، على الرابط التالي: https://bit.ly/3x6LAE8
807 مؤشر حرية الصحافة لعام 2022، البحرينhttps://bit.ly/3Yh75hz
808 الخطة الوطنية لحقوق الانسان 2022- 2026، ص 29، https://bit.ly/3RIlr89
809 القانون رقم 36 لسنة 2012، https://bit.ly/3lai8KM
810 مؤشر المشاركة السياسية، البيت الخليجي للدراسات والنشر، https://gulfhouse.org/GCCPPI/GH-GCCPPI-2022-AR.pdf

مطر. الثلاثة جمعيهم أعضـاء سـابقون في "جمعية العمل الوطني الديمقراطي[811]. شـملت القيود المفروضة على الجمعيات الاهلية التباطؤ في منح التراخيص لعمل بشكل قانوني، وفي بعض الأحيان عدم منح هذه الجمعيات قرارًا بالرفض. كما جري حل عدد من الجمعيات لاعتبارها «غير فاعلة أو لعدم قدرتها على تقديم ما ينفع المجتمع[812].

فيما يخص حرية النقابات تحظي البحرين وفقا لمؤشر المشاركة السياسية في منطقة الخليج لعام 2022 بحرية العمل النقابي من الناحية القانونية، إذ يتيح قانون النقابات العمالية حق تشـكيل وعمل النقابات وتكوين الاتحادات. وقد ورد إن الحكومة لا تتدخل في تشـكيل وإدارة النقابات. كما يكفل القانون حق العمال في الاحتجاج بما يشمل الإضراب، مع ذلك لا يسمح للموظفين العاملين في المؤسسات الحكومية بتشكيل نقابات تمثلهم لكن يستطيعوًا الانضمام إلى جمعيات مهنيـة تحت قانون الجمعيات الأهلية، كما هو الحال مع الأطباء والمهندسين والصحفيين.

4. مكافحة الاتجار بالبشر

حافظت مملكة البحرين على تصـنيفها في الفئة الاولي للعام الخامس في عام 2022 في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية المعني بتصـنيف الدول في مجال مكافحة الاتجار بالأشـخاص[813] ، وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير انخرطت البحرين بالشـراكة مع المنظمات الدولية في تدريب وبناء قدرات قوات الشـرطة والمحققين في وحدة مكافحة الاتجار بالبشـر التابعة لإدارة البحث الجنائي بجانب القضـاة، وموظفي هيئة تنظيم سـوق العمل على مواضـيع تتعلق بالاتجار بالبشـر، بما في ذلك قضـايا العمل الجبري والعمل بالسخرة.

وفي تقريرها المقدم الي آليه الاستعراض الدوري الشامل في أغسطس 2022 أفادت البحرين ان إدارة مكافحة الاتجار بالبشـر قد تعاملت مع 13 بلاغًا يتعلق بهذه الجريمة وجري على إثر هذه البلاغات حبس 14 متهمًا و7 متهمات[814]. وحسـب مدير إدارة مكافحة الاتجار بالبشـر وحماية الآداب العامة، بالإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية في يوليو 2022 بلغ مجموع القضـايا التي بها شـبهة اتجار بالأشـخاص، 54 قضـية، فيما بلغ عدد المتهمين 81 متهماً، و33 متهمة، في حين بلغ عدد المجني

811 "العزل السياسي" يحرم 3 من أعضاء "البحرينية لحقوق الإنسان" أبرزهم الرئيس الحالي من الترشح للدورة القادمة، مرأة البحرين، http://mirrorbah.hopto.me/news/60997.html
812 مصدر سابق، https://gulfhouse.org/GCCPPI/GH-GCCPPI-2022-AR.pdf
813 2022 Trafficking in Persons Report: Bahrain, https://bit.ly/40Ha707
814 https://bit.ly/3x6LAE8

عليهن الذين تم الدعم النفسي والقضائي لهم 269 ضحية[815] وتحظي الامارات بإطار قانوني متين لمواجهة الاتجار بالبشر وفقا لتقارير محلية، مع ذلك ظلت حاجة العاملات المنزليات في البحرين للحماية القانونية بإدراجهن في قانون العمل.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

1. الحق في الضمان الاجتماعي

يكفل دستور مملكة البحرين الحق في الضمان الاجتماعي وينظم القانون رقم 18 لسنة 2006 إجراءات الاستفادة من الضمان الاجتماعي[816]، وقد حدد القانون الفئات التي تستفيد من مساعدات الضمان الاجتماعي وهي تلك الفئات التي ليس لها مصدر دخل كاف تعتمد عليه في مقومات الحياة الأساسية، ويشمل المستفيدين في هذا القانون "الأرامل المطلقات، أسر المسجون البنت غير المتزوجة، الأيتام، المعاقون والعاجزون عن العمل، وكبار السن".

وفي 2022 لاحظت مؤسسة ماعت بعض الإجراءات المبذولة لصالح الفئات المشمولة بالضمان الاجتماعي على سبيل المثال في 14 مارس 2022 وجه امير البحرين بمضاعفة صرف مخصصات المساعدات الاجتماعية التي تصرف لمستحقي الضمان الاجتماعي ومستحقي مخصصات الإعاقة[817]. واعتبارً من يناير 2022 رفع المبلغ المقدر للمساعدة للفئات المستحقة أعلاه بنسبة 10%. تتفق هذه الإجراءات مع ضمان الحق في الضمان الاجتماعي الوارد في المادة التاسعة من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية[818].

2. الحق في الرعاية الصحية

تكفل البحرين الحق في الرعاية الصحية لكل مواطن وفقا للمادة الثامنة من الدستور. وقد خصصت البحرين 34 مليون ونحو 500 ألف لقطاع الصحة في ميزانية مملكة البحرين لعام 2022 توزعت بين وزارة الصحة والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية. وفي ديسمبر 2022 أعلنت ممثلة الصحة العالمية في البحرين الحفاظ على استدامة مملكة البحرين على حالة القضاء على الحصبة والحصبة الألمانية ما اعتبرته المنظمة مؤشرًا علي جودة الرعاية الصحية في دولة البحرين[819]. مع

815 «المباحث والأدلة الجنائية» لـ«الوطن»: 114 متهماً و269 ضحية في 54 قضية اتجار بالأشخاص خلال 18 شهرا. https://bit.ly/3x4nwSt
816 قانون رقم (18) لسنة 2006 بشأن الضمان الاجتماعي، https://www.lloc.gov.bh/HTM/K1806.htm
817 ولي العهد رئيس الوزراء يأمر بمضاعفة قيمة المساعدات الاجتماعية لمستحقي الضمان الاجتماعي ومخصصات الإعاقة، https://alwatannews.net/article/934230
818 التقرير الوطني للبحرين، ص 14، على الرابط التالي: https://bit.ly/3x6LAE8
819 الصحة العالمية: القضاء على الحصبة دليل على جودة القطاع الصحي وتفاني الكادر الطبي في البحرين، أخبار الخليج، https://bit.ly/3I54zEv

ذلك في أغسطس 2022 قدمت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الأول لدولة البحرين وقد أفادت اللجنة بتقلص الفرص المناحة للجماعات المهمشة وعديمي الجنسية والعمال المهاجرين في الحصول على الرعاية الصحية بما في ذلك خدمات التطعيم[820]

3. الحق في التعليم

تكفل مملكة البحرين في المادة السابعة الخدمات التعليمة والثقافية لمواطنيها، والتعليم وفقا لنفس المادة الزاميًا مجانيًا في المراحل الأولي وفقا للقانون. وقد خصصت مملكة البحرين لقطاع التعليم في العامين الماليين 2021 – 2022، ما قيمته 14.2 مليون دينار، مقسمة بالتساوي على العامين، حيث كان نصيب وزارة التربية والتعليم منها 4.8 مليون دينار لكل عام، و1.6 مليون دينار لجامعة البحرين، و800 ألف دينار لبوليتكنيك البحرين في عام 2022[821].

مع ذلك لا تزال القوانين واللوائح المتعلقة بالتعليم في الدولة الطرف لا تتيح إمكانية الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي مجاناً للأطفال من غير المواطنين، بمن فيهم أطفال العمال المهاجرين والأطفال عديمي الجنسية كما اقرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية بحرمان الأطفال المحتجزين من إمكانية الحصول على التعليم في مرافق الاحتجاز. وإن الأطفال المهمشين لم يحصلوًا على التعليم الجيد بذات الدرجة التي تمتع بها المواطنين لاسيما أطفال العمال المهاجرين وذوي الإعاقة وعديمي الجنسية[822].

4. الحق في العمل بظروف مرضية

العمل واجب على كل مواطن في مملكة البحرين، ولكل مواطن الحق في العمل وفي اختياره وفقا للمادة 13 من الدستور. تشكل العمالة الأجنبية أكثر من 75% من اجمالي القوة العاملة في الدولة وفقا لتقارير نقابية بحرينية. وفي إطار عملها على توفير فرص عمل للمواطنين في البحرين، افاد وزير العمل البحريني جميل حميدان في 28 ديسمبر 2022 إن الحكومة وظفت أكثر من 29 ألف مواطن ضمن خطة التعافي ما بعد الجائحة وحتى ديسمبر 2022 واضاف ان خطة التوظيف تتواصل حتى 2024. بجانب تدريب 10 آلاف و281 مواطناً، كما افاد بإصدار برامج لتدريب الخريجين الذين لا

[820] Concluding observations on the initial report of Bahrain, https://bit.ly/3x3nLNI
[821] 265 مليون دينار إجمالي مصروفات المشاريع لعامي 2021 – 2022، الوطن، https://bit.ly/3jKM1B9
[822] مصدر سابق. https://bit.ly/3x3nLNI

تســـتوعبهم ســـوق العمل. وقد أدت هذه الجهود على ما يبدو الي انخفاض معدل البطالة حتى أغسطس 2022 بنحو 5.7%[823]. في سياق متصل رفضت الحكومة البحرينية في أغسطس 2022 مشروع قانون لإضافة مزايا اخري لنظام التأمين ضد البطالة أو ما يسمي التعطل عن العمل وقد بررت الحكومة موقفها الرافض لمشـــروع القانون بإن تعدد مزايا هذا النظام من شـــأنه أن يلغي الغرض من القانون. حيث أن صرف مزايا التأمين ضد البطالة بدون ضوابط وفقا للحكومة قد يجعل المواطنين تقدم على مغادرة العمل للاســـتفادة من هذه المزايا وهو ما قد يؤدي لتبعات جســـيمة على سوق العمل والاقتصاد بالتعبية والمجتمع البحريني أيضا[824].

رابعا: الفئات الأولي بالرعاية

1. حقوق النساء

تكفل المادة 18 من دستور مملكة البحرين المساواة وتحظر التمييز على أساس الجنس. وحظيت المرأة في عام 2022 بتقدم واضح لاسيما فيما يتعلق بالتمكين في مراكز صناعة القرار وفي الجهاز الحكومي حيث تشـــكل المرأة البحرينية 56٪ من العاملين في القطاع الحكومي و35٪ من العاملين في القطاع الخاص. مع ذلك لا تزال البطالة تستشري بين النساء في البحرين حيث تصل نسبة هؤلاء النساء نحو 76٪. وقد لاحظت مؤسسة ماعت الآتي على أوضاع المرأة في البحرين خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

المشـاركة السـياسـية للمرأة، أجريت الانتخابات التشـريعية في عام 2022 وحازت المرأة في البحرين لأول مرة منذ نشـــأت البرلمان على ثماني مقاعد من أصـــل 40 مقعدًا، وهو ما نســـبته 20% من إجمالي المقاعد وهو ما اعتبرته تقارير محلية بحرينية وعربية مكســـبًا لم يتحقق من قبل لصـــالح المرأة. مع ذلك لم تحصـل المرأة سـوي على ثلاثة مقاعد في الانتخابات البلدية التي جرت في الفترة التي يغطيها التقرير أيضـــا[825]. بجانب ذلك جري تمثيل المرأة في مجلس الوزراء بأربع وزيرات، بالإضافة إلى 11 وكيل وزارة، و30 وكيل مساعدة للوزير وهو ما يمثل تقدًما عن السنوات السابقة.

المساواة في الاجر: تحظي المرأة في البحرين بموجب القانون بالمساواة في الأجر في العمل ذي القيمة المتساوية وقد عزز ذلك من ترتيب مملكة البحرين في مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام

823 مجلس الوزراء يكشف عن تحقيق وفورات في الميزانية.. ويعلن عن انخفاض البطالة إلى 5.7%، https://bit.ly/3I9ax8v
824 زيادة «مزايا التعطل» يشجّع على ترك العمل، الأيام، https://www.alayam.com/alayam/first/975529/News.html
825 تمثيل نسائي "قياسي" في البرلمان البحريني بـ 8 مقاعد، https://bit.ly/3jMijvp

2022 الصـادر عن مجموعة البنك الدولي إلا أن في الممارسـة العملية بقيت بعض شـركات القطاع الخاص تمنح الرجل اجورًا أعلي عن النساء.

منح الجنسـية، لا تزال المرأة في البحرين المتزوجة من غير بحريني غير قادرة على منح الجنسـية لأطفالها إلا بعد تقديم طلب اسوة بنفس الحق الذي يملكه الرجل.

العنف الاسري، ينظم القانون رقم 17 لسنة 2015 حماية المرأة والطفل من العنف مع ذلك أفادت المؤسـسـة الوطنية لحقوق الانسـان في البحرين أن الانخفاض في احصـائيات العنف ضـد المرأة قد يرجع لنقص الإبلاغ من الضـحية، كما اوصـت اللجنة في تقريرها المقدم الي اللجنة المعنية بالقضـاء على التمييز ضد المرأة بتخصيص خط ساخن لمعالجة قضايا العنف الاسري

2. حقوق الأطفال

يشـكل الأطفال اقل من 15 عامًا نسـبة 19.4% من إجمالي السـكان في مملكة البحرين وتعد اللجنة الوطنية للطفولة في البحرين المؤسـسـة المعنية بالتنسـيق بين جميع الجهات الحكومية والأهلية ومؤسـسـات المجتمع المدني ذات العلاقة بالطفولة لتحقيق مصـالح الطفل الفضـلي بما يتفق مع اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها البحرين بموجب المرسوم بقانون رقم 16 لسنة 1991 في 13 فبراير 1992. ومن بين الممارسـات الإيجابية التي لاحظتها ماعت في 2022 فيما يخص حماية الطفل في البحرين تعميم صـادر عن وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين في 20 سـبتمبر 2022 يفيـد أن عقوبـة اسـتخدام العقـاب اللفظي أو البـدني من قبـل المعلمين أو الإداريين سـواء في المؤسسات التعليمية الحكومية أو الخاصة تجاه الطلبة هي الفصل من الخدمة بعد إجراء التحقيق، وذلك طبقاً للائحة الجزاءات المعتمدة من قبل جهاز الخدمة المدنية بالنسـبة لموظفي الحكومة وطبقاً لقانون التعليم الخاص فيما يخص المؤسـسـات التعليمية الخاصـة. ويتفق هذا الاجراء مع المادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل والتعليق العام رقم 8 للجنة المعنية بحقوق الطفل [826]

مع ذلك واجه الأطفال في البحرين ممارسـات ضـارة في عام 2022 تمثلت في العنف ضـد الأطفال: وثقت مؤسـسـة ماعت واقعة صفع عاملة في حضانة لرياض الأطفال في أغسطس 2022 لطفلة مع قيام أحد العاملات الأخريات بتصـوير المشـهد وكانت النيابة العامة قد أصـدرت فور تداول مقطع الفيديو قرارً ا بغلق الحضانة بعد ما ثُبت عدم حصول العاملين فيها على تراخيص للعمل بعد انتهاء

826 انهاء العقاب البدني للأطفال، ص 8، https://bit.ly/3x1o2ke

ترخيص الحضـــانة؟ وفي 12 أكتوبر 2022 أصـــدرت محكمة العدالة الإصـــلاحية في البحرين، حكماً بمعاقبة المتهمة بالاعتداء على الطفلة بالحبس لمدة ثلاث سنوات مع النفاذ، وقضت بالحبس بحق المتهمة الأخرى التي قامت بتصوير الواقعة لمدة سنة مع النفاذ، وتغريم كل منهما 100 دينار[827].

3. الأشخاص ذوي الإعاقة

لا ينص دســتور دولة البحرين صــراحة على حقوق الأشــخاص ذوي الإعاقة، وينظم القانون رقم 74 لسنة 2006 حقوق تلك الفئة[828]. وقد لاحظت مؤسسة ماعت رواجًا في عام 2022 للمطالبة بحقوق الأشــخاص ذوي الإعاقة في البحرين. علي ســبيل المثال عبر أعضــاء برلمانيون في أغســطس 2022 على ضــرورة زيادة المســتحقات المخصــصــة للأشــخاص ذوي الإعاقة والتي تقدر بنحو 200 دينار شـــهريًا. وارجعوًا ذلك الي عدم كافية هذه المبالغ لتلبية احتياجات تلك الفئة من المعدات الطبية والحصـــول على جلســـات العلاج الطبيعي وهو ما يضـــفي اعباءً اخري على الاســـرة. فيما اطلعت مؤســـســـة ماعت على شـــهادات بعض الاســـر الذين يعد ذويهم من تلك الفئة والذين عبروًا عن ان المبالغ المقدرة لهؤلاء الأشخاص غير كافية أيضا لاسيما مع ارتفاع تكلفة المعيشة وضريبة القيمة المضافة[829].

827 البحرين.. الحكم في قضية «ضرب طفلة» دور رياض الأطفال، الخليج، https://bit.ly/3HLkQOD
828 قانون رقم 74 لسنة 2006 بشأن رعاية وتأهيل المعاقين، https://bit.ly/3XiPZyp
829 ذوو الهمم وأولياء أمورهم يطالبون بزيادة مخصصات الإعاقة، https://bit.ly/3RGJ0OM

السعودية

أولا: التطور التشريعي

في مارس 2022 أقرت المملكة العربية السعودية نظام (قانون) الأحوال الشخصية، وينظم القانون الجديد مسائل النفقة والزواج والمواريث في المملكة العربية السعودية، وقد أنطوي القانون الجديد على إيجابيات من بينها حق الزوجة في فسخ عقد الزواج من جانب واحد في حالات محددة، وإمكانية توثيق الطلاق، حتى في حالة عدم موافقة الزوج. كما حدد القانون السن القانوني للزواج بنحو 18 عامًا بما يتفق مع اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها المملكة العربية السعودية في 26 يناير 1996.

ونصت المادة التاسعة من النظام على منع توثيق عقد الزواج لمن هم دون 18 عامًا مع استثناء للمحكمة في الأذن بتوثيق العقد إذا ارتأت مصلحة في ذلك. كما نصت المادة التاسعة والعشرون على ان تستحق النفقة المستمرة للزوجة والأولاد والوالدين من تاريخ إقامة الدعوى للمطالبة بها. وتتفق هذه التعديلات في جزء كبير منها مع مبادئ وأحكام اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة والتي صادقت عليها المملكة العربية السعودية في 7سبتمبر 2000.

وفي يونيو 2022 أدخلت المملكة العربية السعودية وفقا لما نشر في الجريدة الرسمية تعديلات علي المادة 23 من نظام التقاعد المدني والمادة 41 من نظام التأمينات الاجتماعية وتضمنت هذه التعديلات من بين جملة أمور ادخال ما يعرف بتعويض الدفعة الواحدة ونصت التعديلات في نظام التقاعد المدني على أنه إذا انتهت خدمة الموظف ولم تبلغ مدتها ما يمنحه الحق في المعاش تُصرف له مكافأة نسبتها 14% من المرتب السنوي عن كل سنة من سنوات خدمته، وإذا كان انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة أو الفصل لسبب تأديبي تحسب المكافأة بما نسبته 10% من المرتب السنوي عن كل سنة محسوبة في التقاعد من سنوات خدمته. ويشترط لصرف المكافأة المنصوص عليها في المادتين الثامنة عشر والثالثة والعشرين من هذا النظام آتيان سن الستين أو الوفاة، أيهما

أســبق، وإذا انتهت خدمة الموظف دون أن تبلغ مدتها ما يمنحه الحق في المعاش، وكانت عشــر سنوات على الأقل، وبلغ سن الستين، فقد استحق هذا الموظف معاشًا.

أما عن التعديلات في نظام التأمينات الاجتماعية، فإنه يحق للمشــترك في حالة تركه العمل تســلم تعويض الدفعة الواحدة المســتحق دون بلوغ ســن الســتين، أو حدوث عجز، وذلك في الحالات التي تحددها اللائحة. وزعم خبراء مقربون من الحكومة أن هذه التعديلات تعمل مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

وفي يونيو 2022 صدر مرسوم ملكي بإصدار نظام حقوق كبار السن ورعايتهم، وقد رمي هذا القانون في المادة الثانية منه على إتاحة بيئة ملائمة ومناســبة لكبار الســن للعيش فيها بما يحافظ على حقوقهم، كما نصــت المادة العاشــرة من هذا النظام علي أن توفر وزارة الموارد البشــرية والتنمية الاجتماعية لكبير السن الذي في حاجة إلي الأجهزة والمستلزمات الطبية المساعِدة بالمجان، وتتحمل ما يترتب عليها من نفقات التشــغيل والصــيانة. كما حظرت المادة الخامســة عشــر على عائل كبير السن أو من خول بسلطة رعايته التصرف في ماله دون موافقته. كما فرضت المادة السادسة عشر عقوبات على من يخالف أحكام المادة الخامسة عشر.

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

انضمت المملكة العربية السعودية اثناء شغلها عضوية مجلس حقوق الانسان إلي توافق الآراء فيما يخص التصويت على القرارات المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية وحينما يكون هناك تصويت، تصوت لصالح هذه القرارات، يستثني من ذلك القرارات التصويت على القرارات المتعلقة بعقوبة الإعدام، وحماية حقوق الانسان في سياق الاحتجاجات السلمية.

1. الحق في الحياة

يكفل القانون في المملكة العربية الســعودية الحق في الحياة ويحميه، إلا إن تقارير عديدة زعمت وجود ممارســات تتنافي مع الالتزام باحترام هذا الحق. من بينها التوســع في تطبيق عقوبة الإعدام في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال في مارس 2022 أدانت المفوضية السامية لحقوق الانســان إعدام 81 شــخص من بينهم من شــاركوًا في احتجاجات ســابقة للمطالبة بالمشــاركة السـياسـية. وقد لاحظت مؤسـسـة ماعت محاولات محدودة من بعض المؤسـسـات ذو الحيثية لتحجيم هذا التوسع، ففي وقائع محددة حاولت النيابة العامة في المملكة العربية السعودية فرض

قيود على هذا التوسع في تطبيق العقوبة لاسيما في قضايا الأطفال القاصرين حيث سعت النيابة العامة للحصول على أحكام بالسجن لمدة 10 سنوات، عوضا عن تطبيق عقوبة الإعدام المطلوبة في الأصل، على بعض الأشخاص الذين ادينوًا بجرائم ارتكبوها وهم قاصرون.

2. الحق في المحاكمة العادلة واستقلال القضاء

يكفل القانون الحق في المحاكمة العادلة والعلنية وينطوي النظام الأساسي للدولة على ضمانات للحق في المحاكمة العادلة ويضمن القانون الاستقلالية للقضاة الذين لا يخضعون لأية سلطة غير أحكام الشريعة والقوانين المعمول بها. إلا ان اللجنة المعنية بالقضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة أكدت في ملاحظاتها الختامية على التقرير الدوري للمملكة العربية السعودية استمرار العقبات التي تحول دون لجوء المرأة إلى القضاء، ومن بين هذه العقبات؛ ضعف إلمام النساء بحقوقهن وبالآليات القائمة لتقديم الشكاوى، والخوف من الانتقام والوصم؛ عدم إلمام موظفي إنفاذ القانون والممارسين القانونيين بحقوق المرأة وعدم مراعاتهم لتلك الحقوق؛ ضرورة حصول النساء والفتيات على إذن من ولي أمر ذكر من أجل تقديم الشكاوى. وقد زعمت بعض الآراء أن هذه الممارسات قوضت من لجوء المرأة للقضاء وهي ممارسات لا تزال جارية في الممارسة العملية.

3. الحق في حرية التعبير بما في ذلك حرية الصحافة

فُرضت بعض القيود على ممارسة حرية التعبير في المملكة العربية السعودية. ففي 3 أكتوبر 2022 حكم علي سعد إبراهيم بالسجن 16 عامًا مع منعه من السفر ذات المدة وهو مواطن امريكي يبلغ من العمر 72 عامًا، كان يقيم في فلوريدا، وعند توجه للمملكة السعودية لزيارة عائلية تعرض للاعتقال في المطار في نوفمبر 2021 بسبب 14 تغريدة كتبها خلال السنوات الماضية لاعتقاله، وفي أغسطس 2022 طالبت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإلغاء الحكم الصادر ضد الناشطة سلمي الشهاب والإفراج عنها بدون شروط. وقد عبرت المفوضية عن مخاوفها من الحكم على طالبة الدكتوراة السعودية سلمى الشهاب بالسجن 34 عاما، وحظر السفر لمدة مماثلة على خلفية سلسلة تغريدات وإعادة نشر تغريدات حول قضايا سياسية وحقوقية في المملكة العربية السعودية".

فيما يتعلق بحرية الصحافة: يُنظم قانون المطبوعات والصحافة حرية الصحافة في المملكة العربية السعودية ولم يظهر في الصحف الحكومية أو الخاصة المحلية خلال عام 2022 سوى اراء محدودة ناقدة للسياسات الحكومية السعودية، وفقا لمراسلون بلا حدود تحتجز السعودية 25 صحفي

بدعوي انتهاك قانون المطبوعات والصحافة وبتهم تتعلق بالإساءة لرموز الدولة، وهو عدد أقل من الذي رصدته المنظمة في عام 2021 والذي وصل 30 صحفيًا ما يعني إن المملكة العربية السعودية قد أفرجت عن 5 صحفيين في عام 2022، وأتت السعودية في المرتبة 166 من بين 180 دولة في مؤشر الصحافة العالمي الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود. في تحسن أربع مراكز مقارنة بعام 2021 حيث آتت في المركز 170 من بين 180 دولة أيضا.

4. الحق في تكوين الجمعيات

يُنظم " نظام المؤسسات والجمعيات الأهلية" الحق في تكوين الجمعيات في المملكة العربية السعودية ويحيل إلى وزارة التنمية الاجتماعية والعمل مهام منح التراخيص لهذه المؤسسات ويمنح القانون سلطة للوزارة في منح الإعانات لهذه المؤسسات. لكن في الوقت ذاته فإن القانون يمنح الوزارة السابقة صلاحيات واسعة تتمثل في أحقية الوزارة في حل الجمعية والمؤسسة الأهلية، وطلب تعليق عملها، كما تضمن القانون أحكام غامضة يمكن تأويلها لتقييد عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

وفقا لأخر إحصائيات رسمية تراجع عدد الجمعيات الأهلية إلى 1910 جمعية في المملكة العربية السعودية مقارنة بنحو 2158 جمعية في عام 2020. لم تتوفر معلومات كافية عن أسباب هذا التراجع ومبررات اغلاق هذه الجمعيات. كما لاحظت مؤسسة ماعت محدودية الجمعيات والمنظمات غير الحكومية المحلية التي تشارك بتقارير ظل في إطار استعراض السعودية امام لجان المعاهدات بالأمم المتحدة وتقتصر هذه المشاركات على منظمات سعودية مُسجلة بالخارج وفي الغالب ما تنتقد هذه المنظمات أوضاع حقوق الانسان في المملكة العربية السعودية.

5. حرية التنقل

حرية الحركة والتنقل مكفولة في المملكة العربية السعودية للمواطنين الذين لا يمارسون أنشطة سياسية، وشملت التدابير الخاصة بضمان حرية الحركة السماح للنساء ما فوق سن 21 عامًا بالحصول على جوازات سفر والسفر إلى الخارج دون إذن الوصي.

وفي 11 مارس 2022، أُطلق سراح رائف بدوي، وهو مدون وناشط سعودي، بعد أنهي عقوبة بالسجن لمدة 10 سنوات. ولكنه لا يزال محظورًا من السفر لعشرة سنوات أخري، وقد صدر هذا الحكم في أعقاب محاكمة بعد توجيه تهم تعلقت بتأسيسه منتدى للنقاش على الإنترنت، اتهم

بسـببه بإهانة الإسـلام. في أغسـطس 2022 حكم على الدكتورة سـلمي الشـهاب بموجب قانون مكافحة جرائم الإنترنت بتهمة "إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام". بالسجن 34 عاما، بجانب حظر سفر لمدة 34 عاما سيبدأ بعد فترة سجنها، وأمرا بمصادرة أجهزتها وإغلاق حسابها على تويتر. ولا تزال بعض المدافعات عن حقوق الانسـان اللواتي أطلق سـراحهن ممنوعات من السـفر مثل اسـراء الغمام ونسـمة السـادة وسـمر بدوي. وفي نوفمبر 2022 أفرجت المملكة العربية السـعودية على مواطنة أمريكية تدعي كارلي موريس بعد توقيفها بتهم الاخلال بالنظام العام إلا انها صـرحت لوسائل الاعلام ومنظمات حقوق الانسان بإنها لم تقدر على مغادرة المملكة العربية السعودية.

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

اثناء شـغلها عضـوية مجلس حقوق الانسـان صـوتت المملكة العربية السـعودية لصـالح القرارات الموضوعية التي تناولت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو انضمت إلى توافق الآراء بشأن هذه القرارات. إلا إن المملكة لا تزال دولة غير طرف في العهد الدولي للحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية مع ذلك فقد اكدت في تعقيبها على التوصـيات المقدمة لها في إطار الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل إن لجنة حكومية تدرس إمكانية الانضمام الي العهد.

1. الحق في الضمان الاجتماعي

الحق في الضـمان الاجتماعي هو حق من حقوق الانسـان وتكفله المادة التاسـعة من العهد الدولي للحقوق الاقتصـادية والاجتماعية. يُنظم نظام التأمينات الاجتماعية الصـادر بمرسـوم ملكي الحق في الضـمان الاجتماعي في المملكة العربية السـعودية، وفي يناير 2022 بدأ نظام الضـمان الاجتماعي المطور الذي تشـرف عليه وزارة الموارد البشـرية والتنمية الاجتماعية بالدخول حيز التنفيذ بعد استلام الدفعة الاولي من المستحقين رسائل بأحقيتهم في المعاشات التقاعدية. وقد وضعت وزارة الموارد البشـرية والتنمية الاجتماعية 5 شـروط لاسـتحقاق معاش الضـمان الاجتماعي المطور، وشـملت أن يكون سـعودياً مقيماً إقامة دائمة في المملكة، والأشـخاص ذوو الإعاقة والأيتام والأرامل ذوات الأيتام الذين لديهم بطاقات تنقل. وتشـترط الوزارة أيضـا أن يقل الدخل المحتسـب للمتلقي للمعاش أو الأسـرة عن الحد الأدنى المحتسـب للمعاش وهو 1100 ريال لعائل الأسـرة و550 ريالا لكل فرد في الأسرة.

2. الحق في العمل وفي ظروف عمل مواتية وعادلة ومرضية

كفل النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الحق في العمل ونص في المادة (28) على أن: "تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادرٍ عليه، وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل " في سياق متصل نصت المادة (1) من نظام الخدمة المدنية على أن "الجدارة هي الأساس في اختيار الموظفين لشغل الوظائف العامة "كما حددت المادة (4) من النظام شروط شغل الوظيفة العامة، وقد أطلقت وزارة الخدمة المدنية موقع التوظيف الإلكتروني للوظائف الحكومية والذي أخذ مسمي " جدارة"، ومن خلال الموقع يتم الترشيح للوظائف الحكومية دونما أي تمييز بين المواطنين بخلاف الحاجة إلي المؤهلات المتوافرة ودرجاتها، ويتم الإعلان عن المرشحين ودرجاتهم بكل شفافية، ويحق لمن لم يتم ترشيحه التظلم إلي الوزارة أو المحاكم الإدارية.

وفي سبتمبر 2022 أعلنت هيئة الإحصاء بالمملكة العربية السعودية انخفاض معدل البطالة في السعودية لنحو 9.7% وهو أدني معدل للبطالة منذ عام 2001 عندمًا بلغ معدل البطالة نحو 8.3%. وتزامن هذا الانخفاض مع مشاركة واسعة للمرأة السعودية في سوق العمل في حين عزت أسباب هذا الانخفاض وفقا لخبراء اطلعت على آرائهم مؤسسة ماعت إلى دخول استثمارات جديدة قطاعات مختلفة ونوعية، ما نجم عنه مجموعة من الوظائف، بجانب الدعم الحكومي للشركات، لاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي أدى لتحسين سوق العمل.

3. الحق في الرعاية الصحية

تكفل المادة 31 من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الحق في حصول الرجل والمرأة على قدم المساواة على الرعاية الصحية، حيث جاء في هذه المادة "تعني الدولة بالصحة العامة وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن وأسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز، والشيخوخة".

كما تضمن كافة لوائح وإجراءات المملكة المعمول بها في المجال الصحي تمكين المرأة من الحصول على الرعاية الصحية، ولا توجد شروط تقييدية لممارسة هذا الحق. كما إن هذا الحق مكفول أيضا للأجنبيات المقيمة في المملكة من خلال نظام التأمين الصحي التعاوني والأنظمة الأخرى ذات الصلة.

وتضمنت رؤية السعودية 2030 برنامجًا للتحول في القطاع الصحي يسعي إلي تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والتأمين المجاني للمواطنين عبر ضمان تغطية الخدمات وفق التوزيع الجغرافي

العادل والشامل. كما يسعي إلى التوسع في تقديم الخدمات الصحية الإليكترونية والحلول الرقيمة والنهوض بجودة الخدمات الصحية باتباع المعايير الصحية العالمية، وقد أطلعت مؤسسة ماعت على ميزانية المملكة العربية السعودية لعام 2022/ 2023 والذي خصصت 189 مليار ريال للصحة والتنمية الاجتماعية، وقد نجم عن التخصيص التوسع في خدمات العيادات الافتراضية حيث بلغ عدد المستفيدين 4.5 مليون مستفيد بنهاية الربع الثاني 2022. كما جري تشعيل أول 20 عيادة تخصصية في خدمات التأهيل الطبي، وربطها بنظام موعد في المناطق والتجمعات، بهدف تسهيل الحصول والوصول للخدمة وتحسين جودة الخدمات. افتتاح 13عيادة للإقلاع عن التدخين ضمن مشروع سجون بلا تدخين بالتعاون مع المديرية العامة للسجون. وقد وصلت نسبة التحصين ضد فيروس" كوفيد-19" للجرعة الواحدة نحو 86% بواقع 26 مليون جرعة، والجرعتين بنسبة 81% بحوالي 24 مليون جرعة، والجرعة التنشيطية نحو 40% بواقع 12 مليون جرعة.

4. الحق في الحصول على التعليم

يكفل النظام الأساسي التعليم في المادة 30 وجاء في نص المادة أن "توفر الدولة التعليم العام وتلتزم بمحو الأمية". والتزمت السعودية في رؤية 2030 بسد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل وتطوير التعليم العام وتوجيه الطلاب نحو الوظائف المناسبة. وهدفت السعودية إلى أن تصبح خمس جامعات لديها على الأقل من بين أكبر 200 جامعة دولية بحلول عام 2030. وقد خصصت المملكة 189 مليار للتعليم في الميزانية العامة للدولة، واستهدفت بنهاية 2023 استحداث أول نظام وطني لتمويل ودعم البحث والابتكار تحت عنوان (برنامج التمويل المؤسسي) بجانب إطلاق منصة (ادرس في السعودية) للتعريف بجهود المملكة في مجال المنح الدراسية وتوحيد عملية القبول وتسريع الإجراءات للطلاب غير السعوديين في جميع دول العالم. وقد أشاد تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في يوليو 2022 بتجربة المملكة العربية السعودية في التعليم عن بعد اثناء جائحة كورونا كأحد التجارب الجيدة في الدول الأعضاء بالأمم المتحدة وارجع التقرير هذا الإشادة إلى جاهزية البنية التحتية والموارد البشرية في المملكة السعودية، وقد شدد التقرير على ضرورة تبني نظام التعليم المدمج في المناطق النائية بالمملكة العربية السعودية.

رابعا: الفئات الاولي بالرعاية

1. حقوق النساء

اتخذت المملكة العربية السعودية تدابير إيجابية في عام 2022 من اجل تمكين المرأة والعمل على حمايتها وكان في مقدمة هذه التدابير اعتماد نظام الأحوال الشخصية. بجانب تمكين المرأة في العمل وحمايتها من الاغتصاب والعنف الاسري.

علي صعيد العمل، نوهت المملكة العربية السعودية اثناء الحوار التفاعلي مع الفريق العامل المعني بالتمييز ضد المرأة في 16 يوليو 2022 علي رفع مُستويات تمكين وإشراك المرأة السعودية في المناصب القيادية وأماكن صناعة القرار، وإشراكها كعُنصر أساسي وفاعِل في المجالات العسكرية، والأمنية، والدبلوماسية، ودوائر صنع القرار، كمجلس الشورى، وتعزيز وصولها إلى كافة مراكز اتخاذ القرار في القطاعين العام والخاص، ما نجم عنه ارتفاع نسبة المرأة في المناصب الإدارية العليا من 28% في عام 2017م إلى 36% وفقا لأخر احصائيات متاحة

ووفقاً لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بلغ معدل المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات من 15 سنة فما فوق 33.5 % بنهاية 2020، في حين تضاعفت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 17 إلى 31.8 % لتتجاوز الهدف المنصوص عليه في رؤية 2030 والذي تضمن الوصول الي نسبة 30 %، كما بلغت نسبة النساء في المناصب الإدارية المتوسطة والعليا 30 % في القطاعين العام والخاص وفقا لأخر احصائيات متاحة، كما أظهرت مؤشرات الوزارة ارتفاع نسبة النساء السعوديات في الخدمة المدنية إلى أكثر من 41%.

ولاحظت مؤسسة ماعت بشكل عام الدفع نحو تمكين المرأة في الحياة العامة، فعلي سبيل المثال في سبتمبر 2022 صدر امر ملكي بتعيين هلا بنت محمد التويجري رئيسًا لهيئة حقوق الانسان كأول امرأة تشغل هذا المنصب. وفي قطاع التعليم وصل عدد عضوات هيئات التدريس من النساء السعوديات نحو 44% من بينهم 1300 امرأة تشغل مناصب قيادية في الجامعات السعودية فيما ارتفعت نسبة النساء الذين حظوًا ببعثة لاستكمال الدراسات العليا لنحو 43% من إجمالي الذين حصلوًا على هذه البعثات. وفي يونيو 2022 عيُنت امرأة للمرة الأولي في مجلس إدارة البنك المركزي السعودي. مع ذلك لا تزال النساء السعوديات غير ممثلات في مجلس الوزراء لكنهن ممثلات في مجلس الشورى بنسبة 20% من إجمالي مقاعد المجلس للنساء.

علي صعيد الحماية من الاغتصاب والعنف الاسري، يكفل القانون الحماية من الاغتصاب والعنف الاسري والاغتصاب بمثابة جريمة جنائية بموجب الشريعة الإسلامية تستوجب مجموعة من العقوبات، بما في ذلك الجلد. مع ذلك لا يعترف القانون بالاغتصاب الزوجي كجريمة. ويحتم على الناجيات إثبات ارتكاب الاغتصاب، كما لا يجري قبول شهادة المرأة في المحكمة بشكل دائم.

في سياق متصل يعرف قانون مكافحة العنف الأسري العنف الأسري ويجرمه بعقوبات تتراوح ما بين شهر واحد وسنة واحدة من السجن أو غرامة مالية ما لم تنص المحكمة على عقوبة أشد. وقد زعمت تقارير ان هذه العقوبات غير كافية ولا تمثل رادعًا عن العود لممارسة هذه الجريمة.

زعمت بعض النشاطات في مجال حقوق المرأة إن التحقيقات في قضايا العنف الأسري يشوبها بعض الثغرات، بادعاءات أن المحققين يترددون في دخول المنزل دون إذن من عائل الاسرة، والذي قد يكون أيضًا مرتكب العنف. مع ذلك فقد افدن ان الوضع قد تحسن في السنوات الأخيرة، مع زيادة الوعي بالموارد المتاحة للناجيات من العنف المنزلي، مثل الخط الساخن للعنف المنزلي الذي تشرف عليه وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. كما لاحظوا زيادة مستمرة في رغبة السلطات في التحقيق مع مرتكبي العنف الأسري ومقاضاتهم.

2. حقوق الأطفال

تكفل التشريعات والقوانين في المملكة العربية السعودية الحق في الحياة والبقاء والنمو لجميع الأطفال على أراضيها وقد أكدت المملكة العربية السعودية على ضمان حقوق الطفل في تقريرها الأخير إلى لجنة حقوق الطفل. لكن مع ذلك استمرت بعض الممارسات الضارة المرتبطة بالأطفال:

إساءة معاملة الأطفال: رغم العقوبات المفروضة على جرائم استغلال الأطفال إلا إنه خلال 2022 انتشرت مقاطع فيديو لأطفال على وسائل التواصل الاجتماعي يشتيكن ويطلبن المساعدة، فيما حذرت النيابة العامة من هذه الجريمة المتمثلة في استغلال الأطفال على وسائل التواصل لأغراض تجارية. في سياق متصل ذكر باحثون إن 93% من المعتدين جسديا على الأطفال في السعودية هم من الأقارب من الدرجة الأولي والثانية دون وجود أحكام قضائية او إحصائيات للعقوبات المفروضة عليهم.

الزواج المبكر/ القسري للأطفال: في وقت سابق أقرت وزارة العدل السعودية الحد الأدنى لسن الزواج بنحو 18 عاما بما يتوافق مع اتفاقية حقوق الطفل لكنها سمحت بتجاوز هذا القرار بناءً على حكم محكمة وهو تطور إيجابي حيث كانت سلطة الموافقة على الزواج للأطفال ما دون 18 عامًا ترجع إلى مأذونو الزواج. لكن في كل الأحوال لا يزال هناك حالات لزواج فتيات قاصرات لاسيما في المناطق الريفية والنائية بحكم العرُف والتقاليد.

الحماية من ختان الاناث: تحظر الحكومة هذه الممارسة؛ ومع ذلك، أشارت بعض الدراسات إلى أن ما يصل إلى 18% من النساء قد أبلغن بأنهن خضعن لبعض أنواع ختان الإناث.

3. حقوق كبار السن

في الحوار التفاعلي مع الخبير المستقل المعني بكبار السن في عام 2022، أكدت المملكة العربية السعودية إن حقوق كبار السن من أولويات المملكة العربية السعودية بما يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة المعنية بكبار السن. وفي يونيو 2022 أقرت المملكة العربية السعودية نظام حقوق كبار السن ورعايته والذي يحدد طرق التعامل مع هذه الفئة الأولي بالرعاية. ونص النظام في المادة 15 على حظر التصرف في مال كبير السن من العائل دون موافقته، ويحظر الإخلال عمدا بحماية حقوق كبير السن المحتاج ورعايته، كما تُحظر إساءة التصرف عمدا في مال كبير السن لمن أوكلت إليه سلطة التصرف. كما تضمن النظام عقوبات من يخالف "نظام حقوق كبير السن ورعايته" بالسجن مدة تصل إلى سنة، وغرامة تصل إلى 500 ألف ريال سعودي. ومن شأن هذا النظام تعزيز حقوق كبار السن بما يتفق مع مبادئ الأمم المتحدة لكبار السن، والصكوك الأخرى التي تعد السعودية طرفًا فيها.

4. حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة

نص النظام الأساسي للمملكة العربية السعودية (الدستور) في المادة 26 على حماية السعودية لحقوق الانسان ومنع التمييز بناءً على اعتبارات ومنها الإعاقة. وفي 24 يونيو 2008 صادقت المملكة العربية السعودية على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من ذوي الإعاقة. ومنحت السعودية الأشخاص ذوي الإعاقة الأولوية في الحصول على السكن والأراضي من خلال صندوق التنمية العقارية لمنح القروض الميسرة، كما منحت الأشخاص من ذوي الإعاقة وأسرهم ممن تنطبق

عليهم الشـروط مبلغًا ماليًا يصـل لنحو 150 ألف ريال لتأمين سـيارة ذوي الإعاقة وتخفيض يصـل لنحو 50% على وسائل النقل الحكومية.

مع ذلك لا تزال يعترض الأشخاص من ذوي الإعاقة عقبات مختلفة نحو التمتع الكامل بحقوقهم في الممارســة العملية وقد اشــارت اللجنة المعنية بحقوق الأشــخاص من ذوي الإعاقة في ملاحظاتها الختامية علي التقرير الدوري الأول للملكة العربية الســعودية إلي بعض هذه العقبات ومن بينها التعقيم القســري للأشــخاص ذوي الإعاقة، ولا ســيما النســاء والفتيات ذوات الإعاقة النفســية الاجتماعية أو الذهنية؛ اسـتمرار تعرض الأشـخاص من ذوي الإعاقة للعنف والاعتداء والتمييز القائم علي أساس الإعاقة، حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية الاجتماعية أو الذهنية من الاعتراف بهم على قدم المساواة مع الآخرين أمام القانون وفي المحاكم الوطنية.

اليمن

أولًا: تطورات المشهد السياسي والتشريعي

ظل اليمن يعيش أسوأ كارثة إنسانية على مستوى العالم خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع دخول النزاع المسلح بين الأطراف المتحاربة عامه الثامن، فنتيجة لأكثر من سبع سنوات من النزاع المسلح، أضحى يعاني أكثر من 19 مليون شخص في اليمن – ستة من بين كل عشرة أشخاص – من انعدام الأمن الغذائي الحاد، كما أضحى أكثر من 500 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، وزهاء 14 مليون شخص في حاجة ملحة إلى المساعدات الإنسانية العاجلة المنقذة للحياة[830].

وخلال عام 2022 شهد اليمن زخمًا سياسيًا واسع النطاق على الصعيد السياسي، وهو الزخم الذي تحددت معالمه في المفاوضات السياسية التي أفضت إلى حدوث تغيرات في سلطة الشرعية وإحلال هدنة إنسانية امتدت لنحو ستة أشهر، ويمكن أن نجمل المستجدات التي طرأت على المشهد السياسي في اليمن خلال العام 2022 فيما يلي:

1. الهدنة الإنسانية

أفضت المفاوضات التي جرت بين الحكومة اليمنية والحوثيين برعاية الأمم المتحدة إلى الاتفاق على هدنة إنسانية دخلت حيز التنفيذ بين الطرفين في 2 أبريل وامتدت حتى 2 أكتوبر، وكان قد تم الاتفاق في 2 أبريل بين أطراف النزاع اليمني على سريان هذه الهدنة لمدة شهرين قابلة لتجديد، وقد نجحت الجهود الاممية في تجديد هذه الهدنة مرتين متتاليتين، ما جعلها تستمر لنحو 6 أشهر. وعلى الرغم من قصر مدة سريان المدة وفشل الجهود الأممية في تمديدها لمرة ثالثة بسبب تعنت الحوثيين، إلا أن الهدنة استطاعت أن تحدث نتائج إيجابية لمسها الشعب اليمني على الصعيد الإنساني، حيث كان للهدنة دورًا واضحًا في عدم حدوث عمليات عسكرية كبيرة بين الأطراف المتنازعة، وانخفاض أعداد الضحايا بنسبة 60 في المائة، وإعادة فتح مطار صنعاء الذي تم من خلاله

830 في مجلس الأمن مسؤولون أمميون يحذرون من "تسونامي جوع" تؤججه الصراعات والأزمات، أخبار الأمم المتحدة، 15 سبتمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3u1jSax

تسيير 56 رحلة تجارية، ونقل أكثر من 29 ألف مسافر ممن سعوا إلى الحصول على العناية الطبية أو الفرص التعليمية أو التجارية خارج اليمن، فضلًا عن توفير ما يزيد على 1.4 مليون طن من منتجات الوقود عبر موانئ الحديدة، وهو ما يزيد عن ثلاثة أضعاف كمية المنتجات النفطية التي دخلت اليمن في عام 2021 بأكمله.[831]

2. تشكيل مجلس رئاسي

جرت مشاورات وطنية يمنية في 29 مارس في العاصمة السعودية الرياض شارك فيها جميع المكونات السياسية اليمنية المنضوية تحت الشرعية، وانتهت هذه المشاورات في 7 أبريل بعدد من المخرجات السياسية الهامة التي نتج عنها تغيير شامل في سلطة الشرعية في اليمن، حيث أصدر الرئيس اليمني السابق عبد ربه منصور هادي في 7 أبريل قرارًا يقضي بإعفاء نائبه على محسن الأحمر من منصبه، كما أصدر في نفس اليوم قرارًا آخر في شكل إعلان رئاسي يقضي بتشكيل مجلس رئاسي تنتقل إليه كل الصلاحيات المخولة له بمقتضى الدستور اليمني والمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية برئاسة الدكتور رشاد العليمي، وعضوية سبعة أشخاص آخرين، هم: سلطان علي العرادة، وطارق محمد صالح، وعبد الرحمن أبو زرعة، وعبد الله العليمي باوزير، وعثمان حسين مجلي، وعيدروس قاسم الزبيدي، وفرج سالمين البحسني، على أن يكون كل عضو من هؤلاء بدرجة نائب رئيس المجلس. ويُعد تشكيل المجلس الرئاسي نقطة تحول كبرى في المشهد السياسي اليمني، حيث إنه شكل نهاية لحقبة الرئيس هادي التي استمرت لنحو عشر سنوات، وبداية لمرحلة جديدة عنوانها الأبرز القيادة السياسية الجماعية في اليمن. وأعقب تشكيل المجلس الرئاسي عودة الحكومة وانعقاد مجلس النواب في العاصمة المؤقتة عدن، وقيام رئيس وأعضاء المجلس الرئاسي بحلف اليمين الدستورية أمام مجلس النواب، فضلًا عن مصادقة البرلمان على ميزانية الدولة للعام 2022.[832]

ثانيًا: الحقوق المدنية والسياسية

بعد مرور أكثر من 7 أعوام على النزاع المسلح في اليمن، لا زالت أوضاع حقوق الإنسان في اليمن تشهد تدهورًا ملموسًا ولا سيما على صعيد الحقوق المدنية والسياسية، إذ لاحظت مؤسسة ماعت تورط جميع أطراف النزاع في اليمن ولا سيما جماعة الحوثي في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق

831 إحاطة إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة من المبعوث الخاص إلى اليمن، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، 13 اكتوبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3GOoo3T

832 أحمد علوية، عتبة تحول: الأزمة اليمنية ما بعد مشاورات الرياض، 9 ابريل 2022، الرابط: https://bit.ly/3UkroIp

الإنسان خاصة على صعيد الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي، والحق في الحماية من الاعتقال القسري والاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والحق في حرية الرأي والتعبير، وفي ضوء ما سبق، نستعرض أوضاع الحقوق المدنية والسياسية في اليمن خلال العام المنصرم على النحو التالي:

1. قتل المدنيين واستهداف الأعيان المدنية

ظل المدنيون يتحملون وطأة استمرار النزاع المسلح في اليمن، حيث أفضت الحرب الممتدة منذ أكثر من 7 أعوام إلى مقتل أكثر من 150 ألف شخص من بينهم 15 ألف مدني نتيجة استهداف البنى المدنية[833]، ولعل الأمر لم يختلف كثيرًا خلال العام الماضي، فباستثناء الأشهر التي تراجعت فيها حدة العنف والأعمال العدائية نتيجة سريان الهدنة بين الحوثيين والحكومة اليمنية خلال الفترة ما بين 2 أبريل وحتى 2 اكتوبر، ظلت أعداد غير محدودة من المدنيين تقع ضحية لاستمرار أعمال القتال بين أطراف النزاع اليمني، حيث استمرت جميع أطراف النزاع في اليمن ولا سيما جماعة الحوثي خلال العام الفائت في استهداف الأعيان المدنية على النحو الذي أفضى إلى وقوع قتلى وجرحى في صفوف المدنيين بمن في ذلك النساء والأطفال، وفي هذا السياق، وثقت مؤسسة ماعت خلال العام الماضي العديد من الوقائع التي استهدف خلالها أطراف النزاع في اليمن الأعيان المدنية على النحو الذي أفضى إلى وقوع قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، ففي 26 يناير 2022 على سبيل المثال، استهدفت جماعة الحوثي منطقة حي المطار بمحافظة مأرب بقذائف الهاون الصاروخية، الأمر الذي أسفر عن مقتل 5 أشخاص من المدنيين وإصابة ما يربو على 29 آخرين من بينهم 6 أطفال، وهو الأمر الذي تكرر حتى أثناء سريان الهدنة، ففي 4 مايو 2022 الموافق ثالث أيام عيد الفطر، قصفت جماعة الحوثي مقر إدارة شرطة محافظة تعز والشارع المجاور لها في منطقة العرضي بمحافظة تعز بقذائف الهاون، الأمر الذي أدى إلى مقتل وإصابة 11 شخصًا من المدنيين[834]، كما استهدفت جماعة الحوثي في 24 يوليو 2022 حي زيد الموشكي السكني في تعز بقذائف الهاون، الأمر الذي أدى إلى إصابة 11 طفلًا وطفلة، أغلبهم دون سن العاشرة.[835]

---

[833] U.S. Fails to Assess Civilian Deaths in Yemen War, Internal Report Says, The New York Times, June 7, 2022, link: https://nyti.ms/3AOcIu6

[834] التقرير الدوري العاشر عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن للفترة من 1/7/ 2021م وحتى 2022/7/31 م، للجنة الوطنية للتحقيق في إدعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، 29 أغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3ibnwMg

[835] اليمن: المبعوث الخاص يدين هجوما استهدف حيّا سكنيا في تعز وأسفر عن سقوط ضحايا أطفال، أخبار الأمم المتحدة، 24 يوليو 2022، الرابط: https://bit.ly/3GMHzuQ

2. الاعتداء على الصحفيين والحريات الصحفية

استمرت جميع أطراف النزاع في اليمن خلال العام الفائت في الاعتداء على الحريات الصحفية بمن في ذلك الصحفيين والممتلكات الصحفية مستهدفين بذلك تكميم الأفواه وجميع الأصوات المعارضة، فخلال العام 2022، تحققت مؤسسة ماعت من وقوع 65 انتهاكًا ضد الحريات الصحفية تنوعت بين القتل والإصابة والاعتقال والاعتداء واستهداف المؤسسات الإعلامية، كان للحوثيين النصيب الأكبر في ارتكاب هذه الانتهاكات، وتوزعت هذه الانتهاكات على النحو التالي: 3 حالات قتل وإصابة لصحفيين، و9 حالات اعتقال، و 16 حالة اعتداء على صحفيين، و10 حالات تهديد لصحفيين، و 8 حالات احتجاز ، و8 حالات استدعاء ومحاكمة صحفيين بسبب كتاباتهم الصحفية، و11 حالة انتهاك ضد مؤسسات وممتلكات إعلامية.[836]

وتأتي على رأس أبرز وقائع انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت ضد الصحفيين في اليمن خلال العام الماضي، واقعة مقتل الصحفي صابر الحيدري مراسل التلفزيون الياباني الذي تم اغتياله على يد جماعة الحوثيين بواسطة عبوة ناسفة وضعت في سيارته في مدينة عدن في شهر يونيو 2022، إضافة إلى واقعة مقتل المصور الصحفي فواز الوافي في ظروف غامضة بمدينة تعز في شهر مارس 2022.

ولا زال الصحفيون الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام، وهم: عبد الخالق عمران، أكرم الوليدي، الحارث حميد، توفيق المنصوري، محتجزون لدى جماعة الحوثي على الرغم من النداءات الدولية المطالبة بإطلاق سراحهم، وفي أحدث تطور في قضية الصحفيين الأربعة خلال العام 2022، عقدت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة بصنعاء جلسة محاكمة للصحفيين الأربعة في 29 مايو 2022، في غياب الصحفيين عن الجلسة على الرغم من تقديم النيابة مذكرة تطلب حضورهم، الأمر الذي يعد انتهاكًا صريحًا لمعايير المحاكمات العادلة المنصوص عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.[837]

3. ادعاءات التعذيب

يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التعذيب وغيره من أنماط سوء المعاملة في جميع الظروف والحالات، كما يحظر القانون الدولي الإنساني جميع أصناف التعذيب وغيره من ضروب المعاملة

836 لجنة دعم الصحفيين: تقرير عن انتهاكات الحريات الصحفية في اليمن لعام 2022، لجنة دعم الصحفيين، 4 نوفمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3idVPTc
837 اليمن: على الأمم المتحدة التدخل لوقف استهداف الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، 5 يوليو 2022، الرابط: https://bit.ly/3gH4RaD

السيئة في النزاعات المسلحة غير الدولية، وبشكل عام، تكفل اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولات الملحقة بها الحماية لغير المشاركين في الأعمال العدائية، ومع ذلك، استمرت جميع أطراف النزاع اليمني ولا سيما جماعة الحوثي على مدار أكثر من 7 أعوام من الحرب في ارتكاب جرائم التعذيب بحق المعارضين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بمن في ذلك الصحفيين، وفي هذا السياق، تحققت مؤسسة ماعت من وقوع أكثر من 17 ألف حالة تعذيب جسدي ونفسي في سجون جماعة الحوثي خلال الفترة من سبتمبر 2015 وحتى سبتمبر 2022، من بينهم نحو 293 معتقلًا مدنيًا قضوا تحت التعذيب في سجون ومعتقلات الميليشيات الحوثية في كل المحافظات الخاضعة لسيطرتها[838]. وخلال العام الماضي، رصدت مؤسسة ماعت عشرات الوقائع التي تعرض خلالها المدنيين للتعذيب وسوء المعاملة على يد اطراف النزاع ولا سيما جماعة الحوثي، ففي يونيو 2022 على سبيل المثال، توفى المختطف السابق لدى جماعة الحوثي حسين عجيلات بعد أيام من الإفراج عنه من إحدى السجون التابعة للحوثيين في محافظة عمران بعد تدهور صحته نتيجة التعذيب الوحشي الذي تعرض له في معتقله طوال فترة اعتقاله التي استمرت لمدة ثلاث سنوات[839]، كما توفى المعتقل السابق لدى جماعة الحوثي "يحيى ناصر" في شهر أبريل 2022 بعد يوم واحد من إطلاق سراحه من إحدى معتقلات جماعة الحوثي إثر تعرضه لتعذيب وحشي لأكثر من 23 يومًا.[840]

ثالثًا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

لم تكن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمعزل عن الانتهاكات التي طالت حقوق الإنسان الأخرى في اليمن خلال العام الماضي، إذ كان للصراع المسلح الممتد منذ ما يربو على 7 أعوام تأثير واسع النطاق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب اليمني خلال العام الفائت ولا سيما على صعيد الحق في العمل الصحة والتعليم، وفي ضوء ما سبق، نستعرض أوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في اليمن خلال العام المنصرم على النحو التالي:

1. الحق في العمل في ظروف عادلة ومواتية

يكفل الدستور اليمني في المادة 29 منه الحق في العمل في ظروف عادلة ومواتية، ومع ذلك، أعاق النزاع اليمني الممتد منذ أكثر من سبعة أعوام معدلات النمو الاقتصادي وقلل من فرص العمل

838 اليمن.. توثيق أكثر من 17 ألف حالة تعذيب بسجون الحوثي في 7 سنوات، العربية، 23 سبتمبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3OFQK1O
839 حصيلة جديدة صادمة لقتلى سجون الحوثي، independent Arabia، 3 يوليو 2022، الرابط: https://bit.ly/3gDFkiO
840 معتقلات الموت.. تعذيب حوثي وحشي لـ1635 مختطفا، العين الأخبارية، 13 أبريل 2022، الرابط: https://bit.ly/3GNNO1e

والوظائف المتاحة لليمنيين، وحرم العمال والموظفين اليمنين من الحصول على رواتبهم الشهرية، الأمر الذي كان له تداعيات سلبية على ارتفاع معدل البطالة وتدني مستوى المعيشة في اليمن إلى مستويات غير مسبوقة، فوفقًا لأحدث الإحصائيات العالمية، فإن معدل النمو الاقتصادي في اليمن قد تراجع إلى مستوى 2 في المائة في عام 2022 نتيجة لاستمرار الصراع، وارتفع معدل البطالة في اليمن وفقًا لأحدث إحصائيات صادرة عن البنك الدولي إلى 25.5 في المائة، وترجح مؤسسة ماعت أن معدل البطالة في اليمن يفوق بكثير هذه التقديرات.[841]

وخلال العام الماضي، ظل نحو 600 ألف موظف حكومي في مناطق سيطرة الحوثيين يعملون دون رواتب بعدما فشلت كل الجهود الأممية التي تم اتخاذها لحلحلة ملف الرواتب المتوقفة منذ سبتمبر 2016 على إثر قرار الحكومة اليمنية نقل البنك المركزي من العاصمة صنعاء إلى العاصمة المؤقتة عدن، واستمرت جماعة الحوثي خلال العام الماضي في ارتكاب انتهاكات حقوقية ذات صلة بالحق في العمل، حيث تحققت مؤسسة ماعت خلال العام الماضي من قيام جماعة الحوثي بفصل آلاف الموظفين وطردهم من وظائفهم، ففي أغسطس 2022 على سبيل المثال، اقدمت جماعة الحوثي على فصل أكثر من 20 ألف معلم واستحوذت على رواتبهم.[842]

2. الحق في الحصول على الرعاية الصحية

كان للنزاع المسلح الممتد في اليمن منذ أكثر من سبعة أعوام تداعيات سلبية على تمتع الأفراد في اليمن بالحق في الصحة والحصول على الرعاية الصحية، حيث يفتقر في الوقت الراهن نحو 20 مليون شخص من إجمالي عدد السكان في اليمن البالغ عددهم 30 مليونًا إلى امكانية الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية بسبب تدمير المرافق الصحية في مناطقهم أو بسبب نقص الموارد المالية، فنتيجة للعمليات العدائية القائمة بين أطراف النزاع منذ أكثر من 7 أعوام، أضحى أكثر من 50 في المائة من المستشفيات وغيرها من مرافق الرعاية الصحية في اليمن خارج الخدمة، هذا بالإضافة إلى أن هذه العمليات قد تسببت في مقتل وإصابة عدد غير محدود من الأطقم الطبية بمن في ذلك الأطباء والمسعفين، والممرضين وهو ما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني الذي حظر الاعتداء على المدنيين والأعيان المدنية، وقد أثر تدهور الخدمات الصحية والبنية التحتية الصحية بشكل غير متناسب على النساء والفتيات ومنعهن من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية ولا سيما

[841] Unemployment, youth total (% of total labor force ages 15-24) (modeled ILO estimate),The World Bank, June 2022, link: https://bit.ly/3u7OTJG
[842] الحوثيون يفصلون 20 ألف معلم ويستحوذون على عائدات صندوقهم، الشرق الأوسط، 4 أغسطس 2022، الرابط: https://bit.ly/3F6Z8EM

الخدمات المتعلقة بالحمل والولادة، وفي هذا السياق، أشارت تقارير أممية إلى أن أقل من 50 في المائة من الولادات التي تحدث في اليمن في الوقت الحالي تتم تحت إشراف مهنيين صحيين مهرة، كما أشارت التقارير ذاتها إلى أنه كل ساعتين في اليمن تموت أم وستة أطفال حديثي الولادة بسبب مضاعفات أثناء الحمل ولأسباب يمكن الوقاية منها وذلك نظرًا لمحدودية الوصول إلى الخدمات الصحية أو انعدامها.[843]

3. الحق في التعليم

أثر النزاع اليمني الممتد منذ أكثر من سبعة أعوام بشكل غير متناسب على حق الأشخاص في اليمن في التعليم، حيث أفضت العمليات العدائية المتفاقمة بين أطراف النزاع طيلة السنوات الماضية إلى تدمير المنشآت والمرافق التعليمية والمدارس وخروج ملايين الأطفال اليمنيين من العملية التعليمية، فوفقًا لأحدث الإحصائيات الأممية في هذا الصدد، دُمّرت نحو 2,916 مدرسة (واحدة على الأقل من بين كل 4 مدارس) أو تضررت جزئيًا أو تم استخدامها لأغراض غير تعليمية طيلة سنوات النزاع، وانقطع أكثر من ثلثي المعلمين في اليمن، ما يقرب من 172 ألف معلم ومعلمة، عن التدريس بحثًا عن أنشطة أخرى مدرة للدخل بسبب عدم حصولهم على رواتبهم بشكل منتظم منذ عام 2016، الأمر الذي قاد إلى خروج نحو مليوني طفل يمني من العملية التعليمية.[844]

رابعًا: الفئات الأولى بالرعاية

ظلت الفئات الأولى بالرعاية خلال العام الماضي بمن في ذلك النساء والأطفال تعاني من وطأة استمرار النزاع المسلح في اليمن، حيث أثر النزاع على تمتع هذه الفئات بحقوقها الإنسانية الأساسية بشكل واضح. وفي ضوء ما سبق، نتناول أوضاع الفئات الأولى بالرعاية في اليمن خلال العام المنصرم على النحو التالي:

1. حقوق النساء

كان للنزاع الممتد منذ ما يربو على سبعة أعوام تأثير بالغ الخطورة على تمتع النساء والفتيات بحقوقهن الإنسانية الأساسية في اليمن خلال العام الماضي، حيث تأثرت حقوق النساء والفتيات بشكل واضح ولاسيما الحقوق المتعلقة بالحق في الحياة والحق في الحرية والأمان الشخصي والحق

[843] Yemen: Women and girls struggle to access essential healthcare, INTERNATIONAL COMMITTEE OF THE RED CROSS, 07 JULY 2022, link: https://bit.ly/3XDyU3V
[844] التعليم في اليمن، اليونيسف، الرابط: https://uni.cf/3Ubeb4j

في الحصول على الرعاية الصحية، وفي هذا السياق، رصدت مؤسسة ماعت خلال العام الفائت العديد من الوقائع التي تعرض خلالها عدد من النساء والفتيات للقتل التعسفي في سياق الأعمال العدائية والهجمات العسكرية المتفاقمة بين أطراف النزاع، ففي 14 أبريل 2022 على سبيل المثال وخلال فترة سريان الهدنة، قُتلت امرأة أربعينية على يد قناص حوثي أثناء عبورها في أحد الأحياء القريبة من خط المواجهات في شارع الأربعين بمدينة تعز اليمنية.[845]

فضلًا عن ذلك، استمر تعرض طيف واسع من النساء والفتيات للاختطاف والاعتقال القسري والاحتجاز التعسفي على يد أطراف النزاع في اليمن خلال العام الماضي، فوفقًا لإحصائيات محلية، بلغت عدد النساء المختطفات في معتقلات جماعة الحوثي حتى نهاية العام الماضي نحو (1700) امرأة بينهن حقوقيات وإعلاميات وناشطات، وتعد واقعة اختطاف واحتجاز الناشطة الحقوقية والقيادية النسوية "فاطمة صالح العرولي"، رئيسة فرع اليمن في اتحاد قيادات المرأة العربية، التابع لجامعة الدول العربية، بسجن جهاز الأمن والمخابرات بصنعاء على يد جماعة الحوثي في أغسطس 2022، على خلفية منشور كتبته عبر "تويتر" انتقدت فيه الانتهاكات الحوثية بحق النساء والأطفال، هي ابرز وقائع الاعتقال والاختطاف التي تعرضت لها النساء في اليمن خلال العام الماضي.[846]

كما أثر الصراع اليمني الممتد منذ أكثر من سبعة أعوام بشكل غير متناسب على تمتع النساء والفتيات خلال العام الماضي بالحق في الصحة والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية خاصة فيما يتعلق بخدمات الصحة الإنجابية وخدمات الحمل والولادة وعلاج سوء التغذية الحاد، فوفقًا لأحدث الإحصائيات الأممية، تعاني 1.3 مليون امرأة حامل في اليمن في الوقت الحالي من سوء التغذية الحاد، وتلد أقل من 50 في المائة من النساء الحوامل في اليمن تحت إشراف مهنيين صحيين مهرة، وتموت أم كل ساعتين في اليمن بسبب مضاعفات أثناء الحمل ولأسباب يمكن الوقاية منها وذلك نظرًا لمحدودية الوصول إلى الخدمات الصحية أو انعدامها.[847]

2. حقوق الأطفال

أثر النزاع المتفاقم منذ أكثر من سبعة أعوام بشكل غير متناسب على تمتع الأطفال في اليمن خلال العام الماضي بحقوقهم الإنسانية الأساسية ولا سيما الحق في الحياة والحق في الحصول على

---

845 مقتل امرأة برصاص قناص حوثي في تعز، العربية، 14 أبريل ,2022، الرابط: https://bit.ly/3ALx3QA

846 اختطاف ناشطة يمنية يجدد تهم انتهاكات الحوثي ضد النساء، independent Arabia، 8 أكتوبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3U5Tkzq

847 من اليمن، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية تسلط الضوء على ضرورة تكثيف الجهود لإنقاذ حياة ملايين الأشخاص المستضعفين، أخبار الامم المتحدة، 16 أكتوبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3ihjsKy

الخدمات التعليمية والحق في الحصول على أعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، وفي هذا الصدد، أشارت تقارير دولية تحققت مؤسسة ماعت من صحتها إلى مقتل وإصابة أكثر من 330 طفلًا في اليمن خلال العام الماضي على يد جميع أطراف النزاع خاصة في سياق الهجمات العسكرية العشوائية والعمليات القتالية المتفاقمة بين الأطراف المتنازعة[848]، كما رصدت مؤسسة ماعت خلال العام الماضي العديد من الوقائع التي تعرض خلالها الأطفال للقتل والإصابة على يد أطراف النزاع، ففي 24 يوليو 2022 على سبيل المثال، استهدفت جماعة الحوثي حي زيد الموشكي السكني في تعز بقذائف الهاون، الأمر الذي أدى إلى إصابة 11 طفلًا وطفلة، أغلبهم دون سن العاشرة.[849]

كما كان للنزاع الممتد في اليمن منذ أكثر من سبعة أعوام تأثير كبير على تمتع الأطفال في اليمن بالحق في التعليم، فنتيجة لتدمير المدارس والمنشآت التعليمية إثر هجمات أطراف النزاع العشوائية، ونتيجة لانقطاع أكثر من ثلثي المعلمين في اليمن عن التدريس بحثًا عن أنشطة أخرى مدرة للدخل بسبب عدم حصولهم على رواتبهم، أصبح ما يربو على 2 مليون طفل يمني في الوقت الحالي خارج العملية التعليمية[850]، وهو الأمر نفسه فيما يتعلق بتمتع الأطفال في اليمن بالحق في الصحة وخدمات الرعاية الصحية، حيث تأثر حق الأطفال في اليمن في الحصول على خدمات الرعاية الصحية نتيجة لتدمير أكثر من نصف المنشآت والمرافق الطبية ونقص الكوادر الطبية بسبب سبعة أعوام من النزاع، فوفقًا لأحدث الإحصائيات في هذا الصدد، يحتاج 2.2 مليون طفل دون سن الخامسة في اليمن إلى العلاج من سوء التغذية الحاد، ويموت ستة أطفال حديثي الولادة كل ساعتين في اليمن بسبب نقص الحصول على خدمات الرعاية الصحية.[851]

3. حقوق المهاجرون واللاجئون

ظل المهاجرون واللاجئون في اليمن يتعرضون خلال العام الماضي لانتهاكات حقوقية جسيمة على يد أطراف النزاع وشبكات التهريب، بما في ذلك الانتهاكات المتعلقة بالقتل والاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من أنماط سوء المعاملة، فضلًا عن الحرمان من الحصول على الطعام والمأوي وخدمات الرعاية الصحية، ففي مايو 2022 على سبيل المثال، قُتل عشرات المهاجرين الأفارقة

[848] Children in Yemen demand new truce as one child is killed or injured every day in 2022, relief web, 19 Nov 2022, link: https://bit.ly/3gGIzGc
[849] اليمن: المبعوث الخاص يدين هجوما استهدف حيّا سكنيا في تعز وأسفر عن سقوط ضحايا أطفال، مرجع سابق.
[850] التعليم في اليمن، اليونيسف، الرابط: https://uni.cf/3Ubeb4j
[851] من اليمن، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية تسلط الضوء على ضرورة تكثيف الجهود لإنقاذ حياة ملايين الأشخاص المستضعفين، مرجع سابق.

خلال عملية تهجير قسري واشتباكات مسلحة شنها الحوثيون في منطقة الرقو الحدودية مع قوات حرس الحدود السعودي[852]، وقد دفعت هذه الانتهاكات آلاف المهاجرين واللاجئين إلى محاولة مغادرة اليمن والعودة طواعية إلى ديارهم، فعلى مدار العام الماضي، تمكن أكثر من 1,800 مهاجر تقطعت بهم السبل في اليمن من المغادرة على متن رحلات العودة الطوعية الإنسانية التي نظمتها المنظمة الدولية للهجرة.[853]

[852] الحوثيون يرتكبون مجزرة بحق مهاجرين في تهديد لهدنة هشة، middle-east-online، 13 مايو 2022، الرابط: https://bit.ly/3V4TMPL
[853] اليمن: المنظمة الدولية للهجرة تنظم أول رحلة للعودة الطوعية الإنسانية هذا العام وتعيد 129 مهاجرا إثيوبيا، الأمم المتحدة، 11 اكتوبر 2022، الرابط: https://bit.ly/3U8qNct

الصومال

أولا: التطور التشريعي

افتقرت الصومال في عام 2022 لإقرار أي تشريعات وثيقة الصلة بالحقوق المدنية والسياسية او الاقتصادية والاجتماعية مع محاولات من مجلس الوزراء لإحالة بعض مشاريع القوانين التي قد تكون ذات علاقة بهذه الحقوق الي البرلمان، مع ذلك فالبرلمان لم يحيلها للمناقشة في الجلسات العامة وانحصرت المناقشة في اللجان الفرعية.

في 28 ديسمبر 2022 أحال مجلس الوزراء الصومالي مشروع قانون العقوبات المالية الي البرلمان الصومالي واستهدف مشروع القانون الحد من حركة الشباب في الصومال لاسيما الأشخاص المشتبه تمويلهم للإرهاب. وبعد أن ظل معلقاً في البرلمان لعشر سنوات في 6 أغسطس 2022 دعا الرئيس الصومالي إلى الموافقة على مشروع قانون مكافحة الإرهاب. والذي يطالب بزجر الجماعات الإرهابية من الصومال. ويتشكل من أربعة أجزاء وينطوي على 37 مادة، ويحدد ماهية الإرهاب[854]، بناءً على مسودة الدستور وقرارات مكافحة ومنع الإرهاب الصادر عن هيئات الأمم المتحدة[855].

كما ناقش البرلمان الصومالي أيضا في 2022 تعديلات على قانون الجرائم الجنسية لعام 2017، وقد واجهت مسودة التعديلات انتقادات عديدة من قبل بعض النشطاء، والمدافعات عن حقوق المرأة مثل عدم توافق مشروع القانون مع الدستور الصومالي المؤقت ولا احكام الشريعة الإسلامية كما انتقد البعض عدم وجود تعريف لبعض المصطلحات التي يتضمنها القانون[856].

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

1. الحق في الحياة

يكفل الدستور الصومالي الحق في الحياة، مع ذلك قامت قوات الامن وفقا لتقرير فريق الخبراء المعني بالصومال الصادر في 19 أغسطس 2022 بهجمات غير متناسبة تضرر بسببها المدنيين[857].

[854] https://www.universaltvsomali.net/topics/news/somali/36097
[855] Ibid
[856] How Can the Gender Crimes Bill Initiative Relate to Sharia, Constitution and Culture?, https://bit.ly/3Eb66HX
[857] Situation of human rights in Somalia Report of the Independent Expert on the situation of human rights in Somalia*, https://bit.ly/3K63DlP

في سياق متصل لا تزال الصومال من الدول العربية التي تفرض عقوبة الإعدام ولا يزال نحو 139 شخص محكوم عليهم بالإعدام حتى نهاية 2022 وفقا للتحالف العالمي لإنهاء عقوبة الإعدام[858]، لم تراعي قوات الامن الفيدرالية او المحلية مبادئ مثل الحيطة والحذر والتدرج في استخدام القوة اثناء تفريقها للمظاهرات التي خرجت رفضًا لتأجيل الانتخابات في الربع الأول من 2022 ما أدي إلى سقوط قتلي ومصابين[859]. في 26 مارس 2022 فتح شرطيًا النار على فتاة تبلغ من العمر 16 عامًا لتفادي الازدحام المروري في مقديشو، وفي 28 ابريل قُتل مدنيًا بعد إطلاق الرصاص عليه في منطقة باري من قبل قوات الشرطة لتفريق ازدحام مروري ايضًا. إجمالًا كان المدنيين ضحية النزاع بين الحكومة وحركة الشباب التابعة لتنظيم القاعدة الإرهابي وقتل وتعرض للإصابة في الفترة من فبراير حتى 6 مايو 2022 نحو 482 مدنيًا من بينهم 167 شخصًا قضي نحبهم فيما أصيب 261 اخرين[860].

2. حرية الرأي والتعبير بما في ذلك حرية الصحافة

في الصومال تكفل المادة 18 من الدستور الحق في حرية الرأي والتعبير. كما تنص خطة التنمية الوطنية التاسعة في الصومال 2020- 2024 على حرية الرأي والتعبير[861]. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير حُجب الانترنت مرات عديدة في بعض الولايات الصومالية بما في ذلك في مقديشو، وهو ما أعاق وفقا لشهادات إيصال المساعدات الإنسانية[862]. تعرض الأشخاص الذين عبروًا عن آرائهم لاحتجاز التعسفي تشير تقارير انه حتى نهاية 2022 وصل عدد المعتقلين 114 شخص في قضايا تتعلق بحرية الرأي والتعبير[863]

فيما يخص حرية الإعلام ظلت هناك مُطالبات مُلحة بتعديل قانون الإعلام الذي يتضمن صياغة مُبهمة وغامضة لبعض المواد مثل التعارض مع المصلحة الوطنية والتحريض على العنف والعشيرة. اتهم رؤساء بعض المؤسسات الإعلامية في أكتوبر 2022 الحكومة الصومالية بقمع حرية الصحافة، بعد قرارها بحظر تغطية أنشطة حركة الشباب. وفيما يخص حرية الصحافة جاءت الصومال في المرتبة 140 من أصل 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة لعام 2022 الصادر عن مؤسسة مراسلون بلا حدود[864]، شملت الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين الاحتجاز التعسفي والتوقيف فوفقا لإحصائيات نقابة الصحفيين ورابطة الاعلام في الصومال شهدت الفترة من يناير الي ابريل 2022 اعتقال 37 صحفيًا مع ذلك تفيدً مراسلون بلا حدودً بإن صحفيًا وحيدًا لا يزال قيد

858 SOMALIA, World Coalition Against the Death Penalty, https://worldcoalition.org/pays/somalia/
859 إصابة سبعة أشخاص في اشتباكات بين متظاهرين والشرطة في مدينة برعو، https://bit.ly/3lFenxr
860 حالة حقوق الانسان في الصومال، ص7، https://bit.ly/3S1CUss
861 Somalia National Development Plan 2020 to 2024 (NDP-9), https://bit.ly/40UPKwG
862 تقرير للأمم المتّحدة: حجب الإنترنت يتسبب في مساوئ شتى يتكبّدها المستخدمون، https://bit.ly/3IrdUYz
863 Page 8, https://www.omct.org/site-resources/files/CAT-Alternative-report-Somalia.pdf
864 الصومال، مؤشر حرية الصحافة 2022، https://bit.ly/3RYS2XF

الحبس[865]. في وقائع محددة اعتقلت قوات الامن في 13 ابريل 2022 سبعة صحفيين ابان تغطيتهم المشاجرات التي وقعت في سجن هرجيسا في ولاية ارض الصومال[866].

3. التجمع السلمي

يكفل الدستور الحق في التجمع السلمي وفي عام 2022 خرجت مظاهرات عديدة في مناطق مختلفة من الصومال احتجاجًا على تأجيل الانتخابات وعلى خلفية هذه المظاهرات أصدرت بعض الولايات قرارات بحظر تجمعات المعارضة وفي 31 مايو أصدرت سلطات ولاية ارض الصومال قرارا بحظر التظاهرات التي كانت تعتزم المعارضة تنظيمها اعتراضًا على التباطؤ في فتح التسجيل للأحزاب السياسية حديثة النشأة في الصومال[867]. غالبًا ما تخلل المظاهرات احداث عنف بين قوات الامن والمتظاهرين وأدت هذه الأعمال الي احتجاز عدد من قادة الأحزاب السياسية والمعارضة. وفي ولاية صومالي لاند قتل ست من المتظاهرين من قبل قوات الأمن في 12 أغسطس 2022 بعد تفريق مظاهرة دعت الي اجراء الانتخابات التشريعية في موعدها[868]. تتعارض القيود علي الحق في التجمع السلمي مع التزامات الصومال بموجب 21 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتي صادقت عليه الصومال في 24 يناير 1990.

4. الاحتجاز التعسفي

يحظر الدستور الفيدرالي الاعتقال والاحتجاز التعسفي مع ذلك فقد مارست قوات الأمن الحكومية والسلطات الإقليمية الاعتقال والاحتجاز التعسفي. كما ينص القانون على حق الأشخاص في الطعن في قانونية اعتقالهم أو احتجازهم أمام المحكمة، ولكن في الممارسة العملية لم يمارس هذا الحق إلا السياسيين ورجال الاعمال. واجه الأفراد المحتجزون ممارسات غير قانونية تتعارض مع التزامات الصومال بموجب الإعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي، حيث جري نقل الأشخاص الذي جري القبض عليهم إلى الحجز دون أمر قضائي ولم يجري تقديمهم إلى المحكمة خلال الوقت المحدد وهو 48 ساعة. ففي 22 أكتوبر 2022 اعتقلت قوات الامن تعسفيًا الأمين العام لنقابة الصحفيين عبد الله أحمد مؤمن في مقديشو اثناء سفره الي نيروبي بكينيا وقد جاء اعتقاله بعد أيام من انتقاد قرارات الحكومة الفيدرالية الداعية لحظر أنشطة حركة الشباب.

865 مصدر السابق ذكره
866 مصدر سابق ذكره، ص 12، https://bit.ly/3XxtNkq
867 سلطات أرض الصومال تحظر مظاهرات دعت إليها المعارضة ضد حكومة الرئيس بيحي، https://alsomalalyaum.com/34335 /
868 الصومال.. مقتل 6 متظاهرين برصاص الأمن في صومالي لاند، https://www.yenisafak.com/ar/world/3612682

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

1. الحق في العمل

يكفل الدستور الحق في العمل وفقا الفقرة الاولي من المادة 24 ويحظر العمل الجبري. أطلقت الحكومة في عام 2022 عدد من البرامج لتدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل في 28 مايو 2022، أطلقت الصومال المبادرة الوطنية لتنمية الشباب، وقد حضر إطلاق هذه المبادرة الرئيس حسن شيخ محمود. الذي دعا الي ضرورة توفير فرص العمل للشباب وشجع مشاركة الشباب الصومالي في التنمية المستقبلية. مع ذلك ظلت البطالة مستشرية على نطاق واسع بلغ معدل البطالة 19.8 وترجح منظمة العمل الدولية ان يرتفع هذا المعدل في عام 2023. انخرط نحو ثلث القوة العاملة في أنشطة لحسابهم الخاص لكنهم افتقروًا لتطوير هذه المشاريع او ادارتها بكفاءة.

2. الحق في الصحة

يكفل الدستور الحق في الصحة، وقد وصل الانفاق على الميزانية نسبة 6% من اجمالي الموازنة في عام 2022. مع ذلك ظلت الصحة العامة تعاني من خلل واضح في الصومال[869]، وقد استشرت امراض مثل الحصبة. وارتفعت معدلات وفيات الأمهات الحوامل بوتيرة متزايدة وقد لاحظت ماعت مبادرات شبابية للحد من وفيات الأمهات الحوامل مع ذلك ظلت الرعاية الصحية محدودة للغاية[870] وعاني النظام الصحي من خلل أعاق وصول النساء لمراكز الصحة الإنجابية، وظلت وفيات الأمهات الحوامل أكبر من معدل المتوسط الإقليمي وثالث اعلي معدل للوفيات الأمهات في العالم حيث تموت 829 امرأة من بين كل 100،000 ولادة حية لأسباب تتعلق بالحمل في الصومال[871].

3. الحق في التعليم

يكفل الدستور الحق في التعليم. ينص القانون على الحق في التعليم المجاني حتى المرحلة الثانوية، لكن التعليم لم يكن مجانيًا أو إلزاميًا أو شاملًا. وقد وصل الانفاق على التعليم بنسبة 3% من اجمالي الموازنة في عام 2022[872]. مع ذلك ظل نحو ثلثي السكان في سن الدراسة خارج العملية التعليمية لأسباب من بينها الفقر في المناطق الريفية، وتدني مستوي الامن ونقص المدارس أو المسافات الطويلة إلى المدارس. ورغم إعلان وزارة التربية والتعليم عن توظيف 3000 معلم للتدريس في المدارس العامة كجزء من خطة الحكومة لإصلاح وتطوير قطاع التعليم في البلاد. إلا إن

[869] Investing in Social Development in the Federal Republic of Somalia, page 8, https://uni.cf/3I6Ov4S
[870] https://www.advalvas.vu.nl/en/verhalen/i-am-going-help-reduce-maternal-mortality-somalia
[871] Somalia, https://genderdata.worldbank.org/countries/somalia/
[872] Ibid https://uni.cf/3I6Ov4S

مؤسسة ماعت قد لاحظت استمرار نقص في اعداد المعلمين المؤهلين لاسيما النساء. ولتعويض هذا النقص تعاقدت المدارس الخاصة مع مدرسين من دول افريقية مثل اوغندًا وكينيا لاسيما لتدريس اللغة الإنجليزية على وجه التحديد[873].

4. الحق في الحصول على المياه

يبلغ نصيب الفرد في الصومال من المياه العذبة 411 متر مكعب، وهو ما يقل عن نصف الحد الذي اوصت به الأمم المتحدة للفرد والبالغ 100 متر مكعب[874]، دخل الصومال في عام 2022 في أسوأ موجة جفاف منذ أربعة عقود. وظلت الامطار غير كافية لتلبية حاجة السكان. زاد ذلك من الاجهاد المالي الذي يعاني منه الصومال في الأصل أدي النقص الحاد في الحصول على مياه الشرب النظيفة الي ارتفاع الحالات المبلغ عنها بالكوليرًا. وفقا لمنظمة الصحة العالمية في 25 منطقة طالها الجفاف أبلغ عن 7796 حالة، منها 37 حالة وفاة مرتبطة في الفترة من يناير الي يوليو 2022[875].

5. الحق في السكن

لا ينص الدستور علي الحق في السكن، ورغم ان الصومال دولة طرف العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الا انها لا تكفل على نحو ملائم الحق في السكن لمواطنيها، تبرر الحكومة عدم القدرة في توفير هذا الحق نظرًا للحرب بينها وبين حركة الشباب التابعة للقاعدة. تسبب النزاع المشار اليها سابقًا الي الاجلاء القسري لأكثر من 92 ألف شخص في الفترة من يناير الي أغسطس 2022، من بينهم 12 ألف شخص في يوليو من 2022 [876]. أدي النزاع الطويل في الصومال الي انهيار البنية التحتية ما أعاق حصول المواطنين على سكن لائق او مأوي ملائم.

رابعا: الفئات الاولي بالرعايا

1. حقوق النساء

يكفل الدستور في المادة 11 المساواة بين جميع المواطنين دون النظر لاي اعتبارات اخري مثل الجنس. تقدر الاحصائيات بإن النساء يشكلن نحو نصف السكان في الصومال. مع ذلك ظلت النساء تعاني من أوضاع سيئة في عام 2022 وشكلت النساء والأطفال 80% من النازحين داخليًا في عام 2022 تتمثل الشواغل الرئيسية الأخرى التي واجهتها النساء:

[873] https://bit.ly/3lD0TlI
[874] Trading livestock for water: A nightmare for pastoralists in Somalia as drought hits hard, https://bit.ly/3xq96wk
[875] الصومال، الكوليرا، الصحة العالمية، https://www.who.int/ar/emergencies/disease-outbreak-news/item/2022-DON398_1
[876] مصدر سبق ذكره، ص 17، https://bit.ly/3XCxAwK

العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي: ظلت المرأة في الصومال في عام 2022 تتعرض لمعدلات قياسية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وشمل هذا العنف الاغتصاب والتحرش الجنسي والعنف المنزلي. قدرت خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال لعام 2022 أن 2.3 مليون شخص سيحتاجون إلى برامج وخدمات للعنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع أنحاء الصومال. وفقا لتقارير فإن ازمة الجفاف غير المسبوقة في الصومال فاقمت من معاناة النساء اللاتي يطرن لقطع مسافات طويلة تصل الي ساعة كل يوم بحثًا عن الماء، مما يعرضهن لخطر العنف والتحرش. في الفترة من يناير حتى يونيو 2022 تحققت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للصومال من ثماني حالات عنف جنسي ضد نساء وفتيات. في أكتوبر 2022 كشفت تقارير ان صانعة المحتوى الصومالية فهمتو أحمدي، قد تعرضت لاعتداءٍ جنسي تحت التخدير من قبل قريب لها والذي قام بابتزازها بعد الاعتداء عليها. ظل الإفلات من العقاب هو الشائع على مثل هذه الجرائم[877].

نقص المشاركة الاقتصادية: وفقًا لمذكرة الصومال الاقتصادية القطرية المُرسلة للبنك الدولي. تواجه النساء والشباب حواجز تحول دون المشاركة الاقتصادية. وارجعت المذكرة ذلك الي الأعراف والتقاليد الاجتماعية الراسخة، باعتبار النساء يتحملن مسؤولية أكبر في العمل المنزلي ولديهن فرص عمل أو تعليم محدودة تمنعهن من دخول سوق العمل.

المشاركة السياسية: حازت المرأة على ثلاث حقائب وزارية في التشكيل الحكومي الأخير في الصومال[878]. بجانب ذلك لا يزال تمثيل المرأة في البرلمان الصومالي بعيدًا عن الهدف العالمي لتمثيل النساء في البرلمانات الوطنية وبعيدًا عن الحصة الذي حددتها الحكومة المتمثلة في 30% حيث يمثلن بنسبة 19.7% من إجمالي مقاعد البرلمان الصومالي[879] مع ذلك فقد اعتلت سعيدة صلاد المعارضة الصومالية منصب نائب رئيس البرلمان في ابريل 2022 وهو ما اعتبرته تقارير عديدة انتصارًا للمرأة الصومالية.

2. حقوق الأطفال

وفقا لإحصائيات رسمية فإن الأطفال يشكلون أكثر من نصف السكان في الصومال[880] ورغم ان الصومال صادقت على اتفاقية حقوق الطفل والتزمت بأعمال أحكامها الا ان ذلك لم يتحقق وتمثلت المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الأطفال بما في ذلك الفتيات في:

877 اغتصاب صانعة المحتوى الصومالية فهمتو أحمدي، https://bit.ly/3Xx3Jpp
878 https://opm.gov.so/en/cabinet/
879 Somalia, https://www.ipu.org/parliament/SO
880 Initial report submitted by Somalia, https://bit.ly/3k7e7Xg

عمالة الأطفال: في ظل غياب احصـائيات رسـمية عن عمالة الأطفال أفادت تقارير المجتمع المدني انتشـار هذه الظاهرة على نطاق واسـع سـاهم في خروج معظم الأطفال من العملية التعليمية، مما يجعلهم عرضـة لعمالة الأطفال. وقد انخرط الأطفال في اسـوء أشـكال العمل مثل كسـر الحجارة إلى حصى والعكل كـ بائعين وناقلين للسجائر والقات في الشوارع والرعي في الأراضي الزراعية لساعات طويلة دون أجور مُجزية[881].

الزواج المبكر للفتيات: وفقًا للمسـح الأخير الذي اجري عن زواج القاصـرات في الصـومال فإن 16٪ من الفتيات الصـوماليات يتزوجن في سـن 15 و34٪ يتزوجن في سـن 18 عامًا، نبهت احصـائيات اخري أن 8.4٪ من الفتيات يتزوجن قبل سـن 15 وما يقدر بنحو 45.3٪ من الفتيات. تزوجت قبل سـن 18 عامًا[882]. لاحظت مؤسـسـة ماعت انه في الغالب ما يتزوجن الفتيات في سـن مبكرة بسـبب حاجة الأسرة إلى ضمان الأمن الاجتماعي والاقتصادي وتجنب إنجاب الأطفال خارج إطار الزواج

3. حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

تُظهر الاحصـائيات أن الأشـخاص الذين يعانون من إعاقات يشـكلون 5 % من إجمالي السـكان في الصومال. تشمل الأشخاص المكفوفين، يضمن القانون صراحةً للمواطنين الصوماليين ذوي الإعاقة حقوقًا متساوية أمام القانون ويخلق التزامًا إيجابيًا فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما يضمن حصول تلك الفئة على الدعم اللازم لإعمال حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية[883]

وقد لاحظت ماعت ان تلك الفئة تواجه عقبات هيكلية من اجل الحصول على الحقوق الخاصة بهم وقد نوهت خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال لعام 2022، صراحة على ذلك[884] حيث اشارت ان 'الأشـخاص ذوي الإعاقة في الصـومال يواجهون عقبات ومخاطر إضـافية، وغالبًا ما يتم اسـتبعادهم من المسـاعدة الإنسـانية إما بسـبب الاسـتغلال والتمييز الموجود مسـبقًا ووصـمة العار التي طالت النساء على وجه خاص[885].

[881] 2021 Country Reports on Human Rights Practices: Somalia, https://www.state.gov/reports/2021-country-reports-on-human-rights-practices/somalia/
[882] Child marriage and forced marriage, https://euaa.europa.eu/country-guidance-somalia-2022/2113-child-marriage-and-forced-marriage
[883] Exclusive humanitarianism: Policy recommendations for genuine inclusion of persons with disabilities in humanitarian action, https://bit.ly/3S05kmw
[884] Somalia: Humanitarian Response Plan 2022 (December 2021), https://bit.ly/3Eb6nKZ
[885] Ibid

جزر القمر

أولًا: تطورات المشهد السياسي والتشريعي

ظل المشهد السياسي في اتحاد جزر القمر يشهد تطورات سياسية هامة خلال العام الماضي، وهي التطورات السياسية التي تجلت على نحو معتبر في إطلاق الحوار الوطني بين مختلف القوى السياسية لمدة ثلاثة أسابيع متصلة، وإجراء تعديل على الحكومة، وسن قانون انتخابي جديد يحدد شروط ترشح الرئيس في إتحاد جزر القمر نهاية شهر ديسمبر.

وفي هذا السياق، دعا رئيس الإتحاد القمري غزالي العثماني إلى إطلاق حوار وطني بين مختلف القوى السياسية في محاولة لطي صفحة الأزمة السياسية التي تضخمت بفعل إعادة انتخاب الرئيس غزالي العثماني في ظل انتخابات شابها التزوير عام 2019، ومن أجل تهدئة التوترات السياسية الاجتماعية والاقتصادية التي تسود البلاد، وقد بدأ الحوار الوطني في الإتحاد القمري في 28 نوفمبر 2022 واستمر لمدة ثلاثة أسابيع بمشاركة عدد من القوى السياسية وجهات فاعلة في المجتمع المدني وقوى فاعلة أخرى لمناقشة بعض القضايا السياسية والقانونية المثيرة للجدل بما في ذلك قانون انتخاب رئيس الجمهورية، وتعريف المعارضة السياسية، والصعوبات المتعلقة بتطبيق النصوص القانونية التي تحكم عمل الإتحاد القمري، غير أن أحزاب المعارضة الرئيسية الثلاثة قد قاطعت اجتماعات الحوار الوطني ووصفته بأنه حوار زائف.[886]

فضلًا عن ذلك، أجرى رئيس الإتحاد القمري تعديلًا وزاريًا محدودًا على الحكومة في 9 مايو 2022، وبمقتضى هذا التعديل، لم يتم إدخال أي شخصية سياسية جديدة إلى الحكومة[887]، علاوة على ذلك، يعد القانون الانتخابي الجديد الخاص برئيس الجمهورية الذي سنه مجلس النواب نهاية شهر ديسمبر المنصرم، هو أبرز تطور قد وقع خلال العام الماضي على الصعيد التشريعي، ففي 28 ديسمبر 2022، اعتمد مجلس النواب قانون انتخاب رئيس اتحاد جزر القمر، وبمقتضى هذا القانون

[886] LE DIALOGUE NATIONAL INTER-COMORIEN QUI S'EST TENU IL Y A UN MOIS A-T-IL RÉUSSI À APAISER LE CLIMAT, Africa Radio, April 20, 2022, link: https://bit.ly/3EHd4o5
[887] Comores : Le Président Azali Assoumani aménage le gouvernement, Agence Anadolu, May 9, 2022, link: https://bit.ly/3mbCd3O

الجديد الذي يتألف من 26 مادة، يجب على المرشـح لمنصـب رئيس الجمهورية في الإتحاد القمري أن لا يقل عمره عن 35 عامًا، وأن يكون مقيمًا على الأراضـي الوطنية للإتحاد القمري في الاثني عشـر شـهرًا التي تسـبق الانتخابات، وأن يحصـل على رعاية ودعم 3000 ناخب على الأقل، وأن يتخلى عن الجنسية الأجنبية قبل الترشح للانتخابات اذا كان المرشح يحمل جنسية واحدة أو أكثر غير جنسية إتحاد جزر القمر. وقد أثار هذا القانون جدلًا كبيرًا في الأوسـاط السـياسـية والحزبية في الإتحاد القمري، حيث وصـــفت قوى المعارضـــة هذا القانون بأنه تمييزي ويســـتهدف منع مواطني الاتحاد القمري ثنائيي الجنسية الذين يعيش أغلبهم في فرنسا من المشاركة في الانتخابات الرئاسية، وهو ما يهمش أبناء الشتات الذين لديهم طموحات سياسية.[888]

ثانيًا: الحقوق السياسية والمدنية

ظلت السـلطات في اتحاد جزر القمر خلال العام الماضـي مسـتمرة في ارتكاب انتهاكات ذات صـلة بحقوق الأفراد المدنية والسياسية ولا سيما على صعيد الحق في الحصول على ضمانات المحاكمة العادلة، والحق في حرية الرأي والتعبير والوصول إلى المعلومات، والحق في التجمع السلمي، وفي هذا السـياق، نتناول الحقوق السـياسـية والمدنية في إتحاد جزر القمر خلال العام المنصـرم على النحو التالي:

1. الحق في الحصول على ضمانات المحاكمة العادلة

يكفل القانون لجميع المتهمين الحق في محاكمة عادلة وعلنية، ويحق للمدعى عليهم بموجب القانون أن يتم إبلاغهم على وجه السـرعة بالتهم الموجهة إليهم وأن يحاكموا في الوقت المناسـب، كما يكفل القانون للمدعى عليهم الحق في اسـتشـارة محام، والحق في الاسـتعانة بمحام على النفقة العامة، والحق في حضور محاكماتهم، واستجواب الشهود، وتقديم الشهود والأدلة نيابة عنهم، والحق في الحصول على التسهيلات الكافية لإعداد دفاعهم، وعدم إجبارهم على الشهادة أو الاعتراف بالذنب.

وعلى الرغم من ضـمانات المحاكمة العادلة التي يوفرها القانون في إتحاد جزر القمر للمدعى عليهم، إلا أن مؤسـسـة ماعت قد لاحظت أن السـلطات نادر ما احترمت هذه الضـمانات، واخضـعت المدعى عليهم في كثير من القضـايا لمحاكمات جائرة ومسـيسـة، ففي 28 نوفمبر 2022 على سـبيل المثال،

[888] Comores: les binationaux ne pourront plus être candidats à la présidentielle, RFI, December 9, 2022, link: https://bit.ly/3kyDgdR

حكمت محكمة أمن الدولة على الرئيس السابق أحمد عبد الله سامبي الذي يخضع للاعتقال التعسفي منذ مايو 2018، بالسجن مدى الحياة بتهمة الفساد والرشوة وغسل الأموال واختلاس الأموال العامة والخيانة العظمى فيما يتعلق بقضية برنامج المواطنة الاقتصادية، بالإضافة إلى تجريده من حقوقه السياسية والمدنية، وحرمانه من حقه في التصويت وتقلد المناصب العامة، إلى جانب مصادرة ممتلكاته وأصوله لصالح الخزينة العامة، وهي التهم التي وصفتها المنظمات الحقوقية بالمسيسة والملفقة. وقد جاء اعتقال الرئيس السابق أحمد عبد الله سامبي في مايو 2018 في ظل ظروف سياسية خاصة، بما في ذلك التغييرات الدستورية المثيرة للجدل التي اعتمدها الرئيس الحالي غزالي عثماني في يوليو 2018، والتي لاقت انتقادًا من قبل المعارضين بمن فيهم الرئيس السابق أحمد سامبي، الذين اعتبروها إساءة استخدام للنفوذ والسلطة.[889]

2. الحق في حرية الرأي والتعبير

على الرغم من أن الدستور والقانون في إتحاد جزر القمر قد كفل حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة، إلا أن السلطات قد فرضت قيود على ممارسة هذا الحق، وفي هذا السياق، أشارت تقارير حقوقية إلى أن السلطات في الإتحاد القمري قد عرضت الصحفيين للعنف أو المضايقة بسبب تغطيتهم الصحفية، واعتادت السيطرة على وسائل الإعلام الحكومية، ولم تتصالح أبدًا مع حرية التعبير لوسائل الإعلام الخاصة، وأمعنت في استدعاء واحتجاز واعتقال الصحفيين بانتظام للكشف عن مصادرهم أثناء احتجازهم لدى الشرطة.

ففي 8 سبتمبر 2022 على سبيل المثال، اعتدت قوات إنفاذ القانون على الصحفي علي عبده مويغني، وهو صحفي يعمل في عدد من سائل الإعلام المحلية، وذلك أثناء تغطيته نزاع وقع بين القبائل على أراضٍ في جنوب العاصمة موروني وفقًا لما أعلنه الاتحاد الوطني للصحفيين بجزر القمر[890]. وفي4 يونيو 2022، اعتدت قوات الأمن في اتحاد جزر القمر على عدد من الصحفيين الذين عملوا على تغطية الاحتجاجات الشعبية التي تم الدعوة إليها في ساحة الاستقلال بالعاصمة موروني احتجاجًا على غلاء المعيشة بعد ارتفاع أسعار المنتجات البترولية، فوفقًا للاتحاد الوطني للصحفيين بجزر القمر، منعت قوات الأمن المتواجدة بكثافة الصحفيين الذيت قدموا لتغطية الاحتجاجات من أداء عملهم، وطردوا الصحفيين من مكان التجمع، ودمروا الأدوات الإعلامية للصحفيين أثناء قيامهم

[889] COMORES : UNE PEINE INJUSTE CONTRE L'ANCIEN PRÉSIDENT DU PAYS, Alkarama, December 7, 2022, link: https://bit.ly/41JNXv1
[890] Syndicat National des Journalistes aux Comores –SNJC, link: https://bit.ly/3xXWigJ

بالتصـوير بما في ذلك هاتف الصـحافية تهاميدة مزى رئيسـة تحرير إذاعة هيبة إف إم، وهو ما يعد انتهاكًا صـارخًا لقانون الإعلام الجديد الذي أقره مجلس الأمة في الإتحاد القمري في 8 يونيو 2021، والذي تنص المادة 166 منه على أن الدولة تكفل للصحفي أمنه الشخصي، وأدوات عمله، والحماية القانونية واحترام كرامته في ممارسة مهنته.[891]

3. الحق في التجمع السلمي

على الرغم من أن الدسـتور والقانون في الإتحاد القمري قد كفل حرية التجمع السـلمي، إلا أن الحكومة لم تحترم في كثير من الأحيان حق المواطنين في التظاهر والاحتجاج السـلمي. وفي هذا السياق، ظلت السلطات في إتحاد جزر القمر خلال العام المنصرم تعرقل تنظيم الاحتجاجات السلمية وتفرض قيودًا غير مبررة على حق الإفراد في التظاهر والتجمع السـلمي، ففي 4 يونيو 2022 على سـبيل المثال، دعت منظمات المجتمع المدني في إتحاد جزر القمر إلى تنظيم مظاهرة احتجاجية في سـاحة الاسـتقلال بالعاصـمة موروني احتجاجًا على غلاء المعيشـة بعد ارتفاع أسـعار المنتجات البترولية، بيد أن المظاهرة لم تنطلق نهائيًا، حيث استجاب أقل من خمسين شخصًا لدعوة منظمات المجتمع المدني، بسبب الوجود المكثف لقوات إنفاذ القانون التي تلقت تعليمات بمنع أي مظاهرة على الطريق العام، وذلك بذريعة عدم حصول المنظمين على تصريح رسمي لإقامة التظاهرة.[892]

ثالثًا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ظلت أوضـاع الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية في دولة إتحاد جزر القمر خلال العام الفائت عرضة لانتهاكات السلطات خاصة فيما يتعلق بالحق في التعليم، والحق في مستوى معيشـي لائق، والحق في العمل، وفي هذا السـياق، نسـتعرض حالة الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية في دولة إتحاد جزر القمر خلال العام الماضي على النحو التالي:

1. الحق في التعليم

ظلت معدلات التعليم في جزر القمر تسجل مستويات منخفضة، فوفقًا لأحدث الإحصائيات الصادرة عن منظمة اليونسـكو في هذا السـياق، فقد بلغت معدل الالتحاق الصـافي بالتعليم الابتدائي في إتحاد جزر القمر 80 في المائة، في حين لم تتجاوز نسبة الالتحاق الصافي بالتعليم في مرحلة التعليم الثانوي في إتحاد جزر القمر معدل 50 في المائة، وتشـير إحصـائيات الالتحاق بالتعليم في إتحاد جزر القمر إلى

[891] Syndicat National des Journalistes aux Comores –SNJC, link: https://bit.ly/3IFJ510
[892] Comores : la hausse des prix des produits pétroliers complique le quotidien de la population, LE JOURNAL DE MAYOTTE, June 7, 2022, link: https://bit.ly/3ZjX6sc

أنه لا يزال أمام الإتحاد القمري الكثير ليفعله من أجل القضـــاء على التحديات التي تعيق الالتحاق بالتعليم في جميع مراحله، بما في ذلك التحديات المتعلقة بارتفاع معدلات الفقر التي تدفع الأســـر في إتحاد جزر القمر إلى تســـريح أطفالها لعدم القدرة على تحمل النفقات الدراســـية، خاصـــة في ظل انخفاض معدل الإنفاق الحكومي على التعليم في إتحاد جزر القمر، فوفقًا لأحدث الإحصـــائيات الصـــادرة عن البنك الدولي، فقد بلغ معدل الإنفاق الحكومي على التعليم في إتحاد جزر القمر ما نسبته 13.4 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي، في حين تشير تقارير رسمية في إتحاد جزر القمر إلى أن الميزانية المخصـصـــة لقطاع التعليم لا تتجاوز معدل 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، يستخدم 90 في المائة منها لدفع رواتب المعلمين والموظفين الإداريين، وهو معدل لا يلبي تطلعات التنمية، ولا يؤدي إلى زيادة نســـب الالتحاق بالتعليم، ولا يحقق جودة التعليم المطلوبة، فنتيجة لتداعي المنظومة التعليمية في إتحاد جزر القمر، رســب خلال العام 2022 أكثر من 60 في المائة من الطلاب في مرحلة البكالوريا.[893]

2. الحق في مستوى معيشي لائق

ظل حق الأفراد في الحصول على مستوى معيشي لائق يشهد تدهورًا ملموسًا في إتحاد جزر القمر خلال العام الفائت، حيث عاني طيف واســـع من المواطنين من الجوع وإنعدام الأمن الغذائي، فوفقا لمؤشر الجوع العالمي لعام 2022، فإن دولة جزر القمر قد احتلت المرتبة 101 من أصل 121 دولة، وهو ما يعني أن جزر القمر لديها مســـتوى خطير من الجوع وانعدام الأمن الغذائي، كما أشـــارت إحصائيات أخرى حصلت عليها مؤسسة ماعت في هذا السياق، إلى أن أكثر من نصف السكان في جزر القمر يعانون في الوقت الحالي من إنعدام الأمن الغذائي[894]، ونحو 45 في المائة من الســـكان يعيشون تحت خط الفقر.[895]

3. الحق في العمل

ظلت فئة الشباب في إتحاد جزر القمر تعاني بشكل مفرط من البطالة ونقص فرص العمل على نحو غير متناسب، فعلى الرغم من أن معدل البطالة الإجمالي في جزر القمر قد بلغ بنهاية العام المنصرم حوالي 9.4 في المائة، بيد أن معدل البطالة بين الشباب خلال السنة الماضية قد بلغ مستويات مرتفعة للغاية، حيث تشير أحدث الإحصائيات التي حصلت عليها مؤسسة ماعت إلى أن 34 في

[893] Comores : plus de 60% d'échec au baccalauréat 2022, LE JOURNAL DE MAYOTTE, August 26, 2022, link: https://bit.ly/3ICabGh
[894] 2022 Global Hunger Index by Severity, Comoros, link: https://bit.ly/3EKNFdn
[895] Pauvreté aux Comores : «44.8% de la population» vivent en-dessous du seuil de pauvreté, Alwatwan, December 3, 2021, link: https://bit.ly/3kEr1fF

المائة من الشـــباب عاطلون عن العمل، الأمر الذي يوحي بأن آلاف الشـــباب في إتحاد جزر القمر محرمون من تحقيق إمكاناتهم الإنتاجية، ومحرومون من الحق في العمل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[896]

رابعًا: الفئات الأولى بالرعاية

ظلت الفئات الأولى بالرعاية في إتحاد جزر القمر ولا ســيما النســاء، تعاني من جملة من الانتهاكات الحقوقية خلال العام الماضـي، وفي هذا السـياق، نسـتعرض أوضـاع الفئات الأولى بالرعاية في إتحاد جزر القمر خلال العام المنصرم على النحو التالي:

1. حقوق النساء

ظلت النسـاء والفتيات في إتحاد جزر القمر خلال العام الماضـي تتعرض لأشـكال مختلفة من العنف الجسـدي والجنسـي بما في ذلك الاغتصـاب، فوفقًا لتقديرات صـادرة عن الأمم المتحدة، تعرضـت حوالي 17 في المائة من النسـاء في إتحاد جزر القمر لحادثة واحدة على الأقل من العنف الجسـدي أو الجنســي في حياتهن، فضــلًا عن أن ما يقرب من 80 بالمائة من جميع الســجناء الذين يقضــون عقوبات بالســجن في جزر القمر قد ســجنوا بســبب تورطهم في ارتكاب جرائم الاغتصــاب والاعتداء الجنسـي ضـد النسـاء. كما اسـتمرت الفتيات القاصـرات تخضـعن للزواج القسـري والمبكر، فوفقًا لإحصائيات دولية، فإن أكثر من 30 في المائة من الفتيات في إتحاد جزر القمر قد تزوجن وهن ما زلن أطفال.[897]

وظلت نسب مشاركة النساء في جميع مستويات صنع القرار خلال العام المنصرم تسجل مستويات متدنية للغاية، فعلى سبيل المثال، لاحظ باحثو مؤسـسـة ماعت أن المرأة في إتحاد جزر القمر ممثلة تمثيل ضــعيف في مجلس الوزراء، حيث يضــم مجلس الوزراء في إتحاد جزر القمر امرأة واحدة بين أعضاه البالغ عددهم (13) عضوًا، وهي السيدة لوب ياقوت زيدو، وزيرة الصحة والتضامن والحماية الاجتماعية، وهو ما يعني أن نسبة مشاركة النساء في مجلس الوزراء في الإتحاد القمري لا تتجاوز 7.6 في المائة[898]، وهو الأمر نفسـه فيما يتعلق بتمثيل النسـاء في برلمان الإتحاد القمري، حيث لم تتجاوز نسـبة مشـاركة النسـاء في برلمان الإتحاد القمري الذي جرى تشـكيله في عام 2021 معدل 17 في المائة.[899]

[896] Société : Plus de 34% des jeunes sont au chômage, Al-fajrquotidien, March 4, 2022, link: https://bit.ly/3Yg3Zd6
[897] Delivering justice for abused child brides in The Comoros, UN News, 1 October 2022, link: https://bit.ly/3ZkeE7k
[898] Comores : Le Président Azali Assoumani aménage le gouvernement, Agence Anadolu, May 9, 2022, link: https://bit.ly/3mbCd3O
[899] نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (%)، البنك الدولي، الرابط: https://bit.ly/3kz66e9

جيبوتي

أولا: التطور التشريعي

لاحظت مؤسسة ماعت بعض التطورات التشريعية المحدودة في دولة جيبوتي خلال عام 2022، التي تتصل بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق الأشخاص الأولي بالرعايا. ففي 26 ديسمبر 2022، ناقشت لجنة التشريع والإدارة العامة وحقوق الانسان مشروع القانون رقم AN / 22/8 L / 176. الخاص بهيكلة القطاع غير الرسمي في جمهورية جيبوتي. والذي يهدف الي وضع نصوص مبتكرة لتنظيم قطاع الاقتصاد غير المنظم وخلق فرص عمل للشباب في جيبوتي[900] بما يتفق مع التزامات جيبوتي بموجب العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

في 24 أكتوبر 2022، ناقش أعضاء لجنة التشريع والإدارة العامة وحقوق الانسان مشروع قانون رقم AN / 22/8 L / 168 الخاص بإنشاء صندوق دعم الإعاقة[901]. والذي يهدف لدعم وادماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. جدير بالذكر أن جيبوتي دولة طرف في الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة منذ 18 يونيو 2012 وقد التزمت بإنشاء الصندوق في تقريرها الدوري المقدم إلي اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي نوفمبر 2022 طرأت تعديلات على قانون العمل في جيبوتي ونصت هذه التعديلات في الفقرة الثالثة من المادة الأولي مكرر بإنه اقترح صاحب العمل استمرار علاقة العمل التعاقدية بعد انتهاء مدة العقد المحددة لأداء نفس الوظيفة او وظيفة مماثلة يقوم بأخطار الموظف كتابيًا بهذا المقترح[902].

[900] https://bit.ly/3jm92Kv
[901] Ratification, Reporting & Documentation for Djibouti, https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Countries.aspx
[902] https://www.senat.fr/leg/pjl22-062.html

ثانيا: الحقوق المدنية والسياسية

1. الحق في الحياة

يكفل دستور جيبوتي في المادة 10 الحق في الحياة[903] وتعد جيبوتي من بين الدول التي الغت عقوبة الإعدام حيث لا ينص القانون على تطبيق عقوبة الإعدام على أي جرائم سواء في القانون وفي الممارسة العملية لم تطبق العقوبة أيضا[904].

كما تعد جيبوتي من الدول التي صادقت على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الهادف الي الغاء عقوبة الإعدام. وتقوم جيبوتي باستمرار بالتصويت على القرارات القاضية بإلغاء عقوبة الإعدام في مجلس حقوق الانسان. مع ذلك واجه المهاجرين في جيبوتي مخاطر عديدة تتعلق بانتهاك الحق في الحياة، حيث اطلعت مؤسسة ماعت على تقارير تفيد بإن المهاجرين كانوا الأشخاص أكثر عرضة لانتهاك هذا الحق بفضل عصابات التهريب التي تنشط على طول الحدود مع اثيوبيا[905]. وفي أكتوبر 2022، وثقت المنظمة الدولية للهجرة القاء 20 من المهاجرين في البحر من قبل مهربين وفقدوًا حياتهم على الفور.

2. الحق في التجمع السلمي

يكفل الدستور الحق في التجمع السلمي مع ذلك فقد واجه الأشخاص الذين تظاهروًا سلميًا أو الصحفيين الذين غطوًا هذه التجمعات للممارسات التعسفية. في 27 ديسمبر 2022، زعمت هيئة تحرير صوت جيبوتي أن أحد مراسليها السيد سعيد عبد الله ياسين اعتقل حوالي الساعة 10 صباحًا في التاريخ المشار اليه، أثناء تغطيته لمظاهرة سلمية نظمها مدرسون في جيبوتي[906]. في 2 أكتوبر 2022 ألقت الشرطة القبض على 53 عاملاً في شركة أمنية مقربة من النظام. قرية علي صبيح جنوب جيبوتي بسبب المطالبة بأجورهم غير المدفوعة لمدة ثلاثة أشهر. في ابريل 2022 نظم أعضاء هيئة الطلاب المسلمين في جيبوتي احتجاجات ضد الانتهاكات التي يتعرض لها الايغور في الصين وطالبوًا بتقليص النفوذ الصيني في جيبوتي. ورد أن الشرطة فرقت هذه التجمعات ولم تسمح لها أن تستمر وقتًا طويلًا[907]. تتعارض هذه الاعتقالات مع التزامات جيبوتي بموجب العهد الدولي للحقوق

[903] Article 10, https://bit.ly/40hV64Y
[904] جيبوتي، الوضعية القانونية لعقوبة الإعدام، https://bit.ly/3DQcZOL
[905] When tragedy strikes: A migration journey ends deadly for Ethiopians in Djibouti, https://bit.ly/3JtKwBN
[906] https://bit.ly/3Hpb18K
[907] Muslims In Mali, Djibouti Protest Against Chinese Influence In OIC, https://newindian.in/muslims-in-mali-djibouti-protest-against-chinese-influence-in-oic/

المدنية والسـياسـية. تتعارض هذه الممارسـات مع المادة 21 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي صادقت عليه جيبوتي.

3. حرية التعبير بما في ذلك حرية الصحافة

يكفل الدسـتور في المادة 15 حرية الرأي والتعبير بما في ذلك حرية الصـحافة مع ذلك ورغم أن القانون ينص على استحداث هيئة تنظم إطلاق وسائل الاعلام المرئية والمسموعة إلا أن حتى نهاية 2022 لم يجري انشـاء هذه الهيئة وترتب على ذلك سـيطرة وسـائل الاعلام الحكومية على المشـهد الإعلامي. وقد تعرض الأشخاص الذين انتقدوًا سياسات الحكومة للاعتقال التعسفي، في 19 نوفمبر 2022 ألقى خمسـة من قوات الشـرطة القبض على الناشـط العمالي والمدافع عن حقوق الانسـان عبد الرازق عواليه بسبب آراءه الناقدة لسياسات الحكومة. وتأتي عملية الاعتقال ضمن سلسلة من الممارسـات التعسـفية التي تعرض لها الأخير في الآونة الأخيرة حيث حرم من وظيفته من قبل إدارة ميناء جيبوتي متعدد الأغراض[908].

فيما يخص حرية الصـحافة، جاءت جيبوتي في المرتبة 164 من أصـل 180 دولة في مؤشـر حرية الصـحافة التابع لمؤسـسـة مراسـلون بلا حدود لعام 2022 وهو تقدم ملحوظ عن عام 2021 حيث كانت تشغل المرتبة 176 من أصل 180 دولة أيضا. ورغم انه لا يوجد أي صحفي مسجون حاليًا في جيبوتي وفقا لتصنيف المؤسسة. الا أن المضايقات القضائية وعمليات التفتيش غير القانوني كانت مؤشرًا على تراجع حرية الصحافة[909]

4. ادعاءات التعذيب

يحظر الدسـتور التعذيب واشـكال المعاملة السـيئة والمُهينة، وهي دولة طرف في الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، منذ نوفمبر 2002، مع ذلك أطلعت مؤسسة ماعت على تقارير تفيد بإن بعض الشباب الذين ألقى القبض عليهم في 8 يونيو 2022 في منطقة كوارتيه بضواحي العاصمة الجيبوتية، تعرضـوًا لأشـكال مختلفة من الاسـاءات التي ترقي للتعذيب في مقر لواء الدرك في منطقة أمبولي بجيبوتي بما يتعارض مع حظر التعذيب الوارد في الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب التي صادقت عليها جيبوتي. في سـياق متصـل افيد ان الأشـخاص الذين يملكون الجنسـية الجيبوتية ويعارضـون

[908] https://bit.ly/3YfyTmh
[909] جيبوتي، مراسلون بلا حدود 2022، https://bit.ly/3HHcyZg

الحكومة من الخارج، لا يزالوًا يواجهون خطر التعذيب حال عودتهم إلي جيبوتي على سـبيل المثال وثقت منظمات حقوق الانسـان تهديدات تلاقها اريه سـليمان اولاد وهو مدافع عن حقوق الانسـان متهم بالتشـهير بالرئيس الجيبوتي إسـماعيل عمر نجيلة ويعيش في الصـومال وذلك بعد أن نشـر مقطع فيديو على صفحته على موقع فيسبوك ينتقد سياسات رئيس جيبوتي الحالي[910].

ثالثا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

1. الحق في العمل في ظروف موائية ومرضية

يكفل الدستور الحق في العمل، صادقت جيبوتي على ثماني اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية حتى نهاية 2022[911]، وتهدف السياسة الوطنية للعمالة إلى تخفيض معدل البطالة إلى 31% بحلول عام 2024. لكن في الوقت نفسـه فإن القانون لا ينص على حد أدني للأجور للعاملين في القطاع الخاص. في إطار رؤية جيبوتي 2035 وضـعت الحكومة خطة من أجل الحد من البطالة وخلق فرص عمل للشـباب وقد وصـل معدل البطالة 28.4% وفقا لإحصـائيات البنك الدولي. مع ذلك فقد استشرت البطالة بين أوساط الشباب وفقا لأخر احصائيات لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة والأمومة فإن 80% من الأشـخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 لنحو 24 عامًا ظلوًا عاطلين عن العمل في عام 2022 [912]. كما واجه الأشخاص الذين اعترضـوًا على الممارسات التعسـفية في العمل من قبيل اقتطاع الأجور او تأخرها للاحتجاز التعسفي لأيام عديدة قبل ان يطلق سراحهم.

2. الحق في الصحة

يكفل الدستور الحق في الصحة كما تكفل المادة الثانية في القانون رقم 48 لسنة99 وتعديلاته الحق في الصـحة لجميع المواطنين. وفي 26 مايو 2022 وافق البنك الدولي على تقديم تمويل بقيمة 19.5 مليون دولار لتحسين خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأمهات حديثي الولادة والأطفال والمراهقين وتيسـير ادماج اللاجئين في النظام الصـحي للدولة[913]. بجانب ذلك في 27 مارس 2022 أطلقت وزارة الصـحة في جيبوتي المرحلة الثانية من الحملة الوطنية لتلقيح ضـد شـلل الأطفال حيث اسـتهدفت الحملة تطعيم 150 ألف طفل في جيبوتي. وفي مايو 2022 أعلنت حكومة جيبوتي عن الدخول في

[910] Djiboutian national Arreh Souleiman Aouled released after being detained in Somaliland for over two months for criticising Djibouti's President,
[911] https://bit.ly/3HLfKD8
[912] THE SITUATION OF CHILDREN UNICEF/Djibouti/2018/Noorani IN DJIBOUTI, Page 2, https://www.unicef.org/mena/media/19946/file
[913] تمويل جديد من البنك الدولي لتدعيم خدمات الصحة والتغذية في جيبوتي، https://bit.ly/3JrYYKq

شراكة مع شركة Oxitec لمواجهة ما يعرف بـــ البعوض الغازي الناقل للملاريا والذي يهدد منطقة القرن الأفريقي. وعلي الرغم من الخطوات السابقة ظلت اقلية عفار تشتكي من الحرمان من الرعاية الصحية في عام 2022[914].

3. الحق في التعليم

يكفل الدســـتور الحق في التعليم كما يكفل قانون التعليم في جيبوتي في المادة 4، الحق في التعليم لكل مواطن من الجنسـية الجيبوتية بدون تمييز على أسـاس السـن او الأصـل الاجتماعي او الأنثى. ويصل الانفاق الحكومي على التعليم الي نسبة 14% من اجمالي الانفاق الحكومي العام. في جيبوتي. وهو الزامي من سـن السـادسـة إلى العاشـرة. ولتحسـين نوعية التعليم التي يتلاقها التلاميذ وقعت جيبوتي في 20 فبراير 2022، اتفاقية تمويل بقيمة 8 مليون يورو لصـالح جمهورية جيبوتي تهدف إلى دعم تعليم الفتيات وتمكينهن. بهدف التأهيل المهني للفتيات المهمشـــات، لا ســـيما في المناطق الريفية حيث لا يزال مســـتوى تعليمهن وتمكينهن محدودًا. بما يخدم تحقيق نتائج اســـتراتيجية تطوير قطاع التعليم في جيبوتي 2021-2025.

رابعا: الفئات الأولي بالرعايا

1. حقوق النساء

تنص الفقرة 3 من المادة 1 من الدســـتور على التزام دولة جيبوتي بضـــمان المســـاواة للجميع أمام القانون دون تمييز بناءً على أي اعتبارات بما في ذلك التمييز على أساس الجنس. وتمثل المرأة في 6 حقائب وزارية من أصـــل 25 حقيبة وزارية. كما تُمثل المرأة بنحو 26% من إجمالي مقاعد المجلس الوطني. وتقدر احصائيات بأن النساء يستحوذن ويدرن 75% من مؤسسات الاعمال خارج القطاع الرسمي، مع ذلك تظل الحاجة الي تسجيل هذه المؤسسات بشكل قانوني مطلوبًة[915] وقد اعتمدت جيبوتي في 2022 المرحلة الثانية من خطة عمل وطنية بشـــأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 الخاص بالمرأة والســـلام والأمن لكنها غير متاحة بعد. كما لاحظت مؤســـســـة ماعت التفاوت في الحصـول على الرعاية الصـحية بين المرأة في المناطق الحضـرية والريفية، وقد عبرت اللجنة المعنية

[914] Djibouti: New funding to strengthen health and nutrition services, https://bit.ly/3WPDE4z
[915] Three ways to help women entrepreneurs chart their online path: A Djibouti WeFi story, https://blogs.worldbank.org/arabvoices/three-ways-help-women-entrepreneurs-chart-their-online-path-djibouti-wefi-story

بالقضـــاء على التمييز ضـــد المرأة على نفس الشـــواغل في ملاحظاتها الختامية على التقارير الدورية لجيبوتي.

2. حقوق الأطفال

يكفل الدســـتور حقوق الطفل في جيبوتي وقد أطلقت جيبوتي في يوليو 2021 الاســـتراتيجية الوطنية لحقوق الطفل 2022 -2026، وفي مايو 2022 ردت جيبوتي على قائمة المسـائل المرّسـلة من لجنة حقوق الطفل. وقد أظهرت الردود بعض الجهود المبذولة من أجل ضمان مصالح الطفل الفضلي في جيبوتي، بما في ذلك انشـاء المنصـة الوطنية لحماية الطفل. مع ذلك فإن ضـمان الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الطفل لا تزال غير قائمة في عام 2022.

الموارد اللازمة لحقوق الطفل: لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الطفل في ملاحظاتها الختامية في يونيو 2022 إن غياب أي بيانات عامة تفي بتخصيص موارد لحقوق الطفل في الميزانية[916].

زواج الأطفال: الحد الأدنى للزواج هو 14 عامًا لكن المادة 14 من قانون الطفل تسـمح بزواج الأطفال قبل سن 18 عامًا دون حد أدنى للسن إذا سمح بذلك ولي الأمر أو القاضي.

العقاب البدني للأطفال: اطلعت مؤسـسـة ماعت على تقارير عديدة تفيد بإن العقاب البدني للأطفال غير محظور بموجب القانون في سـياق متصـل اكدت لجنة حقوق الطفل في ملاحظتها الختامية على مراجعة جيبوتي في يونيو 2022 إن دراسـات اسـتقصـائية خلصـت إلى أن الأطفال يتعرضـون لأنواع مختلفة من التأديب الممزوج بالعنف من قبل الاوصياء عليهم وأفراد الأسرة[917]

3. المهاجرين واللاجئين

تُعد جيبوتي نقطة عبور للاجئين والمهاجرين وملتمسو اللجوء بما في ذلك أعداد كبيرة من القصر غير المصـحوبين بذويهم القاصـدين لدول الخليج. ويشـكل اللاجئين 2.3% من سـكان جيبوتي 70% منهم نساء وأطفال وتمثل واحدة من أكثر الدول التي تستضيف لاجئين في العالم.

في مارس 2022 عقدت الحكومة ورشـــة عمل وطنية للترويج لاســـتراتيجية إشـــراك المغتربين الوطنية لمناقشة أولويات تنفيذ الاستراتيجية المعنية مع جميع الهيئات الحكومية والقطاع الخاص.

[916] Concluding observations on the combined third to fifth periodic reports of Djibouti, https://bit.ly/3RhaudG
[917] Ibid, https://bit.ly/3RhaudG

بين سـبتمبر 2020 ومارس 2022، تعامل المجلس الوطني لحقوق الإنسـان في جيبوتي مع 33 شكوى، بما في ذلك 17 شكوى تتعلق بأشخاص في وضع هجرة[918].

مع ذلك واجه المهاجرين واللاجئين في جيبوتي في عام 2022 صـعوبات عديدة في عام 2022 على سـبيل المثال وصـل نحو 84 ألف مهاجر من جيبوتي الي اليمن[919]. وقد واجهوًا تحديات عديدة من بينها التعامل مع شبكات المهربين والمتاجرين بالبشر.

ظلت حاجة المهاجرين الي المساعدة ضرورية في عام 2022 لاسيما في ظل نشاط شبكة المهربين. في 3 مايو 2022، حُشر 50 مهاجراً اثيوبيًا بقيادة المهربين في حافلة صغيرة تسع لنحو 25 شخصًا فقط. غادروا من منطقة تاجورة، التي تقع شـمال جيبوتي، وهي نقطة عبور رئيسـية للمهاجرين القادمين من إثيوبيا. ولتجنب تفتيش الشـرطة كانت الحافلة تسـير بسـرعة كبيرة، لكن بعد السـفر لأكثر من سـاعة، انحرفت الحافلة عن الطريق واصـطدمت ببعض الصـخور على الطريق. هرب المهربون والسائق على الفور بعد ان سـرقوًا أموال المهاجرين. وبعد نصف ساعة وصلت سـيارة أخرى للمهربين لانتشـال جثث القتلى. لم تفتح الحكومة تحقيقًا ولم تتوصـل للجناة حتى نهاية 2022.

[918] REPUBLIQUE DE DJIBOUTI, Page 14, https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/imrf-djibouti.pdf
[919] The number of migrants stranded in Djibouti is increasing and resources are dwindling, https://bit.ly/40dZdyS

القسم الرابع

تغيير المناخ وحقوق الإنسان في المنطقة العربية

تُعد المنطقة العربية أكثر المناطق في العالم المعرضة بشكل خاص لتأثيرات تغير المناخ بسبب المناخ الجاف وشبه الجاف التي تحظي به، حيث تشهد المنطقة بالفعل ارتفاعًا في درجات الحرارة وندرة المياه والتصحر وارتفاع مستوى سطح البحر وتأكل الأراضي الزراعية. وفقًا لتقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. كما يُرجح أن تشهد المنطقة العربية تدفقًا لموجات الحر الشديدة والمتكررة والجفاف والفيضانات والعواصف في السنوات القادمة. ما قد يؤدي الي عواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية هائلة على المنطقة. ولمواجهة هذه التحديات المناخية طورت العديد من الدول العربية استراتيجيات وسياسات وطنية للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتكيف مع آثار تغير المناخ.

ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالمزيد من الخطوات على المستويين الوطني والدولي لتقليل الانبعاثات ودعم الفئات الأكثر ضعفًا في التكيف مع تغير المناخ وإدماج جميع أصحاب المصلحة اثناء العمل علي اعتماد تدابير وطنية لمواجهة تغير المناخ. لاسيما 72% فقط من الدول العربية لديها إستراتيجية تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا الخاصة باتفاقية باريس. ويكشف واقع التغير المناخي في المنطقة العربية تأثر الدول الهشة والتي تخوض نزاعات مسلحة مع جماعة مسلحة خارجة عن الدولة بشكل خاص بتغير المناخ مثل الحال في الصومال واليمن وليبيا، وهو ما يحد من قدرة هذه الدول على التكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من أثاره. ومن المهم ذكره أيضا إنه ورغم دخول اتفاقية باريس الاطارية والمتعلقة بتغير المناخ حيز التنفيذ في نوفمبر 2016 إلا إنه من بين أربعة دول فقط لم تصادق على الاتفاقية يوجد دولتين عربيتين وهم اليمن وليبيا لم ينضموا بعد إلى الاتفاقية. وقد وقعاً الدولتين على الاتفاقية، ولكنهم لم يصادقوًا عليها حتى نهاية 2022 [920].

وفي الفترة من 6 إلى 19 نوفمبر استضافت مصر في مدينة شرم الشيخ المؤتمر السابع والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ " كوب 27" والذي اتخذ شعار قمة التنفيذ وقد وضع المؤتمر للمرة الأولي بجهد الدول المستضيفة للمؤتمر بندًا للخسائر والاضرار ضمن جدول اعمال المؤتمر، وكان من مخرجات المؤتمر أيضا انشاء صندوق للتعويض عن الخسائر والاضرار التي تلحق بأقل البلدان نموًا والذي من بينها بعض الدول العربية. وسوف تستضيف دولة الامارات العربية المتحدة كوب 28 في عام 2023، وهو إن دل فيدل على الأهمية المحورية التي

[920] Paris Agreement, https://bit.ly/3l5UCyW

تخصصها الدول العربية لقضية تغير المناخ في ظل التحديات الجسيمية التي تفرضها هذه القضية على حقوق الانسان وتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

مع ذلك ورغم الإجراءات المتعاقبة التي تشـــرع فيها الدول العربية للتكيف مع تغير المناخ مثل اعتماد استراتيجيات تراعي هذه القضية وتخصيص بنودًا في الموازنة العامة لمواجهة تغير المناخ في بعض الدول، وإعلان حقائب وزارية للتغير المناخي بجانب المبادرات التي قامت بها بعض الدول بالشـراكة اما مع القطاع الخاص او المجتمع المدني إلا إن ثمة طريق طويل للتكيف مع تغير المناخ في المنطقة العربية ولعل الكثافة السـكانية المتعاظمة في المنطقة العربية تشـكل ضـغوطًا اخري علي الموارد المحدودة أصـــلا في المنطقة العربية ما يؤخر جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من اثاره.

يركز هذا القسم من التقرير العربي لحقوق الانسان على اثار تغير المناخ على حقوق الانسان لاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في السكن اللائق والحق في الغذاء والحق في المياه العذبة والصحة والحق في التنمية، كما يتضمن التقرير التحديات الرئيسية التي تواجه المنطقة العربية اثناء محاولة التكيف والتخفيف من اثار التغير المناخي، والحلول المقترحة لمواجهة التغير المناخي.

أولا: الحق في السكن اللائق

للحق في الســكن أهمية مركزية من أجل التمتع بباق حقوق الانســان وفقا للتعليق رقم 4 للجنة المعنية بالحقوق الاقتصــادية والاجتماعية. إلا إن تغير المناخ في المنطقة العربية قوض من إعمال هذا الحق، فقد انهارت المباني الســكنية بســبب الفيضــانات الناجمة عن تغير المناخ ويهدد ارتفاع منسـوب سـطح البحر المباني المتاخمة للشـواطئ والسـواحل. في السـودان على سـبيل المثال أدت حرائق الغابات والفيضــانات في عام 2022 إلى فقدان مئات الأســر لمنازلها وانهارت آلاف المنازل الأخرى، وصــلت لنحو 18 ألف منزلًا تضــرر كليًا بينما تضــرر أكثر من 25 ألف منزل جزئيًا وفقا للمجلس القومي للدفاع المدني[921] وتعرضت البنية التحتية لتدهور غير مسبوق. وقضُي نحب أخرين في ولاية كسلاً والنيل الأزرق على وجه التحديد لا يُصاحب هذه الخسائر إقرار تعويضات وقد لاحظت مؤســســة ماعت إن التعويضــات يكون في هيئة مســاعدات اغاثية فقط ما يؤدي الي موجات من النازحين داخليًا والهجرة غير المنتظمة[922].

[921] Why exacerbate the floods disaster in Sudan, https://www.bbc.com/arabic/interactivity-62647040
[922] Ibid

في سـياق متصـل تُرجح الهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ أيضـا أن يكون للارتفاع مسـتوي سـطح البحر نتيجة تغير المناخ اضـرارًا خطيرة على المدن السـاحلية في بعض المُدن في المنطقة العربية وتتوقع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة إن مسـتويات سـطح البحر في العالم قد ترتفع بما يصـل إلى 68 سـم بحلول عام 2050، مما قد يؤدي الي غرق اجزاءً من الإسكندرية كما يؤدي الي تسريب في المياه المالحة إلى المياه الجوفية ما يحد من احد اهم المصـادر المتجددة للمياه، وهو ما قد يجعل المناطق المتاخمة للشـواطئ مهددة بالزوال. البصـرة في العراق من بين المُدن أيضـا التي تعاني من تغير المناخ، وأدت هذه التغيرات إلى تدفقات من النازحين الذين غادروا منازلهم بحثًا عن فرص أفضـل في المدن العراقية الأخرى مثل بغداد، صـنفت الأمم المتحدة العراق كخامس أكثر دولة مُهددة بتغير المناخ في جيبوتي وبسـبب ندرة المياه الناجمة عن تغير المناخ اضطر الرعاة من سكان الريف إلى البحث عن مصادر رزق اخري في المناطق الحضـرية مغادرين منازلهم أيضـا، ويضـطرون في المدن إلي الرضـاء بمباني سـكانية لا ينطق عليها معايير السكن اللائق[923].

في سياق متصل وفي إطار الجهود نحو التكيف مع تغير المناخ، شرعت دولًا عربية في اتخاذ خطوات جادة فيما يخص الحق في السـكن، مصـر على سـبيل المثال قامت بإدماج قضـايا تغير المناخ في المشاريع التنموية لاسيما الإسكان الاجتماعي الذي يهدف الي توفير مليون وحدة سكنية لمحدودي الدخل تشـمل هذه الوحدات البناء الأخضـر الذي يسـاهم في التخفيف من حدة تغير المناخ. كما أنشـأت اول مدينة صـديقة للبيئة وهي مدينة الخارجة في محافظة الوادي الجديد، وبالتزامن مع انعقاد مع مؤتمر المناخ كوب 27 أعلن مدينة شرم الشيخ مدينة صديقة للبيئة [924].

كما أطلقت المملكة العربية السـعودية كود البناء السـعودي ويهدف إلى تحقيق السـلامة والصـحة العامة، وترشـيد اسـتخدام الطاقة[925]. المغرب أيضـا من بين الدول التي تبنت سـياسـات في مجال الإسـكان للتكيف والتخفيف من اثار تغير المناخ حيث تنص خطة المغرب 2030 على تنفيذ تدابير ملموسـة مثل تسـريع تنفيذ المشـاريع للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من قطاع الإسـكان. كما اعتمد المغرب اسـتراتيجية وطنية لكفاءة الطاقة تهدف إلى توفير 6٪ من انبعاثات

923 التنمية الخضراء.. هل تنقذ العراق من مخاطر التلوث وتغير المناخ؟، https://bit.ly/3LmYDtL
924 الخارجة: ماذا نعرف عن أول مدينة مصرية صديقة للبيئة؟، بي بي سي، https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-63510935
925 : Interactive dialogue with the Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, https://bit.ly/4280ZlQ

غازات الاحتباس الحراري في المباني السكنية والمؤسسية بحلول عام 2030. كما أطلقت الامارات العربية المتحدة في مارس 2022 اللائحة الوطنية لشروط ومواصفات الأبنية الخضراء، والتي من المرجح أن تخفف من تغير المناخ حيث ستخفض الطلب على الطاقة بنسبة 50% في قطاع المباني[926].

ثانيا: الحق في الغذاء

رجح المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء إن يؤثر تغير المناخ على غلات المحاصيل بأكثر من 5% عام 2050. ووفقا لورقة بحثية صادرة عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية فإن من المرجح ان تنخفض غلة المحاصيل الغذائية بنحو 10% بحلول عام 2050، وثمة دول عربية عديدة معرضة لخطر انعدام الامن الغذائي بسبب تغير المناخ، وقد أدت الحرب الروسية على أوكرانيا لتباعات خطيرة علي الحق في الغذاء في عدد من الدول العربية فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية العالمية وفرضت ضغوطًا إضافيًا على الاقتصادات والسكان في الدول العربية التي تعد مستوردا إضافيا للغذاء، مثل المغرب وتونس ومصر. على سبيل المثال، في مصر واليمن، تمثل منتجات القمح ما بين 35 و46 % من السعرات الحرارية التي يتناولها الفرد. ومصر هي أكبر مستورد للقمح في العالم، حيث تمثل الواردات حوالي 60 % من إجمالي استخدام القمح في مصر، وتعتمد اليمن على استيراد الحبوب أيضا.

وتشير التقديرات أن سبع دول في المنطقة العربية[927] معرضة لخطر انعدام الغذائي بسبب تغير المناخي من بينها الصومال وسوريا. كما أدت التغيرات المناخية من بين جملة أمور إلى ظاهرة التصحر وتقدر الاحصائيات المتاحة انه بسبب التصحر فقدت المنطقة العربية 25% من أراضيها الصالحة للزراعة، وهو ما يؤثر علي انتاج المحاصيل الزراعية المُنتجة للغذاء بطبيعة الحال، ضف الي ذلك نفوق الثروة الحيوانية جراء الفيضانات في الصومال وفي مدينة البصرة في العراق، وفي جيبوتي أيضا رجح تقرير الملف القطري لمخاطر المناخ الصادر عن البنك الدولي في مارس 2022 إن ارتفاع درجة الحرارة وندرة المياه وتبخرها يهدد غلة المحاصيل البعلية وأيضا صحة الماشية ما يهُدد حق السكان في الغذاء. كما رجحت تقارير اخري أن المنطقة العربية أكثر عرضة لارتفاع درجات الحرارة مقارنة بغيرها من المناطق وهو ما يؤدي إلى انتشار الآفات الزراعية وزيادة قدرة تجمعات الآفات

926 الإمارات تطلق اللائحة الوطنية لشروط ومواصفات الأبنية الخضراء، https://bit.ly/3ytzDJD
927 Seven Arab States Could Face Food Crisis in Absence of Urgent Solutions, https://bit.ly/3mCoAuK

على البقاء في فصل الشتاء، وظهور آفات نباتية جديدة لم تكن موجودة في السابق، وانتشار آفات وأمراض أخرى عبر انتقالها من المناطق الزراعية بين الدول. وهو الأمر الذي يفضي إلى نقص المناطق المزروعة وكذلك الإنتاج الحيواني، وبالتبعية سيساهم ذلك في نقص انتاج الغذاء[928]. كما افيد أن معدل الإنتاج الزراعي في المملكة المغربية سيشهد انخفاضا بحلول عام 2080 بسبب تغير أنماط تساقط الأمطار، حيث يمكن أن تتأثر الأراضي بشكل سلبي بسبب التملح، ما يؤثر على السكان الأكثر فقرًا في المغرب باعتبارهم يعتمدون على الزراعة للحصول على الدخل.

في سياق مماثل تمثل المصايد السمكية صناعة رئيسية في دول مختلفة في المنطقة العربية، مثل موريتانيا والمغرب وعُمان وتونس واليمن، ودول أخرى تتطور فيها تربية الأحياء المائية، ولا سيما مصر والمملكة العربية السعودية وتونس[929]. من المرجح أن يؤدي تغير المناخ الي تهديد هذه الصناعة فارتفاع درجة الحرارة ونقص الاكسجين في البحر من شأنه نفوق عديد من الاحياء المائية وهو ما سيحرم عائلات كاملة تعتمد على الاحياء البحرية كوجبة رئيسية[930]

كما يؤثر ارتفاع الأسعار المرافق للكوارث المناخية على إمكانية حصول الناس لاسيما الفقراء منهم على الغذاء، وبشكل عام تضطرب أسعار المواد الغذائية في المناطق الفقيرة في أوقات الطوارئ والكوارث الطبيعية، وقد تلجئ المجتمعات الفقيرة إلى تغيير نوعية الغذاء جراء ذلك، وما يتبع ذلك من الاعتماد على نوعية غذاء أقل جودة وقيمة غذائية[931]. زد على ما تقدم إنه من المتوقع فقدان 7% إلى 10 % من الأراضي الرعوية الذي تعتمد عليها الماشية في الغذاء، ومن ثم الإنسان في مراحل لاحقة في كافة انحاء العالم لاسيما في المناطق الصحراوية والنائية، حال لم تتخذ الإجراءات الكافية لوقف المتوسط العالمي للاحترار العالمي عند 1.5 درجة مئوية وذلك من خلال خفض الانبعاثات الدفيئة نحو معدل صفري تمامًا. تحظي الإدارة المستدامة للأراضي بدورًا رئيسيًا في تغير المناخ. حيث تكون مقاومة المناخ أعلى في المجتمعات التي تحظي بأمن حيازة الأراضي والسكن

928 افاق عربية وإقليمية، الهيئة العامة للاستعلامات، ص 27، https://bit.ly/3LhjvCD
929 SDG 14 LIFE BELOW WATER Conserve and sustainably use the oceans, seas and marine resources for sustainable development, Page 2, https://bit.ly/3ywGYId
930 التغيرات المناخية والحق في الغذاء في مصر التداعيات وسياسات المواجهة، دراسات حقوق الانسان، https://bit.ly/3YHlbbp
931 Summary report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the outcome of the full-day discussion on specific themes relating to human rights and climate change, Page 12, Available at the following link: https://bit.ly/3CfjSqo

اللائق. كما إن الإدارة الجيدة للأراضـــي تمنع وتعالج التوســـع الحضـــري غير المنظم في الأراضـــي الزراعية ما يؤدي الي الحفاظ على الإنتاج الغذائي من الاراض الزراعية[932].

يوجد إشارة صريحة للحق في الغذاء في عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الدول العربية مثل العهد الدولي للحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشـــخاص من ذوي الإعاقة، وهو حق مُكرس أيضـــا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومثلما هو الحال لكافة حقوق الإنسان ينبغي على الدول بذل الجهود لضمان حق الإنسان فيما يكفي من الغذاء[933].

ثالثا: استشراء الإرهاب

أثر تغير المناخ في مناطق عديدة على استشراء الإرهاب في المنطقة العربية، وهو ما كان له تداعيات على المدنيين، في العراق على سبيل المثال استغل تنظيم داعش نحو تسع عواصف ترابية ناجمة عن التغيرات المناخية والتي تعرضـت لها العراق في النصـف الأول من 2022 وقد اسـتغل داعش ذلك من اجل التخطيط لمزيد من الهجمات الإرهابية حيث أدي ضعف الرؤية الناجم عن العواصف لزيادة الرغبة لدي التنظيم في القيام بهجمات إرهابية[934]. في الصـــومال أيضـــا كان لتغير المناخ اثار سلبية على السكان وهو ما استغلته حركة الشباب، للقيام بتنفيذ عمليات إضافية في عام 2022 [935]. كما اسـتغلت الحركة تبعات تغير المناخ التي اثرت على قدرة الحكومة الصـومالية للتعافي في بعض المناطق الصومالية من أجل تشديد السيطرة على مناطق معينة في وسط وجنوب الصومال[936]. كما تعرض النشـــطاء البيئيين الذين انتقدوًا ســـياســـات حكوماتهم في التعامل قضـــية تغير المناخ الي اعمال تخويف وترهيب.

في العراق على سبيل المثال تلقي جاسم الاسدي وهو ناشط بيئي من الاهوار لتهديدات متواصلة بسبب نشاطه في قضايا البيئة وتغير المناخ وهو ما يثير مخاوف بشأن الحفاظ على حياته لاسيما في ظل اغتيال عدد كبير من النشـطاء العراقيين في السـنوات الماضـية. ومن المسـلم به إن الجماعات الإرهابية تنشـــط في أوقات الازمات مقارنة بالفترات الزمنية التي تحظي باســـتقرار ولذلك فإنه بدون

[932] Climate Change Strategy for the Arab Region, page 25, https://unhabitat.org/sites/default/files/2022/10/ccs_-_roas_-_final_-_a4_sheets.pdf
[933] Understanding Human Rights and Climate Change, Page16 , Available at the following link: https://bit.ly/2VwL0Ah
[934] Early warning: How Iraq can adapt to climate change, European Council on Foreign Relations, https://ecfr.eu/publication/early-warning-how-iraq-can-adapt-to-climate-change/
[935] Somalia committed to tackling twin threats of looming famine and terrorism, President tells UN Assembly, https://news.un.org/en/story/2022/09/1127561
[936] How Climate Change Helps Violent Nonstate Actors, https://bit.ly/3l4TqMn

سياسات مناخية للتكيف مع التغيرات المناخية ونهج قائم على حقوق الانسان في التعامل مع هذه التغيرات فإنه من المرجح ان يؤدي ذلك لمزيد من الإرهاب. يؤثر ذلك على تعزيز حقوق الانسان والحريات الأساسية، بما يتعارض مع الركيزة الرابعة من استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب[937].

رابعا: الحق في مياه شرب نظيفة

بين تغير المناخ والحصول على مياه شرب نظيفة علاقة طردية في المنطقة العربية يؤدي تغير المناخ الي مشاكل جسيمة فيما يخص الحصول على المياه. حيث تُعرف المنطقة العربية بإنها أكثر المناطق ندرة بالمياه[938]. وقد افيد إن نحو 19 دولة عربية من أصل 22 دولة لديها ندرة في المياه[939]. كما رجح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن الموارد المائية المتجددة قد تتراجع بنسبة 20% بحلول 2030 بسبب تغير المناخ[940]. فيما يخص الموارد المائية المتجددة على وجه التحديد خلُصت أبحاثًا بإن لتغير المناخ تأثيرًا واسعًا على طبقات المياه الجوفية وهي مصدرًا من المصادر المتجددة، لاسيما بالقرب من المناطق الساحلية حيث تتعرض هذه الطبقات للتدهور بسبب تسرب مياه البحر[941].

كما تعتمد بعض الدول العربية في معظم مصادرها للمياه العذبة على المياه الجوفية فلسطين على سبيل المثال تعتمد بنسبة 85% من مواردها المائية على المياه الجوفية إلا ثمة عقبات تواجه فلسطين للحصول على المياه العذبة بسبب القيود التي تضعها سلطة الاحتلال الإسرائيلي على الوصول لها وللموارد الطبيعة الأخرى[942].

في سياق متصل، تُصنف الصومال بإنها البلد الثاني علي مستوي العالم والأول في المنطقة العربية الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ في عام 2022 حيث واصل الجفاف صلته بالصومال وللعام الرابع تواليًا وهو ما أدي لتابعات خطيرة بسبب الجفاف الناجم عن تغير المناخ فقدت الدولة 80% من مصادر المياه. أثر ذلك على 6.1 مليون من أصل 17 مليون اجمالي عدد السكان. أدت ندرة المياه

[937] Office of Counter-Terrorism, https://www.un.org/counterterrorism/cct/human-rights
[938] تقرير المياه والتنمية التاسع: المياه الجوفية في المنطقة العربية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، https://bit.ly/3mG34W5
[939] المصدر السابق ذكره
[940] How is the Arab States region scaling up on climate action?
[941] ESCWA Water Development Report, Page 30, https://bit.ly/3ZYQOy9
[942] Ibid

أيضا الي ارتفاع سعر المياه بنسبة تصل لنحو 85% في دولة هي فقيرة بالفعل. يضطر اخرون لشرب مياه ملوثة وهو ما يعرضهم لأمراض مثل الكوليرًا كالحال في اليمن والصومال.

كما أدي نقص المياه الناجم عن موجات الجفاف الي تعاظم النزوح الداخلي في المنطقة العربية[943] نزح أكثر من 755 ألف شخص داخليًا في الصومال بسبب موجة الجفاف الشديدة في عام 2022، ليصل العدد الإجمالي إلى مليون منذ يناير 2021 عندما بدأ الجفاف، وفقًا للأرقام الصادرة عن المفوضية والمجلس النرويجي للاجئين. وفي جيبوتي لا يوجد مصدر للمياه العذبة مثل مياه الأنهار أو مياه البحيرات العذبة وتعتمد في 95% من مصادر المياه على المياه الجوفية[944] أدي الجفاف الناجم عن تغير المناخ الي نقص هطول الامطار لاسيما في الفترة من ابريل الي سبتمبر من كل عام وهي الفترة التي تخلو فيها الابار وصهاريج المياه من المياه وهو ما إثر على احتياجات السكان من المياه العذبة. في اليمن صاحب هطول الامطار في 2022 ارتفاعًا لدرجات الحرارة ناجمة عن تغير المناخ ما أعاق الاستخدام الرشيد لموارد المياه[945] يجعل ذلك التنافس على المياه العذبة محتدمًا وهو ما يساهم في ندرة المياه العذبة في أحيان اخري[946].

خامسا: الحق في الصحة

وفقا لتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الصادر في 2022 فإنه من الوارد بشكل مرتفع حدوث زيادة إجمالية في عدد الأيام والليالي الدافئة في المنطقة العربية. وهي زيادة قد ينجم عنها تعاظم الوفيات في كل من البلدان المرتفعة والمنخفضة الدخل في المنطقة العربية لاسيما إن هذه الدول ترتفع فيها الوفيات بشكل عام. في العراق زعمت تقارير ان ثمة تدهور في الحالة الصحية للأشخاص الذين يعيشون حول مواقع حرق الغاز اثناء استخراج النفط نظرًا لإن هذه المناطق الأكثر تأثر بتغير المناخ.

وثمة ارتباط بين تغير المناخ وانتشار الامراض المنقولة مثل الملاريا والامراض المعدية الأخرى، وتضرر الأطفال في الصومال بصفة خاصة من هذه الامراض، وقد وثقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وفاة 700 طفل في سبتمبر 2022 مصابون بهذه الامراض التي تعزو الي تغير المناخ. كما نوهت تقارير اخري إن معدلات عالية من أمراض الإسهال التي تسببها بكتيريا مثل السالمونيلا

[943] Climate Change and Migration in the Middle East and North Africa, https://arabcenterdc.org/resource/climate-change-and-migration-in-the-middle-east-and-north-africa/
[944] 19 Countries with No Rivers (One is 3X Bigger than Texas!), https://bit.ly/429Nd2u
[945] A Holistic Approach to Addressing Water Resources Challenges in Yemen, page 40, https://bit.ly/3YIA6SS
[946] Ibid, Page 32, https://bit.ly/3YIA6SS

تنتشـــر خلال درجات الحرارة الأكثر ارتفاعًا وما يرجح اســـتمرار هذه الامراض على نحو أكبر هو تغير المناخ[947]

بشـكل عام يتعرض الأطفال في المنطقة العربية لتداعيات غير متناسـبة بسـبب تغير المناخ، وفقا لمجموعة من الأبحاث الطبية هناك علاقة طردية بين تعرض الأطفال لموجات مرتفعة من درجات الحرارة، وحدوث مشـــاكل صـــحية للأطفال بما في ذلك أمراض الجهاز التنفســـي المزمنة والربو وأمراض القلب والأوعية الدموية[948]. وتتطلب هذه التأثيرات أن يكون تغير المناخ في صـــميم السياسات الصحية التي تشرع فيها دول المنطقة العربية من أجل مكافحة الامراض التي يتسبب فيها تغير المناخ، بالإضافة إلى إعادة تأهيل المجتمعات المتضررة صحيًا بسبب تغير المناخ.

سادساً: الحق في التنمية

حققت الدول العربية مكاسب تنموية لاسيما على صعيد الصحة والتعليم بعد استقلالها ومع ذلك، بالنسـبة لعدد من الدول العربية، جري إعاقة هذه المكاسـب بسـبب الحروب، والصـراعات التي لا تنتهي، والهشـاشـة التي أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصـادي، والمظالم الاجتماعية المتزايدة[949] ولذلك كان التغير المناخي أحد أكبر التحديات امام الحق في التنمية في المنطقة العربية، وعلى الرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصـادي في عدد من الدول العربية في السـنوات الأخيرة إلا ان هذه المكاسـب يقوضـها التغير المناخي مع توقعات سـلبية في المسـتقبل القرب بشـأن تأثير التغير المناخي على الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول.

في لبنان على سبيل المثال سيؤدي تغير المناخ إلى انخفاض بنسبة 14٪ في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بحلول عام 2040. فيما تشير تقديرات وزارة البيئة اللبنانية إلى انخفاض إضافي يقدر بنحو 32٪ بحلول عام 2080[950]. وهو ما يعيق تحقيق اهداف التنمية المسـتدامة. وقد تنبه البنك الدولي لخطر تغير المناخ على التنمية عندما أعلن أنه "ما لم يتخذ العالم إجراءات عاجلة وابتكارية، فإن ارتفاع درجة حرارة الكوكب يهدد بإبعاد الازدهار عن متناول الملايين وإنهاء عقود من التنمية". في ســـياق متصل فإن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ رأت إن "الحد من آثار تغير المناخ ضروري

[947] Climate Change Impacts on Health in the Arab Region: A Case Study on Neglected Tropical Diseases, Page 8, https://bit.ly/3FjoY86
[948] THE IMPACT OF CLIMATE CHANGE ON CHILDREN, Page 3, https://uni.cf/3YIoqQ7
[949] REGIONAL SNAPSHOT ARAB STATES, page 3, https://bit.ly/3lfI5ca
[950] Lebanon has the intent, but does it have the funds to act on climate change?, https://bit.ly/3yDX8PX

لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة، وفي مقدمة ذلك بذل جهود إضافية للقضاء على الفقر والحد من آثاره.

سابعا: التحديات الأساسية للتكيف مع تغير المناخ

بطبيعة الحال فإن لتغير المناخ تداعيات جسيمة على حقوق الانسان، كما إنه يقوض قدرة الحكومات في المنطقة العربية على تعزيز التنمية وتحقيق أهدافها المستدامة، ما يهدد بتخلف مزيد من الناس عن ركب هذه الأهداف. كما يعزي لتغير المناخ موجات من الهجرة والنزوح في العراق والصومال لكن تظل هناك تحديات رئيسة تواجه معظم الدول العربية في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من اثاره.

الشكل الأول: تحديات التكيف مع تغير المناخ

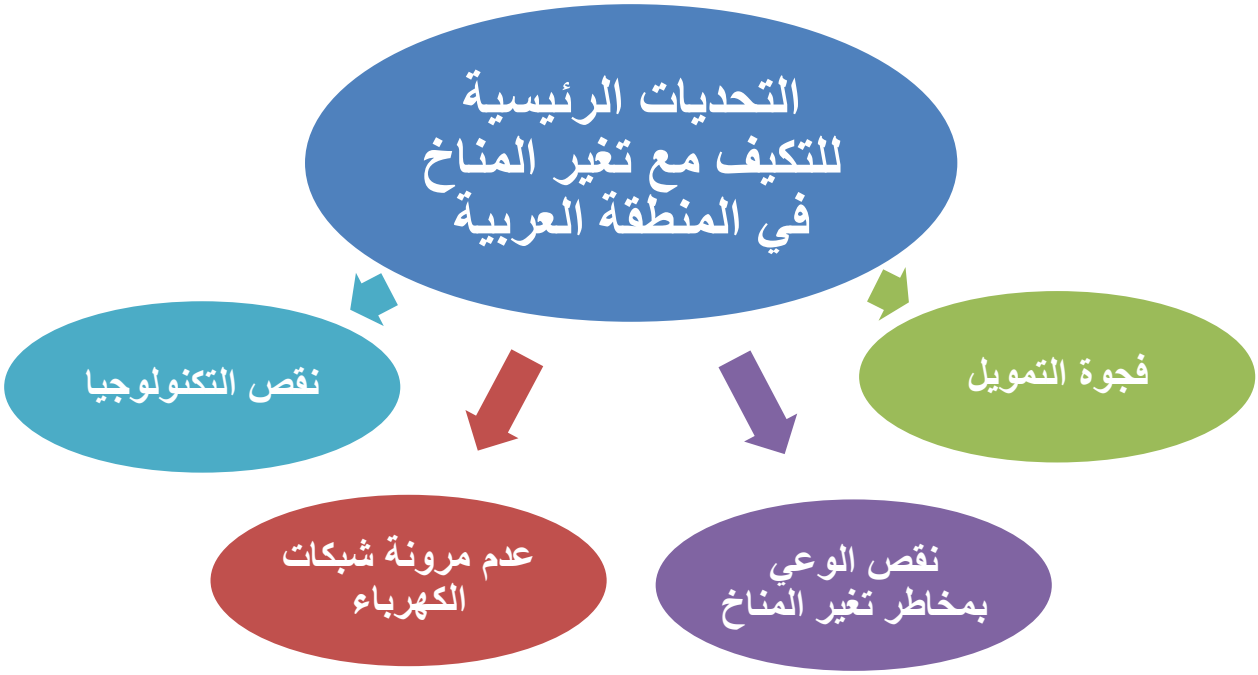

1. فجوة التمويل

لعل أهم التحديات التي تواجه المنطقة العربية للتخفيف من اثار التغير المناخي والتكيف معه هو اتساع فجوة التمويل حيث يُعد تمويل المناخ ضروريًا للسماح للمجتمعات بتحويل اقتصاداتها إلى اقتصاد اخضر ومستدام والتكيف مع الآثار الحتمية لتغير المناخ، بما في ذلك حالات الجفاف الشديدة وموجات الحرارة الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة. علي سبيل المثال يشير التقدير الفني لتمويل المناخ، إن التدفقات المالية إلى المنطقة المتعلقة بتغير المناخ تقدر بما يتراوح بين 5.1

و7.4 مليار دولار بما في ذلك اســتثمارات القطاع الخاص الدولي، في حين إن التدفقات المفترضــة تصل لأكثر من 478 مليار دولار لمعالجة اثار تغير المناخ حتى عام 2030.

في لبنان على سـبيل المثال يمثل نقص الموارد العقبة الأسـاسـية امام أي اجراء بشـأن التكيف مع تغير المناخ جري تخفيض ميزانية وزارة البيئة إلى الحد الأدنى حيث خصـصـت الحكومة كل الأموال التي لديها لدعم الاحتياجات الأســاســية والأكثر إلحاحًا مثل الوقود والطعام ودفع رواتب الموظفين العموميين. وقد اولي مؤتمر المناخ كوب 27 أهمية خاصــة لبند التمويل، حيث كان صــلب المفاوضــات هو إمكانية تقديم الدول المتقدمة لاســيما انها المســاهم في تغير المناخ تمويلا بنحو 100 مليار دولار سنويا إلى الدول النامية بين عامي 2020 و2025

2. نقص التكنولوجيا

اعتبرت تقارير دولية إن نقص التكنولوجيا المتطورة في الدول العربية من التحديات الأسـاسـية التي تؤخر التكيف مع تغير المناخ، وإن ثمة قصور في استيعاب هذه التكنولوجية حتى إن جري نقلها الي الدول العربية بســبب عدم قدرة المجتمعات المحلية والريفية للتعامل معها. إلا إن الشــائع هو ضــعف نقل هذه التقنيات الحديثة للتعامل مع تغير المناخ الي الدول العربية ورفض الدول الصـناعية تصـدير معارفها التكنولوجية الأسـاسـية. كما إن تمويل الأبحاث والدراسـات المخصـصـة لاكتشف هذه التقنيات ضئيل ومحدودًا في المنطقة العربية

3. نقص الوعي بمخاطر تغير المناخ

علي الرغم من المخاطر التي يشــكلها تغير المناخ فإن الوعي بهذه المخاطر لا يزال بعيدًا عن المستوي المرجو، لاسيما لدي الشباب على سبيل المثال بعض الدراسات الاستقصائية المخصصة للشـباب العربي لا تزال تسـتبعد البعُد المناخي والتحديات البيئية في دراسـاتهم. في سـبتمبر 2022، جري نشر مسح الشباب العربي على سبيل المثال دراسته الرابعة عشرة، التي تستند إلى عينة من 200 مليون شـاب عبر العالم العربي، وتضـمنت الدراسـة نحو سـت مواضـيع رئيسـية: الهوية وسـبل العيش والسـياسـة، والمواطنة العالمية، ونمط الحياة والتطلعات. ولم تشـمل على قضـية التغير المناخي بالمقارنة بالدراســات من هذا النوع على مســتوي أوروبا على ســبيل المثال نجدً ان ثمة إشـارة واضـحة لتغير المناخ كقضـية ذات أولوية. في سـياق مماثل اظهر اسـتطلاع راي صـادر عن

البارومتر العربي إن نسبة محدودة للغاية من السكان في الدول العربية تري ضرورة فإن يكون قضايا البيئة والتغير المناخي على قائمة الأولويات في الانفاق العام لدي الحكومات العربية.

برز التمويل المناخي بوصفه محورًا رئيسيًا على مسار الإعداد لمؤتمري الأطراف السابع والعشرين والثامن والعشرين، وتمويلا أكثر طموحًا حتى بعد ذلك. وبصورة عامة، يواجه العالم فجوة هائلة في التمويل المناخي تصل إلى تريليونات الدولارات، ما يدعو إلى إقامة شراكات جديدة وتقديم تمويل مبتكر لتسريع التقدم والبقاء ضمن حدود الكوكب. ومن المهم أن تركز آليات التمويل الجديدة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية لزيادة التمويل المستدام ومواءمته مع التعافي الأخضر من جائحة كوفيد - 19 والأزمات الأوسع التي يوجهها العالم.

4. عدم مرونة شبكات الكهرباء

تشكل عدم مرونة شبكات الكهرباء في بعض الدول العربية تحديًا نحو التكيف والتخفيف من اثار تغير المناخ، وهو ما يقلص استيعاب مزيد من مصادر الطاقة المتجددة وقد حفز خبراء في الطاقة المتجددة على امداد دول عربية مثل مصر بجانب الأردن ولبنان وسوريا وتونس، وما إلى ذلك، بمحولات وخطوط ومحطات فرعية للكهرباء تكون متطورة.

ثامنا: الحلول المقترحة للحد من آثار تغير المناخ:

الطاقة النظيفة: من شأن التوسع في استخدام مصادر الطاقة النظيفة في المنطقة العربية الحد من آثار تغير المناخ، فطاقة الرياح على سبيل المثال، بمثابة عنصر لا غني عنه في الوصول إلي صفر انبعاثات لغازات الاحتباس الحراري. لكن يجب ان يترافق ذلك مع اتاحة مصادر الطاقة المتجددة بأسعار معقولة، لتحل محل أنظمة حرق النفط والفحم التقليدية بوتيرة متسارعة وأكثر استدامة.

بناء الحوائط البحرية: يعد بناء الحواجز والحوائط البحرية لوقف الفيضان الناجم عن ارتفاع منسوب مياه البحر، مثال أخر على التكيف مع التغيرات المناخية التي قد تحدث لاسيما في المناطق الساحلية، المهُددة أكثر من غيرها للغرق جراء مياه الفيضانات والسيول.

إعادة تخطيط المدن الساحلية: وذلك من خلال تطويرها بشكل يجعلها قادرة على الصمود امام الفيضانات باحتوائها على قنوات للصرف ومخرات للفيضانات، وأنظمة انذار مبكر للتنبؤ ورصد الفيضانات، ما يهيئ المجتمعات الساحلية والنامية للاستعداد لمخاطر هذه الفيضانات.

النقل المستدام: من خلال التحول إلى استخدام السيارات ووسائل النقل العام التي تُدار بالكهرباء، كبديل للوقود التقليدي، للحد من انبعاثات الكربون التي تتســـبب في الاحتباس الحراري، المؤدي الرئيس إلي تغير المناخ، فنحو 72% من انبعاثات غاز ثاني أكســـيد الكربون، تأتي من النقل البري، ومن شــأن التوســع في تطبيق حلول النقل المســتدام في الدول العربية مجابهة تغير المناخ وتلوث الهواء والعيش في بيئة نظيفة.

الاستنتاجات والتوصيات

خلال عام 2022 شـــرعت عديد من الدول العربية في اعتماد ســـياســـات واســـتراتيجيات وقوانين لمعالجة أوضـــاع حقوق الانســـان، وثمة ملاحظة جديرة بالذكر إن الســـياســـات المتعلقة بالحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية وبرامج الحماية الاجتماعية كان لها الأولوية في عام 2022 في المنطقة العربية، نظرًا لما ترتب على الحرب الروســية الأوكرانية من ارتفاع موجات التضــخم وزيادة الأســعار وتعطيل ســلاســل الأمداد، وهو ما ألقي بمزيد من الأشـخاص في المنطقة العربية في دائرة الفقر. وفي عام 2022 بقي انخراط الدول العربية مع الإجراءات الخاصـــة محدودًا وهو ما يســـتوجب مزيد من التعاون مع هذه الإجراءات وظلت بعض الدول العربية متأخرة عن تقديم تقاريرها الدورية الي لجان المعاهدات في الأمم المتحدة. وتظل حالة حقوق الانســـان في المنطقة العربية في حاجة لمزيد من الجهودً، مع الأخذ بعين الاعتبار إن حقوق الانســـان مترابطة وغير قابلة للتجزئة ما يعني أن العناية بحقوق دون اخري، قد يؤخر من النهوض بحقوق الانســـان بشـــكل عام، ويبطئ من تحقيق الوعد الواردة في أجندة 2030 بألا يتخلف أحدًا عن الركب.

وتحل في عام 2023 مناسبة هامه تتمثل في احتفال الأمم المتحدة بالذكري السنوية الـــ 75 لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنســان، وبهذه المناســبة تدعو مؤســســة ماعت للســلام والتنمية وحقوق الإنســان بضــرورة بذل مزيد من الجهد بالتوعية ونشــر وتعزيز ثقافة حقوق الإنســان، وكذلك تعزيز المعرفة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسـان باعتباره مخططًا أسـاسـيًا تسـترشـد به الإجراءات العملية الرامية إلى الدفاع عن حقوق الإنسان ومعالجة القضايا العالمية الملحّة في عالمنا اليوم.

وسـتركز الأمم المتحدة خلال احتفالها بمرور 75 عام على الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان على ثلاث أهداف رئيســـية وهي "التعليم" من خلال زيادة المعرفة والوعي العالمي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسـان وأهميته الدائمة لعصـرنا وللمسـتقبل؛ وإظهار كيف وجه الإعلان عمل الأمم المتحدة لحقوق الإنســـان. والهدف الثاني هو "تعزيز تغيير الموقف" من خلال مواجهة التشـــكك المتزايد في حقوق الإنسـان والتراجع عنها. بالتأكيد على أن حقوق الإنسـان ليسـت نسـبية أبدًا ويجب دائمًا التمسـك بها على أنها توحد البشـــرية جمعاء. والهدف الثالث هو "التمكين" من خلال تقديم المعرفة والأدوات الملموسة لمساعدة الناس على النضال بشكل أفضل من أجل حقوقهم.

وتأمل مؤسسة ماعت بضرورة احترام أوسع للقيم التي رسخها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واستلهمتها لاحقاً الاتفاقيات والبروتوكولات، والإعلانات الأخرى، ذات الصلة بحقوق الإنسان، مؤكداً على إن إعمال حقوق الإنسان ليس ترفاً، بل هو أساس لبناء المجتمعات الديمقراطية، وأساس لتحقيق التنمية في جميع المجالات، وهو السبيل الأهم لمحاربة قوى التطرف العنيف.

وفي الأخير تأمل مؤسسة ماعت بهذه المناسبة في أن تبذل الحكومات وغيرها من الفاعلين في مجال حقوق الإنسان، جهداً أكبر في نشر الوعي بالقيم وبالحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من أجل تمكين الجميع من الاطلاع على قيم حقوق الإنسان، فاحترام وتعزيز وحماية حقوق الإنسان يبدأ بالوعي وبالإدراك العميق، وبتوافر الإرادة لدى الجميع.

وعليه توصي مؤسسة ماعت بالآتي.

- النظر في توجيه دعوات دائمة الي الإجراءات الخاصة بالأمم المتحدة؛
- النظر في الانضمام إلى باق المعاهدات الدولية لحقوق الانسان الأساسية؛
- تقديم الدول العربية مساهمتها المُحددة وطنيًا إلى سكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛
- سرعة تقديم التقارير الدورية الي لجان المعاهدات بالأمم المتحدة والانخراط بشكل فعال مع هذه اللجان؛
- ضرورة أن يكون تغير المناخ في صميم السياسات العامة لاسيما السياسات الصحية التي تعتمدها الدول العربية؛
- ضرورة ان تنظر اليمن وليبيا في التصديق على اتفاقية باريس الاطارية المعنية بتغير المناخ؛
- اتخاذ نهج قائم على حقوق الانسان في معالجة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية؛
- مؤامة التشريعات الوطنية في المنطقة العربية مع احكام الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان.